

العالم العربي الحديث



منذ الحرب العالمية الثانية

دكتور جلال يحيى

١٩٨٥



دار المعارف



العالم العربي الحديث

العالم العربي الحديث



منذ الحرب العالمية الثانية

دكتور جلال يحيى

أستاذ ورئيس قسم التاريخ

ووكيل كلية الآداب — جامعة المنيا

١٩٨٥



دار المعارف

مقدمة

تعتبر الفترة العاصرة فى تاريخ العالم العربى من أنصب وأصب عترات
تاريخ هذه المنطقة فى نفس الوقت .

فى فترة خصبة إذ أنها مليئة بالأحداث والتطورات التى جاءت نتيجة
للموقع المتوسط الذى يحتله العالم العربى بين قارات العالم ، ونتيجة لتعدد
المصالح ، وتنافسها وتناقضها فى حالات كثيرة مع بعضها ، مما أدى إلى
إصطدامات هامة هناك . كما أنها فترة أظهرت المتناقضات الموجودة فى داخل
المجتمع العربى بشكل واضح . نتيجة لعوامل التطور والنمو التى بدأت بتطور
وسائل الإنتاج . واستمرت مع لزيادة الرأسمالية ونموها فى المنطقة ، إلى أن
بدأت طلائع الحركة الاشتراكية فى الظهور فى أهم عواصم هذا العالم العربى .

ولقد أدى التفاعل بين هذه المتناقضات العديدة ، مع التعارض بين المصالح
الأساسية ، إلى انعكاس هذه المتناقضات على البناء القومى ، أو السياسى ،
الذى بنى فى الأقاليم العربية المختلفة . وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد
انتهت بإنشاء عدد من النظم والحكومات العربية هنا وهناك ، وكانت هذه
النظم والحكومات قد اختلفت عن بعضها ، نتيجة لاختلاف شخصيات
الحكام ، ومصالح المستعمرين ، فإن أحداث الفترة الممتدة من الحرب العالمية
الثانية حتى الآن ستعمل على زيادة الوعى العربى ، وظهور تكامل وترابط
بين الحكومات العربية ، بدأت بمشروعات الاتحاد العربى وإنشاء جامعة الدول
العربية ، واستمرت بعد ذلك فى تقويتها لروح الوحدة العربية ، التى توجت
لأول مرة بالوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٨ ، وإنشاء الجمهورية
العربية المتحدة .

وهكذا يتضح أن وحدات العالم العربى قد أخذت شكلا واحدا أو موحداً ،
وسيسمح لها ذلك بالتالى بالنزول إلى معارك واضحة لا يمكن للتاريخ إهمالها .

مثل حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وعمليات تحرير بلاد المغرب العربي ، وأخيراً ذلك الترابط الواضح بين الدول العربية المتحررة في كل ما يمس سياسة المنطقة ، ويمس مستقبل هذا العالم العربي .

.. ولكن نفس الأحداث قد أدت إلى إظهار كثير من المتناقضات الموجودة داخل وحدات هذا المجتمع ، وحدات هذا العالم حتى وإن كانت جميلة في شكلها ، ومتكاملة في ألوانها . ويمكن لمن يراقب تطور الأحداث في هذه المنطقة الهامة من العالم ، ومن يحاول تفسيرها : أن يصل في محاولاته إلى معرفة تأثير تغير الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية على ذلك البنيان القوي ، الذي يشمل على النظم السياسية الموجودة فيها . ذلك أن هذا العالم العربي قد أصبح يوحد بين أهالي يختلفون في مستوى إرتقائهم في ميدان الانتاج الاقتصادي ، إذ أنه أصبح يشمل على مجتمعات تعمل على الرعي ، وأخرى تعمل في الزراعة ، ولا تزال كثير من العلاقات القطاعية تربط من يملك ومن يكدح فيها ، ومجتمعات ثالثة ، حتى وإن كانت صغيرة ومركزة في المدن . وتنسم بالطابع الرأسمالي الذي يقوم أساساً على التجارة وعلى الاستغلال . هذا علاوة على ظهور طلائع اشتراكية تدين بمبدأ العمل والحرية الاجتماعية ، وصممت على إنهاء رواسب العلاقات القطاعية . وعمليات الاستغلال الرأسمالية .

ولقد انعكس هذا التباين - في الأسس التي يقوم عليها هذا المجتمع - على عمليات الصراع الداخلي الموجودة في العالم العربي . وبعد أن كان على وحدات هذا العالم أن تعمل . وكل في منطقتها ، للتخلص من المستعمر الأجنبي ، وخاصة في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، وتعتقد أن هذه العملية ستوصلها رأساً إلى تحقيق أمانها في الاستقلال والوحدة - ظهرت ضرورة التقارب في البنيان الاجتماعي والاقتصادي ، كأساس للوصول إلى

الوحدة . ذلك أنه كان من الصعب على وحدات أجبرها الزمن على الاحتفاظ بنفسها تحت نظم يغلب عليها الطابع الاقطاعي : أن تتعاون وتتكامل وتتحد مع وحدات يسودها النشاط الرأسمالي ، فما بالك بتلك الوحدات الحديثة التي نقلها قياداتها إلى معركة التحول الاشتراكي ؟ .

إن صاحب المصلحة الحقيقية في التغير في كل مرحلة من هذه المراحل الخاصة بالتطور التاريخي للمنطقة كان يختلف من إقليم لإقليم داخل هذا العالم العربي : فالحكم الاقطاعي في إقليم معين يحاول الاحتفاظ بامتيازاته ، ولكنه يواجه في نفس الوقت تحديات واضحة من الطبقة الرأسمالية النامية ، والتي تعتبر في هذه الحالة طلائع لحركة ثورية في الإقليم . ولكن النظام الرأسمالي يعتبر في إقليم آخر مجاور هو صاحب المصلحة الفعلية في ابقاء الأوضاع على ما هي عليه ، ويواجه في اقله قوة جديدة تعمل على تغييره : ووضع حد لعملياته الاستغلالية . وهي قوة الطليعة الاشتراكية . ويصعب على أصحاب رؤوس الأموال المتطورين في الإقليم الأول أن يتحالفوا ويتعاونوا مع الطلائع الاشتراكية في الإقليم الثاني . رغم أنهم كلهم من العرب . بل ومن قادة الثورة العربية . وسيكون أمر التغلب على هذه المتناقضات الداخلية في المنطقة أساسا لامكانية انشاء البناء الفوقي السياسي ، أي بمعنى آخر يحتاج العالم العربي الآن إلى وحدة الصف ، ووقوفه في مستوى واحد حتى يتمكن من رؤية الهدف من بعد واحد ، ومن السير بسرعة موحدة حتى يصل إلى هدفه الذي يتمثل في الوحدة ، والدخول بمجمعه إلى نطاق الرفاهية الاجتماعية .

ولقد إشتملت هذه الفترة من تاريخ العالم العربي على معارك واضحة خاضها ونزل إلى غمارها ، أو أجبر على أن يحاربها ، معارك اشتركت فيها أكثر من وحدة من الوحدات الاقليمية للعالم العربي ، واعطتها صفة الشمول ،

وبشكل يسمح لنا بتسمية هذا المجموع من الوحدات الاقليمية بأسم العالم العربي ، إذ أنه قد أصبح عالماً متميزاً بنفسه ، رغم اختلافه عن الوحدات العالمية الأخرى .

ولقد خصصت الباب الأول لفكرة الوحدة العربية ومحاولات الاتحاد التي تمت بانشاء جامعة الدول العربية . وتحدثت في هذا الباب عن المشروعات الأولى للوحدة العربية . ومحاولات الهاشميين مع مشروعات الحلال الخصب وسوريا الكبرى ، ثم المشاورات الخاصة بالوحدة ، والتي تركزت في أيدى القيادة المصرية في ذلك الوقت ، والتي كانت أقوى وأصلح قيادة يمكنها أن تنزل إلى الميدان . وينتهي هذا الباب بشرح أعمال اللجنة التحضيرية ، ووضع بروتوكول الأسكندرية ، وعمل اللجنة الفرعية السياسية ، والوصول إلى توقيع ميثاق الجامعة العربية .

أما الباب الثاني فقد خصصته لمشكلة فلسطين التي تأزمت منذ الحرب العالمية الثانية بشكل واضح ، ونتيجة لمكاسب اليهود فيها وتعضيد بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية لعملية إنشاء الوطن القومي لليهود في هذا الاقليم العربي ، وخاصة في مشروع قبول المهاجرين الجدد ، ومشروعات تقسيم فلسطين . وإذا كان الجانب العربي قد حاول أن يصل إلى حل لهذه المشكلة عن طريق الجامعة العربية فان تطور الأحداث قد أدى إلى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ بما اشتملت عليه من مد وجزر ، وعمليات دفع وجذب ، عملت على زيادة بلورة الموقف في الأقاليم العربية المجاورة لفلسطين . وساعدت على قرب وقوع تغيير سياسي في عدد منها ، نتيجة لوضوح عدم صلاحية قياداتها ، للاستمرار في قيادتها لأقائهم .

وأما الباب الثالث فقد خصصته للثورة المصرية ، والتي كانت أهم ثورات المنطقة ، وأثرت فيها أكبر تأثير ، فمن زيادة وضوح المتناقضات داخل المجتمع الاقليمي المصري منذ سنة ١٩٤٨ بشكل واضح ، نصل إلى ظهور القيادة الجديدة التي تمكنت من البدء في عملياتها مع ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وعبرت بذلك عن رغبات الملايين من المصريين . وسارت على سياسة التحرر ثم سياسة التحرير . ووضعت نفسها في خدمة الطلائع الثورية في جميع أنحاء هذا العالم العربي ، ووصلت بذلك إلى محققات سجلها لها التاريخ : إذ أنها قد لعبت دوراً هاماً في عملية تصفية بقايا الاستعمار في العالم .

وأما المشكلات الخاصة بكفاح بلاد المغرب فقد خصصت لها الباب الرابع ، وشرحت فيه زيادة الترابط بين بلدان هذا الجناح الهام للعالم العربي وبين بقية الأقاليم العربية في المشرق ، ثم إنشاء جبهات التحرير في كل من تونس والمغرب والجزائر ، وما تلى ذلك من عمليات تحرير : مهدت للمفاوضات مع كل من تونس والمغرب ، وخاصة بعد أن أعلنت الجزائر ثورتها التحررية الكبرى في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ولقد استمرت ثورة الجزائر مدة سبع سنوات ، وكانت أولى الثورات العربية التي تستمر لمثل هذه الفترة الطويلة ، والتي ضحت بمليون شهيد ، كتبت أسماءهم كجنود مجهولين بحروف من نور ، وفي أروع معركة خاضها العالم العربي الحديث .

وأخيراً نصل إلى الباب الخامس . وهو انفاص بزيادة المتناقضات بين وحدات العالم العربي ، وزيادة ظهور العقبات في سبيل الوصول إلى وحدة عربية شاملة ، سواء أكانت هذه الصعوبات الناتجة عن هذه المتناقضات تظهر في شكل اختلاف بين القيادات الملكية والقيادات الجمهورية : أو تتضح على أنها تناقض بين نظم اقطاعية ، وأخرى رأسمالية : وخاصة حيناً بدأت

الجمهورية العربية المتحدة بالنزول إلى ميدان التطبيق الاشتراكي . وهي فترة خصبة بدأت بقوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، واستمرت مع عملية الانقصال الرجعي في سوريا ، وهزت كيان العالم العربي الذي تجاوبته الثورات في العراق وفي السودان ، وحتى في اليمن . ومازالت هذه الفترة مفتوحة أمامنا حتى الآن .

ولقد استمر هذا التطور ، ونزل العرب في هذه المعارك في الوقت الذي لم تنتهِ فيه بعد عوامل الضغط الخارجية . ولم تتضح فيسه بعد العوامل الاقتصادية - الاجتماعية الداخلية ، وتماثل في أقانيم هذا العالم العربي .

وإذا كان كتابة هذه المرحلة لا تعتمد على كثير من الوثائق الرسمية ، خاصة وأنها فترة معاصرة ، فإن ذلك لا يمنع المؤرخ من زيادة الاعتماد على التحليل والتفسير . واستخدام المنطق وسيلة أساسية له في العمل .

وأرجو أن أكون قد وفقت في كتابة هذه المحاولة لتاريخ العالم العربي الحديث ، وقت ببعض الواجب على حيال القارئ العربي والمكتبة العربية . وما التوفيق إلا من عند الله .

دكتور جلال يحيى

الاسكندرية في ٣ فبراير ١٩٨٤ .

الباب الأول

الوحدة العربية وإنشاء جامعه الدول العربية

الفصل الأول

الوحدة العربية قبل الحرب العالمية الثانية

كانت فكرة الوحدة العربية قد تبلورت في أثناء الحرب العالمية الأولى مع الثورة التي نبتت في أقاليم المشرق العربي بشكل عام ، وفي الأقاليم الشامية بشكل خاص . وتمكنت هذه الفكرة من أن تستند إلى قيادة عربية ، وإن كانت تختلف عنها في طبيعة التكوين ، وفي الطبقة الاجتماعية ، وأعلنت ثورتها على الدولة العثمانية . وحملت السلاح ، وشاركت مشاركة فعالة في إنهاء الحرب في صالح الحلفاء . وكانت هذه الحركة العربية حركة وحدوية ، في نفس الوقت الذي كانت فيه حركة انفصالية عن بقية أقاليم الدولة العثمانية . ذلك أنها كانت تسعى إلى إنشاء دولة عربية واحدة ، تشتمل على كل الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ، وإن كان نظام الحكم فيها قد يكون لامركزياً . وإذا كانت هذه الحركة قد نجحت في إخراج الحكم العثماني عن البلاد ، إلا أنها قد فشلت في تحقيق الوحدة العربية الفعلية . وإذا كان العرب قد قلموا بعد ذلك بالكفاح الوطني في أقاليمهم ، وداخل الحدود التي فرضها المستعمر عليهم ، فليس معنى ذلك أن فكرة الوحدة العربية قد انتهت أو اندثرت ، بل لقد بقيت هذه الفكرة قوية في نفوس العرب ، رغم قوة العوامل المعارضة ، ومستظل هذه النار مشتعلة تحت الرماد ، وفي كل الأقاليم العربية المكافحة ، إلى أن تتغير الظروف الدولية قبل الحرب العالمية الثانية ، وبشكل يسمح لها بالظهور .

(١) بقاء الفكرة للوحدة العربية :

كانت الوحدة العربية مطلباً أساسياً من مطالب الثورة العربية في سنة ١٩١٦ ، وكانت لا ترتبط بمطلب آخر يوازئها ويعادلها إلا مطلب الاستقلال .

ولذلك فإن الاستقلال والوحدة كانا هدفاً للثورة العربية ، ومنذ اليوم الذى قرر فيه العرب الوصول إليهما بثورة مسلحة . وكانت فكرة الوحدة قد اختمرت فى عقول العرب ومشاعرهم ، سواء كانوا من المفكرين أو المتعلمين والذين استنلوا فيها إلى عوامل فكرية ومعنوية ، أو حتى أولئك الذين وجلوا فيها مكاسب مادية وإقتصادية ، تأتى من انمو الاجتماعى ، وتزايد مصالح الطبقة الوسطى ، وتسهيل التجارة والاستيراد والتصدير . بل إن هذه الفكرة قد وجدت قبولا كذلك من تلك القيادات الطموحة التى وجدت فيها ميداناً خصباً لازدياد ميدان عملها إتساعاً ، ونفوذها وسيطرتها قوة على المنطقة .

كانت فكرة الوحدة العربية عزيزة على قلوب من يسر وراء المشاعر من العرب ، وهدفاً لتلك الطبقة البورجوازية النامية التى حاولت التخلص من الحكم العثمانى الاقطاعى ، وإفساح المجال أمامها . وأصبحت مطلباً أساسياً لكل عرب المشرق .

وكانت فكرة الوحدة العربية قد ظهرت ، ووضحت مع نمو الجمعيات العربية السرية . وخاصة فى الأقاليم الشامية ، فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى . واتفق رجال هذه الجمعيات جميعاً عليها فى مجموعها ، حتى وإن كانوا قد اختلفوا مع بعضهم على بعض التفاصيل ، أو على الوسائل المؤدية إليها . وتشترك فى ذلك الجمعية القحطانية . والجمعية العربية الفتاة ، وجمعية العهد ، وحزب الإدارة اللامركزى العثمانى . اتفقوا جميعاً على ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية ، سواء أكان ذلك للوصول إلى دولة واحدة أو دولة موحدة ، واتفقوا على أن يكون هناك لوناً واضحاً ، وشخصية إقليمية متميزة لمجموع الأقاليم العربية فى الشرق الأدنى . هذا من حيث العناصر

الثورية والمفكرة ، والتي كانت تسير في تفكيرها طبقاً لعوامل عديدة ، ثقافية ومعنوية واقتصادية ، وحي إدارية وعسكرية .

وكانت نفس فكرة الوحدة موجودة عند عدد من قادة العرب وحكامهم ، حتى وإن اختلفوا في درجة ثورتهم ، ودرجة ثقافتهم عن رجال الجمعية العربية الفتاة والضباط العرب في الجمعية القحطانية وجمعية العهد . ويمكننا استعراض الزعامات والرئاسات والقيادات العربية الموجودة في ذلك الوقت لإثبات هذه النتيجة .

كانت الزعامات النامية في شبه الجزيرة العربية تتمثل في عبد العزيز بن عبد الرحمن ، شيخ قبائل نجد وسلطانها ، وفي الشريف حسين بن علي بن عون في الحجاز ، علاوة على بعض الرئاسات المحلية في الكويت والعسير وفي اليمن . الذي تميز بأوضاع وخصائص لا يشبه فيها كبير من البلدان العربية .

أما بالنسبة لعبد العزيز آل سعود . فإنه كان يعمل على توسيع منطقته نفوذه في وسط الجزيرة العربية ، وتوسيعها غرباً وشمالاً وشرقاً ، في الوقت الذي كانت فيه صحراء الربع الخالي تمنعه من التوسع صوب الجنوب . وكان معنى هذا التوسع هو توحيد أكبر عدد من الأقاليم أو المناطق العربية تحت سيطرته . ودل ذلك من ناحية على أن نجد قد أصبحت لا تكفي لإشباع طموح هذه القيادة ، كما دل من ناحية أخرى على أن نشاطها سيؤدي إلى توسيع بقعة عربية تخضع لقيادة عربية واحدة . وكانت محاولاته في إقليم الاحساء قبيل الحرب العالمية الأولى ، ومحاولاته مع شمر ثم مع الحجاز والعسير بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، تدل على رغبة في إنشاء وحدة عربية تسيطر على شبه الجزيرة العربية . وكاد أن يصل بها في سنة ١٩٣٤ إلى اليمن . وإذا كان

عبد العزيز بن عبد الرحمن قد وافق على تسوية مشكلاته مع الهاشميين الأشراف في كل من شرق الأردن وبغداد فان ذلك كان يدل على وصوله إلى مرحلة تحولت فيها حركته مع حركة ثورية متوسعة إلى دولة لها بنيانها ولها حقوقها والتزاماتها في نفس الوقت . لقد تجملت ثورة الاخوان الوهابيين وتحولت إلى نظام ، إلى ملك . المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٣٢ . ولقد أثر هذا التحول في فكرة الوحدة العربية عند الاخوان الوهابيين ، والذي استعان عبد العزيز بن عبد الرحمن عليهم بقوة السلطات البريطانية في العراق وشرق الأردن لإخضاعهم للنظام ، ولإجبارهم على احترام القانون الدولي ، والمعاهدات والاتفاقيات التي كانت تقسم جسد الأمة العربية . ولكن فكرة الوحدة العربية لم تخفى من عند عبد العزيز بن عبد الرحمن نفسه ، بل لقد حولها من فكرة لوحدة مطلقة إلى مشروع لتعاون وتضامن من بين بلاد عربية متجاورة . وخاصة بعد اتفاهه مع العراق وشرق الأردن ، وكانت هذه المرحلة ضرورية ، ونتيجة للقوى الموجودة في الميدان ، ونتيجة لأهمية القيادة . وتعدد القيادات العربية . ووصولها إلى مرحلة رفضت فيها ترك الرئاسة لغيرها . أو عملت على فرض نفسها على غيرها من الرئاسة . ونصل هنا إلى مشكلة حاسمة ستؤثر في فكرة الوحدة ولمدة سنوات طويلة ، وهي تعدد القيادات ، وتحول معركة الوحدة إلى معارك مرتبطة بهذه القيادة أو بتلك .

وليس معنى هذا أن العوامل السياسية والمعنوية هي التي كانت وحدها أساس الوصول إلى هذه المرحلة ، بل إن نمو هذه القيادات قد استند إلى تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها ، وتغير البنيان الاجتماعي الاقتصادي لهذه الأقاليم ، وبذلك ارتبط كل إقليم من هذه الأقاليم بمصالح اقتصادية معينة مع إحدى الدول العظمى ، وخاصة في مسألة البترول ، حتى

وإن كان هذا العامل لم يظهر على أنه العامل الأساسي في هذا التطور . وإذا كانت مصالح شركة آرامكو قد وضحت في الظهران والمام ، فإن مصالح بريطانيا كانت هي السائدة في نفط العراق .

وعلى أى حال فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن كان من أنصار الوحدة العربية . وصرح برأيه في ذلك أكثر من مرة ، وبأنه يسعى إليها ويستعد للاجتماع بغيره من أجلها (١) وأعلن ذلك لأمين الريحاني ، ولكنه رفض أن يخضع لزعامة غيره . وحين أطلعه الريحاني على ملخص حديثهما . وكان قد ذكر فيه أنه إذا بايع العرب غيره فهو يقبل ذلك : أخذ ابن سعود القلم . وضرب على هذه الفقرة قائلا : «أسأت فهمنا ... نحن نعرف أنفسنا ولا نقبل الرئاسة في غيرنا» (٢) .

وهكذا كان ابن سعود من أنصار الوحدة العربية . وعلى الأقل في الجزيرة العربية ، ولكن على أساس أن يكون السعوديون هم رؤساء هذه الوحدة .

وكانت فكرة الوحدة العربية موجودة كذلك في الحجاز . ومع الشريف حسين بن علي ، الذي قام بخطوات واضحة للوصول إلى تحقيقها . حقيقة أنه قد أخطأ في التنفيذ ، وأخطأ في اعتماده على حلفائه البريطانيين ، وفي الثقة بهم ثقة تكاد تكون مطلقة ، ولكنه هو الذي دخل في مفاوضات ومحادثات مع السير هنري مكماهون مادفا قبل كل شيء اعلان استقلال العرب ووحدة دولتهم ، وهو الذي أبان ذلك للنول العظمى ، وإن كانت لم تعترف به إلا ملكا على الحجاز فقط . وهو الذي قام بمطالبة بريطانيا بعد سنة ١٩٢٢ بتنفيذ

(١) أنظر : أمين الريحاني : تاريخ نجد الحديث ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) أنظر : أمين الريحاني : ملوك العرب . الجزء الثالث الطبعة الثانية . بيروت ١٩٢٥ ص ٩٥ .

عهودها ووعودها ، وأخذ في اتهامها بالتدخل عن العرب ولترجع فياوعدت به ، وهو الذي أصر على ضرورة اشبال الدولة للعربية على كل الشام وكل العراق وكل الجزيرة العربية . وإذا كانت هذه الزعامة قد فشلت في تحقيق ما هدفت إليه ، إلا أنها جاهدت في سبيل هذه الفكرة ، وحتى نهاية امكانياتها . ولقد تكاففت العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية ، بالاضافة إلى أخطاء الشريف حسين . لكي تعزله ثم تخرجه من المعركة . ولكنه بقي يمثل الثورة العربية سنة ١٩١٦ بأهدافها من استقلال ووحدة للعرب . وإن كان ذلك تحت رئاسته وزعامته .

وكذلك الحال بالنسبة للمشرق التي كانت تكافح من أجل وحدة العرب واستقلالهم . مستندة في ذلك إلى وعي يفوق بكثير ما ظهر في بقية الاقاليم العربية . ومظهرة ذلك في شكل ايمان واضح وحاسة جارفة . تقف حتى في وجه الموت . كما حدث في معركة ميسلون . واستندت سوريا في ذلك إلى عدد من المفكرين العرب وإلى نمو وتطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اقليمها . كما استندت كذلك إلى قيادة فيصل بن الحسين . الذي قاد جيوش العرب من الحجاز شمالا . وأسهم بذلك مساهمة فعالة في تغيير الأوضاع السياسية في المنطقة . وإذا كانت قيادة فيصل بن الحسين قد تطورت مع الزمن . من قائد لثوار يأتون من الصحراء إلى أمير فملك . فان شخصية عرب سوريا لم تتطور ولم تتغير مثله . وإن كانوا قد ظلوا يعترفون بقيادته لهم وبالمحققات التي وصلوا اليها سوياً . حتى وإن كانت ناقصة . ونحت قيادته . واعتزوا بذلك بعد أن أصبح ملكاً في بغداد كذلك ، وظلت أعينهم تتجه إليه في الوقت الذي كانت عواطفه تسيرهم من بغداد . ويعلم الله والتاريخ أسرار تلك الحادثة التي أودت بحياته في سنة ١٩٣٣ في سويسرا ، وفي وقت كان

يمهد فيه لبدء نزول جليد في ميدان الوحدة والاستقلال العربي ، وباتفاق مع بعض القادة السوريين ، ورجاله المخلصين :

ورغم أن فرنسا قد استخضمت وسائل قوية ضد الحركة الوطنية العربية في سوريا ، وعملت على تقسيم السوريين ، مستندة في ذلك إلى أسباب واهية . وحاولت إعطائها أهميتها ، كما اعتمدت على الناحية العنصرية والدينية والناحية الثقافية أسلحة لها في هذا الميدان ، رغم ذلك ورغم تحول جزء من المعركة السورية العربية إلى مجرد الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية والكفاح من أجل الاستقلال ، والنزول إلى معركة الدستور ، رغم كل ذلك لم ينسى السوريون قضية الوحدة ، وإن كانوا قد أجلوها حتى يصلوا إلى استقلالهم ، وبشكل يسمح لهم بتكثيل كل قوتهم ضد المستعمر ، والتخلص منه ، قبل النزول إلى الميدان المحيط بسوريا . وكانت كتابات الأمير شكيب أرسلان واضحة جلية ، وتصر على ضرورة كفاح عرب كل إقليم في إقليمهم ، والتخلص من المستعمرين والمستغلين في بلادهم ، كأساس أول للوصول إلى مرحلة الوحدة العربية . وتعتبر آراء الأمير شكيب أرسلان في ذلك الوقت تمثل آراء تلك الطليعة الثورية العربية ، وخاصة في الاقاليم السورية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . ومن جتيف وباريس أثرت هذه الآراء في عرب المشرق ، كما أثرت في عرب المغرب ، وساعدت على تجميع السوريين لمجهودهم في مشكلة الاستقلال ، تمهيدا للنزول إلى ميدان الوحدة ، كما أشارت إلى الطريق الذي يجب على عرب المغرب سلوكه للوصول إلى أهدافهم والتكامل في وحدة واتحاد مع اخوانهم عرب المشرق .

وكذلك الحال بالنسبة للعراق ، رغم أن بعض القيادات العربية فيه كان عسكرياً أكثر من كونه سياسياً ، وكان يهتم بالنظم والأشكال العامة للدولة

أكثر من اهتمامه بالفكر وبالجمبع : ولكن وجود الملك فيصل الأول في بغداد كان رمزا لوحدة عربية ، وممثلا لفكرة الثورة التي قاد رجالها من الحجاز إلى سوريا ، وإذا كان رجاله في كل من سوريا والعراق قد أخذوا في انتظار صدور الأوامر منه ، فإن ظروف العراق الداخلية ، ومشكلاته التي إمتدت مع بريطانيا بشأن المعاهدة ، ومع تركيا بشأن الموصل حتى سنة ١٩٢٢، ١٩٢٦ قد منعت من العودة إلى النزول إلى الميدان العربي قبل هذا التاريخ . ولقد حاول أن ينزل بمشروعات عربية جديدة تدعم الحركة الاستقلالية في سوريا بعد ذلك . وإن كانت فرنسا قد خشيت من أن يكون اتصاله من جديد بالميدان السوري هو توسع النفوذ البريطاني . وجاءت الأخبار بالحادثه التي أودت بحياته في سويسرا سنة ١٩٣٣ . ومعنى ذلك أن القيادة العراقية كانت تحفظ كذلك بفكرة الوحدة العربية . رغم انشغالها بمشكلاتها الداخلية . ومع المستعمر الجديد في بلادها .

وأخيرا فهناك فلسطين شديدة العروبة والانسانية في القرن العشرين . ورغم أن القيادات العربية في هذا الاقليم كانت صغيرة وضعيفة وخضعت لهجمات قوية من أكثر من مستعمر . وافترقت إلى شعب قوى تستند إليه في الكفاح من أجل حقوقها . ورغم إفتقارها إلى مراكز تجمع ديموجرافية كبيرة تمثل نمو للطبقة الوسطى ، واعتمادها على البادية ورجالها من المنتجين الزراعيين — رغم كل ذلك . ورغم عدم نضوج القيادات العربية في فلسطين في ذلك الوقت ، فإن ذلك لم يمنع اتجاه هذه القيادات إلى عواصم العالم العربي والإسلامي للحصول على التأييد اللازم «لقضيتهم» . وكانوا يقبلون الحل الذي يقبله العرب لاقليمهم ، فائتوا أنهم وحدويون . ودون أن يصروا على الرئاسة والقيادة . ويتنازعوا عليها مع غيرهم من العرب في أثناء المعركة . ويدل

تطور المشكلة الفلسطينية (١) على تبلورها . وخاصة ابتداء من حادث البراق سنة ١٩٢٩ . وبشكل أُملي على القيادة الفلسطينية طرحها أمام الرأي العام العربي . مستندين في ذلك إلى تأييد العالم الإسلامي لحقوقهم . وحينما زاد تبلور الموقف . وزادت حركات الجهاد انتشارا في فلسطين . ووصل هذا الاقليم إلى الاضراب الكبير سنة ١٩٣٦ استمع الفلسطينيون إلى كلمة المملوك والرؤساء العرب . والتي تتمثل في الصيحة بإنهاء الاضراب . والاخلاد إلى المهلوه والسكينة . وترك هؤلاء الرؤساء والمملوك العرب يواصلون «المساعي» من أجل «قضية» فلسطين . رغم أن هذه السياسة كانت تدل على التراجع في حركة لها قوتها ولها أهميتها . وعلى أى حال فإن ترك المشكلة الفلسطينية أمانة في عتق ملوك العرب ورؤسائهم هو اتجاه وحلوى عربي ، لا يجادل فيه اثنان.

وزاد الدور الذي لعبته الدول العربية في مشكلة فلسطين مع مرور الزمن ، وأصبحت هي المشكلة الاولى في العالم العربي ، نتيجة للاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لهذا الاقليم . وبالنسبة لكل الأقاليم العربية . ازدادت على مر الأيام وضوحا ، وأصبحت تدل على ذلك التحول في مركز الثقل بين العواصم العربية . حين خرجت من القلنس إلى بلدان الهلال الخصيب ثم إلى الرياض . ومنها أتت إلى القاهرة سنة ١٩٣٩ حيث اجتمع ممثلوا العرب قبل ذهابهم للاشتراك في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن .

إذن فالمشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تفصل عن مشكلة الوحدة العربية ، بل إن لزيادة أهميتها جعلها الأساس في تحول مركز الثقل ، إن لم يكن مركز القيادة العامة بين البلدان العربية ، في كفاحها ضد الاستعمار .

(١) أنظر مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية ، المؤلف - الاسكندرية منشأة المعارف

لقد ظلت فكرة الوحدة العربية إذا باقية ومشغلة في عقول القادة العرب وفي قلوبهم ، رغم اضطرابهم إلى تأجيلها مؤقتاً للتفرغ لمشكلات أسرع . وهي ضرورة مواجهة العدو الخارجى وإبعاده عن البلاد . وإذا كانت بعض العوامل الداخلية المتعلقة بنمو القيادات العربية وتكوينها ، ومنافستها لبعضها . ووجود بعض الاختلاف بين البيان الاجتماعى والاقتصادى لهذا الاقليم العربى أو ذلك ، ووجود بعض التفاوت بين المعاملات الخارجية لبعض هذه الاقاليم ، ودرجة نمو الطبقة الوسطى ، ووصول أبنائها إلى مستوى معين من الثقافة — إذا كانت كل هذه العوامل ، بالإضافة إلى عوامل الفرة العنصرية والنزعات القبلية ، وكلها عوامل داخلية ، قد أثرت في اظهار مسألة الوحدة بلون واحد في كل الأقاليم العربية ، فإن عوامل خارجية قوية تدخلت في الميدان ، واضطرت العرب إلى أن يتركوا مشكلة الوحدة مؤقتاً ، حتى يتمكنوا من مواجهة الأخطار الأجنبية ، وكل في اقليمه .

(٢) العوامل المعارضة الخارجية :

لقد كانت طبيعة المعركة التى نزل إليها العرب في أثناء الحرب العالمية الأولى تجبرهم على مواجهة أكثر من عدو ، وفي نفس الوقت . وحتى في أثناء الوقت الذى أعلنت فيه الثورة العربية في سنة ١٩١٦ لم تكن هذه الثورة تمثل رأى الغرب في كل مكان . بل مثلت رأى تلك الأقاليم التى خضعت للحكم العثمانى . وحاولت أن تتحرر منه ، وبشكل يتعارض مع نمو الحركة في بعض البلاد العربية الأخرى المجاورة ، والتى كانت لها أهميتها ، مثل مصر . كما أن نشوب هذه الثورة ضد الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، وفي وقت الحرب . جعل رأى العام في دول إسلامية أخرى يقف معارضا لهذه

الحركة . وخاصة في الهند وفي ايران . وبذلك بدأت الثورة العربية حركتها ضد العثمانيين وافتقرت إلى تأييد كل العرب والمسلمين . وحتى في داخل البلاد العربية نفسها ظهر وكأن هذه الحركة تسير المذهب التحررى العربى . والذى يؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وتعارضت بذلك مع الحركات العربية الاسلامية الأصلية ، والتي كانت واضحة في وسط الجزيرة العربية ، وحتى في اليمن ، وكذلك في أقاليم شمال افريقية العربية . ولذلك فيمكننا اعتبار هذه المعارضة ضد فكرة الثورة العربية ، وفي نطاق الأوضاع الدولية ، نوعا من المعارضة الخارجية ، إن جاز هذا التعبير .

وبعد سير وتطور الثورة العربية وعلان الشريف حسين بن علي نفسه خليفة على المسلمين في سنة ١٩٢٤ هدف إلى الحصول على تأييد الرأى العام الإسلامى لحركته ، وتدعيمه لها أمام الاطباع الاستعمارية . ولكن الرأى العام الإسلامى رفض الوقوف إلى جانبه في هذه العملية ، وظهر ذلك واضحاً من موقف مصر ومن موقف المسلمين في الهند ، كما ظهر متبلوراً في وسط الجزيرة العربية نفسها حين بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن . سلطان نجد ، في هجومه على الحجاز .

وكانت طبيعة الحركة العربية التي قادها الشريف حسين بن علي منذ سنة ١٩١٦ تتطلب الوصول إلى مثل هذه المعارضة ، حتى من العرب ومن المسلمين . وبشكل يهدد بانقسام القيادة وتعددتها ، وضرب كل قيادة للقيادة الأخرى ، وفي وقت كانت المعركة تحتم على العرب فيه توحيد الجهود ، بل وتوحيد العمليات ، أمام هجمات الأعداء المستعمرين الأجانب .

وكان تحالف هذه الحركة مع عدد من «الحلفاء» ذوى الاطباع الواضحة في المنطقة ، وعدم تحديد علاقاتها المقبلة بكل من هؤلاء الحلفاء ، وانقضاها

إلى القوة المادية ، المالية والحرية ، للوقوف أمامهم ، كان كل ذلك يهدد بتعدد المعارضين لهذه الثورة ، وتعدد وسائلهم في محاربتها ، بل وللقضاء عليها . ولقد وجدت الثورة العربية نفسها محتاجة إلى المعونة المادية الخارجية ، وخاصة في الميدان المالى والميدان العسكرى ، بما يشتمل عليه من تدريب وتسليح . وأجبرتها هذه الحاجة على الخضوع إلى ما تفرضه عليها الدولة الخليفة وهى بريطانيا في شأن البعثات العسكرية اللازمة لتدريب القوات ، وفي شأن مد إدارتها على بعض المناطق ، كما حدث في لبنان مع حادثة العلم ، وكما ظهر فيما بعد مع المناوشات بين القوات العربية والقوات البريطانية في العراق ، في منطقة دير الزور . وحتى في كفاحها من أجل حقوقها التى حصلت بشأنها على عهود ووعود اضطرت الدولة العربية إلى أن تلتجأ إلى العدالة البريطانية ، وإلى شرف الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس ، لتحقيق أمانى العرب . وكان هذا الموقف لا يحمل كثيراً من الثورية . في الوقت الذى تطلبت فيه فكرة الثورة عملاً وبذلاً وتضحية ، وعلى طول الخط . وتكاثفت هذه العوامل في اظهار الحركة العربية بشكل باهت هزيل ، ويعجز عن انتزاع حقوقه يلبديه . ولقد وجد العرب أنفسهم مع تساويات الصلح أمام أعداء متعددين ، وأقوياء وتربط مصالحهم ، وضد مصالح العرب ، وجلبوا أنفسهم في مواجهة الأطماع الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية ، وكانت كل هذه القوى المعادية خارجية واستعمارية في نفس الوقت . حقيقة أن الموقف الدولى كان يبنى العرب بالاستناد إلى بريطانيا ضد فرنسا في المشكلة السورية ، ولكن الاستناد إلى بريطانيا كان يحرمهم من سلاح قوى للوقوف ضد اليهود في فلسطين . هذا علاوة على أن المصالح الفعلية لكل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية

العالمية كانت أكثر ترابطاً فيما بينها عن المصالح بين أى من هذه القوى. وبين العرب ، خاصة وأنها كانت تمثل طوراً معيناً من أطوار التقدم والانتاج الاقتصادى ، يعتمد على الآلة ، وعلى رأس المال ويحتاج إلى الأسواق وإلى المواد الخام . فى الوقت الذى كان الشكل العام فيه للمجتمع العربى هو العمل فى الزراعة ، والبداية فى النزول إلى ميدان التجارة ورأس المال . وحتى هذا الميدان الأخير بدأ العرب فى النزول إليه ، وتحت رعاية الرأسمالية العالمية . وكانت فى ذلك الوقت مركزاً فى كل من لندن وباريس ونيويورك . وحتى حين فكر بعض القادة السوريين فى ضرورة الاعتماد على مبادئ الرئيس ويلسون . وعصبة الأمم ، فى مشكلة الاستقلال السورى : ولجنة كنج كراين، فإنهم قد تناسوا فى هذه العملية أن الولايات المتحدة دولة لها بياناً رأسمالياً . وتريد فيها أهمية اليهود ونشاطهم . وحتى وإن كانت الولايات المتحدة لم تبدأ فى اتخاذ سياسة توسع استعمارية فعلية ورممية فى ذلك الوقت . وكان العالم الرأسمالى الاستعماري الغربى قد وصل إلى مرحلة من النضج سمحت لأعضائه بالاتفاق فيما بينهم على توزيع وتقسيم «الحقوق» أو الامتيازات أو مناطق النفوذ . وعن طريق المفاوضات ، أو التراضى . وطريق المنافسة الحرة ، وحتى عن طريق المحاكم ، حتى وإن كانت دولية ، وكلها أدوات من وسائل الرأسمالية . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أبدلت بعض مطالب العرب السوريين مع لجنة كنج كراين ، فإنها كانت تسعى فى نفس الوقت إلى زيادة نفوذها بطريق غير مباشر فى المنطقة حين عرضت وضع الأقاليم السورية تحت الانتداب الأمريكى فى حالة رفض بريطانيا قبول مثل هذا الانتداب .

والمهم هو أن العرب قد وجئوا أنفسهم، بعد نهاية الحرب الأولى فى

مواجهة قوى متعددة طامعة في أقاليمهم . أما إذا كان العرب قد اعتزلوا في إمكانية اعتمادهم على إحدى هذه القوى لضرب القوى الأخرى ، فإن ذلك كان يعطيهم أسلحة لا تصلح للعمل إلا في معارك صغيرة ، ولا تؤثر على المستقبل العام للأقليم ، ولا تؤثر بالتالى على معركة الوحدة العربية .

لقد أفاد العرب بدون شك في أثناء ثورة اللروز في جنوب الشام من بعض المعونات البريطانية من فلسطين . كما أنها أفادوا في أثناء اشتداد الأزمة مع فرنسا في سوريا في أوائل الثلاثينات من تأييد فيصل الأول لهم من بغداد . ولاشك أن بعض عمليات الكفاح المسلح التي قام بها الشيخ القسام في فلسطين قد أفادت من بعض الأسلحة الفرنسية من الشام . ولكن هذه المعارك كانت معارك مؤقتة . ويمكن للقيادات العربية الاستفادة منها في أثناء تأزم العلاقات بين القوى المعارضة أو المعتدية وبعضها . ويمكننا أن نقول بشكل عام أن كل من بريطانيا وفرنسا والصهيونية العالمية كانت من الناحية القانونية تحاول تثبيت أقدامها في المنطقة الخاضعة لها . ودون أن تمتد كثيراً على جيرانها الأوربيين أو الغربيين . كل ذلك على حساب العرب .

لقد قامت بريطانيا بتقسيم منطقة نفوذها في العالم العربي إلى وحدات إدارية وسياسية جديدة تتمثل في العراق وشرق الأردن وفلسطين . وسمحت بذلك لنفسها بالسيطرة استراتيجياً على الطريق البرى المؤدى إلى الهند . ومن حيفا حتى البصرة ، وخاصة عن طريق الممر الصحراوي التي احتفظت به في شمال نجد لوصول شرق الأردن بالعراق . واحتفظت لنفسها كذلك بمخارج على البحر المتوسط لبتروال الموصل الذي تزايدت أهميته في الصناعة كل يوم . وسمح ذلك لها بضرب هذه القوى الثلاث ببعضها . مادامت قد فرقته بينها .

وحتى تستمر لها السيادة . ويستمر الاستغلال لصالحها . وعملت بريطانيا على تأييد نفسها إقتصاديا ومعنويا في العالم العربي كل حين وضعت فلسطين تحت تصرف اليهود . وعملت بذلك على إنشاء قوة جديدة يمكنها أن تضرب بها العرب جميعا في حالة وقوعهم في وجهها . أو ضد مصالحها في المنطقة . ثم عمدت بريطانيا بعد ذلك . وفي داخل كل إقليم من هذه الاقاليم الخاضعة لها . إلى تفتيت المشكلة الإقليمية . وذلك عن طريق جرها في التفاصيل . واجبار الوطنيين على تناسي المجموع . فمشكلة الاستقلال تتحول قبل كل شيء إلى مشكلة التمسك أو الاشتراك في الحكم . مع ما يستتبعه ذلك من ضرورة نشأة أحزاب سياسية . وضرورة الإتفاق على دستور معين . يعطى لكل ضمانات معينة . وما يؤدي إليه ذلك من النزول إلى المعارك الانتخابية . وإلى اختلاف وجهات الرأي ، ونشأة المعارضة ثم المناقشة والتطاحن داخل دار البرلمان نفسه وعلى التفاصيل والمشكلات الصغيرة . وفي الوقت الذي يتناسى فيه الوطنيون المشكلات العامة لأقاليمهم . هذا من ناحية . وتقوم بريطانيا من ناحية أخرى بمساعدة الدولة على إنشاء أجهزة حكمها ، من شرطة وجيش وإدارة قووزارات ومديريات ، وتساعد بذلك على نشأة قوة إدارية تخضع لرأس الدولة ، ويحاول عن طريقها استمرار حكمه للبلاد وتحت النفوذ الاجنبي . أما التعارض بين الوحدات الإقليمية أو الادارية . وكذلك التنافس بين القيادات والزعامات في العالم العربي فهي مادة خصبة لبريطانيا ، تعتمد إليها لاختافة فيصل الأول من عبد العزيز بن عبد الرحمن ، لارهابه من النفوذ الفرنسي في سوريا . والذي قد يحاول الوصول إلى الموصل ، والتي كانت اتفاقية سايكس بيكو قد تركتها لفرنسا . وهناك الرغبة في نفس الوقت ، خاصة وأن فيصل الأول كان لا يزال يحلم بعرش دمشق ، والذي فقدته نتيجة لهجوم الفرنسيين عليه . هذا

من ناحية السياسة ، وهي تسمح لبريطانيا باستمرار بقاء نفوذها في المنطقة ، وعلى حساب فكرة الاستقلال والوصول إلى الوحدة العربية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن بريطانيا لا تهدف أساساً إلى زيادة التعليم المتحرر أو إنشاء صناعة في البلاد ، خاصة وأن التوسع في التعليم سيؤدي بالتالي إلى اخراج قيادات عربية واعية ، ستقف حتماً وجه الاستعمار . وحتى إذا كانت هذه القيادات غير مكتملة النمو فإن استلامها لمسئوليتها سيحرم عدداً كبيراً من البريطانيين من مناصبهم ورواتبهم الكبيرة ، ومن ضمان أشرافهم على إدارة يخضعونها للمصالح البريطانية .

وكان الميدان خصباً أمام بريطانيا إذ أن هذه الاقاليم العربية التي خضعت لها كانت تمثل — علاوة على كونها طريقاً برياً يوصل إلى الهند — مناطق لإنتاج المواد الخام اللازمة لتصنيعها ولاستهلاكها من المواد الأولية والزراعة . وسوقاً هاماً لتوزيع المنتجات الصناعية البريطانية . هذا علاوة على أن مشروعات التنمية للأقاليم تعتبر سوقاً هاماً للاستغلال الرأسمالي البريطاني ، بما تشتمل عليه من إنشاء خطوط سكك حديدية وبرق وهاتف ، وحتى في شق الطرق وبناء القناطر . ولذلك فيمكن لهذه المناطق أن تتكامل في اقتصادها الزراعي مع الاقتصاد البريطاني ، وعلى أساس التخصص في الانتاج . ودون أن تبدأ في النزول إلى ميدان التصنيع . فكانت هذه السياسة الاقتصادية البريطانية الخاصة بالحصول على المواد الأولية من منطقة نفوذها ، وتصدير المصنوعات إليها . عاملاً يساعد من ناحية على زيادة التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام عند العرب . ولكنه يحرمهم في نفس الوقت من البدء في النزول إلى ميدان التصنيع ، مع ما يحمله هذا النزول من مصاعب ولكن مع ما يعود به من مكاسب في نفس الوقت . ولقد شجعت بريطانيا إنتاج النفط في العراق

في الوقت الذي كانت تشجع فيه إنتاج نفس الشيء في مصر ، وإن كان ذلك للاستهلاك المحلي ، وشجعت زراعة القطن في العراق ، وشجعت في أقسليم الجزيرة في السودان ، لكي تنافس به القطن المصري طويل التيلة ، وهكذا في كل ميدان . أن بريطانيا تعتمد إلى اقامة تنافس إقتصادي بين الأقاليم العربية المنتجة لنفس السلعة أو لنفس المادة الخام ، ولصالحها هي . وبعد أن أقامت نفس هذا التنافس بين الأقاليم والزعامات العربية في الميدان السيامي . وإذا كان وجودها قد ساعد على بعض التطور ، وخاصة في الميدان الرأسمالي وعند الطبقة البورجوازية . فإن مستحدثات الدستور والحزبية كانت وبالا على المنطقة . وأخيراً فإن دفاعها عن النظام الرأسمالي الحر ، وخوفها من انتشار الآراء والأفكار الاشتراكية في المنطقة ، جعل بريطانيا تقوم بأقوى هجمات عرفها العالم على هذه الأفكار ، وأعطت لها صورة مشوهة ، تتمثل في الاباحية وفي اللا دينية ، إذ أنها كانت دولة رأسمالية بوجوازية استعمارية ، وشعرت بأن أكبر عدو لها هو الاشتراكية . واعتمدت بريطانيا في هذه الحركة على العناصر التقليدية والرجعية من بين رجال الدين . والذين حصلوا على المناصب وأصبحوا أبواقاً ضد الاشتراكية في العالم العربي ، وفي المنطقة الإسلامية . وتناسوا أن الاسلام هو دين الاشتراكية ، وساعد هذا العامل على تأخير نمو التفكير المتحرر والطبيعي والفطري في المنطقة ، وإلى أن يخرج الاستعمار منها .

أما فرنسا فأنها قد عملت كذلك على تقسيم المنطقة التي تحكمها في الشام إلى دويلات متعددة ، فهناك دولة لبنان الكبرى ، وهناك دولة حلب ، ودولة العلويين في اللاذقية ، ودولة الجبل للدرز ، والباقي يسمى دولة سوريا ، وعاصمته دمشق . علاوة على لواء الاسكندرونة الذي ستساوم عليه فيما بعد مع الجمهورية التركية . استخفمت فرنسا هذا السلاح الإداري وسيلة للتفرقة

بين العرب وفي إقليم عرف بأنه سوريا ويأنه الشام واستتبع هذه العملية إقامة إدارات مختلفة ، وصرف المجهود للوصول إلى الوحدة الإقليمية ، بعد أن أصرت فرنسا على ضرورة التراجع فيها ، وأنزلت المعارك إلى مستوى محلي بحث . وهناك بعد ذلك مشكلات الاستقلال والمستور والأحزاب . وضرورة الاتفاق على كل ذلك مع الفرنسيين . وضرورة موافقة حكومة باريس حتى يبدأ في النفاذ . وهناك بعد ذلك العامل العنصرى ، إذ أن فرنسا قد استندت إلى الدين وسيلة للتفريق بين العرب السوريين . بين المسلمين والمسيحيين ، وبعد ذلك بين العناصر المختلفة الإسلامية ، من سنة وشيعة ودروز وبعضهم ، وبين العناصر المسيحية المختلفة من كاثوليك وأروام وأرثوذكس وبروتستانت . وهناك محاولة بحث الحضارات والقوميات المتدثرة والسابقة لظهور الإسلام . ويستخدم التاريخ وسيلة للتوجيه ، وللمحاولة طمس العروبة في الإقليم ، مادام قد ونجح في خدمة الاستعمار . ولذلك فإن الحضارات السورية ترجع إلى السريانين . أما اللبنانيون فهم أحفاد الفينيقيين . ويحدث هذا التديليس في توجيه فكرة القومية العربية . في نفس الوقت الذى تحاول الثقافة الفرنسية نفسها ربط الفكر العربى وطريقته ومنهجه بالفكر الفرنسى . والإيهام بدراسات البحر المتوسط التى تربط الشام بإيطاليا وفرنسا . وكأننا فى عصور روما القديمة . وتفصل بينه وبين الاتجاه العام القوى فى بقية الأقاليم العربية .

وعلىنا أن نذكر كذلك أن وجود فرنسا فى سوريا ولبنان كان وسيلة لاغاية . إذ أنه هدف الوصول إلى امتيازات ومصالح اقتصادية وعسكرية ومعنوية فى الإقليم ، وعلى حساب العرب .

والمهم هو أن هذه الدولة الإستعمارية ، بالإضافة إلى الصهيونية العالمية فى

فلسطين ، قد ساعدت على اخفاء فكرة الوحدة العربية ، نتيجة لتقسيمها الإقليمى والزول بالمعارك إلى المستوى المحلى . وكان على العرب أن ينجحوا فى كسب هذه المعارك المحلية ، ويصلوا إلى المستوى الإقليمى ، حتى يتمكنوا من البدء فى الدخول فى المستوى القومى .

ولقد استندت القوى الاستعمارية فى العالم العربى فى ذلك الوقت إلى عصبة الامم وإلى نظام الإنتداب لكى تعطى نفسها شكلا قانونيا للوصاية على الإقليم ، والإشراف عليه والاستمرار فى استغلاله ، كقاصر يعجز عن مناقشتها الحساب . ولذلك فان عصبة الامم بقراراتها تعتبر فى هذه المرحلة إحدى العقبات أمام الوحدة العربية ، وأمام وصول العرب إلى إستقلالهم ووحدتهم ، حتى وإن كانت قد هدفت الوصول بمناطق الإنتداب إلى المستوى اللازم لإدارة شئونها بنفسها . وكان التجاء عدد من القادة والساسة العرب إلى هذه المنظمة اللولية مطالبين بحقوقهم المشروعة من إستقلال ووحدة ، يصرف جهودهم بغير طائل . ويعود على البعض بأن هناك عدالة دولية تشرف عليها هذه العصبة من جنيف .

ورغم ذلك فان العالم العربى قد امتلأ فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بحركات تحررية أصيلة ، امتازت بوضوح الرؤيا وبساطة السياسة ، وتميزها بين الحق والباطل ، فنزلت إلى ميدان الكفاح المسلح لتغيير المنكر بأيديها . وأن كره الظالمون . وإذا كانت إحدى هذه الحركات قد وضحت فى وسط الجزيرة العربية مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى كفاحه ضد الحسين بن على والذى اعتبر حليفا للاستعمار ، فان هذه الحركات سترداد وضوحا فى كل من ليبيا والريف ، وبقيادة السيد عمر المختار والأمير عبد الكريم الخطاطبى . لا نقاش ولا جدال فى هذا الميدان ، فالحق واضح ولا يحتاج إلى دفاع أو مراعاة ، وليست هناك قضية ، بل هناك اعتداء دولة استعمارية على وطنيين

فى بلادهم ، وليست هناك إلا القوة لآخراجهم . لقد كان هذا الاتجاه عميقا رغم بساطته ، قويا بإيمانه مع عتفه فى تنفيذ أهدافه وثورته ، وكان هذا الاتجاه يختلف عن الاتجاهات التى سادت فى كل من الهلال الخصيب ، ووادى النيل فى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين . ويدل كذلك على إختلاف التكتيك فى كل إقليم عربى أمام القوى المعارضة الخارجية ، ونتيجة لنمو العوامل الداخلية فى كل إقليم . ولكن الأوضاع ستساعد من جديد على زيادة التقارب بين العرب ، وقبيل إعلان الحرب العالمية الثانية .

(٣) ازدياد أهمية القاهرة :

ولقد زادت أهمية القاهرة فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية بشكل واضح فى كل منطقة العالم العربى . وذلك نتيجة لتطور الأوضاع الداخلية فيها وبسرعة . ووصولها إلى مرحلة ثقافية وإجتماعية ظهرت فيها أكثر تقدما عن غيرها من دول المنطقة .

حقيقة أن الاتجاه المصرى كان منذ الحرب العالمية الأولى يربط نفسه بوادى النيل وبالسودان . ظهر مصر الطيعى . - والذى ربط النيل بينهما . أكثر من ربطه نفسه ببقية البلدان العربية . ولكن مصر كانت تشعر بعزوبتها كذلك فى نفس الوقت التى تشعر بروابطها مع السودان . وإذا كانت الحركة القومية فى مصر قد ظهرت مستندة إلى الإسلام إلى حد كبير . فان ذلك لا يبنى عنها صفة العروبة . لقد كان لوجود الأزهر فى القاهرة ، وشعور المصريين بمسئوليتهم الجسيمة فى الميدان الإسلامى . وخاصة بعد قضاء الكمالين على الخلافة الإسلامية فى القسطنطينية يعتبر تدعيا للفكرة العربية الإسلامية ، ويميز بينها وبين الفكرة العربية العلمانية ، والتى سادت بشكل واضح فى الأقاليم

الساحلية من سوريا . فاذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المعركة التي كانت مصر تواصلها ضد الاحتلال البريطاني «والخلفاء» منذ سنة ١٨٨٢ ، وكذلك فشل الحركة العربية العلمانية التي تحالفت مع الغربيين في الوصول إلى الإستقلال والوحدة ، لوجدنا أن اتجاه المصري كان أكثر اصالة في اعتناؤه على الاسلام أساساً للعروبة نفسها ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت ذلك . وقد كان لنمو حركات الكفاح العربية الإسلامية في كل من ليبيا وشمال المغرب تأييداً لمصر في هذا الاتجاه . ومن الطبيعي أن تتأثر مصر بهذا الاتجاه العربي الاسلامي الذي ساد كل شمال إفريقية ، وظهر واضحاً في كل بلدان المغرب العربي . أكثر من تأثير الأقالييم السورية به ، إذ أنها كانت متصلة بهذه الأقالييم . وكانت رباط الوصل بينها وبين بلدان المشرق العربي . والمهم هو أن هذا الاتجاه العربي الاسلامي أظهر المعسكر العربي وكأنه يشتمل على قوتين متميزتين ، قوة دينية وقوة علمانية .

وكانت مسئولية مصر في الحجاز منذ زمن طويل ، والتي تلتخص في إرسال الامداد وانتموين . وإرسال المحمل ورعاية الحجاج . دافعا لمصر على ألا تنازل عن مسئولياتها في الأراضي المقدسة ، وهي مسئوليات إسلامية . رغم كونها عربية في نفس الوقت . ولقد دفع ذلك مصر إلى تسوية علاقاتها مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بعد عشر سنوات من حادثة المحمل ، كما أنها عملت على الاتصال بالعراق واتفقت معه . وأصبح لمصر قوتها ووزنها في الميدان العربي . وخاصة بعد سنة ١٩٣٦ ، والتي تمكنت فيها من عقد معاهدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . ثم جاء العام التالي لكي يشهد تخلص مصر من الإمتيازات الأجنبية ، وبدء وضع الأسس للتخلص من صندوق الدين الدولي . وكان مجيء شاب صغير إلى العرش يحمل في أول الامر معنى

إعطاء الاستقرار اللازم للأقليم ، ولفترة طويلة ، خاصة وأنه قد أظهر من بوادر الاستقامة في أول الامر ما يبشر بالنجاح والتوفيق . وجاء توطيد العلاقات الأسرية بين القاهرة وطهران تدعياً لمركز القصر في القاهرة ، رغم أن زواج الشاه محمد رضا من الأميرة فوزية لم يكن يحمل شروطاً سياسية . هذا في الميدان الدولى .

أما في الميدان الداخلى فقد سمحت معاهدة سنة ١٩٣٦ لمصر في البدء في أخذ مسئولياتها . وفي تنمية وسائلها ومشروعاتها . فبدأ الاهتمام في التزايد بالمدرسة الحربية التي أصبحت كلية ، واهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط وحسن تدريبهم . حتى تتمكن عن طريقهم من إنشاء جيش قوى لازم للبلاد . وكان التزايد في التسلح والعمل على إنشاء جيش حديث يزيد من هبة مصر في أعين جيرانها . وكان التعليم قد أخذ في الانتشار في مصر بشكل واضح في هذه الفترة . وإن نظرة واحدة إلى عدد الطلاب في جامعة القاهرة في ذلك الوقت ليدل بوضوح على تضاعف الدارسين . وبالتالي على عدد القيادات العالية التي يمكنها تحمل مسئولياتها في البلاد . والعمل على رفع شأنها . وإذا كان الأزهر قد اعتبر ملكاً لكل الدارسين الإسلاميين ، ومن المحيط الأطلس حتى اندونيسيا . فان جامعة القاهرة قد بدأت في أن تأخذ مركزها كجامعة أم في كل منطقة الشرق العربى كذلك . ومع تطلع عدد من الزملاء في الاقطار الشرقية والعربية إلى الدراسة العالية ، ونقص هذه الامكانيات في بلادهم ، زاد عدد من توجهوا منهم إلى القاهرة للدراسة والافادة . ويعتبر هذا العامل الثقافي هو الأساس الأول لاعطاء الأهمية للقاهرة في كل الاقاليم العربية ، إذ أن جامعتها ستساهم بنصيب وافر في تكوين عدد من القيادات العربية اقتضت إليها هذه البلاد . ولقد ساعد رجال هذه الجامعة في وضع الأسس الأولى

للتعليم العالى فى معظم الاقاليم العربية المحيطة ، وفى كل مكان ، وأسهموا بذلك فى إنشاء القيادات العربية العالية ، وحتى خارج حدود مصر . كما أصبحت كتبهم مراجعا أساسية للدراسة فى الفقه والعلم والأدب والتراث .

وعلىنا أن نذكر كذلك زيادة النمو الإقتصادى والمالى فى مصر فى هذه الفترة ، وزيادة عملها فى ميدان التصنيع ، مما ساعدها على تكوين عدد من العمال لهم خصائصهم وعقليتهم ، وحتى مطالبهم فى الحياة . ان هذا النمو الواضح فى الطبقة المتعلمة ، والطبقة الوسطى ، وفى نفس الوقت فى الطبقة الكادحة فى مصر ، جعل القاهرة تظهر فى الميدان الثقافى والاجتماعى على أنها عاصمة الشرق العربى . وجاء بعد ذلك تركيز السياسة البريطانية فى القاهرة أساساً وإعترافاً بتقدم هذه المدينة على غيرها من المدن الشرقية ، وخاصة فى وقت كان نفوذ بريطانيا فيه قد أصبح هو النفوذ الاول فى المنطقة بأكملها . ولقد أصبحت مصر هى المركز الرئيسى لاجتماع المؤتمرات العربية ، واتخاذ القرارات ، وخاصة التحررية ، إذ أن هذا النمو الثقافى والاجتماعى كان يسمح لها بمرحلة واضحة من حرية الفكر . افتقرت إليها كثير من البلاد العربية الأخرى فى ذلك الوقت ، وخاصة فى مناهضتها للاستعمار .

لقد كانت القاهرة هى المكان الذى صدرت منه الصرخات الأولى محتجة على فرنسا حين ضربت دمشق بالقبائل سنة ١٩٢٥ ، وكانت هى مركز الدفاع عن عرب ليبيا مع حركة السيد عمر المختار ، ولسنوات طويلة ، وارتفعت منها كذلك أصوات التأييد لثوار الريف ، وأصوات الاستنكار لسياسة فرنسا البربرية فى المغرب ، ثم أصبحت القاهرة بعد ذلك مكان إجماع المؤتمرات ومناقشة المشكلات العربية ، وبشكل تزايد على مر الايام .

ولقد كان لتطور المشكلة الفلسطينية ، وهو الإقليم المجاور لمصر ، واتجاه زعامته إلى الاسلام أساسا للكفاح ضد الاستعمار ، ولربط قيادته الاسلامية بين العامل الدينى والعامل العربى . ما يقرب الكثير بين أبناء فلسطين وأبناء مصر فى الإتجاه . وبالتالي فى وسائل العمل . ومع نمو العامل الثقافى ، أخذت مصر تقوم بدورها كشفيفة كبرى للتوفيق بين الاتجاهات العربية المتعددة . وأخذت المؤتمرات الطبية . مؤتمرات الخامين العرب . تجتمع فيها ابتداء من سنة ١٩٣٧ . ثم جاءت المؤتمرات الإسلامية والمؤتمر الفلسطينى لكى تدعم من هذا الاتجاه . خاصة وأن مندوبى كل من العراق والحجاز وانهم . والمهتمين بهذه المشكلة . قد جاءوا إليها للاتفاق سويا . قبل الاشتراك فى مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ .

وإذا كانت ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية . ووقوع صدام بين الاتجاه الغربى البرلمانى . والاتجاه الغربى الفاشسى . قد أثر على القوى الموجودة فى الميدان . فى المنطقة العربية . إلا أنه لم يتمكن من أن ينال من أهمية القاهرة كمركز للحركات الهامة فيها . وإذا كانت كل من بغداد ودمشق وعمان . والرياض تعزى بنفسها . فان القاهرة تغزى بها كذلك . ولكن كشقيقات أصغر منها . وإستعدت لتحمل مسئوليتها عنها وعنهم . وخاصة فى مشروعات الوحدة العربية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الثانية

والولى مشروعات الوحدة العربية

لقد زادت العوامل التي تقرب بين العرب وبعضهم في الثلاثينات وضوحا وخاصة مع نمو الثقافة ، وزيادة سهولة المواصلات . وزيادة أهمية لبنان كمرکز للسياحة والاصطياف لعدد كبير من القادة والزعماء العرب . ومع هذا النمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المستمر . وزيادة التقارب بين وجهات النظر العربية ، وإرتباط كثير من البلدان العربية بمعاهدات صداقة وتحالف وأخوة عربية وإسلامية ، تزايدت فكرة الوحدة العربية قوة وإعترافاً . وتدعم موقف الحركات السياسية التي كانت تكافح من أجل الوصول إلى الاستقلال وبالتالي إلى الوحدة . ولكن هذه العملية كانت تحمل في نفس الوقت نمو القيادات العربية وتركزها في أقاليمها ومع جيرانها . وبشكل يدفع كل منها في نموها إلى محاولة السيطرة على رئاسة أو زعامة العالم العربي . وكان عدد من بلدان العالم العربي لا يزال يكافح للحصول على إستقلاله من الدول المستعمرة السابقة . أو لاكمال هذا الاستقلال والوصول به إلى إستقلال فعلي . ولذلك فان بعض الأقطار قد اتجهت إلى المعسكر المعادي لـإنجلترا وفرنسا . مادامت هاتين الدولتين قد واصلتا عملية إستغلالهما للعالم العربي . ولذلك فان الحرب العالمية الثانية ستعطي العرب قوتين كبيرتين متطاحيتين في مواجهتهم : وفي الوقت الذي حاولت القيادات العربية فيه تدعيم حكمها ونفوذها والتوسع فيها . وإن قصة التفاعل بين هذه العوامل الداخلية والخارجية هي التي ستؤثر على خطط سير الحركة العامة للوحدة العربية .

(١) الحرب العالمية وتأثيرها على العرب :

لقد بدأت الحرب بهجوم ألماني سريع على بولندا ، وبتوسع نطاق العمليات الحربية بعد ذلك في غرب أوروبا ، وباجتياح القوة الألمانية للأراضي المنخفضة ، وفرنسا والنرويج . ولم يأت شهر يوليو سنة ١٩٤٠ ، حتى خرجت فرنسا من ميدان العمليات ، بتوقيعها على الهدنة ، وبشكل ترك بريطانيا وحدها في الميدان .

وكانت فرنسا تحتفظ بنفوذ كبير في العالم العربي ، وتستخدم القوة المادية والعسكرية وسيلة للاحتفاظ به ؛ ولذلك فإن انهيارها قد أدى إلى زيادة أمل كثير من العناصر العربية المكافحة في سوريا ولبنان . ولكن القوات الفرنسية الموجودة في هذين الاقليمين أعلنت خضوعها لحكومة فيشي . وعملت على الاحتفاظ بالأوضاع كما هي وبالقوة في هذين الاقليمين العربيين رغم عجزها عن إستخدام القوة في بلادها نفسها . وأمام هذا التحول في ميزان القوى العالمية - ظهر إنقسام في الرأي العام العربي - بين أولئك الذين يمتنون هزيمة بريطانيا نفسها - وبين أولئك الذين يحشون من إنتصار دول المحور . ولا يمكننا هنا أن نهم هذا الجانب أو ذلك بعمله من أجل النفوذ العربي أو من أجل انتصار النظام الفاشيستي - بل نكتفي بأن كل معسكر قد حاول أن يتخذ تكتيكاً معيناً يصل عن طريقه إلى إستقلال بلاده في هذه الظروف ؛ إذ لا يمكننا أن نتصور عربياً يفضل رؤية الألمان في بلاده على رؤية الانجليز والفرنسيين ؛ ولا أن نتصور عربياً آخر يفضل بقاء البريطانيين والفرنسيين . إلا إذا كانت مصالحه المادية قد ربطته بها ؛ ولا زالت الوثائق الخاصة بهذه الفترة غير ميسرة للدراسة - هذا علاوة على أن هذا الاتجاه يتعارض بشكل

واضح مع عملية النمو الطبيعي في البنيان الاجتماعي والاقتصادي ، ولكل البلاد العربية .

لقد رأى بعض رؤساء العرب وزعمائهم أن إنتصار دول المحور قد يساعدهم على الوصول إلى الاستقلال ، ورأى غيرهم أن إنتصار النظام الفاشيستي يمثل خطراً واضحاً على بلادهم ونظمها وبنائها ؛ فتمنوا إنحسار الموجة الفاشيستيّة ، حتى يتمكنوا باعتدال وعلى درجات من استمرار النمو . ولقد حدث هذا في الوقت الذي تباينت فيه الأوضاع السياسية في البلاد العربية . خاصة وأن بعضها لم يكن قد وصل بعد إلى الاستقلال الرسمي ، مثل سوريا ولبنان وفلسطين . والمهم هو أن أحداث هذه الحرب قد أثرت على كل البلدان العربية . وعلى الأوضاع السياسية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لمصر ، فنلاحظ أن وزارة محمد محمود قد استقالت في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، لكي يتولى الحكم بعدها على ماهر . وعلينا أن نعرف بوجود قطاع هام من الرأي العام المصري كان يتمنى هزيمة البريطانيين في ذلك الوقت ، وبعد كفاح طويل ضد مرونة السياسة البريطانية وميوعتها ، أمل كثير من المصريين في مجيء الفرج بهزيمة البريطانيين أمام الألمان ؛ وأخذ المصريون يستمعون إلى الإذاعات الألمانية ، وإلى الدعاية الألمانية ، ويتبعون انتصار الألمان ، وكأنه إنتصار لمصر . حدث ذلك في الوقت الذي إرتبطت فيه بريطانيا بمصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، والتي إضطرت مصر نتيجة لها إلى وضع كل إمكانياتها في خدمة الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس . ولقد أعلنت مصر الرقابة على الصحف والأبناء ، وأعلنت حالة الطوارئ ، ووضعت الموانئ والمطارات ووسائل النقل تحت تصرف حليفتها . ولم يكن

من مصلحة بريطانيا أن تقوم مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا ، كما لم يكن من مصلحة مصر إعلان هذه الحرب ، نظراً لاتحاد هذا القطاع الهام من الرأى العام من ناحية ، وخوفاً من تعرض مصر لهجمات ألمانية قوية ؛ فاكثفت حكومة القاهرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا . وبمصادرة أملاكها عابهاها في البلاد . ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن حكومة القاهرة قامت بتعيين الفريق عزيز على المصرى رئيساً لأركان حرب الجيش . وكان معروفًا بتجاهه الوطنى المعادى لبريطانيا . منذ أن كان مفتشاً عاما للقوات المصرية ؛ ولم يحجم عن نقلها أمام الجنود . وحتى في حضور أعضاء من البعثة العسكرية البريطانية . وسلمت مصر كذلك منصب وزير الحرية اللواء محمد صالح حرب ، وكان إتجاهه العربى الإسلامى قد وضح وثبت ، وضد البقاء الاستعمارى البريطانى في مصر منذ سنة ١٩١٥ . وكانت هذه العوامل كلها تخيف بريطانيا ، وخاصة في الوقت الذى إنتشرت فيه الاشاعات بشأن سوء نيات بريطانيا تجاه مصر ، ومحاولتها إرغامها على إعلان الحرب . وإنتشار الأفكار الخاصة بضرورة تحديد مساحة الأراضي المزروعة قطناً . وهو المحصول الأساسى للبلاد . والتوسع في زراعة الحبوب اللازمة لإطعام الاسراليين والهنود وجنود وسط افريقية وجنوبها . الذين توافدوا على البلاد . ولقد رأى قطاع من الرأى العام المصرى أن الموقف الدولى يسمح للبلاد بالضغط على بريطانيا . حتى تصل مصر إلى تمام إستقلالها ؛ وتصفى مشكلة السودان ؛ ولكن الحكومة المصرية رغم ذلك أوفت بتعهداتها ، وأعلن على ماهر أن مصر هى حليفة بريطانيا وصديقتها . وأنها ستعمل كل ما في وسعها لمعونتها .

ومع زيادة تطور الأحداث اللولية ، ودخول إيطاليا الحرب ، وسقوط فرنسا ، اضطرت مصر إلى قطع علاقاتها كذلك مع إيطاليا . ولكن الشعور

تزايد بين المصريين بعدم ضرورة اتخاذ مواقف متطرفة مع بريطانيا . خاصة وأن انتصارات القاشستين أخذت في التزايد ؛ ورغم أن إيطاليا كانت قد بدأت غاراتها الجوية على السجوم وعلى بعض نقاط القوات العسكرية المصرية في الصحراء الغربية . فان وزارة على ماهر قد وجدت أنه يمكن تسوية هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية . ثم أعلن على ماهر في مجلس النواب في ١٩ يوليو سنة ١٩٤٠ أنه قد أمر بسحب بعض القوات المصرية وسلاح الحدود إلى مسافات قريبة ، حتى لا يتعرض لتوريط البلاد في حالة حرب : ورأت السفارة البريطانية في ذلك أن الحكومة المصرية لا تخضع لها تمام الخضوع ؛ وأدى ذلك إلى نشوء أزمة انتهت باستقالة وزارة على ماهر ، وبتأليف حسن صبرى باشا لوزارة جديدة في يوم ٢٣ يونيو . ولقد شرح على ماهر أمام البرلمان الخطوط العامة لهذه الأزمة . وذكر أن سياسة الحكومة بالنسبة للحرب الدائرة بين بريطانيا وإيطاليا مستمدة من روح الشعب ورغباته ؛ ولكن البريطانيون أرادوا « الاشتراك في الحرب » ، وذلك في الوقت الذي أعلنت فيه إيطاليا أنها لا ترغب في أن تخرج مصر إلى مثل هذه الحرب . وحتى في هذه العملية ، كان من اللازم أن يرجع على ماهر إلى البرلمان . مادام الحكم دستوريا في البلاد . ولقد تزايدت طلبات بريطانيا على مصر . وبشكل رأى فيها على ماهر أنها تؤدي إلى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ؛ ثم قال : « وفي الوثائق الرسمية المودعة في محفوظات رئاسة مجلس الوزراء الخارجية . الكثير من هذه المطالب ، ويتلخص جوهر الخلاف في التعارض بين مصلحة الدولتين ، فكل منا يعمل مما يحمله عليه الولاء والاختلاص لوطنه . وأخيراً فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة ، باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب . ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ، ولا تعمل

بروح المعاهدة ، وترتب على ذلك أن التجا مثل الحليفة .. إلى الوسائل العتيقة التي كانت تعرفها هذه البلاد قبل إمضاء المعاهدة ؛ وجمع الملك رؤساء الوزراء السابقين ورئيس الشيوخ والنواب الحاليين ورؤساءهما السابقين . ورؤساء الأحزاب المصرية . وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة ، فكان رأيهم أن عمل الحليفة تدخل في شئون مصر يمس استقلالها ، ورأوا - لاعتبارات شتى - أن تقبل إستقالة الوزارة (١).

ولقد كان الاتجاه الوحيد الذى يشجع على دخول مصر الحرب بين رؤساء الأحزاب في ذلك الوقت هو اتجاه أحمد ماهر ، والذي كان يرغب في إنتهاز هذه الفرصة لتسليح الجيش المصرى . واتخاذ وسيلة فعالة بعد ذلك أمام بريطانيا ، وفي مشكلة فلسطين ؛ ولكن الأوضاع لم تكن تسمح للقصر ولرؤساء الأحزاب بتسليمه الوزارة في ذلك الوقت ؛ وكانت حكومة لندن تفضل تولى مصطفى النحاس الحكم . وأعلنت أسفها لعدم تسلمه الوزارة . رغم أنه لم يكن من أنصار إعلان الحرب في ذلك الوقت . والمهم هو أن وزارة حسن صبرى قد أعيد تشكيلها بعد وفاته . في نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، وخرجت في شكل وزارة حسين سرى . وحملت هذه الفترة أخبار تراجع الايطاليين داخل برقة . ولكن سرعان ما نزلت ألمانيا إلى ميدان شمال إفريقيا بالفيئز الإفریقی بقيادة روميل . ولنجلة إيطاليا وإجبار بريطانيا على التمهقر من جديد ، والدفاع عن نفسها مع خطوط الدلتا وقناة السويس . وكان هجوم الماريشال روميل سريعا وعنيفا في نفس الوقت . وحدث في ربيع سنة ١٩٤١ ، وفي الوقت الذى تمكنت فيه ألمانيا من الزول إلى ميدان البلقان وإكنساح

(١) أنظر مضايط مجلس الشيوخ ، مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين ، يوم الاثنين ٢٤

يوغوسلافيا ومهاجمة اليونان واحتلال جزيرة كريت ، وبعمليات حربية مليئة بالجرأة . لقد شعرت بريطانيا بأن موقفها قد أصبح مهدداً في كل الشرق العربي ، وعجزت دعايتها عن أن تجد أذناً صاغية ، وجنودها يتقهقرون على طول الخط ، وفي الوقت الذي يصل فيه الألمان إلى مسافة ١٢٠ كم من الأسكندرية . وأخذ راديو برلين يواصل حملاته على بريطانيا ، وعلى سياستها في تقسيم العالم العربي . وعلى سياستها في تسليم أراضي فلسطين لليهود ، وبصر على ضرورة العمل على إخراجها من المنطقة . وعجزت بريطانيا عن الرد على ذلك ، خاصة وأن سياستها في العالم العربي كانت معروفة ومفضوحة عند الجميع . وجاءت أحداث العراق لكي تزيد المصاعب أمام بريطانيا في العالم العربي .

وكانت حكومة العراق قد قطعت كذلك علاقاتها مع ألمانيا . وألقت القبض على الألمان المقيمين فيها ، ووضعت أملاكهم وأموالهم تحت الحراسة . وتعاونت حكومة بغداد مع دول حلف سعد أباد لمواجهة الموقف ؛ ولكن اتجاه الرأي العام العراقي كان يأخذ على البريطانيين والفرنسيين مواقفهم في فلسطين ، ومواقفهم في سوريا ولبنان . وحضر في ذلك الوقت إلى العراق الحاج أمين الحسيني ، مع وفد من المكافحين الفلسطينيين ، بعد أن ضيقت عليه السلطات الفرنسية في سوريا النطاق ، وبعد أن قاسى من تضيق البريطانيين عليه في فلسطين . واستقالت وزارة نوري السعيد . وألف رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة في مارس سنة ١٩٤٠ . وحاولت بريطانيا أن تضغط على هذه الوزارة الجديدة لإعلان الحرب على إيطاليا ، ولكنها إحتجت بأن تركيا ، حليفة بريطانيا ، لم تقم بمثل هذه العملية ؛ وهي حليفة للعراق في حلف سعد أباد ، وحليفة لبريطانيا ، منذ سنة ١٩٣٩ . وتدخلت حكومة بغداد من ناحية

أخرى . للوصول إلى اتفاق بين الفلسطينيين وبين البريطانيين ؛ للوصول إلى تعاون بين الطرفين ، وعلى أساس الكتاب الأبيض ، بعد أدخال بعض التعديلات عليه . وبناء على هذا الاتفاق أعلنت حكومة بغداد إستعدادها لإعلان الحرب . والانضمام إلى الحلفاء . وإرسال فرقتين عسكريتين إلى الجبهة الليبية . ولكن الحكومة البريطانية لم تصادق من ناحيتها على الاتفاق العربي البريطاني الخاص بفلسطين . خاصة وأن نستون تشرشل كان يعتبر دعامة من دعائم الصهيونية العالمية في فلسطين العربية ، وكان قد بدأ في عملية تسليم اليهود في فلسطين نفسها ؛ فرفض المشروع العراقي . ومع هذا الرفض البريطاني لمجهود عربي صادق . وفي موضوع متصل بفلسطين ، وفي وقت تزايد فيه عدد الفلسطينيين في العراق . مع كل ذلك . أخذت بريطانيا في الضغط على العراق . فكانت الأزمة .

ولقد وقع ذلك في وقت أكدت فيه ألمانيا ضرورة منح الاستقلال لكافة الشعوب العربية . وذكرت في إذاعاتها أنها تتابع نضال هذه الأمم من أجل إستقلالها . وأن هذه الأمم يمكنها وهي تجاهد أن تعتمد على عطف ألمانيا وتضمنه . وتدخلت بريطانيا وعن طريق الأمير عبد الآله الوصي على العرش لتحطيم الوزارة بسحب نوري السعيد من وزارة خارجيتها : وأدت هذه العملية إلى إستقالة ثلاث وزراء نتيجة للضغط . ورفض الوصي حل البرلمان . كما طلب رشيد عالي الكيلاني . وترك بغداد إلى الديوانية . فاضطر الكيلاني إلى الاستقالة . وقبل الوصي إستقالة رشيد عالي الكيلاني . وتألفت وزارة الفريق طه الهاشمي . ولكن هذه العملية لم تعجب الضباط الأحرار . الذين رأوا فيها تدخلا بريطانيا واضحا للسيطرة على البلاد . فأصروا على ضرورة بقاء رشيد عالي الكيلاني في الحكم ، وتحركت قوة بقيادة أربعة من العقلاء ، وأرغمت

الماشى على الاستقالة ، فاضطر عبد الاله إلى القرار إلى قاعدة الحباية ، ومنها إلى البصرة . وتألفت حكومة الدفاع الوطنى برئاسة الكيلانى ، وأعلنت أنها ستبقى بتعهداتها الدولية ، وخاصة التزاماتها مع بريطانيا . وفى نفس الوقت إنتخب البرلمان الشريف شرف وصياً على العرش ، بدلاً من الأمير عبد الاله.

ولقد رأت بريطانيا فى هذه العملية تهديداً لنفوذها فى منطقة حيوية بالنسبة إليها . من النواحي الاستراتيجية والنواحي الاقتصادية ، فصممت على إرسال قوات جديدة إلى العراق . وإنشاء قاعدة كبيرة فى البصرة ، وطالبت بحرية هذه القوات فى الحركة صوب بقية العراق ، أو صوب فلسطين ، دون تقديم أى تفسيرات لحكومة بغداد عن ذلك . وكانت نصوص المعاهدة تصر على سحب إحدى الفرق البريطانية قبل إنزال فرقة أخرى مكانها : ومادامت بريطانيا لم تتحدث عن سحب إحدى فرقها ، فلم يكن هناك داع لموافقة العراق على نزول فرقة جديدة ، ولكن بريطانيا أبلغت عن مجيء فرقة يوم ١٧ أبريل ثم فرقة أخرى يوم ١٩ منه . ورغم تعارض ذلك مع شروط المعاهدة، نزلت القوات إلى البصرة . ولكن الأوامر صدرت إلى القوات العراقية المحيطة بقاعدة الحباية بمنع الطائرات من التحليق فى الجو : فطلبت بريطانيا سحب هذه القوات العراقية ، وإلا فإنها ستقوم بضربها من الجو ، وهو ما حدث بالفعل يوم ٢ مايو ، وما تسبب فى اشتباك بين القوات العراقية والبريطانية عند قاعدة الحباية. ومع هذا الالتحام وجدت الوزارة العراقية ، كوزارة وطنية ، ثقافة فكرة الابتعاد عن ألمانيا ، فى الوقت الذى تعتدى فيه القوات البريطانية على جنودها وعلمها ؛ فاتصلت بوزيرها المفوض فى أنقرة . وكلفته بأبلاغ الوزير المفوض الألمانى هناك برغبتها فى إعادة العلاقات بين البلدين ، ورغبتها الشديدة فى معاونتها . ولقد أسرع دكتور فريتز جروبا بالاجابة بأنه سيعود حالا إلى بغداد.

رغم أن ألمانيا كانت تمنى لو تأخر هذا الصدام العراقي البريطاني قليلا ، خاصة وأنها كانت مشغولة في البحر المتوسط ، وتستعد بالنسبة لروسيا . ولقد أثبتت هذه الحادثة أن رشيد على الكيلاني لم يكن عميلا لألمانيا ، بل كان يدافع عن إستقلال العراق ، وكرامة الجنود العراقيين ، أمام إعتداء إستمبارى على بلاده .

ولقد واصلت بريطانيا سياستها ، فحشدت قواتها في البصرة ، ورفض السفير البريطاني الجديد كورنواليس تقديم أوراق إعتماده للوصى على العرش . وفي الوقت الذى لم تتمكن فيه ألمانيا من إمداد العراق بالأسلحة والذخائر . خاصة وأن سلطات حكومة فيشى في سوريا ولبنان رفضت نزول . ومرور الطائرات الألمانية فيها أو عبرها صوب العراق . وقام البريطانيون بهجومهم من جنوب العراق . ومن شرق الأردن . بقوات الفيلق العربى الخاضعة للأمير عبد الله ، وفي وقت تمكنت فيه من السيطرة على موارد البترول الخاضعة في العراق . وتمكنت بذلك من التفوق في العراق .

وكانت بريطانيا في صعوبات أخرى بالنسبة لسوريا ولبنان منذ أن وقعت فرنسا على الهدنة ، وسيطرت سلطات فيشى على الموقف في هذين الإقليمين العربيين . وإذا كان كل من بيو وملهور قد أظهر في أول الامر عزمهما على متابعة القتال مع البريطانيين ، واتفقا على ذلك مع السلطات البريطانية في فلسطين . إلا أنهما عادا وأعلنا خضوعهما لحكومة فيشى ، وللمارشال بيتان . وخشيت بريطانيا من إمكانية نزول قوات ألمانيا في سوريا ولبنان . وخاصة بعد مجيء لجنة رقابة ألمانية إيطالية إلى هذين الإقليمين . للاشراف على تنفيذ شروط الهدنة مع فرنسا ، ولإقامة إتصال مع هذين الإقليمين . وخشيت بريطانيا من أن تتخذ ألمانيا سوريا قاعدة للزحف على

آبار البترول في شمال العراق وفي إيران ، كما كانت تخشى من إزدياد النفوذ الألماني والدعاية الألمانية ضد بريطانيا في الشرق الأوسط ، خاصة وأن الألمان كانوا يصرون على جريمة البريطانيين في تسليم فلسطين إلى الصهيونيين. ولذلك فإن موقف بريطانيا في العالم العربي في صيف سنة ١٩٤١ كان موقفاً صعباً ، وفي كل ميدان .

ولقد خشيت بريطانيا من أن تقوم حركات في فلسطين ، تشبه تلك الحركات التي قامت في العراق ، كما خشيت من زحف العراق على سوريا . ومن تقدم قواتها صوب فلسطين ، وبشكل يقضى على النفوذ البريطاني ، وقد يقضى على أعوانها وعملائها اليهود . وكانت بريطانيا غير مستريحة إلى الموقف في فلسطين نفسها ، وخاصة بعد أن أصدر المفتي في مايو سنة ١٩٤١ منشوراً يدعو فيه العرب والمسلمين إلى الجهاد ضد الانجليز . فاضطرت بريطانيا إلى عدم سحب أى قوات من قواتها من فلسطين . ورغم أن الأحوال ظهرت ، وكأنها هادئة في شرق الأردن ، بفضل ولاء أميرها ، وتعيشه من المعونة المالية البريطانية ، فإن حكومة لندن لم تكن في وضع يسمح لها حتى بضمان استمرار الأحوال كما هي في هذا الإقليم . ذلك أن الأوامر كانت قد صدرت إلى الفيلق العربي بالزحف صوب العراق ، وبقيادة عدد من الضباط البريطانيين وجلوب باشا ، ورغم ذلك فقد سرت روح التمرد بين الجنود العرب ، وخاصة عند وصولهم إلى حدود العراق . وحينما أصغر الضباط البريطانيين أمرهم إلى الجنود العرب بمواصلة الزحف ، رفضوا تنفيذ الأوامر ، وأداروا رشاشاتهم عليهم ، وتوعدوهم بالرجم ، إن لم يسمح لهم بالعودة إلى قواعدهم في شرق الأردن .

هذا علاوة على أن الأزمة الاقتصادية التي سادت الأقاليم العربية في أثناء

الحرب أعطت بريطانيا مسئوليات كبيرة ، وهددت باظهارها بمظهر المعتدى ، وفي وقت نجهم فيه الجلو أمام البريطانيين في النواحي العسكرية والسياسية . وكان الحصار البريطاني لاسواحل سوريا ولبنان يؤثر على الأوضاع الاقتصادية فيها ، ويعمل بالتالى على تقليل الواردات ، وارتفاع الأسعار ، وإنهيار سعر العملة . وكان قطع المواصلات بين سوريا ولبنان وبين بقية البلاد يؤثر على السوق . ويجبر السوريين على الشراء بالذهب ، في وقت لم يتوفر لهم فيه إلا العملة الورقية . وارتفعت أسعار الحبوب والقمح في سوريا لارتفاعا كبيرا . وزادت الأحوال الاقتصادية سوءا في معظم الأقاليم العربية الأخرى ، خاصة وأن تزايد عدد الجنود البريطانيين فيها ، وحاجتهم إلى السلع والمواد التموينية ، وكثرة إنفاقهم ، عملت على إغراق هذه الأسواق العربية بكميات كبيرة من العملة ، وعلى ارتفاع الاسعار نتيجة لازدياد الطلب وانخفاض سعر العملة ؛ فاختفت السلع من الأسواق ، وازدهرت السوق السوداء . ودون أن تتمكن بريطانيا من تقديم حل على المشكلة . ولقد كان هذا العامل الاقتصادى ، بالإضافة إلى العامل المعنوى وقوة الدعاية الألمانية ، تتكاتف جميعا في وضع بريطانيا في مركز حرج ، وفي كل البلدان العربية . ولذلك فان بريطانيا قد اضطرت إلى بذل مجهود واضح للسيطرة على الموقف ، وخاصة في تلك المنطقة التي تمر فيها قناة السويس ، والتي تشرف على مياه الخليج العربي ، مياه الهند ، والمنطقة التي تشمل على موارد البترول في العراق وايران . ولا يمكن لبريطانيا مواصلة الحرب بدونها .

(٣) المجهودات البريطانية :

اضطرت بريطانيا إلى أن تقوم بمجهودات إقتصادية وإدارية وسياسية في منطقة الشرق الأدنى . حتى تتمكن من مواجهة الموقف .

أما في الميدان الاقتصادي فإنها قد بدأت بإنشاء مركز تموين الشرق الأوسط ، خاصة وأن عملية النقل البحري قد اضطربت نتيجة للعمليات الحربية والهجوم على السفن في أعلى البحار ؛ كما أن تركيز عدد كبير من القوات انخارية في مناطق معينة كان يتطلب مجهودات كبيرة لتزويدها بما يلزمها من قوت . وكان نشاط الطائرات والغواصات الألمانية يهدد المجهودات البريطانية في الشرق الأدنى ، وخاصة بعد أن إقتربت قواعد المحور من هذه المنطقة ، بزحفها من ليبيا ، وباستنادها إلى كريت . وكان على مركز التكوين الجديد أن يساهم في هذه المهمات ، وفي هذا الوقت الصعب ، وبشكل لا يهدد أقسوت الأهالي في منطقة إحتاجت بريطانيا فيها إلى رضاهم . ولذلك فإن مركز تموين الشرق الأوسط قد بدأ منذ شهر أبريل سنة ١٩٤١ في الإشراف على إقتصاد المنطقة بأكملها ، وبشكل يضمن إستمرار المصالح البريطانية . ولقد عمل هذا المركز على تخفيف الاستيراد من خارج المنطقة ، ووضع تخطيط لتوزيع الانتاج المحلي أو الاقليمي ، وتخطيط للتجارة اللازمة للشعوب العربية ، وعمل بذلك على تخفيف الأعباء الملقاة على السلطات العسكرية ، ووفر لبريطانيا ملايين الأطنان في عمليات النقل البحري على السفن ، قامت هذه البوالة باستغلالها لنقل المهمات والذخائر والمواد الحربية . واستعمل بريطانيا بعد ذلك إلى أن تخرج الولايات المتحدة الأمريكية وتضمها إلى هذا المركز ، خاصة وأن أمريكا كانت لازمة للمجهود الاقتصادي في الحرب بشكل عام ، وفي منطقة الشرق الأدنى بشكل خاص ؛ هذا علاوة على أنها كانت تسيطر على إنتاج البترول في العربية السعودية ، وفي بلاد طويل العمر .

ولقد نجح هذا المركز في تحقيق عمليات هامة ، وعمل على تنشيط التجارة بين دول الشرق الأدنى في فترة الحرب ، بعد أن كانت هذه الدول قد شأهلت

~~الارتباط الاقتصادي بينهما~~ ، وكل منها على إنفراد ، مع إحدى الدول الأوربية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، ونتيجة لتقسيمها ووضع حدود بينها ، ونظم تصعب من الاتصال بين العرب وبعضهم . وكان لهذا التكامل بين الاقتصاد العربي ، حتى وإن كان قد بدأ بشكل مبدئي ، أثر كبير في بدء الاعتماد على النفس ، وخاصة مع تشجيع المركز البريطاني على ذلك ؛ وأدى إلى بدء ظهور بعض صناعات محلية إحتاجت إليها الأقاليم العربية . وخاصة في صناعات السكر ، والأنابيب والبطاريات والزجاج والأحذية والمعلبات . وبعض المواد الكيماوية والأدوية البسيطة .

وقام هذا المركز بعقد بعض المؤتمرات إشترك فيها عدد من مندوبي الدول العربية للتشاور فيما بينهم في الشؤون الزراعية والمالية والنقل ومكافحة الجراد وخزن الحبوب والتشريعات اللازمة لذلك . وأسهم هذا المركز في دفع دول الشرق الأدنى إلى التعاون فيما بينها . وفي الميدان الإقتصادي . ومحاولة وضع تخطيط لعملياتهم في هذه الفترة العصيبة من حياتهم .

وأصبح هذا المركز ابتداء من يونيو سنة ١٩٤١ خاضعا لوزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط ؛ وأخذت أهميته في الظهور ، في الوقت الذي تركت بريطانيا لهذا الوزير المقيم في الشرق الأوسط مسئوليات واضحة . وسمح هذا التكامل لبريطانيا بادخال كثير من مجهودها وإهتمامها باقتصاد كل إقليم عربي على حدة . كما سمح لها باشباع الاسواق المحلية من بعضها ، ودون أن تظهر عليها دلائل الأزمات الاقتصادية .

هذا من الناحية الاقتصادية ؛ أما من الناحية السياسية فنلاحظ أن بريطانيا ستحاول النزول بأفكار سياسية جديدة إلى المنطقة . وبأسلوب سياسي جديد ،

وبشكل يزيد من نفوذها فيها ، ويضمن ولائها لها ، ويقضي على القوات المعارضة لها فيها . وكانت هذه السياسة هي سياسة تأييد فكرة التقارب بين مختلف الدول العربية في المنطقة ، وعلى أساس أن تقوم الدول العربية نفسها بهذا التقارب الذي طالما فكر العرب فيه وحلموا بالوصول إليه . وكان تقارب الدول العربية في ظروف الحرب يضمن سلامة قوات بريطانيا المحاربة في المنطقة ، ويخفف على بريطانيا أعباء الانصال بكل دولة على حدة ، ويضمن لبريطانيا تأييد العرب لها . مادامت قد أيدتهم في الطريق الذي قد يؤدي بهم إلى الوحدة . وكان لبريطانيا أن تعتمد على هذه السياسة لكي تمحو بعض الشيء من مساوئها السابقة التي قامت بها في العالم العربي ، والتي كان لها الضلع الأكبر في تقسيمه إلى دويلات ، ومحاولة إظهار قوميات محلية أو إقليمية فيه .

ولقد أذن ايدن - وزير الخارجية البريطانية - يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ : وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد جمعت كل جهدها للقضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، بتصريح هام وضع به الخطوط الأولى لهذه السياسة الجديدة ، التي كانت في صالح بريطانيا ، وكانت في صالح العرب .

«إن لهذه البلاد - بريطانيا - تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب . وهي صداقة أثبتتها الأفعال لا مجرد الأقوال . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يتمنون الخير لنا ، وكذلك الحال فلهم أصدقاء كثيرون هنا ، ولقد ذكرت منذ أيام في مجلس العموم أن حكومة جلالتة تعطف كثيراً على أمانى سوريا في الاستقلال ، وأود أن أكرر ذلك الآن ، ولكي سأذهب إلى أبعد من ذلك ، فأقول أن العالم العربي قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجوا كثيرون من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر من تلك التي تتمتع بها الآن . وإن العرب ليتطلعون إلى

الحصول على تأييدنا في مساعيهم للوصول إلى هذا الهدف ، ولا ينبغي علينا إغفال الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا ، ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة (١) .

ويظهر من ذلك واضحاً أن بريطانيا لم تجبر العرب على السير في هذا الطريق . بل شرحت لهم أنها تؤيد السير في هذا الطريق ، وكان عليهم أن يتفقوا فيما بينهم على خطة معينة للوصول إلى هذه الاهداف . حتى يتمكنوا من الحصول على تأييد بريطانيا للمشروع . حقيقة أن بريطانيا كانت في موقف عالمي صعب . ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت الحرب إلى جانبها ، كما أن فرنسا كانت قد وقعت على الهدنة مع الالمان . وكانت روسيا بعيدة في ذلك الوقت عن تقديم أى معونة تذكر لبريطانيا . خاصة وأنها لم تكن قد إنقلبت على النازيين بعد . وكان الوصول إلى مثل هذه السياسة سيساعد على ضمان صداقة العرب لبريطانيا . وعلى إبعاد كثير من عناصر الدعاية النازية عن المنطقة العربية . وخاصة بعد أن أخذت حملات راديو برلين وباري أسلوباً قوياً وفاضحاً للاستعمار البريطاني في العالم العربي بشكل عام . وفي مشكلة فلسطين بشكل خاص . وكانت بريطانيا تحشى . بعد التجاء كل من رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني إلى برلين . من أن تقوم ألمانيا بنشر تصريح تؤيد فيه الوحدة العربية ، فتقص العشب من تحت أقدام بريطانيا في الشرق الاوسط . ولذلك فان بريطانيا أقدمت على هذه السياسة حتى تدعم من موقفها ، وتسبق الالمان . وتقوى من موقف العناصر

المعتدلة في منطقة العالم العربي . وهكذا يظهر أن هدف بريطانيا من هذا التصريح كان هدفاً سياسياً واستراتيجياً في نفس الوقت . ويتمشى مع عملية ربط الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط ببعضها ، وتسهيل عملية إتصال بريطانيا بالمجموع عن طريق الوزير البريطاني لشتون الشرق الأوسط ، وهو المنصب الذى سيعين فيه ونستون تشرشل منذ شهر يونيو الكابتن أوليفر ليتلتون ، ليخفف عن كاهل القيادة كثيراً من المهمات . ويتفرع للاتصال بالقوى الموازية في الاقليم . الموازية للنفوذ البريطانى . وخاصة الفرنسيين وإمبراطور الحبشة ، ويقوم كذلك بالنظر في العمليات الخاصة بإدارة المناطق الجديدة المحتلة . والإشراف على عمليات الدعاية ، والعمليات الاقتصادية .

لقد كان الهدف الأول إذاً من هذا التصريح هو الوصول إلى تقارب بين الدولة العربية بسهل عمليات بريطانيا في المنطقة . أما الهدف الثانى فكان هو محاولة كسب السوريين واللبنانيين إلى جانب بريطانيا ، وبشكل يساعد على زيادة منطقة النفوذ البريطانى من ناحية . ويبعد فرنسا بالتالى ، ويضمن بعد ذلك عدم تهديد العمليات البريطانية في هذه المنطقة الهامة من العالم .

وكان هذا التصريح مناورة سياسية بارعة ، وترك أثراً كبيراً في نفوس كل العرب ، وإستندت بريطانيا إليه لكي تقف إلى جانب سياسة منح سوريا ولبنان إستقلالهما ، وإجبار الجنرال كاترو . ممثل الجنرال ديجول وحكومة فرنسا الحرة في شرق البحر المتوسط ، على إعلان إعتراف فرنسا باستقلال هذين البلدين العربيين . ولقد صدر هذا الاعلان الذى نشره كاترو باسم فرنسا الحرة في ٨ يونيو ، وفي الوقت الذى بدأت فيه قوات فرنسا الحرة في الهجوم على سوريا ولبنان مع بعض القوات البريطانية للقضاء على نفوذ حكومة فيشى

فهما ؛ وأعلن الغاء الانتداب ، ومنح هذين البلدين الاستقلال والسيادة ،
والحق في تأليف دول أو دولة واحدة ، وعلى أساس توقيع معاهدة بينهما
وبين فرنسا لتحديد العلاقات ، وتضمن في نفس الوقت هذا الاستقلال وتلك
السيادة . ورغم أن فرنسا لم ترحب كثيراً بضمّ بريطانيا لهذا البلاغ . وخشت
من أن تكون هذه العملية بذاتية لزيادة النفوذ البريطاني في سوريا ولبنان .
إلا أن بريطانيا لم تأبه كثيراً لها ، خاصة وأنها هي التي كانت تقدم كل ما
يلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديجون : وفي الميادين الاقتصادية والعسكرية .
ولكن المهم هو أن فرنسا قد رأت في هذه العملية توسعاً للنفوذ البريطاني في
الشرق الأوسط . أما ألمانيا فإنها قد عملت على تذكير العرب بوعود بريطانيا
وعهدها لهم في الحرب العالمية الأولى . لاستغلالهم في صالحها وفي صالح
اليهود . وعلينا أن نذكر أن هذه الدعاية الألمانية قد لقيت أذناً صاغية عند
كثير من العرب ، وخاصة بعد التجارب السابقة مع بريطانيا . وكان على
العرب أن يتوقعوا إتمام مثل هذا التقارب العربي بقيادات يعرف عنها أنها
موالية لبريطانيا . وفي الوقت الذي يكافح فيه العرب الأحرار ضد بقاء هذا
النفوذ في المنطقة . كما أن العرب قد دهشوا لمثل هذا التقارب في الوقت الذي
كانت بريطانيا قد أسلمت فيه فلسطين لليهود ، ودون أن يتعرض تصريح
إيدن لهذه المشكلة الأساسية . والتي تعتبر جريمة إرتكبت في مركز العالم
العربي ، وبشكل يسيء إلى الإنسانية . فعلياً أن نتوقع إذاً درجة معينة لتجاوب
العرب بشكل عام مع مثل هذا التصريح البريطاني .

كما أن هذه العملية كانت تستتبع إختيار قيادة معينة لاتمام العملية ؛ فأى
قيادة عربية ستقدم لتولى المسؤوليات ، وتنجح في فرض نفسها على غيرها ؟
هناك الأمير عبد الله في شرق الأردن ، وهناك الأمير عبد الآله ، ابن الملك

على السابق في الحجاز . والوصى على عرش العراق ؛ وهما أميران هاشميان ،
وظهر ارتباط تكوينيهما ومصالحهما ببريطانيا . ولكن هل يسهل الوصول إلى
اتحاد عربي بغير الجزيرة العربية ، حتى وإن كانت سعودية ؟ وهل تترتاح
بريطانيا إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن . طويل العمر ، أكثر من إرتياحها
إلى الهاشميين ؟ ومن الذى يقبل من هذين العسكريين قيادة الآخر له ، وراثته
على كل العرب ؟ هذا علاوة على أن الأحوال كانت غير مستقرة فى كل من
سوريا ولبنان ، ولم يكن من السهل على هذين الاقليمين الخضوع لحكم ملكى
ماداموا يعرفون معنى الحرية . والديمقراطية ويتطلعون إلى الجمهورية . وهناك
مصر . مركز الحركة العربية ، وشقيقة للعرب الكبرى ، التى كانت لها
مشاغلها مع هجمات إيطاليا والمحور فى صهراتها الغربية ، وتطلعاتها صوب
السودان ، وحقتها من بقاء البريطانيين فى البلاد . فهل يمكنها السير مع هذه
الحركة أو مسيرتها ؟ .

لقد كان هناك تردد فى كل بلدان العالم العربى . وباستثناء إمارة شرق
الأردن . الذى أسرع أميرها بالاستجابة بمذكرة إلى بريطانيا فى ٢ يوليو
سنة ١٩٤١ طالب فيها بتحقيق وحدة أقطار سوريا الكبرى ، وبشكل يتمشى
مع وحدتها الجغرافية والاقتصادية . وليس هناك ما يقال على وحدة الإقليم
السورية ، ولكن المراقب السياسى لا يغيب عنه تقدم هذه القيادة الهاشمية ،
وإنتهازها للموقف ، ونزولها إلى الميدان قبل غيرها . فعلاوة على الصالح العام
هناك الصالح الخاص ، ويمكن للأمير أن يصبح ملكا . وباسم العروبة .

وكان الأمير عبد الله قد أظهر منذ بعض الوقت استعدادة للتحرف على
سوريا ولبنان ، بمساعدة البريطانيين ، لإخراج حاميات وقوات حكومة
فيشي منها ؛ وإن كانت الحكومة البريطانية لم تشجعه على السير فى هذا الاتجاه ،

ثم قام بعد ذلك بإرسال مذكرة أخرى بعد مرور أسبوع على المذكرة الأولى ، أشار فيها إلى حقوق عرب فلسطين ، وضرورة حصولهم على الاستقلال . ولكن الواقع أن مشروع لندن كان يهدف المناطق الأخرى من العالم العربي . ولا يهدف الربط بينها وبين فلسطين ، وإذا كان الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته في هذا السبيل ، وبشأن كل الأقاليم السورية ، فإن بريطانيا لم تشجعه ، إذ أنه لم يكن الشخصية أو القيادة التي تتمكن من تسهيل العملية على البريطانيين ، والتي يمكنها أن تقف في وجه فرنسا أو العراق أو العربية السعودية ، حتى في استبعاد مصر عن مثل هذا التحالف العربي . ومع إنشغال مصر بالعمليات الدائرة في صحرائها ، وعدم وثوقها في البريطانيين ، وبعدم وجود وزارة قوية في الحكم ، وإنشغال العراق بتصفية رجال رشيد عالي الكيلاني فيه ، وبقاء عبد العزيز بن سعود يتربص الخطط البريطانية الجديدة ، وينتظر المفاجآت . وبقاء الامام يحيى في عزله التامة عن كل ما يحيط به ، وغن كل ما يمت إلى القرن العشرين بأية صلة . مع كل ذلك ، لم تعط هذه الدعوة البريطانية الأولى أية نتائج مباشرة . وإن كانت قد ساعدت على سرعة تبلور الموقف في كل من سوريا ولبنان . وإذا كانت فرنسا الحرة قد خشيت من مثل هذا المشروع ومن أطماع البريطانيين في كل من سوريا ولبنان ، إلا أن بريطانيا كانت محتاجة للمجهودات التي تقوم بها فرنسا الحرة إلى جوارها في أثناء الحرب ، وخاصة فيما يتعلق بالملكيات والمستعمرات الفرنسية في إفريقيا . ولذلك فإن بريطانيا قد طمأنت الجنرال ديغول في هذا الاتجاه . في الوقت الذي عمل فيه تصريحها على تقوية النزعة الإستقلالية والوحلوية في سوريا . وإذا كانت فرنسا قد استندت إلى تأكيدات بريطانيا لها فإنها قد شاهدت زيادة مطالب الوطنيين تجاهها . وحيثما طالب وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط

حكومته في شهر سبتمبر سنة ١٩٤١ بمراسة موضوع الاتحاد بين الدول العربية ، قررت لجنة الشرق الأوسط أنه يصعب وضع برنامج محدد للاتحاد السياسي ، وأنه من الواجب قصر مجهودات السلطات البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادي بين سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، وعلى تشجيع العلاقات الثقافية بين الدول العربية ؛ ولم يكن هذا القرار يعني تراجع بريطانيا فيما كانت تهدف إليه ، بل إن الظروف السياسية الخاصة بالقيادات العربية وخاصة بمصر ، والظروف المتعلقة بالبقاء الفرنسي في سوريا ولبنان . هي التي أجبرت بريطانيا على الاكتفاء بهذا القرار ، وفي هذا الوقت .

وإذا كانت مقالات الصحف البريطانية المحيذة لهذا المشروع قد خلفت نفوراً في قيادة فرنسا الحرة ، فإن هذا النفور قد انعكس على العلاقة بين القيادة الفرنسية في سوريا ولبنان وبين الجنرال سبيرز ، قائد البعثة البريطانية هناك ، وبشكل قلل من التعاون بين الدولتين الأوربيتين الاستعماريتين ، وساعد بالتالي على إزدياد قوة الحركة الوطنية فيهما . وإذا كانت بريطانيا قد اعترفت باستقلال سوريا في ٢٨ أكتوبر ، فإن الولايات المتحدة قد تباطأت في الاعتراف به ، واستندت إلى أن علاقاتها لاتزال قائمة مع حكومة فيشي ، برئاسة بيتان . الذي إعتبر الجنرال ديغول متمرداً . وفاراً من الخليفة العسكرية منذ أن قام بحركته . أما مصر والعراق فانه قد تباطأت كذلك في الاعتراف باستقلال هذين الإقليمين . ولكن على أساس ضرورة قيام حكومات وطنية فيهما . توافق على الشروط التي وضعت مع الاستقلال ، وتكون في نفس الوقت ممثلة لرأى الشعب فيهما . والمهم هوأن هذه الأوضاع ، بعد التصريح البريطاني ، قد عملت على تدعيم الحركة الوطنية ، وبشكل واضح ، في كل من سوريا ولبنان .

أما في عمان فإن الأمير عبد الله قد واصل مجهوداته ، وجمع مجلس وزرائه وقرروا في ٦ يناير سنة ١٩٤٢ طلب رفع الانتداب البريطاني عن الإقليم ، حتى يصل إلى مستوى البلاد العربية الأخرى ، ويتمكن من مواصلة السعي للوحدة مع البلاد المجاورة ، وخاصة بعد أن صرحت بريطانيا بتأييدها لمثل هذه الوحدة وعطفها عليها . حقيقة أن هذا القرار قد ندد بمساوىء الإنتداب والتحكم الفرنسي في كل من سوريا ولبنان . وفي كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية ؛ وندد بتعيين فرنسا لرئيس اللولتين الجديدين ، ولكنه لم يذكر أى شيء عن مساوىء الحكم البريطاني . في إقليم عربي آخر . أو تعيينه هو نفسه أميراً على عباد الله الصالحين . ولقد أصر هذا القرار على أن «الوحدة السورية» هي مطمح كل «الأردنيين» . وطلب إلى بريطانيا أن تعمل مع حليفها فرنسا الحرة بشكل يسهل من التفاهم مع السوريين واللبنانيين على «ما تقتضيه مصالحنا المشتركة» ؛ وعلى بذل كل التسهيلات في هذا السبيل لرعاية الوعود والتصرّجات الرسمية التي تأمل حكومة شرق الأردن وأهله أن تبذل صديقتهم بريطانيا العظمى كل جهد في سبيل تنفيذها . لقد ظهر أن الأمير يطمح في عرش سوريا الكبرى ، ويدفع بريطانيا دفعاً في هذا السبيل . ويحاول إعادة جهودات قام بها المرحوم والده منذ جيل . ولكن هل تسمح بريطانيا من جديد بتكرار مثل هذه العمليات ، وفي وقت إنتشرت فيه المدارس والثقافة . وإرتفع مستوى الوعي عند العرب . وفي كل مكان؟ وهل يمكن للأمير عبد الله أن يصل إلى رأس مثل هذه الحركة . وخاصة مع السوريين واللبنانيين ؟ .

لقد كانت بريطانيا تمر بأزمة خطيرة في ذلك الوقت في العالم العربي ، خاصة وأن قوات روميل كانت قد وصلت إلى العلمين ، وتبلور جزء هام

من الرأى العام المصرى ضد البقاء البريطانى فى البلاد . وكانت الوزارات الإدارية عاجزة عن انسيطرة على الموقف . وخشيت بريطانيا على موقفها فى مصر ، فأخذت فى إتهام الحكومة المصرية بعدم مسايرتها لها . وكان الرأى العام المصرى يضغط على هذه الوزارات من جانب آخر ، ويتهمها بالتقصير فى إعانة ضحايا الغارات الجوية على الاسكندرية ، وامعافهم . وإضطرت رئيس الوزراء المصرى إلى أن يصرح بأنه يأمل فى أن تفهم ألمانيا وإيطاليا بأن مصر دولة غير محايدة . ولكن بعض النواب طالب الحكومة بأن تعلن أن مصر بلداً مفتوحاً ، وكان هذا يعنى ضرورة خروج الأسطول البريطانى من الاسكندرية حتى لا يقوم الألمان بتحطيمها ، أو يقوم البريطانيون بنسف الميناء فيها . كعملية من العمليات الحربية ، ومنعاً للاعداء من الافادة منه . وفى هذا الوقت سارت بعض المظاهرات فى الشوارع تنادى : إلى الامام يارومله ، فزاد حتى السلطات البريطانية فى مصر ، وزاد ضغطها على الوزارة من ناحية أخرى . وأدى ذلك بريطانيا إلى أن تتدخل فى الأزمة الوزارية التالية . والتى رفض فيها مصطفى النحاس الاشتراك فى وزارة إئتلافية ، وإلى أن تطلب إلى القصر تكليف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية . لقد كانت حياة الامبراطورية البريطانية مهددة ، فإضطرت إلى إستخدام كل وسائلها من ضغط وتهديد وإرسال للدبابات لمحاصرة القصر الملكى . وإرغام فاروق على قبول وزارة وفدية ، حتى وإن كان ذلك يعتبر ضربة قوية لأكبر رأس فى مصر فى ذلك الوقت . حدث ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وضمنت به بريطانيا تسليم الحكم إلى أكبر حزب سياسى موجود فى مصر ، وأكبر من يتمتع بتأييد سياسى شعبى ، حتى وإن إتهم بفرض عبادة الشخصية ، وفرض ديكتاتورية الأغلبية ، وبالتغاضى عن الاستثناءات . وكان تشكيل هذه

الوزارة الوفدية مع مصطفى النحاس يمكن بريطانيا من حرية العمل النامة في مصر ، ويسمح لها بأن تواصل مجهودها في عملياتها الحربية ، وكذلك في الميدان السياسى ، وفي كل الإقليم العربى . ورغم كل نقد يوجه إلى حكم الوفد في ذلك الوقت في مصر ، فإن مقارنته من الناحية السياسية ، وبإمتهاده إلى قاعدة شعبية كبيرة ، مقارنته بأى قيادة أو زعامة سياسية في الشرق العربى ، كان غير ذات موضوع ، وكان يصعب على أى زعيم حزب عربى في ذلك الوقت أن يقف إلى جواره . هذا علاوة أن مصر في هذه المرحلة لم تكن لها أبة أطلاع في زعامة العالم العربى ، بل كانت ظروف نموها انطبيعية ، وفي الميادين الاقتصادية والثقافية . هى التى تؤهلها للقيام بدور الشقيقة الكبرى لبلدان العالم العربى ، وأن تعمل على التوفيق بين وجهات نظرهم ، وعلى تزويدهم بالنصح والرعاية ، وحتى في مشروع الاتحاد العربى . ولذلك فإن المشروعات التالية والتى ستجىء من بغداد ومن عمان ، والخاصة بالهلال الخصيب ، وبسوريا الكبرى . ستعتبر مراحل مؤقته ، ودون كبير نتيجة إيجابية في سبيل الوحدة العربية ، وإلى أن تقوم مصر باستشاراتها من أجل التوفيق بين إمكانيات العرب وأهدافهم المشروعة .

الفصل الثالث

محاولات الهنسيين

قبل أن تقوم حكومة القاهرة باستشاراتها من أجل الوصول إلى معرفة وجهات نظر العرب في شأن الوحدة العربية أو الاتحاد الممكن بين دول العرب ظهرت مشروعات خاصة بهذه الوحدة في كل من بغداد ثم عمان . والملاحظ هو أن هاتين العاصمتين كانتا تخضعان لنفوذ بريطاني واضح ، كما أن الأسرة الحاكمة فيهما كانت واحدة . ولقد تقدم كل من نوري السعيد من بغداد ، والأمير عبد الله من عمان بهذه المشروعات ؛ وتقدمتا بها إلى بريطانيا العظمى . ويعني هذا التصرف لمثل هذه المحاولات لونا سياسياً خاصاً ، يتعارض مع فكرة إستقلال الدول العربية وتمايم سيادتها . وظهرت من هذه المشروعات الرغبة في كسب بريطانيا إلى جانبها ، كما ظهر فيها ميل هذه القيادات إلى توسيع ملكها وحكمها ، وفي توافق مع توسع النفوذ البريطاني في المنطقة ، وخاصة بعد الصدمات التي أصابت فرنسا . فهل كان في وسع هذه المشروعات أن تتحقق ؟ وما هو موقف كل من بريطانيا والعرب تجاه هذه القيادات التي تحاول تغيير المعركة العامة ، وتحويلها إلى معارك خاصة وشخصية ؟ .

(١) مشروع الهلال الخصيب :

يعتبر مشروع الهلال الخصيب مشروعاً من تلك التي حاولت الوصول إلى وحدة أو إتحاد البلاد العربية ، في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وهو مشروع قد صاغ بصيغة واضحة ، نوري السعيد ، الذي رجع إلى حكم العراق كرئيس للوزراء في شهر أكتوبر سنة ١٩٤١ . ونوري السعيد معروف في

الأوساط البريطانية بأنه معتدل ، ومعروف في الأوساط العربية بأنه من أكبر أصدقاء بريطانيا في الاقليم . وكان نوري السعيد قد شارك في حكم العراق لمدة سنوات طويلة ، ويدل ذلك على رضاه البريطانيين عنه ، كما يدل على رضاه الملوك الهاشميين عنه كذلك . ولم يكن نوري السعيد هو أول من فكر في بغداد في ضرورة الوصول إلى وحدة البلاد العربية أو إتحادها ، بل كان هناك فيصل الأول ، ملك سوريا الأول . وملك العراق ، والذي حاول أن يقوم بمجهود في هذا السبيل لم يكتب له النجاح . وكان كثير من الوطنيين العراقيين يرغبون جاهدin في إمكانية قيام وحدة أو إتحاد مع سوريا ، وخاصة في وقت الأزمات التي تعرض لها هذا الاقليم العربي تحت حكم الفرنسيين . ولكن مشروع الهلال الخصيب الذي قلمه نوري السعيد كان يمتاز عنها بأنه مشروع عملي ، وقلمه بشكل رسمي وهو رئيس الوزراء ، وظهر بلون خاص مادام قد قلمه لبريطانيا .

وكانت الأوضاع في سوريا قد بدت وكأنها قد تغيرت بعد أن قضى على سلطات حكومة فيشي فيها ، واضطر كاترو ممثل الجنرال ديجمول إلى أن يوافق على مبدأ استقلال سوريا ولبنان . وإن كان قد تحدث في نفس الوقت عن ضرورة لإرتباطهما بفرنسا بمعاهدة تعقد فيها بعد . لقد ظهر أن سوريا ولبنان قد وصلا بالفعل إلى مرحلة الاستقلال دون تقيدهما بمعاهدة تشبه المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ ، أو المعاهدة المصرية البريطانية سنة ١٩٣٦ . ولقد رفض الوطنيون السوريون الارتباط مع فرنسا بأية معاهدة تشبه هاتين المعاهدتين السابقتين . وأصرروا على موقفهم ، وظهروا على أنهم أحرار ، ويمكنهم الوصول إلى مستوى من الحرية والاستقلال يتفوق على ذلك المستوى الذي وصلت إليه كل من العراق ومصر . ورغم ذلك فإن نوري

السعيد يبدأ في هذه الفترة العمليات الأولى لمشروعه عن الحلال الخصب .

ولقد زار نوري السعيد القاهرة في أوائل سنة ١٩٤٢ ، وتحدث مع كيزي ، وزير الدولة البريطانية لشئون الشرق الأوسط ، وتباحث معه في أمر مستقبل البلاد العربية ، مستنداً في ذلك إلى التصريحات التي كان إيدن قد أدلى بها في مجلس العموم البريطاني من ناحية ، وإلى أن بريطانيا هي التي كانت تنفرد بتصريف شئون الشرق العربي من ناحية أخرى ، وخاصة بعد سقوط فرنسا ؛ ولذلك فإن عبء تحقيق أمانى البلاد العربية في الاستقلال والوحدة كان يقع عليها تجاه أصدقائها العرب . ولقد نصحه وزير الدولة البريطاني بوضع مذكرة عن الموضوع ، تمثل وجهات نظره فيه ، وتشتمل على توصياته ، وبصفته رئيس حكومة حليفة لبريطانيا ، وبصفته كذلك خبيراً في شئون العالم العربي ؛ وكانت هذه هي بداية ميلاد مشروع الحلال الخصب .

ولقد زار نوري السعيد القاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، ورافقه في هذه الزيارة الأمير عبد الآله . الوصي على العرش في العراق . وتقابل في هذه المرة مع مصطفى النحاس . ومما لاشك فيه أن نوري السعيد قد إستعرض الموقف العام في البلاد العربية مع رئيس الوزارة المصرية ، خاصة وأن تصريح إيدن كان يحذ قىام مشروع «يلقى قبولا عاماً من الدول العربية» ؛ وكان تجاهل مصر قبل وضعه لمشروعه يعتبر نقصاً في هذا المشروع ، ويعد بينه وبين الخطوط العامة التي أعلنت بريطانيا إستعدادها للموافقة على المشروع التي يشتمل عليها . ولكن الوثائق التاريخية ناقصة حتى الآن ، ولا تشي غليل المؤرخ عن مضمون هذه الزيارة . كما أن إصطحاب الوصي على عرش العراق كان يحمل في نفس الوقت معنى خاضعاً ، إذ أنه كان من الممكن ترشيحه لأحد المناصب العربية الجديدة التي ستنتج عن مثل هذا المشروع الوحوى .

أو الافادة بوالده ، الملك على بن الحسين ، ملك الحجاز سابقاً في مثل هذا المشروع ، وخاصة بالنسبة لعرش سوريا ، في حالة رفض العرب إمتداد حكم أخيه ، الأمير عبد الله ، أمير شرقي الأردن ، على هذه البلاد .

ولقد وضع نوري السعيد مشروعه عن الملل الخصب بمجرد عودته إلى بغداد . وكان قد صرح في القاهرة بأن الوحدة العربية هي أمنية من أمنيات العرب ؛ وصرح بأنه لا يستطيع التصريح بالزمان الذي ستم فيه ، أو بالطريقة التي ستم طبقا لها ؛ ولكن المهم بالنسبة إليه هو أن يستعد الجميع لمثل هذه الامكانية ، وبكل ما لديهم من قوة . أعلن ذلك ثم عاد إلى بغداد ، لكي يعلن الحرب على دولتي المحور في ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ . وصحب ذلك نشر عدد من مقالات الصحف التي أيدت إعلان الحرب . وشرحت صعوبة بقاء العرب بعيدين عن النزاع العالمي ، وضرورة العمل من أجل إرضاء أمنهم القومية والوصول إلى الاستقلال .

ولقد بعث نوري السعيد بمذكرة إلى كيزي : أرسلها إليه مع رسالة شخصية ، شرح له فيها أخطار الصهيونية على العالم العربي . وأخطار إستجابة بريطانيا لمطالب اليهود بإنشاء دولة لهم في فلسطين . ولقد أشار نوري السعيد إلى إزدياد الدعاية الصهيونية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وحذر هاتين الدولتين من إظهار العطف على هذه الحركة الصهيونية، وطالب حكومتيهما بضرورة إصدار تصريح بشأن مستقبل البلاد العربية التي كانت فيما مضى أجزاء وأقاليم في الدولة العثمانية . ودعا نوري السعيد هاتين الدولتين إلى التمسك بالسياسة التي نص عليها الكتاب الأبيض في سنة ١٩٣٩ . وكان يرى إمكان ضمان مستقبل الوطن القوي اليهودي على وضعه الراهن في فلسطين وذلك مع قيام حكم شبه ذاتي . يتطور في المستقبل في نطاق سوريا الكبرى ،

وجامعة عربية . وطلب إلى بريطانيا البدء في دراسة هذه المشروعات التي تهـم العالم العربي ومستقبله ، خاصة وأن استمرار تأييد بريطانيا وأمريكا لليهود كان يقوى نزعة العرب للعمل ضد هاتين الدولتين ، ويعطى للمحور إمكانيات كبيرة للعمل على إثارة المشكلات بين بريطانيا والعرب .

أما المذكورة فقد بدأها ببيان موجز للأحداث العامة في العالم العربي في فترة الأربع والعشرين سنة السابقة ، وما منحته بريطانيا من وعود وعهود للعرب . وشرح أن العراق يشترك مع جيرانه في رغبته في ضرورة تحقيق فكرة الوحدة العربية ، وإن كان الوصول إلى هذه الغاية يتطلب وصول كل إقليم إلى مرحلة الاستقلال التي تسمح له باختيار شكل الوحدة أو الاتحاد الذي يضمن مصالح الجميع . ومرة جديدة عاد نوري السعيد إلى ذكر الحيف . والظلم الذي وقع على العرب في فلسطين ، والذين كانوا يكونون حتى ذلك الوقت ثلثي سكان الاقليم : وإستعرض الوثائق التي تثبت حقوق العرب ، وتأثير سياسة بريطانيا في فلسطين على علاقاتها مع بقية الدول العربية .

ولقد أصر نوري السعيد على المنافع المتبادلة التي تعود على كل من العرب وحلفائهم في حالة قيام اتحاد بين الدول العربية الصغيرة ؛ ورأى أن إرضاء الحقوق والآمال السياسية المشروعة للعرب سيساعد على عودة السلم ، وبشكل يؤدي خدمات جليلة للحلفاء في فترة الحرب العنصية . وأشار إلى أخطار بقاء دول صغيرة في المنطقة ، خاصة وأنها دول صغيرة ، في الوقت الذي يسير فيه الاتجاه نحو تجميع مثل هذه الدول في إتحادات إقليمية ، حتى يمكنها أن تدافع عن نفسها . ورأى أن فكرة الوحدة بين أقاليم العالم العربي ستسمح لحلفائهم من الدول الكبرى بمطالبتهم بالقيام بمساهمة أكبر في خدماتهم الدفاعية ، ولذلك فإن تطور الأوضاع العالمية تمل على العرب وعلى حلفائهم ضرورة

الانصراف عن فكرة الاحتفاظ ببلد تسمى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن . ومادامت فرنسا قد وافقت - بتصرّيات عديدة - على إستقلال سوريا ولبنان ، كما أن إنجلترا لا تمنع في إستقلال العرب ووحدتهم أو إنحادهم ، فإن ذلك يسمح بالاعتراف بحق العرب الطبيعي في سوريا التاريخية ، لكي يتعاونوا في إنشاء دولة إتحادية ، أو يجتمعوا سوريا في جامعة إقليمية . هذا علاوة على أن بلاد العالم العربي تكون جماعة واحدة من حيث اللغة والثقافة والاقتصاد .

ولقد نصح نوري السعيد في مشروعه بعودة فلسطين إلى مكانها الطبيعي ، كجزء من سوريا التاريخية ، حتى يسهل إنشاء دولة متحدة أو إتحادية بين كل من سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن . ورأى أن هذه النتيجة ستبعد خوف العرب من التوسع اليهودي ، كما أنها ستساعد اليهود المقيمين في فلسطين على الشعور بطمأنينة أكبر ، ويمكن إن إقتضى الأمر أن يمنح إقليم فلسطين قدراً أكبر من الحكم الذاتي المحلي . حتى يساعد إلى الوصول إلى مثل هذه النتيجة . ونلاحظ هنا أن نوري السعيد قد لوح بالفائدة التي تعود على اليهود حتى يصل إلى تحقيق مشروعه . ولقد إنتقل بعد ذلك إلى مسألة الامكانيات الاقتصادية . وأظهر فوائد التعاون بين البلاد العربية داخل نطاق هذا الاتحاد المقبل ، وذكر أن إكتشاف البترول واستغلاله في العراق يتطلب إيجاد مخرج له على سواحل البحر المتوسط . كما أن فلسطين تحتاج إلى أسواق لمنتجاتها الصناعية النامية ، وإلى بترول يأتيها من الداخل . والمهم هو أن نوري السعيد عند تحدّثه عن سوريا التاريخية قد تحدّث عنها كأقليم قائم بذاته . أما بالنسبة للبلاد الأخرى - مثل مصر والمملكة العربية السعودية ، فيذكر نوري السعيد أنه رغم تقارب دول شبه الجزيرة العربية مع العراق ، في عناصر اللغة ،

والعادات والدين ، إلا أن اقتصادياتها مختلفة . وأما بالنسبة لمصر ، فيرى نوري السعيد أن تعداد سكانها يزيد كثيراً عن تعداد سكان دول الهلال الخصيب ، ورأى أن لها مشكلاتها الخاصة بها في السودان وغيره . وكان نوري السعيد قد حاول بذلك إبعاد كل من المملكة العربية السعودية ومصر عن مشروعه في الخطوة الأولى منه ، وإن كان قد رجح إنضمامهما إلى المشروع فيما بعد ، وبعد أن تنجح الوحدة بين العراق وسوريا التاريخية .

ولقد طلب نوري السعيد في نهاية مذكرته أن تصدر الأمم المتحدة نصرياً يشمل على توحيد سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة ، وعلى أساس أقرار أهالي هذه الدول أنفسهم لنظام الحكم الجديد ، سواء أكان ملكياً أو جمهورياً ؛ وأن تقوم جامعة عربية تنضم إليها كل من العراق وسوريا بصفة مبدئية ، ويمكن أن تنضم إليها الدول العربية الأخرى متى شئت . وإقترح أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاؤه الدول الأعضاء ، ويرأسه أحد حكام الدول الذين يختارون بطريقة تتفق عليها الحكومات المسئولة فيما بينها . أما عن إختصاصات مجلس الجامعة ، فقد رأى نوري السعيد ضرورة تكفله بشئون الدفاع وانثشون الخارجية والمواصلات والجمارك والنقد ومسألة حاية الأقليات . واقترح نوري السعيد منح اليهود في فلسطين نظام حكم شبه ذاتي ، ويكون لهم الحق في إدارة أقاليمهم في المدن والريف ، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والشرطة ، مع خضوعهم لأشراف الدولة السورية . وإقترح أن تكون القدس مدينة مشتركة يدخل إليها للحج والعبادة جميع معتنقي الديانات السماوية ، وتشرف عليها لجنة مؤلفة من ممثلي الأديان الثلاثة . أما بالنسبة للبنان ، فيمكن منح أهله نظاماً خاصاً ، مثل ذلك الذي تمتعوا به في أواخر عهد الحكم العثماني ، إذا طالبوا بذلك ، ويمكن للدول أن تضمن لهم مثل هذه الوضعية :

ولقد ظهر المشروع من أول وهلة على أنه يمثل إغراء كبيراً لبريطانيا ،
التي سترى به إجتمع خمسة دول عربية بمعونتها لإنشاء اتحاد إقليمي أو جامعة
عربية ، في مفترق الطرق العالمية . وبدأ المشروع على أنه هام في أوقات
الحرب ، ومن النواحي الاستراتيجية ، مثل أهميته الاقتصادية الواضحة . كما
أنه كان فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القوي لليهود ، والتي عجزت
بريطانيا بعد تعقيدها لها عن أن تجد لها حلاً سليماً يرضى جميع الأطراف المعنية .
ويرضى مصالحها في هذا الإقليم . كما أن هذا المشروع كان يعنى إمتداد النفوذ
البريطاني على كل من سوريا ولبنان ، وإكمالاً لجهودات بريطانيا ضد سلطات
حكومة فيشي في هذين الإقليمين . ولكن علينا أن نذكر من ناحية أخرى .
أن هذا المشروع كان لا يضمن لبريطانيا السيطرة على كل الشرق الأدنى ،
وأنه قد ترك كل من المملكة العربية السعودية ومصر خارج نطاقه . ولم يكن
من السهل على السعوديين أن يروا إمتداد سيطرة الهاشميين وإنشائهم للدولة
واحدة أو متحدة إلى الشمال من مملكتهم . كما كان من الصعب على المارونيين
في لبنان الخضوع لهذا الحكم الممتد من الداخل ؛ وكان معنى التلويح بمثل هذا
المشروع هو زيادة إرتقاء المارونيين في أحضان الفرنسيين . وأخيراً وليس
آخراً . فلم يكن هناك كثير من بين السوريين الذين يوافقون على الخضوع
لنظام ملكي ، وهم الجمهوريون الأصلاء . لذلك فإن هذا المشروع قد ظهر
وله فوائد كثيرة لكل من الهاشميين والبريطانيين ، ولكنه في نفس الوقت
تناسى الرأي العام ، ورأى الحكام في كل من مصر والسعودية ، كما تناسى
إتجاه السوريين واللبنانيين . أما بالنسبة لفلسطين ومحاولته إيجاد حل لمشكلتها ،
فقد كان إبعاده لعامل الخوف عن الفلسطينيين واليهود بادماجهم في كل
سوريا . يحمل أخطار جديدة وكثيرة أمام العرب ؛ خاصة وأنه سيسمح

للمحركة الصهيونية بالعمل في ميدان واسع ، والسيطرة على إقتصاديات سوريا بأكملها ، وخاصة إذا ما أيدتهم الرأسمالية في كل من أوروبا وأمريكا: فنفضي هنا على عامل نفساني هو الخوف ؛ ونصل إلى حل سياسي ، هو الإدمج والتخلص من تضارب الوعود وقرارات اللجان المتتالية والكتب البيضاء ؛ ولكننا نفتح سوريا بأكملها ، سوريا التاريخية ، على مصراعها ، أمام النشاط اليهودي . والمهم هو أن هذا المشروع يمثل مرحلة معينة في تاريخ الوحدة العربية ، ويمثل كذلك نقطة إنقسام واضحة في الرأي بين القيادات العربية الموجودة في ذلك الوقت ، وتتافسها فيما بينها للوصول إلى توسيع حكمها . وزيادة إمتيازاتها . فهل كان لمثل هذا المشروع أن يلقي قبول العرب الآخرين ويلقى قبول بريطانيا كذلك ؟ لقد قدم نوري السعيد نسخاً من هذه المذكرة إلى زعماء العرب ، وبصفته الشخصية ؛ ثم قام بعد ذلك بنشر هذه المذكرة في كتاب أزرق صدر في بغداد في سنة ١٩٤٣ . ولكن نوري السعيد لم يكن بمفرده في الميدان العربي ؛ وحتى بريطانيا التي التجأ إليها لم تكن ترغب في الوصول إلى وحدة جزئية في العالم العربي ؛ تساعد على زيادة التنافس بين القيادات ، مع الرياض ومع القاهرة ، ودون أن تتمكن من أداء الغرض منها . حتى في مساعدة بريطانيا . وحتى في حالة التنافس البريطاني الفرنسي في العالم العربي في ذلك الوقت ؛ فقد كان على كل من هاتين الدولتين الاستعماريتين أن تحسب حساب الأخرى .

(٢) موقف بريطانيا وفرنسا :

لقد وجدت بريطانيا في هذا الوقت أن أسهمها قد أخذت في الارتفاع في العالم بشكل عام ، وفي منطقة الشرق الأدنى العربي بشكل خاص ؛ ذلك أن بريطانيا كانت قد تمكنت من وقف الزحف الألماني ، وأبعدت هذا الخطر

الكبير عن منطقة نفوذها في العالم العربي ؛ كما أخذت قوات الحلفاء في الإنتقال من نصر إلى نصر . وشعر العرب بذلك ، وشعروا بصعوبة لمهم على هذا العداء بين الغربيين وحول المحور . كما شعر العرب في نفس الوقت بتزايد الأخطار الصهيونية في فلسطين ، وزيادة قوة اليهود فيها نتيجة لمعونة بريطانيا لهم ، ولتكوينهم فرق عسكرية اشتركت مع البريطانيين في الحرب . ولكن كان يصعب على العرب الاتجاه إلى فرنسا لتخفيف بريطانيا مثلاً ؛ خاصة وأن القوات الفرنسية كانت لا تزال موجودة في سوريا ولبنان . وساعدت كل هذه العوامل على أن تزيد من إرتفاع قيمة أسهم البريطانيين في العالم العربي . ولكن ؛ هل كان معنى ذلك أن توافق بريطانيا على مشروع الهلال الخصيب الذي تقدم به نوري السعيد ؟ أو بمعنى آخر ، هل كان مثل هذا المشروع يضمن مصالح بريطانيا أكثر من غيره ؟ .

لقد كانت فكرة الوحدة العربية المبنية على أساس وصول كل الأقاليم العربية إلى إستقلالها موجودة في عقول كل القادة والرعماء العرب . وفي قلوب الشعب . وإذا كان رجل الدولة يفكر في ذلك الوقت في هذه المسألة على نطاق الأوضاع الدولية ، ورجل الاقتصاد يفكر فيها داخل حدود التكامل بين الأسواق ومصادر المواد الأولية ، واجتلى يفكر فيها كضرورة لتطور الأوضاع الاستراتيجية في العالم ، فان رجل الشعب العربي كان يدين بها لكل هذه العوامل ، مضافاً إليها عوامل معنوية ومنطقية ، ولا تقبل نقاش ولا جدل ؛ فلم يكن دور بريطانيا إذاً في هذه العملية إلا رسم الخطوط العامة لسياسة معينة يمكن لبريطانيا الافادة منها في وقت معين وفي أوضاع معينة .

ولكن بعد تصريح أيدن الأول إضطرب هذا الوزير البريطاني إلى تقديم تصريح ثان في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ عن عطف بريطانيا على أمانى العرب

الخاصة بالوحدة والاتحاد . ولقد أصلره في وقت ثبتت فيه دعائم السياسة البريطانية في العالم العربي على ركائز قوية . وبعد أن كان تصريحه الأول قد صدر في وقت لم يكن فيه مصطفى النحاس قد وصل إلى الحكم بعد في مصر ، وكانت الأوضاع في العراق غير مستقرة بالنسبة للعلاقات مع بريطانيا ، كما كانت سوريا ولبنان لا تزال تحت سيطرة الحكومة المهادنة للألمان -- جاء التصريح الثاني في وقت تدعم فيه مركز بريطانيا في كل الاقليم ، وإبتعد عنها فيه نفوذ أعداء بريطانيا .

لقد توجه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني بسؤال إلى أيدن عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد قامت بأية مجهودات لزيادة وتنمية التعاون بين البلاد العربية ، تمهيداً لاقامة إتحاد بينها ؛ وأجاب أيدن : «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ؛ ولكن من الواضح أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ؛ والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال إستحساناً عاماً» .

لقد كان معنى ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تنظر إلى مشروع الهلال الخصيب الذي تقدم به نوري السعيد على أنه كفيل بتحقيق الهدف الذي وضع من أجله ، لا بين العرب وبعضهم ، ولكن حتى بين العرب في مجموعهم وبين بريطانيا . كان معنى ذلك أن بريطانيا رغم تأييدها للحكم الهاشمي في العراق ، والحكم الهاشمي في شرق الأردن ، كانت لا ترحب بفرض هذا الحكم ومدته على سوريا ولبنان ، أو فرضه ومدته على فلسطين . حقيقة أن بريطانيا كانت قد أيدت هاتين القيادتين الهاشميتين في كل من بغداد وعمان ، ولكنها كانت تشعر بأن العرب ينظرون إلى أمانة شرق الأردن على أنها ولاية

على الترخوم ، تنفق عليها بريطانيا لكي تحرس لها الصحراء ، التي تفصل فلسطين عن رجال ابن سعود . ولم يكن في وسع مثل هذه القيادة أن تتولى أمر أقاليم تتفوق عليها في النواحي الثقافية ، وتزيد أهميتها بكثير عن أهمية الأقليم الذي تحكمه . وحقيقة ثانية هي أن بريطانيا هي التي دعمت حكم الهاشميين في بغداد ، وساعدت على نشأة دولة العراق الحديثة ، وربطت بين مصالحها ومصالح هذه المملكة الهاشمية . ولكن بريطانيا كانت قد شعرت بأن دعائم هذه المملكة كانت غير مدعومة في بغداد نفسها . ودلت حركة رشيد على الكيلاني على أن العملية ليست مجرد قيادة تولى أمور عباد الله الصالحين ، وخاصة في وقت نما فيه الوعي القومي ، وإشتد فيه ساعد العروبة في كل مكان . فلم يكن من مصلحة بريطانيا ، رغم صلاتها الوثيقة بالهاشميين . فرض حكمهم على مناطق جديدة ، وبشكل يتعارض مع طبيعة الأشياء في سوريا ولبنان . ويتعارض معها في وسط الجزيرة العربية ، كما يتعارض مع مصر ، التي أصبحت مركز العالم العربي وقلبه النابض ، ويصعب على أي حركة وحلوية عربية أن تتجاهل عشرين مليوناً من المصريين في وادي النيل في ذلك الوقت . لذلك فإن بريطانيا قد صرحت على لسان وزير خارجيتها بأنه لم يوضع حتى ذلك الوقت أي مشروع ينال إستحساناً عاماً .

والمهم هو أن هذا التصريح في لندن كان مناسبة فريدة أمام العرب ، وفي ذلك الوقت الذي صعب عليهم فيه التعامل إلا مع بريطانيا ، لكي يبدأوا في التحدث عن الفكرة . ومناقشتها على صفحات الجرائد ؛ فخرج المشروع بذلك من نطاق المذكرات التي تقدم لوزارة الخارجية البريطانية إلى نطاق الرأي العام العربي . ويعتبر ذلك نقلة هامة في تاريخ مشروعات الوحدة العربية ، وناقش العرب أسسه وإمكانياته ، ووسائل تحقيقه والشكل العام الذي يمكن

أن يتخذ . وظهرت المقاولات في الجرائد العربية ، وخاصة في مصر وفي سوريا ، حول هذا الموضوع . وشارك في كتابتها كثير من رجال العرب والمهتمين بالمشكلات العربية . كما بدأت التصريحات في الظهور في مجلس النواب في القاهرة ، وفي المؤتمرات ؛ وأصبحت القضية ملكا للعرب أجمعين ؛ ولقد كانت بعض هذه التصريحات من جانب العرب تهدف الوصول إلى ضمان تأييد بريطانيا للعرب ، حتى تم هذه الوحدة ، وعلى الأقل في الميدان الدبلوماسي ، خاصة وأن الحكومات التي كانت السلطات الفرنسية قد عينتها في كل من دمشق وبيروت كانت لا تمثل الرأي العام فيها ، وكان من الضروري إيجاد تضامن بين العرب والبريطانيين لإرغام الفرنسيين على التقليل من ضغطهم على هذين الإقليمين العربيين . وكانت بعض التصريحات الأخرى تهدف الوصول إلى عدم تأييد بريطانيا للحركة الصهيونية وللإطاع اليهودية في فلسطين . ولكن المهم هو أن كل هذه التصريحات والمقالات دلت على اتجاه جديد في الرأي العام العربي ، ومهدت للنزول بالتالي إلى ميدان العمليات الإيجابية . وإذا كانت بريطانيا بتصريح لندن قد نظرت إلى مشروع نوري السعيد الخاص بالهلال الخصيب ، وعلى أنه لم ينل إستحساناً عاماً ، فإن الموقف الخاص بفرنسا من هذا المشروع كان يختلف عن موقف البريطانيين بعض الاختلاف .

لقد كانت فرنسا تخشى من إشراك أبناء سوريا ولبنان مع إخوانهم في العروبة وجيرانهم في العالم العربي في مؤتمرات تناقش فيها المشكلات القومية . وكانت تسير على سياسة التفرقة بين أبناء هذين الإقليمين ، وأبناء بقية الأقاليم العربية ؛ بل أكثر من ذلك على سياسة التفرقة بين السوريين وأنفسهم ، واللبنانيين وبعضهم ، وحتى داخل الحدود الإدارية التي وضعها لهم ؛ وإستندت في ذلك إلى عوامل دينية وعتصرية وإقتصادية ، إلى آخر ذلك .

ولذلك فإن موقفها من فكرة الوحدة العربية كان موقفاً معادياً صريحاً ، إذ أنها فكرة تتعارض مع سياستها المرسومة في العالم العربي كل التعارض . ولكن ، هل كان في وسع فرنسا أن تعلن عداها لفكرة الوحدة العربية بشكل واضح صريح في ذلك الوقت ؟ ولازال نفوذها مزعزعا ، وخوفها واضحا من بريطانيا ، التي تسير في مصالحها الأمانى القومية للعرب ؟ .

كانت السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان تخشى من نفوذ مكتب القمع البريطاني ، وتخشى كذلك من نفوذ وسيطرة الجنرال سبيرز ، فكان عليها أن تسير بحذر في معاملاتها مع السوريين واللبنانيين ، وخاصة بعد التصريح الثاني الذي أصدره إيلدن في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ .

لقد أرسل الجنرال كاترو برقية إلى الجنرال ديجول في ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ، بشأن المعاهدة المقترحة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان . وإقترح ممثل فرنسا الحرة في شرق البحر المتوسط أن تستخيم فرنسا العامل العاطفي الذي يربط اللبنانيين بفرنسا ، وغريزة خوف اللبنانيين على أنفسهم من أن يهضموا في دولة عربية كبيرة ، وتستند كذلك إلى النزعة اللبنانية المحلية . لكي تعتمد إلى تدعيم العلاقات بين اللبنانيين والفرنسيين ، وعلى أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان المقبلة . إقترح كاترو ذلك بالنسبة للبنان ، وعلى أساس أن تبقى هذه الدولة موازية لفرنسا ، ومدخل لها مستمر إلى منطقة العالم العربي . أما بالنسبة لسوريا ، فلقد أشار كاترو إلى ضرورة تلويح فرنسا للسوريين بالأخطار الخارجية ، وخاصة الأخطار التركية من الشمال ، والصهيونية من الجنوب ، حتى تبقى سوريا على علاقات ود مستمرة مع فرنسا . وتنامى في هذا الموقف أن فرنسا قد أعطت لواء الأسكندرونة إلى تركيا ، ووافقت على إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين . والمهم هو أن الجنرال كاترو

كان يخشى من ذلك التيار الذي يدفع السوريين نحو البريطانيين ، مع مشروعات الوحدة والاتحاد العربية . ولذلك فانه قد نصح حكومته الحرة بألا تظهر عداءاً لمثل هذا المشروع ، بل تصر على ضرورة تدعيم أواصر اللغة والثقافة والاقتصاد التي توحد بين البلاد العربية . ولكن على فرنسا في نفس الوقت أن تشير إلى أن مثل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة العربية يجب أن يكون لسوريا فيها دور القائد الموجه ، ولأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية ، وأن تشير إلى أهمية دمشق التي يجب أن تكون مركز مثل هذه الحركة . ولقد كان يهدف أن يضرب القيادة الهاشمية في بغداد بقيادة عربية سورية في دمشق . وصرح لحكومته بأنه لكي يدعم هذه التفوق السوري تجاه البلدان العربية الموالية لإنجلترا فانه سيعلم أن سوريا محتاجة لتأييد فرنسا ومساندتها . ولقد نظر إلى أن الإرتباط بين سوريا وفرنسا بمعاملة جديدة لن يمثل عقبة أمام مشروعات الاتحاد العربية ، تلك المشروعات التي يجب عليها أن تستخدم إستقلال كل الدول المشتركة فيه . وهكذا ظهرت السيادة الفرنسية في العالم العربي وعلى أنها تحاول الإحتفاظ بلبنان خارج نطاق هذه الوحدة ، وتسعى في نفس الوقت إلى نقل الزعامة أو مركز القيادة من بغداد إلى دمشق ، وعلى أساس إحتفاظ فرنسا بنفوذ مؤيد للدولة سوريا العربية ، وكذلك على أساس إحتفاظ كل دولة عربية بإستقلالها التام .

وهكذا نجد أن موقف كل من بريطانيا وفرنسا تجاه مشروع الهلال الحبيب الذي تقدم به نوري السعيد لم يكن مشجعاً له ، في نفس الوقت الذي لم يؤيده فيه بقية العرب في الأقاليم الأخرى ، رغم أن أمير شرقي الأردن إنتهز هذه الفرصة للتقدم بمشروع آخر مماثل لمشروع بغداد ، وإن كان يهدف سوريا كخطوة أولى ، يصل منها إلى كل الهلال الحبيب .

(٣) مشروع سوريا الكبرى :

تقدم الأمير عبد الله بمذكرة إلى الحكومة البريطانية بشأن حل المسألة السورية بوجه خاص ، والمسألة العربية بوجه عام ؛ وإستند في ذلك إلى إجتمع عقلمه عدد من المكافحين القدماء في يومى ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٤٣ في عمان ، وتشاوروا فيه حول موقف فرنسا في كل من سوريا ولبنان ، وتباطؤ السلطات الفرنسية في تنفيذ وعودها التى قطعها على نفسها . والخاصة بإستقلال هذين الإقليمين العربيين : ذلك أن سلطات فرنسا الحرة كانت لا تزال تتأثر بالسلطة ، وكان الدستور لا يزال معطلا . والحالة الفعلية في البلاد هي حالة الإنتداب السافر . ولقد أجمع رأى هذا الإجتمع على ضرورة الإحتفال بذكرى ٨ مارس . والمطالبة بتحقيق الأمنافى القومية . والتي تتمثل في الإستقلال التام وفي الوحدة . ولقد كتبوا مذكرة بهذا المعنى رفعوها إلى الأمير عبد الله . وإستند إليها الأمير في وضع مشروعه الخاص بسوريا الكبرى .

ولقد بدأت مذكرة الأمير للحكومة البريطانية مستندة إلى وعود بريطانيا السابقة للعرب . وإلى عجز الحكومة الفرنسية عن القيام بمهمتها في سوريا ولبنان ، تلك الوكالة التى حصلت عليها من جمعية الأمم ؛ كما إستندت إلى تمتع سوريا بإستقلال ودمستور شرعيين . وإستندت أخيراً إلى تصريحات ليندن في مجلس العموم البريطانى . وبناء على كل ذلك رأى الأمير أن يتقدم بمشروعين لتسهيل مهمة الديموقراطيات في الشرق الأدنى ، وإعادة توثيق روابط الصداقة التقليدية بين العرب والبريطانيين ، وضمان الإستقرار في البلاد العربية التى تحررت منذ الحرب العالمية الأولى . ولقد نشر هذا المشروع بعد ذلك بكامله في كتاب أبيض أردنى ، ومشروعيه .

أما المشروع الأول فهو مشروع للوحدة السورية ، أو الدولة السورية الموحدة ، ويشتمل على ضرورة الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة ، وهى التى ستشتمل على كل من سوريا الشمالية وشرق الأردن ولبنان وفلسطين ، ونص هذا المشروع على إقامة إدارة خاصة فى لبنان القديم ، وكذلك فى فلسطين ، وذلك لحفظ حقوق الأقلية اليهودية وإلغاء وعد بلفور ، أو تفسيره بطريقة جديدة ، تزيل مخاوف العرب والمسلمين . وإشتمل هذا المشروع على دعوة سمو الأمير لتولى رئاسة الدولة السورية الموحدة ، إستناداً إلى ماضيه المجيد ، وخلفاته للعرب والعروبة !! كما إشتمل على ضرورة تكوين إتحاد عربى تعاهدى ، أو فيدرالى ، يتشكل من كل من سوريا والعراق ، وهى بلاد الهلال الخصيب . وأخيراً فإن هذا المشروع كان يترك الباب مفتوحاً ، بعد ذلك ، للدخول أى دولة عربية أخرى ترغب فى الانضمام إلى هذا المجموع .

أما المشروع الثانى فهو مشروع الدولة السورية الاتحادية ، ويمكن تنفيذه فى حالة رفض المشروع الأول . ويشتمل هذا المشروع على ضرورة قيام دولة إتحاد مركزية فى سوريا الطبيعية . تضم كذلك حكومات شرق الأردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين ، وعلى أن تكون عاصمتها دمشق ، وعلى أن يعين الأمير عبد الله كذلك رئيساً لها . أما فى حالة تراجع لبنان عن الإنضمام إلى مثل هذه الدولة الاتحادية المركزية ، لسبب أو لآخر ، فمن الواجب على لبنان فى هذه الحالة أن تعيد إلى سوريا كل الأراضى السورية التى ألحقت بها دون رغبة من السكان ، وعلى أساس إستخدام الاستفتاء فى هذه العملية . ولقد إشتراط هذا المشروع فى إنضمام فلسطين إلى الإتحاد السورى ، وبالتالى إلى الإتحاد العربى العام ، أن تقوم فيها حكومة وطنية دستورية ، وأن يبقى العمل فيها مؤقتاً طبقاً لسياسة الكتاب الأبيض ، وإلى أن تقوم بريطانيا بتقديم تفسير جديد

لوعد بلفور ، والمستقبل العرب واليهود . وطالب هذا المشروع بأن يكون هذا التفسير البريطاني الجديد هادفاً إلى إزالة مخاوف العرب والمسلمين ، ومؤكداً لحقوق عرب فلسطين في النواحي السياسية والقومية ، وفي وطنهم الذي توارثوه عن آبائهم وأجدادهم ، وأن يشمل كذلك على أمر وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين . ولقد اقترح هذا المشروع إعطاء نظام إدارة لا مركزية لليهود في المناطق ذات الأثرية اليهودية ، واقترح قيام تعاون إقتصادي بين المواطنين العرب في كل هذا الاتحاد العربي وبين اليهود ، وذلك في حالة قبول اليهود وقف الهجرة والاكتفاء بعملية الإدارة اللامركزية في بعض مناطق فلسطين . وهددت المذكورة بأنه في حالة رفض بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية على هذا الأساس ، فإن فلسطين ستظل خارج نطاق الاتحاد السوري ، ويظل العرب تبعاً لذلك غير معترفين بشرعية الوضع القائم في فلسطين ، يواصلون مطالبهم الخاصة بإلغاء وعد بلفور . وفي تسميم العلاقة العامة بين العرب وبريطانيا .

ولقد أشار كثير من الكتاب إلى أن الكتاب الأبيض الأردني الذي نشر هذا المشروع قد نشره مبتوراً ، ولم يذكر فقرات هامة أصر على عدم وجودها في المشروع الأصلي أكثر من مسئول ، وهي الفقرات الخاصة بضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية في المنطقة التي ستشتمل على سوريا الكبرى ، وعلى الاتحاد العربي . بل لقد ذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك ، وأشاروا إلى المكان الفعلي لهذه الامتيازات التي تعطى لبريطانيا وللأجانب في نص المشروع الأصلي . وبالنسبة لبقية الفقرات . والمهم هو أن هذا الاتجاه يحدد أن الأمير عبد الله قد نص في مذكرته على ضرورة صيانة المصالح البريطانية والأجنبية في النواحي السورية المتحدة ، بمعاهدة تشبه المعاهدة المصرية الانجليزية

سنة ١٩٣٦ ، والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠ (١) .

ولقد إجتَمَعَ الأمير عبد الله مشروعه بذكر إتفاق العرب جميعاً على أمانهم التي تتلخص في الاستقلال التام والوحدة ، وذلك بدليل تقديم رئيس الوزراء العراقي لمشروع سابق منذ بضعة أشهر إلى وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط ، وهو مشروع يتفق تماماً مع ما يراه الأمير ، ومع ما يطالب به . والمهم هو أن الحكومة الاردنية قد طالبت حليفها بريطانيا ، صديقة العرب ، بأن تغير آراءها ، وطالبتها بزيادة العناية بالمنطقة التي تشترك فيها مع العراق وسوريا .

ولم يكن هناك أى تضارب في الشكل العام بين مشروع نوري السعيد الخاص بالهلال الخصيب ، ومشروع الأمير عبد الله الخاص بسوريا الكبرى . ولكن علينا أن نذكر أن مشروع الهلال الخصيب قد ترك بعض التفاصيل لكي تحل فيها بعد ، وخاصة تلك التي تتعلق بنظام الحكم وتعيين رئيس معين لمثل هذا الإتحاد ؛ وكذلك مسألة الأهلية السورية الأربعة ، التي كانت فرنسا قد ضمتها إلى لبنان بعد نزول قواتها إلى هذا الاقليم ، والتي حاول الأمير عبد الله إتخاذها سلاحاً مسلطاً على لبنان في حالة رفضه التجاوب مع مشروعه والوحدوى أو الاتحادي . كما أن مشروع الهلال الخصيب لم يدخل في تفاصيل العلاقة المقبلة بين هذا الإتحاد وبين بريطانيا ، في الوقت الذي حدد فيه مشروع سوريا الكبرى هذه العلاقة ، وربطها بمعاهدة العراق سنة ١٩٣٠ والمعاهدة المصرية سنة ١٩٣٦ .

(١) أنظر كتاب : الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، لجلال الأورقة إلى . بغداد :

١٩٤٤ ، ص ٢٢١ - ٢٢٩ - عن أحمد طرايين : الوحدة العربية . ص ٢٧٦ .

ولاشك في أن مثل هذا المشروع كان يجد تجاوباً خاصاً في بعض النواثر البريطانية ، التي كانت ترى مد نفوذها عن طريقه ، على كل سوريا وعلى لبنان ، في حالة تجاوبها معه . كما أن هذا المشروع كان يجد تجاوباً لدى النواثر الصهيونية المعتدلة ، خاصة وأنه كان سيضمن لهم نظام إدارة لا مركزية في بعض المناطق من فلسطين ، ويفتح أمامهم في نفس الوقت ميدان العمل على مصراعيه في شرق الأردن وفي سوريا وحتى في العراق ، وتحت تاج الأمير الأكردي .

ولكن ، هل كان في وسع بريطانيا أن ترحب بمثل هذا المشروع ، رغم أنه كان يهرب لبنان من ناحية ، ولا تضمن بريطانيا به قبول السوريين الجمهوريين لرأس متوجة عليهم . وفي الوقت الذي لا تضمن فيه موقف كل من الرياض والقاهرة تجاه المشروع ؟ لقد وجدت بريطانيا أن مشروع نوري السعيد نفسه لا يجد قبولا عند بقية الدول العربية ، رغم صلوره من بغداد ، عاصمة العباسيين وعاصمة الرافدين . وإستناده إلى أمة يبلغ تعدادها ما يزيد على خمسة ملايين من الأنفس : فما بالك بهذا المشروع الذي يأتي من عمان ، ومن أمير عرف بأنه يحتاج إلى بريطانيا في ميزانيته إلى حد كبير ، ويضع قوات فيلقه العربي في خدمة الامبراطورية البريطانية ، ولا يصل عدد مسكان دولته وإمارته إلى ثلاثة أرباع مليون نسمة ؟ وإذا كانت بريطانيا قد صرحت على لسان ليندن بأنه لم يصل إلى علمها حتى ذلك الوقت إن العرب قد توصلوا إلى وضع مشروع للوحدة يلقي إستحساناً عاماً من العرب ، وذلك بالنسبة لمشروع نوري السعيد الخاص بالحلال الحبيب ، فإن هذا التصريح ينطبق كذلك على مشروع سوريا الكبرى ، الذي تقدم به الأمير . ويمكننا اعتبار أن موقف بريطانيا الرسمي تجاه هذا المشروع هو الانتظار لرؤية نتيجة المساعي

التي يبلها زعماء العرب وقادتهم في كل إقليم ، وللوصول إلى مشروع يمكن أن يكتب له النجاح ، خاصة وأنه كان يصعب تجاهل كل من المملكة العربية السعودية ومصر في مثل هذا الموضوع .

(٤) فشل المشروع :

تكاثفت كل هذه العوامل في إبعاد المشروعات العراقية والمشروعات الأردنية ، أو في فشلها . ولم يكن معنى ذلك فشل خطة العمل نحو الاتحاد أو الوحدة بين البلاد العربية ، بل إن فشل هذه المشروعات الهاشمية كان يستتبع ظهور مجهودات أخرى في ميدان العمليات ، تكون لها إمكانيات أكبر من أجل النجاح .

والواقع أن الحكومة المصرية هي التي ستأخذ على عاتقها هذه المهمة الجديدة ، وتقوم بها دون أن تفكر في أطماع ، أو نفوذ معين بين أخوانها العرب . وكانت المقومات التي إجمعت لمصر على مر السنوات الأخيرة ، سواء من حيث نمو المجتمع نفسه ، أو لإزدياد أهميتها في العالم العربي ، هي التي ترشح مصر للقيام ببلور التوفيق بين وجهات النظر العربية ، وللوصول إلى مشروع يرضى عنه الجميع .

ولقد صرح محمد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصرى ، وعلى لسان مصطفى النحاس ، أمام مجلس الشيوخ في القاهرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٣ مجيباً على سؤالين بشأن موقف الحكومة من تصريح إيلدن الخاص بإنشاء اتحاد عربى ، وبشأن حقيقة دعوة الحكومات العربية وزعماء العرب لعقد مؤتمر عام في القاهرة ، ببيان يعبر عن خط سير حكومة القاهرة في هذه المسألة . لقد صرح بأن رئيس الحكومة يهتم منذ فترة بأحوال الأمم العربية ، وضرورة

مساعدتها على تحقيق أمانها القومية ، والتي تتلخص في الحرية والاستقلال ؛ وشرح الخطوات التي إتخذتها حكومة القاهرة لكي تدعم الحكم الشعبي الصحيح في هذه الأقاليم . وصرح بأن التصكير مستمر منذ تصريح إيدن ، وأن الطريقة المثلى للوصول إلى أمان العرب هي ترك هذا الموضوع للحكومات العربية الرسمية . وشرح رئيس الحكومة المصرية - على لسان وزير العدل - ضرورة المبادرة بإتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، خطوات تبدأ بإستطلاع آراء الحكومات العربية ، كل على حدة ، وذلك كأساس لبذل الجهود للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ما أمكن ذلك ، والتهديد بعد ذلك لدعوتهم إلى مصر سويا ، حتى يتمكنوا من السير صوب الوحدة العربية . وفي حالة نجاح هذه الخطوة ، فإنه سيعقد في مصر مؤتمراً ، وبرئاسة رئيس الحكومة المصرية . ولإكمال بحث الموضوع وإتخاذ القرارات اللازمة .

وقد شرح هذا البيان إستقبال رئيس الحكومة المصرية في يوم ١٧ مارس أى منذ أيام ، لتحسين العسكرى ، وزير داخلية العراق ، وجميل المدفعى رئيس الوزراء السابق في هذا الاقليم ؛ وأنه قد شرح لهم خطته وبدأ في تنفيذها وذلك بتحميل تحسين العسكرى دعوة رسمية إلى نورى السعيد رئيس وزراء العراق لمعرفة وجهات النظر العراقية في الموضوع ، ومن كل زواياه ، سواء أكانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية ، وخصوصاً من الناحية السياسية . وكانت حكومة القاهرة قد قررت ، بعد ذلك ، أن تتجه نحو تقديم الدعوة للحكومات العربية المختلفة ، ومعرفة وجهات نظرها . وإذا كانت هذه المباحثات التمهيدية ، أو المشاورات ، ستحتمل ما يبشر بالنجاح ، فستقوم حكومة القاهرة ، بعد ذلك ، بالدعوة لعقد مؤتمر عربي في مصر .

وهكذا يظهر أن مصطفى النحاس قد افترض سلفاً قيادة مصر لهذه الحركة وتركيزها في القاهرة ، واتخاذ نفسه عاملاً أساسياً في الوصول إلى تهيئة الجو العربي اللازم لها . ولكن مصطفى النحاس قد إستند في ذلك إلى عوامل فعلية موجودة في الميدان ، وتتعلق بعلاقات القوى الاقليمية وقياداتها ببعضها من ناحية ، وعلاقتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن العربي . وإذا كان بعض خصوم مصطفى النحاس قد ربطوا بين هذا الموقف وبين وصوله الأخير إلى رئاسة الوزراء ، مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، فإن أحداً لا يمكن إنكار موقفه من مشكلة فلسطين ، ومشكلات سوريا ولبنان ، علاوة على أن موقف مصر من هذه المشكلات كان لا يهدف طمعاً ولا زيادة نفوذ في أى من الأقاليم العربية .

ونلاحظ كذلك أن هذا التصريح قد حدد البدء بالتشاور مع العراق ، ولاشك أن الدور الذي قام به نوري السعيد مع مشروع الحلال الحبيب كان يتطلب من مصطفى النحاس البدء بالتشاور معه لمعرفة كل وسائله وأهدافه ، ومعرفة إمكانية موافقة الآخرين عليها ، وبشكل يساعده على دراسة الموضوع منذ البداية .

وعلياً أن نذكر أن مصطفى النحاس قد ذكر أن هذه المشاورات ستكون مع الدول العربية المستقلة . لقد إستبعد بذلك عرب فلسطين ، وعرب المغرب العربي ؛ ولكن مما لا شك فيه أنه هدف بذلك الوصول إلى قرارات سليمة ، يمكن لأبناء هذه الأقاليم تنفيذها ، ودون تدخل من الدول ذات المصالح والنفوذ في الاقليم ، وبشكل ينشئ قوة مدعمة في العالم العربي ، يمكنها الوقوف إلى جانب الأقاليم الأخرى ، حتى تحصل على إستقلالها وتنضم إلى النجموع .

ولم تكن المهمة التي حاول النحاس أن يقوم بها سهلة أو هينة ، وخاصة نتيجة لإختلاف الاتجاهات بين زعماء العرب ورؤسائهم وملوكهم وأمرائهم ، وكل ذلك نتيجة لطبيعة تكوينهم ، ولإختلاف مصالحهم ، في نفس المنطقة التي يحاولون أن يصلوا بها إلى الوحدة أو الاتحاد .

ولقد زار مصطفى النحاس فلسطين لمدة أسبوع ، هو الأسبوع الثاني من شهر يونيو سنة ١٩٤٣ ، وقابل خلال هذه الرحلة عدداً كبيراً من الرجال الوطنيين العرب من كل من سوريا وفلسطين . ولاشك أن هذه الرحلة كانت لدراسة القوى على الطبيعة . وقبل البدء في عمليات المشاورات الرسمية. وأثبت مصطفى النحاس بذلك أن عملية الاستطلاع تبدأ من ذلك الاقليم العربي الذي كان يواجه أكبر خطر عرفه إقليم في التاريخ الحديث والمعاصر ؛ وكانت هذه الزيارة تدعياً للروح العربية والوطنية لرجال فلسطين ، وأمام تزايد الاخطار الصهيونية في بلادهم ، بل لقد كانت هذه الزيارة بمثابة تحذير للدول المؤيدة للصهيونية ، إذ أن معناها هو إتهام العرب الأول بمشكلة فلسطين ، ومحاولة حلها بطريقة عربية، وربما إستخدام وسائل العرب أجمعين في مثل هذه العملية.

ولاشك أن مصطفى النحاس قد عاد من هذه الرحلة بحصيلة هامة، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات العرب وبعضهم في هذا الاقليم والاقليم المجاورة، وموقف العرب من مشروعات الملل الحبيب وسوريا الكبرى . والأمير عبد الله ونوري السعيد والأمير عبد الله . حقيقة أن الموقف في فلسطين لم يكن يبشر في ذلك الوقت بكبير أمل في توحيد صفوف العرب ، وفي الوقت الذي ترأست فيه أطباع الهاشميين من عمان وبغداد في فلسطين نفسها . وكان الأمير عبد الله قد ذهب في أثناء هذه الزيارة إلى ميناء العقبة . فالتصل من هناك بمصطفى

النحاس ودعاه إلى زيارة عمان إذا كانت إقامته تمتد إلى حين عودة الأمير ؛ ولكن مصطفى النحاس إعتذر عن هذه الزيارة بضيق الوقت . ولاشك في أن مصطفى النحاس كان قد بدأ بذلك عمليات جس النبض الأساسية للبلد في المشاورات ، واستطلاع الرأي العام العربي عن هذه المشكلة ، وعن الأخطار التي تواجهها من الداخل ، في نفس الوقت الذي كان يعلم فيه الأخطار الخارجية المحيطة بكل الاقليم . وكان تقرير بدء المشاورات مع العراق بشكل رسمي يسمح له بعد ذلك بتحطيم المناورات العراقية التي كانت تسعى للحصول على مصالح شخصية أو أسروية في الاقليم . كما أن إعتذاره عن زيارة عمان كان عاملا يثبت أنه لا يستجيب بسهولة لتلك القيادات التي نصبها بريطانيا موالية لها في المنطقة .

وهكذا بدأت عملية التقارب العربي في شكل مشاورات مع الدول العربية ، الواحدة بعد الأخرى ، لتقرير الطريق اللازم إتخاذهُ للوصول إلى خير العرب .

الفصل الرابع

مشاورات الوحدة

لقد بدأت المشاورات من أجل الوحدة العربية منذ شهر يوليو سنة ١٩٤٣ وبدأت بالعراق ، كما ذكرنا ، لكي تستمر بعد ذلك مع ممثلي إمارة شرق الأردن ، وهما قوتان هاشميتان كانتا قد تقدمتا بمشروعات خاصة من أجل الوحدة العربية ، في شكل الهلال الخصيب وسوريا الكبرى . وتعتبر هذه المشاورات مع هاتين الدولتين مرحلة خاصة ، إذ أنها كانت مع دولتين هاشميتين . ثم بدأت بعد ذلك المشاورات مع المملكة العربية السعودية ، وسارت على خطوط واضحة متميزة عن الخطوط السابقة مع كل من العراق وشرق الأردن . وتلى ذلك مشاورات مع سوريا ثم مع لبنان ، وخاصة بعد انتصار الجبهة الوطنية فيهما . وأخيراً جاء دور المشاورات مع اليمن . وكانت هذه المشاورات تمثل مراحل مختلفة ؛ وكانت القوى التي تتشاور فيها بينها لاهامصالح معينة في أقاليمها ؛ ولها آمنيات معينة أو مخاوف واضحة من تغير الأوضاع ، أو تغير توازن القوى في المنطقة . بطريقة أو بأخرى . فما هو لب المباحثات مع كل مجموعة وكل قوة ؟ وكيف يمكن لمصطفى النحاس أن يوفق بين الجميع . رغم أنهم جميعاً من العرب ؟ .

(١) المشاورات مع الهاشميين :

لقد بدأت المشاورات مع الهاشميين بجلسات مباحثات عقدها مصطفى النحاس مع نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت ، لدراس مشروع التعاون اللازم للوصول إلى تلك الوحدة العربية . والتي ستضم البلاد

العربية المستقلة . ولقد عقدت أربع جلسات مع رئيس الوزراء العراقي ، بحث فيها موضوعات التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وشرح نوري السعيد في هذه الجلسات أن وسيلة التعاون تتلخص في ضرورة إيجاد إتحاد بين البلاد العربية يأخذ شكل حكومة مركزية ، ولكن هذا الشكل غير ممكن التنفيذ في المرحلة الحالية ، وخاصة أمام الصعوبات الخارجية وظروف البلاد العربية نفسها ومشكلاتها الداخلية وما بينها من تفاوت في نواحي التنمية الاقتصادية والارتفاع على السلم الثقافي . ولذلك فإن نوري السعيد كان يتصور بصعوبة إنشاء حكومة مركزية واحدة للجميع . إذا فالوحدة غير ممكنة ، يصرح بذلك من كان قد تقدم بمشروعات لبريطانيا لتوحيد البلاد العربية . ولهذا فلتقتصر المباحثات على إمكانية الإتحاد ، مادامت الوحدة عزيزة المثال .

ولقد رأى نوري السعيد إمكان قيام تعاون بين البلاد العربية المستقلة في كل من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ويمكن لمثل هذا التعاون أن يأخذ شكلاً من شكلين : الأول هو تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها كل الدول العربية الداخلة في هذا الإتحاد بنسبة عدد سكانها ونسبة ميزانياتها ، وحسب ما يتفق عليه الجميع . أما رئيس هذا الإتحاد فيمكن أن ينتخب أو يعين كذلك وفقاً للنظام الذي يلقى قبولاً من العرب ، ويكون لهذا الإتحاد لجنة تنفيذية لقراراتها قوة ملزمة على جميع الدول الداخلة في الإتحاد . وفي هذه الحالة يجب على جميع الدول الداخلة في الإتحاد أن تلتزم بتنفيذ جميع القرارات التي تتخذها اللجنة التنفيذية ، حتى ولو كانت مخالفة لرأى مندوبيها في هذه اللجنة . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال ، من ناحية القانون الدولي ، تنازل كل دولة من الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها التامة .

أما الشكل الثاني فهو يتلخص في تكوين إتحاد دون أى سلطة تنفيذية ، وفي هذه الحالة لا تكون قراراته ملزمة إلا لمن يقبلها من الأعضاء . وفي هذه الحالة ترتبط القرارات بالسلطة التنفيذية في كل إقليم عربي أكثر من ارتباطها بالمجموع ؛ ولذلك فليس هناك داع للتمييز بين الدول المشتركة طبقا لعدد سكانها أو لقيمة مزاياها . بل يمثل الجميع في هذا المجلس بنسبة متساوية بين الدول الأعضاء .

لقد كان الشكل الأول يمثل نوعاً من الاتحاد ذا السلطة التنفيذية ، أما الشكل الثاني فقد كان يشتمل على التعاون دون أى إلزام . ورأى مصطفى النحاس أن الشكل الثاني يقرب في شكله من نظام جامعة الاتحاد الأمريكية الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وإن كان يتفوق عليه بالزول إلى ميدان التعاون السياسي ، في الوقت الذي يقتصر فيه عمل الجامعة الأمريكية على الميادين الاقتصادية . وعلى أى حال فإن العملية لم تكن أكثر من مجرد مشاورات . ولذلك فإن مصطفى النحاس لم يعط أى تفضيل لأى وجهة نظر ؛ بل كان عليه أن يستمر في مشاوراته . حتى يحصل على إتجاه القوى التي يعينها الأمر . فانهت المشاورات مع العراق لكي نبدأ مع الدولة الهاشمية الثانية . وهي شرق الأردن .

وبدأت المشاورات في ٢٨ أغسطس بين مصطفى النحاس وتوفيق أبو الهدى ، رئيس وزراء شرق الأردن ؛ واستعرض مصطفى النحاس لأبي الهدى ملخص مباحثاته مع نوري السعيد ، وأوجه التعاون التي يمكن للعرب أن يبدأوا بها . وكانت ميادين هذا التعاون تشتمل على الميدان السياسي ، بما يتضمنه من شئون الدفاع والعلاقات الخارجية ومسألة حماية الأقليات ؛ وعلى الميدان الاقتصادي ، بما يتضمنه من شئون العملة والمواصلات والجمارك والتعاون

التجارى ؛ وعلى الميدان الثقافى والاجتماعى بما يشتمل عليه من تعليم وعلاقات ثقافية وضرورة التقريب بين تقنين الدول العربية المختلفة .

لقد كان النحاس يهدف الوصول إلى مرحلة معينة من التعاون بين البلاد العربية المستقلة ، والإكتفاء بها فى هذا الوقت ؛ وسأل أبا الهدى عما يراه من إمكانيات لتعاون شرق الأردن مع غيره من البلاد العربية فى هذه الميادين . ولكن أبا الهدى لم يكن مستعداً لكى يساير هذا التكتيك فى المشاورات ، إذ أنه قد أتى من عمان بأفكار معينة ، بل بمشروعات محددة . ولذلك فإنه اقترح قبل الإجابة أن يعرض موقف شرق الأردن فى المشكلة العربية العامة ، وبصفته جزءاً من سوريا الكبرى . إذاً فلنعد إلى الوراء .

لقد ذكر أبو الهدى أن مصر دولة لها سيادتها وأهميتها السياسية، وكذلك العراق ؛ ومن السهل أن يتم الاتفاق بين هاتين الدولتين على جميع أوجه التعاون السابقة ؛ وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ؛ أما بالنسبة لأقاليم سوريا الكبرى الأربعة فالأمر يختلف قليلاً . وأخذ يشرح إحفظاظ الفرنسيين ببعض المصالح لهم فى سوريا ، وعدم وجود تمثيل دبلوماسى لهذه الدولة فى الخارج ، وأصر على ضرورة حصول السوريين على إستقلالهم الفعلى والتخلص نهائياً من بقايا نظام الإنتداب وعصبة الأمم ، حتى يتمكنوا من التعاون مع غيرهم ؛ هذا بالنسبة لسوريا . أما بالنسبة لشرق الأردن ، فان بريطانيا قد عاملتها معاملة تختلف عن معاملة فلسطين ، وبشكل يعطيها وضعية خاصة ، تسمح لها مثل سوريا بالمطالبة بالتخلص من الإنتداب البريطانى كذلك . ورأى بالنسبة لفلسطين أن الانجليز قد أعطوا وعوداً فى الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، وأنهم سيوفون بها ؛ ويمكنهم منح هذا الإقليم نظاماً دستورياً ، ويعملوا على تشكيل حكومة وطنية فيه . ولذلك فان أبا الهدى كان يرى .

كما يرى نوري السعيد ، ضرورة السعي لإنشاء سوريا الكبرى ، حتى تكون وحدة إقليمية يمكنها بالتالي أن تتعاون في الميدان العربي مع مصر والعراق ، والعربية السعودية . حقيقة أن الفلسطينيين كانوا يخشون من إزدياد الخطر الصهيوني ، وأن السوريين كانوا على أحر من الجمر لإنزع استقلالهم الفعلي ، وأن قادة الأردن كانوا لا يرغبون في رؤية إقليمهم « كما هو ... صغيراً فقيراً يعتمد في نفقاته على معونة الانجليز » . ولكن المهم هو أن شرق الأردن أراد في هذه المشاورات إعادة بعث مشروع سوريا الكبرى كأساس للنزول إلى ميدان التعاون مع الدول العربية الأخرى . وأما بالنسبة للبنان ، فإن شرق الأردن كان يرى إمكان مسابقته للمشروع . ووضح أن القيادة الهاشمية في عمان تحاول الاستفادة من الدور الذي يلعبه مصطفى النحاس . والذي يمثل مصر . لكي تصل إلى أهدافها ، كخطوة أولى للنزول إلى ميدان التعاون العربي . وعلمنا أن نذكر أن مشروعات الأمير عبد الله قد فشلت مع بريطانيا . كما شعر بثقل إمكانات نجاحها مع العرب أنفسهم . وكان الأمير قد حاول في شهر أبريل سنة ١٩٤٣ أن ينشر بياناً عاماً على «أهل الشام حاضره وباده ومن خليج العقبة إلى البحر المتوسط إلى أعالي القرات» ، وبدأه بقوله أنه «بلاغ للناس» وأنه يتعلق بالدولة السورية الكبرى والاتحاد العربي ، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر في عمان يتفق فيه قادة العرب على وضع خطة للوصول إلى وحدة سوريا الجغرافية ، بعد أن كان قد تحدث مع البريطانيين عن وحدة سوريا التاريخية ؛ ولكن السلطات البريطانية في الشرق الأوسط لم ترحب بنشر هذا البيان ، وبمثل هذه الدعوة ، خاصة وأن الأمير عبد الله كان معروفاً بأنه يكاد يصل إلى مرحلة أحد الموظفين البريطانيين في المنطقة ؛ وإذا كانت مصلحة بريطانيا هي إعطاء استقرار للمنطقة في شكل اتحاد عربي ، فإن مجرد رؤية الأمير عبد الله على

رأس مثل هذا المشروع كان يهدد نجاحه عند بقية العرب الاحرار . وكذلك وقفت فرنسا ضد هذه الدعوة ، ومنعت سلطاتها نشر هذا البلاغ ، رغم احتجاج الامير عبد الله على ذلك . ولهذا فان الامير قد حاول الافادة من بدء المشاورات لكي يحصل على تأييد مصر لهذا المشروع ، الذي كان عزيزا عليه وهاما بالنسبة لمصالحه .

ولكن النحاس لم يكن جديداً على الميدان ، ولا على المفاوضات ، والمباحثات السياسية ؛ وكان له باع طويل في المناقشات ، وحتى في المعارك الانتخابية ؛ فسأير أبا الهدى في إنتاجه ، وسأله عن كيفية تحقيق الوحدة أو الاتحاد بين سوريا والاردن وفلسطين ولبنان ؛ فهل تنمذج في دولة واحدة لها رئيس واحد وحكومة واحدة ؟ أو يكون لها رئيس واحد وحكومات متعددة ؟ أو تكون كل دولة من هذه الدول مستقلة عن الدول الاخرى ، وتتفق بينها على نظام لاتحاد معين ؟ فما هي الخطوط العامة لمشروعاته ومشروعات ميد شرق الاردن .

ولقد شرح أبو الهدى أن الأمر سهل بالنسبة للوحدة بين سوريا وشرق الاردن ، لأن الاختلاف على نظام الحكم ، ملكي أو جمهوري . لن يكون سبباً لتعطيل تلك الوحدة . ولم يكن ذلك يعنى أن الأمير عبد الله كان يستعد تخلع عمامة الامارة ويصبح رئيساً لجمهورية ، بل على العكس كان يعتقد في إمكانية الوصول إلى فرض ائتظام الملكي على سوريا ، بدعوى أنهم سيجوبون بمثل هذا النظام ، لكي يحصلوا على إستقلالهم ويساحموا في مشروعات الوحدة العربية ؛ وكان يعتقد في ذلك قبل أن يصبح ملكاً حتى على شرق الاردن بمفردها .

ولكن ، إذا كانت سوريا سهلة بالنسبة للأمير عبد الله ، فما هو الأمر

بالنسبة لفلسطين . وبالنسبة للبنان ؟ لقد كان أبو الهدى يرى بعد وحدة سوريا وشرق الاردن دعوة كل من لبنان وفلسطين للاتحاد معهما ثلاثيا . ولكن مصطفى النحاس لم يكن قد إقنع بعد بفكرة الوحدة بين سوريا وشرق الاردن مادامت آتية من عمان ، فعاد إلى السؤال عن الشكل الذى ستأخذه مثل هذه الوحدة أو الاتحاد . فكانت إجابة الجانب الاردنى هو النظام الذى ترضيه الأغلبية ، وإن كان قد صرح بأنه يعتقد أن هذا النظام سيكون ملكيا . ولكن سوريا جمهورية كما حدد له المفاوضات المصرية . فكانت الاجابة بأنه يمكن استبدال النظام الملكى بالجمهورى أو العكس . وأدعى علمه بأن الكثير من السوريين يميلون إلى النظام الملكى . إذاً فهدف الاردن هو خلق تاجع هاشمى للامير عبد الله يفرضه على رؤوس الجمهوريين الأحرار فى دمشق . وبكل وسيلة ممكنة . وإذا كانت المشاورات قد سارت بعد ذلك صوب مسألة طريقة الاتحاد الثلاثى بين سوريا وشرق الاردن من ناحية وكل من فلسطين ولبنان من ناحية أخرى . فإنها قد إنتهت إلى ذلك لمسيرة المفاوضات الاردنى . إذ أن أساسها . وهو الخاص بالوحدة أو الاتحاد بين شرق الاردن وسوريا . لم يكن معقولا بهذا الشكل . وزود مصطفى النحاس أبا الهدى بآراء نوري السعيد حول الوحدة أو الاتحاد . حتى يستأنس بها قبل إستمرار المباحثات . وكانت قد تركت مشروع الوحدة جانبا . ونتيجة لأسباب إقتصادية وثقافية وسياسية تختلف من اقليم إلى إقليم . وإكتفت بالاتحاد . أو بالتعاون بين الدول العربية فى ميادين مختلفة . وكان معنى ذلك أن مصطفى النحاس قد أفهم أبا الهدى بأن حكومة بغداد الهاشمية نفسها كانت قد تراجعت عن مشروعات الوحدة . وإكتفت بمجرد مشروعات التعاون بين البلاد العربية المستقلة .

ولقد كانت لهذه العملية تأثيرها على المفاوضات الأردنى . الذى عاد وأعلن

أنه قد فكر ملياً في الأمر ، وفيما يختص باعادة تأليف سوريا الكبرى ، وأنه قد وجد أن أحسن ترتيب على هو تكوين وحدة من الأقاليم الأربعة ؛ وإذا اعترضت مشكلة فلسطين هذا الطريق ، يمكن إعطاء اليهود في هذا الاقليم إستقلالاً إدارياً ؛ ولكنه لم يتحدث عن إمكانية إعراض لبنان ، وتحدث ، وكان سوريا مضمونة بالنسبة إليه . والمهم بالنسبة إليه هو أنه حتى في حالة قيام موانع في وجه الوحدة الشاملة لسوريا التاريخية أو الجغرافية فإنه يمكن تكوين وحدة بين سوريا وشرق الاردن . وتكوين اتحاد بين هذه الوحدة الجديدة وبين كل من فلسطين ولبنان . وفضل نظام الاتحاد الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية أو النظام السويسري على غيره من أشكال الاتحادات ، وإن كان لا يرغب في فرض خط معين وعلى أساس ترك الأمر لكي يقرر عن طريق ذوى الشأن في الأقاليم الأربعة .

ولقد حاول أبو الهدى أن يقنع المفاوض المصري بالمجهودات الكبيرة التي قام بها شرق الاردن من أجل إستقلال العرب ووحدتهم ، وكفاحهم من أجل ذلك ، ومراسلاتهم مع البريطانيين ، وذلك لتدعيم مركزهم كقيادة موجودة في الميدان . وإدعى أكثر من ذلك بأن بريطانيا لا تمنع أبداً في أن تتحد شرق الاردن مع سوريا ، بل وأنها تساعد على ذلك . وأخيراً ، وبالنسبة لنيادين التعاون التي يمكن لشرق الاردن أن تشارك فيها مع بقية الاقاليم العربية ، فهي تتلخص في الميدان السياسي ، وخاصة إذا ما وقفت إلى جانبها الدول العربية الأخرى ، حتى تتخلص من قيود معاهدتها مع بريطانيا ؛ ويمكنها كذلك أن تتعاون في أمور الدفاع والاقتصاد والثقافة ، وفي كل الميادين الاجتماعية. والمهم هو أن يصل الأردن إلى الاتحاد مع سوريا ، أو توحيد سوريا معه ، وأن يقف العالم العربي إلى جواره حتى يصل إلى الاستقلال ، ويمكنه بعد ذلك أن يصاوم

مع الجميع وعلى طول الخط . لقد كان استجداءاً ، بل لقد كان إيتعاداً عن الخط الأساسى للمفاوضة والمشاورات ، والى كانت تهدف فكرة الوحدة العربية فى مجموعها ، وبين عرب أحرار ، وبعيدة كل البعد عن إرضاء نزعات شخصية أو إنشاء تكتلات إقليمية ، وعلى حساب شعوب كافحت وقامت وضحت وموه عليها من الاستعمار ومن خلفاء الاستعمار ، وحتى من الانتهازين ، ومن الهاشميين .

يمكننا تصور هذا المجموع العربى الذى يسير نحو الوحدة أو الاتحاد . بعد المباحثات المصرية الأردنية ، على أنه يسعى إلى إنشاء كتلة عبدلية هاشمية فى الشام ، وكتلة فيصلية هاشمية فى بلاد الرافدين . يستنلون إلى قوتين عربيتين آخريتين : عربية سعودية فى بلاد العرب ، ومصرية عربية على ضفاف النيل . وكان من السهل على الهاشميين إبتلاع سوريا الكبرى أو إنشاء الهلال الخصيب وبشكل لا يخدم إلا مصالحهم الأسروية ، وعلى حساب الغير .

ولكن هل كان فى وسع مصطفى النحاس أن يوافق على مثل هذا الاتجاه ، خاصة وأنه كان قد فرض نفسه مركزاً للمشاورات ومحوراً لها . وفرض مصر دعامة وموتلاً ورسولاً للسلام بين إخوانها العرب ؟ وكان هناك كذلك عبد العزيز بن عبد الرحمن . قائد الاخوان الوهابيين . وسيد الجزيرة ، وعلو الهاشميين اللدود . وكان هناك أحرار سوريا ، وأبناء لبنان ، فليقولوا كلمتهم فى الموضوع .

(٢) المشاورات مع السعوديين :

بدأت المشاورات مع المملكة العربية السعودية بعد أن وصل ممثلها الشيخ يوسف ياسين ، سكرتير عبد العزيز بن سعود الخاص إلى القاهرة فى ١٠ أكتوبر ،

ودارت هذه المشاورات في خمس جلسات ، عقدها مصطفى النحاس مع الوفد
السعودي .

ولقد أوضح الوفد السعودي مبادئ عامة يجب الاستئناس بها للوصول إلى
أى وحدة أو اتحاد ، أو حتى للوصول إلى تقارب فعلي وعمل بين الدول العربية .
وتتلخص هذه المبادئ أولاً وقبل كل شيء في تأييد العلاقات وتوثيق الصلات
بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفة خاصة ، وإتخاذ ذلك أساساً للبحث
في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى خير الأمة العربية كلها . ووضح من هذا المبدأ
أن إتجاه السعوديين هو تدعيم الصلات بمصر ، مادامت القوى الهاشمية تحاول
خلق كتلة داخل هذا التجمع الجديد . أما المبدأ الثاني فهو ضرورة الاتفاق على
هدف معين ، هو العمل من أجل مصلحة الأمة العربية جمعاء ، ودون نظر
لنعم ، أو دون أن يكون العدل على حساب الغير . وأن هذا الإتجاه الذي
يشهد البصالح العام من أجل العروبة ولوجهه الله كان يمثل في نفس الوقت
كذلك خوف القيادة السعودية من تكتلات الهاشميين . أما بقية المبادئ فهي
ضرورة إتقاء المخاطر والمشكلات التي تضر بالأمة العربية ، وضرورة توحيد
الخطى حتى يسير المجموع في توافق وإنسجام . ولاشك أن دراسة الأوضاع
الخاصة لأقاليم الأمة العربية هي أساس لشرح أى علاج وللابتعاد عن كل
إصطدام قد يقع . وأخيراً فإن العربية السعودية كانت تفضل أن يكون إشراك
الأقطار العربية على قدم المساواة مع بعضها ، أى على أساس الاستناد إلى
الوحدات اللولية الإقليمية الموجودة ، قبل غيرها من العوامل .

أما بالنسبة للتعاون مع البلاد العربية ، فإن المملكة السعودية كانت مستعدة
للتعاون مع الجميع . وعلى طول الخط ، في الميدانين الإقتصادى والثقافى ؛

وأما بالنسبة للميدان السياسي فإنها ترى ضرورة تأجيله مؤقتاً إلى أن تتغير بعض الظروف الموجودة في هذا الاقليم أو ذاك . ولقد صرح الشيخ يوسف ياسين بأن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن يتمنى كل عز واستقلال لبلاد الشام ، وفي حكمها الجمهوري ، وهو ملك ، وفي كل من سوريا ولبنان . ولذلك فإن هذه النقطة تعتبر قطعاً لخط الرجعة على الأمير عبد الله في مشروع سوريا الكبرى ، وتستند في ذلك إلى موقف مصر ، وإلى الاتجاه الحر الموجود فعلاً في كل من سوريا ولبنان . وأما بالنسبة لفلسطين ، فإن العربية السعودية تبذل كل ما في وسعها من أجل خلاص هذا الاقليم ، وإن كانت ترى ضرورة وصول أبناء هذا الاقليم أنفسهم إلى قرار معين يحدد مستقبلهم .

لقد ظهر من هذه المفاوضات المركزة أن السعوديين لا يوافقون على مشروعات الهاشميين ، سواء أكانت هذه المشروعات قد جاءت من بغداد أو من عمان ؛ بل لقد ظهر كذلك خوف السعوديين من مشروعات الهاشميين بالنسبة لسوريا ولبنان ، ومن إنتهاز الهاشميين فرصة إستمرار السوريين واللبنانيين في كفاحهم ضد الفرنسيين لكي يعملوا على زيادة مصالحهم وامتيازاتهم في المنطقة . ووضح أن ابن سعود . وهو الملك المستقل ، كان لا ينظر بين المجموعة العربية ، وفي ظل هذه الأوضاع السياسية ، إلا لمصر ، لكي يبنى سياسة عربية يكتب لها النجاح في المنطقة . ولاشك أن المنسوب السعودي قد شعر بتجاوب مصطفى النحاس معه في مسألة الأطماع الهاشمية ، ومشروع تيجان جديدة من الهلال الخصيب لكي يتطلع سوريا ، أو من عمان وباسم سوريا الكبرى لكي تدعم حكم الهاشميين في منطقة الهلال الخصيب . ولمصلحة البعض ، وعلى حساب الأغلبية ، حتى وإن كانت باسم الحرية والوحدة والعروبة . ولقد كانت ألقاظ الشيخ يوسف ياسين والخاصة «بالمغانم» و «المخاطر» و «الحبائل» ، وكذلك تدعيمة للاتجاه الجمهوري في سوريا ولبنان ،

تعبير صادقة عن إتجاه واضح من مملكة نجاه جيرانها العرب ، حتى وإن كانوا من المفكرين ، إذ أنهم كانوا من الهاشميين . وهنا يمكننا أن نقول أن طبيعة الشخصية القيادية وطبيعة تكوينها ونظرها إلى مهمتها في العالم العربي ، هي التي أملت على كل قيادة موقفها المعين ، وأجبرتها على العمل من أجل أهدافها .

والواقع أن عبد العزيز بن عبد الرحمن لم يكن في هذا الوقت يتخائل بالوصول إلى إتفاق الدول العربية على نظام إتحادي ، وكان يحاول من جانبه تحطيم المشروعات الهاشمية والاطمئنان من ناحيتها . وكان ابن سعود يعتز باستقلاله . وبعدم وجود نفوذ سياسي أجنبي في بلاده ، حتى وإن كانت

مشروعات البترول مع أرامكو قد بدأت في ربطه إقتصاديا ، وبالتالي سياسيا ، بجملة معينة . كما كان يرى من حوله أقاليم تخضع للتنفيذ الأجنبي ، أو عجزت عن الوصول إلى استقلالها التام . وأخيرا فقد كان من الصعب على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلقى بنفسه في هذه المعركة ، وباسم العروبة ، رغم أنه عربي ، مادامت لأقاليمه وضعاً خاصاً ، نظراً لأشباهها على الأراضي المقلصة ، ورعايتها للإسلام . لقد كانت هناك قيادات عربية هاشمية ، يمكننا أن نقول ، دون كبير خطأ ، بأنها قيادات إقطاعية ، وتمثل في الهاشميين ؛ وهم الذين يعتمدون على حسبهم ونسبهم للحصول على امتيازات في البلاد العربية ؛ وكان هناك إتجاه آخر علماني متحرر ، إنتشر في سوريا ولبنان ، ويسوى بين المسلم والمسيحي ماداموا جميعاً من المواطنين العرب ؛ وهناك مصر التي إشتملت على الانجهايين في ذلك الوقت ، وإستندت إلى العروبة مثل إستنادها إلى الإسلام ، وهناك العربية السعودية ، وقلب الجزيرة العربية والحجاز بما يشتمل عليه من الكمية ونفيع الرسول عليه الصلاة والسلام . إذن إختلاف التكوين الثقافي والذي يستند إلى إختلاف العامل الإقتصادي هو الذي أعطى مثل هذا

المتباينة على العرب . وكان لا يسهل على عبد العزيز بن عبد الرحمن أن يلتقي بأقاليمه مع بقية الأقاليم الأخرى العربية ، ولم تكن قد مرت ثلاثون عاما على محاولة توطين بعض البدو في الصحراء ، وتحويلهم من مجتمع يعتمد على الرعى إلى مجتمع يعتمد على الزراعة - لم يكن يسهل عليه أن يزيد قوات الدفع ، والجذب الشديد حول أقاليمه ، وفي فترة لا تتجاوز عمر جيل واحد . لقد كانت الآراء الخاصة باستخدام وسائل الحضارة والمدنية ، من برق وهاتف ، لا تزال تلتقي معارضة عند أبناء إقليم نجد ، فهل كان يسهل إدماجهم في دولة واحدة ، وبسرعة . مع إخوانهم اللبنانيين ؟ .

إذا لم تكن العربية السعودية من أنصار قيام تعاون سياسى بين البلاد العربية في ذلك الوقت ، نظراً لاختلاف الأوضاع الدولية والارتباطات الخاصة بكل إقليم ، وإن كانت مستعدة للتعاون في الميدانين الثقافى والاقتصادى . ولقد ترك المنتوب السعودى القاهرة . لكى يمر على دمشق قبل عودته إلى الرياض . حقيقة أنه كان يحمل معه تهنئة طويل العمر إلى شكرى القوتلى برئاسته للجمهورية السورية . ولكن بما لاشك فيه ، وخاصة بعد مشاورات القاهرة مع مصطفى النحاس . أن هذه الزيارة كانت تهدف تدعيم الوضع الجمهورى في سوريا ولبنان . ضد الأاطاع الهاشمية من بغداد وعمان . وإذا كانت الوثائق التى تصل إلى أيدى المؤرخ في هذه الفترة المعاصرة لازالت فقيرة وضحلة . فإن الاعتماد على المنطق وعلى الاستنتاج ليسير إلى أن هدف السعودية لم يكن ليسمح بنمو سلطة الأمير عبد الله . وبشكل يسمح له بابتلاع كل الشام ، حتى وإن إقضى الأمر أن تعمل الملكية السعودية على تدعيم النظام الجمهورى في هذا الاقليم .

ومادامت الزيارة قد إتجهت صوب دمشق فلنعرض لوجهة نظر السوريين في مشاوراتهم من أجل الوحدة . ومع القاهرة .

٣) المشاورات مع السوريين :

بدأت المشاورات مع الوفد السوري في ٢٦ أكتوبر في قصر أنطونياس بالاسكندرية . واستعرض مصطفى النحاس الموقف على أساس أنه قد تجنعت لديه كثير من الآراء بشأن وحدة الأقطار الأربعة التي تؤلف سوريا ، وإن كان المرجع في ذلك كله هو أبناء سوريا أنفسهم . شرح مصطفى النحاس أن هناك صعوبات تعرض أمر إدماج هذه الأقطار الأربعة ، وذكر للوفد السوري أنه قد صرح بها من تحدثوا إليه في أمر مثل هذه الوحدة السورية ، وإدماج الأقاليم الأربعة إدماجاً تاماً في داخلها ، ثم شرح بعد ذلك العقبات التي تعرض الاتحاد الثلاثي الذي قد ينشأ بين سوريا وشرق الأردن المتدمجين وبين كل من لبنان وفلسطين ، خاصة وأن نظام الحكم يختلف في سوريا عنه في شرق الأردن ، كما أن للموارة موقف خاص ، وإمميزات معينة في لبنان ؛ وكذلك الأمر بالنسبة لليهود في فلسطين . وطلب مصطفى النحاس من أعضاء الوفد السوري أن يشرحوا له وجهة نظرهم بالنسبة لمركز سوريا تجاه العراق ، وهو القطر المجاور لهم ، والذي يحاول أن يزيد من إتصاله بهم ، ويوجد لنفسه مخرجاً على البحر المتوسط ؛ خاصة وأن مثل هذا المخرج يلزمه من الناحية الاقتصادية . كما طلب مصطفى النحاس معرفة مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، ومركز هؤلاء وهؤلاء في المجموعة العربية كلها ، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع ، وإلى أي مدى نسير ، وأي الوجوه يشتمل ، وهل يقتصر على التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي أو يمتد إلى التعاون السياسي أيضاً .

كان مصطفى النحاس قد تباحث مع العراق ومع شرق الأردن ، ومع المملكة العربية السعودية . وظهر من إتجاهه أنه قد استبعد سلفاً مشروع الاتحاد

السياسي ، وكان يرغب في معرفة وجهة نظر السوريين ، قبل أن يبدأ بمعرفة وجهة نظر اللبنانيين . حقيقة أن فرنسا كانت تطلع في الاحتفاظ بمركز متفوق في سوريا ، ولكن مصطفى النحاس كان قد أفهم الجنرال كاترو أن الظروف لا تسمح بعقد معاهدة نهائية مع سوريا تشبه معاهدة بريطانيا مع العراق سنة ١٩٣٠ ، أو معاهدتها مع مصر سنة ١٩٣٦ ، وأفهمه أن كل ما يمكن عمله هو عقد إتفاق مؤقت يساعد على سير الأمور العملية إلى أن يحين الوقت لعقد معاهدة نهائية ، وذلك لكي تتمكن الحكومتان السورية واللبنانية من تسلم المصالح الوطنية للمشركة التي يشرف عليها الفرنسيون . ومعنى ذلك أن مصطفى النحاس كان يفضل تدعيم للكيان الوطني السوري ، قيل أن يرتبط بمجاهدات مع الدولة صاحبة الإنتداب . وكان من الممكن الاستناد إلى موقف كل من بريطانيا وأمريكا لمناوئة النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان ، وكذلك إلى نفوذ مصر الوصول إلى مثل هذه النتيجة .

ولقد استعرض الرئيس الجابري موجز تاريخ الأقطار السورية الأربعة ، منذ الحرب العالمية الأولى ، وضم بعض قطاعات سوريا إلى لبنان ، وفصل شرق الأردن عن سوريا ، وإدخال اليهود في فلسطين . ثم شرح أن في وضع اليهود أن ينتشروا من فلسطين إلى بقية الأقطار العربية المختلفة في حالة قيام الوحدة في الشام ، وهو أمر خطير بالنسبة لمستقبل العرب . ومعنى ذلك أن السوريين مضطرين ، أمام إزدحام الخطر اليهودي ، إلى علم التفكير في توحيد الأقطار السورية الأربعة .

وإستمر الرئيس الجابري بعد ذلك في شرح سياسة سوريا حيال مسألة الوحدة ، وشرح أنها تستند إلى أساسين : الأول هو حرص سوريا على إقامة أحسن الروابط بينها وبين بقية البلاد العربية ، والثاني هو تسليمها بزعامة مصر

هذه الحركة . فوضح من ذلك أن سوريا تعز باستقلالها ، وتخشى من النفوذ الهاشمي الذي يزداد وضوحاً مع مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ؛ وتحاول تدعيم استقلالها بالاستناد إلى زعامة مصر لهذا المشروع العربي الجديد . لقد كانت سوريا تشعر - أكثر من غيرها - بضرورة تدعيم الروابط بين البلاد العربية ، ولكن الظروف الإقليمية - والقوى الخارجية وانحراجية - هي التي أملت عليها هذا الاتجاه . وكان هذا الاتجاه يتفق تماماً مع النتائج التي توصل إليها مصطفى النحاس بعد مباحثاته السابقة .

وكانت الجلسة الثانية جلسة سرية ، ولم ينشر أى شيء عنها ، ولا شك أنها قد اشتملت على الأقل على تبادل وجهات نظر عامة حول موقف ومصالح الدول العظمى ، وحول موقف القيادات العربية الأخرى ، ومحاولتها توحيد العالم العربي بشكل أو بآخر .

أما الجلسة الثالثة فقد حاول فيها الجابري أن يشرح طريقة الحل السورية للموقف العربي أمام مشكلة الوحدة ، وشرح أن الأحوال الموجودة في الأقطار السورية الأربعة تدعو إلى توحيدها ، وأن سوريا نفسها أول من يطلب مثل هذه الوحدة ، ولكن على أساس أن تكون دمشق هي العاصمة ، ويكون النظام الجمهوري هو الأساس ، ويقرر الشعب الصيغة النهائية لمثل هذا الاتحاد ولا يرغب عن بال أحد أن سكان سوريا كانوا يزدبون في عدهم على كل سكان شرق الأردن ولبنان وفلسطين مجتمعين .

أما بالنسبة للبنان فلن معظم سكانه يرغبون في الانضمام إلى سوريا ، وخاصة في الأجزاء التي ضمت إلى لبنان بعد الحرب ؛ ولكن السوريين كلناو يخشون من أن تؤدي هذه الوحدة إلى إرثاء بعض قادة الرأي في لبنان في أحضان فرنسا من جديد وذلك خوفا من أن يهضموا في داخل دولة إسلامية كبيرة . وكان

هذا هو الذى دفع سوريا نفسها إلى الاعتراف باستقلال لبنان ، حتى تقضى على عامل الخوف عند الأقلية المسيحية ، وتعمل على تدعيم العلاقات بين الاقليمين الشقيقتين . وأدت هذه السياسة إلى نتائج إيجابية ، فتعهد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى لبنان بالآلا يسمحوا للأجنبي بالسيطرة على إقليمهم ، سواء أكان ذلك لإستعمار لبنان نفسها ، أو لاتخاذ ممر الإستعمار سوريا فى الداخل . وصرح رياض الصلح بك بذلك علناً فى مجلس النواب اللبناني . وإذا كانت سوريا ترى فى الماضى ضرورة المطالبة بتلك الأفضية التى ضمت إلى لبنان ، فإن الأوضاع الجديدة تحم عليها أن تقيم صلات تعاون مع لبنان ، وأن تعمل على تدعيم إستقلال هذا الاقليم ، وتسوية المشكلات الماضية عن طريق التعاون والاتفاق . وبهذه الطريقة قفلت سوريا نفسها الباب أمام إمكانية إستخدامها وسيلة للضغط على لبنان فى حالة رفضه السير مع مشروع توحيد كل سوريا ، ووضعت أسساً جديدة تهدف الاتفاق فى ظل التعاون .

أما بالنسبة لمستقبل الوحدة بين البلاد العربية ، فإن سوريا كانت مستعدة لتقبل كل القيود التى قد تنتج عنها ودون أى تراجع . وكانت سوريا تفضل أقوى أداة تنفيذية للوصول إلى ذلك ، إذ أنها كانت تفضل الحكومة المركزية رغم أنها كانت لا تجهل ما يقوم فى سبيل ذلك من عقبات . فاذا تعذر ذلك فيمكن إنشاء نوع من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف . وتحدث رئيس الوفد السورى فى هذا الموضوع مجدداً أنه يتحدث باسم سوريا الحاضرة ، وسوريا المستقبلية ، وحتى باسم سوريا الكبرى . وكان الوفد السورى يرى أن الاتحاد العربى يجب أن يشتمل على كل من مصر والشام والعراق والمملكة العربية السعودية ، وحتى اليمن ، وكذلك الأقطار التى ينبغى أن تدخل فى سوريا الكبرى كلبان ، وفلسطين ، وأخيراً شرق الأردن .

ولقد صدر بيان مشترك بعد ذلك عن هذه المحادثات ، والتي ظهر فيها وضوح السياسة السورية ، وتمثيلها لفكرة القومية العربية ، ومثلها العليا ، دون أن يشوبها فكرة إقليمية أو مصلحة شخصية .

وجاءت هذه المشاورات مع سوريا لكي تدعم وجهة النظر المصرية من ناحية ، وتدعم وجهة النظر العربية السعودية من ناحية أخرى ؛ وإن كانت لا تسمح باتخاذ سوريا تكتة لإنشاء عروش جديدة ، وتوسيع مناطق نفوذ الأسر ، وعلى حساب العرب ، وباسم وحدتهم .

(٤) المباحثات مع اللبنانيين :

تأخرت مباحثات مصطفى النحاس ومشاوراته مع الوفد اللبناني ، نتيجة للأحداث التي وقعت في لبنان في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وكانت هذه الأزمة قد بدأت حينما قرر الجنرال ديغول أن فرنسا الحرة لا تعترف بانسحاب فرنسا من عصبة الأمم ، وأنه يعتبر نفسه ممثل هذه الدولة ، ويعتبر نفسه عضواً في هذه المنظمة الدولية : وله بالتالي ما لفرنسا من حقوق ، وعليه ما عليها من التزامات . وكان الجنرال ديغول يعنى بذلك عدم ترك الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان ، وخاصة في وقت ظهر فيه لزيادة الأطماع البريطانية والأمريكية في كل مناطق النفوذ الفرنسية . وكانت الانتخابات قد جرت في لبنان بعد ذلك في شهر أغسطس ، واشتدت المنافسة بين جبهة الوطنيين الدستوريين مع بشارة الخوري ورياض الصلح ، وجبهة ترأسها إميل إدة وأيدها الفرنسيون . وكانت هذه الجبهة الأخيرة تستند إلى الطائفة وتهم الجبهة الأخرى بأنها قد إنحازت إلى السياسة العربية الإسلامية ، وأنها تفرط في حقوق إستقلال لبنان ؛ وإستندت إلى ذلك لكي تدعى بحفاظها على إستقلال لبنان وعلى كيانه ، مستندة إلى قومية تغلب عليها الناحية العنصرية ، كما يغلب عليها اللون المسيحي الواضح :

ولقد نتج عن هذه الانتخابات إنتصار الجبهة الوطنية الدستورية ، وبشكل أدى إلى تشكيل وزارة برئاسة رياض الصلح ، وهو من زجل العروبة القداماء المعروفين . وكان بيانه أمام المجلس النيابي يعتمد على ضرورة الوصول إلى الاستقلال التام ، وتسلم السلطات التي كانت لا تزال في أيدي رجال الانتداب : وزاد تحديده من برنامج حين قال : « نحن لا نريد للاستعمار مقراً ، وهم ، أي أبناء الدولة العربية ، لا يريدونه للاستعمار ممرآه . ثم تفاهت كل من حكومة بيروت الوطنية ، وحكومة دمشق العربية ، حول مصالحها المشتركة ، وقلمتا مذكرة إلى هيللو الذي حل محل الجنرال كاترو في شرق البحر المتوسط بشأن هذه المصالح ، وبشأن تحويل المندوبية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية . ولكن السلطات الفرنسية خشيت على إمتيازاتها من هذا الاتجاه ، وكانت غير راضية عن نتائج الانتخابات في لبنان ، فأعلنت أنها لا تعترف بإدخال أي تعديل في الدستور اللبناني من جانب اللبنانيين وبرلمانيهم وحكومتهم ، إلا إذا وافق على ذلك ممثل فرنسا في الاقليم . وكان معنى ذلك محاولة فرنسا تصييد الحركة الوطنية في لبنان . فلم يكن من أحرار هذا الاقليم إلا أن عقدوا مجلسهم النيابي ، وصدقوا على مشروع تعديل الدستور ، وخاصة في المواد المتعلقة بالانتداب ، ويعلم البلاد ولغتها . فلم يكن من فرنسا إلا أن استخضمت الشدة ، واعتقلت في يوم ٢١ نوفمبر رئيس الجمهورية اللبنانية ، ورئيس الوزراء ورئيس المجلس اللبناني ، وعدداً من النواب والوزراء ، وشكلت حكومة موالية لها برئاسة إميل ادة .

لقد كانت هذه العملية تمثل تحدياً واضحاً من جانب فرنسا لتلك الروح العربية التي كانت تطالب بالاستقلال والوحدة ، وكانت متلعة لكني يظهر العرب شعورهم ومحاولوا التعلون فيما بينهم ، خاصة وأن موقف عرب لبنان كان لا يحتمل التأويل . حقيقة أن نطاق عمليات الدول العربية كان محدوداً ،

ولكن العواصم العربية امتلأت بالمظاهرات الحماسية . وأخذت تتادى بسقوط فرنسا وبالحرية للبنان . وسارت هذه المظاهرات في دمشق والقاهرة وبغداد ، وفي كل مدينة عربية . وحتى الملوك والرؤساء اضطروا إلى تقديم الإحتجاج على إنتهاك حرمة الحكومة اللبنانية المستقلة والعبث بدستور شعب لبنان . وأرسل مصطفى النحاس برفقة إحتجاج شديدة اللهجة إلى اللجنة الفرنسية العليا في الجزائر ، هدد فيها بإعادة نظره في علاقات مصر مع هذه اللجنة ، التي لم يمض وقت طويل على الاعتراف بها ؛ كما إحتج البرلمان العراقي وطالب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتخليص لبنان من نفوذ الفرنسيين . وإحتج الأمير عبد الله ، وإحتج الملك عبد العزيز آل سعود ، كما استنكر الامام يحيى هذه العمليات الاستعمارية .

لقد كانت فرصة فريدة بالنسبة لبريطانيا وأمريكا للضغط على فرنسا ، وعلى أسلمس أنها قد خرقت ميثاق الأطلنطى ؛ وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى إبعادها عن منطقة الشرق الأدنى حتى يخلو لهم الجو . وجاء الجنرال كاترو بسرعة لعلاج الحلة ، خاصة وأن ونستون تشرشل كان قد أعلن دهشته عن عدم التفات الفرنسيين إلى الأمنى الاستقلالية لهذا الشعب ، في الوقت الذى ترزخ فيه بلادهم تحت وطأة المحتلين .

والمهم هو أن وقوف الدول العربية متضامنة إلى جانب لبنان قد عمل على تدعيم الانحياز الوحيدوى العربى ، وجعل اللبنانيين يقفون على مشاورات الوحدة العربية . كما إن انتصار القوى الوطنية في لبنان قد عمل على تخفيف النزعة الاقليمية والطائفية التى سادت عند بعض الاطليات فيه . ورغم ذلك فان مباحثات اللبنانيين من أجل الوحدة العربية كان يسودها نوع من التحفظ

وخصوصا نتيجة للأوضاع الداخلية في الاقليم . وأطاع القوى الاستعمارية من حوله ، وعلاقتها ببعض الاتجاهات الداخلية .

ولقد وصل الوفد اللبناني إلى مصر في يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٤ ، وبدأ مباحثاته ومشاوراته مع مصطفى النحاس في الاسكندرية . وأظهر هذا الوفد أن بلاده تعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلاد العربية ، وأشاد بتفهم البلاد العربية الأخرى لموقفه المتحفظ من الوحدة العربية ، وبشكل جعلها تعترف بكيانة وحدوده الحالية . كدولة مستقلة ذات سيادة تامة . وإذا كان لبنان يفهم ضرورة التعاون مع بقية البلاد العربية فإنه يفهم كذلك أن الذي يهمهم منه هو ألا يكون أداة للاجنبي ، يستخدمها للأضرار بمصالح البلاد العربية الأخرى ؛ ولقد تعهدت أول حكومة دستورية للبنان بذلك أمام المجلس النيابي في أكتوبر سنة ١٩٤٣ .

ولبنان يؤمن بفائدة التعاون المشترك . وكانت أولى خطواته العملية هو إقامته لصلات واضحة وثابتة مع سوريا . وظهر ذلك التعاون في تأسيس مجلس مشترك لإدارة المصالح المشتركة في النواحي التشريعية والتنفيذية ، وبشكل يؤدي إلى وحدة اقتصادية . ولكن لبنان يؤثر الانفراد بشئون الدفاع والشئون الخارجية ، في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعاون مع سوريا في النواحي الثقافية والنواحي الإجتماعية والتعليم .

أما موقف لبنان من مسألة الوحدة العربية فسيكون مماثلا لموقف مصر . ويرغب في أن يكون تعاونه مع جميع الأقطار العربية على أساس السيادة والمساواة . ومن الطبيعي أن تكون الأقطار المستقلة أقدر على التعاون وتبادل المنافع فيما بينها بحرية .

والواقع أن إحتفاظ لبنان بمآلتي البغاع والشتون الخارجية . وانفرادها بها حتى في ميدان التعاون مع سوريا . وبالتالي عن بقية الدول العربية الأخرى ، كان يعنى التحفظ في مسألة إنشاء جهاز تنفيذى للدولة العربية . ويشبه هذا الموقف في أساسه موقف المملكة العربية السعودية في مشاورات الوحدة ، حين فضلت تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسى . كما أن موقف لبنان في محاولة التشبه بموقف مصر كان يشبه إلى حد كبير موقف العربية السعودية حين أظهرت رغبها في تدعيم علاقاتها بمصر بشكل خاص ، وكان هذا يعنى أن لبنان تنظر إلى مشروع الوحدة العربية على أساس تكوينه وأساس تكوين العالم العربى من وحدات دولية واضحة : فلبنان وموقفه يشبه موقف مصر : ومن الناحية الأخرى كانت هناك العربية السعودية . وكانت تحاول تدعيم علاقاتها بمصر . فالعلاقة إذاً ستنشأ بين دول كاملة السيادة ، وفي داخل حدود السيادة والمساواة . ولاشك أن مشروعات الهاشميين المتعلقة بالحلال الحصبب وسوريا الكبرى كانت ترهب اللبانيين ، وترهب المسيحيين منهم قبل المسلمين . وكان هذا الخوف السياسى من مشروعات الهاشميين المتعلقة بسوريا الكبرى ، والحلال الحصبب كان يشبه شعور السعوديين من نفس هذه المشروعات ، رغم كون المملكة العربية السعودية وحدة إسلامية ، وفي الوقت الذى كان فيه لبنان يجمع عدداً من المسيحيين مع بقية من المسلمين ، ويسير على سياسة حديثة متحررة . والمهم هو أن عدد الدول التى حاولت الاقتصار على موقف التعاون ، مع الاحتفاظ بسيادتها ، وبمساواتها بغيرها ، قد زاد بمعرفة وجهة نظر اللبانيين .

(٥). المشاورات مع وفد اليمن :

وأخيراً جاء دور اليمن السيد في مشاورات الوحدة . وبعد طويل عزلة وخوف من الاحتكاك بالخارج ، حضر مندوب شخصي عن الامام إلى القاهرة للتشاور في أمر العرب أجمعين . ودارت هذه المشاورات في الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٤٤ . ولقد ظهر منها ترحيب اليمن بفكرة التعاون مع البلاد العربية الشقيقة ، وفي الميادين الثقافية والاقتصادية ؛ ولكن على أسس إحفاظ كل دولة من الدول العربية بكامل حقوقها وسيادتها ، وعدم تقيدها بأي قيد تكون أية دولة أخرى قد قيدت نفسها به تجاه الدول الأجنبية ، وخاصة في مسألة المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأوربية . ولقد أصر مندوب اليمن على ضرورة كون هذا التعاون قائماً على أسس المساواة التامة بين كل الدول العربية . لا فرق بين كبير وصغير ، وكأنها مساواة بين القيادة . وإحفظ المندوب الشخصي بحقه سلفاً في عرض فكرة تأليف هيئة من الدول العربية المتعاونة على الإمام ، حتى يعوف وجهة نظره فيها . وحتى يستقر الموقف الأخير للمملكة المتوكلية . ولكن المندوب اليمنى أظهر غيره عربية واضحة في مسألة التعاون العسكري . وذكر أنه إذا حدث — لا سمح الله — اعتداء على أي بلد عربي مرتبط بهذا الاتفاق الاتحادي ، أو حتى تهديد بالاعتداء عليه ، فإن من حقه أن يطلب مساعدته بكل ما يمكن . وحتى إذا كان البلد العربي غير مرتبط بهذا الاتفاق ، فلكل دولة عربية أنه تطلب نفسها مساعدته . وعلى جميع الدول العربية في الحالتين أن يقوموا بتلبية هذا الطلب وتقديم كل ما يمكن من المساعدات المادية والمعنوية .

وظهر من ذلك بوضوح أن اليمن كانت بعيدة كل البعد عن التفكير في قيام تعاون سياسي بين الوحدات العربية الواقعة في الميدان الدولي ؛ وكان

هذا الموقف يشبه إلى حد كبير موقف المملكة العربية السعودية التي لم تفكر في إقامة سلطة تنفيذية إقليمية للدول العربية . ولكن علينا أن نعرف بأن اليمن قد تفوق على السعودية في مسألة الدفاع العربي ، أو لضمان الجماعي العربي . وإذا كان اليمن مستعداً للتعاون في الميادين الثقافية والاقتصادية ، فقد كان له القم إذ لم يكن على اليمن أن يقدم معونات اقتصادية أو ثقافية لأي إقليم عربي آخر . أما في الميدان السياسي فنلاحظ أن اليمن لن تشارك في المحادثات السياسية التالية المتعلقة بالوحدة ، وسيثبت ذلك أنها لا ترغب في تغيير الأوضاع القائمة من الناحية السياسية ؛ وسيكون منسوب اليمن هو الوحيد الذي سيحضر هذه الجلسات ويصفته مستمعاً .

لقد كانت هذه المشاورات تمثل مرحلة هامة في تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية ؛ وسكون أساساً للمفاوضات والمباحثات في الأمور التالية مع اللجنة التحضيرية ، التي مهدت لوضع بروتوكول الاسكندرية ، واللجنة الفرعية للسياسة التي عملت على وضع ميثاق جامعة الدول العربية .

وأخيراً فعلينا أن نذكر أن موقف جميع الدول العربية في أثناء هذه المشاورات كان وطنياً وكريماً ، فيما يتعلق بمشكلة فلسطين ؛ ذلك أن جميع الوفود قد أظهرت عطفها على هذا الإقليم العربي وأبنائه ، وأظهرت تأييدها له وطموح ، وعلى طول الخط . ولكن مسألة تثيل فلسطين في مؤتمرات الوحدة العربية ، وبشكل رسمي ، لم تتم في هذه المرحلة . وكان التماس يرغب في إشراك عرب فلسطين مع مجموعة إخوانهم العرب في مباحثات الوحدة ، وذكر لرئيس الوزراء العراقي ، صدى الباجه جي ، أنه لا يزال يعلق أهمية كبيرة على أن تجري كذلك مشاورات مع من يمثلون عرب فلسطين قسماً أصحماً ؛ وكان لا يرغب في الانتقال إلى الخطوة التالية من خطوات الوحدة العربية

حتى يتم له ذلك . ولكن بريطانيا كانت تحفظ بكل من جمال الدين الحسيني وأمين القيمي في معتقلهما في جنوب افريقية ؛ وكان من الصعب تأليف هيئة عربية يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني ، وتمثل الرأي العام العربي في هذا الاقليم ، قبل الافراج عن هذين الزعيمين . ولذلك فان مصطفى النحاس قد بذل المساعي لدى السلطات البريطانية للافراج عنهما ؛ وكان يشعر بالحيرة في هذا الموقف ، خاصة وأن الامبراطورية رفضت تلبية طلباته . ولقد كان هناك الحاج محمد أمين الحسيني ، في برلين في ذلك الوقت . والمهم هو أن شعور العرب أجمعين كان يمكن أن يمثل شعور الفلسطينيين في هذه المباحثات حتى وإن كانت مصالح هذا الاقليم المادية بعيدة نوعاً ما عن تصور القادة العرب في الأقاليم المجاورة .

ولقد سارت الأحداث العالمية بسرعة في أوائل سنة ١٩٤٤ ، وبشكل أمل على زعماء العرب وقادتهم ضرورة الإصرار في الوصول إلى إعلان اتحادهم وتضامنهم . فلقد كانت قوات المحور تراجع في شمال إفريقيا بسرعة مع نهاية سنة ١٩٤٣ ، وجاء مؤتمر طهران بين أقطاب الحلفاء الثلاثة ، بريطانيا وأمريكا وروسيا ، لكي يدفع بالعرب إلى سرعة العمل ، وقبل ضياع الوقت . وكان نشاط الصيونييين قد زاد وضوحاً وخطراً في فلسطين ، وخشى زعماء العرب وقادتهم من أن يؤدي ضغط اليهود إلى سير كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على سياسة في صالح اليهود ، ومخالفة لوعود بريطانيا في كتابها الأبيض الأخير . وكان ونستون تشرشل يرأس حركة هامة لتغيير الانتخاب البريطاني على فلسطين إلى كومنولث يهودي في هذا الاقليم ؛ وكانت السنوات الخمس التي حدها الكتاب الأبيض كمرحلة تسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين تقترب من نهايتها مع شهر مارس سنة ١٩٤٤ . لقد كانت ظروف الحرب

العامة إذا ، مع ظروف الأوضاع في فلسطين ، تدفع بالعرب دفعاً إلى تكتيل الصفوف ، وخاصة في ذلك الوقت الذي ظهر فيه اتجاه أمريكي ، وداخل الكونجرس نفسه ، يطالب بضرورة مساندة الصهيونيين . وكان العرب قد أثبتوا تحررهم في موقفهم الذي وقفوه أمام أزمة لبنان في سنة ١٩٤٣ ، وتوات إحتجاجات الدول العربية ، وبشكل أجبر الولايات المتحدة إلى أن تكرر ما أعطته من وعود لعبد العزيز آل سعود ، وهو أنها لن تبدل الأوضاع القائمة في فلسطين دون إستشارة كل من العرب واليهود . وكان هذا الخطر الاستعماري على فلسطين أكبر حافز للعرب على توحيد الصفوف .

وأمام تعدد الاتجاهات العربية في شأن مشروع الوحدة ، سارت القافلة صوب وجهات النظر المصرية والسعودية ، وهي وجهات النظر التي كانت تحاول ألا تصل إلى مغنم خاص ، بل تسعى إلى تمهيد الطريق إلى وحدة فعلية ، تقوم بين الدول العربية ، وعلى قدم المساواة . ويتحدث بعض القادة عن مقابلة حدثت في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٤ بين ملك مصر وملك العربية السعودية في ينبع ، رغم أن الأنباء لم تتحدث عن أكثر من زيارة سياحية بحرية قام بها ملك مصر لبعض القرى ومراكز البترول المصرية على سواحل البحر الأحمر . وإذا كانت هذه المقابلة قد تمت بالفعل ، أو أنها كانت مجرد إستقراء لمجريات الحوادث فإن ذلك لم يمنع من وضوح زيادة التقارب بين الاتجاهين المصري والسعودي ، وخاصة أمام أطماع الهاشميين . وبالنسبة للمصالح الحقيقية لأبناء سوريا ولبنان .

ولقد صرح السيد صبرى أبو علم ، وزير العدل المصري ، في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ ، وعلى لسان رئيس الوزراء بأن مشروع الوحدة العربية لا يزال موضع إهتمام كبير ، وأن المجهودات تبذل فيه للوصول إلى

تحقيقه ، وأن الرأي العام قد إستقر بعد المشاورات التي وقعت مع حكومات
بغداد وعمان والرياض وبغروت وصنعاء عملت لجنة تحضيرية لتسجيل
الاتجاه العام لوجهات النظر ، والتمهيد بذلك لعقد مؤتمر عربي عام . وكانت
حكومة القاهرة قد إقرحت عقد هذه اللجنة التحضيرية في مصر في أواخر
شهر يوليو وأوائل شهر أغسطس . والظاهر أن المصالح الإقليمية أو المصالح
الشخصية كانت لاتزال تلعب في الميدان ، إذ أن هذا الاجتماع قد تأخر عن
ميعاده ، وكتب الأمير عبد الله - أمير شرق الأردن - يطلب مصري ضرورة
تمثيل فلسطين في هذا المؤتمر . وخاصة أمام زيادة وضوح الأخطار الصهيونية
في فلسطين . وشهد صيف سنة ١٩٤٤ نشاطا واضحا في مداولات غير رسمية
وخاصة في مصايف لبنان . كما أن السيد صبرى أبو علم إشتراك في مؤتمر
الحامين العرب في دمشق في هذه الفترة . وإتصل بمجمل مردم ، وبالسيد
الجلبري ، وكانا معه بصفة شبه مستمرة . كما إجتمع الوزير المصري في
صوفر بعد ذلك برياض الصلح ، ورئيس وزراء لبنان . وإجتمع بالسيد حمدي
الباجه جي . رئيس وزراء العراق . والشيخ يوسف ياسين السكرتير الشخصي
للملك عبد العزيز بن عبد الرحمن . ولاشك في أن هذه المقابلات قد مست
من بعيد ، إن لم يكن من قريب ، موضوع الوحدة العربية . كما أنه مما لا شك
فيه أن موضوع الوحدة كان هو الموضوع الأول الذي يشغل الرأي العام
العربي في ذلك الوقت . خاصة وأن رياض الصلح ، رئيس لبنان . أصبر
أكثر من تصريح في ذلك الوقت بأن لبنان سيدخل مباحثات الوحدة العربية .
وعلى أساس ضمان إستقلال كل بلد عربي .

إذاً كانت هناك إتجاهات هاشمية بشأن الحلان الحبيب وسوريا الكبرى
وكان هناك إتجاه مصري ، تمثلي مع الموقف المصري ، والموقف الموحد

بالفعل في كل من سوريا ولبنان ، وعلى أساس إقامة تعاون وتضامن يقوم على المساواة ، ومن أجل الصالح العام .

لقد كانت هذه المشاورات الأولى أساساً لجلسات اللجنة التحضيرية ، التي انعقدت في الاسكندرية ، وبإكسة مصطفى النحاس ، من ٢٥ سبتمبر إلى ٧ أكتوبر من هذه السنة ، والتي انتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية .

الفصل الخامس

بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية

أخذت المباحثات بين مندوبي الدول العربية شكلاً رسمياً وجمعياً ابتداء من الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٤ : وهدفت هذه المباحثات وضع الأسس العامة لإقامة مشروع التعاون والاتحاد بين هذه الدول. والحقيقة هي أن هذه المباحثات التي كانت أساساً لوضع بروتوكول الاسكندرية كانت إلى حد كبير تشتمل على نفس النقاط الأساسية التي كانت قد دارت حولها المشاورات بين مصر ، ويمثلها مصطفى النحاس ، وبين بقية الدول العربية الأخرى ، مبتدئة بالعراقيين ثم الأردنيين ، والتي إستمرت بعد ذلك مع السعوديين ثم السوريين واللبنانيين ، وتمت مع وفد اليمن . وكان بروتوكول الاسكندرية خطوة أساسية مهدت لعمل اللجنة السياسية الفرعية ، وهي التي أتمت وضع ميثاق الجامعة . فعلينا أن نسير مع هذه العملية خطوة بخطوة ، حتى نصل إلى النتيجة التي أنشأت وحدة عربية ، وبشكل معين : ولأول مرة في التاريخ الحديث .

(١) اللجنة التحضيرية :

إجتمعت اللجنة التحضيرية في الاسكندرية في ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء المصري ، ووزير الخارجية ، وإشتملت على مندوبين لكل من سوريا وشرق الأردن والعراق ولبنان ، وكان الجميع يأملون في قرب وصول مندوبين عن المملكة السعودية وعن اليمن . وتعتبر محاضرات جلسات اللجنة التحضيرية ، المؤتمر العربي العام ، والتي قامت جامعة الدول

العربية بنشرها فيما بعد ، أساساً المعزقة سير العمل في هذه المباحثات ، وتنبع المشكلات التي عاجلتها هذه اللجنة ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد رغبت بعض الوفود في معرفة محاضر مشاورات الدول الأخرى الخاصة بالتمهيد للوحدة ، وسأل رياض الصلح عن آراء الوفد المصري بشأن هذه المسألة ، إلا أن مصطفى النحاس أجابه بأن مصر لم تدل بأرائها في مرحلة المشاورات ، بل اكتفت بتسجيل وجهات نظر الحكومات المختلفة في المسائل المعروضة على البحث . ومن المرجح أن مصطفى النحاس قد رضى لمصر بموقف الوسيط الذي يجمع شمل إخوانه العرب ، وعلى الخير ، قبل أى شيء آخر . كما أن إكتفاء مصر بمثل هذا الموقف كان يدل على غيرتها ، ويدعم من موقف قيادتها . ولقد تركت مصر الاتجاهات السياسية للدول العربية الأخرى تريد في وضوحها ، وإمتنعت عن تأييد هذا الجانب أو ذاك ، حتى تتمكن من التوفيق بين الاتجاهات المتعارضة . وكانت مصر تعرف تمسك أنصار كل من الاتجاهين برأيه ، فأجلت الأدلاء برأيها ، حتى يصل المجموع إلى موقف سليم . ودون أن يتمكن أحد الفريقين من التحلül على الفريق الآخر ، في حالة إنضمام مصر إليه ، وشعور المعسكر الثانى بنوع من الهزيمة .

وحضر السيد حسين البكيسى الجلسة الثانية ، بصفته مندوباً عن إمام اليمن ، وبصفته مستمعا . وفسر الجميع تأخره على أساس بعد المسافة ، وصعوبة المواصلات ، وبمكنتنا أن نضيف إلى ذلك نزوع إمام اليمن إلى العزلة ، وخوفه على سيادته وعلى سلطته التي كان يمارسها في إقليمه . وحضر الوفد السعودى في الجلسة الثالثة ، وأعلن أنه لن يتمكن من التصبد بأى شيء إلا بعد عرضه على طويل العمر في الرياض ، واتخذ موقفا متحفظا في أثناء جلسات هذه اللجنة

واقترح مصطفى النحاس على اللجنة قبول موسى العلمي - عضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ ، ويمثل الأحزاب العربية في فلسطين - للاشتراك في أعمال اللجنة ثم بدأت اللجنة في عملها .

وقام مصطفى النحاس بتلخيص المسائل التي يجب العمل على تقريب وجهات النظر فيها ؛ وسرد رأى كل وفد في كل مسألة منها . وبدأ ذلك بمسألة التعاون السياسي ، بما تشتمل عليه من شئون للدفاع والشئون الخارجية ووجد أن العراق وشرق الأردن يوافقان على هذا التعاون السياسي ؛ أما المملكة السعودية فكانت ترى تأجيل البحث في هذا الموضوع حتى تتغير الظروف القائمة ؛ أما سوريا فكانت تقبل كذلك هذا التعاون السياسي ؛ ولكن لبنان كان يرى الانفراد بشئون للدفاع والشئون الخارجية . أما اليمن فكانت ترى صعوبة تحقيق التعاون السياسي بين الدول العربية في ذلك الوقت .

وأما النقطة التالية فكانت هي إنشاء حكومة مركزية للبلاد العربية كلها . ولكن حكومات العراق وشرق الأردن والمملكة السعودية واليمن ولبنان إحتجبت هذه الفكرة . في الوقت الذي كانت فيه سوريا تفضل أقوى أداة للتعاون المشترك ، وفي حالة تعذر ذلك ينشأ نظام آخر من الاتحاد أو الانضاق أو الحلف .

وأما عن أداة التعاون فقد كان كل من العراق وشرق الأردن يميل إلى تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، وجمعية تمثل فيها كل الدول المشتركة ، ويعاون هذا الإتحاد لجنة تنفيذية تمثل جميع نواحي التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي . ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الداخلة في الاتحاد . هذا من جانب . ونجد من جانب آخر أن اليمن لم يبد رأياً بالهواة

على تكوين إتحاد له سلطة تنفيذية ، أو حتى على تكوين إتحاد بغير سلطة تنفيذية . وصرح الوفد النجني بأنه سيعرض على حكومته فكرة إنشاء هيئة من الدول العربية ، تعمل على تقوية الروابط بين هذه الدول ، وتبادل الآراء بين أعضائها في مختلف النواحي غير السياسية ، وعلى أساس أن يكون عملها عملاً إستشارياً . هذا من الجانب الآخر . وهناك موقف سوريا بعد ذلك ، وكانت ترى أنه يجب - في حالة إستبعاد فكرة الحكومة المركزية - إنشاء نظام آخر تستمد قواعده ونظمه من أوضاع مشابهة عند الدول الأخرى ، أو تؤسس على طريقة جديدة ، تتفق مع رغبات الأقطار العربية وحاجاتها .

وبدأت المناقشة بعد ذلك على أساس اللخول في موضوع أداة التعاون ؛ ولكن مندوب العراق حاول تأجيل المناقشة ، في الوقت الذي أصر فيه بجميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، على ضرورة البحث فوراً في الموضوع . ولكن رياض الصلح أخذ في التحللث ، وفي لب الموضوع ، وكشف حديثه عن إنقسام واضح في الرأي العربي ، وعن موقف خاص في داخل لبنان نفسها ، ويكاد يؤثر على كل المجموع العربي . لقد نقل رياض الصلح إلى المجتمعين كلمة بطريك الموارنة في إمكانية قيام حكومة واحدة في البلاد المهرية ، ولكنه أشار إلى ضرورة الالتفات إلى بعض الظروف الموجودة بالفعل ، ونصح بأن تبحث اللجنة أولاً مشكلة الاستقلال ، لأنها والوحدة لازم ومزوم .

وفاذا تقرر بيننا أن يقوم عملنا على إحترام إستقلال كل بلد وسيادته فإن قضية التعاون وأدائها يهون أمرها . ولقد صرحنا في مجلسنا النيابي بأننا نحرص على إستقلال لبنان ، وكذلك نطلب تعاوناً كاملاً شاملاً مع البلاد العربية ... إذاً فلبنان يعتبر باستقلاله كخطوة أولى يصل عن طريقها إلى التعاون مع العرب . وعلى أساس الاحتفاظ بحقوق السيادة الإقليمية . ولقد أثار هذا التصريح

مناقشة إشترك فيها بعض المنتوبين المصريين وبعض المنتوبين السوريين ، وظهر فيها إستعداد سوريا للتنازل عن كل سيادتها لكي تصل إلى الوحدة . وإعترض الملالي بأن الاستقلال لا يمنع من أن تبقى الدول العربية إنجهاً سياسياً واحداً ؛ وذكر أنه يمكن الاتفاق على التعاون في الدفاع إزاء الاخطار التي قد تعترضها أية دولة عربية . وأشار إلى الاتفاق الموجود بين المملكة السعودية والعراق ، وبينها وبين اليمن ، وأشار إلى إمكانية مد مثل هذا الاتفاق إلى جميع البلاد العربية ، وبشكل يمنع فكرة التخاصم فيما بين هذه البلاد ، ويقرر مسألة التحكيم ، ودون أن يؤثر ذلك على إستقلال البلاد العربية . واحترام كل منها لاستقلال الأخرى . وأظهر رياض الصلح موافقته على إيجاد صيغة توافق بين كل هذه الأغراض ، وإن كان قد كرر دائماً ضرورة تدعيم الاستقلال ، وللوصول عن طريقه إلى التعاون . والمهم هو أن رياض الصلح قد ذكر أن هناك ظروفا خاصة في لبنان ، يعرفها الجميع ، كما يعرفون مركز لبنان وإتصالاته مع الخارج . ومع ذلك فإن اللبنانيين يعتبرون بلادهم أرضاً عربية ، ووقف لبنان مع سوريا يرفض عقد معاهدة مع فرنسا تعيد إليه الإنتداب في لون جديد . لقد رفض لبنان أن يكون للاستعمار مقراً ، أو لاستعمار شقيقاته العربية ممراً ؛ وكان لا يرغب في أن يقال عنه أنه هو العقبة الوحيدة في سبيل الوحدة العربية . ولذلك فإن لبنان يريد الاستقلال، ويريد التعاون مع الدول العربية جميعاً .

والواقع هو أن جميع الدول التي اشتركت في اللجنة التحضيرية كانت دولاً مستقلة ، وكانت كلها قد إعترفت باستقلال سوريا ولبنان . ولكن رياض الصلح كان يرغب في الحصول على قرارات تلي موافقة عامة من مختلف الطوائف الموجودة في لبنان ، والتي كانت قد إتفقت فيما بينها ، وفي الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ ، على أن يعود لبنان إلى الخطيرة العربية، ويتعاون

مع دولها على وجه محدد ، ولكن بفهم إستقلاله التام وسيادته الكاملة .. ولا ننسى أن قبول رياض الصلح التخلي عن جزء من سيادة لبنان كان يعطى لفرنسا فرصة كبيرة في هذا الاقليم ، ويزيد من نفوذ أعوانها الذين كانوا يبالغون في رؤية أخطار الوحدة العربية ، واتهام هذه الحركة بأنها تهدف إبتلاع لبنان ، وبشكل يؤدي إلى ضياع كيانه المسيحي ، وسط بحر كبير من العرب المسلمين . وهكذا يؤدي هذا التنازل من جانب رياض الصلح إلى إضعاف معسكر الوحدويين العرب داخل لبنان نفسها . كما أن خروج رياض الصلح عن الميثاق الوطني كان يهدد بإنهاء حياته كزعيم سياسي في إقليمه .

ولقد كانت هذه المسألة بمثابة وضع للنقط على الحروف ، وإظهار الطريق السليم الذي يمكن للمجموع العربي أن يسير فيه إذا ما كان يرغب في رؤية لبنان معه .

وإتفقت اللجنة بعد ذلك على ميادين التعاون ، وكان ذلك يتمثل في الشئون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل التجاري والجوارك والعمل ؛ وأمور الزراعة والصناعة ، ويتمثل في شئون المواصلات من سكك حديدية وطرق وطيران وملاحة وبرق وبريد ؛ وشئون الثقافة ، ومسائل الجوازات والجنسية وتسليم المجرمين ؛ وكذلك الشئون الاجتماعية والشئون الصحية . ثم عملت اللجنة بعد ذلك إلى تأليف لجنة فرعية من الخبراء في كل ميدان لاعداد مشروع عن قواعد هذا التعامل .

ووافق المنسوب السعودي على مبدأ التعاون في الميادين الاقتصادية والثقافية ولكن على أساس ملاحظة ظروف كل بلد وحالته ؛ وطلب الرجوع إلى بلده وعرض الأمر على عبد العزيز آل سعود . وهكذا أبعدت نهائيا فكرة تشكيل

حكومة مركزية للبلاد العربية ، لتعارضها مع فكرة إستقلال بعض البلاد العربية ، ولتعملو لتحقيقها . وبدأ الجميع في دراسة إمكانية التعاون .

ولقد كان الشكل العام الذى سيضم الدول العربية أساسياً لمعرفة إمكانية مثل هذا التعاون وفاعليته . فإذا فرضنا مثلاً أن هناك هيئة للدول العربية . فهل يكون رأيها ملزماً أو غير ملزم ؟ وإذا ما اتفق رأى خمس دول منها ، من سبع على موضوع معين ، فهل من اللازم تنفيذ الدولتين الأخريين لقراراتها ، حتى وإن كان هذا القرار يضر بمصالحها ؟ ووضح من هذا النقاش أن هناك طريقان : الأول يتلخص في إنشاء إتحاد عربى له سلطة تنفيذية ، ويكون له جمعية تمثل فيها الدول العربية بنسبة معينة تتعلق بعدد السكان والميزانية . وتعاونه لجنة تنفيذية ، مسئولة أمام الجمعية . وتكون لقراراتها قوة تنفيذية ملزمة . ولقد تقرر بالإجماع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التى رفضت من أجلها فكرة إنشاء الحكومة المركزية . أما الرأى الثانى فكان يتلخص في تأليف إتحاد لا تكون لقراراته صفة الإلزام إلا لمن يقبلها ، ويستتبع ذلك مساواة الدول المشتركة فيه ، وعلى أساس الواحدات الإقليمية ، أى على الأساس الدولى . ولقد وافقت على هذه الفكرة جميع الوفود ، فيما عدا الوفد السعودى ، الذى رأى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسى إلى أن تتغير الظروف القائمة . وتلا بعد ذلك مصطفى النحاس صيغة وضعها للإتحاد الذى لا يتمتع بسلطة تنفيذية :

«تؤلف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية ، تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة ، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من إتفاقات ، وعقد إجتماعات دورية للنظر بصفة

عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها ، وتوفير الصلات بينها ، وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقاً للتعاون فيها .

«وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها . فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى ، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة ملزمة . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة ، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام إتفاقات فيها بين الدول العربية .»

ولقد دارت مناقشة حول كثير من ألفاظ هذه الصيغة . وإنهى الأمر إلى التزول من جديد إلى ميدان الالتزام ، وإلى ميدان ضرورة التخلي عن بعض السيادة والاستقلال من أجل السيادة العربية العامة . وأخيراً تعدلت الفقرة الأخيرة من صيغة مصطلح النحاس وأصبحت : «... ولا يجوز في أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . ويتوسط المجلس في الخلاف الذي ينشئ منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها ، للتوفيق بينها .»

وتقدم رياض الصلح بسؤال خاص يتعلق بالفقرة التي تقول «لا يجوز في أية حال إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها ...» ، وقال أن لبنان مثلاً غير متعاقد مع دولة كبرى . فهل إمتناع اللبنانيين عن عقد مثل هذه المعاهدة مع دولة : لأكثر الدول المحظية في هذه اللجنة عقود معها ، يفهم منه أن اللبنانيين يقعون سياسة تضر بالجامعة ؟ ولقد أجاب الجميع بالنفي . وفهم من هذا السؤال حقيقة موقف لبنان ، الذي لا يرغب في التعاقد مع فرنسا ، ولا يرغب في الارتباط بالبحر ، رغم أن معظم الدول المجتمعة كانت مرتبطة بها . ولقد أثبت رياض الصلح أنه لن ينتازل عن

إستقلال لبنان ، سواء أكان ذلك بالنسبة لفرنسا ، أو بالنسبة لبريطانيا ، أو حتى بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . وكان هذا السؤال يعنى أن يهتم الآخرون بشئون أقاليمهم وبقية التفوذ الأجنبي الموجود فيها ، قبل أن يجبروا لبنان على إتخاذ موقف خاص يحدونه له . والمهم في هذه المرحلة هو أن مندوب العربية السعودية قد أعلن تحفظه كذلك على نص المشروع السابق ، وإلى أن يحيط حكومته علماً به . وكان هذا التحفظ يسرى كذلك على مندوب اليمن السعيد الذى كان يراقب حوله ، وبكل إنتباه .

وإنتقل النقاش بعد ذلك إلى مسألة سوريا الكبرى ، ثم مسألة فلسطين . وذكر نوري السعيد أنه يمكن تكوين وحدة في حالة إتفاق أصحاب الشأن ؛ ولكن جميل مردم شرح أن السوريين يرغبون في وحدة شاملة لكل البلاد العربية ، فمن باب أولى أن يرغبوا في تحقيق هذه الوحدة لسوريا الكبرى ؛ ولكن هناك قضية لبنان وظروفه الخاصة ، والسياسة الإستقلالية التى ينتهجها ، والسوريون يوافقون على هذه السياسة ، ويتضامنون مع لبنان في السراء والضراء ، وفى كل ما يعود بالخير على البلاد . أما شرق الأردن فقد فصل عن سوريا بعد أن كان يمثل متصرفيه منها ؛ وأما فلسطين فقد كانت كذلك جزءاً من سوريا . وأكد جميل مردم وجود الرغبة الحقيقية في الوحدة السورية رغم تعذر البت في المسألة ؛ فإذا كانت سوريا الحالية هي الجزء المستقل منها ، والقادر على التعبير عن رأيه ، فإن شرق الأردن كان لايزال مقيداً بانتداب بريطانيا التى توجه سياسته الخارجية بشكل يصعب عليه أن يبدى رأيه في الاشتراك مع سوريا . وينطبق ذلك على وضع فلسطين كذلك . وإلى أن يتمتع شرق الأردن بالاستقلال التام ، ويرتفع الحيف عن فلسطين ، فإن كل بحث في أمر الوحدة السورية يعتبر سابقاً لأوانه . ولقد عقب على ذلك توفيق أبو

المهدى بأن بلاده - شرق الأردن - تعتبر من جهة دولة مستقلة ، ومن جهة أخرى دولة مقبلة بالانتداب ؛ وأشار إلى التصريح الذى رجحت فيه بريطانيا بعقد معاهدة مع شرق الأردن ، وبشكل يضعه على قدم المساواة مع بقية الدول العربية . واقترح قيام إتصال بين حكومتى عمان ودمشق للتحايط فى المشروع حتى يخرج إلى حيز التنفيذ فى الوقت المناسب . ولكن جميل مردم رد بأن هناك أسباباً فنية تحول دون إتفاق سوريا مع شرق الاردن ، وأنه يصعب على شرق الأردن عقد إتفاق مع سوريا ، مثل إتفاق لبنان معها ، لأن الأمر ليس بأبسطهم . وحينما أصر توفيق أبو المهدى على أن المعاهدة مع بريطانيا تجيز للأردن عقد الاتفاقيات الاقتصادية الجمركية دون التصرف فى السياسة الخارجية ، تدخل مندوب السعودية فى النقاش ، وسأل عما إذا كان المقصود بهذا الإتصال الأردنى السورى هو تأليف حكومة مركزية للبلدين . ولقد رد كل من المندوب السورى والأردنى بأنهما يهلفان الوحدة . فذكر الشيخ يوسف ياسين بأنه فى جالة قراراتهم إنشاء حكومة مركزية للبلدين فانه يهم العربية السعودية معرفة شكلها . فتدخل مندوب العراق ذاكرة أن هذه المسائل لا ترجع إلى أعضاء اللجنة التحضيرية ، بل تتعلق بسكان البلاد . ولكن المندوب السعودى أصر على سؤاله . ورغم أن جميل مردم قد طمأنه بأن السوريين جمهوريون ، فانه قد ذكر له بأن السعودية قد إعترفت باستقلال سوريا على أنها جمهورية . ووجد نورى السعيد أنه لا يحق لأعضاء اللجنة التحضيرية الزول إلى نقاش مثل هذه المسائل ، أو للتدخل فى نظم الحكم . إلا أن مصطفى النحاس رد عليه بأن المسألة خطيرة ، ويجب إيضاحها ، ويمكن لأى عضو أن يظهر تحفظه منها ، وخاصة المملكة العربية السعودية ؛ إذ أنها جارة للأردن ، ومن حقها الاستفسار عن شكل الوحدة أو الاتحاد ، وعن

إمكانية إنشاء حكومة مركزية للبلدين . ولا ينسى الجميع أن اللجنة التحضيرية قد استبجعت هذا النوع من النظام في علاقة أفرادها ببعضهم ، وقصرت جهودها على تقرير مبدأ التعاون بين الجميع : أما القند فلا يعلم أحد ما يأتي به ، إلا الله . وأكد مندوب سوريا بعد ذلك أنه لا يزال يرى وجود مانع قائم في شرق الأردن للوصول إلى إنشاء سوريا الكبرى . إذ أن إرسال القناصل وإعتماد براءاتهم لا يفيد معنى الاستقلال : كما أن السوريين قد ذكروا صراحة أنهم جمهوريون . وسيظلوا جمهوريين ، ويطالبون بضم الأجزاء الأخرى إليهم . ولكن إذا كانت سوريا قد طالبت فيما مضى بالأفضية الأربعة التي أقطعتها فرنسا منها في سنة ١٩٣٠ ، وضمتها إلى لبنان ، فهي تسرى الآن ضرورة تدعيم استقلال لبنان وتدعيم سيادته . فاقترح جميل مردم على اللجنة إقرار نص يعلن إحترام استقلال لبنان وسيادته بحدوده القائمة : ووافق الجميع على هذا الاقتراح .

وأخيراً ناقشت اللجنة التحضيرية مسألة فلسطين : ودعت موسى العلمي مندوب أحزاب هذا الاقليم العربى - للتحديث . وسرد العلمي ملخصاً مؤثراً لوضع العرب في فلسطين ، ومسايعهم للاستقلال ضمن الوحدة العربية ، ومجايبهم للحكم البريطانى المباشر . المبني على حل الانتداب . وعلى سياسة إنشاء الوطن القومى لليهود . وتحدث عن هجرة اليهود وإستيلائهم على أجود الأراضي الزراعية . وعن سياسة الكتاب الأبيض التي تمهدت بريطانيا بتنفيذها ، ولم تغد أى شئ منها . وشرح استمرار هجرة اليهود ووصولها إلى أربعة أضعاف ما كان مقرراً لها في السنوات الخمس الأخيرة . وذكر أن بريطانيا قد ألغت هذا التحديد الذي وعدت به في الكتاب الأبيض ، ووعدت بأنها في مارس سنة ١٩٤٤ . وذكر موسى العلمي أنه في وسع البلاد العربية

أن تعمل من أجل فلسطين . ومن أجل المحافظة على غزويتها ، وصيانة ما تبقى من الأراضي في أيدي العرب : ولقد حمل موسى العلمي كل العرب مسئولية ترك أبناء فلسطين وحدهم في هذه المعركة ، وأمام اليهود الذين إمتلكوا السهول والوديان وأكثرية الأراضي الزراعية الحصبة ، وأخذوا جهة البحر ، وأخذوا جهة الشمال ، وسدوا بين الفلسطينيين وبين سوريا ولبنان وأخذوا الشرق ، وكادوا يسدون بينهم وبين شرق الأردن والعراق . وهام بأخذون الجنوب ليقطعوا بينهم وبين المصريين . ولقد إقترح موسى العلمي إنشاء صندوق قومي عربي عام ، تشترك فيه جميع البلاد العربية . وتشرف على إدارته ، فتوقف العرب أراضي فلسطين الباقية قبل أن تضيع منهم .

وشرح موسى العلمي نشاط اليهود وصناعاتهم وتسويقها في الأسواق العربية ، وكذلك قيام هجرة اليهود عن طريق بعض الدول العربية . وبأذن بين أحوال الزعماء العرب المشردين والمنفيين ، وبين نشاط زعماء اليهود وإتصالاتهم بأوروبا وأمريكا ؛ وذكر أن هناك مفاوضات بين اليهود والبريطانيين تهدف تقسم فلسطين ، أو جعلها كانتونات بين العرب واليهود ، أو إبقاء فلسطين وحدة كاملة ، ولكن على أساس فتح باب الهجرة الواسعة ، وعلى أن تبقى للعرب الأكرية الاسمية . وإقترح العلمي على اللجنة التحضيرية إرسال وفد يمثل الدولة العربية إلى لندن وواشنطن وموسكو للاتصال بالدول الحليفة ، ولبيان لها أخطار هذه السياسة . ولكن هذا الاقتراح لم يلق تأييدا من اللجنة . وكان في وسع الدول العربية أن تظهر تضامنها وتعاونها في هذا الأمر الذي كان حيويًا وخطيرًا بالنسبة للجميع . ولكن مما لاشك فيه أن هذه اللجنة قد خشيت من الإحراج بالنسبة للدول الأجنبية عامة ، وبالنسبة لبريطانيا بشكل خاص ؛ وكان بعض الملوك والرؤساء قد اتصل بالحلفاء في شأن فلسطين

والمهم هو أن العطف العربي على فلسطين قد ظل عطفاً أفلاطونياً . ووافقت اللجنة على وضع ملحق للبروتوكول يتعلق بفلسطين .

(٧) بروتوكول الاسكتلرية :

إنعقدت الجلسة الأخيرة للجنة التحضيرية يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأنجزت المهمة التي كلفت بها ، ووضعت بروتوكولا يتضمن المسائل التي تمت الموافقة عليها ، وأعدته لتوقيع أعضاء اللجنة . وإتفق في هذه الجلسة على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول .

وكان مندوب السعودية يرغب في تأجيل نشر البروتوكول والبيان إلى ما بعد إحاطة حكومتى السعودية واليمن علماً بالأمر ، وذلك حتى لا ينشر ، وقد لا توافق أى من هاتين الحكومتين عليه ؛ ورأى أن اللجنة التحضيرية قد اجتمعت لإجراء مباحثات تعدد المؤتمرات ، وأن بلاده قد اشتركت في هذه اللجنة على هذا الأساس ، وأنه لم يكن يتوقع أن هذه اللجنة ستضع قرارات نهائية ، وتوقع عليها ، أى أنها ستقوم بعمل المؤتمر . وبشكل لا يتطلب عقد مؤتمر آخر بعد ذلك . وعلى أثر ذلك أدخلت بعض تعديلات بسيطة على النص ووافقت اللجنة - فيما عدا وفدى السعودية واليمن - على نص البيان ، ونص البروتوكول .

ولقد نص البيان على التالى : وإنتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحملوها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، وقد كان من أعظم دواعى الغبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنة

حاضرة الأستاذ موسى العلمي العضو الممثل لعرب فلسطين ، لما لقضيه هذا القطر العربي الشقيق من الخطورة البالغة والأهمية الكبرى عند العرب أجمعين (١). ولقد اتخذت اللجنة باجتماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية ، سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وإثباتا لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة ، وقع رؤساؤها وأعضاؤها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

وأما وفدا المملكة العربية السعودية واليمن فقد ارجأ إبداء الرأي إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على ... الملكين ... عبد العزيز آل سعود والأمام يحيى حميد الدين . ويسر اللجنة أن تنهز هذه الفرصة السعيدة ، والتي هي بحق من أعظم الصفحات وأجندتها في تاريخ العرب ، فنزف إلى البلاد العربية ، قاصيها ودانيها ، أطيب تهنيتها وأصدق أمانيتها ، وترفع إلى حضرات أصحاب الجلالة والفضامة والسمو ملوك الدول العربية ورؤسائها وأمرائها العظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها ، مؤمنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التي وصلت باذن الله إليها تخطي منهم بأوفر العطف ، وأبلغ التشجيع والتأييد .

ولقد غلف هذا البيان بطريقة دبلوماسية ما يوجد بين البلاد العربية من تناقض في السياسة ، وتنافس داخل الحدود الإقليمية وخارجها .

أما البروتوكول فقد اشتمل على التخطئة الهامة ، التي دارت حولها مباحثات ومداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية ، كما ذكرت خطوة بخطوة . وكان آخرها هو القرار الخاص بفلسطين :

(١) أنظر : محاضر اللجنة التحضيرية . ص ٧٠ . وأنظر : محمود كامل الحاي : النوا
العربية الكبرى . القاهرة . دار المعارف . ص ٥٥٦ .

«ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية : وأن حقوق العرب لا يمكن المناس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم الغربي» : كما ترى أن التعهدات التي يرتبطت بها الدولة البريطانية ، والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية ، والمحافظة على الأراضي العربية ، والوصول إلى إستقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو إستتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة ، وصون حقوقهم العادلة . وتصرح بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية الدكتاتورية . ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحمل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع عبلى عرب فلسطين على إختلاف أديانهم ومناهم .

«وبحال الاقتراح الخاص بمساعدة الحكومات والشعوب العربية (في صتوق الأمة العربية) لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه ... وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية . «وتقضى الرئيس مصطفى النحاس مواصلة مساعيه للأفراج عن الزعيمين جمال الحسيني وأمين الحمي وغيرهما من المبعدين» .

وهكذا أتمت اللجنة التحضيرية أعمالها ، ومر عدد كبير من المشكلات في هدوء ولفترة من الزمن ، سمحت للقيادات العربية بإعادة النظر في مواقفها وفي مصالحها وفي آمالها ، وحتى في أطماعها . لقد إنتهت أعمال اللجنة التحضيرية وصدر البيان وتمت صياغة البروتوكول دون اصطدام بين الودحات العربية حول مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الملل الحبيب . والواقع أن هذه

المرحلة من مراحل تجمع القوى العربية لم تكن ملزمة لأى من الأطراف ،
وفى أى نص من النصوص . وشهدت الفترة التالية لإجتماع مصرى سعودى فى
رضوى ، بين فاروق وابن سعود ، فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ ؛ ثم إجتماع
شكرى القوتلى مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فى مكة فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٥ .
ومن الجانب الآخر لإجتماع عبد الآله ومعه نورى السعيد مع عمه الأمير عبد الله
فى بلدة الشونة فى شرق الأردن فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ؛ كما وقع إجتماع آخر
بين شكرى القوتلى وفاروق فى مصر فى ١٢ فبراير من نفس السنة .

وأخيراً تم إجتماع كل من ابن سعود والقوتلى وفاروق فى مؤتمر القيوم ،
الذى درست فيه السياسة العربية بين هؤلاء القادة قبل إجتماعهم بروتزفلت
وتشرشل فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وعلىنا أن نذكر أنه رغم وصول العرب إلى إصدار هذا البيان ، وإلى
توقيع البروتوكول ، فإن آمال القوميين العرب قد صلمت صلماً كبيرة .
ذلك أن هذا البروتوكول قد أخرج لهم جامعة «دول» عربية مستقلة ، بدلا
من أن يقدم لهم كتلة عربية واحدة ، أو إتحاد عربى قوى متكامل بين الأجزاء .
ولكن مما لا شك فيه أن تباين وجهات النظر بين القادة العرب قد أملت عليهم
بشكل عام ، وعلى ممثلى مصر بشكل خاص ، ضرورة الإقتناع بهذه المرحلة ،
تمهيداً للأوضاع فى مرحلة قادمة ، ودون أن يكون تسرعهم فى مسألة الوحدة
أو الاتحاد مساعدا على نمو قيادات معينة تعمل لمصلحتها ومصلحة أسرها قبل
أن تعمل لمصلحة العرب المباشرة .

ولقد كانت القرحة كبيرة ، وفى كل مكان ، بالوصول إلى هذا
البروتوكول . وبقي أن يوافق عليه ملكا السعودية واليمن ؛ وتمت هذه الموافقة
فى ٧ يناير بالنسبة للسعودية ، وفى ٥ فبراير بالنسبة لليمن .

وكان مصطفى النحاس قد سار في أثناء مشاورات الوحدة ، ومع اللجنة التحضيرية ، خطوات واضحة نحو الاتحاد العربي ، وبذل جهوداً لتوفيق بين الوجهات المتناقضة ، والآراء المتضاربة ؛ وعمل على تذليل العقبات ، ومحاولة الوصول إلى تفاهم . ولقد ساعد كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم ، وخارج حدود مصر ، وفي الوقت الذي كان منافسوه يخشون نفوذه داخل مصر نفسها . وكان فاروق لا يرتاح إلى وجود مصطفى النحاس على رأس الوزارة المصرية ، إذ أنه كان قد إستلمها مع حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتحت ضفت السياسة والقوة البريطانية السافرة . وكانت هذه الحادثة أهانة لفاروق ، وفي عقدره ، فقرر ألا يستمر مصطفى النحاس في انتصاراته . وكانت السفارة البريطانية قد أصبحت في غير حاجة إلى الاصرار على وجود ذلك الرجل الذي يمكنه تنفيذ شروط معاهدة ١٩٣٦ في الحكم ، خاصة وأن ميدان عملياتها الحربية كان قد إمتد في ذلك الوقت بعيدا عن حدود مصر ، وكانت قوات الحلفاء قد نزلت إلى أوروبا نفسها ، وأخذت في الوصول إلى نصر بعد آخر . ووقعت الوفود العربية بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر . وأقال فاروق مصطفى النحاس في اليوم التالي . وكان إنفصال مكرم عبيد عن الوفد ، وإنشائه حزب الكتلة ، ونشرة للكتاب الأسود ، وإتهامه مصطفى النحاس بالعمل في الميدان العربي حتى يحول أنظار المصريين إلى الخارج ، وحتى ينسى المصريين بطله وتهديمه لمصر . كان كل ذلك من الأسباب التي إستند إليها الملك الشاب لإستعادة سلطته ، وبشكل لا يسمح لأى قيادة وطنية بالنمو إلى جواره .

ولقد إستلم الوزارة في مصر بعد مصطفى النحاس أحمد ماهر ، وأصبح عليه أن يشرف على رئاسة اللجنة التحضيرية . ولقد أظهر أحمد ماهر من الغيرة على القضية العربية ما أظهره مصطفى النحاس من قبل ، وأخذ في دراسة الاتجاهات . وتعهد بأن يضع السياسة العربية فوق كل إعتبار ، ويتحمل

مستوليتها ، وبصفها سياسة عربية . حقيقة أن وصوله إلى الحكم لم يكن يعنى تراجع مصر عن السير في السياسة العربية ، ولكن هذا التغير في وزارة مصر قد أجل النشاط في هذا الميدان لفترة من الزمن . وكان من المفروض أن يجتمع وزراء خارجية الدول العربية في اللجنة الفرعية السياسية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ولكن ردود كل من السعودية واليمن الخاصة بالموافقة على البروتوكول لم تكن قد وصلت بعد ، فأخر ذلك من إجتماع اللجنة الفرعية السياسية . ولكن إشراك عبد الرحمن عزام في الوفد المصري الخاص باللجنة التحضيرية ، وتعيينه في وزارة الخارجية المصرية كستول عن السياسة العربية ، وإرساله بعد ذلك كأمر للحج ، سهل بعض الشيء ، وساعد على التخلص من هذه العقبات . ولقد ذهب عبد الرحمن عزام إلى الحج يحمل خطابات من الملك ورئيس الوزراء إلى ابن سعود ، وسرعان ما صدرت أوامر الملك السعودي إلى مندوبه الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول ؛ كما اتصل بامام اليمن وطلب منه القيام بنفس الشيء . والمهم هـو أن بروتوكول الاسكندرية سيهد الطريق أمام عمال اللجنة الفرعية السياسية ، التي كان عليها أن تضع ميثاق الجامعة .

(٣) اللجنة الفرعية السياسية :

بدأت اللجنة الفرعية السياسية إجتماعاتها في وزارة الخارجية المصرية منذ ٤ فبراير ، وفي وقت تطورت فيه الأحداث بسرعة ، نتيجة لاعتقال بعض الارهابيين الصهيونيين للورد موين ، وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ، ولاتخاذ اليهود عامة هذا الحادث سلاحاً للضغط على بريطانيا ، ولارهابها بعصير كل وزير بريطاني قد يتشدد في موقفه تجاه الأطماع الصهيونية . وكانت القوات العربية مع قوات الاتحاد السوفيتي تواصل إنتصاراتها في كل الجبهات ، وشعر

العرب بضرورة توحيد الصفوف ، حتى يتمكنوا من إنشاء جامعتهم ، والدفاع عن مصالحهم ، حتى وإن كان ذلك بأضعف الإيمان .

والواقع أن اللجنة الفرعية السياسية كان عليها أن تميز حسب الخطوط العامة التي وضعها بروتوكول الاسكندرية ، وتحاول أن تضع نظاماً أو برنامجاً أو ميثاقاً يترجم هذه المبادئ من الناحية العملية . وكان ذلك هو ما رآه جمهيل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، في أهداف هذه اللجنة الفرعية السياسية ، وإن كانت الأحداث قد تكاثفت ، مع تفاعل القوى الموجودة في الميدان ، وأدت إلى عدم الوصول إلى كل هذه الأهداف كاملة ، خاصة وأن موقف بعض الدول العربية كان قد بدأ في التأثير بموقف الدول العربية الأخرى ، ورأت بعض الوفود التقدم سريعاً بسلسلة من التخصّصات ، كانت قاسية على خطط سير العرب ، وكانت تعرقه ، أكثر مما أن تعمل على تسهيل الطريق أمام هذا التركيب العربي .

ولقد بدأت الجلسات بخطاب ترحيب من محمود فهمي النقراشي ، وزير الخارجية المصرية ، ورئيس اللجنة الفرعية السياسية ؛ ثم تلاه هنري فرعون مندوب لبنان ، وأكد استعداد دولته للتعاون المجدى مع جميع الدول العربية . وجاء بعد ذلك عبد الرحمن عزام ، عضو اللجنة ، لكي يعرض على المجموع برقية أمام اليمن التي يشكر فيها الجميع على حسن معيهم ، ويذكر فيها أن موضوع إشراك اليمن السعيد في الجامعة هو قيد الدرس والبحث . ومحب ذلك برقية أخرى من الأمام تطعن موافقه على بروتوكول الاسكندرية ، وبرقية ثالثة منه كذلك بعدم حضور مندوب عن اليمن في اللحظة الفرعية السياسية ، نظراً لضيق الوقت . ثم انتقلت اللجنة بعد ذلك إلى أعمالها .

وعرض على اللجنة الفرعية السياسية مشروحات الميثاق الخاص بجامعة

الدول العربية : الأول قلعه نوري السعيد ، والثاني قلعه هنري فرعون ؛ وكل يلخص فيه وجهة نظر بلاده ، ويقدمه باسم الوفد الذي يرأسه. وسيكون عمل اللجنة الفرعية السياسية هو محاولة واضحة للتوفيق بين هذين المشروعين ، وبالإضافة إلى تلك المبادئ التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية ، وطلبت ضرورة الاستئناس بها في أثناء المناقشات .

ولقد طلبت اللجنة الفرعية السياسية كذلك دعوة موسى العلمي لحضور جلساتها ، رغم عدم إمكان تقيده بقرار خاص بفلسطين في أثناء المناقشات . ولكن الوفود العربية أجمعت على عدم تمكنها من تجاهل رأى فلسطين من ناحية ، كما أجمعت من ناحية أخرى على ضرورة تأييد عرب فلسطين بكل وسيلة ممكنة . فدعى موسى العلمي دون ذكر أن رأيه سيكون استشارياً .

وكانت المملكة العربية السعودية قد تقدمت بأسس ثابتة ترى ضرورة مسابقة مناقشات اللجنة السياسية لها في أثناء عملها لصياغة الميثاق ، ومن اللازم سردها ومعرفة كهنها حتى تتمكن من معرفة تأثيرها على المشروعين العربيين الآخرين ، التي تقدم بهما كل من العراق ولبنان .

كان المبدأ الأول ينص على عقد حلف بين الدول العربية يهدف تكافلها وتعاونها ، لسلامة كل منها ، وسلامة مجموعها ، ويتضمن حسن الجوار بينهم ، وكانت المملكة السعودية قد خطت في هذا الطريق خطوة واضحة ، باتفاقياتها السابقة مع كل من العراق واليمن . ولكن هذا المبدأ يزداد وضوحاً بذكر أنه من المفهوم أن لكل دولة الحق في أن تعقد مباشرة ، مع أى دولة عربية أخرى . إتفاقيات سلامتها ، ومن غير أن تكون هذه الاتفاقيات ضارة باحدى الدول العربية ، ويكون هدفها هو ضمان حسن الجوار ، والتعاون الأخرى بين الجميع . وهكذا جاء المبدأ الثاني لكي يزيد شرح المبدأ الأول ، ويزيد من إيضاحه .

أما المبدأ الثالث فكان ينص على أن تكافل العرب ، وتحالفهم وتضامنهم ، ليس موجهاً إلى أية غاية عدائية نحو أية أمة أو دولة أو جماعة من الدول ، وإنما هو أداة للدفاع عن النفس ، ولإقرار السلم وإستمراره ، ولتأييد مبادئ العدل والحرية ، وللجميع . أما المبدأ الرابع فقد نص على أن الحرب محرمة بين الدول العربية ، وأن كل خلاف قد ينتج بين طرفين في المجموعة العربية يجب أن ينظر إليه بطريق الإصلاح والتوسط أو بالتحكيم على أصول العدل والقسط بين الآخرين ، وللوصول إلى إنفاذ ما لم ينفذ من تعهدات ، وحل كل خلاف وفي حالة إمتناع أحد الطرفين عن قبول التحكيم ، أو عن الإذعان لما حكم به ، فللدول العربية نصيبته ودعوته للحق ؛ فإذا بغى واعتدى ، فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لإيقاف الاعتداء ، وإقامة القسط في ساحة الأمة العربية .

والواقع أن هذه المبادئ كانت تقرب في شكلها إلى المطالب عنها إلى المقترحات ، وكانت تنص على شكل الجامعة وتحاول الحصول على ضمانات وقائية تواجه بها هذه الدولة ما قد ينجم عن إشراكها في مثل هذا الحلف أو الجامعة العربية من أضرار أو أخطار قد تصيب سلامتها . والواقع أنه قد وضع منها أنها كانت ضمانات موجهة ضد الماشجيين ، وضد ما نخشاه من نياتهم وخططهم في الأيام القادمة . وكذلك كانت السعودية تحتاط مما قد ينشأ بين العراق وشرقي الأردن من إتفاق ، قد يضر بمصالح المملكة العربية السعودية وترى هذه المملكة تحريم الالتجاء إلى القوة والحرب ؛ وتطالب بفرض مبدأ التحكيم الجبري بين العرب .

ولقد إستمرت بعد ذلك المبادئ التي تعلقت بها السعودية ، فنص المبدأ الخامس على ضرورة الاتفاق منذ البداية على أن نظام سوريا ولبنان

كجمهوريةين سيستمر في نفس الوقت الذي يستمر فيه تمتع هاتين الدولتين بالاستقلال التام ؛ وذلك تجنباً للمشاكل بين الدول العربية . وجاء هذا المبدأ صريحاً في الإلحاح على النظام الجمهوري ، وكان يهدف الحيلولة دون بلوغ الأمير عبد الله في عمان ، أو غيره من الأمراء الهاشميين ، السيطرة على عرش سوريا . وأثبت ذلك أن السعودية كانت لاتزال تخشى ، وحتى بعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، من أن تقوم الدول الهاشمية بمحاولات جديدة لإنشاء سوريا الكبرى . أو مشروع الهلال الخصيب . والواقع أن الأمير عبد الله كان لا يظهر إلا مناوئة واضحة للسعودية ، وكان يظهرها بطريقة أكثر وضوحاً من الهاشميين في العراق ، خاصة وأن هؤلاء الآخرين كانوا قد إرتبطوا بعاهل الجزيرة بمعاهدة واضحة . ولقد كان الأمير عبد الله لا يعترف حتى ذلك الوقت بما يسمى بالملكة العربية السعودية ، ولا حتى بشرعية حكم السعوديين للحجاز ، ويظهر ذلك واضحاً من مذكراته التي نشرها ، والتي ذكر فيها أن المملكة الحجازية المنضمة إلى نجد هي عقدة العقد لدى العالم الإسلامي بأجمعه ؛ وبنى ذلك على أنه محظور على هذا العالم العربي الكريم أن يقوم بواجبات معتقداته كما يريد ، وأن الاقلية المتعصبة المتحكمة فيه ليس لها في قديم الإسلام ولا جديدة من فضل . كما أن الوقت لم يكن قد مر سريعاً على خطاب الأمير عبد الله إلى المنتخب الساسي في فلسطين ، في ٥ أبريل سنة ١٩٤٤ ، والذي نعي فيه على ابن سعود ما يعمله الأمريكيون في البلاد المقدسة في أثناء التنقيب على المعادن ؛ وهو نفس الخطاب الذي أهاب فيه بابن سعود ، وبصفته حامي الحرمين ، أن يتصرف كسلم ، حتى لا يغير الأمريكيون من أخلاق أهل البلاد المقدسة ، فيصرفونهم لأعمال الدنيا — وكأنه هو كان يعمل للآخرة .

أما بقية المبادئ التي تقدمت بها المملكة السعودية فكانت تذكر أن المسمى لتوحيد الثقافة ، وتوحيد التشريع بين الدول العربية كلها هو عمل مشكور ؛ إلا أن ظروف المملكة السعودية ، ووجود البلاد المتقدمة فيها ، يجعل لها وضعاً خاصاً ، ويجبرها على الامتناع عن تنفيذ أى مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامى وأصوله . وثبت بذلك أن المملكة السعودية لا يمكنها مساهمة الأقاليم المتحررة ، إذ أنها قد ربطت نفسها بالمحافظة على بلاد الإسلام ، وعلى تطبيق المبادئ الإسلامية فيها .

أما فيما يتعلق بعمليات الدول العربية وتجارتها وتقوية إقتصادياتها ، وباعتبارها أمة واحدة ذات مصلحة مشتركة ، فإن السعودية قد نصت على ضرورة ألا يحرم هذا التعاون أحداً من حريته في إدارته المالية والاقتصادية لبلاده ، ودخل حدود دولته ، وبكامل سلطته ، وحسب الظروف التي تقتضيها مصالحه .

ولقد كان من حق السعودية أن تتقدم بهذه المبادئ ، وهذه التحفظات ، حتى وإن كانت أساسية ، خاصة وأن الأمير عبد الله كان يواصل المساعي ، ودون توقف ، للوصول إلى عرش سوريا ، وكخطوة أولى لزيادة النفوذ الهاشمي في كل منطقة الهلال الخصيب . وكان قد أعلن أنه من الواجب على كل من بغداد وعمان أن يسيرا على سياسة هاشمية واحدة ، وتكثيل الجهود للقضاء على من يريد إخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى ، أى النهضة التي قام بها الشريف حسين بن علي في أثناء الحرب العالمية الأولى . وكان الأمير ينحصر بهذه الخطة العمل في الاقليم السوري ، ويدعى قيام نظام سعودي سوري لبناني خطير ، ويصرح بضرورة إعادة الدعوة الهاشمية إلى هذه المناطق . إن مثل هذا الموقف ومثل هذه التصريحات التي نشرها الأمير

فيا أسماء مذكراته لكفيلة بأن تجعل بقية المجموع العربي ينظر إليه على أنه طالب ملك وعز وجه في أقاليم مجاورة ، بعد أن فشل في الوصول إليها في إقليمه ؛ ويطالب بها وبشكل يتعارض مع مصالح جبرانه الذي يحاول إتخاذ إجتماعهم تكتة للوصول إلى تحقيق أغراضه الشخصية والأسرية . ويدل ذلك على إنعدام الثقة تماماً بين القيادات العربية ، التي إجتمع ممثلوها لوضع ميثاق الجامعة ، وحتى بعد أن قاموا بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . ولكن ، هل كان في وسع هذه القيادات أن تصل إلى نتيجة إيجابية ، إذا ما كانت قد وصلت إلى جلسات اللجنة القرعية السياسية ، وبعضها قد أعد خناجره لطنن الآخرين ؟ حتى وإن كانت هذه الخناجر قد أخفيت تحت العباءات العربية القصفاضة ؟ .

لقد بدأت المناقشات ورأى مندوب لبنان إتخاذ مشروعه أساساً للمناقشة ، خاصة وأنه كان قد إشتغل على جانبي من المشروع العراقي ، وفي نفس الوقت الذي إقرب فيه عنه من الملاحظات السعودية ، ومن أحكام بروتوكول الاسكندرية . وإقترح نوري السعيد تلاوة المواد المتشابهة في كل المشروعين اللبناني والعراقي ، والتباحث في كل مادة منها قبل الاستمرار مع المادة التالية . وإتفق الجميع على أن يكون عملهم هو وضع «ميثاق جامعة الدول العربية» . وجاءت بعد ذلك الديباجة ونصت على :

«تفيداً للبروتوكول الموقع عليه يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) من ممثلي كل من الدول المصرية والسورية والأردنية والمراكية والعربية السعودية واللبنانية واليمنية ، والذي نص على تثبيت الصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وتوطيد هذه الروابط وتدعيمها ، وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها ، وذلك إستجابة للرأى العربي العام في جميع الأقطار العربية ، إتفق المنتوبون المفوضون على ما يأتي» .

ولقد سارت المناقشات بعد ذلك حول شروط العضوية في الجامعة ، وإجراءات الانضمام التي تسرى على الدول في المستقبل ؛ واشترط لذلك العروبة والاستقلال ، وتصريح يصدر من الدولة في هذا الشأن ، وموافقة مجلس الجامعة على ذلك . وهكذا تألفت الجامعة في مادتها الأولى من : «الدول العربية المستقلة الواقعة على هذا الميثاق ، ومن الدول العربية الأخرى ، التي ترغب في الانضمام إلى الجامعة . بطلب يودع في السكرتارية الدائمة . والتي يقرر مجلس الجامعة قبولها في أول إجتماع يعقد بعد تقديم الطلب» . وإتفق على أن مجلس الجامعة يتخذ مقره الدائم في مصر ، وإن كان له أن يجتمع في أى مكان آخر يعينه ؛ وعلى أن يعقد مجلس الجامعة إنعقاداً عادياً مرة في كل عام ؛ ويعقد بصفة غير عادية كلما تدعو الحاجة ، بناءً على طلب دولتين من دول الجامعة ؛ ويكون إنعقاده العادي في كل من شهرى مارس وأكتوبر من كل سنة . وهى المواد الرابعة والخامسة من الميثاق . أما المادة السادسة فقد نصت على تكوين سكرتارية دائمة للجامعة ، تتألف من أمين عام . ومساعدين ؛ وعدد كاف من الموظفين ؛ وعلى أن يعين مجلس الجامعة الأمين العام الذى يكون في الوقت نفسه أميناً للمجلس . وإتفقوا على صياغة ملحق لهذا الميثاق ؛ يعين أول أمين عام للجامعة . ويعطيه السلطة لتعيين الموظفين اللازمين للقيام بأعمال الجامعة ؛ وعلى أن ينص هذا الملحق على وضع مجلس الجامعة للنظام الخاص بأعمال السكرتارية . وشئون الموظفين . وأصبح على الأمين العام أن يضع في بداية كل سنة مشروع ميزانية الجامعة ولجانها الدائمة ، ويعرضه على مجلس الجامعة للموافقة عليه . ويتحدد في ميزانية كل سنة نصيب كل دولة من دول الجامعة من المصروفات . ولقد أعطت المادة الثامنة لأعضاء مجلس الجامعة وموظفيها وأعضاء لجانها الامتيازات والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم

بعملهم ، ونصبت على أن يكون الأمين العام بدرجة سفير ، والأمناء
المساعدون بدرجة وزراء مفوضين ؛ وسينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من
رئيس الحكومة المصرية ، ثم بعد ذلك بدعوة من الأمين العام ، ويتناوب
ممثلوا دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد .

لقد كان من السهل الإتفاق على العموميات ؛ ولكن الأمر بدا أكثر
صعوبة مع الدخول في الخصوصيات ، أو في العلاقات الخاصة بين الدول
العربية وبعضها . ولقد جرت مجادلة عنيفة مع مناقشة المادة العاشرة ، والتي
كانت تتعلق بسيادة الدولة وبمسألة التحكيم وبسلامة الاستقلال . وظهر في
أثناء هذا النقاش تمسك كل من العربية السعودية ولبنان بمبدأ السيادة الكاملة
والاستقلال التام ؛ وذكر المنسوب اللبناني في أثناء النقاش أنه : « لا يستبعد
إعتناء دولة عربية على أخرى » ؛ وأدى ذلك إلى ضرورة إحتراس العربي من
العربي ، وفي وقت إجتمعوا فيه باسم الوحدة أو الإتحاد . وثار جدل كذلك
حول المنازعات وإجراءات التحكيم . وإمكانية إنشاء محكمة عدل عربية ؛
وكان لبنان يخشى تحكيم الجامعة إجبارياً بين العرب ، وبشكل قد يحرم لبنان
يوماً من بعض مظاهر سيادته . أو يوقعه تحت حكم لا يتمشى مع إتجاهاته ،
حتى وإن كان نتيجة لتحكيم دول عربية .

ولقد حاولت المملكة العربية السعودية بعد ذلك أن تحتفظ لكل دولة من
الدول المشتركة بحرية عقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، وإتفق الجميع على
ذلك ، وعلى حق كل من الدول العربية في الاشتراك في أية جامعة أو مؤسسة
دولية أخرى ، وعلى أساس ألا يتعارض ذلك مع نصوص هذا الميثاق ووروجه .
كما إقترح مندوب السعودية وضع لفظ يعنى إلزام كل دولة من دول الجامعة
بالأ تقوم بأى عمل يمس بالأوضاع القائمة في إحدى الدول الموقعة على الميثاق ،
وكان ذلك أساس المادة الرابعة عشر ، التي نصت على أن : « تتعهد كل دولة

من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرى إلى تغيير الأوضاع القائمة في إحدى الدول المشتركة فيها .

وجاء بعد ذلك دور التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كان هذا التعاون ، وهو الأساس ، قد جاء «بقدر ما تسمح به نظم كل دولة وأحوالها» . ورأوا تشكيل لجان دائمة من الخبراء ، تمثل فيها الحكومات المشتركة ، لوضع قواعد التعاون ومداها .

وجاءت في أثناء هذه الجلسات حادثة إغتيال الدكتور أحمد ماهر ، رئيس الوزراء المصري ؛ فأرجأت اللجنة الفرعية إجتماعاتها . ثم رأسها عبد الرحمن عزام ، نتيجة لتولي محمود فهمي النبراوي رئاسة الوزارة . وفي أثناء ذلك تقدم نوري السعيد بمذكرة : الأولى خاصة باستقلال الدول العربية وحقوقها وإرتباطها مع الدول الأجنبية ؛ والثانية خاصة بالتحكيم بين البلاد العربية وبعضها ؛ وكان ذلك رجوع بأعمال اللجنة السياسية إلى الوراء . ووقف سمير الرفاعي . متلوي شرق الأردن ، يشرح وجهة نظر زميله رئيس وزراء بغداد في أثناء غيابه . وطالت المناقشة ، وظهرت منها الرغبة في التمسك بتحتفظات جديدة . واضطر جميل مردم بك إلى أن يذكر أن الموقف لا يستدعي النزول إلى موضوعات لا تمس عمل الجامعة ، وخاصة إذا كانت تتعلق بامتيازات الشركات ... وما إلى ذلك . ولما كانت هذه الملاحظة غير كافية للعودة إلى صلب عمل اللجنة ، اضطر جميل مردم بك إلى أن يعلق من جديد بأنه ينتمى لمشروع الرؤية للعراق ؛ وهو البلد الذي كان يسير في مضمار التضامن العربي أكثر من الكل ، يحتفظ الآن أكثر من الكل . وقال : «مسألة لبنان ، أنا حقيقة أقدر الحالة القائمة فيها حتى قبلها ، وأرى من الواجب علينا أن نطمئنه ، ولكنهم سايروننا الآن وتركوا التحفظ ، ولم يكن مستظرا من العراق

أن يتحفظ ، وهو أول بلد نادى بالقضية العربية وسمى لتحقيقها ، وعمل على هذا الاجتماع . لقد كان أولى بالوفد العراقي أن يتجنب ذلك ، وأن يمين على تدعيم الروابط ويكون رائدة فيها التقدم والتوسيع ، لا التراجع والتضييق . ولقد سرى في هذا الوقت مفهوم خاص يحاول ربط موقف العراق بالمصالح البريطانية في المنطقة ، وخوف بريطانيا في أن يرتبط العراق بجامعة عربية قوية تلزمه بتنفيذ قراراتها ؛ وينقاد بذلك إلى السياسة العربية المتحررة التي كانت تهدف محاولة تخليص البلاد العربية من المعاهدات التي تربطها بالدول الغربية . والواقع أن هذا المفهوم كان له نصيب من الصحة ، وإن لم يكن بالنسبة لبريطانيا ، فبالنسبة للمصالح والأطباع الشخصية والأسرورية التي ربطت نفسها بالغرب ، وعلى طريقة الزواج الكاثوليكي . وأدى ذلك إلى إضعاف سلطة الجامعة العربية ، حتى قبل نشأ ، وفي غير صالح العرب . وأخيراً ، فإن كثرة التحفظات كانت تثير الشكوك في أذهان العرب ، وبشكل جعل من كل دولة عربية تحتاط من الدولة الأخرى ، بدلا من التقارب بين الجميع .

واستمرت المناقشات بعد ذلك حول إمكانية توسع الدول أعضاء الجامعة في علاقاتها مع بعضها ، وإشراكها في منظمات دولية أخرى ، وفي تنفيذ قرارات مجلس الجامعة فيها . ونص في نهايتها على أن نظام الحكم في كل دولة من دول الجامعة هو حق من حقوقها ، وتتعهد كل دولة من دول الجامعة أن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير نظام الحكم في إحدى الدول المشتركة فيها .

وجاء بعد ذلك إعادة قراءة مشروع الميثاق ، وأثيرت معه مشكلة فلسطين وضرورة تمثيلها ، وإشراك ممثلها في مجلس الجامعة . ثم أثير بعد ذلك موضوع إشراك العناصر العربية الأخرى غير المستقلة في الجامعة . وناشد عبد الرحمن عزام اللجنة ألا تقفل باب الأمل والرجاء في وجه هؤلاء ، لأن هذا الميثاق

يعمل لأمة آتية.، وأنه ليس هناك معنى لحرمان ثلاثين مليوناً من هذه الشعوب من الاشتراك فيها . فاستقر الرأي على وضع نصوص خاصة بفلسطين ، وبالشعوب العربية غير المستقلة ، في ملاحق للميثاق .

(٤) ميثاق الجامعة :

بعد أن إنتهت اللجنة الفرعية من وضع ميثاق الجامعة ، أصبح عليها أن تعرض المشروع على الحكومات المشتركة في الجامعة لاقتراره ، أولاً ببدء ملاحظاتها عليه ؛ ثم دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع . لنظر مشروع الميثاق وتوقيعه ، ثم انعقاد هذه اللجنة التحضيرية بعد ذلك بهيئة مؤتمر لإعلان ميثاق الجامعة رسمياً ، والقيام بعد ذلك بإبرام الميثاق من الدول أعضاء الجامعة . وإبداء وثاقه في وزارة الخارجية المصرية ؛ ثم يقوم رئيس الحكومة المصرية بعد ذلك بدعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد ، وبعد وصول الإبرام من أربع دول من دول الجامعة .

ولقد إجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في قصر الزعفران في ١٧ مارس سنة ١٩٤٥ ، وبرئاسة محمود فهمى الترقاشى ؛ واشترك فيها وفود جميع الدول العربية ، باستثناء وفد اليمن . واتصل المؤتمر برقياً بالأمام ، وأحاطوه علماً بانعقاد إجتماعهم ، وطمانوه على أنهم سيلفون ما يصلون إليه من نتائج ، خاصة وأن مندوبه لم يكن قد وصل بعد . وحصل الأعضاء على مشروع للميثاق ، بعد أن كان الدكتور عبد الحميد بلوى ، وزير الخارجية المصرية ، والفقهاء في القانون الدولى ، قد قام بلمسات قانونية ضرورية فيه . وتمكن الأستاذ عبد الحميد بلوى من تقديم تفسيرات هامة ومطمئنة لأعضاء بعض الوفود ، الذين كانوا لا يصلون إلى درجة الخبرة في الشؤون القانونية ، رغم إجتماعهم لصياغة ميثاق دولى ، وله لون سياسى واضح . وتم الأمر بعد

مناقشات على موافقة الجميع على مشروع الميثاق ، وعلى الملاحق الخاصة بفلسطين وبالبلاد العربية غير المستقلة . كما استقر الرأي على تعيين عبدالرحمن عزام أول أمين للجامعة العربية .

أما الملحق الخاص بفلسطين فقد جاء فيه :

«منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المتسلخة عن الدولة العثمانية : ومنها فلسطين - ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد تمكنت من تولى أمورها ، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه ، كما أنه لاشك في استقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لملك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون إشراكها في أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدولة الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربي من فلسطين ، للاشتراك في أعماله (١) .

وأما الملحق الخاص بالبلاد العربية غير المستقلة فقد نص على أنه : «نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجائها شئوننا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ، ولأن أمان البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يراعها ، وأن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة يعينها بوجه

(١) أنظر : محمود كامل الحامى : الدولة العربية الكبرى - القاهرة . دار المعارف . ص

خاص أن توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق ، بأن ينصب في العلون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بالأا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها ، وتضهم أمانها وأمانها ، وبأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تيسره الوسائل من أسباب (١) .

ولقد إجتمعت اللجنة التحضيرية في شكل مؤتمر في جلسة علنية لتوقيع الميثاق رسميا يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، في قصر الزعفران بالقاهرة؛ وكان الاجتماع برئاسة محمود فهمى التفراشى ، واشتمل على وفود كل الدول العربية ، ومعهم موسى العلمى بصفته ممثلا لعرب فلسطين ، رغم تغيب مندوب اليمن . وأعلن في هذا المؤتمر ميلاد جامعة الدول العربية . وتوالى الخطباء على المنبر ، وإستمرت التهانى ، للوصول إلى هذه المرحلة الهامة في تاريخ الدول العربية . وتحدث عبد الرحمن عزام قائلا بأنه يرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة بشيرا يبعث المبادئ التى عاش لها رسلنا وحماها آباؤنا الأولون ... «ولا أريد أن أشق عليكم بالقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة للعربية ، التى تعتبر هذه الجامعة رمزها ... فالحقيقة هى أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنوانا لميثاق غير مكتوب ، أخذنا علينا آباؤنا ورسلنا من قبل ، وأنحفناه على أنفسنا اليوم ... وإذا كان الميثاق الذى أمضيتوه الآن هو عنوان الكتاب ، فإن الرسالة المطلوبة فى الكتاب هى المقصودة فى هذا العهد ، والعنوان يؤدى غرضه فى توجيه الرسالة إلى قدرها السعيد ، قدر هذه الأمة فى عالم جديد ... وإنى أكرر الشكر لحضراتكم إذ

تفضلتم فأكرمتموني أكون حرفاً في هذا العنوان ؛ فلتبدأ الجامعة عملها ، ويد
الله تباركها وترعاها (١) .

لقد كانت حقيقة واضحة مع هذا المولود الجديد ، إلا أنه كان يحمل
من اللفظ والمعاني أكثر مما يحمله من القوة والمادة ، وأن كانت هذه هي
إمكانيات الجامعة العربية يوم صدور الميثاق . وسيكون نجاح هذه الجامعة في
الميلان المعنوي أقوى بكثير من نجاحها عند نزولها إلى ميدان العمليات ،
وخاصة حينما تصطدم بعقبات مادية واضحة ، تظهر ما فيها من تناقضات ،
وما لبعض قياداتها من طموح وأطماع ، وخاصة مع حرب فلسطين ، ثم مع
نشوب الثورة في مصر .

(٥) الجامعة وأهميتها :

لقد تولت جامعة الدول العربية كثيراً من المشاكل التي تهم العالم العربي ،
سواء من النواحي المعنوية أو الاستراتيجية أو السياسية أو المادية . وعملت
الجامعة العربية في مشكلة فلسطين ، وخاصة في السنوات الأولى من عمر هذه
الجامعة ، ورفعت صوت عرب فلسطين ، وخاصة في كل أنحاء العالم العربي ،
وأوصلته إلى مسامع القوى المستغلة الاستعمارية والصهيونية في كل مكان .
وعملت كذلك في مشكلة إستقلال ليبيا ، وأثبتت في هذه العمليات وجودها
وقوتها وفعاليتها ، مادامت العوامل الداخلية التي تتكون هي نفسها منها لم تكن
تعارض من أجل الكفاح في هذه المشكلات . وكانت الجامعة بهذه الطريقة
أداة للتوفيق بين التناقضات والتقليل من تعارض العوامل والأطراف ، ومن
أجل الخير العام لعباد الله الصالحين .

(١) أحمد طرايين . الوحدة العربية : القاهرة . معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٩ ص

ولكن علينا أن نذكر أن هذه المتناقضات التي حاولت جامعة الدول العربية أن تغطي عليها أو توفق بينها ، كانت موجودة بالفعل ، وكانت تتعلق بالقيادات العربية ، والأسر المالكة لها والحاكمة عليها ، أكثر مما تتعلق بشعوب هذه المنطقة العربية . وكان الأمر أعمق من تباين بين نظم الحكم الموجودة في هذا الإقليم أو ذلك ، إذ أنه كان يرتبط قبل كل شيء بالمصالح الفعلية ، والمصالح المادية ، لهذه القيادات . وفي وقت حاولت فيه القيادات الهاشمية بشكل خاص أن تزيد من إمتيازاتها ومن منطقة نفوذها . ولقد وضح ذلك أكثر الوضوح في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . وفي الموقف الذي وقفته القيادات الهاشمية في شرق الأردن والعراق في أثناء المعركة الحربية نفسها ، وتجاه القوات المصرية . وذلك في الوقت الذي لم تشارك فيه العربية السعودية أو المملكة المتوكلية اليمنية بقوة حربية لها قيمتها . وكان هذا التناقض بين المصالح الفعلية للقيادات العربية في معركة فلسطين سبباً من أسباب فشل العرب في هذه الحرب .

وإذا كانت القوات المصرية في حرب فلسطين قد حاولت القيام بدورها في تحرير هذا الإقليم العربي من العصابات الصهيونية ، ولوجه الله والعروبة ، فإن الأمر كان يختلف عن ذلك حين بدأت مشكلة إستقلال ليبيا في الظهور . وظهر فيها نوع من التعارض ، أو التناقض بين القيادة المصرية . وقيادة الأمير محمد ادريس المهدي السنوسي في برقة . وكان الأمر كذلك بالنسبة لموقف مصر من السودان وفي السودان . وفي السنوات التالية لإنشاء جامعة الدول العربية : ذلك لأن سياسة القصر في مصر في ذلك الوقت قد حاولت بدورها إستخدام جامعة الدول العربية وسيلة لفرض وصايتها على ليبيا ، وفرض التاج الملكي على أبناء السودان . وباسم وحدة وادى النيل .

والمهم هو أن هذه المتناقضات كانت موجودة بالفعل ، رغم عمل جامعة الدول العربية على إخفاؤها . ونجحت في ذلك ، وخاصة أمام أعين العرب ، وفي وقت لم تعجز فيه القوى الاستعمارية الطامعة في المنطقة عن رؤية هذه المتناقضات ، وعملها بالتالي على الافادة منها ، لالعب في هذا الميدان على هذه القيادة أو تلك من القيادات العربية النامية ، والمجتمعة سويا داخل مجالس الجامعة العربية . ولكن علينا أن نذكر كذلك أن طبيعة الأوضاع هي التي أملت على جامعة الدول العربية أن تذكر دائما في بلاغاتها : «إن القرارات قد إتخذت باجتماع الآراء» ؛ وأنه لم يكن دائما في الامكان الوصول إلى أحسن مما كان .

ولقد ظهر نشاط جامعة الدول العربية وأهميتها بوضوح في الميدان الثقافي ، وتمكنت في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ من إقرار المعاهدة الثقافية بين الدول التي وقعت على الميثاق . ولقد نصت هذه الاتفاقية الثقافية على ضرورة تبادل المدرسين والأساتذة والموظفين الفنيين بين البلاد العربية ، وعلى ضرورة توثيق الصلات والتعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة وأهل الفن والتثيل والموسيقى في البلاد العربية ؛ وكذلك على تشجيع الرحلات الثقافية والرياضية بين هذه البلاد ، وتوثيق الصلات بين المعاهد العالية والتعليمية لتستفيد كل منها من طرائق الأخرى وأعمالها ، وتضع وسائل بحثها العلمي وتجرباتها تحت تصرف علماء البلاد الأخرى . ونصت هذه الاتفاقية الثقافية كذلك على ضرورة توثيق الصلات بين دور الكتب والمتاحف ، بتبادل النسخ المكررة في محتوياتها وتنظيم إستفادة بعضها من بعض بالتصوير والاستعارة . وكذلك نصت على ضرورة إحياء التراث الفكري والفني العربي ، والحفاظة عليه ، ونشره وتيسره للراغبين ؛ وتنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية ، وتنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية ، وإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي ،

ولإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ، ومهرجانات عامقومدرسية ،
وأخيرا العمل للوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم
الحديث .

ولقد عملت هذه المعاهدة على توحيد الاتجاه التعليمي والتربوي بين البلاد
العربية ، ونصت على تعادل مراحل التعليم ، والشهادات التي تمنح للطلبة ؛
كما نصت على ضرورة إدخال دول الجامعة تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها
وأدبها في مناهجها التعليمية ، وبشكل يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة
هذه البلاد وحضارتها . وكان من نتائج هذه المعاهدة الثقافية إنشاء اللجنة
الثقافية ، والمكتب الدائم لها ، والادارة الثقافية ، وكذلك شعباً قومية في البلاد
العربية لهذا النشاط (١) .

وتتمكنت جامعة الدول العربية بعد ذلك من إنشاء «معهد إحياء المخطوطات
العربية» في سنة ١٩٤٦ . وذلك للاهتمام بما يقرب عدده من مليون مخطوط
عربي مبعثرة في أنحاء العالم ، وتمهيداً لاختبارها وفحصها ونشر اللازم منها ،
وتصوير ما يمكن تصويره . حفظاً لآثار العرب .

كما تمكنت الجامعة كذلك . وفي هذا الميدان ، من عقد المؤتمر الثقافي
العربي الأول في النصف الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ : ثم من عقد
المؤتمر الأثري العربي الأول في أواسط هذا الشهر نفسه في دمشق ، وذلك
تمهيداً لتعاون المواطنين ، دون نظر إلى اختلاف أديان ، وللوصول إلى روح
التعاون والتضامن ، تمهيداً للتكامل والاتحاد . وأصبح على علماء الآثار العرب
أن يبدأوا بحرياتهم في كل من العربية السعودية واليمن .

وإذا كانت الجامعة العربية قد فشلت في الوصول إلى حل حاسم في مشكلة فلسطين ، إلا أنها نجحت في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ في عقد معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» بين سوريا والعربية السعودية ولبنان ومصر واليمن . ونلاحظ هنا من جديد عدم إشراك القيادات الهاشمية في هذه المعاهدة . ومهما يقال في هذه المعاهدة فإنها قد نصت على أن : «تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، إعتداء عليها جميعاً ؛ ولذلك فإنها - عملاً بحق الدفاع الفردي والجماعي عن كيانها - تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجموعة ، جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة ، لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما» .

وبذلك دخلت الجامعة العربية دوراً جديداً ، هو دور التنفيذ العملي ، أو التلويح به في وجه المعتدين ؛ خاصة وأن التصريح الثلاثي ، الذي أصدرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، لضمان عدم تغيير الأوضاع القائمة في الشرق الأدنى العربي ، كان يعتبر إعتداءً واضحاً على سيادة العرب ، وتثبيتاً لحكم الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، ولنفوذ الغرب الاستعماري في كل المنطقة .

الباب الثاني

حرب فلسطين

الفصل السادس

إزدیاد الضغط الإستعماری

تمكنت القوى الاستعمارية في فلسطين ، والتي تهدف الاستيلاء على هذا الاقليم من أبنائه العرب ، أن تزيد من قواها الفعلية الموجودة في الميدان ، وتكفل إمكانياتها الخارجية للوصول إلى أهدافها ، في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وكان اليهود هم المسئولين أولاً وقبل كل شيء عن هذه العملية ، وبصفتهم القوة التي تعمل على تغيير الأوضاع في هذا الاقليم العربي لصالحها . وقامت الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا ثم أمريكا من بعد ، برعاية المصالح الصهيونية هناك ، وفي تضارب مع مصالح العرب . وكان المعسكر العربي قد إزداد ضعفاً في هذا الوقت . نتيجة لوجود عدد كبير من زعماء وقادة عرب فلسطين في المنفى . أو التجأهم إلى دول المحور ؛ أما بقية الأقاليم العربية فقد كانت خاضعة خضوعاً واضحاً في ذلك الوقت لنفوذ بريطانيا ، ودول المعسكر الغربي . ولقد إستند اليهود إلى السياسة البريطانية الموجودة في فلسطين ، كما استندوا إلى ضعف العرب لكي يزدلوا من قوتهم . وحينما وجئوا أن الحرب تنتهي ، وبشكل يزد من قوة الولايات المتحدة الأمريكية ، عملوا على جر هذه الدولة وربط سياستها بسياستهم الإستعمارية في فلسطين ، وذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ وأعطوا لهذه العملية لونا إنسانياً كاذباً ، بعد أن ربطوا مسألة التوطن في فلسطين بمسألة المشردين في أوروبا ، وضحايا الارهاب النازي .

(١) ازدياد قوة اليهود :

كانت السياسة التي زعمت بريطانيا بأنها ستنفذها في فلسطين هي سياسة الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ ، سواء أكانت هذه السياسة مقبولة أو

مرفوضة من العرب أو من اليهود . وعملت بريطانيا على أن تنقذ بنصوص هذا الكتاب الأبيض في المرحلة الأولى من مراحل هذه الحرب . ولاشك في أن هذه السياسة كانت هي صالح اليهود ، إذ أنها كانت تعمل على تقويتهم في مسألة الحصول على الأراضي ، وكذلك في مسألة الهجرة إلى فلسطين ، حتى وإن كانت هذه الهجرة محددة ومقيدة .

أما فيما يتعلق بالأراضي . فإن الحكومة البريطانية قد أصدرت تشريعات وضعت نظماً لإنتقال الأراضي في فلسطين إلى اليهود في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ . وقسمت هذه النظم فلسطين إلى ثلاث مناطق : المنطقة الأولى اشتملت على القسم الجبل الداخلي وعلى الجليل الغربي وعلى جزء من منطقة غزة . ومنع فيها إنتقال الأراضي إلى غير العرب . والمنطقة الثانية اشتملت على الحولة وسهل بيسان ومرج ابن عامر ومنع إنتقال الأراضي التي يملكها الفلسطينيون العرب إلى غير الفلسطينيين العرب . أي اليهود . إلا بموافقة المندوب السامي . وكان هذا يعنى إمكانية إنتقال الأراضي التي تملكها عناصر عربية غير فلسطينية إلى اليهود . وكانت هذه المنطقة تتميز بوجود كثير من الملاك السوريين واللبنانيين فيها . وأما المنطقة الثالثة فكانت تشتمل على السهل الساحلي الممتد من عكا إلى حيفا إلى يافا إلى غزة . وسمحت السلطات البريطانية بانتقال ملكية الأراضي فيها إلى اليهود . ولاشك في تقسيم التعامل في ملكية الأراضي بهذا الشكل كان يتمشى مع الخريطة التي وضعت لتقسيم فلسطين . إذ أنها أباحت إنتقال الأراضي في المناطق التي كان مشروع التقسيم قد أشار باعطائها لليهود ، ولكي تنشأ فيها دولة يهودية . ومنع في المناطق الجرداء التي كان مشروع التقسيم قد تكرم بتركها للعرب . ورغم ذلك فإن اليهود لم يقصروا نشاطهم على التعامل في الأراضي الواقعة داخل المناطق المحددة لهم . بل ظهرت شراھيتهم

للاستيلاء على الأراضي في جميع أنحاء فلسطين؛ وهكذا جاء التشريع البريطاني لكي يخدم مشروعات الإستعمار الصهيوني في فلسطين ، رغم إدعاء بريطانيا بأنها تلتزم في ذلك خطة الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ ، والذي ينص على منع إنتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود . هذا فيما يتعلق بالأراضي

أما فيما يتعلق بالمهجرة ، فإن بريطانيا قد أعلنت أنها ستفقد ما جاء في الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ بخذافيره . ولكن الأيام أثبتت أن تصريحات الحكومة البريطانية وسلطات الانتداب لم تكن تتطابق مع الواقع ، خاصة وأن سلطات الانتداب كانت تغمض أعينها عن عمليات تهريب المهاجرين ، والتي كانت تقع تحت سمعها وبصرها . ورغم غياب عدد كبير من قادة فلسطين العربية في ذلك الوقت عن البلاد ، سواء في المنفى أو لوجودهم في البلاد الأجنبية ، فإن ذلك لم يمنع المنظمات العربية ، وقيادات العرب الباقية في البلاد ، من الضجيج والشكوى من هذه الهجرة غير المشروعة ، والتي كانت الجمعيات اليهودية والصهيونية تشرف عليها . وخشيت الحكومة البريطانية وسلطات الإنتداب من أن تظهر في فترة الحرب ، بمظهر العاجز عن مواجهة الموقف ، فأصدرت بيانات أدعت فيها بأنها لن تبقى في فلسطين من يقع في أيديها من بين أولئك المهاجرين اليهود غير الشرعيين ؛ وأنها ستقبض عليهم وتبعدهم عن فلسطين ، وإلى أي إقليم آخر من أقاليم الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس . وقامت هذه السلطات بالفعل بالقبض في أوائل نوفمبر على باخرتين كانتا قد جاءتا بحملان ما يقرب من ألف وثمانمائة مهاجر غير شرعي ، وقامت بترحيلهم إلى جزر موريس ؛ ثم قامت باعتقال المهاجرين الذي أتوا في نهاية هذا الشهر ، ولكنها أبقتهم في بعض المعسكرات في فلسطين نفسها . وعلمنا أن نذكر هنا أن هذه العملية الخاصة بالاشراف على المهاجرين اليهود كانت تخضع

فى ذلك الوقت لجنسية هؤلاء المهاجرين ، وأصل البلاد التى يأتون منها ، ولا شك أن بريطانيا كانت تخشى من مجىء عناصر يهودية من الأقاليم الخاضعة للمحور وللتنازين ، بصورة مباشرة ، أو بصورة غير مباشرة . وخاصة مثل رومانيا وبعض أقاليم أوروبا الشرقية ، إذ أن مجىء هذه العناصر كان يهدد بدخول عملاء النازى ووكلائه وبعض رجاله فى إقليم يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة للمواصلات البريطانية ، وبالنسبة لقناة السويس فى ذلك الوقت . وإعتقد العرب أن بريطانيا تحاول بالفعل تقييد الهجرة إلى فلسطين ، وكأنها تفعل ذلك فى صالحهم ، أو للاحتفاظ بكلمتها ، ولكن ظروف الحرب نفسها وظروف الامبراطورية هى التى كانت تتحكم فى هذه العملية أكثر من مصلحة العرب . ولاشك أن وضع التشريعات الخاصة بالأراضى : مع مرونة النظم الخاصة بالمهاجرين ، كانت تقدم مصالح اليهود على مصالح أبناء البلاد الشرعيين . ولقد عمدت بريطانيا إلى تحديد الهجرة اليهودية الآتية من الأقاليم الخاضعة لنفوذ المحور ، ولكنها سمحت بها كذلك . وعلى أساس أن يكون سن هؤلاء المهاجرين فيما بين الحادية عشر والسادسة عشر ؛ وكأنها كانت تعلم طلائع للعمل بعد فترة تقرب من خمس سنوات . وظلت على هذه السياسة حتى سنة ١٩٤٣ ؛ وحينئذ أعلن وزير المستعمرات فى مجلس العموم بأنه قد دخل إلى فلسطين فى هذه الفترة المحددة فى الكتاب الأبيض ما يقرب من ٤٤,٠٠٠ مهاجر . من مجموع الـ ٧٥,٠٠٠ الذى نص الكتاب الأبيض على إدخالهم إلى فلسطين . وأضاف وزير المستعمرات على ذلك بأنه لن يعتبر المدة التى نص عليها الكتاب الأبيض على أنها قد إنتهت . وستظل أبواب الهجرة مفتوحة ، حتى يتم دخول العدد المذكور . وأنه سيسمح بدخول ٣١,٠٠٠ يهودى آخرين إلى فلسطين . وإذا كانت تصريحات الهجرة الرسمية قد أشارت بتنام وصول هذا العدد . وبالطرق المشروعة قبل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وإذا كان

العرب قد توقعوا أن تعلن بريطانيا وقفه دخول المهاجرين الجدد ، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث . وكان إنشاء جامعة الدول العربية . ولزيادة توسع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأدنى ، ولزيادة إرتباط المصالح الأمريكية بمصالح اليهود ، عواملاً تدفع بريطانيا إلى استمرار دخول المهاجرين اليهود ، وبمعدل ١٨,٠٠٠ مهاجر في السنة ، وإلى أن تم اللجنة الانجليزية الامريكية وضع توصياتها عن المشردين واللاجئين وضحايا الحرب في أوروبا ، وتنفذ «الإنسانية» على حساب العرب .

أما في ميدان الحكم الذاتي فإن بريطانيا قد قضت هذه الفترة دون أن تسلم أية سلطة إلى العرب ؛ واستنلت إلى ظروف الحرب ، ومقتضياتها ، لكي تواصل حكم فلسطين ، وعلى أنها مستعمرة لا أكثر ولا أقل . وعليها أن نذكر أن إخفاء القيادات العربية من الميدان خلال هذه الفترة ، بعد فشل الحركات المناهضة للحكم البريطاني في المنطقة ، جعل عرب فلسطين يسالمون السياسة البريطانية في بلادهم ، وينتظرون كشف الغمة ونهاية الحرب ، لكي يبدأوا في عملهم . وكان هذا الموقف السلبي من جانبهم يزداد خطورة في الوقت الذي عمل فيه اليهود في فلسطين وفي بريطانيا وفي أمريكا ، وب نشاط واضح ، وبامكانيات كثيرة ، وبخطط موضوعة ومدروسة ومنسقة . وأفاد الصهيونيون من سياسة بريطانيا ، حتى وأن كانت تحدد نشاطهم في فلسطين ، لكي يزيلوا من قوتهم ، وبكل طريقة ممكنة . وأفادوا كذلك من الولايات المتحدة ، كما عملوا على تجميد وتسليح اليهود في فلسطين ، وقاموا بالضغط على بريطانيا ، وعن طريق الارهاب ، لاجبارها على تغيير سياستها في فلسطين .

أما في الولايات المتحدة فإن اليهود قد تمكنوا من إستئثار كثير من العطف على قضيتهم ، وإستئثاروا إلى سوء معاملة السلطات النازية لأبناء دينهم

في وسط أوروبا وشرقها ، لكي يربطوا بين هذه المعاملة ، وبين مستقبل الوطن القوي لليهود في فلسطين . ووصلت هذه الحركة إلى درجة من القوة ، ظهرت حين قدم عدد من الشيوخ والنواب الأمريكيين مذكرة إلى روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وبمناسبة مرور ربع قرن على صدور وعد بلفور . وأعلنوا فيها أن الغاية من هذا الوعد هو فتح باب الهجرة أمام المشردين ، والتمهيد لإقامة «دولة يهودية» في فلسطين . وأصروا على أن هدف العالم المتمدد عند نهاية الحرب يجب أن يكون هو التمهيد لعودة اليهود إلى وطنهم . وطالبوا الرئيس روزفلت بتبني القضية اليهودية . وطالبوه بضرورة عمل الولايات المتحدة على إلغاء سياسة الكتاب الأبيض البريطاني .

وكان يهود الولايات المتحدة الأمريكية قد قاموا بعقد عدد من المؤتمرات هناك في فندق بليمور في نيويورك منذ شهر مايو . وأيدوا فيها قرارات الصهيونيين بضرورة الإصرار بإنشاء دولة صهيونية يهودية في فلسطين ، كجزء لا يتجزأ من العالم الديمقراطي الجديد . ورفضوا الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ وطالبوا باطلاق الهجرة اليهودية للتوطن في فلسطين . وجعلها تحت إشراف الوكالة اليهودية ؛ وقرروا كذلك إنشاء جيش يهودي ، له أعلامه ووحداته . وتعرف به الدول المحاربة . وساند اليهود الأمريكيون الحركة الصهيونية . ووافقت الجمعيات الصهيونية على مواقف اليهود الأمريكيين ؛ فظهر التساند بينهم . وبشكل يصعب عملية الفصل بين الأمريكي اليهودي ، وبين اليهودي الصهيوني . الذي يطالب بالهجرة إلى فلسطين . وإنشاء دولة يهودية فيها . وازداد النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية . وبشكل واضح ، حين تقدم بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بطلب لكي يصدر البرلمان الأمريكي قراراً باطلاق الهجرة ، وإقامة دولة يهودية في فلسطين . ثم

زاد تنافس الحزبين ، الجمهورى والديمقراطى ، على خطب ود اليهود ؛ وخاصة فى أثناء الحملة الانتخابية ، الخاصة برئاسة الجمهورية . فى خريف سنة ١٩٤٤ . وإستتب ذلك تقديم الوعود لهم ، وخاصة من ترومان ، فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، حيز أصدر بياناً دعا فيه إلى ضرورة فتح أبواب فلسطين للهجرة التامة المطلقة . والإستعمار اليهودى ، وبشكل يؤدى إلى إنشاء دولة يهودية «ديموقراطية» . وسيكون لهذا العامل . أى لتأييد رؤساء الولايات المتحدة الامريكية لليهود . أثراً كبيراً فى إزدياد قوتهم . وفى وقت أخطأ فيه زعماء العرب فى تقدير أهمية هذه المعونة الامريكية لليهود .

وكان نشاط اليهود فى هذا المجال السياسى . أو داخل هذا البنيان الفوقى ، يعتبر دليلاً على نشاطهم الاقتصادى الرأسمالى . وورغبتهم فى تركيزه فى هذا الجزء الهام من أجزاء العالم العربى . ولاشك أن العناصر اليهودية العالمية كانت فى صلب تكوينها تدخل فى نطاق الرأسمالية المتاجرة أكثر من دخول كثير من العرب فى هذا الميدان من ميادين النشاط . ولم يمنع ذلك النشاط اليهود من أن يعملوا بطرق عادية ، وتحت سطح الارض . وفى ميادين التنظيم والتسلح ، وذلك لإنشاء قوة عسكرية . مادية . يمكنها أن تخلق لهم مصالح إقتصادية فى فلسطين ، ويمكنها أن تواجه القوى المعارضة لها هناك ، حتى وإن كانت هذه القوى إستعمارية كذلك . وأفاد اليهود من نشاطهم السياسى لإنشاء أولى وحداتهم المحاربة والارهابية فى فلسطين . ومنذ فترة الحرب العالمية الثانية .

وكانت الوكالة اليهودية قد تمكنت من إنشاء قوة عسكرية تابعة لها ، منذ الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الثانية ، وسمتها باسم «المجاناة» وضمت هذه القوة عدداً كبيراً من الشبان الذين تدرّبوا على أيدي الانجليز واليهود . ومع إعلان الحرب قامت الوكالة اليهودية باغراء عدد كبير من الضباط

البولنديين اليهود على الفرار من الجيش بأسلحتهم ، وذلك للافادة منهم في الإلتحاق بقواتهم ، وفي تدريب اليهود . وتمكنت هذه الوكالة من إنشاء إدارة للتجنيد في فلسطين ، ومن فرض التدريب العسكري على اليهود ، رغم معارضة ذلك لنظام الانتداب والقوانين السارية في هذا الاقليم في تلك الفترة . وجعلت هذه الإدارة الخلمة الإجبارية سنة ، وبالنسبة للفتيان والبنات على السواء ، ومنذ سن ١٧ سنة . ولم تقدم سلطات الإنتداب على أى عمل تجاه هذا التنظيم العسكري في البلاد ! .

ثم قامت الوكالة اليهودية بمجهودات في مدة الحرب ، لكي تحصل على موافقة بريطانيا على إنشاء جيش يهودى ، يحارب إلى جانب الحلفاء . وكانت حكومة الحرب في بريطانيا : حكومة ونستون تشرشل ، تحاول في ذلك الوقت الحصول على كل معونة ممكنة . والافادة من كل عامل يساعدها على الانتصار ضد قوات المحور ؛ فوافق ونستون تشرشل في سبتمبر سنة ١٩٤٤ على إنشاء هذا الجيش اليهودى ، بقيادته وضباطه وجنوده وأعلامه . وسمح ذلك للوكالة اليهودية بالإشراف على عملية واسعة لتدريب الاسلحة ، ولشراؤها وحتى من القواعد البريطانية ؛ وكذلك الاتصال باليهود في أماكن مختلفة من العالم ، وحتى في بريطانيا نفسها ، وحتى في فلسطين . وتمكنت من جمع عدد كبير من الجنود . ومن تنظيمهم وتدريبهم . وشهدت هذه المرحلة تعدد حوادث السرقة في قواعد القوات البريطانية ، وفي صالح القوات اليهودية . وإذا كانت بعض هذه العمليات قد وضحت أمام البريطانيين ، ومع تلك الكنايب التي ساهم اليهود بها في الحرب ، فان معسكرات كثيرة للتدريب . ومخازن سرية ، قد بقيت بعيدة عن أعين البريطانيين ؛ وسيستغلها اليهود في محاربة السلطات البريطانية نفسها ، وفي فلسطين .

وسرعان ما وجدت بريطانيا أن جماعات الهاجانا تكون متاراً تحقيراتها منظمات سرية يهودية إرهابية ، تعمل ضد السياسة البريطانية الخاصة بالكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، وضد بقاء بريطانيا نفسها في فلسطين . وبدأت الألسن تتحدث عن عصابات الأرغون وشترن ، التي عملت على إقامة دولة صهيونية في فلسطين ، وبقوة السلاح . وإذا كانت الوكالة اليهودية وجماعات الهاجانا قد رفضت الاعتراف بالكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ ، فإن عصابة شترن كانت تعمل ودون أن تعترف بشرعية الإنتداب البريطاني على فلسطين ، ومن أجل إقامة دولة يهودية صهيونية تعتمد على اليهودية كدين وجنس ولغة ، ورغم أنف الجميع . ولقد حاولت الوكالة اليهودية أن تتبرأ من أعمال هاتين العصابتين الارهابيتين ، حتى لا تقوم السلطات البريطانية بوقف نشاطها في فلسطين ، ونجحت بذلك في أن تكون متاراً بحمي هاتين العصابتين المتطرفتين ، وتحصل على وسائل ضغط واضحة على الدولة الاستعمارية المنتدبة .

وتكررت حوادث الارهاب ، ومحاولات النسف منذ بداية سنة ١٩٤٤ ، أى قبل أن يوافق وستون تشرشل على إنشاء القوات اليهودية بسة أشهر . وكانت هناك محاولات لتدمير كلتدرائية سان جورج وقت مرور المنسوب السامى ، ومحاوله نسف إدارة الهجرة في القدس وتل أبيب وحيفا ، وهى العملية التى تمت بنجاح ، وفى نفس الوقت ، فى الأماكن الثلاث . ثم استمرت بعد ذلك عمليات إغتيال الضباط والجنود البريطانيين ، ثم عمليات تدمير نقاط ومراكز الشرطة ، وقتل عدد من أفراد الشرطة ، البريطانيين . وحاولت هذه العصابات إغتيال المنسوب السامى البريطانى فى فلسطين ، هو وزوجته ، مكايكل ، الذى كان سينتقل فلسطين إلى السودان فى ذلك الوقت . وتالت كذلك عمليات الهجوم على اللورش والمخازن ، وتخصصت نفسها عصابات

الأرغون . أما عصابة اشتيرن ، والتي كانت تضم العناصر القذائية المتطرفة ، فانها قد أرسلت إثنين من رجالها إلى القاهرة ، وقاما باغتيال اللورد موين ، وزير الدولة البريطانية المقيم في الشرق الأوسط في ذلك الوقت . ولقد تمكنت قوات الأمن المصرية من إعتقالهما بعد إرتكابهما للجريمة ، وقدمتا للمحاكمة ونفذ فيهما الحكم ؛ ولكن هذه العملية دلت على أن هذه العصابات الصهيونية المتطرفة قد أصبحت تمثل تهديداً للأمن في البلاد العربية المجاورة ، وحتى في أقوى هذه البلاد . ولكن الملاحظ أن سلطات بريطانيا لم تكن تضرب على أيدي اليهود بنفس الشدة التي كانت تضرب بها على أيدي العرب . ورغم إعراف البريطانيين بأن هذه العمليات الارهابية تهدد السياسة البريطانية . وتهدد مجهودات الحرب في هذه الفترة وفي تلك المنطقة ، إلا أن عملها قد إقتصرت على إصدار عدد من البيانات والتداعيات . تطلب فيها معونة اليهود أنفسهم على مساعدتها على وقف هذه العمليات . وكان موقف السلطات البريطانية هنا عاملاً مساعداً على إزدياد نمو قوة اليهود ، وإستمرار عملياتهم الارهابية ضد البريطانيين ، وفي سبيل سياسة جديدة ، تسمح لهم بإنشاء دولة يهودية في فلسطين . وإذا كانت القوى العربية قد عملت على تحسين وسائلها ، وجمع إمكانياتها في ذلك الوقت ، إلا أنها عجزت عن السير بنفس السرعة ، وبنفس نسبة القوة التي تمت بها إمكانيات اليهود في فلسطين في ذلك الوقت .

(٣) العرب وجامعتهم :

كان العرب قد تمكنوا في ذلك الوقت من التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ووقع عليه ممثلون عن الحكومات

المصرية والعراقية والسعودية السورية واللبنانية والأردنية ، وألقى بهذا البروتوكول قرار خاص بفلسطين :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي ؛ كما ترى اللجنة أن التعهدات التي إرتبطت فيها الدولة البريطانية ، والتي تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية ، والوصول إلى استقلال فلسطين ، هي من حقوق العرب الثابتة ، التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو إستتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة أنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الديكتاتورية . ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونيين ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحمل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على إختلاف أديانهم ومذاهبهم . »

وتم بعد ذلك وجمع ميثاق الجامعة العربية ، في القاهرة ، في ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، وتألقت بذلك جامعة الدول العربية من الدول الموقعة على هذا الميثاق ، وكانت فلسطين من أولى الأقاليم العربية التي كان لها الحق في الانضمام لهذه الجامعة ، بعد أن تصبح دولة عربية مستقلة . ولذلك فإن ميثاق الجامعة قد إشتمل كذلك على ملحق خاص بفلسطين :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المسلحة عن الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ؛ وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها . وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ؛ فوجودها

واستقلالها الدولي من الناحية الشرحية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك في استقلال
البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت
مجهولة لأسباب قاهرة ، « فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً ويزيد إشراكها في
أعمال مجلس الجامعة حول تلك ترى اللول . الموقفة على ميّاق الجامعة العربية لأنه
نظراً إلى نظروف فلسطين الخاصة ، ولأن أن يتمتع هذا القطر بجوارسة استقلاله
تتطلب ، « يقول مجلس الجامعة أمر إختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك
في أعماله .

وكان هذا الموقف من الدول العربية التي دخلت في الجامعة يعتبر موقفاً
صريحاً من ناحية القانون الدولي ، وهو الاعتراف بشخصية فلسطين العربية ،
وبوجود وضع شاذ فيها ، وهو وضع الانتداب ، ووجود مكان لها داخل
نطاق الجامعة بمجرد حصولها على الاستقلال . ولكن هذا الموقف القانوني
لم يكن ليعني القوة المادية ما يسمح له بفرضه على دولة الانتداب ، أو بفرضه على
القوى المادية الموجودة داخل فلسطين نفسها في ذلك الوقت . وكان المبدأ
والقانون في حاجة إلى قوة تدعيمه . أو لتفنيده ، حتى لا يقتصر على كونه
ألفاظاً .

حقيقة أن جامعة الدول العربية قد جعلت من مشكلة فلسطين شغلها الشاغل
وأحد أهدافها الرئيسية ، في الفترة التالية لإنشائها ، ولكن طريقة إنشاء هذه
الجامعة ، وعدم التزام الدول الأعضاء بتفنيدها أو إلزامها إلا إذا ما كان لها صفة
الاجتماع ، ولا إذ لم تقت كل حكومة على تنفيذ الوصية التي تقدم بها الجامعة
على ، ظلت على إصطاف قوة تنفيذية أرزلت هذه الجامعة . لهذا لا تشارك على
الجانب من فكان يضطرب حلفاءه ولحمته بين القيادات العربية الموجودة في ذلك
الوقت ، وكانت هناك مشكلات عميقة تحصل لمصلحة سلطنة هذه الأميرة أو

تلك ، تؤثر على علاقات هذه القيادات ببعضها ، قبل أن تجعلها تخلف في إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وكان هذا التافس الواضح بين القيادات الضوئية ، الفلسطينية والعربية والمصرية والسورية ، وفي وقت ، تشكل قوى النهج ، وساندة الولاية المتحدة المتحدة الأمريكية لهم . تهديد بالوصول إلى هزيمة للصكوك الغربية .

ولكن الجامعة قامت بما كان في وسعها أن تقوم به ، وفي حدود إمكانياتها وبوسائلها المشروعة ، وهي القرارات : وخاصة في مسألة مقاطعة اليهود في فلسطين اقتصاديا . وأصدرت قراراً في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بأنه من غير المرغوب إدخال المنتجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين إلى بقية البلاد العربية ، وشرحت أن زيادة دخولها إلى هذه البلاد سيؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية للصهيونية . « فلي أن يتغير هذا الأغراض يقرر مجلس الجامعة أن تتخذ كل دولة من دول الجامعة الاجراءات التي تناسب وتتفق مع أصول الادارة والقشريع فيما يمنع هذه المنتجات من دخول بلادها بعد اليوم الأول من يناير سنة ١٩٤٦ ، سواء جاءت من فلسطين مباشرة أو من طريق آخر . » ودعا مجلس الشعوب العربية غير المحتلة في مجلس الجامعة إلى أن تضغط من ، وتعملون مع دول الجامعة في تنفيذ هذا القرار ، فتمتع المحتلت والتجلبو والوسطاء والأقواد فيها عن العمل والتوزيع والاستهلاك للمنتجات الصهيونية في فلسطين والبلاد العربية . وألفت الجامعة لجنة من التوبل المحتلة فيما للاشواض على تنفيذ هذه القرارات . ولقد قامت الحكومات العربية بوضع التشريعات الخلصة بهذه المقاطعة ، وعمل ذلك على إرهاب اليهود ، وظهر الخوف على سلطات الانتداب البريطانية ، التي اجتبرت نفسها في ذلك الوقت مسؤولة عن رفاهية « كل سكان فلسطين » وأعلنت في التشاور مع وزارة المستعمرات البريطانية في لندن ، لتقليل من شدة وطأة هذه القرارات .

ومع نهاية الحرب ، ازداد خطر الصهيونية على فلسطين وضوحاً في كل البلاد العربية ، وأصبح يمثل تهديداً واضحاً لهذا الشعب العربي ، وتهديداً للمنطقة بأكملها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية ؛ بل وأكثر من ذلك تهديداً لفكرة الوحدة العربية نفسها ، مادامت فلسطين ، وهي همزة الوصل بين مصر والسعودية والأردن وسوريا ولبنان . قد أصبحت مهددة بأن تخضع لنفوذ وسلطة غير عربيتين .

وكانت الطلائع المناضلة في العالم العربي في ذلك الوقت تتمثل في الطلاب وفي تلك المجموعات من العمال ، والتي كانت قد إختمرت في أذهانها فكرة الوحدة العربية ، وفكرة ضرورة الكفاح للقضاء على الاستعمار في كل المنطقة . ولقد قام الطلاب بدور واضح في جميع العواصم العربية في ذلك الوقت . لاظهار غضبتهم من تزايد النفوذ اليهودي في فلسطين ، ومن تهديد فلسطين بإنشاء وطن قومي لليهود فيها . وخرجت المظاهرات في القاهرة والاسكندرية ودمشق وبغداد تنادى بعروبة فلسطين ، وفي ذكرى إصدار وعد بلفور لليهود . وإذا كانت وسائل العمل الخاصة بهذه الطلائع الوطنية قد إقتصرت في تلك الفترة على النطاق السياسي ، وإفترقت إلى التنظيم والتدريب ، والقوى المادية اللازمة للتغيير ، إلا أنها كانت تمثل قوة وطنية جديدة ، لها خطر هافي الميدان . ولأشك في أن بعض القيادات العربية قد حاولت في ذلك الوقت أن تفيد من حسن علاقاتها بالدول المستعمرة ؛ لكي تصل إلى وعد يسفح بتأجيل إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين ، أو تأجيل ذلك التغيير السياسي الذي سيتج في المنطقة ، والتي كان يهدد بقيام صدام بين الطلائع الوطنية ، وبين القوى الاستعمارية المستغلة للمنطقة ؛ ويهدد بالتالي استمرار التكامل ، في عملية الاستغلال الاقتصادي بين هذه القيادات الوطنية وبين قوى الإستغلال الأجنبية

ویدخل فی هذا النطاق تلك المحاولات التي قام بها طويل العمر ، عبد العزيز آل سعود ، مع روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، حين كتب له فی ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ . ولاشك أن محاولة جذب الولايات المتحدة الامريكية إلى جانب العرب ، أو بعيداً عن نفوذ الصهيونية ، كان أمراً هاماً بالنسبة للعرب . ولكنه كان أمراً هاماً كذلك بالنسبة لإستمرار عملية إستغلال البترول من الظهران لعبد العزيز آل سعود وللأمريكيين فی نفس الوقت . وكانت مبادئ الديمقراطية قد أعلنت على العالم . ومعها حقوق الشعوب فی تقرير مصيرها والحصول على الاستقلال . وكانت دعاية اليهود والصهيونيين قد إشتدت فی جميع أنحاء العالم فی ذلك الوقت ، وإستخفمت كل الوسائل الممكنة للتشويش على الرأي العام العالمي ، ولإثبات أن اليهود جنس واحد وشعب واحد . وأنهم من فلسطين ، وإلى فلسطين . وحاولت هذه الحركة الصهيونية إظهار العرب ، أصحاب البلاد ، بأنهم هم المستعمرون ، وأنهم أخذوا البلاد من شعبها . شعب الله المختار . وعمل اليهود كذلك فی هذه الفترة على محاولة الربط بين مشكلة اليهود المشردين فی أوروبا ، والذين قاسوا من حكم النازي . وبين فلسطين ، وبصفتها مكان الوطن القومي الذي يمكنه أن يحل مشكلة هؤلاء المشردين . ولذلك فان عبد العزيز آل سعود قد عمل على إظهار حق شعب فلسطين العربي فی بلاده ، وإستعرض تاريخ فلسطين منذ أقدم المصور حتى ذلك الوقت ، لكي يثبت عروبة فلسطين . وعمل على الفصل بين قضية اليهود المشتين ، وبين مشكلة فلسطين ، وبصفتها قائمة بذاتها ، وإنتهى بإظهار خطر تأييد أمريكا للصهيونية على عرب فلسطين ، وعلى كل العرب ، وعلى علاقات العرب بالولايات المتحدة الأمريكية .

لقد وصف هذا الكتاب اليهود بأنهم يعدون العدة لحلق تنظيم نازي

فاشستى جديد في وسط بلاد العرب ، وتحت سمع الديمقراطية وبصرها ؛ وذكر حق كل شعب في أن يعيش في بلاده ، وتأكيده مبادئ الإنسانية وميثاق الاطلنطي لذلك . ثم استعرض تاريخ فلسطين حتى يثبت أن دعوى الصهيونية هناك لا تقوم على أساس تاريخي صحيح . ثم ذكر أن «حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحاضرة» ، فإن إيجاد أماكن لليهود المشتتين يمكن أن يتعاون عليها جميع العالم ، وفلسطين قد تحملت قسلاً فوق طاقتها . أما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد أهلة بسكانها وللقضاء على أهلها الأصليين فأمر لا مثيل له في التاريخ البشري .

«وانا نوضح بصرحة ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعني خطراً يهدد فلسطين وحدها فحسب بل إنه خطر يهدد سائر البلاد العربية . وقد أقام الصهيونيون الحجة الناصعة على ما ينوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة ، فقاموا بتشكيلات عسكرية خطيرة ، ومن خطأ القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم ، وأن ذلك قابل باستنكار من جمعياتهم . وانا نقول أن أعمال الصهيونيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ، ومرضى عنهم سائر الدوائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة في الإساءة للحكومة التي أحسنت اليهم وأوثقهم — وهي الحكومة البريطانية — فاعلنت جمعياتهم الحرب على بريطانيا ، وأسست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة ، تملك في فلسطين ... كل ما تحتاجه من الأسلحة والمعدات الحربية ثم قام أفراد بشى الإعتداءات ، وكان من أفظعها الإعتداء على الرجل الذي كان ... وكان من أشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو اللورد مورن ، ومما يدل على أن فعلهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود . هي المظاهر

والمبايعى إلى قام به رجال الصهيونية في كل مكان . في طلب تخفيف العقوبة
عن العبريين ليحجروا على أمثالها .

وهذه أفعالهم مع الحكومة التي أحسنت إليهم كل الأحسان ، فكيف
يكون الجايل لو مكثوا من أغراضهم ، وأصبحت فلسطين بلد مخصصة لهم
يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟ .

«لوترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر، ولكنهم
عميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم
تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بتدبير حائل الشر . وبدأتها ببريطانيا .
وانذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فإذا كانت الحكومات المتحالفة
التي تشعر العرب بصداقتها تزيد أن تشعل نار الحرب والدماء بين العرب
واليهودية . فإن تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

«وإن أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو أنهم سيقومون
بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب . وثانيا ستكون اليهودية الصهيونية من
أكبر العوامل في إفساد ما بين العرب والحلفاء : وأقرب دليل على ذلك قضية
اليهوديين في مقتل اللورد موين في مصر . فقد قرر اليهود أن يخفي فاعلوا
الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر . وثالثا أن مطامع اليهود
ليست في فلسطين وحدها . فإن ما أعلنوه من العدة يدل على أنهم ينوون
العنوان على ما جاورها من البلاد العربية . ورابعا ، لو تصورنا إستقلال اليهود
في مكان ما في فلسطين . فما الذي يمنعه من الاتفاق مع أى جهة قد تكون
معادية للحلفاء ، ومعادية للعرب ، وهم قد بدأوا بعنوانهم على بريطانيا ،
بينما هم تحت حمايتها ورحمتها .

لاشك أن هذه أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في إقرار السلم في العالم ،

عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلاً على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي ، وأنه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت يشكل خطراً على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الأوسط .

«وصفوة القول أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لأنه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فاذا نفذ صبر العرب يوماً من الأيام ، ويشوا من مستقبلهم . فأنهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة . إزاء هذا العدوان . وهذا بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق . ولأنك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلم الشرق الأوسط ...» (١) .

ولاشك أن هذا التحليل قد استند إلى الحق التاريخي ، ولكنه استند كذلك إلى اظهار تهديد الصهيونية للعلاقات العربية الأمريكية . ومن سيد الجزيرة . وصاحب البترول ، أو صاحب أكبر موارد للبترول الذي يستغله الأمريكيون في الشرق الأوسط .

ولقد كان لهذا الخطاب رد فعل واضح على رئيس الجهاز التنفيذي للولايات المتحدة الأمريكية ، روزفلت ، الذي أسرع بالرد على سيد الجزيرة وبصفته المبدئ الطيب العظيم . ورغم أن مصلحة «الرئاسة» الأمريكية كانت في ذلك الوقت موزعة بين المصالح الاقتصادية التي تمثلها شركة «أرامكو» . وشركة «التابلان» ، وبين عمليات الانتخاب اللازمة للاستقرار في البيت الأبيض ، فإن أحداً لم يكن يجرؤ في ذلك الوقت على أن يعلن تضحيته بالمصالح الاقتصادية ، وخاصة بالبترول ، ويتخذ موقفاً معيناً يتأثر بالتكتيك الانتخابي

(١) أنظر الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى (١٩١٥ - ١٩٤٦) نشر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . القاهرة . ١٩٥٧ .

بمفرده . ولذلك فإن رد روزفلت كان يهدف إلى طمأنة عبد العزيز آل سعود على مستقبل فلسطين . ومستقبل العرب فيها ، ولكن دون أن يرتبط برباط يفصل بينه وبين آمال اليهود في فلسطين . كما أنه قد أفاد من خطاب عبدالعزيز آل سعود لكي يعطى لنفسه صفة الحكم بين مجموع العرب وبين المصالح اليهودية . والمهم هو أن هذا الرد جاء مؤيداً لمصالح العرب في فلسطين في ذلك الوقت .

وتذكرون جلالتم أن في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة الامريكية تجاه فلسطين ، وأوضحت رغبتنا بأن لا يتخذ قرار فيما يخص بالوضع الاساسي في تلك البلاد بدون إستشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولاشك أن جلالتم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثتنا الأخيرة ذكرت لكم أني سوف لا أتخذ أى عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة ببرهن عن عدائي للشعب العربي .

هوأنه لما يسرنى أن أجدد لجلالتم للتأكيدات التي تلقيتموها سابقاً بشأن موقف حكومتى وموقفي كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية فلسطين . وأن أعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة في هذا الشأن غير متغيرة (١) .

و كانت الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت قد وضعت الخطوات الأولى مع حكومة لندن . في أمر إرسال لجنة تحقيق إنجليزية امريكية إلى كل من فلسطين ودول أوروبا الوسطى . لكي تربط بين اليهود في المنطقتين ، وتكون ستاراً لإدخال عدد كبير من اليهود إلى فلسطين ، وللتمهيد لتقسيم فلسطين ، ولانشاء دولة يهودية فيها . وهكذا جاء الرد محاول أن يجعل من

(١) انظر المرجع السابق . وثيقة رقم ٤٢ . ص ٢٥١ .

الولايات المتحدة حكمتين العرب واليهود ، وهون أن يعطيل أحد هذا الحق في الحكم أو التصكيم . أمه هذا الرد فانه قد ختم حقوق عرب فلسطين ، وحقوق العرب ، من حيث أنهم سيبدون وأنهم ، وعلى قدم المساواة مع اليهود ، قبل أن تقرر الولايات المتحدة موقفها في المشكلة . وعلى أي حال . فقد كان هذا الرد سلاحاً ، وأن كان غير ذي كبير قيمة ؛ وحاول العرب من أصدقاء الولايات المتحدة ، ومن ذوى المصالح المرتبطة أو المتكاملة مع المصالح الأمريكية ، أن يلوحوا به لتهلثه العرب ، ولتأجيل نزولهم إلى الميدان ، في الوقت الذي كان فيه اليهود قد إحتلوا مواقعهم وحصنوها ، وتسليحوا لمعركة مؤكدة . وجاء تشكيل لجنة التحقيق الانجليزية-الامريكية كخطوة واضحة في سبيل تطور مشكلة فلسطين ، وفي صالح اليهود-ضد مصالح العرب .

(٣) تحيز أمريكا إلى جانب اليهود :

كان وصول ثرومان إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر دليلاً على إنبهاج البيت الابيض الأمريكي لسياسة تتمشى مع أمانى اليهود ومطامعهم بدرجة أكبر من تلك كان روزفلت قد سار عليها . ولاشك أن صلات روزفلت الشخصية بعبد العزيز آل سعود وبمحمد الخامس . وبغيره من رؤساء العرب وملوكهم كان يحمله يقلل من تطرفه في دفاعه عن المصالح الصهيونية ؛ كما أن زيارته المتعددة لعدد من المناطق العربية ، وإشتراكه في مجهودات الحرب ، جعله يفكر كثيراً في الامكانيات المادية الموجودة عند العرب ، واللازمة للاقتصاد الغربي . وحين تولى ثرومان السلطة كان يفتقر إلى هذين العاملين .

واتصل ثرومان بأتلى ، رئيس وزراء بريطانيا ، في نهاية شهر أغسطس

مئة ١٩٤٥-، وأيد فكر فتح أبو لبدة فلسطين أمام من يزغب من يهود ألمانيا .
وأوروبا الوسطى . « والاعتراف بقبول مائة ألف مهاجر يهودى إلى أرض الميعاد .
وكان هذا التحيز الواضح من جانب الولايات المتحدة يعتبر خذير للعرب ،
بلذا أكبر قوة سياسية واقتصادية في العالم في ذلك الوقت . وهى الولايات
المتحدة ، فقد أخذت في اللدفاع عن مصالح الصهيونية ، ورغم ترابط جزء هام
من اقتصاديات العالم العربى بهذه الدولة ، ورغم أهمية العالم العربى للاستراتيجية
بالنسبة للولايات المتحدة المنتصرة في ذلك الوقت . ولقد قامت الحكومات
العربية بتقديم الاحتجاجات الرسمية إلى البيت الأبيض . وعملت بذلك داخل
نطاق «المشكلة السياسية» ، وأيدتها في ذلك الطلاب والصناع والتجار العرب
في جميع العواصم العربية . وقامت المظاهرات وأغلقت الحوانيت ، وظهرت
غضب العرب حيال التدخل الأمريكى السافر . واضطرت الولايات المتحدة
الأمريكية إلى أن تعلن أنها لن تبدل سياستها النهائية حول الوضع الاساسى في
فلسطين بغير التشاور مع زعماء العرب واليهود ، وأذنت بنشر نص الخطابات
المتبادلة بين عبد العزيز بن عبد الرحمن وروزفلت حول المشكلة الفلسطينية ،
وهى الخطابات التى كانت قد نصت على أنه لن يتخذ أى عمل يبرهن على أنه
عدائى للشعب العربى .

ولكن الاتصالات ظلت مستمرة ، ونتيجة للضغط الصهيونى على كل من
البيت الأبيض وداوننج ستريت ، لتأييد الأطماع الصهيونية في فلسطين ،
وتأييدها بطريقة تضع العرب أمام الأمر الواقع ، وتتخذ من مشكلة مشردى
ومعذبى أوروبا الوسطى سبباً وإدعاءاً لتزويد فلسطين بعناصر يهودية جديدة ،
وبشكل يهدد حقوق العرب ومصالحهم .

موظفون لحلوقف . واضحا حين أدلى بيافين . وزير الخارجية البريطانية .

بتصريح في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، في مجلس العموم البريطاني ، ظهر منه أن بريطانيا قد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة معها في محاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وكانت قبلة ، إذ أن أحداً لم يكن يتوقع أن تقوم دولة الانتداب بإشراك دولة أخرى غيرها في عملية تغيير الشكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمنطقة الإنتداب ، وبدون موافقة الهيئة التي كلفتها بهذه المهمة ، ودون موافقة أبناء البلاد ..

وبدأ هذا التصريح أو البيان بشرح إهتمام بريطانيا بالمشكلة اليهودية ، التي نتجت عن إضطهاد النازيين لليهود في ألمانيا وأوروبا الوسطى ، ورغبتها في الاسهام في التخفيف من هذه الويلات عن اليهود . ووصف هذا الوضع في أوروبا بأنه مصيبة ليس لها نظير في تاريخ العالم ، كما وصف المشكلة اليهودية بأنها مشكلة إنسانية عظيمة . ومهد بذلك لكي يتحدث عن الطلبات التي وصلت للحكومة البريطانية للسماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين . حقيقة أنه ذكر أن فلسطين كانت تعجز عن أن تكون بإمكاناتها حلاً للمشكلة اليهودية في العالم ، وإعترف بأنه من الواجب على كل دولة في العالم أن تسهم في الوصول إلى مثل هذا الحل ، ولكنه خرج من ذلك إلى مشكلة فلسطين ذاتها ، وذكر أنها مشكلة شاقة ، خاصة وأن صك الانتداب قد ألزم الدولة المنتدبة بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيعها إلى فلسطين ، منع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى . وشرح أن هناك إلزام مزدوج على بريطانيا ، إزاء اليهود من ناحية ، وإزاء العرب من ناحية أخرى . وشرح كذلك أن عدم وجود تفسير واضح لهذا الالتزام المزدوج كان هو السبب الرئيسي لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية ، والنقشل في الوصول إلى حل يعيش فيه كل من العرب واليهود في وئام . وإعترف بيغن باستمرار

وقوع الاضطرابات الخطيرة في فلسطين نتيجة للاختلاف الواضح ، وفي جميع النواحي الثقافية والسياسية اللغوية والدينية ، وحتى إختلاف المصالح ، بين الطرفين المتنازعين على فلسطين ، وهما العرب واليهود . ثم أظهر كيف أن المشكلة قد خرجت عن حدود إقليم فلسطين نفسه ، وإعترف بأن للصهيونية أنصار أقوياء في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وفي الممتلكات المستقلة ، وأن هناك حركة من أجل يهود أوروبا المضطهدين . كما أن العالم العربي بأسره قد تبني مشكلة عرب فلسطين . وأن العالم الاسلامي . ومنهم تسعين مليوناً في الهند ، وقفوا إلى جانب عرب فلسطين في معركتهم ، وأن كل ذلك يتطلب إيجاد حل للمشكلة .

ولكن المهم هو أن يبين قد ربط في هذا البيان بين مسألة اليهود المشردين في أوروبا وبين مشكلة فلسطين ، هذا من ناحية ؛ كما أنه قد قام من ناحية أخرى بادخال الولايات المتحدة الأمريكية عضواً أساسياً مع بريطانيا في معاملة إيجاد حل للمشكلة ، بعد أن ربطتهما الواحدة بالأخرى .

وبعد النظر بعين الاعتبار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي يحس كلا من العرب واليهود ، قررت حكومة جلالاته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق إنجليزية - أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة يهود أوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث . ويسرى أن يكون في وسمى أن أنهى إلى المجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبثت هذه الدعوة . « والواقع أن حكومة بريطانيا كانت قد خضعت لضغط ترومان ، والذي كان مسيراً من ناحيته بالجمعية الصهيونية في الولايات المتحدة ذاتها .

أما عن إختصاص هذه اللجنة فقد إتفقت عليها بريطانيا مع أمريكا ، وكانت تلتخص في إختصاصات أربعة :-

أولا :- فحص الأحوال السياسية ، والإقتصادية ، والإجتماعية لفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود إليها وإستيطانها . وإلى رفاهية الأهالي المقيمين بها الآن .

وثانيا :- فحص حالة اليهود في الأقطار الأوروبية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي . وللقاشي . وللتدابير العملية التي إتخذت ، أو التي ينوي إتخاذها في تلك الأقطار : لتمكينهم من العيش في نجوة من التمييز والصف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون للزواج . أو الذين تضطروهم أحوالهم إلى النزوح إلى فلسطين ، أو إلى جيلطن أخرى خارج أوروبا .

وثالثا :- سماع آراء شهود من ذوى البليقة ، والإستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، وتقديم التواصي إلى حكومة جلالة وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة ، وإيجاد حل دائم لها .

ورابعا :- تقديم أية توصي أخرى للحكومتين البريطانية والأمريكية قد تكون ضرورية لتلافي الإحتياجات العاجلة ، أو لتسهيل الهجرة إلى بلاد خارج أوروبا وإستيطانها .

وأعلن ليفن أنه يمكن لهذه اللجنة أن تعالج مسائل إختصاصاتها بمقتضى السرعة وخاصة مع صفة وإتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب . وستقوم اللجنة بصحيق في الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تحد من الهجرة إلى فلسطين . أما الحكومة البريطانية فأنها ستقوم باستشارة العرب حتى

تتمكن من وضع نظام يضمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصياتها المقسمة ، ثم ستقوم بعد ذلك باستقصاء إمكان وضع ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين ، ثم تقوم بعد ذلك باعداد حل دائم لمرضه على الأمم المتحدة .

لقد اخضعت بريطانيا وراء هذا الحل التقليدى . وهو لرسال اللجان الخاصة بالتحقيق ، لكي تنفذ سياستها ؛ وقبلت أن تقوم الولايات المتحدة بالإشتراك فى تقرير الأوضاع الجديدة معها ، وكانت فى وضع اقتصادى وسياسى لا يسمح لها كثيراً بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت مشكلة الهند تمر بأحدى أزماتها الواضحة ، فحاولت بريطانيا أن تستند إليها لمحاولة إيجاد حل لفلسطين ، وإن كان على حساب العرب . وادعت بريطانيا أن هذه الطريقة تمشى مع تعهداتها ، وتتمشى مع صك الانتداب ، وتتمشى مع مسألة الاحتفاظ بالشرف البريطانى ؛ وإن كانت كل هذه الالفاظ لا تغير من حقيقة الأمر فى شيء . وإذا كان ييفن قد تشاور فى الامر سلفاً مع وزير المستعمرات ، والذي كانت شئون فلسطين من اختصاصه ، فانه قد اعترف «بتنويل» مشكلة فلسطين ، وتناسى مسئوليته فى إدخال الولايات المتحدة بالذات عضواً فى لجنة التحقيق . ومن الواضح أن هذا الإنجاء البريطانى كان يعتبر تغييراً واضحاً فى السياسة البريطانية ، وتهرباً من تطبيق سياستها التى أعلنتها فى كتابها الابيض سنة ١٩٣٩ ، وتحلياً عن مسئوليتها السياسية تجاه العرب ، وتجاه الانسانية .

وأرسل ييفن نص بيانه إلى الدول العربية ، وطلب رأيهم فى مسألة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، بمعدل ألف وخمسمائة مهاجر فى الشهر ، رغم أن فلسطين كانت قد قبلت ٧٥,٠٠٠ مهاجر يهودى الى نص عليها

الكتاب الأبيض ، وذلك تمهيداً لقرارات اللجنة الانجليزية الامريكية. وكانت جامعة الدول العربية منعقدة في ذلك الوقت . فرد الأمين العام لهذه الجامعة بأن إنتصار الديمقراطية يسهل على اليهود المضطهدين في أوروبا العودة إلى أوطانهم ، وتساءل على الأساس الذي وضع عليه عدد ١٥٠٠ مهاجر في الشهر ، وذكر أنه مخالف للكتاب الأبيض . وطالب بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكانت اللجنة العربية العليا قد أعيد تشكيلها باسم الهيئة العليا : فدعت لعقد مؤتمر عربي في فلسطين ، وفندت بيان بيفن ، وشرحت أنه مناقض لسياسة بريطانيا التي أعلنتها بالآ تستأنف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلا بموافقة السكان العرب . وأظهرت الهيئة العليا أن إستمرار الهجرة فيه إجحاف واضح بحقوق العرب ومصالحهم .

«إن العرب يعارضون بكل قواهم دخول مهاجر يهودي واحد إلى فلسطين وإن فلسطين ملت سياسة إفاد لجان تحقيق . ولا تنظر بعين الارتياح إلى إفاد لجنة جديدة : والعرب يعتبرون أن قضية فلسطين قضية قائمة بينهم وبين بريطانيا ولا يعترفون لأى فريق بحق التدخل في هذه القضية ، ولا يقرون لأى شعب آخر أو دولة أخرى بحق تقرير مصيرهم ومصير بلادهم ، ولذلك فأنهم يستغربون إشراك بريطانيا العظمى للولايات المتحدة في هذه القضية ، إذ لا شأن مطلقاً للولايات المتحدة في قضية فلسطين ، ولا يوجد أى مسوغ شرعى أو قانونى لإدخالها إلى هذه القضية ... إن العرب لا يمكنهم أن يرضوا ببيان المستر بيفن . معلنين تمسكهم بمطالبهم القومية الإنسانية» .

وإذا كان ترومان وعدد من ساسة الولايات المتحدة قد أخطوا في ذلك الوقت في إصدار البيانات التي تؤيد الصهيونية . فان ذلك قد أدى إلى أن ينظر

إليهما الرأي العام العربى نظرة المتحيز . وأرسل الأمين العام للجامعة العربية مذكرة إلى البيت الأبيض فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وبناء على قرار مجلس الجامعة ، لفت نظر الحكومة الأمريكية فيها إلى نتائج هذه التصريحات التى تؤدى إلى «إنزعاك كبير فى البلاد العربية والعالم الإسلامى ، وإلى ما يترتب عليها من إساءة ... للعلاقات بين دول الجامعة والحكومة الأمريكية» . وأشار إلى أن مناطق الإحتلال الأمريكية فى أوروبا تشجع وتسهل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين . وطلب إلى الحكومة الأمريكية أن تعمل على «وضع حد لهذه التصرفات التى لا يمكن أن تفسر إلا بالتحيز لأحد طرفى نزاع فى القضية القائمة ، بين العرب واليهود» .

ولكن هل كان فى وسع الولايات المتحدة أن تراجع فعلا ، عن تأييدها للحركة الصهيونية ؟ لقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية فترة نمو وتضخم الرأسمالية الأمريكية ، وعلى حساب الجميع ، وحتى على حساب الرأسمالية الأوروبية ؛ ولاشك أن عناصر رأس المال الأمريكى كانت خاضعة فى ذلك الوقت لنفوذ عدد من اليهود ؛ كما أن الحرب النفسية التى وقعت بين الرأسمالية «الحرة» فى العالم الغربى والرأسمالية «الموجهة» فى الدول النازية ، قد نتج عنها إحتضان العالم العربى لليهود وبصفة أن مشكلتهم تكون إحدى العناصر «الإنسانية» ، التى تؤدى بالحلفاء إلى كسب الحرب . وكانت حركة الرأسمالية الأمريكية تحاول فى الفترة التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية أن تزيد من مناطق إستغلالها ، ومناطق الحصول على المواد ومناطق التسويق ، وحتى على حساب حلفائها الذين أنهكتهم الحرب . وكانت فلسطين بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمثل رأس جسر لازم للحصول على المواد الأولية فى الشرق الأوسط ؛ ويمكن اتخاذها قاعدة لتوزيع المنتجات الأمريكية فى كل بلاد العالم العربى .

وكلن تزايد المصالح ، وبالتالي تزايد النفوذ الأمريكي في فلسطين يسلمح الولايات المتحدة بجميع الأسلحة التي حاولت بريطانيا أن تحصل عليها في الشرق الأوسط ، من عملية تثبيت أقدامها في هذا القطر العربي . كما أن بيانات وتصريحات الماسة الأمريكيين كانت تدل على أنها نتاج لهذه المصالح الجديدة والإمكانات التي حاولت أمريكا أن تفيد منها في هذه المنطقة . وكانت المصالح الأمريكية التي أخذت في الوضوح في العالم العربي منذ سنة ١٩١٩ ، والتي تبلورت بعد ذلك مع عملية إستغلال البترول من السعودية ، آخذة في زيادة النمو ، وبشكل يدفع أمريكا إلى التوسع إقتصادياً وسياسياً في كل المنطقة وعلى هذا الأساس ، كان من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تراجع في مسألة أهمية فلسطين بالنسبة إليها . وباعتبار أنها ستصبح رأس حربة موجهة إلى كل العالم العربي .

ووضع تزايد المصالح الأمريكية ، وإرتباطها بمصالح اليهود، مع ترومان الذي رد على الجامعة العربية في منتصف يناير سنة ١٩٤٧ قائلًا بأنه قد علم بتأثير التصريحات الأمريكية على البلاد العربية ؛ ولكنه شرح أن حكومته قد أبدت وعاضدت ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى ... «فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين» وحكومة وشعباً . فصر فيها اليوم جاء «مطلباً لسياستها القطيعية عندما تدعو إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى إبراز هذه الفكرة إلى حيز الوجود . وأما بشأن تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، من مناطق الاحتلال الأمريكية في أوروبا ، فإن الكثيرين من هؤلاء المضطهدين يتطلعون أثر ما أصابهم من إضطهادات إلى فلسطين كلاجئاً ، وأنه يبدو مخالفاً للمبادئ الإنسانية لجميع الشعوب إنكلوا حتى البلقين الآن في مراكز المشردين في أوروبا في البحث عن مأوى لهم في بلاد أخرى ومنها فلسطين» .

ووضع من فلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت جانب

الصهيونية ، وأنها تدافع عن مصالحهم التي يحاولون الوصول إليها في فلسطين ، وعلى حساب الشعب العربي . وكانت أحملة أعضاء اللجنة الانجليزية والأمريكية للتحقيق قد أعلنت . وظهر منها أن معظم الأعضاء كانوا من غلاة أعضاء الصهيونية . كما ظهر أن هناك حركة في الكونغرس الأمريكي للتأثير على هذه اللجنة ، قبل أن تبدأ تحقيقها ، وذلك بالقرار الذي أعتمد لمطالبة الحكومة بالتدخل لدى بريطانيا « لفتح أبواب فلسطين لمجرة يهودية مطلقة » ، في نطلق لإمكانية الاستيعاب الاقتصادي للبلاد ، وقيام دولة يهودية ديمقراطية في فلسطين » . كما أن المندوب السامي البريطاني في فلسطين قام من ناحيته بإصدار بيان يتضمن عدم وقف الهجرة اليهودية . وإستمرارها بالمعدل الحالي ، وإلى أن تضع لجنة التحقيق توصيتها وتقدم بها ، وإدعى أنه لا يمكن لبريطانيا أن تتصل من واجباتها ومسئوليتها ، التي فرضها عليها نظام الانتداب . وإذا كان المندوب السامي قد ذكر أن بريطانيا ستشاور مع العرب في ذلك إلا أن هذا القرار كان يعني سلفاً بأنه لن تكون لهذه الاستشارة أية قيمة فعلية ، مادام المبدأ هو مسئولية بريطانيا والهدف هو إستمرار دخول اليهود إلى فلسطين .

ووضح من ذلك أن بريطانيا قد ألغت قراراتها التي أعلنتها في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ . وأن هناك سياسة جديدة للإستمرار في الهجرة ، وإتخاذ لجنة التحقيق ستاراً لتغليف هذه القرارات الجديدة .

وإذا كان عرب فلسطين قد قاموا بالأضرابات وتقدموا بالاحتجاجات ، ونظموا المظاهرات ، مع إخوانهم العرب في البلاد المجاورة ، وإذا كانت برلمانات الدول العربية قد أعلنت إستنكارها وإحتجاجها على السياسة البريطانية الجديدة ، فإن كل ذلك لن يغير من المسألة في شيء ، خاصة وأن العملية كانت قد أخذت شكلاً دولياً ، وإستندت إلى دعاية واسعة حين ربطت

نفسها بمجرى أوروبا ، فى الوقت الذى عجز فيه العرب عن مساهمة الصهيونية فى هذا الميدان . وفى الوقت الذى قصر العرب فيه مجهوداتهم على الميدان السياسى ، أستمروا اليهود فى عملية تهريب المهاجرين ، وفى التزود بالأسلحة وللخائنات ، وفى تنظيم قوات المصائبات ، وفى تحصين المستعمرات ، وبشكل يسمح لهم بالسيطرة القطعية على فلسطين .

(٤) اللجنة الانجليزية الامريكية :

بدأت هذه اللجنة عملها فى ٤ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعقدت إجتماعاتها فى واشنطن ، قبل أن تسافر إلى لندن ، ثم انقسمت إلى لجان فى أوروبا للبدء فى عملها .

واستمعت فى أمريكا إلى شهادة اليهود . وخاصة أولئك الذين يطالبون بفتح باب الهجرة إلى فلسطين ، وبإنشاء دولة يهودية . واستمعت كذلك إلى آراء بعض عرب المهجر ، وهم الذين فتلوا مزاعم اليهود ، وأثبتوا شرعية حقوق العرب . وفى لندن إستمعت اللجنة إلى ممثل الحكومات العربية لدى الأمم المتحدة ، وكانت الأمم المتحدة تجتمع فى هذا العام هناك ، وسمعت كذلك إلى آراء عدد من العرب ومن الشخصيات اليهودية ، وذلك قبل أن تنقسم إلى لجان فرعية ، تعمل فى ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان . ثم حضرت فى آخر شهر فبراير إلى القاهرة ، حيث استمعت إلى تصريحات الأمين العام للجامعة العربية ، وإلى غيره من رجال العرب . وسافرت إلى فلسطين بعد ذلك ، وظلت فيها من ٦ مارس حتى يوم ٢٨ حيث استمعت إلى بيانات الهيئة العربية العليا ، والمكتب العربى فى القدس وشهادات بعض اليهود . ثم انقسمت إلى فرق : زارت الفرقة الأولى منها دمشق وبيروت وقامت الثانية بزيارة بغداد والرباط ، والفرقة الثالثة بزيارة عمان . ثم عادت

وإجتمعت كلها في لوزان في سويسرا ، حيث وضعت تقريرها في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٦ .

وعلينا أن نذكر أنها قد إستمعت في البلاد العربية إلى كثير من الهيئات الشعبية والرمحية ، وأعضاء النقابات وإلى رؤساء الدول العربية . وكان الجميع يعتقدون أن الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن كيان الأمة العربية بأكمله ، وفنلوا حجج اليهود ، ودعوا وجهة نظر العرب ، وطلبوا بضرورة حل مشكلة فلسطين دون ربطها بالمشكلة اليهودية العالمية ، ونصحو بضرورة إقامة دولة مستقلة في فلسطين ، يتمتع جميع السكان فيها بالحقوق والضمانات الدستورية . ولقد لمست هذه اللجنة تأجيج الشعور العربي وقوته في كثير من العواصم العربية ، حين شاهدت المظاهرات الصاخبة تنادي أمامها بعروبة فلسطين وضرورة إستقلالها ، وتنادى كذلك بضرورة وقف الهجرة اليهودية ، ووقف عمليات إنتقال الأراضي إلى اليهود . أما يهود أمريكا وفلسطين ، فقد ظهر حسن تنظيمهم ، ودل تركهم حرية العمل لأمريكا على أنهم قد أصروا على أن هدفهم هو تحقيق برنامج بلتيمور لسنة ١٩٤٢ ، مع إصدار مائة ألف شهادة إلى فلسطين في الحال .

ولقد أصدرت هذه اللجنة توصيات عشرة . تتعلق بالمشكلة الأوربية ، وبهجرة اللاجئين إلى فلسطين ، وبمبادئ الحكم في هذا الاقليم ، وبالانتداب ووصاية الأمم المتحدة . وبالمساواة في مستوى المعيشة بين العرب واليهود ، وبسياسة الهجرة المستقبلية ، وبسياسة الأراضي ، وبالأراضي ، وبالتطور الإقتصادي والتعليم ، وأخيراً بالحاجة إلى إستتباب السلم في فلسطين . وظهر من ذلك أنها تعهد بالمشكلة الأوربية « كمدخل » للوصول إلى فلسطين ، وأنها تربط بين المشكلتين . وفي صالح اليهود ، وبشكل يستمر في وضع فلسطين في خدمة الصهيونية ، وكأقليم يخدم إنشاء الدولة اليهودية .

أما عن المشكلة الأوربية ، فإن اللجنة قد أعلنت يقينها من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن اليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا . ولكنها اعترفت بأن فلسطين وحدها تعجز عن استيعاب جميع اليهود ، وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، مما يحتم ضرورة التعاون مع البلاد الأخرى ، لإيجاد مساكن جديدة لجميع المشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم . ويدل هذا على أن الهجرة لن تحل مشكلات كثير من ضحايا الاضطهاد ، فأوصوا بضرورة تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على «تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين» . ولكنهم ذكروا الجهود التي كانت تبذل في هذا الوقت في أوروبا ، وذكروا أنه من اللازم تمكين اليهود من إعادة بناء مجاعاتهم المشتتة ، وذلك بالسماح بهجرة من يرغب منهم في ذلك ، وعن طريق إرجاع أموال انبيود اليهم ، وعن طريق دفعات مالية تقدم لليهود كمويض عما أصابهم .

ولكن اللجنة أوصت بضرورة إصدار قرارات تسمح بدخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وتعسف الفاشية .

كما أوصت بأن تمنح هذه التصاريح خلال نفس السنة ، وأن تم هجرة هذا العدد الفعلي بأسرع وقت تسمح به الظروف .

وكان هذان القراران يتعلقان بهجرة اللاجئين إلى فلسطين ، ويهدفان وضع فلسطين في خلمة قضية اليهود المشردين . وحاولت اللجنة تدعيم وجهة نظرها ، فذكرت أن هناك ما يزيد على مائة ألف شخص من بين من قاسوا اضطهاد النازية والفاشية ، وأن الكثير منهم يعيش في معسكرات التجمع في

ألمتيا والنمسا ، ومن الضروري إنهاء هذه المسكرات ووضع حد لبقائها .
وتركهم يهاجرون إلى مواطن جديدة .

هولا تعرف بلاد أخرى يمكن للاكثوية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر إليها في المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلهم تقريبا يرغبون في الذهاب لفلسطين . وذلك لأنهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحلمون بالحصول عليه في أى بلد آخر ، وأنهم يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانهم في الحياة ... وقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطف . ولذا فأنا نوصي باعطاء مائة ألف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ، ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الأمر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته . وما لاريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئا ثقيلا على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحمل ذلك على عاتقها ، وأنها ستحصل على معاونة الوكالة اليهودية التامة في حمل هذا العبء . وسيواجه المسئولون عن تنظيم هذه الهجرة والتأمنون بها مشاكل عسيرة ، غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الأوربية العديدة . الخاصة والعامة ، ولاسيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . ستمد يد المعاونة الممكنة ؛ ذلك لأن التعاون الإجتماعى ضرورى جداً في كل شيء وفي جميع المراحل ، ونحن متأكدون من أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى أبدت إهتماما كبيرا في هذا الأمر : ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى في العمل على تحقيقه

وأما من حيث مبادئ الحكم في فلسطين ، فإن اللجنة قد ألوصت بضرورة

التصريح بمبادئ معينة هي أن لا سيادة لليهود على العرب ، ولا للعرب على اليهود في فلسطين ، وكذلك أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية ، وكذلك وعدت بأن الشكل النهائي للحكم في فلسطين ، والذي سيضمن بضمانات دولية ، سينص على حماية ورعاية المصالح المسيحية والإسلامية واليهودية على السواء في الأراضي المقدسة ، وبشكل يجعل من فلسطين في النهاية دولة ترعى وتحمي حقوق ومصالح الجميع على السواء ، وتمنح السكان كلهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يتفق وأحكام هذه المبادئ الأساسية الثلاث . وكان هذا يتطلب غض الطرف عن أن تصبح الكلمة العليا للأغلبية العديدة ، مادامت اللجنة قد هدفت لإقامة حكم ذاتي لكل من الطرفين . وكانت بذلك تعطى حقوقاً جديدة لليهود ، وتسلب العرب حقهم الأساسي في كونهم الأغلبية العديدة في البلاد ، وحتى ذلك الوقت . وأوصت بوضع دستور يجعل نضال كل من الكتلتين للسيطرة على الكتلة الأخرى أمراً عديم الجدوى .

أما التوصية الرابعة فإنها كانت بشأن الإنتداب ووصاية الأمم المتحدة . فرفضت فكرة إنشاء دولة أو دول مستقلة في فلسطين في ذلك الوقت . وعلى أساس أنه سيؤدي إلى نزاع داخلي قد يهدد السلام العالمي . وأوصت « باستمرار الحكم في فلسطين على ما هو عليه تحت الإنتداب ، إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها . واستعرضت اللجنة تطور السياسة البريطانية في فلسطين منذ سنة ١٩٣٧ ، وقرارات لجنة بيل . وإعلان بريطانيا سنة ١٩٣٩ استعدادها لإنهاء الإنتداب وإنشاء دولة مستقلة في فلسطين ولكنها ذكرت أن هذه السياسة لم تكن تلقى قبولا من الطرفين المتعارضين ، ورأت ضرورة إبقاء نظام الإنتداب . إلى أن تتولى هيئة الأمم المتحدة الأمر ، وعن طريق الوصاية .

وأما عن المساواة في مستوى المعيشة فإن هذه اللجنة قد اعترفت بوجود تفاوت كبير بين هذا المستوى لدى كل من العرب واليهود، ورغم أن ظروف الحرب قد عادت على بعض العرب بمنافع مالية ، إلا أنها لم تقرب ذلك التباعد الموجود بين المجموعتين . كما أن الخدمات الاجتماعية اليهودية كانت تتم بمساعدة المنظمات اليهودية الموجودة في الخارج . وإذا كان من اللازم استمرار مجهودات اليهود ، فإن اللجنة قد اقترحت ضرورة اعتماد العرب أكثر من اليهود على مساعدة الحكومة المنتدبة مالياً ، وضرورة موافقة يهود فلسطين على إنفاق جزء من الضرائب التي يدفعوها على رفع مستوى العرب . ووجدت اللجنة أن هذه العملية ضرورية للوصول إلى الحكم الذاتي اللازم لكل من العرب واليهود في فلسطين .

وأما عن سياسة الهجرة المقبلة فإنها كانت موضوع التوصية السادسة التي تقدمت بها هذه اللجنة ، ولتخذت في ذلك موقفاً مؤيداً لليهود ، وعلى طول الخط : «ربما تحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فالتنا نوصي بوجود إدارة فلسطين من قبل النولة المنتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذي يصرح بشأن الهجرة بأن إدارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية في أحوال ملائمة ، مع مراعاة عدم الأضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » . وبنت اللجنة على ذلك توصياتها بضرورة قبول مائة ألف مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازي ، بالسرعة الممكنة ، ومواجهة الموقف بعد دخول هذا العدد . وبعد أن كانت اللجنة قد أصرت على فشل بريطانيا في الوصول إلى سلم بين العرب واليهود . إذعت بإمكانية الوصول إلى عهد سلم لم تعرفه الأراضي المقلصة من قبل بعد دخول هذا العدد من المهاجرين الجدد ، وتنبأت بأنه سيتحقق نوع من التعاون بين الطرفين ،

ولأن كانت لم تبين العوامل التي بنت عليها مثل هذا التكهّن . ورغم اعتراف اللجنة بضرورة ربط عدد المهاجرين بالامكانيات الاقتصادية لفلسطين فإنها قد اشارت إلى أن لجنة بيل قد قررت ضرورة عدم زيادة المهاجرين اليهود عن ١٢,٠٠٠ مهاجر في السنة ؛ وعادت بعد ذلك لكي تعلن عن وضع حد أعلى لعدد المهاجرين في السنة ، وحولت بذلك فتح الباب للرامة جديدة للإمكانيات فلسطين الاقتصادية ، وبالتالي لموضع حد أعلى لدخول اليهود إلى الأراضي المقدسة . واعترفت اللجنة بحق كل دولة في تقرير عدد المهاجرين ، واستندت إلى ذلك لكي تعطى المنسوب السامى في فلسطين حتى تحرير هذا العدد . وكان يخضع لحكومة لندن ، التي تخضع بالتلى لتوجيهات البيت الأبيض . وأصرت اللجنة من جديد على أن فلسطين تشتمل بالفعل على الوطن القومى اليهودى . واستندت إلى ذلك لكي تستنتج بأنه لا يحق لأحد أن يقتل مثل هذا الوطن أو يعمل على وقف نموه . وكلفت الحكومة المنتدبة بضرورة رعاية هذا الوطن القومى الناشئ . فى الاقليم الذى هى مسئولة عنه . ثم عادت اللجنة ورأت أن استشارة بريطانيا للعرب قبل فتح باب الهجرة من جديد يعنى . من الناحية النظرية ، سيطرة العرب على اليهود : وهو أمر يتناقى فى نظرها مع الحقوق الديموقراطية . ولذلك فإنها رفضت هذا الاتجاه ، ورفضت فى نفس الوقت ضرورة الخضوع لرأى اليهود القاتل بضرورة فتح أبواب الهجرة على مصراعها وإنشاء دولة يهودية فى فلسطين فى الحال ، وكأنها تساوى فى هذا بين مطالب اليهود والعرب . والواقع أنها قررت تأجيل مطالب اليهود . وعلى حساب تجريد العرب من حقوقهم المشروعة ، وفى بلادهم . وأصرت اللجنة على أن فلسطين أرضاً مقدسة للأديان الثلاث . ويجب ألا تصبح أرضاً لأى منها دون الآخرين . وكأنها كانت ترى فى سيطرة العرب على اقليمهم أبعداً

اليهود عن أماكنهم المقدسة أو تجريدًا للمسيحيين من أماكن حجهم . ولا شك في أن نظرة اللجنة للعرب كانت تعني نظرتها للمسلمين ، وأنها تجاهلت في ذلك مصالح العرب المسيحيين ، بل حتى مصالح المسيحيين الغربيين في الأماكن المقدسة في فلسطين . وأوصت بضرورة السماح لكل يهودى يدخل فلسطين وفق قوانينها باكتساب حق الإقامة فيها ، وإن كان ذلك دون ربط بمسألة إنشاء الدولة اليهودية هناك .

ولقد اشتملت توصيتها السابعة مسألة الأراضي ، واشتملت على توجيه بالغاء القوانين الصادرة في سنة ١٩٤٠ ، والخاصة بانتقال ملكية الأراضي ، واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي واستئجارها . والانتفاع منها ، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة ، مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين . واشتملت كذلك على ضرورة اتخاذ التدابير لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية وإيجارات الأراضي التي تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم في تلك الأراضي . ونصت على ضرورة ممارسة الحكومة لرقابة دقيقة على الأماكن المقدسة كبحيرة طبرية وما جاورها ، مما يضمن عدم إنتهاك حرمتها واستعمالها لأوجه لا يرتاح إليها ضمير أهل الدين .

ولقد استندت اللجنة في ذلك إلى أن قوانين سنة ١٩٤٠ ، والتي كانت تنص على ضرورة بيع الأراضي للعرب الفلسطينيين في بعض المناطق ، وتقييد هذه البيوع في منطقة ثانية ، وتسمح ببيعها بصورة حرة في منطقة ثالثة - كانت تشتمل على بعض التحيز ضد اليهود ، وتؤدي إلى فصل العرب عن اليهود . وإدعت كذلك أن هذه العملية تؤثر على مستوى معيشة العرب ، خاصة وأنها كانت تحرمهم في بعض المناطق من الحصول على أثمان معقولة

لأرضهم . وأعلنت خوفها من أن تكون هذه السياسة السابقة سبباً في إزدحام بعض مناطق فلسطين بالسكان ، وقلة السكان في مناطق أخرى . وإستندت إلى كل ذلك لكي تعلن معارضتها لأي تشريع يقيد حرية العرب أو اليهود ، أو يظهر تحيزه لهذا الجانب أو ذاك . ولكنها إعترفت بأن أراضي فلسطين لا تنوى على إحتمال زيادة كبيرة في السكان . ما لم يطرأ تبديل ملحوظ على اساليب الزراعة المتبعة فيها ، وبأن أراضي المنطقة الجبلية قد أصبحت مزدحمة بالسكان منذ ذلك الوقت ، وبنت على ذلك ضرورة حصر اليهود في أجزاء خاصة من فلسطين . وكانت هذه هي السياسة التي نادى بها لجنة بيل من قبل لكي تعمل عن طريقها إلى التقسيم ، ولكن اللجنة الانجليزية الامريكية إتخذتها أساساً لسياسة جديدة خاصة بها ، ولا تشمل على التقسيم .

وعارضت اللجنة الانجلو أمريكية التحيز الواضح التي كانت موجودة في عقود الإيجار التي يعقدها الصندوق الوطني اليهودي ، والتي كانت تتضمن نصاً بعدم استخدام المستأجر لعمال غير يهود ، وإن كانت قد حاولت تبرير ما فعله هذا الصندوق اليهودي في الماضي بأنه كان يهدف ضمان استخدام اليهود المهاجرين .

وكانت لجنة بيل قد أعربت عن رأيها في أن تزيث حكومة الإنتداب في بيع الأراضي الأميرية ، لكل من الصندوق الوطني اليهودي ، والمجلس الإسلامي الأعلى ، والذي كان يحول هذه الأراضي إلى أرقاف . ونصحت اللجنة الانجلو أمريكية بضرورة مراقبة هذه العملية ، وعلى أساس أنه ليس من مصلحة الأهالي أن يصبح قسم كبير من أراضي بلادهم غير قابل للانتقال ، بل ان من مصلحتهم أن تستثمر جميع الأراضي وتعمل على أكمل وجه .

أما التطور الاقتصادي فكان هو موضوع التوصية الثامنة . وكانت اللجنة

قد عرفت بوجود مشروعات مختلفة ، وتدخل في نطاق الزراعة والصناعة ، ويمكنها أن تؤثر على مستقبل فلسطين الاقتصادي . وأعلنت اللجنة أنها ليست في وضع يؤهلها لتقدير مدى صحة هذه المشروعات . وذكرت أنها ستنتهي إلى الاختفاق ما لم يكن هناك سلماً مستتباً في فلسطين . هذا علاوة على أن نجاحها يستلزم مؤازرة النول العربية المجاورة لها ، إذ أنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . وكان الاقتصاد اليهودي قد إمتاز بمساندة قوة رؤوس الأموال له ، وبشكل لم يتوفر للعرب . ورأت اللجنة أنه ليس من الحكمة أن تقوم إحدى المؤسسات الخاصة بمشاريع كبيرة : مثل مشروع وادي الاردن ، حتى وإن كانت هذه المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات ، وضمان المنافع للعرب . ورأت اللجنة أن هذه المشروعات الكبرى تقع داخل نطاق أعمال الحكومة ، ويمكن في حالة وجود عقبات مالية ، الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسئولية والمراقبة الحكوميتين . ويمكن استخدام القروض سلاحاً في أيدي حكومة فلسطين ، لكي تتمكن من القيام نفسها بمثل هذه المشروعات . ونصحت اللجنة بالاستمرار في دراسة الموارد الاقتصادية ، واستخدام المياه الجوفية ، كأساس للتطور الاقتصادي ، وإن كانت قد إعترفت بقلة الموارد الطبيعية لهذا الاقليم . ونصحت اللجنة بضرورة القيام بتبادل في البضائع ، والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلاً حراً كاملاً ، وضرورة الحصول على مؤازرة تلك الاقطار بصورة فعالة ، وخاصة في مشروعات المياه ، كأساس للتطور الاقتصادي . كما أن اللجنة رأت أن المادة الثامنة عشر من صلبسك الإنتداب تمرقل التطور الاقتصادي لفلسطين ، فأوصت بالقائها ، والتمهيد لعقد إتفاقيات جمركية وتجارية ، وبشكل يمكنه أن يؤدي في النهاية إلى شيء من قبيل «الإتحاد الجمركي» ، وإن كانت لم تذكر مع من سيكون هذا الاتحاد.

ولاشك أنها كانت تبنى إقامة اتحاد جمركي بين حكومة فلسطين وبين الدول العربية المطبوعة .

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى شئون التعليم ، فأوصت باصلاح نظام التعليم لكل من اليهود والعرب ، وعلى أن يشتمل ذلك إدخال التعليم الإجبارى خلال فترة معقولة . ورأت اللجنة تفاوتاً كبيراً بين المبالغ التى تنفق على تعليم كل من العرب واليهود ، ورأت أن نظام التعليم فى فلسطين يقوم فى هذا القطر على أسس قومية من هذا الجانب أو ذاك . ولاحظت أن المدارس اليهودية ، وهى التى كانت تدار بإشراف الطائفة الإسرائيلية ، قد أصبحت «مشبعة بروح قومية ملهية ، وغدت وسائل فعالة - بالغة الأثر - لث الروح القومية العبرية الاعترائية » ، ولذلك فإن اللجنة قد أوصت بضرورة سيطرة الحكومة على نظم التعليم للجانبين ، وللقضاء على تلك الروح العنصرية ، وعلى محاولة إستخدام التعليم وسيلة للدعاية للقومية . ونصحت اللجنة بتأليف طائفة عربية تشرف على التعليم العربى ، وينقسم طريقة للطائفة الإسرائيلية . كما نصحت بزيادة نصيب التعليم من ميزانية الإنتداب ، وإنفاق الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات على تعليم العرب . وكان من الصعب تحقيق هذا الهدف إلا إذا خففت الإعتمادات المرسومة للأمن العلم بشكل واضح .

ويصل بنا هذا التسلسل إلى التوصية العاشرة وهى الخاصة بالعمل على إستتباب السلم فى فلسطين ، وأن يوضح لكل من العرب واليهود بصورة لا تقبل الشك أن كل محاولة من أى فريق ترى عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش سوف تقمع بالخزم والشدة . ونصحت الوكالة اليهودية بأن تتعاون تعاوناً فعالاً مع سلطات الإنتداب ،

لقطع دابر الارهاب والمهجرة غير المشروعة ، ولصيانة الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين ؛ إذ أن ذلك ضرورى لها ، ولمصلحة الجميع ، بما فيهم المهاجرون الجدد .

كان هذا هو تقرير اللجنة الانجلو أمريكية ؛ ووضح التحيز فيه إلى جانب اليهود ضد العرب ، وفي معظم نقاطه ؛ ولذلك فإن الجامعة العربية لم تسكت على هذا التقرير ولم توافق عليه .

(٥) موقف الجامعة العربية :

وضح أمام العرب والعالم أجمع بعد تعيين أعضاء اللجنة الانجلو أمريكية تحيز عدد منهم للجانب الصهيونى . خاصة وأن بعضهم كان من غلات دعاة الصهيونية قبل تعيينهم في اللجنة ؛ كما اتضح أن اللجنة قد جاءت ، أو على الأقل بعض أعضائها ، لإقرار سياسة مرسومة سلفا ، مثل اقرارها هجرة مائة ألف في ذلك العام بدون زيادة أو نقصان ، وهو الرقم الذى كان قد اقترحه ترومان . ووضح أن اللجنة قد قامت بدراسة سريعة لم تصل إلى بعض النقاط الأساسية الخاصة بالموقف في فلسطين . ولم تعرها الاهتمام الكافى ؛ كما أنها لم تعر نشوء القومية العربية ونتمها في تنظيم العلاقات والمصالح الإقليمية العناية اللازمة ، وثبت ذلك من أنها قد تقلعت بتوصياتها ، وهى تعلم أنها تتعارض ومصالحة كل دولة من دول الجامعة العربية . ولم تكن اللجنة عملية في توصياتها بل انحرفت بقيارات عاطفية قبل أن تدرس المشكلات الاقتصادية والعسكرية والادارية التى تنجم عن توصياتها : فقد بنت هذه التوصيات على مشروعات إقتصادية تستند إلى أسس من التعاون بين العرب واليهود لا يمكن أن تتحقق ؛ كما أنها أوصت بالمهجرة قبل أن تتحقق من امكان تنفيذ ذلك ، أو من أثره على حياة العرب وحقوقهم الطبيعية الشرعية . وثبت أن اللجنة تناقض نفسها بنفسها

في مواضيع عدة ، ولا سيما في المبادئ والاسس ، خاصة وأنها قد إدعت تمسكها بالمبادئ الديمقراطية الحديثة ، وبمبادئ ميثاق الامم المتحدة. وعملت في الوقت نفسه على فرض سياسة معينة بالقوة على شعب له حقه في أن يتمتع في هذا العصر بالمعيشة الديمقراطية ، وبتقرير مصيره السياسى بنفسه .

ورأت جامعة اللول العربية أن التوصية الأولى لهذه اللجنة جاءت متميزة في مسألة عدم وجود بلاد غير فلسطين يمكنها أن تأوى اليهود الراغبين في مغادرة أوروبا ، إذ أنه كانت هناك مساحات شاسعة ووسائل متوفرة في مختلف بلدان العالم ، وخاصة في الامبراطورية البريطانية . وفي الولايات المتحدة الامريكية يمكنها أن تأوى أى يهودى يرغب في ترك أوروبا . وكان تعامى اللجنة عن ذلك يعتبر سيراً صوب تضحية فلسطين على مذبح الشهوة الصهيونية السياسية . وباسم الواجب الانسانى : وهو أمر يتناقض في نفس الوقت مع ما نتظاهر به هاتان الدولتان من عطف على ضحايا النازيين والفاشستين .

وبينما اقترحت اللجنة مائة الف شهادة هجرة لليهود : اعترفت صراحة بأن ذلك سيكون عبثاً ثقيلاً على فلسطين : واعترفت أن كثافة السكان عالية جداً ، وبلغت ٢٣٦ في الميل المربع ، باستثناء صحواء بئر السبع المجنبية. وستزيد هذه النسبة بعد أربع عشرة سنة . وبدون هجرة يهودية . إلى ما يقرب من ٤٥٠ في الميل المربع . ومادام القسم الأعظم من أراضي فلسطين صحراوي وجبلى وفقير في صناعته وموارده فانه من الواضح صعوبة تحمل فلسطين لأية هجرة يهودية جديدة .

كما أن توصية اللجنة باصدار تصريح بأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية . ولا يسود العرب اليهود ولا اليهود العرب فيها . وأن يعطل أى

نظام دستوري يعطى الأغلبية المطلقة سلطة الحكم ، وأن قولها أن فلسطين ليست ولا يمكن أن تكون في يوم ما أرضاً يستطيع أى شعب أن يدعى بأنها ملك له - يستنكر كل الاستنكار ، لأن فيه تسوية ظالمة في المركز والحق بين العرب الذين تعترف اللجنة أن حقهم في فلسطين مستند إلى حق الاستقرار الممتد إلى أكثر من ألف سنة ، والذي ما يزال حقيقة واقعة ، وبين اليهود الذين كل ما يستندون إليه صلة تاريخية واهية إنقطعت عملياً منذ ألف سنة . ويظهر التحيز ضد العرب واضحاً مادام يرى إلى حرمان عرب فلسطين ، أصحاب البلاد الشرعيين ، من حق طبيعي لهم قد ناله إخوانهم في البلاد العربية الأخرى .

وكذلك توصية اللجنة باستمرار الحكم في فلسطين على ما كان عليه ريثما يتلاشى العداء بين العرب واليهود ، فانه كان ههما للأحسن التي قام عليها نظام الإنتداب . خاصة وأن اليهود كانوا مسوقين بفكرة الحصول على أكثرية ودولة يهودية . وإستمرار الهجرة حسب توصية اللجنة لن يخفف غلوهم ؛ كما أن العرب كانوا مسرقين بفكرة الدفاع عن الذات والكيان ، ولن يستسلموا لتحقيق الامنيات اليهودية .

وكان الاختلاف بين مستوى معيشة العرب واليهود سبباً للصدام بين الجانبين في فلسطين ، وإن لم يكن هو السبب الرئيسي ، خاصة وأن المشكلة أخذت لوناً قومياً واضحاً ، نتيجة لادخال عناصر غريبة إلى ذلك الاقليم ؛ وكان نظام الانتداب نفسه هو المسئول عن خفض مستوى معيشة العرب ، إذ أنه لم يرسد للتعليم إلا ٥٪ من الميزانية العامة ، ونفس هذه النسبة للصحة العامة ، في الوقت الذي كان يتفق فيه ٣٠٪ من الميزانية على الأمن العام . ولقد تجاهلت اللجنة باقتراحها إستمرار تسهيل هجرة اليهود ، وقصاً

لقواعد الإكتئاب - التي تنص على مراعاة حقوق باقي السكان وعلم الأضرار بهم - أن هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في حلة دوام الهجرة ؛ إذ أن أضراراً قد وقعت بفعل تحول نسبة العرب من ٨٧٪ في سنة ١٩٢٢ إلى ٩٩٪ سنة ١٩٤٤ ؛ هذا علاوة عن إمكانية تبدل هذه النسبة ونزولها إلى ٦٥٪ بعد هجرة المئة الأخيرة . وتجاهلت اللجنة كذلك أن الحكومة البريطانية حين قررت وقف الهجرة اليهودية في كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ - كانت متعمدة تماماً . ومستقلة إلى دولسات عديدة ؛ بأن الهجرة اليهودية قد أضرت بمركز وحقوق العرب .

وكذلك تجاهلت اللجنة ؛ حينما أقرحت إلغاء قانون الأراضي لسنة ١٩٤٠ أن بريطانيا كانت مقتنعة عند وضعه بأن الخطر قد أحرق بالعرب ؛ واجليت مطالبт الصهيونيين . وسوءت على حقوق العرب .

وكذلك أشارت اللجنة إلى مشروعات لرفع مستوى العرب واليهود ، وذكرت أنه يلزم لنجاحها تعاون الدول العربية المجاورة . وتجاهلت أنه لا يمكن لأي حكومة عربية أن ترحب بالتعاون في أي مشروع قد يؤدي إلى توسع يهودي . إذ أنه يهدد كيلا العرب وحقوقهم في بلادهم . ولم يكن في وسع الحكومات العربية أن تلي أية معونة في هذا الميدان مالم تضمن بقائه الصيغة العربية لفلسطين .

وكان من سلطه القول أن أي إصلاح في التعليم لن يؤتي ثماره ملحوظة إلا خطوة السياسة لهذا الاقليم على ما كانت عليه ؛ ولذلك فلن وصول فلسطين إلى الاستقلال كان أساساً لإصلاح التعليم ولإصلاح غيره من الأمور المخططة . وأخيراً فقد علمت اللجنة عن الفرق في المصلحة التي كانت بريطانيا تتعامل

بها كل من العرب واليهود ، فعملت العرب حين يداخسون عن كيانهم ، وحقوقهم المشروعة بمنحى القسوة ، تقتيلا وشقا وحسبا وإعتقالا ومصادرة وغرامة . ولكنها كلفت تقابل إعتقالات اليهود بكل هوادق وتساهل ، مما أدى إلى إستمرار هذا العدوان ، وإزهاق كثير من الأرواح ، وتدمير ممتلكات الحكومة . وكذلك كانت السلطات البريطانية قد نزع ما بأيدي العرب من سلاح ، رغم أنهم كانوا لا يملكون أى تنظييات عسكرية . وقد ثبت وجود جيوش يهودية منظمة ومسلحة وتقوم بأعمال عدوانية على نطاق واسع ، ولم تحاول الحكومة جدياً تجريدتها من السلاح . وكذلك الأمر أيضا حين أنقضت الحكومة البريطانية على حل اللجنة العربية العليا ، وإعتقال أعضائها ونفيهم ، ودون أن يثبت عليهم أى صلة بالاضطرابات ، وقامت بريطانيا بذلك ولكنها لم تقدم على عمل مماثل مع الوكالة اليهودية التي تتحلها وترخص الصلوات معها وسطلون مع الإسرائيليين . ولذلك فإن محاولة اللجنة المساواة في ذلك بين العرب واليهود كانت مغالطة واضحة .

ولقد أثار تقرير اللجنة الانجلو أمريكية سخط العرب ونقمتهم ، فأضربت الهند في فلسطين وفي غيرها من البلاد العربية ، وأخذت البرلمانات تتخذ بهذا التقرير . وتطالب الحكومات بموقف حازم . وإضطرت هذه الحكومات إلى الاحتجاج لدى بريطانيا والولايات المتحدة . وأبرق الملوك والرؤساء العرب باستنكارهم للشهيد إلى ملك الانجليز وإلى ترومان .

وإنعقد في أنشاص مؤتمر حضره ملوك ورؤساء مصر وشرق الأردن ، وسوريا ولبنان والوصى على عرش العراق وولى عهد المملكة السعودية وابن إمام اليمن ، وذلك في ٢٨ مايو ١٩٤٦ . وتذاكر الملوك والرؤساء في مشكلة فلسطين ، واتخذوا قرارات بالاجماع ، على أن فلسطين قطر عربي لا يمكن

أن يفصل عن الأقطار العربية الأخرى « إذ هو القلب في المجموعة العربية وأن مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة كافة ، وأن ما يصيب فلسطين يصيب شعوب الجامعة بذاتها ، وأن الصهيونية خطر دائم لا على فلسطين وحدها بل على البلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعا ، وأن أقل ما ترضيه في سبيل حماية فلسطين هو : وقف الهجرة الصهيونية وفقاً تاماً ، ومنع تسرب الأراضي العربية في الأيدي الصهيونية منعاً باتاً ، والعمل على تحقيق إستقلال فلسطين ، وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين من غير تفریق بين عنصر ومذهب ، وأن الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق تعتبره دول الجامعة عملاً عدائياً موجهاً ضلها ، وأنه يقضى أن تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذى هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى .

وأجمعوا كذلك على ضرورة مساعدة عرب فلسطين بالمال . وذلك للدعاية ، ومن أجل حفظ الأراضي بيد العرب ، وغير ذلك مما يقوى الكيان العربى فى فلسطين . ودعم عرب فلسطين فيما إذا اضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم عند استمرار الغزو الصهيونى . ومساعدتهم بكل الوسائل الممكنة .

وجاء فى البيان الذى صدر بهذه المناسبة أنهم : « تداولوا فى قضية فلسطين من شئ نواحها ، فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعاً ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب . وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة . ويعتبرون ذلك نقضاً صريحاً للكتاب الأبيض الذى لإرتبط به الشرف البريطانى : ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة . والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى ، أى تشبث من جانبهما يرمى إلى إقرار تدابير

ماسة بحقوق العرب في فلسطين ، حرصا منهم على دوام هذه الصداقة ، وتقاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ، ويقضى إلى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم . أما فيما رآوا زيادة على ذلك . فقد كلفوا الامين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم ومداولاتهم وتوجهاتهم في هذا الشأن . ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين» (١) .

ولقد كان من نتيجة إنتشار روح العداء ضد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن أسرع رئيس الوزراء البريطاني إلى اللقاء بيان ذكر فيه أن التقرير يحتاج إلى دراسة وإستشارات متعددة : وأن تواصى اللجنة ذات صفة إستشارية وليس لها أى نوع من أنواع الإلزام : وأن حكومته قد أرسلت التقرير إلى الحكومات العربية . وللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية . لتبدى آراءها فيه قبل أن تتخذ أية خطوة . وكذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تتخذ خطوة جديدة في هذه المشكلة دون استشارة العرب والتشاور معهم .

وعقدت جامعة الدول العربية إجتماعا غير عادى في بلودان بلبنان من ٨ إلى ١٢ يونية سنة ١٩٤٦ . ونظرت في تقرير اللجنة . واتخذت قرارات علنية وقرارات أخرى سرية .

وكان أولى هذه القرارات العلنية هي نقد لجنة التحقيق وتحيزها ، وإرسال مذكرات لكل من الحكومتين الانجليزية والامريكية . ومن الجامعة ومن كل حكومة عربية على إنفراد . وقدمت هذه المذكرات التي إعتبرت الاخخذ

(١) أكرم زعير : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف - ١٩٥٥ . ص ١٧٦ -

بتوصيات اللجنة عملاً غير ودى موجهها إلى الحكومات العربية ، ويقصد به القضاء على كيان الشعب العربي الفلسطيني ، ويعرض البلاد إلى مشكلات لا حد لتأثيرها ، وإلى اضطرابات تعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بين أمريكا وإنجلترا وبين البلاد العربية . وورد في المذكرة المرسلة إلى حكومة الولايات المتحدة شرح لنشاط اليهود فيها : «الذين يجمعون الأموال لإنفاقها في فلسطين لأغراض سياسية تهدف لإقامة وطن قومي ودولة يهودية ، رغم حقوق سكان البلاد الأصليين . ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الأمريكية في شئون أمة أخرى ، بما يعارض حقوق تلك الأمة ، يجر للولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقهم وآملهم الكبيرة ، تلك الحكومة التي ضحت أكبر التضحيات لسيادة مبادئ ميثاق الأطلسي ، والتي أعلنت الحريات الأربع . والتي وضح في الخطوط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة في إقامة عالم جديد غايته العدل والرخاء . وفضلاً عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية ، التي تحاط بسياج من العاطفة والرحمة ، اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ... إن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد الغير وضد إرادة العرب قد زاد الأمور تعقيداً ... وقد ترتب على المعونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين ، سواء كانت مادية أو أدبية ، أن تفاقم الأمر ووطن الصهيونيين أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملأ إرادتهم على شعب فلسطين الأعزل ، فنظفوا قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودي الجديد ، وجمعيات إرهابية هي أداة القتل والتدمير ، لتحقيق أغراضهم بالقوة ، وليس مما يساعد على تهدئة هذا العطف الذي تبديه جماعة من مواطني

الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية .^١ أننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تحدث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربي . سياسة الولايات المتحدة ومصلحتها . وإذا استمر التسليح الصهيوني والارهابي وإتخاذ القوة وسيلة لاعلاء ارادتهم في فلسطين . فاننا نخشى ألا يقف العرب ، وهم قوم فخورون بتاريخهم ، مكتوفي الأيدي أمام تحدى القوة . وهم الذين قبلوا كل زمن من الأزمان النضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم ، وأشد ما نخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق . وقد أخذ يتجسم في نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية المسئولة . وإستمر كذلك تدخل اليهود الامريكان وأنصارهم في شئون فلسطين . ووجلوها التأييد الكافي في الولايات المتحدة ... (١) .

وإشتملت قرارات مجلس الجامعة في بلودان كذلك على طلب المفاوضات مع الحكومة البريطانية لأجل إنهاء الحالة القائمة في فلسطين . حتى إذا لم تنتهي المفاوضات . مع بريطانيا إلى حل مرضي . عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة - إذ أن ميثاقها يقضى بالآي رفح إليها من المسائل إلا ما يتعذر حله مباشرة وحلا سلمياً .

وكذلك إشتملت على قرار بإنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة من الدول العربية . ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودي الصهيوني . وإتخاذ الاجراءات الجمركية الكفيلة بالتأكد من جنسية البضائع المستوردة ،

(١) أنظر : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين - نشر جامعة الدول العربية - المجموعة

الأولى سنة ١٩١٥ - سنة ١٩٤٦ . وثيقة رقم ٤٨ ص ٣٨١ .

ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ، ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود .

وإشتملت هذه القرارات العلنية أيضا على ضرورة وضع تشريع في كل دولة عربية يعتبر بموجبه بيع العقار إلى الصهيونيين ، وتهريب اليهود إليها . والمساعدة على ذلك جريمة جنائية . وإشتملت على قرار لإنشاء لجان دفاع عن فلسطين في كل دولة عربية ، وإصدار طابع باسم فلسطين يرصد دخله للانفاق على هذه المشكلة .

أما القرارات السرية . فإنها لم تعرف إلا فيما بعد . وكانت تهدف بصورة خاصة إلى تهديد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية والمتعلقة بالبرترول ، وذلك باعتبار أن تنفيذ توصي اللجنة الانجليزية الامريكية يؤدي إلى سوء العلاقات بين هاتين الدولتين من ناحية ، وبين البالد العربية من ناحية أخرى . ولذلك فانه من الواجب على البلاد العربية أن تدافع عن نفسها . وذلك باتخاذ التدابير الضرورية . التي كان منها عدم السماح للدولتين أو إحداها أو رعاياها بأى امتياز إقتصادي جديد ، والإمتناع عن تأييد مصالحها الخاصة في الهيئات الدولية . ومقاطعتهما مقاطعة أديبة . والنظر بعد ذلك في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية . وشكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة .

وإذا كان موقف الجامعة يحاول الاحتفاظ بعروبة فلسطين والوصول إلى مستوى الدول العربية المستقلة ، ويرفض قرارات وتوصيات اللجنة الانجليزية الامريكية . فليتنا أن نعرف بأن جميع الأسلحة التي لوح العرب باستخدامها في وجه الغرب المستعمر كانت أسلحة سياسية . إذ أنه كانت هناك صعوبات كبيرة من أجل تطبيق الاجراءات المادية الحاسمة . وأضعف

ذلك موقف العرب . في الوقت الذي عملت فيه مشكلة فلسطين على تجميع آرائهم . والتقريب بين مصالح ملوكهم ورؤسائهم . والتي كانت تشتمل على كثير من التناقضات والمنافسات .

ونلاحظ من الناحية الاخرى أن اليهود قد رجبوا بتقرير اللجنة ، وطالبوا بسرعة تنفيذه ، وخاصة التوصيات المتعلقة بالهجرة وبالأراضي . ولكنهم كانوا قد صمموا على عدم التراجع في أمر إنشاء دولتهم . واستخدموا في ذلك قواتهم التي كانوا قد نظموها لإجبار بريطانيا على التراجع في هذه المسألة . فرادوا من أعمال العنف والارهاب . وخطفوا عدداً من الضباط البريطانيين وأعتقلوهم . ثم قاموا . بعد نهاية إجتماع مجلس الجامعة العربية في بلودان ، بنسف الجسور العشرة التي كانت تربط فلسطين بسوريا ولبنان وشرقي الأردن ومصر ، وتحلوا بذلك جامعة الدول العربية بأكملها . ثم أخذوا في مهاجمة القطارات ومراكز الشرطة . ومستودعات الأسلحة والذخائر ، ثم قاموا بعملية نسف فندق الملك داود في القدس . وكان مقر الحكومة العامة . ومقر الانتداب . وراح ضحيته مائة وثلاثين من الموظفين .

وأمام هذه العمليات الاستفزازية التي جرت كرامة بريطانيا ، اضطرت حكومة لندن إلى أن تعلن ثبوت اشتراك الوكالة اليهودية في هذه العمليات ، مادامت المهاجنا وعصابات البالماخ التابعة لها هي التي قامت بهذا الارهاب . حقيقة أن بريطانيا قد ألقت القبض على بعض اليهود ، وقنشت مقر الوكالة اليهودية واستولت على بعض الأوراق . ولكنها لم تقرر حل هذه الوكالة ، كما كانت قد فعلت من قبل مع اللجنة العربية العليا . وثبت بذلك التضيق في المعاملة . رغم عدم ثبوت أى شيء على اللجنة العربية ، وثبوت الجريمة على الهيئة اليهودية . وفي جرائم لا يمكن السكوت عليها .

وعلى أى حال فلقد تحدث أثنى - رئيس الوزارة البريطانية ، أمام مجلس العموم فى ٢ يوليو ، وذكر أن الثورة اليهودية مليرة مرسومة ، وتنفذها هيئة عسكرية مجهزة . وتحدث عن الهاجانا ، وقدر عدد أفرادها بسبعين ألف ، وقال أن لها قوة آلية متحركة كبيرة ؛ وتحدث عن البالماخ وعصابات الأرغون وإشثيرن . وكان من اللازم أن تتشدد بريطانيا مع المنظمات الارهابية اليهودية وبصفتها مسئولة عن ممارسة السلطة التنفيذية ، ومسئولة عن سيادة الأمن والنظام فى هذا الاقليم . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ورد حايم وايزمان على أثنى وذكر أن اليهود قد بدأ بعض غليانهم حينما علموا بتوصيات اللجنة الانجلو أمريكية ؛ ولكن تباطؤ السلطات فى تنفيذ هذه التوصيات هو الذى أثارهم . وطالب بالاسراع فى إدخال المائة ألف مهاجر جديد حتى تصل بريطانيا إلى تهدئة الأمور فى فلسطين . وطالب كذلك بالاسراع فى الافراج عن المعتقلين .

وكان ما طلب وايزمان ، إذ أن السلطات البريطانية أطلقت سراح المعتقلين اليهود . وأخلت دار وكالتهم . ودفعت نفقات ترميمها بعد احتلال الجنود البريطانيين لها . وتمت بذلك مرحلة من مراحل تاريخ فلسطين . ظهر فيها التحيز الإستعماري . وإزدیاد الضغط على العرب .

مِفْصَلُ الْمَبْلَغِ

مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦

كاف الإجماع صوب عقد مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ يلدك على استمرار بريطانيا في سياستها الخاصة بعقد المؤتمرات ، واستشارة ماتسميه بالأطراف المعنية ، حتى تتصل من تحمل مسئولية عملياتها التاريخية . كما أن خضوع بريطانيا لضغط اليهود والولايات المتحدة الأمريكية كان يجبرها على أن تناقش مع العرب ما وصلت إليه من اتفاق مع الحكومة الأمريكية . وكان قرار جامعة الدول العربية الذي اتخذته في بلودان ، بالدخول في مباحثات مع بريطانيا بشأن مستقبل فلسطين . قد حصل على موافقة بريطانيا على بحث هذه المشكلة مع ممثلي العرب . ولاشك أن بريطانيا كانت محتاجة ، لكي تحتفظ بماء وجهها في النطاق السياسي ، وتحتفظ كذلك بما يمكنها أن تحتفظ به من مصالح وإميازات إقتصادية وإستراتيجية كانت لها في العلم العربي ، وكانت في غاية الأهمية بالنسبة لإمبراطوريتها . ويعتبر هذا المؤتمر مرحلة من المراحل السياسية التي مورت بها مشكلة فلسطين ، وكانت مراحل عديدة وطويلة .

(١) المؤتمر :

أنجبت الحكومة البريطانية على دول الجامعة العربية بالموافقة على عقد مؤتمر يفوض من أنجل محاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين ؛ وكان ذلك في أوائل شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ . وحدثت الحكومة البريطانية لهذا المؤتمر يوم ٩٠٠ سبتمبر ، كما حددت لندن مكاناً لإستقامته .

وكانت الحكومة البريطانية على إتصال مستمر مع حكومة الولايات المتحدة ، بشأن التوصيات التي تقدمت بها لجنة التحقيق المشتركة . وكان رئيس الولايات المتحدة قد أكد للعرب أنه لن يتخذ أى قرار جديد دون إستشارة كل من العرب واليهود . وكانت حكومة بريطانيا كذلك تحاول أن تتفاوض مع العرب . ولكن مع اليهود في نفس الوقت . وكان لهم ما للعرب من صفة ، أو بمعنى أدق ، لهم ما للعرب من حقوق في فلسطين . وظهرت هذه المناورات واضحة أمام رؤساء الحكومات العربية ، وخشوا على الشكل الذى تحاول بريطانيا أن تعطيه لهذا المؤتمر ، أو بمعنى أدق خشوا من الوضعية القانونية التي قد يحصل اليهود عليها من مثل هذه المفاوضات ؛ ولذلك فانهم قد عقدوا إجتماعا لوزراء خارجية الدول العربية في الاسكندرية ، وقررت فيه هذه الحكومات ألا يجلس العرب مع اليهود على مائدة واحدة . ولا يعترفوا لهم بحق في المفاوضات . ولا لأمريكا كذلك بأى حق في التدخل ؛ وألا يقبلوا أى مشروع يؤدي الى التقسيم .

ووجدت بريطانيا أن الأمور تزيد في تعقدها مع العرب ، وأن العلاقات تتوتر مع الدول العربية ، فإضطرت إلى أن تعترف بالحق وتعامل هذه الدول معاملة تختلف عن معاملة الممثل للوكالة اليهودية أو لعصابات الصهيونيين . ووافقت على ألا يكون اليهود جانباً أو طرفاً في هذه المفاوضات . وأن تكون الأبحاث حرة غير مقيدة بأى مشروع .

وبدأ هذا المؤتمر بكلمة من أتلى . رئيس الوزراء . رحب فيها بوفود البلاد العربية . وإدعى فيها صداقة بريطانيا للعرب خلال ربع قرن ، ورعايتها وإهتمامها بالنهضة القومية في المنطقة ، وبعد أن قامت الجيوش البريطانية بإنهاء الحكم العثماني عنها في أثناء الحرب العالمية الأولى . كما أنه لم ينس التنويه بما

قامت به بريطانيا من أجل النهضة السياسية في كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن ، ووصول العراق إلى الاستقلال منذ عام ١٩٣٠ . ووصول شرق الأردن إلى نفس الصفة أخيراً . ولاشك أنه كان يبحث عن الحصول على تأييد من صاحبي العرشين في هذين الإقليمين ، للسياسة البريطانية في المنطقة كلها .

ورحب باستقلال كل من سوريا ولبنان ، كما رحب بنشأة جامعة الدول العربية ، وبمساهمتها في محاولة إيجاد حل للمشاكل الإقليمية . وأما بالنسبة لفلسطين فقد أعلن أتلي أسفه لعدم إرسال عرب هذا الاقليم مندوبين عنهم لتمثيلهم في المؤتمر ؛ كما أظهر أسف الحكومة البريطانية لحالة القلق والاضطراب التي سادت في هذه البلاد ، والتي من اللازم العمل على تسويتها ، وعن طريق هذا المؤتمر . وكان في وسع الجميع ؛ ماداموا يستخلصون السياسة ، أن يصلوا إلى حل . خاصة إذا ما كان الهدف هو الوصول إلى أي حل . وقدم أتلي مشروعاً خاصاً ، كان روبرت موريسون . رئيس مجلس اللوردات ، قد تقدم به ، وذكر عدم وجود حاجة لمناقشة تفاصيله إلا بعد قراءته والتباحث فيه ؛ وإن كان قد اقترح على الوفود عدم الاسراف في مناقشة الماضي ، وضرورة مواجهة الحقائق . كما أصبحت في ذلك الوقت . كذلك أعلن أنه من الصعب الوصول إلى أية تسوية في فلسطين ؛ ما لم يظهر كل من الفريقين إستعداداه لمراعاة مصالح الفريق الآخر ، ول منح كل ما يتطلبه حفظ السلام في البلاد من ضمانات . وكأنه كان يطالب الوفود العربية بانصاف حلول ، أو بالتخلي عن الجزء حتى يحصلوا على الباقي . وكان أي رضاء بأي تنازل من جانب العرب يعني بالمنطق مكسباً لليهود ، وعلى حساب العرب .

ورد عليه فارس الخوري معترفاً بتلك الصداقة العربية البريطانية ؛ ولكنه

أعلن أنه لا يسعهم رغم ذلك إلا أن يأسفوا أشد الأسف لما أصاب فلسطين من عاتق أقتل جناحها عن اللاحق بأنحواتها ؛ فهي في الجهاد شريكة لسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق ... ثم هي لهؤلاء صنو في مركزها الاجتماعي والثقافي ، ومنع هذا كله تخلفت عنها في تحقيق أمانها السياسية لأسباب خارجة عن إرادتها ، وإرادة العرب جميعاً :

ولقد طولت فلسطين بعمل المستحيل ، إذ أريد منها وحدها أن تحقق أخلام الصهيونية السياسية وأطماعها . فآلت بذلك على عاتقها عبء ثقل أنقصر ظهرها ، فكأنما أريد لأهلها أن تقتلع جنودهم من بلادهم إقتلاعاً ليحل غيرهم مكانهم ؛ ولقد كان للخطط بين مشاكل اليهود العالمية وفلسطين أسوأ الآثار . ومما شكل كل اليهود عالمية ولابد لها من حل عالمي . ولا شأن لفلسطين بها ولا حل لها فيها ، وينبغي أن يعنى بها العالم كله .

ولقد أشار إلى التعاون الإقتصادي بين العرب وبريطانيا لن يؤدي إلى نتيجة إذا ما عترف لليهود في فلسطين بأي نوع من أنواع الكيان السياسي المستقل . وأعلن أن كل عربي في كل وفد من الوفود العربية يمثل فلسطين ويتحدث بأسمها . وشرح أن حل المشكلة الفلسطينية واضح وطبيعي وتحمليه البداة . وهو ضرورة الاعتراف لأهل البلاد بحق العيش في أرضهم وحق تقرير مصيرهم . وخاصة بعد أن ضمنت هذه المبادئ الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي والحريات الأربع . ثم تند باضطراب الأمن في فلسطين نتيجة لتسليح اليهود وقيام المعصابات الصهيونية بعمليات الارهاب . وبشكل يهدد حياة الاهالي وأمنهم . ويهدد بأنه إذا لم تقم الدولة المتدبة بواجبها في حزم سريع فان الأمور قد تتطور إلى أسوأ . حين يضطر الاهالي إلى اللجوء إلى وسائلهم الخاصة للدفاع عن أنفسهم . وكلنت هذه بداية طيبة للمؤتمر ، إذ

أما أظهرت تفاوت الوسائل ، وتعارض الأهداف ، التي يهدف إليها كل من
الفرقيين ، الاستعماريين البريطانيين ، والوفود الممثلة للعرب .

(٧) مشروع موريسون :

وكان مندوبوا الحكومة البريطانية ومندوبوا الولايات المتحدة قد إتخذوا
لنفسهم صفة الخبراء حين فحصوا توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية للبحث
في مشاكل اليهود في أوروبا ، ومشاكل فلسطين . ووضع هؤلاء والخبراء
توصيات عن السياسة التي يجب إتباعها ، والتي تبلورت أخيراً في شكل مشروع
موريسون .

وكان هؤلاء الخبراء قد بدأوا بمعالجة مسألة مركز اليهود في أوروبا ،
وعلاقة الحكم النازي بازدياد أهمية الوطن القوي لليهود ، كملجأ لمن يرغب في
الوصول إلى فلسطين من يهود أوروبا . وأدى ذلك إلى إزدياد تعقيد المشكلة
الفلسطينية نتيجة لزيادة ضغط الهجرة الأوربية على هذا الاقليم . وإذا كانت
اللجنة قد اعترفت بأن فلسطين وحدها لن تتمكن من إيجاد حل لهجرة ضحايا
الحكم النازي : فان الخبراء قد أوصوا رغم ذلك بأن تقوم الدولة بتهيئة أحوال
مناسبة لتوطين عدد واخر من المشردين في أوروبا ، وذلك كخطوة أولى في
سبيل إيجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من هؤلاء المشردين ،
وكانوا يعنون بذلك الالتفات إلى فلسطين .

لقد نصح الخبراء بإنشاء هيئة دولية للأجئين ، وأن تعضد الجمعية العمومية
للأمم المتحدة مسألة قبول دول أوروبا لعدد منهم ، وكذلك توطين عدد آخر
في بريطانيا والولايات المتحدة ودول اللومنيون وأمريكا اللاتينية ، وفي نفس
الوقت توجيه عدد من المهاجرين إلى فلسطين .

ولكن الخبراء كانوا قد إعترفوا بأن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية ، وأن لا حق لأى الجاليتين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ؛ وينوا على ذلك صعوبة التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين ، وخاصة مع هذا النزاع الملحن . وصعوبة الوصول إلى تعاون يمكنه أن يؤدي إلى إنشاء حكومة موحدة في فلسطين . ولذلك فإنهم قد أوصوا بالاتجاه السريع نحو أنظمة الحكم الذاتي ، ووضع دستور لفلسطين يعطي لكل الفريقين قسطاً كبيراً من السلطة لإدارة شئونه الخاصة . وأدى ذلك بالخبراء من جديد إلى أن ينصحوا بإنشاء مناطق عربية . ومناطق يهودية ، تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي تحت إشراف حكومة مركزية ؛ وكان معنى ذلك أنهم قد خرجوا من فكرة الاتحاد أو النظام الفدرالى إلى فكرة التقسيم السابقة ، والى كان العرب قد رفضوها ، وكانت بريطانيا قد رفضتها كذلك . حتى وان كان هذا التقسيم قد وضع على أسس جديدة . وفي خدمة المصالح اليهودية أكثر من المشروعات السابقة التى ظهرت في نهاية الثلاثينات .

واقترح الخبراء تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق : منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس . وأخرى في النقب . أما المنطقة اليهودية فكانت تشمل على الجزء الأعظم من مساحة الأراضى التى إستقر فيها اليهود ، ومساحة كبيرة حول المستعمرات . وتشمل مقاطعة القدس على مدينة أورشلیم وبيت لحم وضواحيها المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض الفضاء القاحلة وغير المسكونة . والكائن جنوبي فلسطين . وأما المنطقة العربية فتشمل باقى فلسطين . وتكون بذلك عربية محضة في غالبيتها . من ناحيتى الأرض والسكان .

ونصحت اللجنة بأن تكون الحدود بين هذه المناطق وبعضها حدوداً إدارية

بمجة ، تعين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي على له سلطة من القوانين ، ولكن في أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين . ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات . ونجول الحكومات الإقليمية ، علاوة على سلطة التشريع والادارة السابقة داخل مقاطعاتها ، السلطة اللازمة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيهم ، وعليها أن تضمن الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان ، وتضمن كذلك حرية الانتقال والتجارة بين المناطق . أما الحكومة المركزية فتتفرد بالسلطة فيما يتعلق بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب ، وكذلك تحتفظ بسلطتها في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيها البوليس والمحاكم وعدد من الأمور التي تهتم فلسطين بأجمعها . وتحتفظ الحكومة المركزية بالسلطات التي لم تمنح للحكومات الإقليمية : فيعد انتخاب مجلس نيابي لكل منطقة يقوم المنتخب السامي بتعيين عدد من بين أعضاء هذا المجلس النيابي في شكل هيئة تنفيذية تتألف من وزير رئيسي ومجلس الوزراء . ومن اللازم أن يوافق المنتخب السامي على القوانين التي تقرها المجالس النيابية ، وله حق رفض التصديق في حالة تعارض هذه القرارات والقوانين مع سلطات أداة الحكم المركزية .

ولقد احتفظ هذا المشروع للمنتوب السامي البريطاني بسلطات كبيرة ، وخاصة فيما أسماء بحالة الطوارئ ، وحالة عجز أي حكومة إقليمية عن القيام بواجباتها ، أو حالة تجاوزها لإختصاصاتها . والمنتوب السامي أن يعين نجلاً تنفيذياً مركزياً لمعاونته ، ويمارس الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية . أما منطقة القدس فيعين لها مجلس بلدي يعضه بالانتخاب والباقي باختيار المنتخب السامي . وأما منطقة النقب فقد أوصوا ببقائها تحت سلطة المنتخب السامي .

ورأى الخبراء أن مثل هذا النظام سييسل عملية الهجرة : فرغم بقائها في سلطة المتلوب السامى ، إلا أنه سيشرف عليها بناء على توصيلات الحكومة الاقليمية «اليهودية» . ولما لم تمتد هذه الهجرة طاقة للتشيع الاقتصادى . فان على الحكومة المركزية أن ترخص بالمجرة التى تقرحها الحكومة الاقليمية . أى أن المتلوب السامى سيحفظ بمجرد حق التصديق على طلبات الحكومة لاقليمية اليهودية . مادامت لا تعترف بقلة الامكانيات اللازمة لهؤلاء المهاجرين الجدد . ورأى الخبراء فى نظير ذلك أن يعطوا للحكومة الاقليمية العربية حق ممارسة السلطة لمنع هجرة اليهود وتوطنهم فيها . وكان معنى ذلك أنه يمكن للحكومة الاقليمية أن تدخل أى عدد من اليهود إلى منطقتها ومن حق الحكومة الاقليمية أن تمنع توطنهم «بصفة مستمرة فيها» . ولكن دون أن تمنعهم من الإقامة بشكل مؤقت فيها .

وكنلك ظهر تحيز الخبراء حين قرروا ضرورة الاسراع بادخال مائة ألف مهاجر يهودى فى الحال إلى فلسطين . وباستمرار حركة المجر قبعلذلك . بل أنهم قد جهزوا مشروعا بنقل هؤلاء اليهود . وبمنح تأشيرات الهجرة . وفى مدة لا تزيد عن سنة . ووضعوا الأسس التى يتم عليها إختيار المهاجرين . والاولويات التى تمنح . وخاصة من بين الصناع والزراع والعناصر الشابة . ودعوا حكومة الولايات المتحدة لكى تتحمل مسئولية نقل المهاجرين إلى فلسطين . فتقدم البواخر اللازمة . وتقوم بدفع مصاريف الانتقال ، وكنلك بتقديم الطعام لهم مدة الشهرين الأولين مسن وقت وصولهم إلى فلسطين . وكنلك أوصت بالاسراع فى صرف تعويضات الحرب لليهود . وللهيئات اليهودية ، والساح لهم بفتح المكتبات . وبمقد القروض حتى يتمكنوا من القيام بهذه العملية .

وإذا كان الخبراء قد رأوا ضرورة زيادة الخطة الممنوعة للعرب فلم
قد أوصوا حكومة الانتداب بذلك ، وأوصوا حكومة الولايات المتحدة
بأن تقدم منحاً لحكومة فلسطين في حالة إحتياجها لمشروعات الانعاش
الاقتصادى . ولكن الخبراء ربطوا بين مشروعات التنمية الاقتصادية الكبيرة
اللازمة لفلسطين ، وتلك المشروعات التى كانت الحكومات العربية المجاورة
تحاول القيام بها . وأن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض للمنطقة . وعن
طريق هيئة تشرف على تقديم شئون الشرق الأوسط بأكمله . بما فيه فلسطين .
ومن الضرورى لذلك أن يحصلوا على معونة شرق الأردن ، وإذا أمكن
سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروعات الكبيرة الذى يمكن أن تستفيد
فلسطين منها . وإقترحوا البدء في زيارة المهندسين الخبراء لموارد المياه المشتركة
بين فلسطين وشرق الأردن ، للقيام بتنفيذ المشروعات المائية اللازمة للزراعة
في فلسطين .

ولقد إقتنعت الحكومة البريطانية بآراء هؤلاء الخبراء ، فاتخذتها أساساً
للمفاوضة . كما أن ترومان رئيس الولايات المتحدة قد أعلن رغبته في إستيفاء
بعض النقاط الخاصة بها مع خبراء أمريكيين في أقرب وقت . وكانت بريطانيا
تنوى بعد موافقة العرب واليهود على المشروع أن تدخل بنوده في أية إتفاقية
للوصاية على فلسطين . وإدعت بأن هذا المشروع يترك الطريق مفتوحاً
للوصول إلى تقدم سلمى وتطور دستورى إما نحو التقسيم ، أو نحو وحدة
إتحادية فيدرالية . ومعنى أن يشترك ممثلوا الطرفين في إدارة الشئون المركزية
وبشكل قد يؤدى إلى وضع دستورى إتحادى فيما بعد .

ولاشك أن هذا المشروع كان يخدم المصالح اليهودية على حساب العرب

وظهر من ردود الوفود العربية خطورة مثل هذا المشروع على مستقبلهم ، ومستقبل فلسطين العربية .

(٣) ردود العرب :

كان عبد الرازق السنهوري هو أول المتحدثين من العرب ، وعن مصر ؛ وتلخص مقترحات لجنة الخبراء في ثلاث نقاط : الأول هي تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق ، والثانية هي أن يكون للحكومات الإقليمية الحق في التحديد العددي والتمييز الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها مع قبول إدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين في الحال ، والسماح باستمرار الهجرة ، وكذلك إلغاء النظم الخاصة بانتقال الأراضي . والنقطة الثالثة عن ترك هذا المشروع المجال مفتوحاً في المستقبل نحو التقدم السلمي . والتطور للمستوى نحو التجزئة أو النظام الاتحادي . وإن إشراك ممثلي المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهي إلى نظام إتحادي على درجة عالية من الرقي . ومن الناحية الأخرى إذا إتضح أن عوامل التفرقة في غاية الشدة فإن السبيل سيكون مهيباً للتقسيم :

«فإذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخيرتين في هذا المشروع المقترح ، وهما القدس والنقب (وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا إقتطعت هاتين المنطقتين من الأراضي العربية) وقصرت بحثي على المنطقتين العربية واليهودية ، أرى أنه من الجلي أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتي ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بإدخال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر من الآن . وفي هذه المنطقة أيضاً ستباع الأراضي لليهود بدون قيد ولا شرط . وأنه في مثل هذا النظام من الأراضي غير المركزة سيصير سبيل التطور إما بلوغ نظام إتحادي أو للتقسيم ، ومثل هذا الوضع سينتهي ختماً وفي وقت ليس يبعد إلى نتيجتين حتميتين :

«أولاً — تقسيم البلاد وليس إقامة دولة إتحادية ، إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون إليه هو إقامة دولة يهودية مستقلة . ولقد أوضحوا مراراً أن هذا هو المثل الأعلى الذى يقرم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم «برنامج بلتيمور» ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث إقامة دولة يهودية مستقلة .

«ثانياً — سيسمح اليهود بهجرة لا حدود معقولة لها ، فزدحم منطقتهم بالسكان إزدهاماً كبيراً . لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعاً . وسيعينهم فى هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيراً من المناطق التى يسكنونها الآن إلا أنهم سيشكلون حتماً بعد قبولهم لهذه الأعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تتسع للسكان . وأنهم فى حاجة إلى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة ، وربما على البلاد العربية المجاورة .

«وسيعنى هذا أمرين : — (١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ، ورضينا بإقامة حكومة يهودية مستقلة . وبهذا نحقق البرنامج الصهيونى . (٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديداً خطيراً ، وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من إجتياح كل العالم العربى فى الشرق .

«ولا يمكننا أن نفر بشكل ما تقسيم فلسطين أو إقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم . كما لن نقف موقفاً سليماً حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى خطراً واقعاً . إن مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية . ولقد أثبرت هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت إقتراحات وفود الخبراء للمناقشة . ولقد قال المستر ماننجهام بولر فى هذا الصدد (إنى أعتقد حتى يصير التقسيم

ناجزاً أنه يجب أن يعتمد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولاً . فالتقسيم ليس حلاً يمكن فرضه إلا إذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فإذا وافقنا على التقسيم فإن اليهود سيمنحون السيطرة على الهجرة إلى الدولة اليهودية . وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لاتزال قائمة بالنسبة للدولة التي أنشئت عن طريق التقسيم . وإنني أعتقد أن العرب سيقابلون مثل هذا الأمر بمقاومة أسوأ من المقاومة التي تلقوا بها التوصية بإدخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر ، فيقول العرب أن اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف إلى ذلك قطعة من الأرض . وإنني أقدر تماماً - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين . ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدي إلى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا . فسيطالب اليهود إذ ذاك بمجال حيوى ، وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي إلى حلول مصطنعة لا يمكن التحكم فيها . وإلى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود . وبعض اليهود يحكمهم العرب .

دوما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لا هى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن إدراكه . كما لا يمكن إدراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن تصبح فلسطين دولة إنحادية أو دولة منقسمة إلى دولة عربية في ناحية يهودية في ناحية أخرى . وهى لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية . أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثانى مستخلمين في سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الأراضي ، التقسيم . وهذه هى نفس النقاط الثلاث التي بنيت عليها توصيات الخبراء ...

ولذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض

رفضاً قاطعاً . وقد أورد مستر ماننجهام بولر الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطاني بخصوص هذا المشروع : «إن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١.٠٠٠ عربي و ٤٥١.٠٠٠ يهودي . وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨٪ من مزارع الموالح العربية و ٧٠٪ من الأراضي المنبسطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣٪ من الدخل الأهلي بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية» .

«لكل هذا لا يسعنا إلا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستخدمها اليهود لإقامة حكومة يهودية مستقلة . كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء ...

«إن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم العثماني ، ووضعت تحت الإنتداب . كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، وبفلس الطريقة التي ألغى بها الإنتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها ، فإن نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين . حتى تتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية وبرلمان تمثيلي ...

«إن السلطة المتدبة مرتبطة شرعياً بإنهاء الهجرة في اللحظة التي تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فإن من حقنا أن نطالب بوقف الهجرة وفقاً نهائياً عاجلاً» (١) .

(١) خطاب عبد الرازق السنهوري باشا في مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ . انظر : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ، المجموعة الأولى . ص ٤٠٨ -

أما الدكتور فاضل الجمالى ، رئيس الوفد العراقى ، فإنه قد أعلن سروره
لاعلان بيفن صداقته للعالم العربى ، تلك الصداقة التى تريد فى أهميتها عن مراقبة
الجيوش البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ وأعلن خوفه من أن تسبب
مشكلة فلسطين فى إفساد تلك الصداقة العربية الانجليزية . وأعلن إهتمام العراق
العميق بمشكلة فلسطين ؛ وإعتبار العراق لها إحدى المسائل الداخلية ؛ فضلاً
عن دلالتها الوطنية والدولية . وأعلن أن العرب يرغبون فى تحقيق السلام وكفالة
الأمن ، وهما قد اضطربا نتيجة لحركات الصهيونية ؛ وقد يش العرب من
اللجان والبيانات الرسمية . كما أشار إلى أن فلسطين بلد خلو من كل جاذبية
وسحر . ولها طاقة طبيعية ومادية محددة . وإن اشتغالها على الأماكن المقدسة
للأديان الثلاث فهو أمر لا يضيف الجديد إلى طاقتها الطبيعية . ولا يمكن أن
يتسبب فى إثارة المشكلات والتعقيدات السياسية . وألقى فاضل الجمالى مسئولية
المتاعب الموجودة فى فلسطين على طبيعة الحركة الصهيونية السياسية . وبصفتها
حركة عدوانية ولا تعرف حدوداً لأطباعها ؛ وهى تقوم على العنصر والدين
والقومية لتلتقى فى كثير مع الفكرة الألمانية النازية ؛ فنفس الفكرة القائلة
بالشعب المختار . وأرض الميعاد لا تختلف كثيراً عن المبدأ النازى الخاص
بالشعب المختار . وكانت الصهيونية أشد خطراً من المبدأ النازى . فيتسللون
ويقتنصون الشعوب وينزعون أراضيها وتجارها . ويستخدمون الإرهاب ؛
فالعرب يواجهون بذلك خطراً وبيلا . وغزواً عاماً . وبطريقة عدوانية لا
تعرف القوانين المتعارف عليها فى العمليات الحربية . وتوجه بالسؤال لليفن
عما إذا كان يرحب بخمسة ألف نازى يحضرون إلى بريطانيا . ويقصد تشييد
أركان وطن نازى قوى فيها . وشرح أن الدعاية الصهيونية القوية قد إستغلت
الشعب الأمريكى . وهددت بالإساءة إلى علاقاته الودية مع العالم العربى .

وإذا كان العرب يقبلون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة فعليهم أن يمنحوا مثل هذا الحق للول أخرى ... ولذلك فمن اللازم أن تبقى تسوية المسألة الفلسطينية أمراً يخص العرب وبريطانيا فقط .

وفصل فاضل الجمالي بين مشكلة اليهودية العالمية وبين المسألة الفلسطينية ، وطالب بتطبيق المبادئ الديمقراطية التي يشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي والحريات الأربع على شعب فلسطين . وذكر بريطانيا بوعودها الخاصة بعدم إنشاء دولة يهودية ، وبعدم الاجحاف بحقوق العرب ومصالحهم في وطنهم . ومن اللازم أن يعترف الجميع بخطأ الوعد الذي أصدره بلفوز منذ ربع قرن ، ووقف استمرار تنفيذه وبشكل يتنافى مع أسس هذا الوعد نفسه . وأعلن معارضته الشديدة لمشروع موريسون وكل ما جاء فيه ، ومعارضة العراق لإقامة رأس جسر صهيوني في فلسطين يهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط .

أما كميل شمعون ، رئيس الوفد اللبناني . فقد أعلن أنه يهتم في المفاوضات نقطتين رئيسيتين : الأولى هي المحافظة على حقوق العرب في فلسطين ، وعلى ما يصوبون اليه من إستقلال وتقدم لحياتهم القومية ؛ والثانية هي المحافظة على الصداقة التقليدية التي تربط الأمم العربية والشعب البريطاني ، والزيادة في تدعيم هذه الصداقة . وبعد استعراضه للأطوار التاريخية للقضية العربية ، ولوعود الحلفاء العرب ، إستعرض أطوار المشكلة الفلسطينية ، وأشار إلى أن بريطانيا قد نقضت عهودها بعدم إلحاق أي ضرر بالعرب ، وأنها لم تنفذ من كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ إلا هذا الجانب الذي يساعد الهجرة اليهودية ، وأهملت الالتزامات التي أخذتها على نفسها للسكان العرب . وإن مقرحات الخبراء التي ترمي إلى تقسيم فلسطين وإلى دخول أعداد من اليهود إليها هي أنكار للالتزامات

البريطانية . ونقض للانتداب الذي تقوم الحكومة البريطانية بمزاولة سلطتها في ظله . ثم فندج جميع لجنة الخبراء واللجنة الانجليزية الامريكية . ورفض فكرة قيام المشروع الاتحادى وأمر فرض هجرة يهودية جديدة على فلسطين ، كما رفض فكرة التقسيم : وطالب بضرورة الإبقاء على عروبة فلسطين ووحدة أراضيها . وإستقلال هذه البلاد ودخولها فى الجامعة العربية . ووقف كل هجرة يهودية إليها .

أما سمير الرفاعى ، رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية ، فقد بدأ حديثه بشكر الحكومة البريطانية لإتاحتها الفرصة لهم لتبادل الآراء معها بشأن فلسطين وناقش بعد ذلك مسألة الاضطهاد والهجرة ومبادئ حكومة فلسطين . ومسائل الإنتداب والوصاية . ثم مشروع التقسيم الجديد . وأظهر إرتباط الأردن بفلسطين من الناحية الاقتصادية . وشرح أن كل صلحة تصيب التقدم الاقتصادى لفلسطين سيكون لها تأثير كبيراً على شرق الاردن . كما شرح أن حفظ الأمن والنظام والسلام فى فلسطين هو أمر ذو أهمية كبرى بالنسبة للمملكة الهاشمية الأردنية . ووصف مشروعات اللجنة بأنها غير عادلة . وغير قابلة للتطبيق ، وتتنافى مع التزامات الحكومة البريطانية تجاه العرب . وتهدد بتهديد السلام فى البلاد المحاورة بشكل عام وفى شرق الاردن بشكل خاص . فرفض المشروع كأساس للمفاوضة .

وأما الأمير عادل أرسلان فإنه أشار إلى ضرورة التعاون السياسى مع الانجليز والاحتفاظ بصدائقهم . ولكن على أساس أن تجد إستعداداً مماثلاً من الجانب البريطانى . وشرح أن أحوال فلسطين فى ذلك الوقت لاتدعو إلى التناؤل . وحمل بريطانيا مسئولية الوصول بالموقف . على حدود سوريا الجنوبية ، إلى هذه الحالة ، وحمل بعض الساسة مسئولية التعامى عن جمع

الاسلحة بطريقة غير مشروعة لليهود ، وتعاى البريطانيين عن محطة الاذاعة الاسرائيلية السرية وأظهر شكه في شعور ييفن لمحاولة إيجاد حل لمشكلة فلسطين مادامت على حساب العرب .

وأيد الأمير فيصل آل سعود ، رئيس الوفد السعودى ، وجهة نظر إخوانه العرب ، وذكر بأنه لا وجود لأية مشكلة أصلا ، ولو فرض بوجود مثل هذه المشكلة فالعرب ليسوا مسئولين عنها ، مادامت قد نتجت عن مساعى اليهود ومجهوداتهم منذ فترة طويلة . وأظهر أن الأمر قد خرج عن حدود فلسطين إلى كل العالم العربى ، وأن الخطر اليهودى قد أصبح يهدد الجميع ؛ وناذى بضرورة تطبيق المبادئ الديموقراطية في ترك سكان فلسطين يقررون نظام الحكم اللائق بهم .

وأما سيف الاسلام عبد الله ، مندوب اليمن السعيد ، فانه قد شرح أن المشروع المعروض على البحث كان يهدف لإرضاء مطامع الصهيونيين وعلى حساب العرب . ويهدف لإنقاذ فلسطين قاعدة يتوسعون فيها حتى يسيطروا على بلاد الشرق الأوسط . ولما كان هذا المشروع يتنافى مع الوعود السابقة للعرب . ومع الاتفاقيات الدولية ومبادئ الديموقراطية ، فهو مرفوض ، إذ أنه يظلم العرب ولا يثق مع روح العدالة .

وشرح عبد الرحمن عزام ، الأمين العام للجامعة العربية ، أن البريطانيين كانوا دائما هم الذين يشرحون وجهة النظر اليهودية ، وكانوا دائما يمجدون أنفسهم مضطرين إلى التأهل رغبة في ملاقاة وجهة نظر البريطانيين ، وكلما دعت لمعالجة العرب لمقابلة البريطانيين ، تحم عليهم في نفس الوقت مقابلة اليهود . كما شرح أن العرب لن يقبلوا المشروع المقترح ، ويرفضون فكرة

تجزئة البلاد . وقال بعد أن تساءل عن الدافع إلى اختيار رقم مائة ألف يهودي بالذات وإن اليهود الذين يرسلون الآن إلى فلسطين من أوروبا جنود منتقون مجنونون خصيصاً للقتال ، فمن مصلحة البلاد إذاً أن يوقف تيار هذه الهجرة . وأن يوضع حد لهذا التجنيد ، وأن يوقف تدفق هؤلاء الجنود إليها . وشرح أن هذا المشروع قد دبر لإغراض سياسية محضة ، وأن إعراضات العرب عليه هي إعراضات مبنية على أسس علمية ، مادام يهدد إستتاب الأمن في هذا الأقليم ، ويعرض كيانه الاقتصادي للدمار .

وكان فارس بك الحورى ، رئيس وفد الجمهورية السورية ، هو آخر المتحدثين ، وشرح أن تفرقة الحكومة المعتدية في المعاملة بين اليهود والعرب في فلسطين مسألة تستوجب العناية ، إذ أن كثيرين من العرب كانوا لا يزالون في السجون ، لأشياء حدثت في سنة ١٩٣٦ ، وبعضهم لم يقدم للمحاكمة ، بينما معاملة اليهود انصفت بكثير من التسامح والتساهل . وشرح التطورات التاريخية الخاصة باليهود منذ القرن السادس عشر قبل الميلاد ، وأثبت بذلك فساد إدعاء اليهود بوجود حق لهم في فلسطين . وذكر أن الإنتداب على فلسطين كان عملاً غير شرعى ، وليس له سند أخلاقى ، إذ أن نظام الإنتداب كان ينطبق على المستعمرات التى تعجز عن حكم نفسها بنفسها ، أما فلسطين فكانت تشبه بقية الأقاليم المحاورة لها . وبعد أن استعرض فشل السياسة البريطانية في فلسطين ، وإعتداء الاستعماريين على العرب . وخطورة المشروع الجديد على المنطقة ، أعلن رفض سوريا للمشروع البريطانى .

وكان لهذا الموقف من الوفود العربية تأثيراً على البريطانيين ، إذ أنهم وجدوا أنهم مهملون بالاصطدام بدولة الشرق العربى بأكمله ، نتيجة لتفضيلهم لمشروع موريسون . فأعلن الانجليز أنهم لا يتمسكون بهذا المشروع

ولإن كانوا يرونه حلاً عملياً للمشكلة . وظهر اعتداء ييفن من حملته التي انتقد فيها الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ ، وحين ذكر بأنه من الواجب على العرب ألا يتجاهلوا سير الزمن . وكان في ذلك يتنامى أن الانجليز هم الذين وضعوا الكتاب الأبيض . وهم الذين تعهدوا بتنفيذه . ولكن الانجليز اضطروا إلى أن يطلبوا إلى العرب تقديم حل يكون بديلاً لمشروع موريسون . فتشاور العرب فيما بينهم . وقدموا مشروعاً يتلخص في إعلان استقلال فلسطين ، دولة موحدة ، تنشأ فيها حكومة ديمقراطية ، وتحفظ بحقوق العرب . وتعمل لحير كل سكان البلاد .

(٤) المشروع العربي :

ولاشتمل هذا المشروع على ضرورة قيام المندوب السامي ، بعد إستشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية ، بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من سبع وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية ؛ وتتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها الإدارة الفلسطينية في ذلك الوقت إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض أو القيتو على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

ويبدأ المندوب السامي في نفس الوقت بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل إنتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور ، ثم تبدأ الحكومة بانتخاب جمعية تأسيسية بموجب قانون إنتخاب ، وتؤلف هذه الجمعية من ستين عضواً ، على أن تكون ممثلة للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها ثم تمد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور فلسطين ، وفي حالة عجزها عن التوصل إلى إقرار أحكام هذا الدستور في

فترة ستة أشهر من تاريخ اجتماعها ، تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء
مداولات الجمعية وتمهله إذا اقتضى الأمر ثم تصدره .

وكذلك ترتبط الحكومة المؤقتة عند إعداد مشروع الدستور أو إصداره
والجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه . بالارشادات التي يقدمها
المنسوب السامي . على أن ينص في صلب الدستور على مبادئ رئيسية تتلخص
في كون فلسطين دولة موحدة . وكونها ذات دستور ديموقراطي ، ومجلس
نيابي منتخب . وأن ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقدسة .
تتناول حرمتها والحفاظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقاً للحالة الراهنة .
وعلى الدستور أن يضمن ويتضمن حرية ممارسة العبادات .

أما قانون الجنسية فمن الواجب أن ينص ضمن الشروط التي يجب على
الطالب استيفؤها أن يكون قد أقام في فلسطين إقامة شرعية متصلة لمدة عشر
سنوات سابقة على تقديم طلبه . وكان من اللازم أن يحدد هذا للدستور الشروط
اللازمة لكي يتمتع للفرد بحقوق المواطن في فلسطين . وينص على الحريات
العلمية ، وحق اليهود في إستعمال لغتهم العبرية ، والنص على تمثيل جميع
طوائف المواطنين في المجلس النيابي . وبشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود عن
ثلث أعضاء المجلس .

وإشتمل هذا المشروع كذلك على ضرورة وقف وتحريم الهجرة اليهودية
إلى فلسطين بتماماً ، ما لم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك ، وعلى
أن تبقى لليهود المفروضة على نقل الأراضي بدون تغيير ، وعلى أن ينص في
الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى إصدار قانون ، يتطلب
موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

كما إشتمل على ضرورة إصدار تصريح من دولة فلسطين المستقلة للجمعية العمومية للأمم المتحدة بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة ، وتجهده فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة . وإشتمل على أن أى تعطيل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود يتطلب موافقة مواطنهم فى فلسطين بأغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس النيابى .

وبعد أن يصدر المستور ، تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات برلمانية ، ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها للمستور لهذا الغرض ؛ وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة فى المستور ، وتنتهى الدولة المنتدبة الإنتداب ، وتعترف باستقلال فلسطين . وتتعهد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقلة بين الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين المستقلة . وكان من اللازم للوصول إلى ذلك أن يراعى باستمرار إدخال عدد واف من الفلسطينيين فى سلك الإدارة أثناء فترة الانتقال ؛ وأن يحدث كل ذلك ، وإلتزام هذه المراحل فى أقرب وقت ممكن ، وبصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية فى هذا العمل . يجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاليده منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وكان هذا المشروع العربى يعنى إلغاء مشروع موريسون ، ووقف سياسة الهجرة . وسياسة نقل الأراضى من العرب إلى اليهود ، وسياسة التقسيم ، وأحلام إنشاء دولة إتحادية بين العرب واليهود . بل كان ينص على إنهاء نظام الإنتداب بأكمله . وفى فترة معينة ومحددة ، تصل فيها فلسطين إلى استقلالها وفى وضع يحفظ العرب نسبة الثلثين فى بلادهم . ولكن بريطانيا لم تكن مستعدة للموافقة على المشروع العربى ، فأدى ذلك إلى تدهور الموقف .

لقد قلم العرب مشروعهم النهائي إلى البريطانيين في ٢ أكتوبر ، ولكن الحكومة البريطانية طالبت بشهرين للدراسة المشروع العربي . وفي أثناء ذلك الوقت ، استمر الارهاب الصهيوني في فلسطين ، وأظهر اليهود عدم موافقتهم حتى على مشروع موريسون ، وأخفوا في مهاجمة القيادة البريطانية ، وفي خطف عدد من الضباط . وقاموا بجلدهم علنا في الشوارع . كما قاموا بوضع القنابل المتفجرة في إحدى السفن البريطانية التي كانت تراقب سفن التهريب اليهودية ، وأغرقوها أمام حيفا . وظهر أن الصيونييين يسيرون ترومان رئيس الولايات المتحدة . حين أعلن أن تنفيذ توصية قبول مائة ألف مهاجر يهودي لا تتوقف على نتائج مؤتمر لندن . وحاول ترومان أن يضغط على أتلي . إلا أن الحكومة البريطانية تمثلت بضرورة إنتظار نتائج أبحاث مؤتمر لندن قبل أن تعلن لنفسها سيامة محددة جديدة .

وعقدت جامعة الدول العربية دورتها الخامسة من ٣٠ أكتوبر إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وقرر هذا المجلس الإحتجاج على بريطانيا لسماحتها باستمرار الهجرة وتهاونها في مكافحة الهجرة غير الشرعية ؛ والاحتجاج على حكومة الولايات المتحدة لتدخلها في مشكلة فلسطين بشكل يهدد كيان العرب ومطالبة بريطانيا باتخاذ موقف حازم أمام الإرهاب اليهودي . وإمداد عرب فلسطين بوسائل الدفاع عن أنفسهم . أو السماح للحكومات العربية لإرسال حرس مسلح يحميهم منه .

وأضرِب العالم العربي كله يوم ٢ نوفمبر بمناسبة ذكرى وعد بلفور . إستنكاراً منه لهذه السياسة . وللاستمرار الاعتداء على حقوق العرب . ولإتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً أكد فيه من جديد وعزم الجامعة العربية على مواصلة الدفاع عن حقوق عرب فلسطين . حتى يرجع الحق إلى نصابه ، وأن مجلس

الجامعة لن يلين. ولن يتثنى عن عزمه على رفض أى مشروع من شأنه أن يؤدى إلى تقسيم فلسطين أو تأسيس رأس جسر صهيونى فيها ، كما أنه لن يدخر وسعاً فى القيام بكل ما تتطلبه الأحوال للاحتفاظ بصيغة فلسطين العربية وباعتبارها جزءاً حيوياً من الوطن العربى الأكبر (١) . وأوصى مجلس الجامعة حكوماته بالإسراع إلى مساعدة عرب فلسطين بالميزات التى كانت قفر صحتها لذلك . ولقد نشط عرب فلسطين فى ذلك الوقت فى تنظيم المقاطعة والدعاية لقضيتهم . وأرسلوا الوفود إلى البلاد الغربية والبلاد الإسلامية على السواء .

ولقد إستأنف مؤتمر لندن إنعقاده فى دورته الثانية فى الأيام الأخيرة من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وإشتركت الهيئة العربية العليا مع بقية وفود الدول العربية فيه ؛ أما اليهود فانهم قد رفضوا الاتصال به مادام لا يعترف بمسألة إنشاء الدولة اليهودية . وأعلن الوفد البريطانى رفضه للمشروع العربى ، وتمسكه بمشروع موريسون بعد إدخال بعض التعديلات عليه . ولكن العرب وجئوا أن هذا التعديل الجديد كان كذلك فى صالح اليهود ، وكان يتلخص فى ضم مناطق من إقليم النقب إلى المنطقة اليهودية ، فكان ذلك سبباً أقوى لكى يرفضه العرب . ثم تقدمت بريطانيا بمشروع موريسون المعدل ، وأهمته بمشروع ييفن . وإذا كان هذا المشروع الجديد لا يحتم التقسيم ، فانه كان يقوم على أساس استمرار الإنتداب خمس سنين أخرى ، تبنياً خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية ، تتمتع بالاستقلال الذاتى ، على ألا يؤدى ذلك إلى التقسيم ، وعلى أن تكون الهجرة منحصرة فى المنطقة اليهودية حسب قدرة الاستيعاب الاقتصادى ، ثم يعاد النظر بعد خمس سنوات .

(١) أنظر : أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ص

ولم يكن أمام العرب إلا أن يرفضوا هذا المشروع ، مستندين إلى حقهم في تقرير مصير بلادهم ، ومعلنين عدم مسئوليتهم في المشكلة اليهودية ، ومنتهدين بالأثر الذي سينتج عن استمرار الهجرة .

وهكذا إنتهى المؤتمر . ودون أن يصل إلى تقريب بين وجهات النظر ، ودون أن يتمكن أبطال الدبلوماسية الإيطالية من الحصول على أنصاف حلول من رؤساء الوفود العربية . وكان على بريطانيا أن تعلن فشلها . وتعترف به ، بعد أن أفضت الموقف في الشرق الأدنى . وفي كل مناطق العالم العربي . وصممت بريطانيا على أن ترفع الأمر إلى الأمم المتحدة ، ودون أن تتقدم بأى اقتراح عن أى حل ممكن . وحتى هذا الافلاس كان يدل على مناورة سياسية تؤدي إلى وقوف العرب أمام الرأي العام العالمى بعد أن كانت الدعاية الصهيونية قد أثرت فيه ، ويؤدي إلى تكتلات معينة من الدول ذات المصالح المتشابهة . وفي النواحي الاقتصادية والاستراتيجية . وفي غير صالح العرب ، إذ أن كل توصية جديدة تشتمل على أى نوع من أنواع التساهل كانت غيباً واضحاً للعرب . ولكن إنسحاب بريطانيا من المشكلة السياسية بهذه الطريقة كان يبشر بزيادة إمكانية استخدام القوة وسيلة لحلها بدلا من استخدام السياسة : إذ أن القوى الموجودة في الميدان . وفي فلسطين والمنطقة العربية ، كانت قد أخذت في زيادة الاهتمام بالتسليح . وفي الوقت الذي لم يكن فيه للأمم المتحدة سلطة تنفيذية . ولذلك فإن مرحلة الأمم المتحدة ستكون مرحلة مؤقتة . وستكون قراراتها محضة بالعرب : وستؤدي إلى صدام مسلح بين العرب واليهود في المنطقة .

الفصل الثامن

الأمم المتحدة والتقسيم ونهاية الانتداب

كانت بريطانيا قد سارت بمشكلة فلسطين خطوة بعد خطوة حتى وصلت بها إلى ما يسمى «عق الزجاجة» الذي لا يسمح بمرور شخصين في نفس الوقت. وكانت المشكلة الفلسطينية قد تطورت إلى أن وصلت إلى تبلور الاتجاه اليهودي في موقف مغاير تماماً لموقف العرب . ومحارض معه في المصالح، وكذلك في الاتجاه . وفي الوقت الذي طالب فيه اليهود بإنشاء دولة يهودية ، طالب فيه العرب بوقف الهجرة وإنشاء دولة عربية . وإذا كانت بريطانيا قد خضعت للضغط الأمريكي في المشكلة الفلسطينية . مثل غيرها من المشكلات في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، فإن مصالحها الكبيرة في الأقاليم العربية كانت تفرض عليها ألا تتخذ لنفسها موقفاً معادياً للمصالح العربية ، حتى لا تفقد إمتيازاتها في المنطقة . كما أن إستمرار الإرهاب اليهودي ضد البريطانيين كان لا يترك أملاً كبيراً لبريطانيا في أن تجد تعويضاً عند اليهود مما ستفقدته لدى العرب . ولذلك فإن بريطانيا حاولت أن تترك المشكلة في هذه المرحلة . بعد أن تعقدت، وتركها للسلطة العالمية الموجودة في ذلك الوقت ، وتظهر وكأنها لم ترتكب أى إثم هناك . وأدى ذلك إلى تنويع مشكلة فلسطين . وإنتقالها إلى اختصاص الأمم المتحدة : فكانت خطوة جديدة في سبيل الوصول إلى حل يرضى الطرفين ، أى يكون على حساب مصالح العرب . وكانت محاولة تنفيذ قرارات التقسيم هي السبب الذي أدى إلى الحرب .

(١) بريطانيا والامم المتحدة :

كان مؤتمر لندن قد أثبت لبريطانيا أنها تعجز عن التوفيق بين مصالح العرب واليهود ، وتعجز عن أن تحصل من العرب على تصديق على تلك السياسة التي تسلبهم حقوقهم ، وتعطيها لليهود . وكان فشل بريطانيا في عام ١٩٤٦ في الوصول إلى تسوية لمشكلاتها الخاصة مع مصر . ومع العراق . والخاصة بإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة سنة ١٩٣٠ ، يهدد بريطانيا بفقد صداقتها القديمة ، وبالتالي مصالحها في المنطقة . وفشلت محاولات بيغن في الوصول إلى اتفاق مع اسماعيل صلق في مصر . ومع صالح جبر في بغداد ، لتخليف المعاهدين السابقتين بين بريطانيا وهاتين الدولتين العربيتين الكبيرتين بخلاف جديد ، وإظهارهما على أنها معاهدات صداقة . وكان هذا الفشل يرهب بريطانيا ، ويدفعها إلى بذل محاولات جديدة للاحتفاظ بصداقة العرب أو على الأقل عدم الظهور بمظهر المنضم إلى المعسكر الآخر المعادي ، معسكر اليهود . فكان من نتيجة ذلك تقرب بريطانيا من أمير الأردن . عبد الله بن الحسين ، والموافقة على إعطائه صلاحيات جديدة . تسمح له بالترقى من الإمارة إلى الملك ، حتى تدعم به وبنفوذه الجديد نفوذها الفعلي ومصالحها في المنطقة . وكان نفس السبب يدفع بريطانيا إلى أن تظهر وكأنها قد نفذت أبلتها من المشكلة الفلسطينية .

ووقف بيغن في مجلس العموم البريطاني في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٧ خطيباً . وتحدث عن تعقد المشكلة الفلسطينية ، وأرجع ذلك إلى زيادة المتناقضات داخل نظام الانتداب نفسه . وبسبب الوجود المتضاربة التي تمت في أثناء الحرب العالمية الأولى ، وفي الفترة التالية لها ، وخاصة مع مجهودات تشرشل وحزب المحافظين في هذه الفترة . وأشار إلى أن السماح لليهود بغزو فلسطين

أو بإستيلائها ، يتعارض مع فكرة عدم الاضرار بمصالح العرب . وهكذا
تحمي زعيم العمال البريطانيين عن دور حزبه في هذه المشكلة ، وأرجعها في
غالبيتها إلى سياسة المحافظين . كما أن بيغن لم ينس الإشارة إلى دور الولايات
المتحدة الأمريكية في تعقيد المشكلة . وذلك عن طريق الضغط والتدخل
وتصريحات ترومان نفسها . وحاول بيغن ألا يتخذ موقفاً معادياً من الاتجاه
الانساني الذي كان يطالب بإدخال مائة ألف يهودي جدد إلى فلسطين ، وينطى
بذلك موقف الحكومة التي كانت قد وافقت سلفاً على دخول هذا العدد إلى
البلاد ؛ وقال أنه لو إقتصّر الأمر على ذلك لمأنت المشكلة ؛ وخرج من ذلك
لكي يشرح أن اليهود يتحدثون عن الملايين . مما يؤدي إلى تناقض واضح
وقام بين مصالح العرب واليهود . وبالتالي عجز بريطانيا عن إيجاد حل للمشكلة
أمام مثل هذا التناقض بين مصالح الطرفين : فإن بريطانيا لا تستطيع أن
تفرض حلاً نهائياً بالقوة لأنها متعلقة إنتداباً . ولذلك أصبح واجبها رفع الأمر
إلى هيئة الأمم لتقرر وتفرض الحل الذي تراه .

وعقدت جامعة الدول العربية مجلسها في القاهرة في ١٧ مارس . وتشاور
المجلس في المشكلة بعد فشل مؤتمر لندن . وفيما أذيع من أن الأمانة العامة لهيئة
الأمم تفكر في تعيين لجنة تحقيق في مشكلة فلسطين . وجدد مجلس الجامعة
إحتجاجه الشديد على بريطانيا ؛ وعلى إستمرار الهجرة . رغم أنها سمحت بها
لفترة مؤقتة ؛ وإحتج على ضعف الوسائل التي إتخذت حتى ذلك الوقت لمنع
الهجرة غير المشروعة . ولكن هذا الإحتجاج لم يكن كافياً لكي تراجع
بريطانيا عن سياستها ، أو ترفض هيئة الأمم التدخل في المشكلة .

وطلبت بريطانيا من الأمين العام لهيئة الأمم في أول أبريل عرض قضية
فلسطين في دورة خاصة ؛ فدعيت الدول إلى إجتماع غير عادي لانتخاب

لجنة تحقيق جديدة ، وكان هذا الانعقاد يوم ٢٨ أبريل . وطالبت الوكالة اليهودية بأن تمثل في الاجتماع ، فتقرر منحها حق الكلام أمام اللجنة السياسية للهيئة ، في نفس الوقت الذي حرمت فيه الهيئة العربية من مثل هذا الحق . وظهر بذلك التحيز الواضح في الأمم المتحدة . ومنذ أول خطوة . وأعلن مندوبوا الدول العربية عزمهم على عدم الاشتراك في المناقشات أمام هذا الظلم وهذا التحيز ، وإلى أن يصبح الموقف ، فقررت الهيئة السياسية منح الهيئة العربية العليا الحق الذي منحه لوكالة اليهود . وتحدث ممثلا الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية ، وأعلن مندوبو العرب أنهم سيعارضون جميع السلطات التي تمنح للجنة التحقيق ، ونتائج هذا التحقيق ، إذا كانت معارضة لأمانهم ، ولحقهم في بلادهم ، وعارض مندوبوا الدول العربية مسألة انتخاب لجنة تحقيق ، ولكن اللجنة السياسية قررت انتخاب مثل هذه اللجنة . ثم حاول مندوب الهيئة العربية العليا جعل إعلان استقلال فلسطين من مهام اللجنة . ولكن مندوبوا إنجلترا وأمريكا وفرنسا عارضوا هذا الاقتراح . وقررت اللجنة السياسية منح لجنة التحقيق سلطات واسعة للتثبت من الحقائق، ولعرض وجهات نظرها على الأمم المتحدة .

ولقد تشكلت لجنة التحقيق من ممثلين عن أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوجسلافيا وجواتيالا والهند وهولندا وإيران والسويد وأورجواي ، ولم يكن الكثير من بين هذه الدول من ذوي المصالح التي تربطهم بمصالح العرب . وكان تشكيلها بهذا الوضع لا يخدم مصالح العرب في فلسطين . ولكن الدول العربية عجزت . وبصفها أعضاء في الأمم المتحدة ، عن اتخاذ موقف واضح ضد هذه اللجنة ، وفي الوقت الذي قررت فيه الهيئة العربية العليا مقاطعة لجنة التحقيق ، إستناداً إلى أن مهمتها لا تتضمن إعلان استقلال فلسطين ، ودعت

فيه إلى تنظيم إضراب عام يوم وصولها إلى القدس . وفي نفس هذا الوقت عجزت الحكومات العربية ، الممثلة في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية : عن أن تتخذ مثل هذا الموقف ، إذ أن حكوماتها كانت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ولتخذت قراراً مخالفاً لقرار الهيئة العربية العليا . وقررت أن يقابل ممثلوها اللجنة ، ويقابلوها مجتمعين . ويقدموا لها مذكرة واحدة .

(٧) لجنة الأمم المتحدة وتوصياتها :

وصلت لجنة التحقيق الدولية إلى القدس في يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ . وكان هذا اليوم هو يوم إضراب عام في فلسطين . وفي بعض البلاد العربية المحاورة . ولقد قضت هذه اللجنة بضعة أيام في فلسطين . واستمعت في خلالها إلى عدد من الميئات والشخصيات اليهودية . ثم طافت في بعض أنحاء البلاد : وكان العرب يرحبون بها . ولا يتحدثون إليها . ثم قامت اللجنة بزيارة عمان . وذهبت بعد ذلك إلى لبنان . وفي بيروت تلا عليها وزير الخارجية اللبنانية في ٢٢ يوليو مذكرة إجماعية باسم ممثلي الدول العربية . وكانت هذه المذكرة تستنكر عملية العودة إلى إجراء تحقيق بعد أن كانت المشكلة قد قُتلت تحقيقاً ودرساً وبحثاً . واشتملت هذه المذكرة على الحجج والمستندات السياسية والتاريخية والطبيعية . التي تثبت عروبة فلسطين إن كان الأمر يحتاج إلى إثبات . وأصررت على حق فلسطين في الحرية والاستقلال ، وحقها في الوصول إلى السيادة . وفندت هذه المذكرة مزاعم الصهيونيين . ومطامع اليهود . واشتملت على إنذار بالاختطار التي ستنتج عن مسايرة اللجنة ، أو حتى الأمم المتحدة : لليهود في مزاعمهم . وما سيؤدي إليه ذلك من اضطراب في الأمن : وتهديد للسلام في المنطقة . وإنتهت بتقرير أن الحل الوحيد للمشكلة هو قيام حكومة مستقلة ، يتمتع فيها العرب واليهود الموجودين فعلاً في فلسطين بالحقسوق

المستورية . وتلتزم بنفس الواجبات وفي ظل حكم ديموقراطي يستند إلى نسبة كل من الطائفتين في البلاد . كان هذا هو موقف العرب .

أما بالنسبة لليهود فقد ظهر منذ بداية الأمر أن أى توصية توصى بها اللجنة كانت في صالح اليهود إذ أنها ستؤخذ من العرب . ورغم ذلك ، ورغم التحيز الواضح الذى كان بعض أعضاء اللجنة يدلونه تجاه اليهود . فإن اليهود قد استمروا في ثورتهم وعنفهم . والتشدد في مطالبهم أثناء وجود اللجنة في المنطقة واتخذوا ذلك وسيلة من وسائل الضغط العملية لاطهار الحركة اليهودية وكان لها حتى تحاول أن تصل إليه . وبكل وسيلة ممكنة . فلقد استمر اليهود في عمليات الارهاب والتخريب واستخدام العنف . وفي جميع أنحاء فلسطين . في الوقت الذى حاول فيه العرب أن يكون موقفهم قانونى دستورى . وكان هذا التباين بين موقف كل من المعسكرين المعتدى وصاحب الحق . يمثل في نفس الوقت «الوسائل» المادية أو المعنوية التى كان يمكنه أن ينزل بها إلى ميدان المعركة . فكان اليهود يستندون إلى السياسة ويدعونها بالقوة المادية . أما العرب فكانوا يستندون إلى القانون . وإلى «الحق» ودون أن تكون لهم قوة تنفيذية لإحقاق هذا الحق .

دمر اليهود ناديا للضباط الانجليز . ونسفوا قطارا عسكريا ، وإقتحموا سجن عكا ، وأطلقوا سراح المسجونين فيه . وقتل في هذه العمليات كثير من الضباط والجنود البريطانيين . وظهر أن اليهود قد أخذوا يعاملون سلطات الانتداب على أنها ند لهم في السلطة . وحين قامت إحدى المحاكم بالحكم على ثلاثة من الإرهابيين اليهود بالإعدام . نتيجة لهذه العمليات . قامت المنظمات الصهيونية بخطف جنديين من القوات البريطانية من إحدى مقاهى تل أبيب . وشقتهما على إحدى الأشجار . وعلى أساس أن وجودهما كان اعتداءً على

الوطن القوي اليهودي . وحين جاء ممثل السلطات البريطانية لاستلام الجنتين ، انفجرت فيه بعض الألغام ، وبشكل أظهر البريطانيين وكأنهم قد أصبحوا تحت رحمة اليهود في فلسطين . وكانت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين تعرف وتعلن أنه في وسعها وقف الإرهاب الصهيوني إذا ما أعطيت السلطة لذلك ، وتحافظ بهذه الطريقة على الأقل . على سلامة أرواح رجالها في الاقليم ؛ ولكن حكومة لندن كانت ترغب في أن تنسحب من الاقليم دون أن تثير عليها الرأي العام اليهودي ؛ وكانت ترغب في أن تنسحب وكأنها مجبرة على هذا الانسحاب . حتى تغطي بذلك الروح من الضعف ما قامت به في فلسطين حتى ذلك الوقت .

ولاشك في أن كل ذلك قد أثر في اللجنة الدولية ، علاوة على التوجيهات التي كانت قد حصلت عليها من حكوماتها قبل القيام بالتحقيق . وغادرت لجنة التحقيق لبنان إلى جنيف . حيث وضعت تقريرها ، ثم قدمته لهيئة الأمم في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وجاء هذا التقرير نحيباً لكل آمال العرب في وجود عدالة . حتى في الأمم المتحدة .

ولقد إتفق جميع الأعضاء في اللجنة على توصيات عامة . رغم أنهم اختلفوا بين أكثريّة وأقلية فيما يختص بمسألة التقسيم . أما ما إتفق عليه أعضاء اللجنة . فقد تقدموا به في شكل توصيات عامة ، تتلخص في ضرورة إنهاء نظام الانتداب على فلسطين ، ومنحها الاستقلال ، بعد مرحلة إنتقالية قصيرة تكون في خلالها مسئولة أمام منظمة الأمم المتحدة ، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة ، وعلى أن يبنى النظام السياسي للدولة أو للدولتين الجديدتين والدمقرطى . على أساس ديمقراطى تمثيلى ، يضمن حقوق الانسان الأساسية . والمحافظة على حقوق الأقليات ، وعلى أن تسجل المبادئ الأساسية لميثاق

الأمم المتحدة في المستور ، بما فيها واجب تسوية المشكلات الدولية بالطرق السلمية . ومن غير إلتجاء إلى التهديد . وعلى وجوب قبول مبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصادية في فلسطين . كبناء أساسى وضرورى لحياة البلاد وسكانها . أما فيما يتعلق باختلاف أعضاء اللجنة بين أكثرية وأقلية فقد تبلور في شكل المشروعين اللذين تقدم كل منهما بواحد منهما .

وكان مشروع الأكثرية يقضى بأن تقسم فلسطين إلى دولتين : دولة عربية . ودولة يهودية . وتتألف الدولة العربية من الجليل الغربى ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلى الممتد من أسلود في الجنوب حتى الحسلود المصرية . وتدخل في هذه الدولة منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن . وكانت مساحة المنطقة العربية بهذا الشكل تبلغ ١٢.٠٠٠ كيلو متر مربع . ولا تشتمل إلا على ١١.٠٠٠ يهودى يقابلهم ٦٥٠.٠٠٠ عربى : ولا يملك اليهود فيها إلا نحو ١٠٠.٠٠٠ دونم . وأما الدولة اليهودية فكانت تتألف من الجليل الشرقى ومرج بن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلى . ومنطقة بئر السبع التى تضم النقب . وكانت مساحتها تصل إلى ١٤.٢٠٠ كيلو متر مربع . فيها نحو ٤٦٠.٠٠٠ عربى ولا يزيد عدد اليهود فيها على ٥٣٠.٠٠٠ يهودى . وكان العرب يمتلكون فيها ثلثى الأراضى . وثلثى العقارات !! ونص المشروع على أن تصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة إنتقال تلوم سنتين تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومن الواجب عليهما الموافقة على دستور كل منهما . وتوقيع معاهدة توطيد النظام والتعاون الاقتصادى . وإنشاء اتحاد اقتصادى يهدف إستثمار المرافق العامة . كالسكك الحديدية والطرق . ضمن نطاق المصلحة المشتركة : وأحداث وحدة في الرسوم الجمركية والعملة . وإلى تهية الأسواق العالمية لمصادرات فلسطين كلها . وعلى أن تتابع بريطانيا في مرحلة الانتقال إدارة الحكم في فلسطين تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة . وعليها في

خلال هذه المرحلة أن تتخذ التدابير لتحقيق هذا المشروع . وبصورة خاصة قبول ١٥٠,٠٠٠ مهاجر في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة آلاف مهاجر كل شهر . وإذا امتدت مرحلة الانتقال أكثر من سنتين ، يحدد عن المهاجرين بستين ألفاً في السنة الواحدة . تقتضهم الوكالة اليهودية ، وتنتخب في كل من الدولتين مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، ويقوم المجلس التأسيسى في كل من الدولتين بتعيين حكومة مؤقتة . تمنح حق توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي وإصدار بيان ينص على حماية الاماكن المقدسة . وعلى الحقوق الدينية . وحقوق الأقليات . أما منطقة القدس فتوضع تحت نظام الوصاية الدولية . ويعين مجلس الوصاية التابع لهيئة الأمم المتحدة حاكماً عاماً للقدس . على ألا يكون عربياً أو يهودياً ؛ وعلى أساس أن تدخل القدس كذلك في الاتحاد الاقتصادي المقترح . كان هذا هو مشروع الاكثرية في اللجنة .

أما مشروع الاقلية . والتي كانت مؤلفة من ممثلى الهند وإيران ويوغسلافيا فقد اقترحت أن تقوم فلسطين بحكومتان مستقلتان إستقلالاً ذاتياً . وتتألف منهما دولة إتحادية مستقلة . عاصمتها القدس . وتنتخب مجلس تأسيسى لوضع الدستور . وتتناول سلطة الحكومة الاتحادية مسائل الدفاع والشئون الخارجية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، وتنتخب رئيس الدولة من قبل مجلس الاتحاد ؛ وتنحصر الهجرة اليهودية في المنطقة اليهودية . على أن تكون في نطاق استيعاب تقدره لجنة مشتركة مؤلفة من تسعة أعضاء . يكون منهم لكل من العرب واليهود وهيئة الأمم ثلاثة مندوبين .

وكان كل من مشروع الأكثرية ومشروع الأقلية يعطى حقوقاً لليهود ، حقوقاً لم يكونوا قد مارسوها من قبل ؛ ولم تكن نسبتهم العددية ، وحتى ذلك الوقت ، تسمح لهم بالحصول على مثلها . كما أن هذه القرارات كانت تستند

إلى تغيير الوضع الدولى لفلسطين ، بتقسيمها أو تفتيتها ، وبشكل يتعارض مع مصلحة فلسطين ، ويتعارض مع نظام الانتداب ، الذى كان يحفظ لهذا الاقليم بميزاته : بل كان من الواجب عليه أن يضع نفسه فى خدمته : وإلى أن يصل به إلى مرحلة الاستقلال ، كما دل على ذلك نص وروح نظام الانتداب الذى وضعت عصبه الأمم نفسها . كما أن هذه التوصيات كانت : رغم استنادها إلى سلطة القانون الدولى . تعمل على تحطيم جميع أركان القانون الدولى فى هذه المشكلة ، وفى الوقت الذى يسير فيه العالم العربى صوب الوحدة أو الاتحاد . وتجتمع فيه دول العالم أجمع فى منظمة الأمم المتحدة ، تقرر فيه هذه اللجنة تحطيم أحد الأقاليم إلى دويلات .

وما أن نشر تقرير اللجنة الدولية حتى قامت الهيئة العربية العليا برفضه وإستنكاره . وأعلنت عزمها على مقاومة تنفيذه . وتكاثرت الجموع فى الشوارع . وأخذت شكل المظاهرات ، وارتفعت من حناجرها أصوات الاحتجاج . وهتافات المعارضة لهذه السياسة الإستعمارية : التى تتخذ باسم إنقاذ الإنسانية . وارتفعت الهتافات بحياة فلسطين العربية ، وبضرورة العمل على إنقاذها والاحتفاظ بها . وإرغام الحكومات العربية على السير فى هذا الطريق ، وإعطاء الحق العربى قوة مادية ودولية تعمل على حمايته وتدعم كيانه .

(٣) مواقف الجامعة العربية :

ما أن صدر تقرير لجنة التحقيق الدولية حتى إنعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية : فى صوفر بلبنان فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وظهر أمام اللجنة السياسية أن مقترحات لجنة التحقيق كانت تضحي بحقوق عرب فلسطين الطبيعية فى الإستقلال . وتحرق جميع المهود التى قطعت للعرب : وكذلك تحرق نفس المبادئ التى تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة . ورأت

اللجنة السياسية أن تنفيذ هذه المقترحات يعتبر خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين . كما يهدد الأمن والسلام في البلاد العربية جميعاً . ولذلك فإنها قد وطدت العزم تحقيقاً لاستقلال فلسطين وحريتها ودفاعاً عن كيان الدول العربية نفسها ، على أن تقوم بجميع الوسائل الممكنة والفعالة تنفيذ هذه المقترحات . وتنفيذ أى تدبير آخر يتنامى مسألة إستقلال فلسطين ، وإنشاء دولة عربية فيها . هذا من جانب .

وعاجلت اللجنة السياسية من جانب آخر مسألة إنشاء دولة يهودية في فلسطين . وكانت الحكومات العربية قد قررت مراراً أن إنشاء مثل هذه الدولة أمر مرفوض شكلاً وموضوعاً ، إذ أنه يتعارض مع المصالح الفعلية للعرب . ويتعارض مع طبيعة الأشياء نفسها . وكانت الدول العربية قد حضرت لجنة التحقيق مما سيؤدى إليه ذلك من إضطرابات تعم منطقة الشرق الأدنى . خاصة وأن عرب فلسطين لن يقبلوا أى تدبير يقضى على وحدة بلادهم وعلى إستقلالهم . بل أنهم سيعتلون حرباً لا هوادة فيها للدفع هذا العنوان عن بلادهم . لا سيما وأنهم كانوا يعرفون أن البلاد العربية جميعاً ستقف من وراءهم : تنصرهم وتعلمهم بالرجال والمال والعناد اللازم للدفاع عن كيانهم ؛ وأن الحكومات العربية نفسها لا تستطيع أن تكبت شعور شعوبها النائرة من جراء الظلم عليها ؛ ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعها ؛ بل أنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل لازم للدفع العنوان وإعادة الحق إلى نصابه . وشرحت اللجنة السياسية أن مثل هذا الموقف من جانب الشعوب العربية ومن جانب حكوماتها لن يكون أمراً شاذاً بعد أن ثبت لديها ، وفي مناسبات عديدة . أن الصهيونيين يعملون في تسليحهم وحركاتهم الارهابية ونشاطهم الحربى للتكثير بعرب فلسطين على

مساعدة مادية ومعنوية تقلعها لهم بعض الحكومات الأجنبية ، وبعض الهيئات والمنظمات التي تشجعها تلك الحكومات ؛ وذلك فضلا عن أن مسألة نزع السلاح من اليهود . ومقاومة نشاطهم الارهابي ، كانت موضوع طلبات وإحتجاجات عديدة ومتكررة لدى هذه الحكومات المذكورة . ودون أن تؤدي هذه المساعي إلى النتيجة المرجوة . ولذلك فإن اللجنة السياسية رأت أن تكاشف الشعوب العربية بحقيقة الأخطار التي أصبحت تهدد مشكلة فلسطين . وأن تدعو العرب إلى تقرير خطورة هذا الموقف . وإلى أن يقدموا لفلسطين كل ما في وسعهم من معونة . وكل ما يلزم من تصحية . وذكرت اللجنة السياسية أنها قد إتخذت من جانبها من التدابير الفعالة ما يكفل تحقيق الأهداف العربية .

ولاشك في أن هذا الموقف من جانب اللجنة السياسية كان يعتبر تهديداً بشارك «الشعوب» العربية في المعركة . وكان معنى ذلك أن حكومات جامعة الدول العربية لم تكن حتى ذلك الوقت قد قررت إشراك «الشعوب» العربية في هذه المعركة . وكانت تأخذ موقفا «رسميا» . يعتمد على القانون الدولي . أكثر من إعماده على القوة المادية الموجودة في الميدان . وبشكل يظهر العرب أكثر تخلفاً في ميدان الاعداد والتنظيم . والاستعداد للمعركة المعلنة ، أكثر تخلفاً من اليهود . وعلى أى حال فإن التهديد بشارك الشعوب . أو تركها تنطلق على اليهود . كان تهديداً باستخدام القوة الفعلية اللازمة لانهاء المعركة . وفي صالح العرب .

ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية كذلك ، وفي نفس اجتماع صوفر . أن ترسل مذكرة إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بهذا المعنى . وتشتمل على إعلان هاتين الدولتين بأن إتخاذ أى قرار في شأن فلسطين

يتنامى مسألة إنشاء دولة عربية مستقلة فيها ، يهدد بآثاره إضطرابات كبيرة وخطيرة في الشرق الأوسط ، وأن الدول العربية قد عقدت العزم ، حتى وإن كان ذلك أخيراً ، على تأييد عرب فلسطين في كل ما يقومون به عندئذ من أعمال في سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم وإستقلالهم . وإتفقت الدول العربية على نص هذه المذكرة الموحدة والتي جاء فيها :

« بما أن لجنة التحقيق قدمت مقترحات تهدم في مجموعها وفي مفرداتها إستقلال فلسطين كدولة عربية . فإن عرب فلسطين وأهل البلاد العربية جميعاً يستنكرون هذه المقترحات ، ويرفضونها من أساسها ، ويعلنون من الآن أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تقطع جزءاً من فلسطين العربية ، وتمنحه للصهيونية لتقيم فيه دولة يهودية ؛ كما يعلنون أنه ليست هناك سلطة شرعية تملك أن تجيز غزو فلسطين يقوم به اليهود وهم لا صلة لهم بها ولا حق لهم في دخولها ... وإن الحكومات العربية لن تستطيع أن تكبت شعور شعوبها النائرة من جراء الظلم الواقع عليها ، ولا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعاً . بل أنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم يكون من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه ... وترى اللجنة (السياسية) من واجبها أن تبصر حكومة (الولايات المتحدة) وبريطانيا بالخطر المخلق فعلاً بالأمن والسلم في الشرق الأوسط ، وتحملها مسئولية كل ما يمكن أن يتמשخ عنه من أحداث إذا ما اتخذ أى قرار من شأنه أن يمس حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة » (١) .

وقامت اللجنة السياسية من جانب آخر بتوصية دول الجامعة بتقديم أقصى

(١) أنظر : أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة . دار المعارف ، ١٩٥٥ ص

ما يمكن من معونة عاجلة إلى أهل فلسطين ، وذلك من مال وعتاد ورجال ، وتأليف لجنة فنية ، لكل حكومة مندوب فيها ، لتقوم بتعرف حاجات فلسطين ووسائل دفاعها . وتنظيم وتنسيق المعونة المادية التي يجب على الحكومات تقديمها . على أن تقدم تقريرها الفني إلى مجلس الجامعة . وكذلك توصي دول الجامعة بفتح أبوابها لايواء الأطفال والنساء والعجزة من عرب فلسطين . وأن تقوم بالعتاية بهم إذا ما وقعت في فلسطين حوادث تستدعي ذلك .

وكان معنى هذا أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قامت برفض توصيات لجنة التحقيق الدولية . وأصررت على مذكرة الوفود العربية في نهاية مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦ . وكان هذا موقفاً راديكالياً من الناحية السياسية . كما أنها لوححت بخطر إشراك الشعوب العربية في الدفاع عن حريتهم وإستقلال بلادهم . وأنها قد بدأت في «دراسة» ما يلزم لفلسطين . وإستعدت لخروج أفواج من «اللاجئين» إلى البلاد العربية المحيطة . وكانت هذه القرارات تدل على أن اللجنة السياسية كانت تتنبأ بقرب خروج أفواج من العرب مهاجرين عن ديارهم . كما أن تشكيل «اللجنة الفنية» من أعضاء عن الدول العربية كان يعنى بأن نفس الاختلاف في الإتجاه بين الوفود في الجامعة سينعكس بالضرورة داخل هذه اللجنة المشكلة لانقاذ فلسطين . خاصة وأن وفود الدول العربية داخل اللجنة الفنية ستسير طبقاً لتوجيهات حكوماتها . وبالتالي طبقاً لعلاقة القيادات العربية ببعضها . ومصالحها الأسروية والاقليمية . وتأثير إستقلال فلسطين على التوازن العربي نفسه . ولم يكن من السهل على القيادات العربية الموجودة في ذلك الوقت أن تتناسى مصالحها أو أن تغير من تكوينها . وسيؤثر ذلك بلاشك في مستقبل فلسطين . وإلى درجة كبيرة .

ونلاحظ من الجانب الآخر أن اليهود قد أظهروا إغتيابهم الممتزج بنوع

من الأسف لقرارات اللجنة الدولية : إغبطوا لقرارها إنشاء دولة يهودية في فلسطين . وأسفوا لعدم توصيتها بأن تشمل هذه الدولة اليهودية كل فلسطين ، وتحصل على الاستقلال باسم اسرائيل . ولكنهم وجئوا في هذه القرارات مكسباً جديداً لهم . فعلوا على تأييدها وتأييد الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وحتى يظهروا الدول العربية بمظهر العاصي لسلطة الأمم المتحدة . ولكن ذلك لم يمنع عصابات الهاجانا وشترن من الاستمرار في عملياتها الإرهابية ، لاجبار سلطات الانتداب على تنفيذ قرارات الأمم ، وبشكل يكون في صالح اليهود .

أما بريطانيا فأنها وجدت في قرارات لجنة التحقيق الدولية ستاراً وغطاءاً تنسحب من ورائه من المشكلة الفلسطينية ، وبدعوى خضوعها لما تقررره الأمم «الحررة» ، وأعلن وزير المستعمرات بأن حكومة لندن توافق بدون أى تحفظ على إنهاء الإنتداب البريطانى . وأنها آخذة بتهيئة أسباب خروجها من فلسطين في أسرع وقت ممكن .

وهنا ظهر أمام العالم أن العرب سيواجهون اليهود . علاوة على مواجهتهم لقرارات الأمم المتحدة : أى أنهم سيواجهون القوة والارهاب ، وسيواجهون «وضعية قانونية» تحاول الأمم المتحدة أن تفرضها على سكان البلاد الأصليين ، وفى تناقض مع طبيعة قيام منظمة الأمم المتحدة نفسها . وكان من اللازم على العرب أن يعلنوا نزولهم إلى المعركة ، ولكنهم كانوا محتاجون إلى تنظيم ؛ ولم يكن هناك في ذلك الوقت إلا جامعة الدول العربية ، فعملت هذه الجامعة ما يمكنها أن تعمله ، وفى نطاق سلطاتها وقوتها ، ونحت تأثير المتناقضات التى تعيش بها وتعيش فيها : فأخذت خطوات جديدة في إجتاع عاليه بلبنان ، الذى إنعقد في الأسبوع الثانى من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وقررت البدء بالعمل.

وكانت اللجنة الفنية العسكرية ، التي عهدت إليها اللجنة السياسية بدراسة الموقف ، قد اجتمعت ووضعت تقريرها . وجاء هذا التقرير الفني العسكري يشتمل على تقييم لما لدى اليهود من قوات وتنظيم وأسلحة ؛ وذكر أن لدى اليهود منظمات عسكرية تضم مالا يقل عن ستين ألف مقاتل . رغم أن أتلى كان قد تحدث في مجلس العموم البريطاني عمالا لا يقل عن مائة وعشرين ألف مقاتل يهودي في فلسطين . وقبل ذلك بسنة كاملة . كما تحدث هذا التقرير عما لدى اليهود من أسلحة جديدة وعتاد ومعامل وورش للذخيرة ولاصلاح الأسلحة . علاوة على وفرة المدربين . ووفرة الضباط اللازمين لقيادة اليهود . وأشار إلى ضالة ما بأيدي السكان العرب من أسلحة خفيفة . وعدم صلاحيتها وقلمها وقلة الذخائر وتنوعها . وعدم وجود المدربين . ولقد أشار التقرير إلى خطورة مستقبل العرب . وخاصة في المناطق التي تظهر فيها الأغلبية اليهودية واضحة على الخريطة ؛ وأشار إلى أنهم سيقاسون من اليهود بعد جلاء القوات البريطانية . ولذلك فإن اللجنة الفنية العسكرية قد أوصت الدول العربية بحشد عدد من وحدات جيوشها على حدود فلسطين . من الشمال الشرقي والشرق والجنوب . أي في لبنان وسوريا وشرق الأردن ومصر ؛ كما أوصتها بالمساعدة إلى تسليح العرب . وخاصة في المناطق المكتظة باليهود . حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم . أوصتهم بالمساعدة كذلك إلى تدريب وتنظيم الشباب العربي ؛ وإلى تشكيل قيادة عربية عامة .

ومن إجماع عالية بلبنان . صدرت قرارات مجلس جامعة الدول العربية . وبالإجماع التام . وإشتملت على :

أولا : — مقررات بلودان السرية واجبة التنفيذ في حالة تطبيق أى حل من شأنه أن يحس حق فلسطين أن تكون دولة عربية مستقلة .

ثانيا : بالنسبة إلى قرار الحكومة البريطانية المعلن أخيراً وعزمها على التخلي عن إنتدابها على فلسطين وجلأها عنها مع قواتها العسكرية وجهازها الإدارى ونظراً لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الارهابية التى تهدد سلامة العرب فى فلسطين . فان الحالة تستلزم من جانب دول الجامعة العربية إتخاذ إحتياطات عسكرية على حدود فلسطين . ولهذا يوصى المجلس الدول العربية بأن تبادر إلى إتخاذ هذه الإحتياطات العسكرية على أن تيسر للدول المتاخمة لفلسطين سبيل الاشتراك والتعاون وهذا الواجب بالاتفاق بينها .

ثالثا : يوصى المجلس دول الجامعة بالمبادرة إلى أداء المساعدات المادية والمعنوية إلى العرب فى فلسطين . لتقويتهم وتعظيمهم فى الدفاع من أنفسهم وعن كيانهم . وأن ترصد دول الجامعة من فورها الأموال اللازمة لذلك . وقررت جامعة الدول العربية تأليف لجنة عسكرية لتنظيم وسائل الدفاع . وتدريب الفلسطينيين وتنظيمهم : كما قررت حشد بعض وحدات من الجيوش اللبنانية والسورية والعراقية والأردنية والمصرية على حدود فلسطين : إنتظاراً لتطورات الموقف . وإستعداداً لها . وإستقرت اللجنة العسكرية فى دمشق . إذ أنها كانت أقرب إلى فلسطين عن أى عاصمة عربية أخرى. وبدأ الشباب العربى فى التطوع . وإتخذ معسكر قطنة مركزاً للتدريب ، وتولى ذلك عدد من ضباط الجيش السورى . كما أن هذه اللجنة العسكرية أخذت فى إعداد الضباط وإستعدت للتنظيم . ولتزويد العرب بما يلزمهم من أسلحة وذخائر . ولكن علينا أن نذكر أن إعداد اللجنة العسكرية نفسها كان يحمل ما يحمله تكوين جامعة الدول العربية نفسها من عوامل ضعف ، وحتى من متناقضات . كما أن عملهم خارج «أرض العمليات» كان يضعف من قواه الموجودة فى المعركة ؛ وبمعكس اليهود الذين كانوا قد إستوطنوا فلسطين ،

وأقاموا فيها ، وسيطروا على الأراضي ، وتسلموا ونظموا أنفسهم داخل البلاد . وكان من اللازم على اللجنة العسكرية العربية أن تنشئ لنفسها ركائز وقواعد داخل المناطق العربية في فلسطين نفسها ، حتى تتمكن من مواجهة اليهود بنفس إمكانياتهم ، حتى إذا غضبنا النظر عن الاختلاف الواضح في نوع الأسلحة ، وفي كمية النيران التي كانت تميز كل من الطرفين . ولكن الظاهر أن هذه اللجنة العسكرية العربية كانت قد حصرت إختصاصاتها في عملية «المتطوعين» وعملية «المجاهدين» ، ولكي تستند اليهم كطلائع للعمليات ، وترك العمليات نفسها للجيش العربية النظامية ، ولكن دون أن يقوم هناك تنظيم بين عمليات الطلائع . وعمليات القوات النظامية . وعلى أى حال . فقد كان ذلك مجرد قرارات ، إتخذتها القيادة السياسية للعرب . أو القيادات السياسية في البلاد العربية بشأن فلسطين . وكان من الصعب على هذه القيادات . ولها صفة دولية ، أن تنزل إلى فلسطين نفسها ، إلا بعد انتهاء السلطة الدولية الموجودة فيها ، وهي سلطة الانتداب ؛ وجاء هنا الجانب القانوني الدولي لكي يحرم العرب ويؤخر نزولهم إلى الميدان ، وفي الوقت الذي كان اليهود فيه يزيلون من قوتهم ويعتمدون على قرارات الأمم المتحدة التي صدرت بشأن تقسيم فلسطين .

(٤) قرار التقسيم :

انعقدت هيئة الأمم في شكل لجنة خاصة تمثل جميع الدول للنظر في مشكلة فلسطين . وقام مندوب الهيئة العربية العليا وفند مزاعم الصهيونية ، وأعلن أن العرب سيقاومون أى مشروع للتقسيم بالدم . وأنهم يرفضون تقرير لجنة التحقيق بتوصية ، لأن توصية الأقلية كانت تدور في نطاق التقسيم وتنتهى إليه ، وإن كانت أقل ظلما من إقترح الأكرية . ثم أعلن هذا المندوب أن

الحل الوحيد الذى يقبله العرب هو دولة ديمقراطية مستقلة تنشأ فى كل فلسطين . وكان معنى ذلك أن العرب قد رفضوا أنصاف الحلول . أى رفضوا التضام . والتنازل عن حقوقهم . ولكن اليهود كانوا يرجحون فى كل حالة . فأعلن مندوب الوكالة اليهودية قبولهم لتوصية التقسيم ، وإعترض فى نفس الوقت على ترك الجليل الغربى والقدس خارج الدولة اليهودية : أى أنه فتح الباب لترسيات جديدة . أو لمطالب أخرى . تضمن له أن يحصل على ما أوصت به لجنة التحقيق لليهود .

ونلاحظ ان مندوب الولايات المتحدة الأمريكى قد أعلن تأييد حكومته لتواصى أكثرية لجنة التحقيق بالتقسيم . وإن كان قد طالب بإجراء بعض تعديلات . كالحاق يافا العربية بالقسم العربى : وكان يحاول بذلك أن يظهر وكأنه يدافع عن بعض مصالح العرب . حتى لا يظهر تحيز بلاده كاملاً ضد العرب . ونلاحظ فى نفس الوقت أن مندوب الاتحاد السوفيتى قد أيد التقسيم كذلك . وكان اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على هذه النقطة أمراً مثيراً للعجب . إذ أن المراقبين السياسيين كانوا يعتقدون أن تصويت الولايات المتحدة مع المشروع سيجعل الاتحاد السوفيتى يصوت ضده . ولكن الحقيقة هى أن مصالح كل من الدولتين الكبيرتين كانت فى هذه المرحلة تتمشى مع أطماع اليهود . وتعارض بالتالى مع مصالح العرب . وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول كسب الرأى العام اليهودى . والذى يسيطر على الأسواق المالية والتجارية فيها . وتحاول بذلك كسب العناصر الأكثر عداءً للنازية . فإن الاتحاد السوفيتى كذلك كان يرى فى النظام الموجود فى البلاد العربية بقايا نظام إقطاعى متحالف مع الاستعمار : وكان من الصعب عليه أن يتناسى مجهود العناصر الاشتراكية والشيوعية من بين اليهود فى حركات المقاومة ضد الحكم النازى لأوروبا : وكان يرى أن عمليات

توطين اليهود في مستعمرات عمل «كيبوتز» يعنى إنشاء وحدات منتجة على الطريقة الاشتراكية ، ويعيش أفرادها من الشباب معيشة شيوعية ، وفي كل شيء . وإذا كانت الولايات المتحدة تحاول كسب اليهود الرأسماليين ، فإن الاتحاد السوفيتي كان يحاول تدعيم اليهود الاشتراكيين ضد اليهود الرأسماليين ، وضد نظم الحكم القطاعية والمتحالفة مع الاستعمار في العالم العربي .

ولقد تابع مندوبون ، وكانوا بين مؤيدين للتقسيم أو مؤيدين للعرب في رفضهم للتقسيم . وقام المندوب البريطاني ، وهو وزير المستعمرات ، وأعلن عزم حكومته على تنفيذ الجلاء عن فلسطين . وعدم إستعدادها لتنفيذ حل لا يوافق عليه كل من من العرب واليهود في نفس الوقت . كما أعلن إمتناعه عن التصويت حتى لا تهم بريطانيا بالوقوف في هذا الجانب أو ذاك . وكأنها قد إحتفظت بموقف محايد في المشكلة التي خلقها لنفسها والعرب .

ثم تحدث مندوبوا العرب ، ودافعوا عن وجهة نظرهم . أتوا بالحجة تلو الحجة وكأنهم يحاولون إقناع الأمم المتحدة ، وكأن الأمر كان في حاجة إلى إقناع أو إثبات ، ولكنهم قاموا بواجبهم في المجال السياسي الدولي ، وكأملت عليهم الظروف . ولكن المصالح السياسية والاقتصادية وعلاقات الدول ببعضها هي التي كانت تتحكم في الأمر . بغض النظر عن الحق ، وخاصة إذا ما تعارض مع المصلحة الفعلية لهذه الدولة أو تلك . ولذلك فإن اللجنة قررت تشكيل لجتين فرعيتين ، لإعداد مشروعات مفصلة ، إحداها تضع المشروعات التي تتفق مع تقرير الأكثرية ، وتتألف من أعضاء معظمهم من المؤيدين لهم ، والثانية لإعداد مشروعات تتفق مع تقرير الأقلية . وكان أعضاءها من بين الأعضاء المعارضين لتقرير الأكثرية .

أما اللجنة الأولى فأنها قد وضعت مشروعا يتضمن إنهاء الإنتداب على فلسطين في فترة لا تتجاوز شهر أغسطس سنة ١٩٤٨ . ونشأة اللوتين بعد الجلاء بشهرين . وقيام لجنة إنتقال دولية تعيينها هيئة الأمم للإشراف على إدارة فلسطين . وتنفيذ التقسيم في فترة الانتقال . ولقد حددت هذه اللجنة كلا من المنطقتين حسب ما إقترضته الأكثرية في لجنة التحقيق ؛ ولكنها أشارت بضم يافا وبعض أقسام النقب إلى الدولة العربية . وأرضت بذلك وجهة النظر الأمريكية ، التي حاولت إسترضاء العرب ؛ ولكنها قامت في نفس الوقت بتصحيح الحدود لمصلحة اليهود على شواطئ البحر الميت وفي منطقة صفد عند الجليل الغربي .

أما اللجنة الثانية فأنها قد أعدت مشروعا لقيام الدولة الموحدة في فلسطين . وإجتمعت اللجنة الخاصة بمشكلة فلسطين للبحث في المشروعين في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وطرح مشروع الدولة الموحدة ، فرفضته الأكثرية . فقام العرب عندئذ بتقديم إقترح لنقل المشكلة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاى . ولكن إقتراحهم لم يفرز . فاقترحوا إستشارة هذه المحكمة في صلاحية هيئة الأمم لتنفيذ أى نوع من التقسيم بدون موافقة السكان ، ولكن إقتراحهم الثانى سقط كذلك . وأصبح العرب أمام أكبر هيئة سياسية في العالم ، تتخذ لنفسها تطوير وتغيير القانون الدولى . وتنتظر إلى محكمة العدل الدولية وعلى أنها تطبق ما ترضه هى من تشريع . وفى اليوم التالى . طرح مشروع التقسيم للمناقشة . وقبل هذا المشروع بموافقة ٢٥ دولة ضد ثلاث عشرة دولة وإمتناع سبع عشرة دولة عن التصويت . فإنتقلت القضية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة للبت فيها . وإصدار القرار النهائى . رغم أنها لم تحصل على الأغلبية المطلقة المطلوبة . أو النصاب القانونى ، وهو ثلثى الأعضاء المصوتين .

ونشط مندوبوا الدول العربية في هذه المعركة السياسية في الهيئة العامة ، وقاموا بمجولات واضحة لاقتناع الأعضاء بظلم وضرر قرار التقسيم . وبطلانه من الناحية القانونية . ولكن ترومان . رئيس الولايات المتحدة الامريكية . قام بمجهودات مضادة للتأثير على الاعضاء وفي اتجاه التقسيم . وكان يوم ١٦ نوفمبر هو يوم التصويت . وظهر أن أنصار التقسيم لا يبلغون الثلثين ، فاقترح الوفد الامريكي تأجيل التصويت نتيجة للأعياد ولوجود عدد كبير من المتكلمين . ورغم أن الوفود العربية إحتجت على ذلك وعرضت إيجازها في خطبها حتى يتم التصويت . فان رئيس الجلسة . وكان برازيليا . قد أقر التأجيل . وكان ذلك يسمح لترومان بزيادة التأثير على الدول الصغيرة لتبديل موقفها وكسبها إلى جانب التقسيم . وحينما وقع الاقتراع يوم ٢٩ نوفمبر . صوت ٣٢ وفداً إلى جانب التقسيم . وحصل العرب على ثلاثة عشر صوتاً . وإمتنع عشرة أعضاء عن التصويت . وظهر هنا تغيير عدد من الدول الصغيرة لانجائها . نتيجة لخصوعها لضغط الامريكيين والصهيونيين . وحصل مشروع التقسيم على ثلثي الأصوات اللازمة . وحصل على تأكيد كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي .

وكانت صلعة للعرب . و صلعة لمن يعرفون الحق في كل مكان . ووقف مندوبوا العرب ينددون بالقرار الظالم . ويعلنون بطلانه . نظرا لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة . ولما جرى فيه من ضغط وتهديد . وإنسحبوا من الاجتماع لكي يصدروا بياناً قوياً للصحافة . ويخاطبوا الرأي العام العالمي أمام هذا القرار الظالم الذي صدر على شعب برىء باخراجه من بلاده واعطائها للغرباء . ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئا . وكان قرار التقسيم قراراً له قوة سياسية واضحة . وإن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . بعد أن عقدت دورة خاصة .

وبناءً على طلب الدولة المنتدبة ، بريطانيا ، للبحث في تأليف وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعد إليها في تحضير إقترح يساعد على حل المشكلة . وبعد أن تلقت ودرست تقرير اللجنة الخاصة الذي تضمن عدة توصيات قلمتها اللجنة بموافقة إجتماعها ، ومشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أغلبية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالفراية العامة والعلاقات الودية بين الأمم . وتأخذ علماً بتصريحات الدولة المنتدبة التي أعلنت بموجبها أنها تتوى إنهاء الجلاء عن فلسطين ، في أول أغسطس ١٩٤٨ . وتوصي إنجلترا بصفتها دولة منتدبة على فلسطين . وكل دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة . بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الشكل الآتي :

«أولاً : يجب على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الضرورية المنوّه عنها في المشروع للعمل على تنفيذه .

ثانياً : يقرر مجلس الأمن في أثناء المرحلة الانتقالية ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلام : فإذا قرر أن مثل هذا التهديد موجود فعلاً . فيجب عليه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أن ينفذ تفويض الجمعية العامة باتخاذ التدابير اللازمة . وذلك بإعطاء الصلاحيات الضرورية للجنة الدولية للقيام في فلسطين بالأعمال الملقاة على عاتقهم .

«ثالثاً : يجب على مجلس الأمن أن يعتبر كل محاولة ترمى إلى تغيير نظام حكمه وقضى به المشروع بواسطة القوة تهديداً للسلام ، وقطعاً للعلاقات السلمية وعمالاً عدوانياً .

كان هذا هو نص القرار ، وجاء مجمّفاً لحق العرب في أصله أو فرعه .

وقررت الجمعية بعد ذلك تشكيل اللجنة النولية وتأليفها من ممثلين عن بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفلبين ، وقررت أن تذهب إلى فلسطين تحت إشراف مجلس الأمن ، وتستلم الإدارة من الحكومة البريطانية بعد جلستها. وأعلن مندوب بريطانيا أن حكومته تقبل قرار هيئة الأمم . ووعد بينهما كل المساعدات الممكنة لتطبيقه . وهكذا جاء هذا القرار الخاص بالتقسيم ، قراراً في نفس الوقت ينهى الانتداب البريطاني على هذا الاقليم بعد فترة إنتقال محددة.

ولقد أثار هذا القرار العرب في كل مكان . ودفعهم إلى ضرورة العمل وضرورة إنقاذ بلادهم ، فقاموا في هذا الميدان بمجهود حربي . كما أن هذا القرار يعنى اعتداءً سياسياً على فلسطين . وإضطّر العرب . أو قادة العرب وملوكهم ورؤسائهم . إلى مواجهة الحالة . وإلى التصرف . وطبقاً لطبيعة تكوينهم . وتمشياً مع مصالحهم وأهدافهم . وتطورت الأمور بسرعة في فلسطين . منذ قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . وحتى إنهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وكانت فترة مليئة بالكفاح والجهاد . وإمتلأت كذلك بعمليات الإرهاب وسفك الدماء . التي راح ضحيتها كثير من العرب الأبرياء .

الفصل التاسع

جيش الانتقاذ

كان قرار التقسيم ظالماً للعرب ولكنه أجبر العرب على التصرف من الناحية العسكرية . ومن الناحية السياسية ، وفي الوقت الذي سمح لليهود بزيادة أمانهم في الانتصار ، وزيادة إستعدادهم للاستيلاء على المناطق المحددة لهم في قرار التقسيم على الأقل . وبمجرد إنتهاء الإنتداب البريطاني ؛ فأخذوا يستعدون من ناحية اسلح والمواقع والذخائر . ويحاولون العمل في توافق مع سلطات الإنتداب قبل خروجها . وسيكون لهذا التسابق بين الفريقين . للوصول إلى إحتلال المواقع الرئيسية في فلسطين قبل نهاية الإنتداب ، والازدود بما يلزم من أسلحة وذخائر . والاستناد إلى القوى السياسية اللازمة ؛ أكبر تأثير على سير عمليات الحرب . حرب فلسطين .

(١) إنشاء جيش الانتقاذ وعملياته الاولى :

عمت موجة السخط للشعب العربي في كل مكان ؛ ومن الخليج إلى المحيط . نتيجة قرار الأمم المتحدة الظالم ؛ وثبت أن العرب يكونون شعباً واحداً . ويتحلون في المصالح والآمال . حتى إن كانت الأوضاع السياسية قد حرمتهم من أن يصلوا إلى وحدتهم الفعلية . وتدعم هذا الشعور في العالم العربي بشعور مكمل له في العالم الاسلامي . بل وعند الرجال الأحرار في كل مكان . حينما ظهر أن هيئة الأمم المتحدة تظلم شعبا بدون وجه حق ، وبدعوى كاذبة لايجاد وطن لمن كتب عليهم التشرد إلى يوم الدين . وظهر الاستنكار على الوجوه ، وإنتشرت الاضرابات وسارت المظاهرات العنيفة في كل مكان . وناقشت

برلمانات الدول العربية هذه القرارات الظالمة ونقدتها وهاجمتها . وأقبل الشباب العربي في كل مكان يقدم نفسه للتطوع . وهو لا يجد منظمة ثابتة واضحة تحمله وتشرف عليه لكي يدفع ضريبة الدم ويسهم في تحرير فلسطين . وكم من مظاهرة سارت في الشوارع . لا تعرف لنفسها هدفا ، ونبعث لنفسها عن منظمين في أثناء سيرها . وكم من مظاهرة أخرى اضطرت ، و نتيجة لاختفاء عامل التنظيم إلى أن تنتهي إلى القوضى ، أو تنتهي بالاعتداء على قنصليات الدول التي صوتت في صالح التقسيم . وانتهكت بذلك حقوق الانسان وحقوق الشعوب . وكل القيم المعروفة . وكان هذا الموقف يهدد بالكثير . وكان يدفع الحكومات والدول إلى ضرورة العمل . أو يدفعها على الأقل إلى التظاهر بالعمل . حتى لا تصطدم بشعوبها ، وتهدد بذلك كيائها . لقد كان الشباب من بين الطلاب والعمال يقدم نفسه للجهاد ويطلب التنظيم . وكان يطالب بتغيير الفساد والمنكر بأيديه ، فلم يكن أقل من أن تجتمع اللجان السياسية . التي تشتمل دول الجامعة العربية . وتقرر العمل في المجال السياسي . وهو أضعف الإيمان . ولكن هذا الضغط الشعبي أجبر الحكومات العربية على ضرورة الظهور بمظهر المتحدين في الموقف . والمتحدين في العمل ، وأجبرها على ضرورة الاشراف . أو على الأقل الاتفاق على عملية جيش خاص لانقاذ فلسطين . وإن التجاوب بين الدول العربية المختلفة . وعملية إنقاذ فلسطين فعليا ، ليدل على إتجاه الحكومات المختلفة . وترايط مصالحها أو تطابقها ، مع المصالح الشعبية أو مسايرتها . بدرجة أو أخرى . للموقف السياسي .

لقد إنتهت كثير من المظاهرات بسفك الدماء في فلسطين نفسها ، وإنتهت غيرها بمحارك يائسة بين الأهالي . وبين العرب واليهود ، وقبل أن يتمكن العرب من تنظيم قواتهم والإستعداد لليوم الموعود .

وإضطرت جامعة الدول العربية إلى عقد لجنتها السياسية في القاهرة يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وحضر رؤساء الوزارات إلى عاصمة مصر . لكي يجندوها صاحبة غاضبة مليئة بالمظاهرات ، فقرروا أن يعملوا من أجل هذه الشعوب التي يقودونها . وحتى لا ينفصلون عنها . ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أن تعمل على إحباط مشروع التقسيم . ومنع قيام دولة يهودية في فلسطين ؛ وأذاعوا بياناً في ١٧ ديسمبر نددوا فيه بقرارات الهيئة التي أوصت بتقسيم هذا الاقليم العربي . وإقامة دولة يهودية في قلب العالم العربي : «وهي بذلك قد هدرت حق كل شعب في إختيار تقرير مصيره . وأخلت بمبادئ الحق والعدالة جميعاً . وهي قد رسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ . وتجعله أيضاً مصدر الإضطرابات والفتنة ؛ فأدخلت فيما أسسته بالدول اليهودية أجود أراضى العرب وأوسعها رقعة . وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد وأخطرها شأنًا . ووضعت نصف مليون من العرب من مسيحيين ومسلمين - تحت نير الصهيونيين وسيف إرهابهم . وهم أنفسهم لا يجاوزون عدد العرب الذين يراد وضعهم تحت سلطان الصهيونية الدخيلة . وذلك بعد أن نزعَت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم ومكنت الصهيونية من رقابهم ...

«وحكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً في جانب شعوبها في نضالها لتدفع الظلم من أخوانهم العرب . وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم ، ولتحقيق إستقلال فلسطين ووحدتهم . وقد قرر رؤساء وممثلوا هذه الحكومات في إجتماعهم بالقاهرة أن التقسيم باطل من أساسه ، وقرروا كذلك عملاً بإرادة شعوبهم أن يتخذوا من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بعون الله بأحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب ...

وأما وقد تغلبت الشهوات والأغراض حتى في ساحة الأمم ، وأغلقت أبواب الحق والعدل في وجوه العرب فإنهم قد وطلوا العزم على خوض المعركة التي حملوا عليها وعلى السير بها حتى نهايتها الظاهرة باذن الله . فتستقر مبادئ الأمم المتحدة في نصابها السليم . وتسود في الأراضي المقدمة مبادئ العدالة والمساواة بين الناس أجمعين .

ولقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تقديم الأسلحة وتوزيعها على أهل فلسطين ، وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر . كما قررت اعتماد الأموال اللازمة للاتفاق على حركة المتطوعين وعلى وسائل الدفاع وإجراء التسهيلات لارسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سوريا موزعة على فلسطين وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر . وكان ذلك هو القرار الخاص بإنشاء جيش الانقاذ .

ويظهر من ذلك أن الجامعة العربية هي التي تولت مسئولية إنشاء جيش الانقاذ ، وهي التي أشرفت على العملية من الناحية السياسية . علاوة على النواحي المالية والفنية . وأعدت لذلك معسكراً للتدريب في قطنة بجوار دمشق وأشرفت على العملية كل من اللواء اسماعيل صفوت والقريق طه الهاشمي والقائد فوزي القواقجي . كما أن مصر قد شاركت من جانبها بدور فعال في العملية حين أعدت دورة لأركان الحرب في فايد لضباط المتطوعين . والواقع أن الصعوبات كانت تواجه القيادات الإقليمية لفلسطين في هذه المرحلة ، وكان الكثير من زعماء البلاد في المنفى . وكان الحاج أمين الحسيني بعيداً عن موطنه كما أن علاقة الملك عبد الله بمشكلة فلسطين في هذه المرحلة لم تكن لتسمح للقيادات الفلسطينية بأخذ مسئوليتها في المعركة ، وكان وجود الملك عبد الله

بقواته العربية التنظيمية كمضو فعال في جامعة الدول العربية يظهره ، وكأنما أكثر فاعلية عن وجود القيادات العربية الفلسطينية المجاهدة ، أو ظهر على هذه الصورة ، وفي تلك المرحلة من مراحل المشكلة . ولكن ذلك لم يمنع عدداً من المتطوعين الفلسطينيين من الالتجاء إلى بعض الضباط الوطنيين في الفيلق العربي والتمرن على أيديهم سرا على عمليات الانقاذ والجهاد ، وكانوا يخرجون إلى الحدائق والمزارع للتمرن ، وبعيداً عن أعين البريطانيين ، وعن رقابة العناصر الموالية للسلطات الحاكمة في عمان . وخرج من هذه التدريبات عدد من المناضلين ساعدوا في كثير من العمليات التي وقعت بعد ذلك في فلسطين ، وخاصة في قطاع اللد والرملة ، في الفترة السابقة لدخول الجيوش العربية الرسمية إلى فلسطين .

وبدأ عرب فلسطين يقاتلون اليهود في كل فرصة تسنح أمامهم ، ولكن على قدر إمكانياتهم . وشكلوا جماعات من المناضلين أخذت على نفسها أمر الدفاع عن المدن والقرى ، وجماعات أخرى لمهاجمة مواصلات الاعداء أو للقيام بأعمال التدمير وأعمال القناتيين . وإعتمد المناضلون في تزويدهم بالذخائر والمؤن على الهيئة العربية العليا التي أطلقت على هذه القوات اسم «الجهاد المقدس» ، واشترت الأسلحة والذخائر من البلاد العربية . وكان كل شيء ينقص هؤلاء المجاهدين إلا النخوة والشجاعة وحب الدفاع عن وطنهم العزيز . ولقد حارب المناضلون في ظروف قاسية جداً ، فقد كانوا يحاربون اليهود ، ويعرضون أنفسهم لطمع القوات البريطانية لهم من الخلف ، لأن تلك القوات كانت تهب لحماية اليهود وتقتل العرب في سيلهم (١) ، وكان ذلك يدفعهم

(١) أنظر : عبد الله التل : كارتة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ . ص ٣ .

إلى الاغارة على بعض المعسكرات البريطانية لتزويد أنفسهم بالأسلحة والذخائر وبالكليات التي كانت لازمة لعملياتهم .

ولكن علينا أن نعرف أن قوات «الجهاد المقدس» لم تكن هي القوات المناضلة الوحيدة التي وجدت في فلسطين في هذه الفترة ، بل كانت هناك إلى جوارها بعض وحدات «الجيش العربي» أو «الفيلق العربي» . وقامت بعضها بالمشاركة في عمليات النضال . وبدون أى أوامر من قيادتها في عمان . ثم جاءت بعد ذلك وحدات «جيش الإنقاذ» التي تمرنت في سوريا . لكي تقوم بدورها في إنقاذ فلسطين العربية .

أما عن الجيش العربي فقد كانت ظروفه سيئة للغاية . وذلك نتيجة لوقوع المناوشات على مقربة من مواقعه . وبين العرب واليهود . وعدم تمكنهم من حماية العرب . أو حتى العمل على إستقرار الأمن والنظام في البلاد . وأدى ذلك إلى حقن الضباط العرب في هذه القوات . وبشكل دفعهم إلى معاونة العرب . رغم كل أوضاع موجودة . ويذكر عبد الله التل في مذكراته أنه قد إجتمع بعدد من الضباط في جلسات خاصة . وإتفقوا على تقديم المساعدات السرية للعرب . والتمويه على الضباط الإنجليز في وحدات الجيش العربي حتى لا يدرکوا أن أية مساعدة للعرب أو إشتباك لليهود قد جاءت عن قصد منهم . بل جاءت عن طريق الصدفة وجاءت دفاعاً عن النفس . ولسلامة وأمن قوات الجيش العربي نفسها . ويذكر عبد الله التل مثالا لذلك حادثة مهاجمة إحدى كتائب الجيش العربي التي كانت مرابطة في بيت نبالا لقافلة يهودية كانت تمر أمام مواقعها قرب اللد في ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ . وتحرش للقوات العربية بهذه القافلة وقتلهم وجرحهم لعدد من اليهود . وإدعائهم أمام الضباط

البريطانيين في الجيش العربي بعد ذلك بأن القافلة هي التي هاجمت مواقع الوحدة العربية ؛ ويذكر أن ذلك كان له أثراً كبيراً في رفع معنوية عرب فلسطين ، ورفع معنوية الجنود الأردنيين أنفسهم ، إذ أنهم كانوا عرباً وكانت المعركة معركتهم . كما أن ذلك أدى إلى إزدياد الرعب في قلوب اليهود .

وعجز اليهود في هذه المرحلة عن مواجهة قوات «الجهاد المقدس» . كما عجزوا عن مواجهة قوات «الجيش العربي» ، ولذلك فإنهم عملوا إلى حرب الارهاب ، وإلى إستخدام المتفجرات . وبطريقة لا تتماشى مع الشجاعة ، وتتناقى مع أبسط قواعد الحرب . وإرتكبوا جرائم كثيرة في هذا النطاق . كان ضحيتها من النساء والأطفال والشيوخ أكثر من ضحيتها من بين الرجال القادرين .

ولكن إستخدام مثل هذا السلاح كان يجبر العرب على إستخدامه كذلك . وسرعان ما ظهر أن في وسع العرب إستعمال الألغام والمتفجرات ، وقاموا بأعمال تأديبية ظهرت فيها شجاعتهم وبطولتهم . وإنفجرت الألغام العربية عند موقف السيارات العامة في حيفا ، كما إنفجرت في شارع ابن يهودا في القدس ، وهدمت أبنية جريئة بالالستين بوست ، وهدمت عمارة الوكالة اليهودية بالقدس ، رغم رفع العلم الأمريكي عليها . ومع إستخدام الألغام إستخدم العرب سيارات نقل مليئة بالمواد المتفجرة ؛ وظهر أن هناك عرب من الفلسطينيين الذين تدربوا ودفعوا دماهم ثمناً لوقف الارهاب ووقف الصهيونيين عند حدهم .

وإذا كان اليهود قد قاموا بتصفيح معظم سياراتهم التي كانت تمر من مستعمرة أخرى ، فإن المناضلين العرب قد قرروا إستخدام المتفجرات للتأثير

على المواصلات اليهودية . واضطر اليهود إلى أن يتخفوا قوافل السيارات المصفحة وسيلة لتقلاتهم ولمواصلاتهم في فلسطين . ولكن المناضلين العرب برعوا في عملية إصطياد هذه القوافل . خاصة وأنها كانت تنقل عبر مناطق عربية . وتشرح معركة كفار عصبون مهاجمة المناضلين العرب لأول السيارات المصفحة في القافلة ، ثم مهاجمة القافلة اليهودية بأكملها كبداية للاشتباك المسلح الذي انتهى في صالح المناضلين . وكانت وسيلة فعالة تمكن العرب من الحصول على الأسلحة والذخائر والتموين . وكانت وسيلة فعالة كذلك لهدم الروح المعنوية عند اليهود المحتدين .

وأخيراً ، فرحت فلسطين بمجىء القوة الثالثة العربية إليها . وكانت هي قوة جيش الانقاذ الذي تمرن رجاله على العمل ، وبإشراف الجامعة العربية ، وجاءوا إلى هذا الاقليم لدفع الظلم اليهودي والدولى عنه . وكانت جامعة الدول العربية قد قسمت فلسطين إلى أربع قيادات عسكرية : الأولى هي اللواء الشمالى الذى يمتد من الحدود السورية واللبنانية . ويشتمل على الناصرة وجنين ونابلس وطولكرم وعكا . وعهدت بقيادته إلى فوزى القاوقجي . والثانية تشتمل على القدس ورام الله وأريحا والخليل وعهدت بقيادتها إلى القسائد عبد القادر الحسيني . أما المنطقة الثالثة فكانت تشتمل على اللد والرملة وقرى يافا وعهدت بقيادتها إلى حسن سلامة . وأما المنطقة الرابعة فكانت منطقة غزة والجنوب وعهدت بقيادتها إلى طارق الإفريقى . كما كانت هناك قيادتين محليتين داخل مدن يافا وحيفا .

وقررت جامعة الدول العربية ، أو اللجنة العسكرية فيها ، إرسال أول كتية من سوريا إلى فلسطين . وذلك عن طريق شرق الأردن ، ووصلت هذه الكتية إلى درعا في ٩ يناير سنة ١٩٤٨ . وظهر ضعف موقف الحكومة

الأردنية من أنها ترددت في مرور هذه الكتية في أراضيها ، ومن أنها قد وضعت شروطاً خاصة لهذه العملية ، وبشكل يظهرها بمظهر الخاضع للسياسة البريطانية في المنطقة . فلقد وافقت حكومة عمان ، وبعد إتصالات عديدة بين عدد من زعماء فلسطين - وقادة الكتية - والوزير المفوض البريطاني في عمان . وجلوب باشا - قائد الجيش الأردني - على أن تمر الكتية سرا ، وبعدم تصف الليل . وعلى أن تسير في مقدمتها وفي مؤخرتها قوة أردنية كحرس لمساً ؛ وإشترطت على رجال جيش الانقاذ ألا يمروا إلى منطقة القدس . بل يذهبوا إلى المنطقة العربية حسب مشروع التقسيم . وظهر من أول الأمر أن حكومة عمان ستكون عقبة أمام جيش الانقاذ ، سواء أكانت في ذلك خاضعة للتفويض البريطاني ، أو مسيرة بمصالح عبد الله في إقليم فلسطين . ولكن سرعان ما جاء فوزى القاوقجي . فارتفعت الروح المعنوية عند رجاله ، رغم أنه كان قد تمهد عند مروره في الأردن بالألا تشبكت قواته في معارك إلا بعد جلاء القوات البريطانية عن فلسطين .

وكان القائد عبد الله الحسيني يواصل مساعيه في سوريا ، لدى سلطات الجامعة العربية . لكي ترود قواته ورجال «الجهاد المقدس» بما يلزمها من أسلحة وذخائر كانت ضرورية لانقاذ القدس ، عاصمة فلسطين . ولكن الجامعة العربية كانت تفضل - سياسياً - وحتى لا تغضب الملك عبد الله . أمر الاهتمام بجيش الانقاذ على مسألة تزويد قوات الجهاد المقدس بما يلزمها وهي في ميدان المعركة . وكان اشراف الجامعة العربية على جيش الانقاذ يعتبر ضماناً للأمن لازماً لهذه الجامعة ولدولها ، وبشكل لا يتوفر في حالة لإزدياد قوة «الجهاد المقدس» ، وكان اليهود يواصلون هجماتهم في قطاع القدس في ذلك الوقت على المراكز الاستراتيجية التي تسمح لهم بالسيطرة على

المدينة القديمة ، والسيطرة على كل المنطقة . وتالت هجماتهم في خلال شهر أبريل على تل القسطل ، وتمكنوا من إحتلاله من بعض عناصر الجهاد المقدس الموجودة هناك ، ، ولم تكن الأوامر الموجودة لدى قواد الجيش العربي تسمح لهم بالتحرك لانقاذ هذا الموقع الاستراتيجي الهام ، أو حتى بمد يد المعونة إلى إخوانهم المجاهدين ، فإحتل اليهود القسطل . وأتى البطل عبد القادر الحسيني من سوريا لكي يمد القلمس مهددة ، فأصرع يجمع عدد من رجاله ، رجال الجهاد المقدس ، وتقدمهم في عملية بطولية ، وإن كانت إنتحارية ، لتخليص القسطل من اليهود . وتم له ما أراد ، وأبعد اليهود عن المركز العربي الاستراتيجي بعد أن قاد الالتحام بنفسه ؛ ولكنه دفع حياته ثمناً لجرأته وثنماً للموقعة ؛ إذ أن إحدى القنابل أصابته في الدور الأخير من المعركة ، وسقط هناك بطلاً وقائداً للجهاد . وأثر ذلك على قوات الجهاد المقدس في منطقة القلمس ، وأجبر القوات العربية الوحيدة الموجودة في الميدان ، وكانت هي وحدات الجيش العربي ، على أن تنزل إلى الميدان ، حتى وإن كانت غير مزودة بالأوامر من عمان ، ماجام فيها رجال من العرب المجاهدين .

(٢) الجيش العربي :-

كان لإستشهاد عبد القادر الحسيني وقعاً أليماً على نفوس المجاهدين العرب . كما أن إستيلاء المجاهدين على جبل القسطل جعل اليهود يعمنون في اراهابهم وبشكل زاد خطورته مع منبحة دير ياسين . وكانت قرية صغيرة باغتها عصابات الأرغون وشثين في ٩ أبريل سنة ١٩٤٨ ، وقتكت بمن فيها من أهالي وأطفال وشيوخ ونساء ، ومثلت مجتث القتل التي بلغت ما يزيد على الثلاثة ، وألقت بها في بئر القرية . ووقفت سلطات الإنتداب البريطانية مكتوفة الأيدي أمام هذه المنبحة ، زغم علم الجميع بأنها كانت مدبرة .

وبإشراف الوكالة اليهودية . وكان اليهود يرغبون في بث الرعب في أهالي المنطقة ، حتى يقوم العرب بالهجرة من قراهم ، وإخلائها أمام اليهود . ولقد قام العرب بالانتقام لهذه المذبحة يوم ١٣ أبريل . وقام المناضلون بمهاجمة قافلة جبل سكوبس التي كانت تنقل المؤن والذخائر وبعض الاساتذة من الاحياء اليهودية في القدس إلى مستشفى هداسا والجامعة العبرية . وقتل المناضلون بالقافلة وأحرقوا سياراتها ؛ وجاءت القوات البريطانية لحماية اليهود ولكنها وصلت متأخرة . وبعد أن قتل العرب ما يزيد على مائة شخص في القافلة . ومن بينهم عدد من الاساتذة . ولكن مذبحة دير ياسين كانت تدفع بعض العناصر المناضلة في القوات العربية إلى ضرورة مساعدة الاهالي العرب ؛ وبكل طريقة ممكنة . وشارك عبد الله التل جزئياً ببعض المدرعات ، في الهجوم على مستعمرة كفار عسيون . رغم أن الاوامر كانت محددة لديه بعدم القيام بمثل هذه العمليات . وسيكون ذلك بداية لمساعدة بعض وحدات الجيش العربي لقوات المناضلين . وللأهالي العرب في معركتهم الكبرى . ورغم وجود أوامر صريحة بعكس ذلك .

وكانت قيادة الجيش العربي : أي جلوب باشا : قد عينت عبد الله التل قائدا لحرس القوافل : مع سرية مدرعات وسرية مشاة وبضعة قطع من المدفعية وكان عليه أن يؤمن الحرس اللازم لكل قافلة ؛ وألا يشترك مع اليهود أو يتعرض لهم بأي شكل من الأشكال ، بل كان عليه علاوة على ذلك ألا يشترك في أي إشتباك بين العرب واليهود ، ويتجنب المرور في المناطق التي تقع فيها المعارك ، وألا يعطى أمراً بتحريك القوافل ما لم يتأكد من سلامة الطريق . واتخذ عبد الله التل قيادته في القدس ، وكان عليه أن يؤمن طريق القدس - الخليل - بئر السبع - غزة - رفح . ولكنه صمم على أن يشارك في القتال ،

وكان حماس ضباطه ورجاله يدفعه إلى ذلك دفعا . فكان إشراكه الجزئي ضد معركة كفار عصبون ، وكان إستعداده للمعركة الرئيسية في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ضد مستعمرة النبي يعقوب ، ثم معركة القطمون بعد ذلك .

وكانت مستعمرة النبي يعقوب تقع إلى شمال القدس ، وعلى طريق رام الله وفي موقع إستراتيجي يتحكم في طريق شمال فلسطين . وكانت هذه المستعمرة اليهودية تصيد العرب وقواظهم ، ودون أن تتدخل القوات البريطانية لوقفهم عند حلقهم . وصمم عبد الله التل عند عودته من رام الله ، ومعه خمس مدرعات ، على مهاجمة هذه المستعمرة ، خاصة وأنه كان قد شاهد إعتدائها على بعض قوات المناضلين ، فتحرش بالمستعمرة ونشر مدرعاته في المواقع المشرفة عليها وهدم الأبراج الرئيسية المشرفة على الطريق ، وقتل كل من كان بها وكل من كان في الخنادق الأمامية من رجال العصابات . وحضرت بعض القسوات البريطانية للتحقيق في الحادثة ، ولكن وحدات عبد الله التل كانت قد أتمت عملياتها ، وعادت إلى القدس .

وكان القطمون هو الحى العربى ذو الموقع الاستراتيجى الهام فى القدس . إذ أنه كان يشرف على أغلب الأحياء العربية واليهودية فى القدس الجديدة . وزادت هجمات اليهود على هذا الحى الذى كان ذو قيمة حرية كبيرة ، ولم تكن تدافع عنه إلا سرية واحدة من سرايا الجهاد المقدس . وإستغل عبد الله التل وجود حرس من الجيش العربى فى القنصلية العراقية بالقطمون ، لكي يفتح مع أحد قواد السرايا فى الجيش العربى ويزيد قوة هذا الحرس ويزوده بثلاث مدرعات ، لحراسة القنصلية فى الظاهر ، وللمساعدة المناضلين فى دفاعهم عن القطمون فى الحقيقة . «وقد نفذنا الخطة ، كما يقول القائد عبد الله التل ، وأرسلت المدرعات على مسئوليتى ، ونشبت معارك حامية إشتركت فيها هذه

المدرعات والجنود الذين ألبسناهم (أوفر أول) ولكن الانجليز (حلفاء العرب!) شعروا باشتراك قواتنا مع المتاضلين مما أضر إحتلال اليهود للقطمون..... فتدخل القائد البريطاني وهنده بأنه إن لم يسحب مدرعاته وجنوده من القطمون في الحال ، فانه سيضرب المدرعات والتحصنية بالقنابل الثقيلة ؛ وأفضل الطرق المؤدية إلى القطمون ، فمنع التخطئ عن الجنود العرب . كما منع إتصالهم بقائدهم . وحاول عبد الله التل أن يتصل بالملك عبد الله . وشرح له أن قائد المنطقة الانجليزى قد منعه من حياة التحصنية العراقية . ومن تقديم النجدة والمساعدة لجنوده في تلك المنطقة ؛ وأنه قد هنده باستعمال المدافع ضده إذا لم يسحب المدرعات والجنود ويحلى المنطقة ؛ وطالب الملك العربى بالسماح له بالدفاع عن النفس . وشرح أن سقوط القطمون يعنى سقوط القدس في أيدي اليهود . ولكن أوامر الملك الأردنى جاءت من عمان بضرورة تنفيذ أوامر قائد المنطقة الانجليزى . وباعتبار أن جميع وحدات الجيش العربى في فلسطين قد وجدت هناك بأمر من الإنجليز . وتحت إشرافهم . وكان للمنتوب السامى البريطانى في عمان دوراً كبيراً في هذه العملية . خاصة وأنه لوح أمام الملك عبد الله بأن الهدنة ستعرض في منطقة هذه المعركة . أى أن القطمون سيصبح يهودياً بعد إنسحاب العرب منه . وإضطرت الوحدات العربية إلى أن تقوم بالانسحاب . وأن تحمى في نفس الوقت عملية إنسحاب المتاضلين العرب من القطمون .

وكان هذا التدخل من جانب الملك عبد الله ضد رجال الوحدات العربية لا يقتصر على قطاع القدس . بل وصل كذلك إلى المناطق الشمالية في فلسطين . وكان الجيش العربى في جسر المجمع قد إشتراك مع اليهود في مستعمرة جيش وجاء طلال ، ابن الملك عبد الله إلى مكان المعركة ، وشارك مع رجال الجيش

العربي في الضغط على المستعمرة التي كادت تقع في أيديهم . إلا أن الملك عبد الله تدخل من جديد واتصل بأبيه وذكر له أن المنتخب السامي البريطاني قد تدخل ويطلب وقف العمليات ، وأنها أوامر منه ، وأن على وحدات الجيش العربي أن تمتثل للأوامر . فخفض الأمير رأسه وإنسحبت القوات العربية من معركة في صالحها . وبأمر ملك عربي : وبتوجيه من البريطانيين .

وإذا كانت قيادة الملك عبد الله قد أثرت إلى حد بعيد على خطوط سير العمليات الحربية في فلسطين ، فإن ذلك كان يرجع أولاً وقبل كل شيء إلى طبيعة هذه القيادة العربية وتكوينها ، ومطامعها : ويرجع كذلك إلى ارتباط مصالحها بمصالح البريطانيين . وبشكل يجعل منها منفذاً لإرادة الاستعمار . التي عملت على تهئية الجو اللازم لإنشاء دولة يهودية في فلسطين . حتى وإن كانت قد ظهرت أمام العرب في ذلك الوقت وكأنها قيادة عربية لها قيمتها .

(٣) بريطاني ومساعدتها لليهود :

بلغت مقاومة العرب درجة أذهلت اليهود وأذهلت أنصارهم في عواصم العالم حتى في لندن ونيويورك : ورفعت الوكالة اليهودية عقيرتها بالاحتجاج . وإنه إحتجاج في مذله . وإشتكت بأن الدول العربية تساعد عرب فلسطين . وتعمل بالتالي على وقف قرارات التقسيم التي أصدرتها هيئة الأمم : وطالبت الوكالة بضرورة تنفيذ مشروع التقسيم بالقوة . وتلفت للدول الكبرى هذه الشكوى وكأنها كانت تنتظرها : فاجتمع مجلس الأمن وأطلع على مذكرة اليهودية . كما إطلع على تقارير لجنة التقسيم التي لم تسمح لها بريطانيا بدخول فلسطين قبل إبريل . وإنما سمحت لبعض موظفي اللجنة بدخولها للقيام بالدراسات اللازمة .

. وكانت لجنة التحقيق الخاصة بتنفيذ التقسيم قد انقسمت إلى لجتين :
لجنة خماسية لتنفيذ التقسيم ، ولجنة للدراسة مستقبل القدس . وواجهت اللجنة
الأولى مشكلة هامة ، وهي رفض الاتصال بها . فبقيت تجتمع في ليك
ساكس ولندن لترسم لنفسها سياسة العمل لتنفيذ التقسيم . ورأت أن مهمتها
مستحيلة دون الاتجاه إلى القوة ، فطلبت إلى مجلس الأمن أن يعد إرسال قوة
دولية إلى فلسطين لتساعد على التقسيم .

أما لجنة مستقبل القدس وطريقة الحكم فيها . فإنها قد وضعت مسودة
للمستور خاص بمنطقة القدس ، إشتمل على ضمان سلامة أراضي مدينة القدس
وتبليغ مجلس الأمن عن أى إعتداء يقع فيها ؛ وكذلك على تجريد منطقة القدس
من السلاح وجعلها غير ذات صبغة حرية . وإنتخاب حاكم للمنطقة لمدة
ثلاث سنوات . ومنح هذا الحاكم سلطات واسعة ولا يكون خاضعا إلا لمجلس
الوصاية . وكذلك منحه سلطات حماية الأماكن المقدسة ؛ وتشكيل مجلس
تشريعى ينتخبه سكان المدينة من غير رعايا الدولتين العربية واليهودية . ويتألف
من أربعين عضوا . ثمانية عشر منهم لعرب القدس . ومثلهم ليهود القدس ؛
يضاف اليهم أربعة آخرين من سكان المدينة . وينشأ فى القدس نظام قضاء
مستقل ، ويعين مجلس الأمن القضاة فيه . ويسمح لسكان ورعايا الدولتين
دخول منطقة القدس . على أن يشرف حاكم المدينة على الهجرة اليهودية إليها.
وأخيرا فإن اللجنة قد إقترحت ضم المدينة إلى الاتحاد الاقتصادى المقترح ،
على أن تتمتع باستقلال ذاتى ، وأن تكون كل من العربية والعبرية لغة رسمية
فيها ، علاوة على الانجليزية والفرنسية كلغات إضافية .

وجاء رئيس لجنة التقسيم وأقر أمام مجلس الأمن باستحالة العمل وسط

العنف . وذكر أنه ليس أمام هيئة الأمم من سبيل إلا طريقتين : فلما لإرسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة ، وإما إهمال هذا القرار ، وعدم التشديق به . وظهرت صعوبات جمة أمام مشروع التقسيم : وبلتالي أمام مشروع دولة يهودية : وظهر أن العرب قد يتمكنون من إبطال مفعول هذه القرارات بقوة أبيدهم . وتراجعت بعض الدول الصغيرة التي كانت قد صوتت في جانب التقسيم ، وأعلنت عن قرارها بعدم جدوى التقسيم . وأمام كل ذلك ، إستقر رأى مجلس الأمن على أن يترك للدول الخمس الكبرى ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والصين ، يترك لها أمر التشاور لكي نجد وسيلة لتنفيذ قرار التقسيم . ولكن على أساس عدم إستخدام القوة .

لقد ساد هنا الموقف السلمى ، والذي كان أقرب إلى المشكلة في أصولها من إستخدام القوة . خاصة وأن الجميع كانوا يعالجون مشكلة أرض السلام والأرض المقدسة ، ويتشدد البعض بمسألة إيجاد مأوى لمن لا موطن لهم . وأمام خوف العالم من وقوع اضطرابات في منطقة الشرق الأدنى . تزيد من تأزم الأحوال في العالم . وتكون مثار صراع بين الأهالي والقوى الأجنبية . وتهدد مصالح الدول الكبرى . أمام ذلك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التراجع عما كانت قد سارت فيه . وأعلن مندوبها في ١٩ مارس ١٩٤٧ سحب حكومته لتأييد مشروع التقسيم . إذ أنه كان يصعب تنفيذ مثل هذا بالقوة . ولكنه فتح باباً جديداً في المشكلة ، إذ أنه اقترح وضع فلسطين تحت الوصاية ، وإعادة القضية إلى هيئة الأمم ، للنظر فيها على هذا الأساس ، ودعوة العرب واليهود إلى عقد هدنة سياسية وعسكرية إنتظاراً للنتيجة .

وكان هذا التراجع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إنتصاراً للعرب .

وانتقدت جامعة الدول العربية في لجنتها السياسية قراراً في منتصف أبريل يرفض نظام الوصاية لأن الوصاية نظام محقد سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً. وفيه إضاعة لفرصة حقوق العرب الحاضر في القتال ، تفوقاً لمن أنه قضى أو سيقتضى على التقسيم . كان هذا من جانب العرب . أما اليهود فأنهم قدر فضوا كذلك مشروع الوصاية إذ أنهم وجلوا فيه ما يجلد عدم تمتعهم بالتقسيم الذي كانوا قد وصلوا اليه من حيث المبدأ .

ولقد اشترط العرب لموافقهم على الهدنة ضرورة حل الهاجانا ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح ؛ واشترط اليهود لقبولهم إيها ألا تحول دون قيام دولتهم . فاضطر مجلس الأمن أمام ذلك إلى أن يقرر إعادة القضية إلى الجمعية العامة لإعادة النظر فيها على ضوء هذه التطورات ، وقبول اقتراح الهدنة ، ودعوة العرب واليهود إلى الالتزام بها ، وتعيين قناصل أمريكا وبلجيكا وفرنسا في القدس لجنة مشرفة على تنفيذها .

ولكن لجنة الهدنة فشلت في أن تصل إلى أية نتيجة . واضطرت إلى رفع الأمر من جديد إلى مجلس الأمن . معلنة فشلها التام ؛ فقررت الأمم المتحدة عقد دورة إستثنائية جديدة في ١٦ من أبريل للنظر في المشكلة .

وكانت حكومة الإنتداب قد وجلت نفسها في ذلك الوقت أمام موجة عنيفة من الاعتداءات الصهيونية ، ورفضت الوكالة اليهودية والمجلس المحلي اليهودي ، تقديم الإرهابيين وغيرهم ممن ارتكب الجرائم لها ؛ بل أنها وجلت أن الوكالة اليهودية باهملها مسئولياتها كانت علاوة على ذلك تلتجئ إلى اللعابة والاكاذيب الموجهة ضد قوات الأمن ؛ وتغطي على عمليات سرقة السيارات وإنهاك حرمة القوانين ؛ بل إنها قد قامت بتشكيل حرس مدني جديد .

ووجدت حكومة الانتداب أن كل ذلك يصعب من عملها ويدين الوكالة اليهودية ، فأعلنت السلطات البريطانية عزمها على مغادرة فلسطين في ١٥ مايو ووقف الادارة المدنية وتصفيتها قبل ذلك . ولكن البريطانيين عملوا في ذلك على مساعدة اليهود ضد العرب ، وتحت ستار ضرورة إنسحابهم أمام تزايد العدوان الصهيوني . فأخذوا يجلون عن تل أبيب والمناطق اليهودية ليتولى اليهود أنفسهم ادارة الحكم والاستيلاء على المطارات والمرافق العسكرية ، في حين أنهم ظلوا يحتلون المناطق العربية . ويقضون على زمام الادارة فيها ، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم . ومانعين دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين . وأعلن أتلي : رئيس الوزارة البريطانية ، في شهر أبريل أن القوات البريطانية تتخذ التدابير لمنع دخول قوات العرب المسلحة إلى فلسطين ، كما أعلن أنها ستعيد النظر في التزاماتها إذا ما ظهر أن الأسلحة التي تمدها بعض دول الشرق الأوسط تتحول إلى فلسطين . وكان الانجليز قد أخذوا في بيع معظم مخلفاتهم الحربية في فلسطين إلى الوكالة اليهودية . واشتملت هذه المخلفات على طائرات تدريب وعلى كثير من الأسلحة والمهمات ، ستظهر بعد ذلك في المعركة ، ومع اليهود .

وكم من مأساة وقعت في فلسطين وقت إنسحاب البريطانيين ؛ وكان بقاء النفوذ البريطاني ، والقوات البريطانية في ذلك الوقت هناك هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى وقوعها . وظهر ذلك في مأساة حيفا ومأساة يافا ومأساة صفد . أما في مأساة حيفا فلقد تجلت عملية تأمر الانجليز مع اليهود بكل وضوح ، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت بقائها في حيفا حتى أول أغسطس في الوقت الذي قررت فيه إخلاء كل فلسطين في منتصف مايو .

ورغم ذلك فان بريطانيا قد قامت بتسليم المدينة العربية إلى اليهود بطريقة بشعة ووحشية . وأبلغ القائد البريطاني السلطات العربية في المدينة يوم ٢١ أبريل أنه قرر إخلاء جميع مواقع القوات البريطانية والتي كانت تفصل العرب عن اليهود . وكان هذا القائد البريطاني هو الجنرال ستوكويل . الذي قاد بعد ذلك عملية الهجوم الثلاثي على مصر في نوفمبر سنة ١٩٥٦ . ولاشك أن البريطانيين كانوا يعلمون بعدم إستعداد قوات المجاهدين العرب لاحتلال المواقع الجديدة اللازمة للدفاع عن أنفسهم . وإستعداد اليهود لاحتلال مواقع البريطانيين والتي تجعلهم يتحكمون في العرب . وإنتشر الرعب في قلوب السكان العرب . وأخذوا يهجرون المدينة بغير وعى . وعاشوا فترة ذاقوا فيها أقسى أنواع الفرغ . والاضطراب . وإذا كانت بعض قوات المجاهدين العرب قد حاولت الوصول إلى حيفا . فان القوات البريطانية قد منعت وصولها إلى هناك ، كما منعت قوات وحدات الجيش العربي من التحرك من أماكنها . ونزح عن هذه المدينة ما يزيد على ٧٠.٠٠٠ عربي ، لجأ معظمهم إلى لبنان تاركين حيفا العربية : وبأدنين بذلك أول فصل من فصول مأساة اللاجئين العرب الشارين . وتحت سمع الاعم المتحلة وبصرها .

ووقعت مأساة أخرى في يافا العربية . وكما حدث في حيفا حدث في يافا ، التي أخطى الانجليز مواقعهم التي تفصل العرب عن اليهود فيها فجأة في يوم ٢٤ أبريل . وكان المناضلون العرب في هذه المدينة كذلك يعتقدون في أن القوات البريطانية ستسحب منها في ١٥ مايو ، فوجدوا أنفسهم فجأة أمام اليهود : وفي المواقع البريطانية المحصنة . وحاول المناضلون العرب أن يقاوموا لبضعة أيام ، ولكن مقاومتهم إنهارت أمام هذا التواطؤ البريطاني اليهودي ، خاصة وأن اليهود كانوا يمتلكون قوة من المدفعية وكية كبيرة من التيران . وهجر

يلغا ما يقرب من مئتين ألف عربي ، وساروا عنها إلى منطقة غزة وإلى شرق الاردن . وتم للبريطانيين تسليم يلغا إلى اليهود قبل ١٥ مايو ، وكذلك كان الأمر بالنسبة لتسليم صفد وطبريا . وكانت الأولى مدينة عربية حصينة ، فيها حتى يهودى بسيط ، أما الثانية فكان لها أثرأ كبيرأ على سير العمليات في حرب فلسطين بعد ذلك .

وكانت قوات جيش الإنقاذ ، أو جيش التحرير ، تعرف ما للمدينة صفد من مركز إستراتيجي هام ، إذ أنها كانت تتحكم في منطقة الجليل ، وفي منطقة الحولة . وأرسل جيش الانقاذ سريتين من رجاله إلى صفد ، إلا أنهم كانوا غير مسلحين إلا بالأسلحة الصغيرة . ودامت المناوشات بينهم وبين اليهود في هذه المدينة ما يزيد على أربعين يوما ، قتل فيها الكثير من رجال جيش الانقاذ . وقلت فيها النخاطر ، وفسد فيها كثير من الأسلحة . وعجزت قيادة جيش التحرير عن أن تمد قواتها هناك بأسلحة ثقيلة أو سيارات مدرعة ، وإن كانت قد أمدتها بعدد جديد من الرجال لم يكن تدريبهم قد تم بعد . وكان اليهود في مواجهتهم يمتازون بسهولة وسرعة إتصالهم بقواعدهم ، ويمتازون كذلك بإمكان تغيير الجنود المهكين في المواقع بغيرهم من الظهير . وحين ظهر الانهك على رجال جيش الانقاذ ، بدأ اليهود هجومهم في وقت قطعت فيه أسلاك الهاتف وانقطع فيه التيار الكهربائي وانقطعت فيه مواصلات المجاهدين مع قيادة جيش الانقاذ . ولاشك في أن المجاهدين العرب قد قاموا بما جاموا من أجله . ودفعوا حياتهم ثمنا له . ولكن يظهر عامل جديد ، هو الإهمال وسوء تقدير الموقف وقلة الامكانيات في قيادة جيش الانقاذ ، وتأثير ذلك على سير المعركة ، بل وتكادفه ، بطريقة غير مباشرة مع غيرهم من العوامل في هزيمة العرب في هذه المدينة وفي إستيلاء اليهود عليها . وهكذا تكاثف الجهل

والفرور وقلة الامكانيات مع تواطؤ البريطانيين مع اليهود لكي ينهزم العرب . ويخرج من صفد كما خرج من غيرها أفواجا كثيرة من المهاجرين ، ولكي يسيطر اليهود بصفد العربية على منطقة الجليل ، ويتحكموا في منطقة طبرية . ولقد إنتشرت الاشاعات عن أسباب مأساة صفد بالذات ، خاصة وأنها كانت مدينة معروفة بولائها للحاج أمين الحسيني ؛ وإشتملت هذه الاشاعات على أن الملك عبد الله قد تعاون مع جلوب باشا على أن يبقى حامية هذه المدينة ضعيفة . وتحت قيادة ضابط سابق في الجيش العربي ، حتى يطمئن على وقوعها في أيدي اليهود . ولكن خطط الدفاع عن هذه المدينة وضعف حمايتها وضعف أسلحتها . كانت هي الأسباب الفعلية لوقوعها في أيدي اليهود .

ولم تكن عملية مساعدة بريطانيا لليهود تكني وحدها لكي تسير العمليات في صالحها ، خاصة وأن بعض وحدات الجيش العربي سمحت لها ظروفها ، منذ بداية شهر مايو سنة ١٩٤٨ ، بأن تشارك في العمليات . ونذكر من ذلك الكتيبة السادسة الأردنية التي كانت في أريحا . وكانت مهمتها حيازة ميسرة الجيش العربي . وأصبحت هذه الكتيبة بقيادة عبد الله التل . وهو من الرجال الذين لمعت أسمائهم في الحرب وتميز على غيره . وخاصة في القطاع الأردني ، وقام بلور فعال في معركة القدس . ولقد شاركت بعض وحدات هذه الكتيبة في مساء يوم ١٢ مايو في الاشتباك مع مستعمرة كفار عسيون الكبرى التي كانت تهدد المنطقة العربية جنوب القدس وساندها في هذه المعركة بضعة مئات من المناضلين من منطقة الجليل ، مع عدد من المدرعات ؛ ثم جاءت بعض فصائل المشاة لتأييدها . وحين طلبت القيادة البريطانية نفسها إلى عبد الله التل أن يذهب هناك ليوقف العمليات ، إنتهز هذا القائد الفرصة وقام بإعادة ترتيب الجنود والقوات ثم بدأ المعركة بنفسه ، وتحت إشرافه . وبضرب منظم ؛ حتى اضطر

اليهود إلى رفع الاعلام البيضاء .. وإقتحم الجنود العرب أسلاك المستعمرة وحقوق الاعلام ، وأسرع وراءهم جموع من المناضلين ، وتمكنوا من القتل باليهود الذين كانوا قد تحصنوا في بعض المواقع ، ولم يأخذوا إلا ثلاثة أسرى من عصابة الارغون . وكان من أثر هذه المعركة أن طلبت المستعمرات اليهودية المجاورة لكفار عصبون التسليم ، عن طريق الصليب الأحمر ، وقبلت تسليم السلاح للعرب ، وتسليم الرجال كأسرى حرب ، وتسليم النساء والأطفال للصليب الأحمر . وقد أخذت القوات العربية من هذه المجموعة من المستعمرات ما يقرب من ٣٥٠ مقاتل يهودي ، نقلوا إلى معسكر المفرق في شرق الأردن . وعملت هذه المعركة على التخلص مما يقرب من خمسمائة مقاتل يهودي في المنطقة ، وأضعفت بالتالي معنويات اليهود ورفعت معنويات العرب وكانت درساً عملياً للجيش العربي وللمناضلين : والمهم أنه تم بها تطويق يهود القدس بالقوات العربية . وكان هذا الموقف من جانب بعض الضباط والمقاتلين العرب يعني أن هناك تخلخلاً وتناقضاً في تكوين القوات العربية نفسها ، وأن عدداً من القوات لم يمثل لأوامر البريطانيين ولا لأوامر الملوك والحكام . وأنهم سينزلون إلى المعارك . وبأى إدعاء ممكن . لكي يقوموا بواجبهم في الدفاع عن أرض العرب .

ولكن مثل هذا الموقف من جانب بعض القادة وبعض القوات العربية قد أجبر الملك عبد الله وجلوب باشا على إعادة التفكير في الموقف . وعلى إعادة توزيع القوات العربية في فلسطين . ووضع نظام يسمح لهم بالسيطرة على سير العمليات . وفي توافق مع مصالح السادة البريطانيين .

وكان عبد الله التل قد طلب إلى جلوب باشا البقاء في المواقع الحربية الهامة

في القدس الجديدة ، مثل معسكر العلمين والثورى والمسكويه ، ومساعدة قوات الجهاد المقدس وجيش الانقاذ ، والافادة من أسلحة السرية العربية ، لبث الرعب في قلوب اليهود ومنعهم من مهاجمة الاحياء العربية . ولكن جلوب باشا كان يدعى أن «سيدنا» الملك عبد الله . يرفض بقاء أى جنلى عربى في القدس ، وعلى أساس أن جامعة الدول العربية قد قررت ألا تعرض لهذه المدينة ، وألا تدخلها في نطاق عمليات الجيوش العربية ؛ وإذا كان العرب قد حاولوا البقاء هناك بغير الكسوى الرسمية . إلا أن القيادة البريطانية وملك الأردن رفضا ذلك . ولاشك في أنهم كانوا في هذه العملية يستجيبون للوعد الذى أعطاه مندوب بريطانيا في مجلس الأمن بإخراج القوات المخازبة من فلسطين قبل ١٥ مايو . وبأن وحدات الجيش العربى الموجودة في فلسطين سوف تسحب منها بمجرد إنتهاء الإنتداب . ويقول عبد الله التل : «أذكر هذا لأثبت أن الجيش العربى كان فرقة بريطانية تمسك في قلب العالم العربى . ولقد تحقق وعد المندوب البريطانى في مجلس الأمن وصحب الجيش العربى من فلسطين : أو بمعنى أدق من الأماكن الحساسة الهامة في فلسطين . وظلت بعض وحداته ترابط في المناطق العربية المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم . مما يوضح لنا خطأ من خيوط المؤامرة التى حاكها الانجليز لقبول التقسيم وضم الأقسام العربية إلى شرق الأردن» (١) .

(٤) القيادة الهاشمية :

كان الملك عبد الله مستولا عن كثير مما حدث في هذه الفترة في فلسطين . ولاشك أن مسألة التقسيم لتلك الأقليم العربى كانت بالنسبة اليه عبارة عن

(١) عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٢٦ .

إمكانية جديدة للسيطرة على جزء من أراضي فلسطين ، بعد أن يقوم اليهود بإنشاء دولتهم في الأجزاء التي اختاروها لها . وبعد أن صدر قرار التقسيم في نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ أعاد الملك عبد الله توفيق أبو الهدى إلى رئاسة الحكومة ، وذلك لأرهاب الشعب الأردني . حتى يتم تطبيق السياسة المرسومة من رجال الاستعمار وأعدائهم . وكانت بريطانيا تدفع لحكومة الأردن في ذلك الوقت مساعدة مالية قدرها مليون جنيه استرليني في السنة . وكانت في نظير ذلك تحصل على نفوذ في الاقليم ، يفوق قيمة هذه المساعدة وأضعاف أضعافا . وحاولت الحكومة الجديدة أن تعمل على تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية المعقودة في سنة ١٩٤٦ . وأرسلت وفداً أردنياً إلى لندن برئاسة أبو الهدى . رئيس الحكومة . وكان يضم جلوب باشا الانجليزي . وبصفته مستشارا عسكريا . ولقد كشف جلوب في كتابه «جندى مع العرب» عن أن رئيس الوفد الأردني كان مكلفاً بمهمة سرية . ظهرت في المحادثات بين توفيق باشا وبينفن . وزير الخارجية البريطانية . والتي عمل فيها جلوب بصفته مترجماً . فذكر أن الانتداب البريطاني على فلسطين سينتهي قريباً . وأن اليهود أعلنوا العدة لتأليف حكومة تشرف عليهم عقب انتهاء الإنتداب . ولكن العرب لم يهتوا شيئا من هذا : فاليهود لهم شرطهم ، ومجلسهم الثيابي . وقد أعدوا نواة لجيشهم من جماعات المهاجرات . بينما العرب في فلسطين لا يملكون السلاح وليست لديهم الوسائل الكفيلة بإقامة جيش يحميهم . كما أوضح توفيق باشا أن النتائج لاتزال غامضة . وقدر وقوع شيء من إثنين . فاما أن يستهزئ اليهود بقرارات الأمم المتحدة ويحتلون فلسطين بأمرها حتى حدود نهر الأردن بالقوة . أو أن يقوم مفتي فلسطين ويعلن نفسه حاكما عاما على البلاد . وذكر أن نتائج هذين الأمرين ليست في مصلحة الأردن . وليست في مصلحة

بريطانيا : فالمعنى يعتبر بريطانيا ألد أعدائه . وقد قضى مدة الحرب مع هتلر كما أنه عدو للاردن . ويعتبر نفسه المنافس الوحيد للملك عبد الله . وذكر أبو الهدى أن حكومة الملك تتلقى الكثير من عرائض زعماء الشعب الفلسطيني مطالبة بتدخل الجيش العربي لحماية فلسطين بعد خروج القوات البريطانية من هناك . وكان أبو الهدى لا يرى مانعاً من دخول الجيش العربي إلى فلسطين بعد انسحاب البريطانيين . ورد عليه ييفن بأن ذلك هو الحل الوحيد المعقول . ولكن جلوب باشا أوضح للرئيس الأردني بأنه ليس في مقدرة الجيش العربي أن يحتل منطقتي غزة والجليل في المنطقة الغربية . فأيد الرئيس الأردني فكرته ثم ذكر ييفن أنه يجب على العرب ألا يذهبوا إلى أبعد من ذلك ويحتلوا المنطقة اليهودية . ورد عليه أبو الهدى بأنه ليس لديهم هذه الإمكانيات . حتى لو كانوا يتمنون ذلك ؛ ثم تابع حديثه عن المعاهدة الأردنية البريطانية . وذكر أن على الفريقين المتعاقدين أن يتشاورا في حالة حدوث أية أزمة . وقال أن الأردن لن يتخذ أية خطوة إيجابية إلا بعد مشاورة الحكومة البريطانية . فشكره ييفن على وضوح موقف حكومة الأردن ، وأعلن موافقته على مشروع حكومته .

وإذا كانت المظاهرات قد قامت في الأردن نفسه ضد التعديلات الجديدة . وغير الكافية ، التي أدخلت على المعاهدة الانجليزية الأردنية . فان حكومة عمان قد استخدمت كل وسائل الشدة الممكنة لكي تكبت أصوات الأحرار وتجعل من الأردن إحدى المستعمرات البريطانية الفعلية . وفي الوقت الذي أدعت فيه حكومة الأردن أنها أولى الحكومات العربية التي تشارك في إعادة حق عرب فلسطين إليهم .

وكان لوجود جلوب باشا في الأردن أثراً كبيراً في إجبار حكومة عمان على تنفيذ أمنيات حكومة لندن . ونلاحظ أنه في ذلك الوقت العصيب ، والذي احتاجت فيه فلسطين إلى تجنيد العرب وتسلحهم ، قام جلوب باشا بتسريح قوة حدود شرق الأردن ، والتي كانت قد أنشئت منذ عام ١٩٢٦ ، وكانت قد قلعت خدمات كبيرة لبريطانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية . وكان البريطانيون قد شعروا بأنه في وسع هذه القوة مساعدة المناضلين العرب في المعركة القادمة . وصدرت الأوامر بحل هذه الوحدات في ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ وصدرت من جلوب ، ورغم أنف حكومة عمان التي كانت تسهم في نفقاتها ، ورغم قرارات الجامعة العربية ، وحاجة فلسطين إلى مثل هذه القوة . وحدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية تسلم كيات كبيرة من الأسلحة لليهود في حيفا ، وتبيع لهم مستودعات بأكملها ، والذي كانت أмерикا تصنر فيه شحنات الأسلحة لليهود ، ودون أن تتدخل سلطات الانتداب البريطانية ضدها . وجاءت هذه المعونات المادية لكي تغير من كفة القوى الموجودة في فلسطين . وتدعم التفوذ الأدبي والسياسي والدولي التي كانت الدول الاستعمارية تحاجي به اليهود ضد العرب .

ورغم هذه الاستعدادات من جانب الملك عبد الله نلاحظ أنه قد واصل الظهور بمظهر قائد التحرير لفلسطين العربية ؛ مثله في ذلك مثل نوري السعيد . الذي كان يلير دقة الأمور في بغداد مع الأمير عبد الآله . وكانوا جميعا من المدرسة الانجليزية ، وكانت لهم مطامع شخصية وأسروية في فلسطين ، وكانهم سبرثون الانتداب البريطاني في المنطقة . ويحققون لادارتهم السيطرة على ذلك الحزام الممتد من الخليج العربي عند البصرة حتى سواحل فلسطين عند حيفا وباها وغزة . وهو الحزام الذي كان يعتبر مغزاً برياً بين البحر

المتوسط والمهند . ويشتمل على موارد البرولوغ خارجة . وكان نوري السعيد قد صرح عالياً بأن العراق لن يوافق أبداً على مشروع التقسيم . ولا على إنشاء دولة يهودية في فلسطين العربية . وقال : «إن مشروع التقسيم خطة خفيفة لا يمكن أن ترضى هذه الأمة العربية بها . وإننا مستعدون للانفصال عن فلسطين نحو هذه الخطة . وإن الحكومات العربية ستقف صفاً واحداً في هذه الفترة التاريخية . إن أمريكا غادرة . وقد عرضت سمعتها ومصالحها في الشرق الأوسط لأسوأ مستقبل وحاضر . أن العالم سيقف في المستقبل القريب على ما أعده العرب ويعلمونه لمقاومة التقسيم . وكل قوة تقف من ورائه . وإن الحكومات العربية قد أعدت ما يكفل أحباط التقسيم . وسوف تخوض نضالاً قد يكون طويل الأمد ؛ لكن إمتداده سيضعف من وسائلنا وعزائمنا . كان نوري السعيد قد صرح بذلك في مؤتمره الصحفي في القاهرة في منتصف ديسمبر سنة ١٩٤٧ . ولكنه شن الهجوم على الولايات المتحدة وحدتنا . وتناسى بذلك دور بريطانيا في المشكلة . خاصة وأن بريطانيا كانت هي التي تساند حكومة العراق . وهي التي كانت صاحبة النفوذ السياسي والاقتصادي في عاصمة العباسيين . وكانت هذه التصريحات السياسية تخفى وراءها عجزاً عن القيام بالعمل . مادامت بريطانيا مهيمنة على مصائر الأمور في بغداد .

وكنفك كان الأمر مع الملك «الأمير» عبد الله في عمان . إذ أن تصريحاته كانت ملتهبة وكأنها تعمل إلى طمأننة وتهلئة الرأي العام العربي . وإشعاره بأن هناك حكومات ستولى المعركة وستخوضها بعزيمة وتصميم . ولاشك أن الملك عبد الله كان يرغب في أن يقوم بالدور الأساسي في عملية فلسطين . وعلى أساس أن غرب الأردن يكمل شرقها ، وأن له من الوسائل الحربية والقوات العسكرية في فلسطين نفسها ما يسمح له بالسيطرة على الموقف ، خاصة وأن

رجال الفيلق العربى كانوا فى أريحا وفى القدس وبيت لحم . وفى كل مكان من فلسطين . وكانت لتصريحات فاروق فى القاهرة - بأن العرب سينزلون قريباً إلى فلسطين - تأثيراً واضحاً على الملك عبد الله الذى كان يعتبر نفسه أقدر من غيره على تسوية مشكلة فلسطين ؛ فكانت مباراة فى الخطب والتصريحات بين الملوك والرؤساء ، أكثر من كونها مباراة فى الاستعداد للمعركة القادمة . وأعلن الملك عبد الله أن الوقت لم يكن وقت فتح أو طمع لأية دولة من دول الجامعة ؛ وأنه إذا ما أدخلت الدول العربية جيوشها إلى فلسطين فإن ذلك سيكون بالإجبار ، وسيحملها كلها المسئوليات الناتجة عن ذلك : كأنه كان يعمل على تهدئة الخواطر ، إذ أنه ذكر أن الكلمة الأخيرة ستكون لأهل فلسطين بعد إنقاذها من الخطر المهدق بها . وستكون لهم دون أكره أو إيجاب وإن كان قد أشار إلى أن فلسطين والأردن كانا فى كفة واحدة . وهى ساحل وشرق الأردن شرق وداخله ومهد بذلك لفكرة الوحدة أو الاتحاد بين ضفتى الأردن .

واستمرت تصريحات الملك الهاشمى معلنة أن الجيش الاردنى سيقا تل فى فلسطين ، ولكنه حاول إظهار أنه سيحارب الخطر الروسى اليهودى المهدق بالعالم العربى فى ذلك الوقت . والمهدق بكل العالم ؛ وكأنه كان يحاول الفصل بين اليهود والدول الغربية المفضلة لهم ، وعلى أساس أن اليهود يستعينون فى قواتهم بعدد من المقاتلين والضباط الشيوعيين . وكان الملك عبد الله يعجز عن فهم ذلك التنافس بين الغرب والشرق لمساعدة اليهود فى فلسطين . ومن العسكريين ، الرأسمالى والاشتراكى ؛ ويعجز عن فهم أن كلاماً من العسكريين لن يقف إلى جانب حكم قديم متلاعب . وله من صفات الاقطاع أكثر مما له من صفات الرأسمالية . وأنهم أكثر ارتباطاً بطبيعة الانتاج وطبيعة العمل لدى

اليهود . سواء أكان ذلك تحت لون رأسمالى . أو فى مستعمرات تعمل بطريقة
إستراتيجية متطرفة . ولاشك فى أن الملك عبد الله كان يخشى فى ذلك الوقت
من أن تكون فلسطين مكانا لنشوب الحرب العالمية الثالثة إذا ما واجهت فيها
القوات الغربية . وهم حلفاؤه . نشوء قوة شيوعية بدأت تنمو فى المستعمرات
الصهيونية هناك . وعجز الملك عبد الله عن فهم الموقف الدولى . وإمكانية
حصر الصراع بين الشرق والغرب داخل منطقة فلسطين نفسها . وجعله
صراعاً إقليمياً محمداً . ووجود الرغبة لذلك لدى كل من المعسكرين .

وكانت تصريحات الملك عبد الله تصر على قضية الأماكن المقدسة فى
فلسطين . وتحاول تهديد اليهود . وإظهار أن العرب لن يقبلوا حتى بتحويل
منطقة القدس . أو وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة . وكانت تصريحاته
تحمل من الالفاظ والتشبيهات أكثر مما تحمل من الحقائق : «وان ذئاب العرب
لكثيرة . فاذا دخلت فتكت . واذا غضبت ما رجعت . وكرامتهم معروفة .
وصيحاتهم مخوفة . وبالأخص إذا أخذوا بجنابات جيوشهم . تشغل عنهم
أسلحة الأعداء الجديدة . وهم يفعلون فى سعة ما عليه يقدرون ... ولاشك
أن مثل هذه التصريحات كانت تثير الحماس فى قلوب العرب . وتؤدى إلى
نوع من «التسخين السياسى» والمعنوى . ولكن ذلك لم يكن كافياً لحوض
الحركة .

وكان هناك مشروع روتبرج لتوليد الكهرباء من نهر الاردن، وكان
مؤسسة يهودية أقيمت على أرض شرق الاردن . وكان السير هربرت صمويل ،
أول مندوب سائى بريطانى فى فلسطين ، هو رئيس مجلس إدارة هذا المشروع ،
وكان عدد كبير ممن يعملون فيه من اليهود ، ومسلمين . ولاشك أن مسألة
خروج اليهود من هذا المشروع وإنسحابهم إلى المناطق اليهودية فى فلسطين

كان موضوعاً هاماً جليراً بالبحث بين سيد الاردن وبين قادة اليهود؛ ولاشك أنه كان من بين الموضوعات التي بحثها الملك عبد الله في إجتماعاته السرية مع شرتوك : ومع جولدا مايرسون . وكان الملك عبد الله قد إجتمع بهما في جسر الجامع . على الحدود الاردنية . ثم في عمان بعد ذلك . . وقبيل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين . وإستخدم مطار عمان وطرق القوافل لتنظيم هذه الزيارات بين الملك الهاشمي وقادة اليهود . ولاشك أن زعماء اليهود في ذلك الوقت كانوا ينظرون إلى إمكانية إخراج الملك عبد الله من الحركة . وفصله عن بقية الملوك والرؤساء العرب . حتى يحبطوا الخطط العربية . وينظرون إلى هذه الامكانية بعين الاعتبار . خاصة وأن قرارات الجامعة العربية كانت تحتاج إلى إجماع تام من الدول العربية حتى تأخذ لنفسها الصفة التنفيذية ؛ وكانت أطماع الملك عبد الله في فلسطين . أو في أجزاء من فلسطين غير خافية على أحد في ذلك الوقت . ولكن هل كان في وسع الملك عبد الله أن يعلن حياده في حالة قيام حرب بين العرب واليهود ؟ لقد كان من الصعب عليه أن يأخذ موقفاً صريحاً على أنه قد إتخذ جانب اليهود ضد العرب . حتى وإن كانت مصالحه الشخصية مع اليهود ومع التقسيم : وكان نسب الملك وتحذته باسم العروبة والثورة العربية . منذ عهد والده الحسين . يمتنعانه من إتخاذ هذا الموقف بشكل واضح وعلني وفاضح . ولكن مصالحه الشخصية كانت تدفعه رغم ذلك إلى عدم الاصطدام الفعلي باليهود . وفي الوقت الذي يحاول فيه تغطية هذا الموقف بأنه قد إتخذ مكانه مع بقية الملوك والرؤساء العرب داخل الصف العربي . وفي مواجهة اليهود . ولاشك أن هذه المصالح الفعلية كانت تدفع الملك عبد الله إلى ضرورة التضاهم مع جولدا مايرسون على

وجود مناطق عربية ويهودية في فلسطين . أى التناهم على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود .

ولكن هل كان في وسع الملك عبد الله أن يتفق أو يتناهم على مثل هذا المخطط مع اليهود في الوقت الذى توجد فيه جيوش عربية أخرى تحيط بفلسطين؟ لقد كان في وسع الملك عبد الله أن يؤثر على موقف العراق . وبالتالى على تحركات القوات العراقية المراقبة في الجبهة الشمالية الشرقية لفلسطين، خاصة وأن هذه القوات كانت قد مرت من أرض الاردن لكى تصل إلى مناطق عملياتها ؛ وكان من السهل على الملك عبد الله أن يقوم بالضغط على حكومة الهاشميين في بغداد . خاصة وأنها كانت موالية للبريطانيين مثله . وكانت تخشى من تزايد النفوذ المصرى أو السورى واللبنانى في إقليم فلسطين؛ وكانت الأوضاع الداخلية في العراق نفسها تعتبر ذريعة قوية يمكن الاستناد إليها في شل حركة القوات العراقية التى كانت ترابط على حدود فلسطين في ذلك الوقت . وهكذا يضمن الملك عبد الله كل القطاع الشرقى لفلسطين . وفي صالحه . وصالح أطماعه . وبشكل لا يتعارض كثير مع مخططات الصهيونيين . أما الجبهة الشمالية . والتى كانت تتمثل في الحدود السورية ومنطقة الحولة . والحدود اللبنانية . فقد كانت القوات العربية فيها تواجه عقبات إستراتيجية كبيرة . منها خط أيلن المحصن . والذي أقيم في أثناء الحرب العالمية الثانية ؛ والذي كان يسمح لليهود بمنع مرور السوريين إلا بثمن يعجز الجيش السورى في ذلك الوقت عن دفعه ؛ وكانت تتمثل في بقية القطاع في الحدود مع لبنان . وهى منطقة جبلية يعجز الجيش اللبناني . الذى لم يبلغ عدده حتى ذلك الوقت خمسة آلاف جندي . عن القيام بأى عمل يهدد اليهود ؛ بل كانت ظروفه تجبره على أن يتخذ موقف الدفاع عن لبنان نفسها ضد خطر الهجوم اليهودى

عليها . أما في القطاع الجنوبي فقد كانت هناك القوات المصرية ترابط في رفح والعريش . وتستعد لدخول فلسطين رسمياً يوم ١٥ مايو . وكانت قوات المتطوعين والفدائيين قد بدأت في التسلل إلى خان يونس . وإعتبرت نفسها مقدمة تمهد الطريق أمام الجيش المصرى . ولاشك في أن الملك عبد الله كان يرقب عمليات وتحركات الفدائيين المصريين بكل إهتمام . ولاشك كذلك في أنه كان يأمل في ألا تصل هذه القوات إلى بيت لحم ، وتشرف على القدس . التى كان يحلم باتخاذها عاصمة له . وعاصمة للمملكة الهاشمية الاردنية . ومهما كان الثمن الثمن الذى يدفعه عرب فلسطين .

وعلى هذا الأساس يمكننا إعتبار موقف القيادة الهاشمية . والمثلة في ذلك الوقت في الملك عبد الله . عاملاً أساسياً في تطور الحرب . وفي نتائج المعارك التى ستشب في فلسطين . وستبدأ هذه المعارك من القدس نفسها . وستؤثر على ميدان العمليات في بقية القطاعات الأخرى . وحتى في القطاع الجنوبي والنقب . ومع القوات المصرية .

الفصل العاشر

الحرب ومعاركها الأولى

تعتبر حرب فلسطين مرحلة قادمة بذاتها ، خاصة وأنها إشتملت على عمليات لها لون معين : وارتبطت بخريطة اقليم فلسطين . وإذا كان الموقف السياسي قد أثر في تحركات القوات العربية هناك . فمما لاشك فيه أن عوامل أخرى كانت وراء هذا الموقف السياسي ، سواء أكانت عوامل داخلية أو خارجية . وتتعلق بكل دولة من الدول العربية . وبارتباطاتها الخارجية . والمهم هو أن هذه الحرب قد بدأت بدخول عدد من الجيوش العربية إلى فلسطين يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . ودخلتها لكي تجتمع فيها قوات عربية أخرى تعمل في قطاعات مختلفة . مثل قوات جيش الانقاذ التابعة لجامعة الدول العربية وقوات الجهاد المقدس . وقوات الفدائيين المصريين . وإذا اعتبرنا هذه القوات العربية الموجودة بالفعل في ذلك الوقت في فلسطين طلائع للجيوش المتقدمة . فإن مهمتها كانت أشد وأقسى من مهمة الجيوش النظامية . إذ أنها كانت ستفتح الطريق أمامها لكي تصل إلى أهدافها . ونلاحظ هنا وجود جيوش مختلفة . وإن كانت عربية ، كما نلاحظ وجود قيادات مختلفة ، حتى وإن كانت جامعة الدول العربية قد حاولت أن توحد بين عملياتها . وتوجهها جميعا صوب نقطة التقاء ، أو هدف أخير ، تجتمع فيه خطوط تقدمها ، وكان يمثل في تل أبيب . ولقد كانت هذه العوامل المختلفة عوامل ضعف بالنسبة للجانب العربي : في الوقت الذي امتدت فيه خطوط مواصلات

وتموين الجيوش العربية إلى مسافات طويلة ، كان اليهود يمتازون بتجميع قواتهم في منطقة واحدة : تسمح لهم بسرعة نقل الوحدات الحاربة من جهة لأخرى ، وتجعلهم يحاربون في أرض يحتلوها بالفعل ، ولا يقاسون من خطوط مواصلات أو تموين طويلة . ولكن الروح المعنوية الموجودة عند العرب كانت تعوضهم الكثير مما كان يتقصهم في التنظيم : وكان إعتداء السياسة الاستعمارية ، وثورة العرب لاهانة شرفهم ومحاولة الدفاع عن هذا الاقليم العربي مما يقوى عزيمة العرب - ويرفع من روحهم المعنوية .

(١) دخول الجيوش العربية فلسطين :

دخلت الجيوش العربية فلسطين في ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ . وفي وقت ثار فيه الرأي العام العربي ثورة عارمة . وكانت الشعوب العربية تقوم بعملية ضغط مستمر على الحكومات للتدخل والعمل على إنقاذ فلسطين . وكانت الشعوب العربية قد إمتلأت غيظاً بعد ما رأت تطور السياسة البريطانية في هذا الاقليم العربي . وفي صالح اليهود . وبعد ما رأت الطريقة التي قامت بها قوات الانتداب البريطاني بالإسحاب بها من حيفا ويافا وغيرها من القواعد والمراكز العربية . وبشكل أسلمها لليهود . وكانت الصحف قد أخذت في التحدث بأسباب في ذلك الوقت عن عملية هجرة عرب فلسطين إلى الاقليم المجاورة : وخروج الآلاف من النساء والاطفال والشيوخ مهاجرين من ديارهم تاركين بيوتهم وأراضيهم نتيجة لأرهاب العصابات الصهيونية . وقتكهم بكل عربي يقع في أيديهم . ولاشك أن تحدث للصحف العربية بأسباب عن هذه المشكلة قد ساعد على زيادة إثارة الرعب في قلوب سكان فلسطين العرب من الارهاب الصهيوني ، ولكنه عمل في نفس الوقت على زيادة حق العرب جميعهم لما أصاب إخوانهم في فلسطين من مآسى على أيدي الصهيونيين .

فكان الحق ، وكانت الرغبة في الانتقام تغلب في الصدور ، وتنادى بضرورة النزول إلى المعركة . ولذلك فانه من السهل التنبؤ بقوة ضبط السلاح المعنوى ، الذى تبلور في شكل مظاهرات وهتافات ونداءات للشعوب العربية على الحكومات العربية نفسها . وبذلك وجدت هذه الحكومات نفسها في وضع لا يسمح لها بالتراجع عن النزول إلى المعركة ، رغم سوء الأوضاع الداخلية فيها في ذلك الوقت .

لم تكن الحكومة المصرية قد تمكنت في ذلك الوقت من الوصول إلى تسوية مع بريطانيا بشأن إعادة النظر في معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ . وكان مشروع صدق مع بيفن قد أثار غضب المصريين ، وأجمع الشعب على رفضه . وكانت عملية محاولة إقامة توازن بين النفوذ البريطانى والنفوذ الأمريكى ، أو اللعب على الطرفين ، غير مجدية . كما أن نمو واشتداد ساعد المنظمات التى لها لونا دينيا - مثل جماعة الإخوان المسلمين - يعتبر شوكة في جانب الحكومات المدنية التى تتوالى على مقاعد الحكم . حقيقة أنه كان في وسع مصر أن ترسل بأعداد كبيرة من المتطوعين والفدائيين إلى ساحة فلسطين . وتخلص بذلك من عدد من العناصر التى كانت متوتبة للعمل ، وممثلة بالحماس وبروح التضحية ، وتفيد منها في نفس الوقت في عملية كسر شوكة العصابات الصهيونية في فلسطين ؛ وهذا ما قامت به الحكومة فعلا مع جماعات المتطوعين الأولى وقوات الفدائيين ، التى سمحت مصر بنزولها إلى فلسطين ، وسمحت لعدد من ضباط جيشها أنفسهم بتولى قيادة هؤلاء الرجال . ولكن مسألة إرسال وحدات وكثائب ولواءات من الجيش المصرى للعمل في فلسطين كان أمراً يحتمل الكثير من المخاطر ، خاصة وأن قوات الاحتلال البريطانية لا تزال تتسكّر في منطقة قناة السويس ، وبشكل يهدد بقطع خطوط

مواصلات هذه الوحدات مع مصر . ويهدد بصعوبة إمدادها بما يلزمها وهي في الميدان ، مادامت بريطانيا لا توافق على سياسة العرب لاسترجاع حقوقهم في فلسطين . هذا من جانب مصر . ولكن الدور الذي كان يلعبه القصر في ذلك الوقت كان يدفع بالملك إلى محاولة النزول إلى المعركة ، حتى يحول الرأي العام المصري بعيداً عن المشكلات الداخلية ، خاصة وأن الشعارات ذات اللون الاجتماعي قد بدأت تسمع في القاهرة نفسها . وكان فاروق يحاول أن يلعب دوراً رئيسياً خارج مصر . وأن ينمي سلطته الإقليمية . سواء أكان ذلك في السودان أو ليبيا . وكانت فلسطين ميداناً جديداً يسمح له بمحاولة تحقيق هذه الآمال . ورغم شعور القصر في القاهرة بأن هناك منافسين له ومن القادة والملوك العرب أنفسهم في فلسطين ، فإن عملية توازن القوى نفسها داخل جامعة الدول العربية كانت تدفع فاروق إلى السير في هذا الطريق . وفي توافق مع سياسة عبد العزيز بن عبد الرحمن . وحتى يقلل من خطر سيطرة كتلة الهاشميين - أو الملك عبد الله - على فلسطين العربية .

أما سوريا فأنها كانت قد بدأت الخطوات الأولى في عهد الاستقلال . ولم يكن لها من القوات المحاربة ما يسمح لها بالنزول إلى ميدان معارك خارج حدود إقليمها . حقيقة أنه كان هناك ما يقرب من عشرة آلاف جندي في الجيش السوري في ذلك الوقت . وأن بعضهم كان قد تمرن مع القوات الفرنسية في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية . وقبل إستقلال سوريا . ولكن تدريب بقية الجيش السوري كان لا يزال في حاجة إلى مجهود . وكذلك الأمر بالنسبة لتسليح القوات السورية . والتي لم تكن فرنسا قد تركت لها الكثير من الأسلحة اللازمة للميدان . ولاشك أن سوريا كانت في هذا الوقت لا تزال تخشى على نفسها من مشروعات «سوريا الكبرى» ومشروعات «الهلل الخصب» والذي

كان ينادى بها سيد شرق الأردن ، وبقية السادة الهاشميين في بغداد ، ومحاولون بها ضم سوريا إلى تلك الكتلة الهاشمية ، وجر الجمهورية ولإرجاعها كأقليم من أقاليم مملكة هاشمية . ورغم ذلك فإن حكومة سوريا لم يكن في وسعها أن تراجع أمام هتافات الجماهير . ولإزدياد الحماس الشعبي ، خاصة وأن فلسطين كانت طوال التاريخ جزءاً من سوريا . وهكذا كان على الحكومة السورية أن تعمل وتحت ضغط هتافات الروح المعنوية المرتفعة ، ودون أن تكون لها الوسائل المادية اللازمة لخوض المعركة .

وأما حكومة لبنان فكانت لا تزال في مرحلة إعداد الجيش اللبناني . وأسرعت - تحت ضغط الرأي العام كذلك - إلى إصدار قرارات بزيادة عدد الجيش اللبناني . حتى يصل إلى خمسة آلاف جندي ! ! وكان من الصعب على هذا الجيش . بعد أن يبلغ هذا العدد . ويحصل على التدريب والتسليح اللازمين . أن ينزل إلى جبهة قتال وعرة . إذ أنها جبلية ، وتمتاز بكثافة تركيز وتوطين اليهود في مستعمرات محصنة فيها .

وأما العراق فانه كان يمتاز بوجود إتجاهات مختلفة من الرأي العام فيه ، وكانت مشكلات الجنوب والوسط والشمال لا تزال قائمة ، وبين البلو ، والمزارعين ، وسكان الجبال والأكراد في الشمال . ولكن ضغط الرأي العام قد وضع في العراق كذلك على حكومة بغداد ، بعد أن أجمع الجميع على ضرورة الاحتفاظ بعروبة فلسطين . وكان في وسع الجيش العراقي أن يقوم بالكثير في ميدان الحرب ، وكانت بريطانيا هي التي نظمت ، وهي التي دربته وهي التي سلحته . وكانت القوات العراقية قد تدربت على العمليات الحربية في الجبال ، وخاصة أمام الثوار الأكراد في الشمال ، وظهر أن المدفعية العراقية تمتاز على غيرها من وحدات هذا السلاح في كل منطقة الشرق الأوسط .

وكلن في وسع العراق أن يقدم بجحلا عراقياً ، أو جيشاً كبيراً ويوصل إلى الأردن ، وإلى فلسطين عبر الأردن . وبكل سهولة . ولكن علينا ألا ننسى أن التفوذ البريطاني في العراق سيؤثر حتماً على الموقف هناك . مثلما يؤثر كذلك موقف الاكراد الشماليين . لقد كان من مصلحة البيت الحاكم في بغداد أن يساير البريطانيين . ومن مصلحته كذلك أن يساير الملك عبد الله في شرق الأردن . وكان بقاء القوات العراقية المحاربة خارج حدود المملكة العراقية يضعف من سلطة الحكومة . وخاصة إذا ما نشبت الثورة عند الاكراد من جديد . ولذلك فانا متلاحظ ترابطاً بين سياسة حكومة بغداد . وسياسة حكومة عمان . ترابطاً يؤثر على عمليات وتحركات الوحدات العراقية في فلسطين ، وبفرض الطريقة التي ستأثر بها عمليات وتحركات الوحدات الأردنية هناك .

ولاشك أن كل ذلك سيؤثر في طبيعة المعركة . ويقدم للرأى العام العربي مفاجآت لم يكن يتوقعها . وخاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون في أنقرارات الدول العربية قد أخذت بالاجماع . ومن أجل خير العروبة وحدها .

وأخيراً فان الحالة التي كانت موجودة في المملكة العربية السعودية . وإنفصال هذه الدول عن فلسطين بمملكة عبد الله . والعداء التقليدى الموجود بين الدولتين . لم يكن يسمح بإرسال قوات سعودية لها قيمتها — حتى وإن وجدت مثل هذه القوات — إلى ميدان الحرب . وكان أمر اليمن السعيد أشد صعوبة من حالة المملكة السعودية . ولذلك فان المملكة السعودية ستشارك ببضع مئات من الجنود المتطوعين . وغير الصالحين للعمل أو للتحرك . وعن طريق الجبهة المصرية . وسيقع عبء علاجهم مما بهم من أمراض على سلاح الخدمات الطبية المصرية . حتى يصلحون عمياً للخدمة .

وأمام هذا التناقض بين القوى العربية . فإن القرارات كانت تصدر من الملوك والرؤساء بعزمهم على النزول إلى المعركة . وتصدر من الجامعة العربية بأن الأمر جد ولا مواربة فيه . وكان الجميع يتبارون بالخطب والتصريحات . وعملت هذه الخطب والتصريحات على زيادة حماس الشعوب العربية ، وزيادة آمالها في سرعة الانتقام وفي سرعة الانتصار . وإن كان ظهور الحقيقة فيما بعد سيمثل صلعة عنيفة للرأى العام العربى . حين يكشف التمويه وتكشف المصالح المتضاربة . وتكشف الضحالة في وضع الخطط وتنفيذها، وإرتكاب كل ذلك باسم العروبة .

وعلينا أن نذكر أن بعض قادة العرب في ذلك الوقت كانوا يذكرون أن ١٥ ألف جندي عربى تكفى لتحرير فلسطين . وإنهاء اليهود منها . والقائم إلى البحر . وكانوا من رجال العرب المسئولين ؛ وكأنهم تناسوا أن الوحدات المنظمة والمسلحة عند الهاجانا - وهى وحدات البالماخ - بالإضافة إلى قوات عصابات الارغون وشيترون . كانت تزيد على ٩٠ ألف مقاتل . ويمكن زيادة عددها إلى ضعف هذا العدد بسهولة . وعن طريق التعبئة السريعة ، هذا علاوة على أنها كانت تحارب في أرض إستولت عليها وحصنتها وسلحتها وبأحدث الأسلحة ! ! .

ولكن المهم هو أن الرأى العام العربى كان يلتهب حماساً وإستعداداً للتضحية . وأنه قام بالضغط على الحكومات العربية . وأن هذه الحكومات وجامعتها قررت دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بمجرد إنتهاء الانتداب البريطانى عليها في ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

لقد رابطت القوات المصرية عند رفح والعريش ، وكانت تبلغ لوائين :

أى ثمانية كتاب ، وزارها فاروق ، وأعطاهما الأمر بالتحرك للدخول إلى فلسطين ، ولكن دون أن يدخل معها . أما الجيش العراقي ، فقد وصل إلى المفرق حيث زاره الأمير عبد الآله وباركه قبل دخوله إلى فلسطين ، وكان يشتمل على ثلاثة لواءات . وأما الجيش الاردنى فانه كان يشتمل على ثلاثة لواءات تضم ستة كتاب كذلك ، علاوة على كتبية للمدفعية ، وإجتمع به الملك عبد الله في الشونة قبل دخوله إلى ميدان العمليات .

وظهر من أول وهلة أن ميدان العمليات في فلسطين سينقسم إلى ثلاث قطاعات : قطاع أردنى . وقطاع عراقى . وقطاع مصرى ؛ وأن هذه القوات ستسير لكى تتقابل عند البحر في تل أبيب . وكان هذا «التعاون» بين قوات الدول العربية يثير الحماس . ويعتبره البعض أنه مقدمة للوصول إلى اتحاد أو وحدة عربية . في يوم من الأيام ؛ وإن كان ضعف هذا التنظيم والتشكيل لا يفتى على الخبراء ؛ ويشتمل على ثغرات فنية . وفي صالح اليهود.

ووقفت جامعة الدول العربية في هذا الوقت إلى جانب الجيوش . وفي نفس الوقت الذى تحركت فيه القوات العربية داخري فلسطين ، من الشمال والشمال الشرق والشرق والجنوب . أذاعت الحكومات العربية بياناً ذكرت فيه أسباب هذا الزحف وأهدافه . وبعثت به إلى الدول الاجنبية . وإلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة . وإستعرض هذا البيان أدوار المشكلة الفلسطينية حتى إصدار الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ والذى تعهدت بريطانيا بتنفيذه ثم رجعت عن ذلك . وما كان من تأليف الجامعة العربية وإعلان ميثاقها الذى ينص على أن فلسطين بلد مستقل . وإن ظلت مظاهر إستقلاله محجوبة لأسباب خارجة عن ارادة أهله . وما كان من جهود لدى الدولة المتدبة وهيئة الامم للوصول إلى حل عاجل للمشكلة . إلى أن كان قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وما فيه من مجافاة لحق شعب فلسطين . وللمبادئ الديمقراطية ، وميثاق الأمم ، وما ولده من اضطرابات علنة وتطاحن . حتى أدركت هيئة الأمم خطأ التوصية بالتقسيم ، وهى لاتزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة . والآن «وقد انتهى الإنتداب البريطانى على فلسطين من غير أن تنشأ فى البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن وإحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم ، فان حكومات الدول العربية تعلن أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها ، طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم . والأمم المتحدة . ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

«ولقد اضطرب حبل الأمن وإختل النظام فى فلسطين . وأدى العدوان الصهيونى إلى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجأهم إلى البلاد العربية المجاورة . وكشفت الأحداث الواقعة فى فلسطين عن نيات الصهيونيين العدوانية وآمرهم الاستعمارية ، مما إرتكبوا من فظائع ضد السكان الآمنين . ولاسيما فى قرية دير ياسين وطبرية وغيرها ؛ كما أنهم إعتلوا على قنصليات الدول العربية فى القدس . وبعد أن إنتهى الإنتداب البريطانى لم تعد السلطات البريطانية مسئولة عن أمن البلاد إلا بالقدر الذى يحس قواها المنسحبة . مما جعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومى قادر على إعادة النظام وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم . وتهدد هذه الحالة بالإنتشار إلى البلاد العربية المجاورة . حيث الشعور ثائر ، وإن حكومات الدول العربية مسئولة عن حفظ الأمن والنظام والسلم فى ساحتها بوصفها أعضاء فى الجامعة العربية . وهى ترى فى الأحداث الواقعة فى فلسطين تهديداً للسلم والأمن فى ساحتها عموماً ، وبالنسبة إلى كل منها بالذات .

ولذلك ، ونظراً إلى أن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عتق الدول العربية ، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منعها من أن تتفاقم وتتحوّل إلى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة في منع إمتداد الاضطراب والقبوض من فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة . وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي في فلسطين . نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه . رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون إلى بلادهم وحققا للدماء . وتعترف حكومات الدول العربية بأن إستقلال فلسطين قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين . وهم وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم .

وأخيراً فإن الدول العربية قد أكدت ما سبق أن أعلنته من أن الحل الوحيد العادل لفلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية موحدة وفقاً للمبادئ الديمقراطية . وكان معنى ذلك أن نهاية الانتداب تخلق منطقة فراغ في الميدان الدولي . وأن إزدیاد الإرهاب الصهيوني يضر بالأمن والنظام في هذا الاقليم . ويهدد الأمن والنظام في بقية الدول العربية . ولذلك فإن هذه الدول تتدخل من أجل إستتباب الأمن والنظام في فلسطين . وتحتفظ بالحق لأبناء البلاد الشرعيين لإقامة نظام حكم دستوري ديمقراطي لهم هناك .

وأتبعت دول الجامعة العربية بذلك عملية إعلان الحصار البحري على سواحل فلسطين . وأخذت تفقش السفن في المياه الإقليمية . وتصادر ما قد يكون عليها لليهود .

ولقد إستقبلت الشعوب العربية نبأ الزحف بكل سرور . وبآمال كبيرة

وأخذ الملوك والرؤساء العرب يتبادلون بركات التهاني على ما قاموا به من أعمال .

وكانت الشعوب العربية صادقة في شعورها ، وكانت تعضد كذلك في صدق حكامها وملوكها ورؤسائها . وظن الجنود العرب الأبرياء أنهم مرسلون إلى الحرب حقاً ، وملاقاة اليهود ولمقاتلتهم وجهاً لوجه . وأن الحكومات العربية قد منحهم هذه الفرصة . وستمحهم الإمكانات لإثبات غيرتهم وحميتهم على أرض العروبة . وكان الجنود يهزجون بالأناشيد : « يروى عبد الله التل أن جنود الجيش العربي الأردني كانوا يغنون «أبو طلال لا تهم . سيفك أحمر ينقط دم» ، وجنود الجيش العراقي يهزجون «مال يهودا نهبا . ودم يهودا نشرها» ، في الوقت الذي كان فيه رجال الجيش السوري وجيش الانقاذ يغنون «دين محمد دين السيف . خلى السيف يقول» . وكانت هذه الجيوش والجيوش المصرية تشتمل على عزيز من كل أسرة ، وأن من أبنائها ؛ وكانوا جميعاً فرحين مستبشرين للقيام بواجبهم . ودفع ضريبة الدم : ومستعدين لتحرير بلادهم . ولكن أحداً لم يكن يعرف بحقيقة الموقف . وبحقيقة القوى الموجودة في الميدان . وخلف الكواليس ، والتي أثرت في المسرحية ، وحولتها إلى مأساة . وبانقلابات مسرحية متتالية .

حقيقة أن الصهيونيين أعلنوا إنشاء دولتهم - إسرائيل - في نفس الوقت الذي دخلت فيه الجيوش العربية فلسطين : أي منتصف ليلة ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأن حكومة الولايات المتحدة قد اعترفت بحكومة «إسرائيل» بعد دقيقة واحدة من ميلاد هذا القميط ؛ ولكن الحماس الشعبي ، مع التصميم على الرغبة في العمل والبذل والتضحية . كانت تنظر إلى هذه الدولة على أنها

دولة مزعومة : وأن الأمر لن يستمر طويلاً حتى يقضون عليها ، ويلقون باليهود إلى البحر . وعلى قدر هذه الآمال ستكون العظامه مع خيبة الآمال . وفي جميع القطاعات .

(٢) معركة القدس :

استعرض الملك عبد الله قوات الجيش الأردني في الشونة وخطب فيها . وأوصاهم بالطاعة التي هي عماد الجيش . ثم شرح جلوب باشا للضباط العظام وقادة الكتائب وأركان الحرب أن الجيش سيدخل إلى فلسطين عن طريق جسر اللنبي — أريحا . ومنها إلى نابلس . ولكنه لم يشرح الهدف من دخول الجيش العربي إلى فلسطين . وإكتفى بأن يكون لدى قادة اللواءات والكتائب علماً بالمناطق التي ستعسكر فيها وحداتهم . ووضح أن هناك شيئاً في الخطة . إذ أنها أهملت القدس . وجعلت هدف التحركات صوب نابلس . وأهملت طريق أريحا — القدس رغم أهميته وأهمية هذه المدينة لفلسطين . ولكن قائد الجيش الأردني كان يستند في ذلك الوقت إلى مسألة موافقة الجامعة العربية على إستثناء القدس من خطط الجيوش العربية . وعلى وجود هدنة بين العرب واليهود في هذه المدينة . يشرف عليها قناصل الدول الأجنبية . كما يستند إلى الوضع السياسي لهذه المدينة وإحتمال جعلها منطقة دولية . ولذلك فإن أوامر جلوب كانت تهدف الوصول إلى نابلس وتهمل القدس رغم أهميتها .

وكان قادة الجيش الأردني في غالبيتهم من الضباط الانجليز . وكانه وحدات بريطانية تشبه إلى حد كبير تلك الوحدات الهندية التي حاربت مع بريطانيا في كل حرب إستعمارية . وكان لهذه القيادة بهذا الشكل لوناً يعتبر خطراً في حرب إرتبطت بالعروبة : وكان من المفروض أن يعمل بها العرب على تصحيح أوضاع خلقها بريطانيا ضد مصلحة العرب . ولكن شاء الحظ

أن تكون بعض الكتائب بقيادة بعض الضباط العرب . ومنها الكتيبة السادسة بقيادة عبد الله التل . الذى ترك لنا مذكرات لها قيمة كبيرة عن معركة القدس بالذات (١) .

وصدرت أوامر جلوب للكتيبة السادسة بأن تبقى فى منطقة الغور ، ولكى تحمى الجناح الأيسر للجيش العربى . وتحول دون قطع خطوط الرجعة من قبل اليهود فى منطقة بيسان . واليهود فى القدس ؛ وكان عليها كذلك أن تحرس أريحا وجسر اللبى المهدد من يهود مشروع البحر الميت .

وكانت معامل شركة البوتاس اليهودية الواقعة فى شمال البحر الميت . مع المستعمرات اليهودية المجاورة ، تهدد خطوط تحركات القوات الأردنية والقوات العراقية . من الأردن إلى فلسطين ؛ وكانت هذه المواقع لا تبعد عن أريحا إلا بثمانية كيلو مترات . ولكن جلوب رفض الموافقة على قيام الكتيبة السادسة بمهاجمة هذه المنشآت والتحصينات اليهودية ، والتى كانت على إتصال بطريق الجو مع تل أبيب . وبطريق الزوارق مع المنشآت اليهودية فى جنوب البحر الميت . وعلى أساس أن شركة البوتاس هى شركة انجليزية . ولكن ذلك لم يمنع قائد الكتيبة العربى من تطويق المنطقة وعلى مسئوليته ، ومن تقديم إنذار لليهود بالتسليم ؛ فأدى ذلك إلى سرعة المصادفات بين عمان وتل أبيب . ثم إنتقال المصادفات العربية اليهودية بهذا الشأن إلى إحدى المستعمرات اليهودية فى المنطقة . وسوت حكومة عمان المسألة على أساس تجريد المنطقة من الأسلحة ، وإبقاء ثلاثين بنقلية ألمانية فقط فى أيلدى اليهود فيها مع أربعة رشاشات ألمانية وعشرة رشاشات «ستين» ، تسلم للحرس اليهودى الذى ينشأ

(١) أنظر : عبد الله التل : كارثة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، سنة ١٩٥٩ .

في المنطقة . وتحت اشراف فصيلة أردنية من ثلاثين جندي عربي كذلك . أما أفراد العصابات الصهيونية الموجودين في المنطقة فيقتلون بالطائرات إلى تل أبيب . ويتسلم الأردنيون الأسلحة الزائدة لدى اليهود ؛ ويشرف الجيش العربي على تموين المنطقة . ويسمحون لطائرة واحدة يهودية بالحضور إليها يوميا . وعلى أن تخضع للتفتيش . ولكن هذه الاتفاقية أعطت مهلة أربعة أيام حتى وقت تنفيذها . وكانت مهلة كافية لليهود . وتسمح لهم بسحب المقاتلين والأسلحة على الزوارق في البحر الميت . وحتى المصانع التي تقع على جنوب هذا البحر . وتخضع لنفس الشركة . ورغم أن العرب قد عملوا على تأمين خطوط مواصلاتهم إلا أنهم فتحوا أنفسهم جبهة جديدة في جنوب البحر الميت . ستسمح لليهود فيما بعد بالاحتفاظ بمواقع هامة تساعدهم في الوصول إلى ميناء إيلات على خليج العقبة .

وكانت قوات الجيش الأردني هي عبارة عن ثلاث لواءات يتكون كل منها من كتيبتين . علاوة على كتيبة للمدفعية . ووحدات المناضلين الأردنيين . وكانت تعمل في مجموعها إلى تسعة آلاف جندي تقريبا . ولكن الملاحظ أن المدرعات والمدفعية كانت تحت سيطرة الضباط الانجليز . وأن قوات المناضلين كانت غير مسلحة إلا بالأسلحة الصغيرة . وأن الكتائب الخاضعة لقيادة عربية كان ينقصها كثير من الضباط . بل كانت تعمل بأقل من نصف عدد الضباط اللازمين لها . ووزع جلوب وحدات الجيش العربي على منطقة رام الله و صوب نابلس وحول القدس . وفي المناطق التي كان مشروع التقسيم قد أوصى بتركها للعرب . وسقط إشترك وحدات الجيش الاردني ذات القيادة البريطانية مع اليهود . بل يمكننا القول بأن الجيش الاردني لم ينزل إلى معركة

لها قيمتها سوى معركة القدس ؛ وكانت الوحدات الاردنية فيها تحت قيادة عربية مصممة على أن تحارب .

حقيقة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد عهدت إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص للقدس . وعلى أساس إيجاد ادارة موحدة يشترك فيها العرب واليهود وممثلوا الامم المتحدة . ورغم أن العرب لم يوافقوا على دولية القدس ، وإعتبروا ذلك جزءا من التقسيم الذى يرفضونه ، إلا أنهم قد أظهروا رغبة فى تجنب القدس ويلات الحرب . وذلك بموافقتهم على تعيين رئيس مشترك لبلدية القدس . وبموافقتهم على الهدنة التى رتبها المندوب السامى مع الأمين العام للجامعة النول العربية لهذه المدينة فى أريحا فى ٧ مايو سنة ١٩٤٨ أى أسبوع قبل نهاية الانتداب البريطانى . ولقد تمكنت لجنة الهدنة التفضيلية التى عينها مجلس الأمن . من قناصل فرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا ، من أن تحصل على موافقة العرب واليهود على مد هذه الهدنة . وخاصة بعد أن فشلت محاولات مندوب الصليب الاحمر فى إعلان القدس مدينة مفتوحة . ولكن الهدنة الجديدة لم تكد تعقد وبغادر الجنود البريطانىون القدس يوم ١٤ مايو حتى أخذ اليهود فى مهاجمة الأحياء العربية . والمواقع التى كان العرب يسيطرون عليها ، وبشكل هند بسيطرة المصائبات الصهيونية على القدس بأكملها .

وكان هناك فى القدس فى ذلك الوقت بعض وحدات من جيش الانتفاذ . وبعض وحدات من رجال الجهاد المقدس ؛ ولم يكن الفريقان على استعداد عسكري يكفى للدفاع عن المدينة . كما أن إعتاد الجيش الأردنى عن مواقع القدس سمح لليهود بزيادة الضغط وإحتلال المواقع الاستراتيجية الهامة الواقعة خارج أسوار المدينة ، ومنها معسكر الانبى ، ومعسكر العلمين ، والنبي داود

والمسكوبية والمستشفى الايطالى ، ونوتردام . وباب العمود والشيخ جراح . وكانت إحتجاجات العرب للجنة الصليب الأحمر الدولى ىرد عليها دائما بأن هذه العمليات يقوم بها أفراد منشقين عن الهاجانا . وغير خاضعين للوكالة اليهودية . وزاد الضغط اليهودى فى الثلاثة أيام لأولى لنهاية الإنتداب . وأسرع عرب القدس بإرسال الوفود إلى أقرب ملك عربى اليهم . إلى عبد الله فى عمان . شارحين له الأخطار الى تواجه المدينة المقدسة . أولى القبلتين وثانى الحرمين . والى تضم قبر والده العزيز . قائد الثورة العربية الأولى . والواقع أن عرب القدس كانوا مهلدين بالفناء أمام ضغط العصابات اليهودية عليهم . وكان ستين ألف عربى قد تجمعوا فى حالة ذعر واضحة فى أحيائهم فى هذه المدينة ، وكأنهم يستعدون للهجرة كذلك . حقيقة أن هناك رجال ثبتوا فى الميدان . ومنهم أحمد حلمى باشا والقائد خالد الحسينى وغيرهم : ولكن الموقف كان يتطلب تدخل قوات نظامية عربية . ومن الاردن . ورغم موقف جلوب باشا . وضباطه البريطانيين . ووافق الملك الاردنى على إرسال سرية واحدة من الكتيبة السادسة إلى القدس فى يوم ١٧ مايو . ثم أجبرته طبيعة المعركة على الموافقة على دخول بقية سرايا هذه الكتيبة إلى القدس . ودون أن يستأذن فى ذلك جلوب باشا . وهكذا تطور الموقف . وأصبح على عبد الله التل أن يواجه خطر اليهود . ويشرف على القوات غير النظامية . وقوات الأمن . وقوات الجهاد المقدس وجيش الانقاذ الموجودين فى هذه المدينة .

حقيقة أن هذه الوحدات كانت قليلة فى عددها . إلا أن التعاون بين المقاتلين العرب ودراستهم للموقف وإرتفاع روحهم المعنوية أدى إلى النصر . وترك العرب قوات الهاجانا والأرغون يسلطون من باب النبي داود إلى الحى اليهودى القديم . ثم أقفلوا عليهم الباب وقطعوا خط رجعتهم . ثم وجه العرب

إلى يهود القدس إنذاراً بالتسليم ، حتى لا يقوم العرب بضرب الحى اليهودى بالمدفعية . والظاهر أن اليهود كانوا واثقين من إمداد بنى جنسهم لهم من القدس الجديدة ، أو واثقين من إمكانية مقاومتهم للعرب حتى يصلهم الامداد فرفضوا الانذار . وبدأت المعركة .

بدأت معركة القدس فعلا يوم ١٨ مايو مع ضرب الحى اليهودى فى القدس القديمة بالمدفعية . وكان الضرب لفترات متقطعة ، وبهدف التخریب والازعاج فى نفس الوقت . وأخذت المدرعات تطلق مدافعها على أهداف معينة ، أما مدافع البسة أرتال فقد اتخذت لنفسها أهدافا خارج الأسوار ، وخاصة مراكز تجمع اليهود خارج المدينة القديمة . وإستمر الضرب ، وحاول اليهود مراراً الوصول من القدس الجديدة إلى الحى اليهودى فى القدس القديمة ، ولكن مقاومة العرب لهم كانت قوية وفعالة ، وكبدتهم خسائر كبيرة . وكان الحى اليهودى لا يشمل إلا على بعض الأزقة والحارات الضيقة ، التى تصعب فيها كل حركة ، وكان رجال المصايات قد حصنوا هذا الحى ونوافذه وأنشأوا الاستحكامات والابراج فى كل موقع منه . وكانت تعليقات حكومة تل أبيب لرجالها فى القدس القديمة تتلخص فى ضرورة المقاومة حتى النهاية . وعدم التسليم . ولكن إذا كان اليهود قد صمموا على عدم ترك الحى اليهودى . وعلى الإستناد إليه للقفز على الأحياء العربية . فان العرب كانوا قد صمموا كذلك على هدم هذا الحى على رؤوس من أختبأوا فيه . وبدأت جماعات التدمير والنسف - ومعظمها من رجال الجهاد المقدس والقناتيين وجيش الانقاذ - فى عملها المستمر لوضع الألغام تحت المنازل ، ومنزلا بعد الآخر ، حتى تتمكن قوات المشاة من الوصول ، ومن تطهير الأزقة والمنازل . وكانت العملية صعبة ، وخاصة أمام العرب فى تلك الأزقة الضيقة ، وبين المساكن القديمة المحصنة والمسلحة . ولكن عمليات النسف والتدمير كانت تقف من

وقت لآخر لكي تبدأ عمليات ضرب المدفعية ، مركزة على نفس المحى .
وخطة بخطوة تقدم للعرب وزاد إحصاء اليهود في حيزهم القديم . وقلت
ساعات الراحة . وزادت الخسائر في الجانب اليهودى . وتحطمت الأعصاب
وأصبحوا يعيشون في جحيم لا يطاق .

حقيقة أن قيادة الجيش الأردنى رفضت السماح بأى تعاون بين كتائب
الجيش الأردنى المشرقة على مدينة القدس ، وبين رجال الكتيبة السادسة الذين
كانوا يعملون داخل المدينة نفسها ، كما أنها أبعدت ضباط وحدات المدفعية
الذين تعاونوا مع العمليات الموجهة ضد المحى اليهودى في القدس القديمة ، ولكن
ذلك لم يؤثر في سير المعركة . ولم يؤثر في الروح المعنوية عند المقاتلين .

ولقد تمكنت القوات العربية من إدخال بعض المدرعات إلى القدس
لتطويق المحى اليهودى القديم وللدفاع عن الأبواب الرئيسية . وأثر ذلك تأثيرا
كبيرا على سير المعركة . وإذا كان الضباط البريطانيون قد رفضوا التعاون
بعد ذلك مع الوحدات العربية في القدس القديمة لتطويق القدس الجديدة .
ورفضوا مرور هذه المدرعات من القدس القديمة داخل القدس الجديدة .
فان ذلك سينقص من القيمة الأساسية لمعركة القدس . وسيقلل من درجة
نجاح المحاربين العرب فيها . وبشكل واضح .

وزاد الضغط على اليهود المحاصرين . وكثرت ضحاياهم . وشحت المياه
ونقصت الأطعمة . وإمتلأت المستشفيات بالجرحى . وهنا تلحق الصليب
الأحمر الدولى . وتدخل في عمان ولدى جلوب . وحلول الوصول إلى هدفه
لنقل النساء والأطفال بعيداً عن ميدان المعركة . ولكن فرض الهدنة . كان
يهبط بقلب الموقف وتغييره إلى صالح اليهود ؛ ولذلك فان العرب قد دفعوا
بضرورة تسليم اليهود بلا قيد ولا شرط . وضاق الخناق على اليهود . وإنكشبت

خطوط دفاعهم حتى وصلت إلى المعبد الكبير الذى دخلوا إليه ، وتحصنوا وراء جدران وأبوابه السميكة . ولكنهم احتفظوا بعنادهم . واحتفظوا بكبريائهم . ورفضوا الانذارات التى قدمها العرب لهم . فعادت المدفعية إلى عملها من جديد .

ولاشك فى أن الملك عبد الله كان يأمل فى سيطرة قواته الأردنية على مدينة القدس . ويذكر عبد الله التل أنه كان يرغب فى تأدية فريضة الجمعة يوم ٢٨ مايو فى المسجد الأقصى . إلا أن ظروف العمليات منته من ذلك . كما أن وجود الضباط البريطانيين فى خدمته حرم رجاله من الانتصار على القدس بأكملها . وحرهم من إستغلال إنتصارهم فى القدس القديمة للسيطرة على القدس الجديدة .

وكان الحى لليهودى قد أصابه الكثير من التدمير . وظهر أن عملية المقاومة لن تستمر طويلا . فاضطر اليهود إلى التسليم للقوات العربية . وعلى أساس تسليم السلاح والذخائر . وأخذ المحاربين والقادرين على حمل السلاح أسرى حرب . واحتلال الحى . ثم تسليم النساء والأطفال والمرضى والجرحى إلى اليهود عن طريق الصليب الأحمر . ورغم ما كانت عصابات اليهود قد قامت به من مذابح فى دير ياسين وغيرها . فإن العرب قد أظهروا شهامة فى تلك الساعات العصيبة . ورفضوا الانتقام . فصدرت الأوامر بوقف الضرب ومنع التجول . ثم جمع سكان الحى فى وسطه . ولانتشر فيه الجنود لمنع أى عربى من الانتقام من أى يهودى .

وفى أقل من نصف ساعة كان السلاح قد جمع ... واحتشد السكان اليهود ... وكأنهم فى يوم حشره . ويذكر عبد الله التل : «وحينما أقبلت عليهم ومعهم الضباط القتيهم فى حالة يرثى لها من شدة الخوف . حتى أنهم

كانوا يلتفتون حول بعضهم كالأغنام ظنا منهم بأن الرشاشات مستفتح ضمتهم فجأة فتبيد لهم إنتقاما للدير ياسين التي عرفوا عنها الشيء الكثير ، ولما كنت قد قررت بنفسى أن أحافظ على شرف الجندى المحارب ، وأن أحول دون نزول العرب إلى مستوى اليهود الأخلاقى . فقد أمرت الضباط والجنود أن يسلكوا كما عهدتهم ، ففعلوا ، تلغفهم الحمية العربية والشهامة الموروثة . وسطروا فى ذلك اليوم صفحة بيضاء فى تاريخ العرب الحاقل بالشهامة والفروسية . فانتشروا بين اليهود لاتعام عملية الفرز التي أمرتهم بها . وهى إخراج المحاربين ومن هم فى سن الجندية وجعلهم صفا واحدا . فأتموا ذلك فى هدوء ولين . فذهل اليهود وكأنهم يحلمون . ولا سيما حين أخذ الجنود يقدمون السجائر والماء إلى النساء والأطفال والشيخوخ . وتم بعد ذلك السماح لهم بالمرور إلى الأحياء اليهودية فى القلنس الجديدة ، وتحت إشراف مندوبى الصليب الأحمر « وكان الجنود يساعلون العجزة من اليهود على حمل أمتعتهم لآخراجها معهم ، وقد كانوا يحملون الكثيرين من الشيخوخ والمعجزة على ظهورهم من الحى اليهودى حتى الباب الرئيسى » . وبلغ عدد الأسرى ٣٤٠ نقلوا إلى عمان فى اليوم التالى .

وكانت معركة القلنس أهم معركة خاضها الجيش الأردنى . وكانت من أهم المعارك التي وقعت فى فلسطين . إذ أنها وصلت إلى تحقيق هدف معين . وبقيت آثارها حتى الآن . وهى بقاء القلنس القديمة وما جاورها من الأحياء العربية فى أيدي العرب . كما أنه قتل فيها ما يزيد على ثلاثمائة من المحاربين اليهود ، وصمحت للعرب بأخذ ٣٤٠ محارب يهودى أسيرآ فى أيديهم . ولقد أدت إلى تدعيم الحى اليهودى ، وبشكل يجعل عودة اليهود إليه أمرا مستحيلا . وظهرت القلنس . وحرمت اليهود من أى ملاحق لهم يقعون فيها . وأظهرت

هذه المعركة درجة تعصب اليهود . ودرجة مقاومتهم . وأظهرت أمام العرب أن حرب فلسطين لن تكون نزعة حرية . بل ستشتمل على مقاومة . وحتى النهاية ، وبكل الأسلحة . حقيقة أنها قد أظهرت العرب كجنود يعرفون معنى مشرف ، ولكن ذلك لم يغير في القيم الاخلاقية الموجودة عند اليهود بعد ذلك . ولقد حطمت كبرياء اليهود وأذلهم . وأرعبت مائة ألف يهودى في القدس الجديدة . وأشعرتهم بأن مصيرهم سيكون مصير إخوانهم في الحى اليهودى القديم . ولاشك أن هذا العامل سيؤثر على تحركات الوكالة اليهودية . والسلطات الاسرائيلية . حتى تتمكن من ترتيب خطوطها . وبشكل يسمح لها بالانتصار . ولقد أبعدت هذه المعركة اليهود عن حائط المبكى وعن الحى اليهودى . وكانت بذلك ضربة قوية تحرم اسرائيل من الاستناد اليها في السيطرة على فلسطين . كما أنها رفعت معنويات العرب . وفي كل الاقاليم . وأذاقت العرب طعم الانتصار وشجذت عزائمهم لمواصلة العمل . وللاوصول إلى النصر . وزادت هذه المعركة من أسهم الملك عبد الله . الذى ظهر وكأنه محرر القدس . وإن كان ذلك لفترة مؤقتة . خاصة وأن تصرفاته التالية ستظهر على حقيقته المخالفة . ولقد تعرف العرب في هذه المعركة على أسلحة اليهود . وعلى تكتيكهم الحربى . كما أنها — بمحافظتها على القدس — جعلت من هذه المدينة دعامة للجناحين الآخرين للقوات الاردنية في فلسطين . الايمن في منطقة نابلس . واليسرى في منطقة الخليل . هذا علاوة على أن خسائر العرب فيها لم تزد على ١٤ شهيداً و ٢٥ جريحاً .

(٣) بقية معارك الاردنيين :

ولقد قامت القوات الأردنية بمعارك أخرى في فلسطين . وفي قطاع شمال القدس ، الذى يمكننا إعتباره ميمنة لها ، وفي قطاع جنوب القدس .

الذي يمكننا إعتباره ميسرة لها. ونلاحظ أن هذا القطاع الأخير جعل القوات الأردنية تصل إلى مواقع طلائع القوات المصرية الحقيقية ، التي كانت قد وصلت بقيادة البطل أحمد عبد العزيز إلى بيت لحم .

أما في شمال القدس فلقد عملت إحدى كتائب الجيش الأردني التي استقرت في رام الله على طرد اليهود من مستعمرتي قلنديا والنبى يعقوب . وكانت هذه المهمة سهلة ، إذ أن يهود هاتين المستعمرتين كانوا محاصرين فيها منذ فترة طويلة . وليس لديهم من الذخائر ما يسمح لهم بمقاومة طويلة . ولكن قيادة الضباط البريطانيين للقوات الأردنية أخرت الهجوم على هاتين المستعمرتين ، وأعطت بذلك الفرصة الكافية لليهود للانسحاب قبل الحركة . ولكن الكتيبة العربية إحتلت هذه المستعمرات .

وكان الهدف التالي بعد ذلك هو إحتلال الشيخ جراح . الذي كان اليهود يحتلونه ، ويفصلون بذلك القدس عن الشمال . وكان الشيخ جراح حياً عربياً ، وكان هذا هو السبب في أن يسمح الانجليز باحتلاله . وبدأت العملية في مساء ١٧ مايو بقصف الحي بالمدفعية ، ثم تقدمت المدرعات توطئه لتقدم المشاة ، وبحماية الرشاشات . وتم للقوات العربية إحتلال هذا الحي بعد انسحاب اليهود هاربين إلى القدس الجديدة . وسمح ذلك للقوات العربية الموجودة في القدس بالاتصال بالقوات الزاحفة من الشمال ؛ كما أنه سمح بفصل مستشفى هداسا والجامعة العربية عن يهود القدس .

وأمام الحاح عبد الله التل في القدس في طلب المساعدة لتخفيف الضغط على أبواب المدينة ، وتوحيد الخطة في منطقتها ، أمر جلوب باشا إحدى الكتائب الأردنية المعسكرة في رام الله - وكانت بقيادة أحد البريطانيين -

بالتضخم صوب القدس . ولكن أوامر العمليات صدرت إلى هذه الكتيبة .
وكانها تهدف إليها كما وتقسيم قواتها ، وتشتتها أمام اليهود ، وبشكل يجبر الملك
عبد الله على سحب القوات الأردنية من القدس نفسها . وصدرت الأوامر إلى
هذه الكتيبة بالتقدم لاحتلال ساحة النبي . ودون أن تصل نسخة من أوامر
العمليات إلى قائد القدس . وحذف قائد الكتيبة بمجنود إحدى السرايا : وهم
من اللبدو . إلى الأحياء اليهودية . وهم يجهلون المدد ، ويجهلون بالتسلل
العمليات اللازمة لها . كما أنه رفض السماح للمدركات بإعطاء النيران الساترة
لهم . ثم تناسى تكليف المدفعية بضرب الأحياء اليهودية : حتى يشغلها عن
القوة الزاحفة عليها . ولقد نزلت سرايا المشاة من السيارات في نقطة تبعد
ثمانية كيلو مترات عن الهدف . ثم أمر قائد الكتيبة أن يسير الجنود . مشياً
على الأقدام . ويركوا السيارات حيث كانت : وكان في وسعه أن يوصل
هؤلاء المشاة إلى حي الشيخ جراح . والذي كان بأيدي القوات الأردنية
كذلك : ولكنه أنهك قواته . وبدون سبب . وقبل المعركة . ثم أصدر القائد
أوامره بالتقدم إلى مواقع الاحتلال . فكان مصير الهجوم هو الاخفاق السريع .
وإذا كانت إحدى السرايا قد تمكنت من التوغل في أحد الطرق : إلا أنها
إضطرت إلى التراجع بعد أن أنهالت عليها الطلقات من كل جانب . وكانت
إحدى السرايا قد كلفت باحتلال النوتردام . وكذلك دون السماح للمدركات
بسترها بالنيران . وتمكنت هذه السرية من احتلال مواقعها . ولكن القائد
الانجليزي للكتيبة أمر بإعادتها عن هذه المواقع . بعد أن ضحت بالكثير
للوصول إلى هذا الهدف ، وذلك بدعوى إعادة تنظيم الكتيبة . وكان لقلة
عدد الجنود المهاجمين ، ولإحفظه بقية الكتيبة كاحتياطي والمهجوم بسرعتين
فقط ، علاوة على إنهالك الرجال في السير لمسافة طويلة ، وعدم إعطائهم الراحة

الكافية قبل المعركة . والقيام بالهجوم في وضع النهار ، وعدم مساندة المدفعية للمشاة . ، والاحتفاظ بالمرعات بعيدا عن العمليات ، وعدم التعاون مع قيادة القلمس - كان لكل ذلك أكبر الأثر في فشل الهجوم . وزيادة عدد من إستشهد ومن جرح من العرب . ووضع الأمر حين ظهر أن القوات الاردنية لم تعمل إلا في مناطق عربية ، واحتفظت بهداسا والجامعة العبرية في أيلدي اليهود . ولاشك أن اليهود قد أدركوا قيمة سيطرة البريطانيين على المدفعية وعلى الوحدات المقاتلة في الجيش الاردني . وأن القيادة البريطانية للجيش الأردني نفسها كانت راضية بمثل هذه النتائج . إذ أنها عملت على ترقية الضابط البريطاني الذي أشرف عليها . ولكن مثل هذا التفاعل كان يعمل الكثير من المتناقضات . وكان يبشر بوقوع تداخل بين القوات الأردنية نفسها ، فلاحظ أن عبد الله التل لا يردد في إلقاء تبعة مثل هذه العمليات على البريطانيين . ويوصل ذلك إلى علم الملك عبد الله : كما أن رجال الكتيبة الثالثة لم يرضوا بهذه الهزيمة : ولم يرضخوا لأوامر قائد الكتيبة البريطاني . وقاموا بشن الهجوم يوم ٢٤ مايو على التوتردام من جديد . ومهدوا لذلك بنيران المدفعية الخفيفة . ثم احتلوا الموقع . ولكن القيادة البريطانية للجيش الأردني أمرت هؤلاء الرجال بالانسحاب من التوتردام . وتنفيذ الأمر فوراً حتى لا تضربهم وتضرب مواقعهم بالمدفعية الثقيلة . ولقد انسحب الأردنيون خوفاً من أن يقبوا بين نيران اليهود ونيران الانجليز . ولكن التداخل ظهر واضحا بين العرب والبريطانيين في القوات الأردنية .

ويأتى بعد ذلك ذكر جبل سكويس الذي تقع عليه مستشفى هداسا والجامعة العبرية . وغيرهما من المنشآت التي تجعل منه قلعة حصينة ومنيعه . وكان اليهود قد استطاعوا الثبات فيه . والإتصال منه بمواقع القلمس الجديدة .

وكانت أوامر القيادة البريطانية للقوات الأردنية تتلخص في ضرورة تجنب هذا الموقع ، إذ أن المؤسستين المشيلتين عليه كانتا قد أنشئت بأموال أمريكية . ولكن بعض قوات المتطوعين العرب قامت بتطويق جبل سكوبس . وإن كانت غير مسلحة إلا بالأسلحة الصغيرة . ثم قامت قوات الكتيبة السادسة من القدس بضرب الجبل بالمنفعية ، ودون أن تحصل على أمر بذلك من القيادة في عمان . ولقد أدى ذلك إلى تدخل قنصل الولايات المتحدة في القدس لدى جلوب والملك عبد الله . وصدت الأوامر للكتيبة السادسة بتجنب الاحتكاك بمنطقة هداسا والجامعة العبرية . ولما كان الضباط الانجليز هم المسيطرين على المنفعية . فإن عملية الضغط على هذه المواقع كانت قصيرة المدى . وتحدث برنادوت في مذكراته عن عملية الضغط البريطاني والأمريكي على سلطات شرقي الأردن في هذا السبيل . وإعترف بالفضل للسير كيرك بيرد . الوزير المفوض البريطاني في عمان . بنجح إستيلاء العرب على جبل سكوبس .

وهناك معركة الرادار . والتي تم لقوات الجيش الأردني الاستيلاء على المرتفعات الخاصة بها . والتي كانت تشرف على الطريق المؤدى من القدس إلى تل أبيب . وكانت هذه المواقع داخل الأراضي العربية . وشاركت فيها المنفعية والمدرعات . وتم إحتلال المواقع في يوم ٢٦ مايو ، وبعد تكبيد اليهود خسائر فادحة . ولكن قائد الكتيبة الأردنية التي قامت بهذه العملية - وكان بريطانيا - رفض السماح للجند بإحتلال مستعمرة الخمسة : والتي كانت تهدد الطريق . وتهدد مرتفعات الرادار نفسها : وبقي بقواته بعيداً عن الطريق العام ، وتحت رحمة نيران المستعمرة اليهودية : وأدى ذلك إلى تجشم هذه الوحلة الأردنية خسائر مستمرة في الأرواح .

وهناك معركة اللطرون وباب الواد ، والتي كانت مواقعها تسيطر على

طريق القدس وتل أبيب كذلك . وكان اليهود يقومون بضغط مستمر على هذه القلعة العربية ، حتى يتمكنوا من الاتصال بالقدس الجديدة التي أصبحت محاصرة . وتبطلت القيادة البريطانية في إرسال المدد للقائد للعرب هناك . ولتقطع اليهود إستغاثات هذا القائد . وردوا عليه بأن المدرعات في طريقها إليه ، وأنها ستصل قريباً . وكانت خدعة من اليهود ، وتمكنوا بها من التقدم بوحدة المصفحة داخل مواقع العرب . ولقد قاوم المحاربون العرب حتى آخر لحظة . وبكل شجاعة وبسالة . ودون أن تأتى المدفعية العربية أو المصفحات العربية لتجدهم . ودفع القائد العربي لهذه الوحدة حياته ثمناً للإنتصار . وثنأً للاحتفاظ بالقلعة للعرب . وكان باب الواد يشرف بعد ذلك على طريق يمر بين الجبال . ويستمر من القدس حتى تل أبيب : وعين جلوب الكتيبة الأردنية الثانية - وكانت بقيادة أحد الإنجليز - لاديطرة على هذا الباب . ولكن هذا القائد إحتل بعض المواقع التي تشرف على الطريق العام . وترك الجانب المقابل ليقم عليه يهود : فأصبحت بذلك القوات اليهودية وجهاً لوجه أمام القوات الأردنية . وأهل هذا القائد الضفة الجنوبية . وأمر بسحب المناضلين وقوات المتطوعين منها . مما سهل على اليهود أمر إحتلالها كلها . وأدى ذلك إلى مناوشات مستمرة بين القوات الأردنية واليهودية على جانبي هذا الوادى . والمهم هو أن الكتيبة الثانية كانت كتيبة مدرعات . وكان في وسعها أن تقوم بعمليات أخرى غير إحتلال عدد من المواقع . تواجه مواقع اليهود المحصنة .

كان هذا هو ما قامت به قوات ميمنة الجيش الاردنى .

أما قوات الميسرة فأنها كانت تقع إلى جنوب مدينة القدس ، وكانت تتلقى هناك بقوات الفدائيين والقوات المصرية الخفيفة . بقيادة البطل أحمد

عبد العزيز ، عند بيت لحم . وكانت هذه الجبهة تشتمل على مناطق النبي داود والثوري وصور باهر وبيت لحم وبيت صفافا والمالحة وعين كارم . وكان النبي داود الذي يشرف على أحياء كثيرة من القدس في قبضة اليهود ، وكذلك الحال في الثوري . أما بقية المناطق - ابتداء من صور باهر حتى بيت صفافا - فإن القوات المصرية الخفيفة كانت قد وصلت إليها . وتعاونت مع قوات الجيش العربي وسريتين من المتناضلين الاردنيين .

ولقد عزز القائد عبد الله التل موقع النبي داود بإرسال قوة من جنوده العرب إلى الدير الموجود هناك حتى يمنع اليهود من النزول من المرتفعات ؛ كما عزز رجال الجهاد المقدس في الثوري بوحدات أخرى . وواجه بذلك قوات اليهود المرابطة هناك . ودافع عن القرى العربية . ولولا ذلك لتمكن اليهود من السيطرة على القطاع الجنوبي للقدس . ولكن هذه التحركات العربية أدت إلى اشتباكات مع اليهود في كل من النبي داود والثوري . وأخذ اليهود هناك في مهاجمة العرب . وإعطاء الاشارات لتوجيه ضرب المدفعية على القرى العربية . وكانت هذه المناوشات تتحول من وقت لآخر إلى هجوم لاحتحام خطوط اليهود . وكانت تستخدم فيها المدرعات . وذلك مثلما حدث في يوم ٦ يونيو في الثوري . حين هجمت الوحدات العربية - وكانت بلوية - على مواقع اليهود . ولكن دون أن تفكر في كية النخيرة التي يحملونها ، أو مقدار عددهم ونوع سلاحهم . ولقد نجح هذا الهجوم . رغم أنه كان وليد الساعة ، وتمكن المجاهدون من طرد اليهود من الدير الموجود هناك ، وأشرفوا بذلك على طريق القدس - بيت لحم الرئيسي . ولكن قائد القوات البلوية قتل في المعركة فراجع الرجال يحملون قائدهم ، وسمع ذلك بافلات الفرصة من أيدي العرب وعدم تمكنهم من إعادة الهجوم على هذه المواقع .

ولقد تعاونت القوات الاردنية مع القوات المصرية في قطاع جنوب القدس ، رغم إصرار القواد البريطانيين على ضرورة عدم القيام بذلك. وإتضح هذا التعاون في معركة رامات زاحيل . وكذلك في بيت صفافا والمالحقوعين كارم . ولكن الحديث عن هذه العمليات يدخل في نطاق عمليات المصريين مثلما يدخل في نطاق عمليات الاردنيين .

ومن هذا يتضح أن وحدات الجيش الاردني التي عملت في فلسطين قد فشلت في القيام بأى عملية حربية لها قيمتها . خلاف الابقاء على القدس القديمة في أيدي العرب . وأن الوحدات الاردنية ذات القيادة البريطانية لم تظهر في عملياتها ما يدل على أنها كانت ترغب في زحزحة اليهود عن مواقعهم ، أو توسيع منطقة الأمن اللازمة للقوات العربية . أو حتى للقوات الاردنية نفسها . وأن القيادة البريطانية لهذه الوحدات وللجيش الاردني بأكمله، كانت تحاول الاحتفاظ بنظام هدنة في القدس . وترك اليهود في المناطق التي كان قرار التقسيم قد أعطاهم لهم . ولولا وجود عدد من القادة العرب في هذه القوات الأردنية . تمكنوا من تنفيذ ما أملاه عليهم ضميرهم وشعورهم القوي ، لولا ذلك لكانت عمليات الجيش الاردني عمليات إستعمارية في صالح اليهود ، وضد مصلحة العرب . ولاشك في أن تحرير القوات العربية من النفوذ الاجنبي ظهر منذ هذه المرحلة كضرورة وحتمية لتخليص فلسطين من اليهود . بل وتخليص الأقاليم العربية نفسها من النفوذ الاستعماري الاجنبي . كما أن هذا التدخل الذي حدث بين عدد من الضباط الأردنيين والقيادة الأردنية ، التي يسرها البريطانيون . كان يدل على حيوية متزايدة عند العرب ، ويدل على حتمية للتغيير .

(٤) عمليات الجيش المصرى :

بدأت القوات والوحدات العسكرية المصرية تدخل إلى فلسطين قبيل انتهاء الانتداب البريطانى عليها . وكانت الوحدات الأولى تتشكل من مجموعات من الفدائيين التى تألفت منذ أوائل عام ١٩٤٨ بقيادة البطل البكباشى أحمد عبد العزيز (١) ودخلت هذه الوحدات إلى فلسطين منذ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٨ ولقد عملت وحدات الفدائيين كطليعة لقوات الجيش المصرى التى كان عليها أن تدخل إلى فلسطين فى ليلة منتصف مايو . وكان تسليح الفدائيين تسليحاً بسيطاً ، وبأسلحة صغيرة . وبكمية بسيطة من الذخائر ، ولكنهم إمتازوا على غيرهم بكونهم من الفدائيين . ويحسون التدريب الذى يسمح لهم بالقيام بالكثير من العمليات التى تشتمل على البطولة أكثر من العمليات العسكرية العادية .

وتوغلت وحدات الفدائيين المصريين عبر الحدود إلى خان يونس . ومنها إلى غزة . ومهدت بذلك الطريق للدخول للقوات المصرية إلى قاعدتها الحربية الأساسية فى جنوب فلسطين . ثم تقدمت بعد ذلك وحدات الفدائيين . وكانت أعدادها تتزايد . وكذلك أسلحتها ووسائل إنتقالها مما تأمره من اليهود ومستعمراتهم وقوافلهم . تقدمت إلى بر السبع . ومنها شمالاً حتى الخليل . ثم تقدمت بعد ذلك حتى بيت لحم ، حيث إلتقت بالقوات الأردنية التى كان يقودها عبد الله التل فى القدس . وحين دخلت وحدات الجيش المصرى رسمياً إلى فلسطين . أصبحت قوات الفدائيين مسئولة عن القطاع الجنوبي الداخلى

(١) علوه فى تدريب وقيادة هذه القوات ذكرها الوردانى وحسن فهى عبد الحميد ومروى الحضرى وكال الدين حسين وخالد فوزى ومصطفى كمال صدق وزغلول شامى وحمدى واصف وأنور محمد الصبى ومحمد سالم عبد السلام .

الممتد من بئر السبع عبر الخليل إلى بيت لحم . ثم عملت بعد ذلك متجهة غرباً وصوب الساحل من بيت لحم صوب بيت جبرين ، ولكي تلتقي هناك بوحدات الجيش التي كانت قد تقدمت على الطريق الساحلي من غزة إلى المجدل وأسدود ، وعملت على الزحف شرقاً صوب القدس وبيت لحم عن طريق بيت جبرين .

وكان إستيلاء قوات الفدائيين المصريين على بئر السبع في يوم ٢٠ مايو . أى بعد دخول كتائب الجيش المصرى إلى غزة بخمسة أيام . وكانت هذه المدينة الصغيرة هي مفتاح منطقة صحراء النقب . والبحر الميت في الجنوب الشرقى . ثم منطقة الخليل والقدس إلى الشمال .

وجين وصل القائد أحمد عبد العزيز إلى جنوب القدس - بيت لحم . كشف مواقع اليهود وخطوطهم الحربية التي كانت تمتد من تل بيوت الجنوبية حتى مستعمرة رامات راحيل ، ثم تنحرف بعد ذلك غرباً ملرة بشمال معسكر العلمين والمستعمرات التي تقع إلى الشمال من عين كارم . ونشر أحمد عبد العزيز قواته في خط مقابل لخطوط اليهود . متمولناً في ذلك مع قوات الجيش الأردني البسيطة الموجودة في تلك المنطقة . والتي كانت تتمثل في سرية واحدة بقى في منطقة الخليل علاوة على سريتين من سرايا المتطوعين الأردنيين . وكان عدد الأردنيين لا يزيد على ٣٥٠ مقاتل . منهم مائتين من المتطوعين . أما قوات أحمد عبد العزيز فكانت عبارة عن نصف كتيبة من المجاهدين .

ورغم أن السرية الأردنية الموجودة هناك كانت تابعة لهواء الرابع المقيم في رام الله . ولا تخضع لقيادة عبد الله التل ، إلا أن قائد القدس جعلها تتعاون مع قوات الفدائيين المصريين ، ورغم أوامر القيادة البريطانية . ووضع هذا القائد الأردني قواته المربطة هناك تحت تصرف أحمد عبد العزيز ، لكي

بشركتها في خططه وعملياته ، وفي تعاون تام بين الضباط والجنود المصريين والاردنيين ، خاصة وأن مواقع صور باهر وعين كارم كانت في حاجة إلى مثل هذا التعاون .. وبذلك أصبح أحمد عبد العزيز هو القائد الفعلي لجميع القوات العربية ، المصرية والاردنية - الموجودة إلى جنوب القدس .

وكانت أولى المعارك التي نشبت هناك هي معركة رامات راحيل ، وهي مستعمرة صهيونية محصنة - وتحتل موقعاً استراتيجياً هاماً ، يعتبر نتوءاً شديداً في خطوط الدفاع العربية في جنوب القدس . وكانت تقع على رابية عالية . تشرف على صور باهر وعلى طريق القدس - بيت لحم ؛ وكانت منازلها كبيرة ومبنية بالحجر . وتكون حصناً منيعاً يضابق القوات العربية ، ويهدد خطوط مواصلاتها . ويهدد مواقعها . وقرر أحمد عبد العزيز مهاجمة هذه المستعمرة . وبمساعدة بعض جماعات من قوات الأردنيين . ووافق عبد الله التل على ضرب الأحياء اليهودية المخاورة بالمدفعية ، حتى يحول أنظار اليهود عن ميدان العمليات الأساسي - ويتمتعهم من أرمال النجيدات إلى مستعمرة رامات راحيل . وبدأ الهجوم في يوم ٢٤ مايو بضرب المدفعية الأردنية وبعض قطع المدفعية الموجودة لدى المصريين . ثم بدأ المشاة المصريون والأردنيون الزحف يتقدمهم حاملوا الألغام الذين تمكنوا من الوصول إلى أغلب أهدافهم ودمروها . وكان أحمد عبد العزيز قد صمم على هدم هذه المستعمرة ، إذ أنه كان قد أدرك صعوبة إحتلالها . وخشى من تعرض المشاة والفدائيين في أثناء هذه العملية للخسائر : ولكن درجة تدريب الفدائيين المصريين . وطبيعتهم في المعركة ، كانت تختلف عن درجة تدريب المتطوعين الأردنيين . وطبيعتهم في معاركهم ؛ وبعد أن نسف الجزء الأكبر من مباني المستعمرة بدأ كثير من الأردنيين - وكانوا من متطوعي البدو - في عملية جمع الغنائم . وإمتلاء

ميدان المعركة بمئات من الأهالي العرب . وقدموا من كل صوب لسكي يشاركوا في عملية الاستيلاء على هذه الغنائم . ونقلها إلى ماوراء خطوط القتال ، وفي دقائق معدودة تحول الهجوم عن الهدف الذي رسمه القائد . وشرع الجنود الأردنيون والمناضلون يجمعون الغنائم أسوة بغير المحاربين . وحاول القائد أن يمنع تحول المحاربين عن أهدافهم الرئيسية . وهي احتلال المستعمرة وتطهيرها من اليهود . ثم تبييت المراكز قبل أن يقوم العدو بهجومه المضاد . ولكن جهوده ذهبت إدراج الرياح . لأن المحاربين بدعوا يعودون مثقلين بالغنائم . وهدفهم تأمين إصصالها إلى المؤخرة . فصار منظر الميدان محزناً وغزياً . ولم يذق مرارته سوى القائد أحمد عبد العزيز وضباطه .

وحينما جاء الليل . بقي أحمد عبد العزيز في المستعمرة مع حفنة من الجنود المصريين والأردنيين . ووصلت الأنباء إلى رام الله . فثار لها القائد الانجليزي . وأمر قائد اللواء الرابع الأردني بسحب السرية الأردنية من رامات راحيل فوراً إلى مواقعها الأصلية في بيت لحم . وعادت السرية الأردنية وتركت قوات الفدائيين المصريين بمفردهم في الميدان . وبعد انسحاب الجنود المتطوعين الأردنيين تغيرت خريطة العمليات ، وإضطرت أحمد عبد العزيز إلى سحب بقية رجاله إلى مراكزهم الأصلية . وعلى أمل أن يعود لاحتلال التل في الصباح . ولكن اليهود إستغلوا هذه التغيرات في خريطة العمليات وأرسلوا النجدة ليلاً . وعادوا وإستحكموا في المستعمرة . وضاعت الفرصة من أيدي أحمد عبد العزيز . إلا على أساس القيام بهجوم جديد ، ويتعاون مع القوات الأردنية . وشعر أنه حرم من مثل هذا التعاون . فاقترنت العمليات هناك بعد ذلك على المناوشات .

لقد كانت مأساة عسكرية أن يدخل قائد عربي المعركة ويرتبا وينظمها ،

وعلى أساس تعاون بين وحدات عربية ، أردنية ومصرية ، ثم يجد نفسه بعد ذلك بمفرده في الميدان . وإذا كانت طبيعة المنطقة ، ووقوعها على الحد الفاصل بين نطاق عمليات الأردنيين ونطاق عمليات المصريين ينلر بوقوع مثل هذه المشكلات ، إلا أن هذه المعركة أثبتت أن وحدات الجيش الأردني كانت لا تتمتع بحرية في الحركة ، أو حرية في الوصول إلى الهدف الذي أدعى الملك عبد الله العمل من أجله . ولاشك أن أطماع الملك عبد الله ، وخوفه من إمتداد العمليات المصرية هناك ، تكاثفت مع النفوذ البريطاني الموجود في جيشه لكي تتغير المعركة من إنتصار إلى مأساة ، وينفذ منها اليهود قبل العرب . ولاشك أن شعور الضباط في القوات العربية الأردنية . وفي القوات المصرية ، بوجود هذا التناقض بين القيادات السياسية في بلادهم . كان يفصل بينهم وبين هذه القيادات .. ويشعرهم بمسئوليتهم . وبضرورة العمل على تغيير هذه القيادات السياسية حتى يتمكنوا من الوصول إلى تحقيق هدفهم الحربي ، وهو تحرير فلسطين من اليهود . وفي الوقت الذي قل فيه ولاء الضباط المحاربين للقيادات السياسية إزداد فيه إيمانهم وعقيدتهم بضرورة تحرير فلسطين ، ورغم الأوامر التي تصدر إليهم . ورغم الأوضاع السياسية الموجودة . وبذلك سيتحول عدد من الضباط المصريين والأردنيين الموجودين في ميدان المعركة من مجرد رجال نظام ، يمتازون بالضيقة والربط ، إلى عناصر مفكرة ، وعناصر ثائرة ، وناثرة على الأوضاع في بلادها . حتى تتمكن من الوصول إلى أهدافها العسكرية ، وكخطوة أولى لتحقيق مطالبها الوطنية . ولاشك أن هذا التغير الذي بدأ في ميدان المعارك سيؤثر على مستقبل العالم العربي بأكمله ، ومنذ الصدمات الأولى مع اليهود ، والشعور بالمتناقضات داخل البيان العربي نفسه ، وبين القيادات السياسية وتلك الحفة من القادة العسكريين .

حقيقة أن التعاون قد إستمر بين وحدات الجيش الأردنى ، وبين وحدات الفلسطينيين المصريين ، وفى نطاق النزود بكيكيات من الذخائر ، وبعض القوين . ولكن ذلك التعاون كان يحدث فى الفترات التى لم تكن أعين القيادة البريطانية للقوات الأردنية مسلطة على هذه الاجزاء . وكان هذا التعاون يعنى نوعاً من التمرد . وعدم أطاعة أوامر القيادة العليا للأردنيين . وكانت بريطانية ؛ كما أنه كعادته يترك فى حالات كثيرة شعوراً بالمرارة لدى القواد العرب فى هذا الجانب أو ذلك . ونتيجة لسيطرة المستعمرين على مصائر الرجال العرب وهم فى ميدان الحركة . وسيزداد شعور الضباط بالمرارة . وتزداد عزيمتهم على ضرورة التغيير . مع زيادة ظهور هذه المتناقضات . وسيؤدى ذلك فى النهاية إلى انفصال داخل القوات العربية نفسها وبينها وبين القيادات السياسية .

وسيحديث نفس الشيء مع ضباط الوحدات المصرية النظامية وكتائبها التى زحفت منذ ليلة ١٥ مايو عبر الحدود . وتقدمت شمالاً على الطريق الساحلى صوب تل أبيب . وخاصة عندما تصل هذه الوحدات إلى مواقع صعبة . وتشعر بقاعس وبعجز قيادتها السياسية الموجودة فى القاهرة نفسها عن مساعدتها وإمدادها وهى فى ميدان العمليات . تجاهبه اليهود وتجاهه الموت .

وكانت قوات الجيش المصرى التى دخلت إلى فلسطين تشتمل على مجموعة لواءين . مع وحداتها المعاونة والحملة . ووحدات الخدمات الطبية والمهندسين ؛ أى تقرب فى عددها من ثمانية كتائب محاربة . وتمكنت من الدخول بسهولة إلى خان يونس . ثم إلى غزة . بعد أن كانت قوات الفلسطينيين المصريين قد مهدت لها الطريق . وأصبحت غزة هى القاعدة الرئيسية للعمليات الحربية المقبلة فى فلسطين . ثم تقدمت وحدات الجيش المصرى بعد ذلك شمالاً صوب المجدل وأسود . وإذا كانت معركة المجدل بسيطة . إلا أن وحدات

الجيش المصرى قد إشتبكت فى معركة قاسية فى أسدود . وفى ميدان المعركة شعرت قيادة المصريين بحاجتها إلى وحدات المدفعية الثقيلة لضرب تحصينات واستحكامات أسدود . ولم تكن مدفعية الكتائب والسرايا من الماوذ تكفى للقيام بهذه العملية . ولذلك فلها إستخضعت المدفعية المضادة للطائرات فى ذلك استحكامات هذه المدينة المحصنة . وإستولت عليها بعد أن كبدت اليهود خسائر فادحة . وإقتربت بذلك وحدات الجيش المصرى من تل أبيب بشكل واضح .

ومن غزة خرجت بعض الواحدات المصرية متجهة شرقاً . وإحتلت بئر السبع . وبصفها المركز الرئيسى الذى يسيطر على جنوب فلسطين . وعلى صحراء النقب . وعلى هذا الطريق كذلك كانت وحدات الجيش المصرى قد سارت وراء وحدات الفدائيين المصريين.

وعطينا أن نذكر أن الجيش المصرى كان قد دخل إلى فلسطين بقوات بسيطة . لا تتناسب مع ضخامة المهمة الملقاة على عاتقه . ولا تتناسب مع إتساع الجبهة التى عينت له . ورغم ذلك فإن هذه القوات قد أدت واجبها بشجاعة وإحتلت كثير من المواقع . وبعد أسدود تمكنت من إحتلال مستعمرة دير سنيد ، ومستعمرة نيتسالم . ولكن القوات المصرية اضطرت إلى ترك بعض المستعمرات اليهودية إلى الخلف . لأنها لم تكن قادرة على إحتلالها والاسراع بالتقدم فى نفس الوقت . خاصة وأن إحتلال هذه المستعمرات كان يتطلب مجهوداً كبيراً . ولذلك فإن القيادة المصرية وضعت أمامها هدف الوصول إلى تل أبيب قبل هدف تطهير الطرق المؤدية إلى عاصمة اليهود من المستعمرات الصهيونية . ولقد إختلف القواد العسكريون فى هذه النقطة : فمنهم من أيد خطة القيادة المصرية بتركها المستعمرات الجانبية إلى ما بعد . ومنهم

من إنتقد هذه الخطة ؛ وكان لكل منهم وجهات نظر معينة . ومن الصعب الحكم مع هذا الجانب أو ذاك ، خاصة وأن عوامل أخرى جانبية تدخلت في المعركة ، وبشكل لم يكن يتوقعه أحد من الخبراء العسكريين أنفسهم ، وخاصة مع فرض الهدنة وتدخل الأمم المتحدة في المشكلة .

وكانت المملكة العربية السعودية قد أرسلت إحدى كتائبها إلى الجبهة المصرية إلا أنها لم تتمكن من القيام بأى عمل يذكر ، أو النزول إلى معركة واضحة خاصة بها .

ولقد شاهد القطاع المصرى فى فلسطين نشاط السلاح الجوى بشكل واضح ، وأثبت فيه الطيارون المصريون جدارة وشجاعة لم يكن أحد يتوقعها منهم ، خاصة وأن أجهزتهم كانت قديمة ، ومن مخلفات الحرب . وغير صالحة لالقاء القنابل ، أو حتى لحملها . ورغم ذلك فقد قاموا بهجمات متتالية على تل أبيب ، وكبدوا هذه المدينة خسائر فادحة . كما أن وحدات السلاح البحرى شاركت فى العمليات من ناحية البحر رغم أنها كانت غير معدة لمثل هذه العمليات ، إذ أنها كانت عبارة عن عدد من الطوافات وكاسحات الألغام البطيئة الحركة ، وغير المسلحة تسليحاً يسمح كإبمهاجمة سواحل معصنة .

وكان فى وسع القوات الجيش المصرى أن تصل إلى نتائج واضحة فى حرب فلسطين ، رغم قلة عددها ، وطول خطوط مواصلاتها ، ونقص تسليحها . وعدم تمرنها على الحرب من قبل . ووجود القوات البريطانية وراءها فى منطقة قناة السويس . وعدم مساندة الحكومة فى القاهرة لها وإمدادها بما يلزمها فى ميدان العمليات . ولكن الظروف السياسية وتدخل الأمم المتحدة هى التى أجبرتها على الوقوف مع الهدنة الأولى ، وعملت على تغيير خريطة العمليات نتيجة لوصول الإمدادات إلى اليهود .

(٥) بقية القطاعات :

إشتملت بقية القطاعات في فلسطين على مناطق خاصة بكل من الجيش العراقي ، والجيش السوري والجيش اللبناني . وكانت كل من العراق وسوريا قد وافق على تقديم ثلاثة آلاف جندي لفلسطين ، في الوقت الذي أعلنت فيه لبنان إعدادها لألف جندي .

و كانت الخطة العامة للجيش العربية تقضى بأن يلتقي الجيشان العراقي والسوري في حيفا . وعلى هذا الاساس وصلت طلائع الجيش العراقي إلى جسر المجمع قبل نهاية الانتداب . وتسلمت القوات العراقية منطقة مشروع روتنبرج للكهرباء يوم ١٤ مايو من القوات الاردنية . وفي اليوم التالي إشتبك العراقيون مع اليهود المرابطين في مستعمرة كيشر على الضفة الغربية لنهر الاردن . وحاولت القوات العراقية إقتحام المستعمرة الحصينة ولكنها لم تفلح بسبب الاستحكاكات المتينة المتخلفة من خط ايدن . والذي كان البريطانيون قد بنوه في أثناء الحرب العالمية الثانية . ووصلت إمدادات من القوات العراقية وأوشكت المستعمرة الصهيونية على السقوط . ولكن الأوامر أتت من الأمير عبد الآل بانسحاب القوات العراقية من منطقة جسر المجمع إلى منطقة نابلس . وكانت إحدى سرايا العراقيين قد إحتلت قرية كوكب الموى ذات الموقع الاستراتيجي الهام . ولكن القوات الاسرائيلية قامت بعمليات إنتحارية . وأجبرتها على الانسحاب بعد أن خسرت قائدها وربع جنودها . وإستند الأمير عبد الآل إلى ذلك لكي يأمر الجيش العراقي بإخلاء جسر المجمع والتقدم صوب نابلس ، وكانت مخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم ، في الوقت الذي كانت فيه منطقة جسر المجمع من نصيب اليهود . وكان عبد الآل قد

عمل على ابعاد القوات العراقية عن ميدان العمليات ضد اليهود ، وحصول الوحدات العراقية إلى مجرد حامية داخل المنطقة العربية .

ولقد إنتشرت القوات العراقية في كل لواء نابلس ، وفي هذا المثلث الكبير الذى يشتمل على جنين ونابلس وطولكرم . والذى كان يمثل رأس حرية تنجيه صوب حيفا ونيثانيا . وإنتظر العالم العربى أن يسمع المفاجآت التى كان يتوقعها من الجيش العراقى . ولكن الانتظار طال بالجميع . ودون جلوى . ولم تلبث الحيلة أن إنكشفت بعد أن وطد الجيش العراقى أقدامه فى هذا المثلث العربى ، ولم يخرج عن حدود التقسيم . ولم يشترك مع اليهود فى أية معركة جديده طوال مدة المرحلة الأولى من الحرب . وذلك باستثناء الهجوم المضاد الذى قام به أحد الأفواج العراقيين ، وإسترد به مدينة جنين التى كان اليهود قد احتلوها فى ٢ يونيو . وحين جاءت الهدنة الأولى ، لم يكن الجيش العراقى قد تمكن من القيام بأية عملية ، وظل العرب يأملون فى قيامه بالمعجزات ولكن الأيام كشفت بعد ذلك دور القيادة السياسية الرجعية فى بغداد فى منع القوات العراقية من العمل ، أو المشاركة فى العمل . لانقاذ فلسطين .

أما الجيش السورى فكان حديثاً فى تكوينه وتدريبه ، وضعيفاً فى تسليحه . ورغم ذلك فقد تمكن من القيام ببعض العمليات . والاشتراك فى معارك كلفته الكثير . وكانت الخطة الموضوعه للجيش السورى تدفع به صوب القنّاء . حتى يخلو الجو أمام القيادات العربية المناهضة لسوريا لكى تتوسع فى المنطقة . وفى الاجتماع الذى وقع فى درعا يوم ١٩ مايو . وحضره الملك عبد الله وشكرى القوتلى والشيخ بشارة الخورى وعبد الرحمن عزام وعبد الآله وكل من صالح صائب وطه الهاشمى وعبد القادر الجندى — طلب شكرى القوتلى أن تنفذ خطة الجيش السورى . لكى يدخل من بيت جبيل إلى الناصرة ثم يحتل

الغفولة . ويتصل بالقوات العراقية في جنين . فتم بذلك عزل جسمين المستعمرات اليهودية الواقعة في الغور . ولكن الملك عبد الله رفض هذه الخطة وأصر على ضرورة إرسال الجيش السوري إلى منطقة سمخ وطبرية . وكان مدخل طبرية يهدد بزج الجيش السوري في ذلك الموقع الخطير المسلي باستحكامات الحرب العالمية الثانية . وكان الملك عبد الله يتمتع بارتفاع أسهمه في ذلك الوقت . وكان يطمئن الجميع على أن قواته ستحتل القدس في ٤٨ ساعة . ثم ترحف بعد ذلك إلى رأس الحية . إلى تل أبيب . وكان الملك عبد الله يعتبر نفسه القائد الأول والأعلى في حرب فلسطين . فوافق الجميع على ما نصح به : وبق الجيش السوري في منطقة سمخ وطبرية . ونفذ الجيش السوري الفتي الأوامر . وإتحم منطقة مليئة بالاستحكامات اليهودية ، واحتل سمخ بعد أن طرد اليهود منها . ثم لحق باليهود عند باب الأم . حيث استحال عليه الاستمرار في التقدم ، نظرا لما لذلك الموقع من أهمية حربية طبيعية . وفي تلك المعركة خسر الجيش السوري عدداً كبيراً من ضباطه وجنوده ، وأدى ذلك إلى سقوط سمخ في أيدي اليهود من جديد . وكانت منطقة الجيش السوري واسعة وصعبة إلى حد بعيد . كما أنه كان مسئولاً عن منطقة الغور المهادية للحدود الاردنية . والتي نجح فيها . وبمعاونة المتاضلين ، في إحلال مستعمرة مسادة الواقعة على الضفة الغربية لنهر الأردن .

ولقد إنتهت المرحلة الأولى من حرب فلسطين والجيش السوري يعمل في منطقة سمخ والغور . وهو مكشوف الجناح الأيسر ، بعد انسحاب الجيش العراقي . وكان هذا يعنى عجزه عن التعرض للمواقع اليهودية الهامة . مثل الغفولة . والتي كان إحتلالها سيعزل جزءاً كبيراً من اسرائيل عن القاعدسة الرئيسية في حيفا . وكان هذا الموقف يهدد بإمكانية القضاء على الجيش

السورى ، إلا أن إرتفاع الروح المعنوية عند الضباط والجنود السوريين ، ورغم الخسائر الفادحة التى نزلت بهم - ورغم قلة الاسلحة - ورغم عدم التعاون من جانب القيادات العراقية والاردنية - قد سمح للجيش السورى أن يحافظ على سمعته كجنود عرب صناديد . ولكن وجود مثل هذا التخلخل ومثل هذا التناقض بين القيادات العربية وبعضها . وبين مصالح وأهداف الوحدات المحاربة والقيادات السياسية التى تحركها . كانت تثير نفوس الضباط السوريين . وتدفعهم كذلك - مثل المصريين - صوب ضرورة العمل على تغيير الأوضاع السياسية فى بلادهم . وفى المنطقة . حتى يتمكنوا من تحرير فلسطين . بل حتى يتمكنوا من المعيشة فى بلادهم أحرارا آمنين . وستنتشر روح التبرم التى ستحول إلى روح التمرد والثورة فى نفوس الضباط السوريين . ومنذ هذه الفترة من الحرب فى فلسطين .

أما الجيش اللبناني فقد وقف يزود عن حنوده . ويتقدم من فترة لأخرى للقيام بهجمات أو مناوشات بسيطة داخل حدود فلسطين . وكانت المنطقة جبلية . ولا يزيد عدد القوات اللبنانية فيها على ألف مقاتل . وكان يصعب على رجال كتيبة واحدة . وفى أرض معركة مليئة بالتضاريس . وغير مسلحين إلا بالأسلحة الصغيرة . أن يؤثرُوا فى سير العمليات . ويعملوا على تغيير خريطة فلسطين . ولكنهم دافعوا عن حلودهم على الأهل .

.

وهكذا يظهر أن عدد القوات العربية التى دخلت إلى فلسطين فى ١٥ مايو لم يكن يزيد على ٢١.٠٠٠ مقاتل . نصفها من المصريين ، والنصف الآخر مقسم بين العراق وسوريا والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية ، وذلك لمواجهة قوات من القنடைين اليهود يزيد عددها على ٩٠.٠٠٠ مقاتل . وعلينا

أن نذكر أن هذه الأعداد كانت أكثر من الواقع . إذ أن الحكومات العربية هدفت من ورائها إلى طمأنة الرأي العام العربي على ضخامة الجهود الحربية الذى تقوم به في فلسطين ، والحقيقة هي أن عدد القوات المحاربة في الميدان لم يزد عن ثلثي هذه القوة .

كما أن خريطة فلسطين قد قسمت إلى «مناطق عمليات» : لبنانية مع بعض وحدات جيش الانقاذ في الشمال . ثم سورية في قطاع طبرية . ثم عراقية في منطقة لواء نابلس العربي . وأردنية في قطاع القدس مع الميمنة المؤدية إلى تل أبيب والميسرة المؤدية إلى بيت لحم والخليل . وأخيرا القطاع المصرى الجنوبي والذى كان يشتمل على أكثر من نصف مساحة فلسطين ويشتمل على الخط الساحلى من الحدود المصرية حتى تل أبيب . وعلى المنطقة الداخلية عبر بر السبع والخليل وبيت لحم حتى القدس : هذا علاوة على كل المثلث الجنوبي الذى يشتمل على صحراء النقب وينهى عند خليج العقبة .

وكان من اللازم الوصول إلى تعاون تام . بل إلى تكامل في المعارك التي تحدث في هذه القطاعات وبعضها . ويزيد ضغط القوات العربية على القوات اليهودية . ويزيد من فاعلية الهجوم العربى على اليهود . وفشل العرب ، ونتيجة لوجود المتناقضات بين مصالح القيادات السياسية العربية ، في الوصول إلى مثل هذا التعاون . ومثل هذا التكامل في العمليات . حقيقة أن العرب قد جعلوا الملك عبد الله هو القائد الأعلى لجميع القوات العربية المحاربة في فلسطين ، ولكن ذلك كان يعنى أن سلطة جلوب باشا قد امتدت بطريقة واضحة على كل خريطة العمليات الحربية في فلسطين ، وبشكل جعل المصالح البريطانية تزيد من قوة الأطماع الشخصية للملك الهاشمي هناك .

وكان على القوات العربية أن تحارب بعيداً عن قواعدهما ، وبمئات الكيلو
مترات ؛ وخاصة القوات المصرية . التي كان يلزمها كل شيء ، وعبر قناة
السويس التي كان يصكر عليها البريطانيون . وكذلك القوات العراقية التي
عسكرت في لواء نابلس . أما من الجانب الآخر فنلاحظ أن قوة اليهود كانت
مركزة في منطقة صغيرة . أو في نطاق نصف دائرة لا يزيد نصف قطرها
على ١٥٠ كيلو متراً . ومركزة حول تل أبيب . وبشكل يسمح بتقليل
الوحدات اليهودية المحاربة من أحد القطاعات إلى قطاع آخر في مدة قد لا تصل
إلى ثلاث ساعات . ولاشك في أن مثل هذه المرونة والتكامل من جانب
القوات اليهودية كان يجبر العرب على ضرورة وضع خطة موحدة لعملياتهم
هناك ؛ وإن كان أى شيء من ذلك لم يحدث .

وجاء بعد ذلك نفوذ الدول الاستعمارية . ومساندتها لليهود . وخوفها من
خطورة استمرار العمليات الحربية على مستقبل إسرائيل . لكي يضيف عاملاً
جديداً في غير صالح العرب ؛ وخاصة حين اهتز الضمير الدولي من جديد .
وتدخلت هيئة الأمم المتحدة لاجبار العرب على وقف العمليات الحربية . وفي
شكل هدنة . وفي صالح اليهود .

الفصل الحادي عشر

الهدنة الأولى واستئناف للعارك

كان لتدهور المركز العسكري بالنسبة لليهود في فلسطين أثراً كبيراً على كل من الدول العربية والدول الغربية التي ساندت اليهود حتى ذلك الوقت . وكان العالم الغربي قد أبقى أن ينتصر الحق وسيطر أبناء المشرق العربي على مصائرهم . فعمل على التدخل . وباسم تهديد الموقف لحالة السلم في هذه المنطقة الهامة من العالم . ولكي يسمح لليهود بالاستعداد لمعركة جديدة . بعد أن ثبتوا أقدامهم في مناطق كانت محاولات التقسيم قد عملت على إعطائها لهم في قلب العالم العربي . ولذلك فإن الهدنة قد فرضت بهذا الشكل على القوات العربية التي كانت متحصنة حتى ذلك الوقت في فلسطين . وفرضت في صالح اليهود . وبطريقة تجبر العرب على الاعتراف بأن هناك جانب يحظى بتأييد دول ويقف في وجه فلسطين العربية .

(١) فرض الهدنة:

كانت الجيوش العربية قد تمكنت في فترة أسبوعين من بدء دخولها إلى فلسطين . ورغم إسمائة اليهود في الدفاع عن مستعمراتهم ، من السيطرة على المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم . وبامتناء يافا وقسم من الجليل الغربي . وأوشكت القوات العربية أن تخلق بتل أبيب نفسها ، خاصة وأنها قد أصبحت على مشارفها ، وأصبح من المتوقع أن تتمكن القوات العربية — رغم صغر وحداتها وقلة عددها — من أن ت سحق المقاومة الصهيونية ، وتنتهي العمليات الحربية . رغم تحصينات اليهود .

ولم ترفع أصوات اليهود في ذلك الوقت بالاستغاثة ، وإنجذبت إلى بريطانيا وإلى الولايات المتحدة ، كما إنجذبت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ولقد تدخلت الولايات المتحدة وإقترحت على مجلس الأمن أن يقرر أن الحالة في فلسطين أصبحت تمثل تهديداً للسلم في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك تمهيداً لمنع القتال بين الطرفين . وتطبيق العقوبات على من يرفض وقف القتال ؛ وكان اليهود قد أصبحوا طرفاً يعادل العرب في فلسطين في ذلك الوقت . وقرر مجلس الأمن في ٢٠ مايو توجيه الأسئلة إلى كل من العرب واليهود عن الحالة في فلسطين وموقفهم منها ؛ وبعد ذلك قبل مجلس الأمن إقترح بريطانيا بتوجيه نداء لوقف القتال في فلسطين مدة ٣٦ ساعة من منتصف هذه الليلة . ولم يكن وقف القتال في صالح العرب ؛ فقررت اللجنة السياسية التابعة للجامعة الدول العربية رفضه لأنه ليس في فلسطين حرب رسمية بين دولتين ، ولأن العرب يقتلون عصابات بأغية فتكت بالأمين وشردهم م ولأن وقف القتال خطر على سلامة الجيوش ، وفسح للفكر اليهودي . وإضرار بمركز فلسطين كوحدة سياسية . وبمركز العرب الذين صرحوا مراراً بأنهم لا يرون حلاً عادلاً لقضية فلسطين إلا بقيام دولة فلسطينية موحدة .

وكانت الشعوب العربية قاطبة حريصة على أن يستقر السلم في فلسطين ؛ ولو أنهم كانوا مقتنعين بأن وقف القتال يحول دون غارات اليهود . ويضمن حقوق العرب وسلامتهم لأفئده . وكانوا يتساءلون عما إذا كان وقف القتال يعني منع تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين ؟ وهل كان يعني منع تصدير الأسلحة إليهم ؟ وهل كان في وسعه أن يجبر الارهابيين على وقف أعمال العنف ويضمن سلامة العرب ؟

. وأمام هذا الموقف الواضح من جانب جامعة الدول العربية ، زاد اليهود وأعوانهم من الضغط على العرب .

وكانت القوات العربية تشدد الضغط في ذلك الوقت على منطقة القدس وبشكل يظهر أمام العالم أن القدس الجديدة قد أصبحت مهددة بالسقوط . في أيدي المهاجرين العرب . وفشل اليهود في تقديم أية مساعدة للاحياء اليهودية في القدس الجديدة . وفشلوا في إمدادها حتى بالطائرات . خاصة وأن السلاح الجوى المصرى كان يلقى اليهود . وكان قد خرب مطار دير ياسين . الذى حاول اليهود إستخدامه لإمداد القدس . وكانت مدفعية ووحدات الجيش الاردنى تضرب وتحاصر القدس الجديدة . في الوقت الذى كانت فيه طلائع المهاجرين والفدائيين المصريين . وبعض وحدات خفيفة من الجيش المصرى . قد وصلت إلى جنوب القدس . وارتفعت الأصوات معلنة أن مائة الف يهودى قد أصبحوا مهددين بقوات الغزو العربية ، وأخذ يهود القدس في الاستنجاد بتل أبيب . وفى الشعور بأن مقاومتهم ستنتهى إذا لم تصل اليهم النجدة . وكان نقص المياه في القدس الجديدة سلاحاً قوياً في أيدي العرب يبشر بسقوط هذه الأحياء بأكملها في أيدي القوات العربية . وكان العرب يسيطرون على مياه رأس العين . وعلى محطات المياه في اللطرون وباب الواد . وأسرع السنيور أسكراتى إلى الاستنجاد بالملك عبد الله . وبصفته مندوباً عن الامم المتحدة ، حتى يسمح بمرور المياه إلى القدس الجديدة ، وعلى أساس «إنسانى» مادام الأمر يتعلق باليهود .

ولارتفعت أصوات اليهود وأعوانهم في كل مكان . وخاصة في العواصم الغربية . مطالبة بحكومات لندن وواشنطن وغيرهما بالتقدم لاتخاذ مائة ألف «إنسان» من الموت عطشا . وظهرة سيطرت اليهود على وسائل الاعلام في العالم

حين قبلت بريطانيا والولايات المتحدة العمل على إنقاذ اليهود وباسم إنقاذ الإنسانية . وإقترحت بريطانيا فرض هدنة لمدة أربع أسابيع ، ابتداء من آخر مايو . وتعيين وسيط دولي للتوفيق بين العرب واليهود . ونجح للضغط البريطاني بمساندة أمريكا وفرنسا ، ومواقفة روسيا عليه ، في صدور قرار مجلس الأمن في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ بوقف القتال في فلسطين لمدة ٤ أسابيع ، وتعيين وسيط دولي واختيار الكونت برناتسكي لهذه المهمة . وكان ذلك خطوة جديدة لزيادة تعقيد المشكلة في وجه العرب . وفي الوقت الذي بدأوا فيه في التحرر ، وكان ذلك في صالح اليهود ، وبعد أن كانت بريطانيا قد أعلنت مراراً أنها قد فشلت في التوفيق بين العرب واليهود . بل إن اتخاذ مثل هذا القرار والعودة إلى فكرة أفلاطونية تدعى العمل للوصول إلى «توفيق» بين الجانبين . كانت تخفي حقيقة مرة . هي ضرورة وقف تقدم العرب . وإنهاء ضغطهم على المراكز الحساسة التي كانت تهدد - إن استمرت - بالقضاء على إسرائيل .

وكما كان لبريطانيا وسائل ضغط دولية في مجلس الأمن . كان لها وسائل ضغط أخرى داخل العواصم العربية . وفي قصور الملوك أنفسهم . ولاشك أن الموقف الذي وقفه الملك عبد الله في إجتماعات اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية التي انعقدت في عمان في ٥ مايو . وإستناذه إلى تقدير الموقف الذي أدلى به الجنرال الفريق جلوب باشا . كان يهدف خضعة بريطانيا . وبالتالي خضعة اليهود . وعلى حساب العرب . ومن ملك عربي . ومن عاصمة عربية . فلقد ادعى جلوب أن قوات الجيش العربي الاردني لا يمكنها أن تستمر في العمليات الحربية نتيجة لنقص الأسلحة والذخائر لديها ، ونحذركم بعد ذلك توخيتم أبو الهدى . رئيس الوفد الاردني ، وأيد وجهة نظر

جلوب . وحين غللت بقية الوفود هذه الادعاءات الأردنية ، هدد الوفد الاردني بسحب القوات الاردنية من فلسطين ، وهدد بالانسحاب من الجامعة العربية . وخشى ممثلوا العرب من انسحاب الأردن ، إذ أنه كان يهدد بانسحاب العراق بعد ذلك ، ويهدد بتصعد الجبهة العربية ، وإقسامها على نفسها ، وظهور معسكر بريطاني في الحركة ، ويعمل لصالح اليهود . وأثر ذلك على موقف جامعة الدول العربية ، وقلل من حماس رجالها ، وإضطرها إلى ستر تفهقها السياسي ، وقبولها للضغط الخارجي ، وقبولها للهدنة المفروضة عليها رغم أنفها .

وحاولت جامعة الدول العربية أن تضع شروطا معينة للهدنة ، ومن وضع المهاجرين اليهود الذين يدخلون فلسطين في فترة الهدنة في معسكرات خاصة ، وعدم تدريب هؤلاء المهاجرين على القتال ، وأن تتولى جمعية الصليب الأحمر عملية تزويد القدس بالماء ، وأن يمنع إستيراد أى نوع من الأسلحة لكل من الطرفين ، وألا تستغل الهدنة لتقوية النواحي العسكرية لأى من المعسكرين ، سواء أكان ذلك في النواحي البرية أو البحرية أو الجوية . ولكن الكونت برنادوت وصل إلى الشرق الأوسط ، وحصل على موافقة من الجامعة العربية على الشروط التي فرضها هو للهدنة ، وبدون قيد ولا شرط . ومعنى ذلك هو إستسلام جامعة الدول العربية ، حتى تغطي موقفا كان يمنعها عن القيام بأية حركة ، سواء أكان هذا الموقف هو نقص الأسلحة والذخيرة إلى درجة تحتم وقف العمليات ، أو إتقسام واضح من الناحية السياسية بين القيادات العربية المحترمة . ولقد كان الضغط البريطاني والغربي على أشده في ذلك الوقت على المعسكر العربي . وإستغل اليهود هذه الفترة لإرسال إحدى طائراتهم للاغارة على عمان ، وكان ذلك العمل كان تبريرا لموقف الملك عبد الله خوفا

على عاصمته . كما أن بريطانيا أعلنت في مجلس الأمن أنها مستعدة لإعادة النظر في الإعانة التي تقدمها إلى حكومة شرق الأردن على ضوء القرارات التي تتخذها هيئة الأمم . وأنه إذا قرر مجلس الأمن فرض حظر عام على إرسال الأسلحة إلى العرب واليهود . فإن بريطانيا ستكون مستعدة لوقف إرسال الأسلحة إلى مصر والعراق والأردن على الرغم من إرتباطها في معاهدات تحم عليها التزامات خاصة بتسليح هذه الأقطار . وبعد الاقتراح الخاص بفرض الهدنة أربع أسابيع اقترحت بريطانيا ربط هذا القرار بمنع إرسال مواد حربية إلى فلسطين . وتطبيق مادة العقوبات العسكرية والاقتصادية على من يخالف ذلك ؛ وأعلنت بريطانيا أنها ستوقف إرسال الأسلحة إلى كل من مصر والعراق والأردن . وإلى أجل غير مسمى .

وهكذا فرضت الهدنة . وإن كانت جامعة الدول العربية قد رأت فيها تعاوناً مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين . وعلى أساس الاحتفاظ بوحدة فلسطين السياسية . ومراعاة إرادة غالبية أهالي البلاد . ولكن اليهود وافقوا على الهدنة . وتحفظوا في نفس الوقت على أن قيام دولتهم قد أصبح أمراً واقعاً . وأمرأ مفروغاً منه . ولا رجوع فيه . والمهم هو أن الهدنة قد فرضت . وفرضت لمنع العرب من وقف التوسع اليهودي . ولمنعهم من القضاء على القوة الاسرائيلية التي نشأت في فلسطين في ذلك الوقت ؛ أي أنها كانت هدنة في صالح اليهود . وفي الوقت الذي ستصل فيه المياه إلى اليهود المحاصرين في القدس الجديدة . ستصدر فيه أوامر جلوب باشا إلى وحدات الجيش العربي التي تحاصر القدس بمنع إطلاق النار ؛ وتصدر كذلك أوامره إلى القيادة الأردنية في القدس بتجميع الاردنيين المسلحين الموجودين هناك . ونقلهم في سيارات الجيش إلى عمان حيث يجري نزع سلاحهم وتسريحهم .

وكنلك بمنع الفلسطينيين من حمل السلاح إلا بتصريح ، وبالقبط على كل فلسطيني يحمل سلاحا بلون ترخيص ، ويصادر السلاح منه . وفي نفس الوقت كانت الهدنة فرصة فريدة لليهود ، يحصلون فيها على السلاح والذخائر . ويحسون مواقعهم ، ويستعدون لاستئناف الحرب ، وبطريقة أجدى وأوقع .

(٢) مجهودات اليهود :

كانت القدس هي مركز النشاط ، وعقدة فلسطين الرئيسية في ذلك الوقت . وإعتقد الملك عبد الله أن بقاء القدس القديمة في أيدي قواته يسمح له بالكلام وبالتصرف أكثر من غيره من العرب . ولكن إرتباطه ببريطانيا جعل من تقدمه العرب وبالا عليهم في مشكلة فلسطين . ولقد حضر الملك عبد الله لزيارة القدس بعد فرض الهدنة ، وطلب منه الوجوه والأعيان ألا يفرط في المقدسات ولا يفرط في أرض العرب . وهناك أصدر أمره بتعيين أحمد حلمي باشا حاكما للقدس . وكان أحمد حلمي فلسطينياً ، وكان هذا التعيين يضعه تحت تصرف حكومة عمان ، ويقال من إمكانياته للعمل كفلسطيني من الضفة الغربية .

وشهدت القدس كذلك زيارة الكونت برنادوت وترتيبه أمر خطوط الهدنة في هذه المدينة بين العرب واليهود ، وترتيبه كذلك أمر إمداد القدس بالمياه . أي فك حصار اليهود فيها ؛ وكان ذلك بداية لتنظيم عملية تموين القدس الجديدة وبشكل يسمح لها بالمقاومة ، أو يسمح ببقائها يهودية ، وبأسم الأمم المتحدة . ورغم أنف العرب . وكان لنشاط عبد الله التل - قائد الكتيبة الاردنية السادسة في القدس - تأثيراً كبيراً على معنوية اليهود ؛ ولاشك أن قيادة الجيش الأردني قد خشت من أن يؤثر على الحالة العامة في القدس ، وخاصة في الأحياء الجديدة ، بما أعده من خطط لمنع تسرب الذخائر إلى اليهود ، ولصد عدوانهم ؛ فصدرت الأوامر بتعيينه قائداً للقوات الاردنية في

القدس المقدسة فقط . ثم فكر جلوب باشا في محبة من القدس نهائياً ، أو إعطائه إجازة طويلة وغير محددة . وكان ذلك أيضاً في صالح اليهود .

ولقد إنتشرت في الأيام الأولى من المدينة أنباء عن أن اليهود يرغبون في شراء حائط المبكى من الملك عبد الله . وأنهم كانوا مستعدين لدفع ٥٠.٠٠٠ جنيه ثمناً لهذا الحائط . ولصندوق الزكاة الذى يشرف عليه الملك عبد الله . وإذا كان هذا للشراء يدعى السماح لليهود بزيارة مقلماتهم . فلنه كان يعنى من الناحية الاستراتيجية . السماح لهم بالدخول إلى قلب المدينة القديمة والوصول إلى أسوار المسجد الأقصى . وباسم الانسانية وبشمن يعتبر إعانة للمعوزين من المسلمين . وكان نشاط اليهود قد ظهر في هذه الفترة وفي كل النواحي . ودخل فلسطين وخارجها . وفي الوقت الذى أخذ فيه ملوك العرب ورؤسائهم في التزاور والاجتماع حول الموائل . في والإدلاء بالتصريحات الرنانة عن وحدة الصف العربى . وعزيمتهم على الإبقاء على وحدة فلسطين . والإبقاء على عروبته . وبدلاً من أن يشرف الملك عبد الله على إعادة تنظيم وتسليح قواته الاردنية . أو التقليل من قبضة البريطانيين عليهم . ترك شرق الاردن لكى يزور أخاه فاروق في مصر . ويقابل أخاه الثانى طويل العمر . وعدوه اللدود . في الرياض . وكانت الاستقبالات الملكية في مطار الأماطه . وما فيها من تعانق بين الملوك . والتقاط للصور التى تنتشر على الجماهير يعنى تخدير العرب . وإيهامهم بوحدة القيادات . والتآخى بين القادة في أثناء المعركة . وفي هذه الفترة العصيبة من تاريخ العالم العربى . ولم يعرف أحد أن اليد التى إمتدت للمصافحة في مصر كانت قد صافحت جولدا مايرسون عشيّة دخول الجيوش العربية إلى فلسطين . كما يقول عبد الله التل . وبعد القاهرة ، طار الملك عبد الله إلى السعودية . وتعانق من جديد مع عبد العزيز آل سعود ؛

وكانت المحادثات تلور في جو من الود والاخلاص والمحبة ، وبعد أن كان عبد الله قد أعلن أنه يتمنى هجوم المدرعات الأردنية على الأراضي السعودية . بدلا من أن تنزل إلى فلسطين . وكان الموقف يستتبع العمل ، ويستتبع الإستعداد للمعركة . واعداد قوة تدافع عن حقوق العرب ، وبفلس السرعة التي كان اليهود يعملون بها .

وإذا كان العرب . أو قادتهم قد أوقفوا العمليات . وإكتفوا بإظهار «وحدة الصف» . فإن اليهود قد أثبتوا أنهم عمليين ومخلصين - حتى من أجل أطعاهم - أكثر من إخلاص قادة العرب لحقوقهم وحقوق شعوبهم .

وتمكن اليهود في أثناء هذه الهدنة الأولى من القيام بالكثير : ففتحوا الطريق الذي ربط القدس بتل أبيب دون المرور على اللد والرملة . وأتموا ذلك في بضعة أسابيع . رغم مروره في منطقة وعرة : واشتغل في ذلك عدد كبير من اليهود لساعات معينة وبصورة إجبارية . وكان هذا الطريق يعتبر مساهمة كبيرة في إنقاذ يهود القدس من الهلاك المحقق . وإستخلمه اليهود في تسير قوافل الأسلحة الثقيلة والمؤن والإمدادات العسكرية اللازمة للقدس الجديدة .

وإستغل اليهود الهدنة الأولى لتقوية مراكزهم الدفاعية . فبنوا الاستحكامات والأبراج بالاسمنت المسلح . وحفروا الخنادق والممرات التي تربط مواقعهم ببعضها : كما أنهم قاموا بمد خطوط من الأسلاك الشائكة وبعمق وثبتوا وراءها حقولا من الألغام . وفي المواقع التي توقعوا هجوم العرب منها . وشعر اليهود أنهم مهددين . فعمل المدنيون مع العسكريين . واستغلوا كل مجهودهم للدفاع عن أمانهم .

وأخذ اليهود يستوردون الأسلحة والذخائر من جميع أنحاء العالم ، وساعدهم على ذلك عملاؤهم وسامسرتهم في الخارج ؛ ونجحوا في شراء ذمم كثير من البريطانيين والأمريكيين . وحصلوا على مدفعية ثقيلة ، وصلت بعض قطعها إلى القدس ، وعشرات الآلاف من البنادق والرشاشات ، وآلاف الاطنان من الذخائر والمواد المتفجرة . وتمكن اليهود من شراء بعض شحنات سفن بأكلها من دول أوروبا الوسطى ، وكانت مليئة بالأسلحة والذخائر . وسيظهر أثر حصول اليهود على هذه الأسلحة الثقيلة ، وعلى المدفعية الخفيفة . بمجرد إنتهاء الهدنة في فلسطين .

ولقد أمدت كل من إنجلترا وأمريكا اليهود بالطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل والدبابات الثقيلة والخبراء والمدربين العسكريين . وأصبح لدى اليهود - لأول مرة - طائرات ثقيلة ، من ذات الأربع محركات . والتي كانت الحكومة الأمريكية تحظر تصديرها إلى أى مكان في العالم في ذلك الوقت . وحضر معها عدد من الطيارين والملاحين الأمريكيين . لتقاداتها وتعليم اليهود إستخدامها .

وعمل اليهود على توحيد عصاباتهم ، أو قواتهم المقاتلة الارهابية ، خاصة وأنهم قد شعروا بوجود قيادة عربية موحدة أمامهم في منطقة القدس : فتألفت قيادة الهاجانا مع قيادة الارغون ليوى زفاى . ثم مع قيادة شتيرن ، على التعاون العسكرى في العمليات الحربية . وعلى أساس الوصول إلى إحتلال القدس . وكان هذا العمل التنظيمى يقوى من معسكر اليهود ، ويزيد من فاعليتهم . في الوقت الذى كان يظهر فيه التضكك بين القيادات العربية ، نتيجة لتضارب إتجاهاتها الشخصية . وتعارض مصالحها في فلسطين .

وإذا كان اليهود قد دخلوا إلى فلسطين بدون وجود جيش اسرائيلي منظم ومدرّب . فأنهم قد إنتهزوا فترة الهدنة الأولى لإنشاء هذا الجيش ولتنظيمه وتدريبه . وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى . وعلى مستوى الجيوش الأوروبية فى ذلك الوقت . وأنشأوا معسكرات كثيرة للتدريب . وزودوها بالأسلحة والمدرّبين الأجانب . وبشكل أظهر فاعليتها بمجرد إنتهاء الهدنة الأولى : أى فى فترة أربعة أسابيع .

كما أن اليهود قاموا بإنشاء عدد من المطارات فى جميع أنحاء فلسطين . وأنشأوا مشروعا لتزويد القدس الجديدة بالمياه . واستغنوا بذلك عن مشروعات المياه التى كانت القوات العربية تسيطر عليها هناك . وكان كل ذلك يحدث تحت سمع وبصر مراقبي الهدنة . ورجال الكونت برنادوت .

حقيقة أن العرب قاموا من جانبهم كذلك بفتح طريق يربط القدس ببيت لحم . وأعادوا تنظيم الكتيبة الخامسة . وعززوا منطقة اللد والرملة بالكتيبة الأولى . ولكن مثل هذا النشاط كان يصعب مقارنته بنشاط اليهود ؛ بل كانت أخطاء العرب كثيرة ومتعددة فى ذلك الوقت . ويمكننا أن نذكر منها أمر جمع الأسلحة وشرائها من أهل فلسطين . والتى كان يثرى منها عدداً من حكام الأردن . وتودى إلى نزع سلاح شعب يقاتل فى المعركة . ورفع أسعار الأسلحة اللازمة للمجاهدين فى فلسطين . كما نذكر منها تقاعس السلطات العربية عن إستيراد الأسلحة والذخائر لجيوشها . وفى الوقت الذى قررت فيه بريطانيا عدم تزويد الجيوش العربية فى مصر والأردن والعراق بالذخائر . ونذكر من هذه الأخطاء كذلك أمر إهمال تحصين الخطوط الأمامية وإهمال تقوية المراكز الدفاعية على طول الجبهة . وإذا كانت الخطة العربية قد ظهرت ضعيفة . أن لم تكن قد ظهرت فاشلة ، فإن القيادات العربية قد

أنهت ، أو إمتنت عن وضع خطة جديدة للحرب في فلسطين ، ولم تكن الحرب قد إنتهت ، بل كانت الهدنة مفروضة ، ولجهد أربعة أسابيع . ويزكر عبد الله التل أن الضباط البريطانيين في الجيش الأردني قد نشطوا إلى خزن أكبر كمية ممكنة من الويسكي في قياداتهم ، بعد أن نقصت الكيات المخزونة لديهم ! وأخيرا فإن العرب قد تقاعسوا في أمر جبل سكوبس ، بما عليه من مستشفى هداسا والجامعة العبرية ، والذي إعتبرته كل من بريطانيا وأمريكا منطقة يهودية ، وأصبح هذا الجبل خنجراً مسلطاً على ظهر المنطقة العربية في القدس . ووافقت حكومة عمان على ذلك ، وعقدت إتفاقاً مع اليهود ، وتمت إشراف مراقبي الهدنة ، لاعتبار هذا الجبل وما بني عليه منطقة دولية . يرفع عليها علم الأمم المتحدة ، وتجرد من السلاح . وأدخلت هذه الاتفاقية بعض المناطق العربية إلى المنطقة الدولية ، التي أصبحت يهودية ، وسمحت لليهود بتموين هذه المواقع والابقاء على سيادتهم هناك ، وتمت إشراف بوليس يهودي . وإن كان ذلك باسم الأمم المتحدة . وأخيراً وليس آخراً فإن جلوب قد أقنع الملك عبد الله بضرورة سحب قوات المناضلين الأردنيين من فلسطين ، وسحب قوات الانقاذ الموجودة في منطقة القدس وإعادتها إلى سوريا ، وكان الحرب قد إنتهت ، أو أن بعض القيادات العربية كانت تستعد لتسليم أجزاء هامة من فلسطين إلى اليهود .

حقيقة أن هناك قيادات عربية كانت تتأجج ثورة ورغبة في العمل . وتمثل في عبد الله التل في القدس ، والقائد البطل أحمد عبد العزيز في جنوب القدس ، وأن هذه القيادات قد إتفقت على ضرورة التعاون رغم تأزم الموقف ولكن الموقف كان خطيراً في بقية المواقع وبقية القطاعات العسكرية ، وأما في المجال السياسي فإن ضغط الأمم المتحدة قد إستمر على العرب .

(٣) برنادوت ومقترحاته :

كانت النيات العدوانية اليهودية قد ظهرت في أثناء الهدنة الأولى، وخاصة في مهاجمة بعض القرى العربية ، والتي كانت تمثل جيوباً للمقاومة داخل المناطق اليهودية ، وذلك في الوقت الذي راعت فيه القوات العربية أمر وقف القتال بمخافته .

وبعد دراسة الكونت برنادوت للموقف ، وإتصاله بالفريقين ، وجد أن العرب يرفضون التقسيم ، ويرفضون قيام دولة يهودية ؛ ووجد أن اليهود لا يقبلون أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بدولتهم ؛ أي أن اليهود كانوا يعملون على تغيير القوى المادية والحربية الموجودة في الميدان ، ودون أن يتحرك العرب ؛ وأن الأمم المتحدة كانت تحاول الوصول إلى تغيير «سياسي» في فلسطين . ودون أن تمس القوى المادية والعسكرية ، المتغيرة في ذلك الوقت في فلسطين . ووضع برنادوت إقتراحات في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٨ للوصول إلى تسوية سلمية لفلسطين . وأرسلها إلى كل من الحكومات العربية واليهود . وكانت هذه المقترحات تعتبر أساساً للبحث . وتهدف الوصول إلى إتفاق الطرفين . العرب واليهود . عليها قبل أن تنفذ ، وإلا فإن الأمر سيستمر من جديد أمام مجلس الأمن ، ليتخذ ما يراه في الموضوع . وكانت مقترحات برنادوت تتلخص في إنشاء إتحاد عربي يهودي في فلسطين ، ويشمل شرق الأردن ، ويتألف من عضوين مستقلين ، أحدهما عربي ويشمل على شرق الأردن ، والآخر يهودي ، وتعيين حدود الدولتين العضويتين في هذا الإتحاد بمساعدة الوسيط ، مع اقتراح ضم منطقة النقب الجنوبية إلى الأراضي العربية ، وضم منطقة الجليل الغربي كلها أو جزء منها إلى الأراضي اليهودية ؛ وكذلك ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية ، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً

ذاتيا ، ويبحث مركز يافا ويسوى على حدة . وإقترح برنادوت أن تكون أهداف هذا الاتحاد ومهمته هي تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة . مثل الجمارك ، والاشراف على المشروعات الانشائية . وتنسيق السياسة الخارجية وشئون الدفاع المشترك ؛ وتكون الهجرة إلى أراضي عضوى الاتحادى السنتين الاولتين من إختصاص كل عضو . وعلى حسب قدرته على الاستيعاب ؛ ومن ثم يحق لأحد الطرفين أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر فى سياسة الهجرة التى يسير عليها العضو الآخر ؛ وإذا عجز المجلس الاتحادى عن الوصول إلى قرار فيمكن إحالة الخلاف إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة . والذي يكون قراره فيها نهائيا وملزما . وطبقاً لقدرة المنطقة الاقتصادية على إستيعاب المهاجرين . أما سكان فلسطين الذين غادروها بسبب النزاع . فلهم الحق فى العودة إلى بلادهم بلا قيد . ولهم الحق فى استرجاع ممتلكاتهم .

كانت هذه المقترحات تظهر لأول وهلة وكأنها تحاول تدعيم السلم . أو الوصول إلى سلم . وكذلك الوصول إلى تعاون بين الطرفين . ولكنها كانت فى واقع الأمر تحاول إيجاد تكامل بين متناقضات يصعب الوصول إلى تكامل بينها . وخاصة فى هذه المرحلة . كما أنها تقوم على أساس تقسيم داخلى . يزيد من تبلور الشخصية العربية والشخصية اليهودية . وعلى أساس إقليمي . ويدعوى لزوم ذلك للاتحاد بينهما فيما بعد . وكانت تحاول تعويض العرب من ناحية مساحة الأرض الجرداء . وفى نظير إعطاء اليهود مناطق لها أهميتها الاقتصادية . وعلى هذا الاساس قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية رفض مقترحات برنادوت . مادامت تقوم أساساً على التقسيم . وعلى قيام دولة يهودية . وعلى اعتبار شرق الأردن جزءاً متمماً لفلسطين . وإذا كانت الدول العربية قد

وافقت على الهدنة لظهار السلم ، فانها كانت قد وافقت على أساس الشروط التي إقترحها مجلس الأمن ، واحترمتها الدول العربية «مع أن الفريق الآخر خالفها مخالقات عادت عليه بفائدة كبيرة . حتى إن مئات المهاجرين اليهود في سن الخطة دخلوا البلاد . فضلا عن الكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر والمواد الحربية الأخرى التي تسربت فيها . كما عزز هذا الفريق مواقفه . وحصنها واستولى على عدد من المواقع العسكرية . ونجح في تأمين بعض قواته المحاصرة . كما منع السكان العرب في المناطق التي يحتلها من جمع محصولاتهم» . ورغم أن اليهود كانوا يعملون على تغير القوى الفعلية الموجودة في الميدان . وفي صالحهم . فإن الدول العربية قد حصرت ميدان نشاطها داخل نطاق العمل السياسي . وفي مناقشات مع الكونت برنادوت ، ودخل نطاق الامم المتحدة ، وكان النقاش كان كافيا لارجاع الحق إلى نصابه .

لقد فندت الجامعة العربية مقترحات الكونت برنادوت وأظهرت أنها مخالفة للعدل . وأنها إحدى صور مشروع التقسيم الذي أدى إلى نزاع مسلح . والذي كان يهدف تحقيق أمانى فريق واحد . ويتجاهل حقوق أبناء البلاد الأصليين . وأظهرت الجامعة العربية دهشها من اعتبار أراضي «مملكة» شرق الأردن الهاشمية جزءاً من فلسطين . وحاولت أن تثبت — دون داع — انفصال شرق الأردن عن فلسطين . ووجود شخصية كاملة ومستقلة لهذه الدولة العربية . ووجدت الجامعة أن مقترحات الكونت برنادوت تعمل على تحقيق أمانى الصهيونيين في تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها . وانهت برنادوت بأنه قد تعدى توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم نفسه ، حين ضم النقب إلى العرب وفي نظير ترك الجليل الغربي لليهود ، رغم إحتياج الدول العربية

إلى منطقة النقب — من الناحية الاستراتيجية — لتسهيل أمر اتصال البلاد العربية ببعضها . ومنعهم من الوصول إلى خليج العقبة والبحر الأحمر .

ووجدت الدول العربية أن مقترحات برنادوت تفسح المجال أمام الهجرة اليهودية إلى جميع أنحاء فلسطين وشرق الأردن ، وأن الالتجاء إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة الهجرة سيطيل من أمد النزاع . وإذا كان مشروع الوحدة الاقتصادية بين عضوي الاتحاد هو معالجة التقسيم ونقائصه . فانه كان يدل على حماية مصالح الصهيونيين لكي يستمروا في استغلال العرب . مادام هناك تفاوت بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكل من العرب واليهود ؛ وأنه يسمح لليهود بأن يحيا حياة اقتصادية مزدهرة بتعاونهم مع البلاد العربية . ولم تنس الجامعة العربية أن تظهر عيوب مشروع التقسيم الذي عين لليهود منطقة نصف سكانها من العرب . ويملكون فيها معظم الأراضي . وقدمت اللجنة مشروعاً آخر لحل المشكلة .

أما من الجانب الآخر فإن اليهود قد رفضوا اقتراحات برنادوت . وعلى أساس أنها تعطي النقب والقدس للعرب .

وظهر أن مقترحات برنادوت لمحاولة إيجاد حل سلمى للمشكلة لم تكن موفقة . وذلك في الوقت الذي إقربت فيه الهدنة من نهايتها . وظهر خطر استئناف القتال . وأخذ برنادوت يناشد العرب قبول مد فترة الهدنة — ولو عشرة أيام — ولكن العرب رفضوا ذلك . إذ أن كل يوم يمضي كان في صالح اليهود ؛ ووافق اليهود على مد الهدنة . واتصل برنادوت بمجلس الأمن وطلب التدخل لمنع إستئناف القتال . ووجه مجلس الأمن نداءً عاجلاً إلى الطرفين . لتحديد الهدنة . مع تكرار التهديدات الخاصة بفرض العقوبات

الاقتصادية ، ورفع الخطر عن تصدير الاسلحة لليهود ، وتوكيد بريطانيا أنها لن تمد الدول العربية بالسلاح في حالة إنتهاء فترة الهدنة .

ولكن الدول العربية أعلنت أنها لم تتدخل في فلسطين إلا مضطرة . واستجابة لنداءات سكانها العرب . وهم كثرتها الساحقة . . ولوضع حد للمذابح التي إرتكبتها العصابات الصهيونية ، وأنها قد إستجابت للدعوة الوسيط لوقف القتال حتى تمكنه من إيجاد حل عادل ، ولكن اليهود إستمروا في أثناء الهدنة في اعتداءاتهم على العرب . وتهريب العتاد والسلاح والرجال القناوين على الحرب . ورغم أن الحرب قامت أساساً ضد فكرة إنشاء دولة يهودية ، فان مقترحات برنادوت قد بنيت كذلك على نفس هذه الأسس : ومادام وقف القتال قد عجز عن إيجاد حل سلمي . ويزيد من قوى اليهود وعدوانها فالوقف يحتم استئناف القتال على العرب . وأرسلت مذكرة في يوم ٩ يوليو أكدت فيها هذه المعاني . وأكدت فيها تمشى حقوق عرب فلسطين مع ميثاق الأمم المتحدة ، مما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائي : وهو إستقرار السلام في الشرق الأوسط . ببالغ الضرر أن نمنح خصمنا الفرصة كاملة لتقوية جنوده وتنظيمهم ليواصل تحديه للنمو للشعوب العربية . ولقد أثبت لنا تجاربنا الأخيرة أنه حينما كانت سيول المهاجرين اليهود تتدفق على فلسطين خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل كان اللاجئين العرب يخرجون جماعات من فلسطين هاربين من إضطهاد الارهاب اليهودي وعصف السلطات اليهودية . فالهدنة بوضعها الحاضر هي في صالح جانب دون آخر ، وفي إستطاعة الكونت برنادوت مواصلة عمله لإيجاد حل عادل دائم ، مع إستعداد العرب للتعاون معه في سبيل إيجاده . والعرب . أصحاب البلاد الأصليين وأكثريتها الساحقة ، أول من تحمل المشاق من استمرار الحرب في فلسطين ،

فهم يتلهفون إلى السلام أكثر من أى شعب آخر ، ويصلحون إلى العدالة من أية ناحية أتتهم ، ومازالوا يأملون أن يحققوها عن طريق التطبيق العادل لميثاق الأمم المتحدة (١) .

ولقد استؤنف القتال فى يوليو وفى كل الجبهات بحماس كبير ، ولكن دون أن تصل الجيوش العربية إلى إنشاء قيادة عامة لها فاعليتها ، ودون أن تتمكن الحكومات العربية فى أثناء الهدنة من تلافى النقص فى السلاح والعتاد ، وعلى حين ظهر اليهود أوفر سلاحا ومدافعا وطائرات .

ورغم ذلك فلقد تمكن العرب من زحزحة اليهود عن كثير من الأماكن التى كانوا قد استولوا عليها فى أثناء الهدنة ، وتقدموا فى نقاط عديدة ، وكبدوا اليهود خسائر فادحة ، واستأنف السلاح الجوى المصرى نشاطه وغاراته على تل أبيب ، كما عاد ضرب المدفعية الأردنية على الأحياء اليهودية فى القدس . واستبسل المجاهدون العرب والفلسطينيون فى كل القطاعات . ولكن التناقض الموجود بين القيادات السياسية والعسكرية ، والتناقض الآخر الموجود بين القيادات العسكرية وبعضها . وضع العرب أمام مفاجآت كبيرة . وخاصة عندما تمكن اليهود من الاستيلاء على اللد والرملة . وكانت ضربة للعرب . وارتفعت الأصوات من كل جانب مشيرة إلى وجود «خيانة» .

(٤) اللد والرملة :

بعد أن فشل الكونت برنادوت فى تمديد الهدنة ، وأصررت الدول العربية على ضرورة استئناف العمليات . كان الجانب العربى يمتاز بضعف واضح ،

(١) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ . ص ٢٢٧ .

يتمثل في موقف حكومة شرق الاردن ، التي كانت تخضع لنفوذ سياسي واقتصادي بريطاني . ولم يكن من المتوقع أن تحتفظ حكومة عمان بموقفها في الصف العربي مادام أصحاب النفوذ الغربيين فيها يعارضون في استمرار الجهود الحربية في فلسطين . وكان هذا التناقض بين إعلان وحدة الصف العربي . والمصالح المادية بالنسبة لمعركة فلسطين . تملى على حكومة عمان تصرفات متناقضة كذلك . بين تصريحاتها السياسية وبين تحركات وحداتها العسكرية في الميدان . خاصة وأن هذه الوحدات العسكرية كانت تحت قيادة جلوب باشا الانجليزي .

ولقد ادعت القيادة البريطانية للجيش الاردني قبيل إنهاء الهدنة بعلمها بقيام اليهود بالاستعداد للضغط على منطقة القدس ، ثم إستندت نفس هذه القيادة إلى أنباء جاءت عن قيام تجمعات يهودية تهدف الهجوم على منطقة نيسان لكي تعمل على تغيير مواقع وحداتها المحاربة في الميدان . والمهم هو انها سمحت بعض الوحدات الصغيرة التي كانت موجودة في منطقة اللد والرملة بدعوى احتياجها لها للدفاع عن منطقة نيسان عند القور الغربي . ومهدت بذلك الطريق أمام اليهود «لاستلام» منطقة اللد والرملة . ودون مقاومة تذكر . رغم أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية . وبالنسبة لكل فلسطين .

و كانت اللد والرملة مدينتين عريتين يبلغ عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة . وازداد زيادة كبيرة نتيجة لوصول المهاجرين العرب اليهما . وكان من الضروري أن يتخذ الجيش الأردني هاتين المدينتين قاعدة أساسية له في مهاجمة تل أبيب نفسها . خاصة وأنهما لا يبعدان عن عاصمة إسرائيل إلا بخمسة عشر كيلو مترا . ويساعد بذلك الجيش المصري الزاحف من الجنوب بحذاء الساحل صوب هذه القاعدة الرئيسية الاسرائيلية . ورغم ذلك فان الجيش الأردني لم

يحفظ فيها إلا بسرعة واحدة من المشاة ، ودون أن يمدحها بأية قوات مساعدة ، سواء من المصفحات أو المدفعية الخفيفة . حقيقة أن هذه المنطقة كانت في حماية عدد من رجال الجهاد المقدس ، وعدد من المتطوعين من نفس الإقليم ، علاوة على عدد من متطوعي البدو . ولكنهم لم يكونوا مسلحين إلا بالبنادق ، وكانت تفحصهم الذخائر ، وإفترقوا إلى مساندة وحدات الجيش النظامية لهم .

وكانت المنطقة تشتمل على أكبر مطار في فلسطين ، وهو يعتبر من أكبر المطارات في الشرق الأوسط ؛ وكذلك على مدينة عسكرية بأكملها ، هي معسكر صرند ، الذي إتخذته المجاهدون معسكراً للتدريب بعد أن أخلته القوات البريطانية . واشتملت المنطقة كذلك على أكبر محطة للسكك الحديدية في فلسطين . وعلى مركز التقاء خطوط السكك الحديدية في هذا الإقليم العربي . وكانت تهدد تل أبيب تهديداً مباشراً ؛ وكان اليهود يحتاجون إليها للسيطرة على الطريق الرئيسي المؤدى من تل أبيب إلى القدس . والذي كان إستيلاؤهم عليه يعنى سيطرتهم على عمر عريض ، يصل عرضه إلى عشرة كيلو مترات ، ويستمر حتى القدس الجديدة . ويعطيهم السلاح للضغط على القدس القديمة نفسها ، ويمكنهم من الفصل بين شمال فلسطين وجنوبها ، وإدخال القوضى في خطوط القوات المصرية التي كانت قد وصلت إلى مشارف القدس .

وليس هناك من شك في أن كل من العرب واليهود والبريطانيين كانوا على علم بأهمية الد والرملة بالنسبة لخريطة العمليات ، في ذلك الوقت ، وأن تعامى القيادة البريطانية للجيش الأردني عن الدفاع من هـسـهـ المراكز الاستراتيجية الهامة لا يعدها أبداً عن مسئوليتها ، والتي أثرت في حرب فلسطين أكبر تأثير .

وصلرت أوامر جلوب باشا إلى الكتيبة الأردنية المرابطة في منطقة اللد والرملة في ٧ يوليو بالانسحاب منها إلى منطقة طوباس عند الغور الغربي لكي ترأب تجمعات اليهود هناك ، رغم أن منطقة طوباس كانت داخل منطقة عمليات القوات العراقية ، والتي كان في وسعها أن تتحرك بسهولة وبأسلحة وفيرة وفعالة دون حاجة لتغيير مواقع الوحدات الأردنية . وكان في وسع الملك عبد الله إذا ما اقتضى الأمر أن يتدخل لدى القوات العراقية ، حتى تدافع عن المواقع العربية التي عهد إليها بالدفاع عنها في منطقة الغور الغربي ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . وصحبت الكتيبة الأردنية من اللد والرملة لكي تكشف واجهة المصريين ، وتفتح الطريق أمام اليهود لكي يصلوا إلى القدس ، وبعد أن سيطروا على منطقة استراتيجية هامة .

وبمجرد انتهاء الهدنة . حشد اليهود قواتهم في المستعمرات القريبة ، ثم أخذوا في إحتلال القرى العربية المحيطة بهذه القواعد الاستراتيجية ، الواحدة بعد الأخرى ، وبشكل سمح لهم بتطويق هذه القواعد . وإستعمل اليهود - ولأول مرة - وحدات ميكانيكية . مع قوات مساندة من المدفعية ، وقاموا بسرّها بالقوات المقاتلة الجوية . وظهر حسن إستعداد اليهود ، وحسن إستغلالهم لعملية الهدنة في إنشاء قوة ضاربة ، توجه إلى قطاع معين ، وتقوم بضربة بشدة . حتى تستولى عليه . وذلك في الوقت الذي لم يحرك فيه العرب وحداتهم ، وبشكل يسهل على اليهود إستلام المواقع الاستراتيجية التي كانوا يهدفونها .

وإستمر الزحف يوم ١١ يوليو ، ودب الرعب في قلوب الأهالي في المدينتين العربيتين ، وأخذ الرجال يحتشون أمام مركز الجيش العربي هناك للزود بما يلزمهم من أسلحة وذخيرة . فأرسل القائد الأردني إلى القيادة طالبا

التجدة ، وكانت سرية لا تكنى للدفاع عن قطاع واحد من قطاعات ضواحي المدينة ؛ ثم اضطر للانسحاب بسريته إلى مركز البوليس حتى يتمكن من الدفاع عنه ، أو يضمن على الأقل استمرار مقاومته حتى آخر رجل . ولم تصل التجندات ؛ وشعر الأهالي بانسحاب السرية الأردنية إلى ما وراء الأسوار . فآثر ذلك في معنوياتهم . وشعروا أنهم قد أصبحوا أمام الأمر الواقع . وأمام السياسة التي تؤدي إلى سيطرة اليهود . حقيقة أن اللواء الأردني الرابع كان يحاول أن يرفع ببرقياته من الروح المعنوية عند سرية الأردنيين في اللد والرملة . ويوهمهم أن المدد سيصل قريبا مع الأسلحة المساندة . ولكن المدد لم يصل . أما المناضلين العرب فقد شعروا أنهم قد تركوا بمفردهم للدفاع عن خطوط مكشوفة . وهم غير مسلحين إلا بالبنادق . وفي وقت إتصلت فيه الغارات الجوية اليهودية عليهم . فضحفت المقاومة . وانتشر اليأس . وعرض الأهالي التسليم على اليهود . وكان تسليما بلا قيد ولا شرط .

دخلت القوات اليهودية اللد والرملة وراء طابور من دبابات تشرشل التي كان العرب يفترضون إلى واحدة منها . والتي كانت من أحدث الدبابات الموجودة في ذلك الوقت . والتي تثبت إدانة بريطانيا فيما وقع لفلسطين . وقاموا بعد ذلك بغرز الأهالي . وأخرجوا ما يقرب من ألفي شاب عربي أخلوهم كأسرى . ماداموا في سن الحملة العسكرية ؛ أما الباقين فقد طردوهم شرقاً . وسيراً على الأقدام . نساء وأطفال وشيوخ . صوب الصحراء . لكي يذهبوا إلى ملوك العرب ورؤسائهم . وينهبوا إلى الصحراء . والمهم هو أن قيادة الجيش الأردني البريطانية لم تنس في ذلك الوقت أمر إعداد سيارات النقل . عند أول المنطقة العربية . لكي تنقل هؤلاء المهاجرين العرب . وتنقلهم إلى مخيمات نصبت سريعا للاجئين . وكأنها كانت تعلم بنتيجة المعركة . أو

نتيجة تسليم اللد والرملة لليهود . وكان في وسعها أن تأمر بتحريك إحدى الوحدات المحاربة على سيارات النقل هذه لكي تحارب بها اليهود ، وتدافع بها عن هاتين المدينتين : ولكنها قصرت مجهودها على العناية باللاجئين العرب . ولقد صدرت الأوامر بعد ذلك من قيادة الجيش الأردني إلى إحدى الكتائب بالتحرك صوب اللد والرملة ، ولكنها كانت أوامر محددة إذ أنها كانت تهدف إلى عدم وصول هذه الكتيبة إلى ميدان المعركة ، بل وقوفها عند طريق اللطرون - رام الله الرئيسي . وعدم مهاجمتها اليهود ، أو طردهم من أي مركز أو موقع كانوا قد احتلوه . وقد كان في وسع الكتيبة الأردنية الأولى . وهي من خيرة الكتائب الأردنية . أن تكبد اليهود على الأقل خسائر فادحة . وربما تمكنت من إعادة اللد والرملة . ولكن الأوامر الصادرة إليها كانت تحول دون نزولها إلى أرض المعركة . ولقد ادعى جلوب بعد ذلك أن الكتيبة الأولى قد فشلت وعجزت عن فك الحصار عن المدينتين العربيتين ؛ ولكن المهم هو أن جلوب لم يجد أحداً في الأردن يناقشه الحساب ، وبصفته كما ادعى جندياً مع العرب .

ولقد تمكنت السرية الأولى - التي كانت قد التجأت إلى مركز البوليس - من الانسحاب ليلاً ، وزحفاً على الأرض ، حتى لا تتعرض ليران اليهود القوية . ووصلت إلى التلال التي يسيطر عليها الجيش العربي . ولكن رجالها كانوا في حالة فقدان فيها السيطرة على أعصابهم ، وكانوا يشتمون الصغير والكبير في شرق الأردن . وقد صدرت في ذلك اليوم بضع كلمات ... حول خيانه جلوب وحكومة عمان وشعرت حكومة عمان بخطورة الموقف . وأن بعض الجنود والضباط يتنمرون من أن الجيش العربي مقصر في واجباته . وأنهم بذلك يشاغبون على الجهات العليا . فصدرت الأوامر من جلوب ، ومن

قيادة الجيش العربي في عمان تنص على أن «الأصول العسكرية والقبض على الرهائن
تحرّم على الضباط والجنود أن يتدخلوا في المسائل السياسية والاختلاط بالمدنيين
المشاعين الذين يتناولون على الشخصيات العالية في الحكومة .» (١) .

ولاشك أن هذه العملية قد فتحت العيون والعقول إلى سوء إدارة السلطات
الأردنية لعملياتها في الميدان . وإلى وجود ترابط بين عملية الانسحاب أو
تسليم هذه المواقع لليهود . وبين التصحية بحقوق العرب في فلسطين .

ولقد قضى تسليم منطقة اللد والرملة لليهود على تلك المواقع المتقدمة التي
كانت خطراً يهدد تل أبيب . وسمحت لليهود بالاستيلاء على مطار اللد العالمي
وفي حالة سليمة . وعلى محطة السكك الحديدية . وكانت ملتقى الخطوط وأكبر
محطة للسكك الحديدية في فلسطين . واستولى اليهود بهذه العملية على مدينتين
من أكبر مدن فلسطين العربية . علاوة على مجموعة من القرى يصل عددها
إلى ٥٠ قرية . وبها ثروات متقولة لا تقل قيمتها عن عشرة ملايين من الجنيهات .
وتمكن اليهود من الاستيلاء على مالا يقل على ٧٥.٠٠٠ دونم من أحصص
الأراضي في فلسطين . وزالت العقبة الرئيسية في وجه اليهود لكي يصلوا من
تل أبيب إلى القدس . وعن طريق الممر الرئيسي في البلاد . وسهل بذلك على
اليهود أمر الاتصال بالجنوب ، وخاصة بعد أن إنكشفت ميمنة الجيش المصري .
وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ . وزاد ضغط
اليهود على القدس القديمة ، وزادت أطماعهم في الاستيلاء عليها .

ولقد أصيب العرب عامة ، وعرب فلسطين خاصة . بنكسة شديدة بعد
هذه الصدمة . وعم اليأس وضعف المعنويات ، وظهر الحقد في نفوس كثير

(١) أنظر : عبد الله التل : كاتبة فلسطين . القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ . ص ٢٥٨ .

من رجال العرب . على هذه القيادات غير الصالحة للعمل . ولقد كانت أول صدمة عنيفة أصيبت بها الجيوش العربية . وظهر أمام العالم وكأنها تدل على ضعف الجيوش العربية . وعلى قوة اليهود . وانتعش اليهود لهذا النصر المزعوم خاصة وأنه قد ظهر وكأنه نتيجة لمعركة بين العرب واليهود ؛ ولم يجرؤ أحد من العرب على ذكر الحقيقة . وهى أن الجيش العربى قد انسحب قبل المعركة وبتوجيه من غير العرب . ولاشك أن تسليم اللد والرملة قد عمل على إضعاف مواقع الجيش العربى فى باب الواد والطورون . بعد أن أصبح اليهود يسيطرون على المواقع الموجودة فى خطفه . وفى الوقت الذى إنخفضت فيه روح العرب المعنوية . إرتفعت فيه روح اليهود ؛ وزاد تبجحهم نتيجة هذه العملية ؛ وكسبوا من ذلك الكثير . ومن الناحية السياسية . وأوهموا الأمم المتحدة بقوتهم فى الميدان . وحاولوا بذلك أن يضعوها أمام الأمر الواقع . ويرفضوا التراجع عما حصلوا عليه .

وما أن إنتشرت أخبار المأساة فى المدن والقرى الفلسطينية والأردنية . حتى أعلن العرب سخطهم ونقمتهم على مدبرى الأمر ومتفدى التسليم فى عمان . وقامت المظاهرات فى مدن فلسطين وشرق الأردن . ونادت بسقوط الملك عبد الله وحكومته وقائد جيشه جلوب . وفى عمان نفسها قذف المتظاهرون سيارة جلوب باشا بالحجارة . وحاولوا إلقاء القنابل على منزله . ولكن حكومة الأردن كانت مستعدة لمواجهة غضب الجماهير . وبقواتها المسلحة . بعد أن كانت قد عجزت عن إستخدام هذه القوات ضد الهجوم اليهودى على اللد والرملة . وكان تسليم اللد والرملة أول مسبار يوضع فى نعش القيادة الأردنية الهاشمية فى المجال العربى . وفى نعش سمعها بالنسبة لأبناء فلسطين ؛ وستكون هى السبب الرئيسى فى إغتيال الملك عبد الله بعد ذلك فى سنة ١٩٥١

(٥) العمليات في بقية القطاعات :-

ولقد إستمرت العمليات في أثناء الفترة التالية للهدنة الأولى في كل القطاعات في فلسطين ، وقام العرب فيها بمجهودات كبيرة ، وبأعمال بطولة واضحة ، وخاصة عند منطقة القدس ، التي حاول اليهود أن يهجموا عليها . كما أن القوات الجوية المصرية إستمرت في عملياتها ، وبشكل كان يرهب اليهود إلى حد بعيد .

وبدأت هذه العمليات بمأساة البرج عند باب الواد ، والتي أشرف الضباط البريطانيون في القيادة الأردنية عليها : وإختاروا لها الكتيبة الأردنية الرابعة مع إحدى سرايا المدرعات . وفي يوم ١٦ يوليو أمر القائد الانجليزى بالهجوم على قرية البرج عند الظهر . وبدأ التنفيذ في الرابعة بعد الظهر . وكان في وقت يجعل الجنود يواجهون الشمس الغاربة أثناء تقدمهم . ويجعل منهم هدفاً واضحاً لليهود . وبدأت العمليات من مسافة ستة كيلو مترات بعيداً عن موقع الاشتباك . وبشكل يؤدي إلى إنهاك المقاتلين . ودون أن تساعد القيادة بوسائل النقل اللازمة . كما أن القيادة لم تشرح للمقاتلين خطورة الخطوط التي يهاجمونها . وأهمية الاستحكامات المسلحة والموجودة داخل حقول الذرة . وسقط في هذه المعركة عدد كبير من الضباط وضباط الصف والجنود الأردنيين . رغم أنهم كانوا يمثلين حماساً وغيرة . ورغبة في الإنتقام لما حدث في اللد والرملة .

وفي هذه المرحلة بدأت القيادة الأردنية في الغدر بوحدات الجيش المصري الموجودة بالقرب منها ، ويتمثل ذلك في انسحاب القوة الأردنية من عرطوف . والتي كانت تتحكم في طريق بيت الواد - بيت جبرين . وكانت وحدات

الجيش المصري الخفيفة التي وصلت إلى هذا القطاع قد تعاونت مع القوات الاردنية في الاحتفاظ بهذه القرية ؛ ولكن الأوامر صدرت للأردنيين بالانسحاب منها . ودون أن تكون مهددة . وفي الوقت الذي كانت فيه خطوط مواصلاتها مع القدس سليمة . ولم يكن في وسع القائد أحمد عبدالعزيز أن يواصل إحتلال هذه المواقع بمفرده . ولا يمدّها بمعونة من أى موقع آخر ؛ فاضطر كذلك إلى سحب وحداته الخفيفة . واتخذ اليهود عرطوف قاعدة لهم لتسيير قوافلهم للقدس ولجنوب فلسطين . وإستخدموها كذلك في معركة النقب .

أما في القدس نفسها . فقد إقتصرت العمليات الحربية على المناوشات ؛ إلا أن هجوم اليهود على الأحياء العربية من القدس إزداد شدة منذ ١٠ يوليو . وزاد ضرب المدفعية اليهودية للمدينة القديمة . وسقط عدد كبير من قتابل اليهود في ساحة الحرم . وأصاب بعضها قسبة الصخرة وكنيسة القيامة ؛ وإضطرت القوات الأردنية في القدس إلى الإستمرار في ضرب منطقة الوكالة اليهودية وغيرها من مراكز اليهود . وإستنجدت بالقيادة العامة لأمدادها . وخاصة مع إشتداد الإشتباكات في كل من الثوري والنبي داود والباب الجديد . إلا أن جلوب أصر على عدم زيادة القوات الأردنية الموجودة في القدس . ورفض إكمال عدد ضباط الكتيبة السادسة المربطة هناك . وذلك في الوقت الذي إستعد فيه اليهود للهجوم على القدس القديمة ؛ وتحقيق أحلامهم التاريخية بالاستيلاء على حائط المبكى وعلى قبة الصخرة وعلى الحرم . والذي إدعوا وجوده على مكان هيكل سليمان القديم .

وبدأ هجوم اليهود في يوم ١٢ يوليو . بعد أن مهلوا له بضرب المدفعية :

وإن كانوا لم يحصلوا منه على أى إنتصار . وثبت رجال الكتيبة الثالثة فى المواقع المحتلة من باب العمود حتى الشيخ جراح فى مواقعهم ، وفشل اليهود فى الاستيلاء على هذه المواقع التى تسيطر على طريق القدس رام الله ، وتسمح لهم بفتح الإتصال مع جبل سكوبس ومستشفى هداسا والجامعة العبرية . ورتبت قيادة الكتيبة السادسة فى القدس أمر هجوم مضاد مع بعض وحدات الكتيبة الثالثة على اليهود ، ودون علم القيادة البريطانية ، وبشكل يضعها أمام الأمر الواقع ، أو يجبرها على النزول إلى المعركة . ولكن القيادة البريطانية تدخلت رغم فاعلية ضرب العرب لليهود . وأمرت بوقف الهجوم عليهم . وإستندت فى ذلك إلى الهدنة سارية العمل فى منطقة القدس ابتداء من يوم ١٧ يوليو . كما إستندت إلى قلة ذخيرة المدفعية . فأمرت بوقف العمليات .

وقام اليهود من جانبهم بهجوم عام حاولوا به إحتلال القدس القديمة ، ومنذ مساء يوم ١٦ يوليو . وبدأوا ذلك بضرب المدفعية على المدينة القديمة . وبالمدافع الثقيلة والخفيفة ، وبشكل محكم ومتواصل . وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستخدم فيها اليهود مدافع ٢٥ رطل الانجليزية . وكان ذلك هو مقدمة الهجوم العام . الذى إستمر فى شكل زحف لوحيدات اليهود نحو الأهداف الرئيسية . مثل الباب الحديدى وباب النبي داود . وكانوا يرسمون بعد ذلك أمر إقتحام حتى التصارى وحتى الأرمن وإسترداد حتى اليهود . لكى يصلوا منه إلى حائط المبكى والمسجد الأقصى . وكان هجوم اليهود بألاف مؤلفة ، ويتقدمهم القذائيون . يحملون الألغام الثقيلة لنسف السور وفتح الثغرات فيه . تمهيدا للتدفق منها إلى داخل المدينة القديمة . ولكن العرب دافعوا دفاعاً خالداً . وانتظروا حتى إقتراب طلائع اليهود منهم ثم فتحوا عليهم التيران . وبكل ثبات ؛ فانفجرت الألغام فى القذائين اليهود . واجبروا على

التراجع وهم في حالة ذعر واضح . وإذا كان اليهود قد حاولوا تكرار هذه العملية إلا أنهم كانوا يرتلون بنصائر فادحة ، وفي كل مرة .

«ولا عجب في هذا فقد كان الجنود والمناضلون يعلمون أنهم يدافعون عن شرف العرب وكرامتهم وتراثهم الديني ؛ وكانت الأوامر صريحة وواضحة ، وهي أن لا تراجع ولا انسحاب حتى آخر جندي .

«ولقد كانت تلك الليلة فاصلة في تاريخ القدس ، حيث تكسرت بها هجمات اليهود المتكررة على محبرة الثبات والصبر والشجاعة التي أبدتها الجنود والمناضلون وأهل القدس أنفسهم . ولو تمكن اليهود من فتح ثغرة واحدة في خطوط الدفاع الطويلة لوقعت مأساة أشد هولاً من بقية المآسي التي مرت على فلسطين . ولو تمكن اليهود من إحتلال القدس القديمة لكان في استطاعتهم قطع طريق الشمال والجنوب عن شرق الأردن ، مما يرغم العرب على التسليم من غير قيد ولا شرط» (١) .

وكانت خسارة اليهود كبيرة في عملية الهجوم على القدس . سواء أكان ذلك في الرجال أو مستودعات الذخيرة ؛ كما أصيبوا بنكسة قوية نتيجة لاختراقهم ، وبأسوأ من إحتلال عاصمة فلسطين . وزادت ثقة أهل القدس بنفهم وبالقوات التي تدافع عنهم ، بعد أن سلمت المدينة من إحتلال اليهود ، وبقي طريق الشمال إلى نابلس . وطريق الجنوب إلى الخليل . مفتوحين . وفي أيدي العرب . حقيقة أن المسجد الأقصى وكنيسة القيامة قد تعرضا لضرب المدفعية ، ولكن الخسائر لم تكن جسيمة ؛ والمهم هو أن هذه المعركة قد

كشفت عن مقدرة اليهود الحربية الجديدة . وما وصل اليهم من معدات حربية وخاصة في المدفعية الثقيلة .

وإذا كانت القوات العربية قد نجحت في قطاع القدس . إلا أنها لم تنجح عند عين كارم . والتي كانت تقع على ثلاثة كيلو مترات إلى الجنوب الغربي من القدس . وكانت عين كانت مع قرية صوبا . وقرية المالحه . تشكل خطأ قوياً يهدد المدر الذى حاول اليهود الحصول عليه . لاقامة الاتصال بين تل أبيب والقدس . واستغل اليهود قواتهم التي إنتهت من العمليات في الدوارملة لترتيب هجوم على هذه المنطقة الجديدة . فسقطت قرية صوبا في أيديهم في ٢٣ يوليو . ولم يكن بها سوى جماعة واحدة من المناضلين العرب . وتقدم اليهود بعد ذلك واستولوا على عين كارم والمالحه . وإن كان ذلك بعد دفاع مجيد قامت به سرية المناضلين . وبمساعدة مدفعية القوات المصرية في جنوب القدس . وكان الهجوم اليهودي يشمل على أكثر من ألف مقاتل رغم قلة عدد القوات العربية في هذه المواقع . وفشلت محاولات أحمد عبد العزيز . وأحمد حلمي باشا . الحاكم العسكري للقدس . لانقاذ الموقف هناك . فانتصر اليهود بعد أن أفادوا من أخطاء العرب .

والواقع أن هذه المنطقة كانت خارجة عن مسؤولية كل قيادة في فلسطين : فكانت سرية المناضلين خاضعة للواء الرابع في رام الله . وكانت المدفعية تابعة لقيادة القوات المصرية : وعجزت القيادة الانجليزية للجيش الأردني عن فهم أهمية هذه المواقع بالنسبة لخريطة العمليات . كما أن القوات النظامية كانت ضعيفة في جنوب القدس . ولم يكن في وسع القائد أحمد عبد العزيز أن يوفر أية قوة لامداد هذه المواقع المهاجمة . وأخيراً فان تسليح المدافعين كان ضعيفاً . ولذلك فان ه كية النيران لم تكن تكفى لوقف الهجوم اليهودي : ولم

يكن لدى العرب مدرعة واحدة ، في الوقت الذي تمتع فيه اليهود بكمية نيران متفرقة . ولم يكن هناك مشول عن تقوية المواقع هناك ، وتصلت قيادة الجيش الأردني من مسؤوليتها في هذا القطاع ، في الوقت الذي كانت تعلم فيه أهميته ، وقرب المستعمرات اليهودية منه ، وبشكل يعمل على تهديده ، ويعمل بالتالي على تهديد بقية الخطوط العربية .

أما في قطاع القوات المصرية ، فقد تمكنت وحدات الجيش المصري من الثبات في جميع المواقع التي إحتلتها في الحرب الأولى ، رغم محاولات اليهود المتكررة لزعزعتها عن أماكنها . وظلت الحرب سجالاً بين الطرفين ، وخاصة حول المستعمرات اليهودية الواقعة إلى الشمال من غزة ؛ وأبلى السلاح الجوي المصري بلاءً حسناً في هذه المعارك ، بالإضافة إلى غاراته على تل أبيب ، والتي كان لها كبير الأثر في تحطيم الروح المعنوية عند اليهود ، وبث الرعب في قلوبهم . ولكن نجاح السلاح الجوي كان يستلزم زحف القوات البرية ، وكانت فترة إستئناف القتال قد قطعت كثيراً من خطوط المواصلات ، وغيرت إمكانيات العمليات في فلسطين .

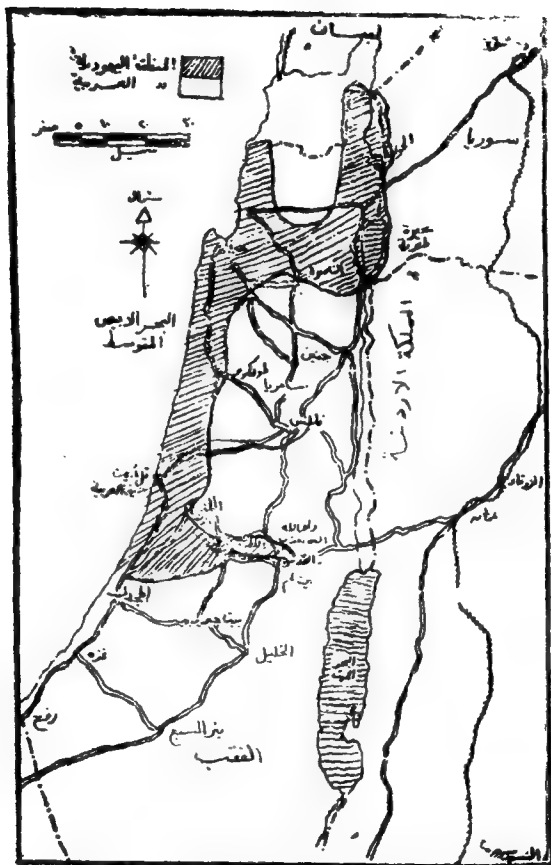
أما الجيش السوري فانه قد حافظ على مراكزه ، وزاد عليها باحتلال مستعمرة مشار هايردن ، والتي كانت قريبة من الحدود السورية ، ورغم محاولات اليهود المتكررة إستعادتها ، فانهم قد فشلوا في ذلك ، ولم يستلموها إلا مع اتفاقية الهدنة الدائمة فيما بعد .

وأما الجيش العراقي فانه قد إستقر في منطقة المثلث العربية ، بين جنين ونابلس وطولكرم ، ولكنه لم يحاول القيام بأي عمل لقطع طريق تل أبيب حيفا ، ولم يكن يبعد عنها إلا ببضعة كيلو مترات ، ولم يحاول إحتلال ناثانيا

على البحر المتوسط ، وكانت تدخل في نطاق ضرب مدغيتيه . هذا مع العلم بأن عدد القوات العراقية المرابطة في فلسطين كان قد زاد زيادة كبيرة في ذلك الوقت . ولكن الأوامر بالعمليات لم تكن قد صدرت إليهم بعد ؛ وكان جميع الضباط هناك يرددون « ماكو أوامر » .

وأما جيش الإنقاذ فإنه كان يربط بقيادة فوزى القاوقجي في المنطقة الوسطى من الجليل . ومرتكر إلى مدينة الناصرة . وإستند اليهود إلى حيفا مع استئناف القتال لمهاجمة قوات القاوقجي . وكان اليهود متفوقين في العدد والعدة ؛ وإستغلوا موقف الجيش العراقي وعدم تحركه أو مساعدته لجيش الإنقاذ لكي يبدأوا عملياتهم في هدوء وإطمئنان . رغم أن مواقع الجيش العراقي لم تبعد عن الناصرة بأكثر من عشر كيلو مترات . وزحف اليهود بمساندة المدفعية الثقيلة والدبابات على مواقع جيش الإنقاذ في ١٥ يوليو . وإستولوا على بعض القرى . ثم هاجموا الناصرة في اليوم التالي . ولم يكن في المدينة سوى فوج ضعيف تنقصه الأسلحة الثقيلة والدبابات ؛ ووجدت قوات جيش الإنقاذ الصغيرة عدم جدوى المقاومة . فاستعدت للانسحاب بعد أن خسرت معظم مدرعاتها والكثير من جنودها ؛ فاضطر الأهالي إلى طلب التسليم . ولحقت الناصرة بأخوتها المدن العربية : حيفا وبافا واللد والرملة . وخضعت لليهود . وفشلت محاولات جيش الإنقاذ لاعادة الناصرة عربية كما كانت .

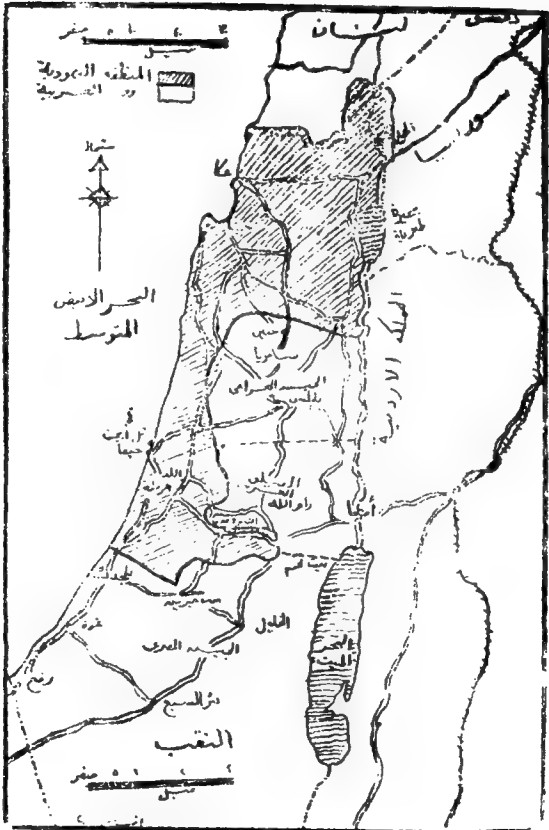
وانتهت بذلك المرحلة الثانية للعمليات الحربية في فلسطين ؛ وكانت كلها في صالح اليهود . خاصة وأن مجلس الأمن قد قرر فرض الهدنة على القدس إبتداء من منتصف يوليو . وفرضها على بقية قطاعات فلسطين بعد ثلاثة أيام . وبدأت بذلك الهدنة الثانية ، كمرحلة جديدة من مراحل حرب فلسطين .



لحم الكبد والرواد الى المنطقة التي كانت تحتلها اليهود عند بدء الهدنة الأولى.

فلسطين عند بدء الهدنة الأولى

خريطة رقم (٥) :



فلسطين عند بدء الهدنة الثانية

الفصل الثاني عشر

الهدنة الثانية ووقف القتال

كان لتدخل الأمم المتحدة لفرض الهدنة الثانية في فلسطين أثراً كبيراً على الجانبين المتحاربين هناك . ومادامت القوات العربية قد صدعت للأوامر الصادرة إليها من حكوماتها ، وبقيت في أماكنها دون حركة ، وفي الوقت الذي قام فيه اليهود بتحركات كبيرة في فلسطين . وبالاستمرار في تزويد أنفسهم بمعدات الحرب ، فإن الهدنة الثانية كانت كذلك في صالح اليهود وضد مصلحة العرب . ورغم أن العرب قد وقفوا موقفاً قانونياً فإن اليهود لم يعترفوا بوجود مثل هذا القانون ، ولم يعترفوا بسلطة الأمم المتحدة الفعلية إلا داخل النطاق الذي يسمح لهم بإنشاء دولتهم وتثبيت سلطتهم في المنطقة . بل أنهم قد إستعملوا القوة والشدّة وكل الوسائل الممكنة لفرض أنفسهم على الأمم المتحدة . وإن اعتداءاتهم على القدس : وإغتياهم للكونت برنادوت : وهجومهم الكبير في منطقة النقب ، ليدل على أنهم قد إستغلوا الهدنة أسوأ استغلال ، ولم يجلوا في منغمة الدول من يوقفهم عند حدهم . وبذلك تكون الأمم المتحدة قد إنحازت في حرب فلسطين إلى أحد الجانبين ، وتكون الجامعة العربية قد أثبتت فشلها في الدفاع عن مصالح أبناء الاقليم .

(١) فرض الهدنة الثانية :

ما أن بدأ القتال ثانياً في فلسطين حتى أسرع الكونت برنادوت وطار إلى نيويورك ، وطالب مجلس الأمن باتخاذ موقف حازم ، باصدار الأمر بوقف القتال وبتفسيده ولو بالقوة إذا ما رفض الفريقان أو أحدهما ذلك . كما أنه

طالب بالأمر بتجريد القدس من السلاح ، وتجريد القدس من صفاتها العسكرية وبارسال قوة من الحرس أو البوليس النولى لحراسة المدينة المقدسة؛ وطالب بفرض العقوبات على من يمتنع عن تنفيذ أوامر الأمم المتحدة . وكما نص على ذلك ميثاق هيئة الأمم .

ولقد إعترف الكونت برنادوت أمام مجلس الأمن بأن الهدنة قد أفادت اليهود . وحمل العرب مسئولية رفض هذه الهدنة .

واستغلت بريطانيا هذا الموقف لاقناع مجلس الأمن بضرورة فرض الهدنة . وإدعت أنها تعطف على العرب عامة . وعلى الجيش العربى الاردنى خاصة . وذكر مندوبها أن الهدنة قد أنقذت ما كان فى أبلى الجيش العربى من مراكز هامة فى منطقة باب الواد والطررون ، وإتخذ من مسألة اللدوالرملة حجة لادعاء ضعف العرب عسكرياً أمام اليهود . وفى خلال هذا الشعور الاستثمارى بالتظاهر بالمعطف على العرب ، ظهر العرب فى صورة لا يحصلون عليها . وكأنهم يحتاجون إلى قوة خارجية تساندهم . وتمنع عنهم إعتداءات اليهود . واستيلاء اليهود على المواقع العربية .

واقترح المندوب الأمريكى فى مجلس الأمن فى ١٥ يوليو إعتبار الحالة فى فلسطين تهديداً للسلام . وطالب باصدار الأمر بالامتناع عن القيام بأى عمل عسكري فيها . وبوقف النار فى موعد يقرره الوسيط . ولا يزيد على ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأوامر . وباعتبار الامتناع عن تنفيذ الأمر قاضيا على المجلس باتخاذ الاجراءات التى ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، أى فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية . وبدعوة الفريقين إلى التعاون مع الوسيط لحفظ السلام . وبالأمر بوقف القتال فى القدس فوراً . وأن يبذل الوسيط

جهوده لنزع الصفة العسكرية عنها ، وتجريدها من السلاح ؛ وبإصدار الأمر للوسيط بمراقبة الهدنة ، وتحرق حوادث خرقها ؛ وبأن يظل معمولاً بها إلى أن يتوصل الجميع إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية .

ولقد قبلت الدول العربية واسرائيل قرار مجلس الأمن . أما الدول العربية فقد قبلته لأنها كانت منقسمة على نفسها ، وتشعر بضعفها ، وتعجز عن الوصول إلى توفيق بين وجهات نظر ملوكها ورؤسائها ، وتعجز كذلك عن إصلاح الاخطاء العسكرية . ولاشك أن وجود جلوب باشا على رأس الجيش العربي الأردني كان عاملاً واضحاً يدل على ضعف القوات العربية ، مادام هذا القائد يعمل ضد مصلحة العرب ، ولو بطريق غير مباشر . أما اليهود فقد كانوا يخشون من أن يؤدي استمرار العمليات إلى أن يتمكن العرب من توحيد قياداتهم العسكرية ؛ كما أن وجود الهدنة واستمرارها كان يعطيهم فرصة للتزود بما يلزمهم من أسلحة وذخائر ومعدات . ولذلك فإن اليهود قد قبلوا الهدنة كذلك . وكانت هذه الهدنة لا تمنعهم من العمل ؛ ماداموا يحظون بتغطية سياسية ومادية من الدول المسيطرة على هيئة الأمم ، والمسيطرة على مجلس الأمن نفسه .

وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ يوليو على قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، ولكنها أبدت إستغراباً من موقف مجلس الأمن الذي اعتبر تدخل الدول العربية عسكرياً لسد الفراغ الناشئ عن تخلي بريطانيا عن الانتداب ، ووضع حد لأعمال العصابات الارهابية ضد السكان . وإعادة الأمن إليهم - إعتبار ذلك اعتداءً وتكديراً للسلام العالمي ؛ وخرقا للميثاق : والحكومات العربية لا ترى تعليلًا لموقف مجلس الأمن إلا رغبة بعض الدول

الكبرى في تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والانسانية، تحقيقاً لما رُبها الخاصة . وإشتملت مذكرة اللجنة السياسية إلى مجلس الأمن على عرض شامل لمخالفات اليهود لشروط الهدنة السابقة وخطورتها . وذكرت أن الحكومات العربية كانت تلفت نظر مراقبي الأمم المتحدة إليها . ومن دون جدوى . ثم ادعى المراقبون بأن هذه المخالفات قد وقعت في الأيام الأولى ، وفي وقت لم يكن المراقبون البولونيون قد تسلموا فيه مراكزهم بعد . وأنه لا يمكن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه وقت إعلان الهدنة . وكان معنى ذلك أنه على الدول العربية أن تتحمل نتائج قصور الرقابة . ودون أن يطبق المثل على اليهود . ولذلك فإن مثل هذه التجربة القاسية كانت تمنع الدول العربية من قبول تمديد الهدنة . ولا يمكن بعد ذلك إعتبار موقفها خروجاً على الميثاق وتكديراً للسلام العالمي . وطالبت اللجنة السياسية بضرورة معالجة شروط الهدنة للحالة بشكل يكفل منع تكرار ما وقع في هدنة الأسابيع الأربعة . وفي مقدمتها وقف الهجرة التي كانت من أهم أسباب النزاع . والتي كان استمرارها يهدد بزيادة تفاقم الموقف . وخاصة في الوقت الذي أدت فيه أعمال العصابات الصهيونية إلى تشريد ما يزيد على ثلاثمائة ألف عربي عن ديارهم . وطالبت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بضرورة إعادة هؤلاء المهاجرين العرب إلى أوطانهم . وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم في أثناء فترة الهدنة . وأعلنت الدول العربية موافقتها على قرار مجلس الأمن بوقف القتال من جديد في فلسطين . حتى لا تعتبر مسئولة عن تهديد السلم في المنطقة . ولكنها أعلنت أن وقف القتال « لن يعيد السلم الحقيقي إلى تلك الربوع . بل ستظل النفوس قلقوا الشعوب متحفزة مهما طال الزمن إلى أن يوجد الحل العادل لقضية فلسطين » .

وأذاعت اللجنة السياسية بياناً على الامة العربية بشأن إضطرارها إلى قبول
المهنة :

«إن الحكومات العربية التي تعتبر تحرير فلسطين قضية قومية تقتضى كل
التضحيات لا تهب في سبيلها المصاعب التي يفرضها عليها ويكبتها أياها أى
ظالم : ولكن الحكومات العربية — باعتبارها هيئة إقليمية عليها أن تشارك في
حفظ السلم العالمى — رأت وقف القتال مرة أخرى . وإن اللجنة لتدرك وهي
تتخذ هذا القرار ما فيه من مرارة وألم . ومن إجمال وصبر . ولكنها واثقة
بأن ذلك لن ينال من عزمها الأكيد وإيمانها العظيم بالنصر النهائي . وستظل
الجيش العربية مرابطة في مراكزها داخل الحدود الفلسطينية . حاضرة
لاستئناف عملها . كلما دعت الضرورة إلى ذلك . إلى أن تتحقق أهدافها التي
دخلت فلسطين من أجلها» (١) .

وحدد الكونت برنادوت وهو في نيويورك يوم ١٧ يوليو موعداً لوقف
النار في القدس . ويوم ١٩ يوليو موعداً لوقف النار في بقية أنحاء فلسطين .
وإذا كان كل من العرب واليهود قد وافقوا على قبول المهنة فإن إبتهاج
اليهود بها كان واضحاً . في الوقت الذي أجبر فيه العرب عليها : كما أن
احترام اليهود لها كان أقل بكثير من احترام العرب . وسيستغلها اليهود أسوأ
إستغلال للقيام بهجمات وإعتداءات على العرب . وفي كل مكان .

(٢) اعتداءات اليهود :

كان أول إعتداء يقوم به اليهود في منطقة القدس . وشنوه بقوات كبيرة

(١) أكرم زعيتر . القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣١ .

على ميمنة القوات العربية في هذه المدينة . وكانوا يحاولون إتخاذة أساساً لإعادة إحتلالهم لمناطق معينة في القدس القديمة - وهي الحى اليهودى - لكي يصلوا منه إلى الحى العربى . وبعد أربع وعشرين ساعة من قرار وقف إطلاق النار في القدس ، أى في ١٨ يوليو : بدأ الهجوم اليهودى بضرب المدفعية على كل القطاع الممتد من الشيخ جراح حتى باب العمود ، وركزوا هذا الهجوم على منطقة مانديلبوم التى كان العرب قد طهروها من اليهود ، ثم حاول مشاة اليهود التقمص ، ولكن العرب كبلوهم خسائر فادحة ، واضطروهم إلى التراجع .

وكان معنى هذا أن اليهود يقومون بعمليات حربية رغم الهدنة المعلنة ، وأنهم يهدفون الاستيلاء على الأماكن المقدسة . ويهاجمون المواقع العربية ، ويضربون المساجد والكنائس بالقنابل . رغم نظر الأمم المتحدة ومجلس الأمن لها على أنها أساس وقف إطلاق النار . ونزع السلاح في القدس بأكملها . ولذلك فإن أحمد حلمى باشا . الحاكم العسكرى للقدس . قد وجه نداءً إلى العالمين العربى والاسلامى ، وشرح تهديد الغزو الصهيونى للمدبر لمدينة القدس . وأظهر الخطر المحدق بالوطن العربى بأكمله . وشرح أن إعتداءات اليهود على أماكن العبادة قد إشتملت على وحشية راح ضحيتها الكثير من النساء والاطفال والشيوخ والرهبان ؛ وأن ضرب المدفعية كان ثقيلاً ، وساندته راجات الألغام . وشرح أن بعض القنابل قد سقطت على سطح المسجد الأقصى . وبعضها على بناء الصخرة . وعلى قبة المعراج وعلى مسجد عمر بن الخطاب . وعلى كنيسة القبر المقدس ، كنيسة القيامة . وعلى الدبر المحيط بها . كما سقطت قنابل أخرى على بطريركية الأرمن الأرثوذكس . وفى دير الأرمن الكاثوليك : وعلى المـتـشـى المتساوى . ودير القديسة حنا وعيسى بطريركية اللاتين الفرنسيسكان . ولكن هذا النداء كان مجرد صيحة لم تجد لها صدى عند العرب

الذين كانت دعايات حكوماتهم تجعلهم يخطئون في تقدير موقف وقوة اليهود .
وفي تقدير مدى صلاحية حكوماتهم لمواجهة الاعتداء اليهودي .

وبدأت في ذلك الوقت عملية تخطيط الحدود بين المواقع العربية والمواقع اليهودية في القدس . وقامت قيادة الجيش الأردني بسحب بعض وحدات الجيش العربي الموجودة في جنوب القدس إلى عمان . ودون أن تستمع إلى نداءات القائد أحمد عبد العزيز . الذي كان في أشد الحاجة إليها هناك . وكان عمان كانت مهددة في ذلك الوقت أكثر من الخليل وبيت لحم !! .

وزار الأمير عبد الآله القدس في ٢٨ يوليو زيارة رسمية للاستطلاع . وكان يرتدي ملابس «مشير» عراق . وكانت الاهالي تصرخ في وجهه مطالبة إياه بالنجدة وبالعزل على وقف بغيان اليهود . خاصة وأن الجيش العراقي لم يكن قد تحرك بعد . وكان في وسعه أن يقوم بأى شيء . ولقد وعد الأمير عبد الآله بالكثير . وحتى في قطاع القدس . ولكن شيئا من ذلك لم يتفد . وربما عجز الأمير عبد الآله عن الوقوف في وجه أطاع عمه الملك عبد الله في عمان بشأن القدس . أو يكون قد إتفق معه سلفا على ضرورة الاحتفاظ بالأوضاع كما هي . حتى تستفيد منها الأسرة الهاشمية بأكملها ، وحتى بالاتفاق مع اليهود . والمهم هو أن هذه الزيارة قد تلتها بعد ذلك زيارة وفد برلماني عراقي لفلسطين . وأن أعضاء هذا الوفد قد إقتنعوا بضرورة إمداد القوات العراقية للقوات الاردنية في قطاع القدس . وفي شمال هذه المدينة بوجه خاص . ولكن شيئا لم يحدث بعد هذه الزيارات لتقوية المعسكر العربي ؛ بل أن الغريب هو أن اليهود قد قاموا بالاستيلاء على ثلاث قرى عربية هي : عين غزال وأجزم وجبع في منطقة المثلث التي كان يحتلها الجيش العراقي ، ولم يتحرك هذا الجيش . وأثبت مراقبوا المدينة أن هذه العملية كانت

إعتداءً واضحاً على الهدنة ، وأنها قد تمت في شكل أخرج جميع السكان العرب من هذه القرى ؛ ثم قلمت المندفعية اليهودية بنفسها من أساسها ، ولم تتدخل الأمم المتحدة ، ولم يتحرك الجيش العراقي ، وكان من حق العرب أن يتساءلوا حينئذ عن وعود الأمير عبد الآله ، ووعود الوفد البرلماني العراقي . ويشعروا بأن موقف الحكومة العراقية من الناحية العملية يختلف تماماً عن وعودها السياسية المطلقة ، والتي كانت تخدع المصالح الفعلية لليهود ، وأعلى الأقل تغطي اعتداءاتهم ، وتخدر الشعب .

ووافقت الحكومة الأردنية على تجريد القدس من السلاح ، ومنذ أول أغسطس سنة ١٩٤٨ ؛ وكان هذا الأمر كذلك يخدم مصالح اليهود ؛ وتم في الوقت الذي رفض فيه اليهود الموافقة على نزع سلاحهم في القدس . وإدعت السلطات الاسرائيلية في القدس في ٣ أغسطس أنها قد إتصلت بشرتوك ، وزير الخارجية ، وأنه ذكر أن استعداد اليهود لبحث أى خطة بشأن القدس لا يستبعد إمكانية إشتمالها على تجريد القدس من السلاح ؛ ولكنه لم يذهب إلى حد القول بأن حكومته توافق من حيث المبدأ على تجريد القدس من السلاح . وعلى هذا الأساس رفضت السلطات الاسرائيلية في القدس التباحث مع الوسيط الدولي في مسألة تجريد القدس من السلاح ، ووعدت بعرض ما يقدمه من اقتراحات لحكومة تل أبيب . وذلك بعد يومين من موافقة حكومة عمان على نزع سلاح العرب في القدس العربية .

ولاشك أن حكومة عمان كانت تعمل في نطاق يعد كل البعد عن مواجهة خطر اليهود على القدس وعلى فلسطين ؛ بل أنها كانت تعمل من أجل نفسها كحكومة ، وبغض النظر عما قد تتمكن إسرائيل من الوصول إليه . وإذا كان هدف اليهود هو فلسطين ، فإن هدف حكومة عمان كان هو امتداد

سلطتها بأى شيء تخرج به من المعركة ، حتى وإن كان ذلك على حساب إقتسام
الاقليم . أو حتى التضام مع اليهود . وعن طريق تخدير الرأى العام العربى .
إنتظاراً لاتمام العملية . ولقد شكلت الحكومة الأردنية فى ذلك الوقت وزارة
للدفاع . واعتقد العرب أنها ستكون جاح جلوب باشا . ولكن شيئاً من ذلك
لم يحدث . إذ أن الوزير . ورئيس الدولة نفسها . كان يصغى إلى جلوب باشا .
وإلى الوزير المفوض البريطانى . وذهبت آمال الضباط العرب هباءاً حين
إستدعاهم الملك فى عمان . وأوصاهم بالاحتفاظ بالضبط والربط . أى احترام
القيادة . وكانت بريطانية . ولاشك أن اليهود كانوا يقدررون الموقف على
حقيقته . إذ أنهم قد إستعملوا لقيام بعمليات جديدة فى منطقة القدس ولوضع
العرب أمام الأمر الواقع .

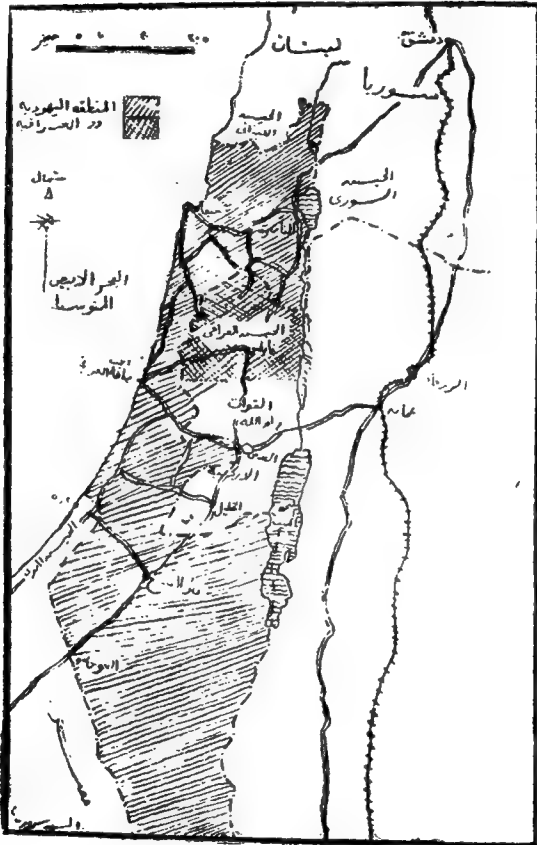
وبدأ اليهود الاستعداد للهجوم الجديد بتغيير قائدهم فى منطقة القدس فى
الأيام الأخيرة من شهر يوليو . وعينوا الكولونيل موشى ديان قائداً لهذا
القطاع . وكان من الرجال العسكريين النشطين الذين قاموا بدور كبير فى
تدريب الفدائيين اليهود . وشارك مع القوات البريطانية فى أثناء الحرب العالمية
الثانية فى عملية الهجوم على قوات فيشى فى سوريا . وكان إختيار موشى ديان
لقطاع القدس يدل على الثقات اليهود لهذا القطاع . ومحاولتهم توجيه ضربة
قوية للعرب فيه . ولاشك أن إستعدادات اليهود فى هذا القطاع قد زادت .
وخاصة فى المدفعية . كما سيظهر ذلك فيما بعد .

وزار الكونت برنادوت القدس فى أوائل أغسطس . وعقد إجتماعاً
عسكرياً حضره جلوب . وشرح فيه مجهوداته لإجبار اليهود على احترام الهدنة .
وأنه قد ذكر لشرطه أن من مصلحة إسرائيل إنهاء حالة التوتر والاسيا وأن

الدولة اليهودية قد تحققت . وكان معنى ذلك شعور العرب بأن الوسيط قد أخذ يعمل بين دولتين . عربية من ناحية وإسرائيلية من ناحية أخرى . وحاول برنادوت . رغم إحتلال اليهود لبعض القرى العربية ، أن يعيد توصيل المياه إلى القدس الجديدة . وكان ذلك في مصلحة اليهود ؛ وتسبب في قيام بعض أفراد من القديسين العرب بعملية نسف محطة مياه اللطرون . حتى يحرموا اليهود من المياه . وكان التوتر يسود الجو . وكان العرب يشعرون بضيق الوسيط عليهم . وموافقة جلوب على كل طلباته . وإستعداد اليهود للهجوم . وكانت نوايا اليهود لاحتلال القدس ووضع العرب أمام الأمر الواقع واضحة للعرب . وخاصة من الرسائل المتبادلة بين السلطات الاسرائيلية في القدس وسلطات تل أبيب . والتي كان من السهل على العرب التقاطها بأجهزتهم اللاسلكية . وكان توحيد عمل العصابات اليهودية داخل القدس يعنى الاستعداد للمعركة ؛ وكذلك كانت حشود اليهود أمام أبواب المدينة المقلصة . وإعتداءات اليهود المتكررة على الهدنة . وكان قائد القوات العربية عبد الله التل . قد طالب في ذلك الوقت بسد حاجته إلى المدفعية وتزويده بلواء من المشاة . لكي يتمكن من الدفاع عن المدينة القديمة . ويمنع بذلك خطر اليهود عنها ؛ ولكن أحداً لم يستجب إليه .

قام اليهود بالهجوم في يوم ١٦ أغسطس . وفي وقت زيارة جلوب باشا للندن . بدعوى بذله المساعي لامتداد الجيش الأردني بما يلزمه من أسلحة ومعدات . وبدأ هجوم اليهود على المدينة القديمة بضرب المدفعية الثقيلة وقنابل الهاون ؛ ودون أكثرات بالهدنة أو بوجود المراقبين الدوليين في المراكز الأمامية . وكان العرب مستعدين لمثل هذا الهجوم . وتعاون في الرد عليه

خريطة رقم (٦) :



منطقة الجيش العراقي في فلسطين

مدفعية الكتيبة السادسة في القدس ، والكتيبة الثالثة في شمالها ، مع القوات المصرية الخفيفة الموجودة في جنوب القدس . وحين تقدم مشاة اليهود وجلوا أمامهم أبطالا لا يتزحزون عن مواقعهم . فاضطروا إلى الارتداد خاسرين الكثير منهم . وكانت هذه هي المرحلة الأولى في المعركة . وهدف اليهود من ورائها التموه على العرب . والتمويه على العملية الثانية الكبيرة . والتي كانت موجهة ضد الميسرة . وضد طريق القدس أريحا . كانت تهدف عزل منطقة القدس بأكملها عن شرق الأردن .

وبدأ المرحلة الثانية . وهي العملية الأساسية . بضرب ميسرة الأردنيين بالمدافع . وفي كل المنطقة الممتدة من النبي داود حتى صور باهر . وحتى مواقع القوات المصرية الخفيفة في جنوب القدس . وكان الهجوم شديداً . وظهر أن هدف اليهود خطيراً . ويهدف إحتلال جبل المكبر والنزول منه إلى طريق عمان . وكان يعسكر على جبل المكبر مجموعات من القوات المصرية في الجهة الجنوبية . في الوقت الذي كانت تحتل فيه بعض القوات الاردنية الجهة الشمالية لهذا الجبل . وكانت القوات الفلسطينية تحتل الجهة الشرقية منه . ولكن هجوم اليهود على هذا الجبل أدى إلى تعاون تام بين الوحدات المقاتلة في أرض المعركة ودون أن تصلها أى أوامر بالقيام بمثل هذا التعاون من قياداتها المحترمة . لقد كان ضرب المدفعية اليهودية من الشلة بحيث أنه تسبب في تدهور كل القوات الأردنية والمصرية والفلسطينية عن هذا الجبل . واحتلال اليهود لجميع مواقعهم واحتلالهم كنفك دار الحكومة التي أصبحت مقراً للصليب الأحمر . واحتلالهم مباني الكلية العربية . وانتقل عبد الله التل إلى المشارف الجنوبية للسبتية ، ورتب بعض وحدات كتيبته مع بعض وحدات الجهاد المقدس ، كما أمرع أحمد عبد العزيز إلى مواقعه الشمالية ، ومع عدد من رجال قواته

الخفيفة وبعض فصائل الفدائيين ، واستعد المتطوعون الفلسطينيون للمشاركة في الهجوم المضاد . وإشتد ضرب المدفعية الأردنية والمدفعية المصرية في نفس الوقت على مواقع اليهود على جبل المكبر ، وكان ضرباً مسدداً وله فاعلية كبيرة ، ففقد مشاة اليهود السيطرة على أعصابهم ، وأخذوا في الالتجاء إلى المباني الموجودة . ثم هجم الجنود العرب : وكان الالتحام شديداً ، وجاء من كل جانب . وأخذ العرب كثيراً من الاسرى . في الوقت الذي أسرع فيه الكثير من اليهود بالفرار . وفي حالة ذعر واضحة . وكان تعاون القوات الأردنية ومع القوات المصرية ومع المناضلين هو السبب الأساسي في نجاح هذا الهجوم العربي : وجاءت جراحة العرب في عملياتهم عاملاً ثانياً يكسب لها النصر . وكانت خسائر اليهود تزيد كثيراً عن خسائر العرب . وكانت المعركة درساً قاسياً لليهود . ولقائهم الجديد في القدس ، موسى ديان . الذي سيعرف منذ ذلك الوقت خطورة التعاون بين الوحدات العربية المواجهة له على خطه . وتم بهذه المعركة إفساد خطة اليهود للاستيلاء على الطرق الموصلة بين القدس وعمان . وفشلت عملية زيادة الضغط على القدس القديمة . وبقي جبل المكبر في أيدي العرب .

وظهر من هذه العمليات ضرورة تدعيم القوات العربية حول القدس . وكان في وسع القوات العراقية أن تقوم بدور في هذه العملية ؛ وزار اللواء مصطفى راغب — قائد القوات العراقية في فلسطين — المنطقة ، وشعر باحتياجها . وأوصى بتدعيم الوحدات المقاتلة فيها . ثم إنتشرت الأخبار عن قرب توحيد قيادتي الأردنيين والعراقيين في فلسطين ، وتسليمها لمصطفى راغب باشا ، أي أخضاع جلوب للقيادة العراقية . ولكن سرعان ما قدم مصطفى راغب إستقالته ، وظهر أن السلطات في عمان وفي بغداد لا تنوى القيام بأى

عمل في فلسطين . وكانت إستقالة تاريخية أورد فيها إتهامات واضحة ، وذكر فيها أنه لم يأت إلى فلسطين ليأخذ راتباً أو رتبة . بل جاء ليجاهد في سبيل الله . ويتخذ أو يشترك في إنقاذ المقدسات التي حماها المسلمون أجيالا طويلة ، أنه يخالف بذلك السياسة التي رسمت لتقييد الجيشين الهاشميين . تلك السياسة التي غررت بالعرب وعملت على إزلالهم . وكان جلوب قد رفض الخضوع لأوامر مصطفى راغب . هذا من ناحية . كما أن الملك عبد الله كان قد خشى من تدخل الوحدات العراقية في القطاع الأساسي والرئيسي في فلسطين . وهو قطاع القدس . وخشى الوصي على العرش في بغداد من عدم رضا عمه الجالس على العرش في عمان عليه . وخشى الإثنان من عدم رضا حكومة لندن عليهما . هذا من ناحية أخرى . وظهر أن مصطفى راغب كان يحاول أن يحمي نقطة سوداء في تاريخه . وهي رئاسته للمجلس العسكري الذي حاكم رجال ثورة رشيد عالي الكيلاني في سنة ١٩٤١ وحكم عليهم بالاعدام . فوضعت السلطات الرسمية أمام الأمر الواقع . حتى يظهر عجزه عن القيام بأي شيء ؛ ثم أفادت من استقالته لكي تسجبه من فلسطين . وتغويه من الخلعة . ثم تنشر بعد ذلك الاشاعات عن إتصاله باليهود ومحاولة الاتفاق معهم . وخسر العرب من كل ذلك ، ولم يتحرك جنود العراق في الوقت الذي إستمر فيه اليهود في عملياتهم .

ولقد أدت معركة جبل المكبر إلى زيادة التعاون بين الوحدات العربية - الأردنية والمصرية - في جنوب القدس . وزادت اللقاءات بين الضباط هناك مع إجتتماعات مراقبي لجنة الهدنة . وكان عبد الله يحضر هذه الإجتتماعات . ويحضرها من الجانب العربي القائد أحمد عبد العزيز والصباغ حسين فهمي واليوزباشي صلاح سالم ، كما كان يحضرها موسى ديان . وكان هناك

اليوزباشي كمال الدين حسين ، ومعروف الحضري والملازم خالد فوزي ، الذين كانوا يديمون الاتصال مع الأردنيين ، وعاشوا جميعاً نفس المعركة ، وشعروا جميعاً بما يهدد العرب في أعلى إقليم من أقاليمهم . وشهدت هذه المرحلة مقتل أحمد عبد العزيز الذي كان صلحاً للقوات العربية في ذلك الوقت . وبعد إحدى إجتماعات لجنة الهدنة ، أسرع أحمد عبد العزيز بالعودة إلى مقر قيادته في بيت لحم . ثم واصل السفر بعد ذلك صوب القيادة المصرية في المجلد . ولكن أحد الحراس أطلق على سيارة الجيب التي كان يركبها النار ، وبدعوى اشتباهه فيها . وكانت تمر أمام مواقع الوحدات المصرية الموجودة في ذلك الوقت في الفالوجا . وخسرت حرب فلسطين قائداً كبيراً . وفي وقت كانت في أشد الحاجة إليه . وإستلم القيادة بعده في هذا القطاع أحمد سيف الزل خليفه . وكانت خسارة العرب أن هذا القائد قتل بأيدي عربية .

(٣) مشروع برنادوت واغتياال الوسيط النولي :-

كان تحيز الكونت برنادوت واضحاً إلى جانب اليهود . وضد العرب . وظهر في فرض الهدنة الثانية . وظهر كذلك في محاولة إخراج الجيش العربي من مراكزه التي يحتلها في النبي داود والثوري . ورغم ذلك فإن اليهود كانوا غير راضين عن عمل الوسيط النولي . وأخذوا يشنون الهجوم عليه في صحفهم وفي إذاعاتهم . ويتهمون بالوقوف في وجه إنشاء إسرائيل . ولأنهم اليهود بأنه يحابي العرب في طلب وقف الهجرة . وفي مسألة إنشاء حكومة اتحادية في فلسطين . وفي منح الدول العربية ممراً داخل الأراضي الاسرائيلية ، وفي إعادة اللاجئين العرب إلى أراضيهم .

وإذا كان التقاد السياسيين يصفون العرب في ذلك الوقت بأنهم كانوا

«متطرفين» في مطالبهم ، ولا يترحزون عنها . وخاصة في شأن مستقبل فلسطين . فلاشك أن هذا الوصف كان ينطبق على اليهود أكثر من إنطباعه على العرب . حتى وإن كان اليهود يظهرون بعض المرونة . وعلى مراحل ، حتى يحصلوا على أجزاء معينة من مطالبهم . ودون أن ينصرفوا عن الهدف الرئيسي . وهو إنشاء الدولة اليهودية وفي أكبر مساحة ممكنة من فلسطين . وإذا كان بعض المراقبين السياسيين يصفون العرب بأنهم قد إتخذوا من القتل وسيلة للقضاء على بعض الشخصيات المعارضة لهم ، فلاشك أن مثل هذا الاتجاه اليميني المتطرف كان موجوداً لدى عصابات اليهود . وأنهم قد إستخدموه ضد البريطانيين . وعملوا على إستخدامه ضد الكونت برنادوت زغم كونه وسيطاً وممثلاً للأمم المتحدة . وقد دلت عملية إغتيال الكونت برنادوت على تهور من جانب اليهود ، وثقة في تغطية الرأي العام العالمي لهذه الجريمة . والتي تدل على إمتنان لكل القيم . وإسزاء بكل القوانين ، وبكل سلطة للأمم المتحدة . ولاشك أن معرفة اليهود بمشروع الكونت برنادوت كانت هي السبب الرئيسي في إغتياله ، ولكي يتخذ منها ذريعة في إظهار مطالبهم بدرجة واضحة من القوة . وكأنها قد أصبحت من الحقوق .

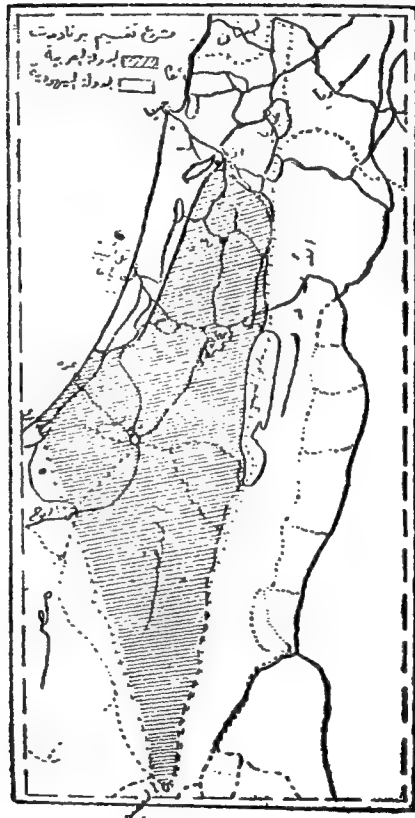
وأفادت السلطات الاسرائيلية من موقف العصابات الصهيونية ، وعلى أساس أنها لا تخضع لها وسلطتها كل الخضوع ، مادامت لم تصل إلى تحقيق أمانها ، وأفادت منها في إرتكاب هذه الجريمة . ولاشك كذلك في تواطؤ سلطات تل أبيب مع عصابات الصهيونيين ، مادامت هذه العملية كانت في صالح اسرائيل . ورغم أنف الأمم المتحدة . وعلى حساب وسيطها في فلسطين .

وكان برنادوت يقوم بإحدى جولاته العادية في القدس ، ومر منها إلى الأحياء اليهودية . وفي إحدى الشوارع إعرّض طريق سيارته بعض اليهود

المسلحين وأطلقوا النار عليه ، وعلى مساعده الذي كان بجواره . وفي بضع لحظات فر القत्لة ، وعجز الجنرال رايلي . والذي كان في السيارة الثانية ، عن مطاردهم . ولقد أسف العرب لمقتل برنادوت . إذ أنهم كانوا يحترمون القيم ويحترمون القانون ؛ أما اليهود فانهم قد تظاهروا بالأسف لما حدث . ووعدت سلطات تل أبيب بالقبض على الجناة . وموهت على الرأي العام . وأخذت في التحقيق . ولمدة أيام . ولكي تدعى عجزها بعد ذلك . وبعد أن تبرد دماء القتل . وإكشفت دول الغرب باعلان أسفها لما حدث . ودفع تعويض لأرملة الفقيد .

ولم يكن الكونت برنادوت قد تمكن من نشر مشروعه الخاص بفلسطين قبل اغتياله ؛ وأتم هذه العملية الدكتور بانس بعد ذلك في ٢١ سبتمبر ؛ وظهر أن هذا المشروع كان يشتمل على إقراحات تعطي لليهود أكثر مما أعطتهم مقترحات برنادوت الأولى . وبدأت بالاعراب عن إخفاقه نظراً لخطورة الحالة في فلسطين . وطالب الأمم المتحدة بالقيام بعمل سريع وحازم لفرض القسوة التي تراها على الجانبين . وذكر أنه على العالم العربي أن يعترف بأنه قد أصبحت في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى إسرائيل . ولا مجال للزعم بأنها لن تعمر طويلاً . ويجب أن تحدد هذه الدولة بما نص عليه مشروع التقسيم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . على أن يضم النقب إلى الأراضي العربية . وتخرج اللد والرملة من الدولة اليهودية . وتضم الجليل إلى الدولة اليهودية . وإستند الكونت برنادوت إلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية القائمة بين المنطقة العربية في فلسطين وبين شرق الاردن . لكي يوصى بضم هذه المنطقة العربية إلى شرق الاردن ؛ وأوصى باعلان حيفا ميناءاً حراً . على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن متغذاً إلى البحر . وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان

خريطة رقم (۷) :



مشروع برنادوت لتقسيم فلسطين

استمرار تلقف البترول العربي فيه ؛ و يعلن مطار اللد مطارا حرا ، و يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذاً إليه . وأوصى الكونت برنادوت بوضع القدس

تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، وأن تؤكد الأمم المتحدة حق الذين شردوا من ديارهم بسبب الإرهاب في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم . وبضرورة دفع تعويض عن الممتلكات لمن لا يرغب في العودة إلى دياره . و طالب بتعيين مجلس فني من جانب الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً ، ثم العمل بعد ذلك على توثيق العلاقات بين الدولة اليهودية وبين العرب .

و كانت مقترحات الكونت برنادوت تشتمل كذلك على ضرورة سحب معظم القوات العربية واليهودية من ميادين القتال ، وعدم الاحتفاظ إلا بحرس للحدود . كما كانت تشتمل على ضرورة الوصول إلى تسريح جيوش الفريقين والوصول إلى عملية نزع السلاح بالتدرج ؛ وأوصى بوضع بضعة آلاف من رجال الأمم المتحدة في المناطق الحرام بين الطرفين ، وأن يجري كذلك تبادل السكان في المناطق الضرورية بين الفريقين ، وأن يبقى الطريق العام للقدس مفتوحا للمواصلات اليهودية مقابل تسليم مدينة اللد للعرب .

و كانت مقترحات الكونت برنادوت تهدف إنزاع القدس من العرب وجعلها دولية ، كما أنها كانت تهدف ترك كل الجليل لليهود ، وبشكل يجعل منهم شوكة في جانب سوريا وفي المنطقة الشامية من شرق الأردن .

ولقد رفض العرب مقترحات الكونت برنادوت ، وعلى أساس أنها تقسيم دولة يهودية في قلب العالم العربي ، وعلى أساس أنها تنتزع القدس من أيديهم . أما إسرائيل فأنها أعلنت أمام الأمم المتحدة رفضها لهذا المشروع ، وعلى أساس عدم قبولها إقتطاع النقب من حدودها ؛ وإدعت أن اليهود هم الشعب الوحيد

الذي يمكنه أن يحيى في صحراء النقب ، ويحولها إلى جنة ، كما فعلوا في فلسطين !
ورفضت إسرائيل أمر إخضاع مائة ألف يهودى في القدس لسلطة الأمم المتحدة .
وعلى هذا الأساس دفع الكونت برنادوت حياته ثمناً لهذه التسوية ، التي
رفضها الجانيان .

والواقع أن إسرائيل كانت تعتمد على مبدأ إستغلال التكتيك مرحلياً
لتحقيق كل مطالبها ، والسيطرة على منطقة الجليل عسكرياً ، وعلى مراحل ،
ودون تدخل من الأمم المتحدة ، ودون أن تدفع النقب ثمناً لذلك ، مادام
الجيش العراقي لا يتحرك في منطقة المثلث ، جنين - نابلس - طولكرم ،
ومادامت الدول العربية قد عجزت عن وضع خطة عملية لوقف إعتداء اليهود ،
وقصرت عملياتها في الميدان السيامى .

(٤) حكومة عموم فلسطين :

في الوقت الذي قامت فيه القوات الاسرائيلية بفرض نفسها على العرب
رغم الهدنة ، وغطت على عمليات العصابات الصهيونية ، قصرت جامعة الدول
العربية نشاطها على المجال السيامى ، وفي تناقض وتضارب واضح بين مصالح
الملوك والرؤساء العرب .

وحاولت جامعة الدول العربية أن تظهر إلى الوجود كياناً سياسياً لفلسطين
العربية ، وكأنها قد حاولت بذلك موازنة الأهالى العرب بالسلطة الفعلية التي
أنشأها اليهود في تل أبيب . وكانت إجتماعات جامعة الدول العربية ولجنتها
السياسية مستمرة في خلال الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وظهر
منها أن القرارات العسكرية لم تحتل المكان الذي كان يتوقعه لها المخلصون
لمصالح العرب . ولاشك أن موقف حكومة شرق الأردن ، ومصالحها في

فلسطين . كانت هي السبب الرئيسى فى فشل العرب فى وضع خطة عسكرية موحدة هناك ؛ ولذلك فإن الجامعة العربية قد حصرت نشاطها ومقرراتها داخل النطاق السياسى .

وكان جلوب باشا لا يراجع عن وصف ضعف القوات العربية عن تغيير خريطة العمليات فى فلسطين ، وكأنه كان يرى من وراء ذلك إلى ضرورة قبول العرب الأمر الواقع ، وقبولهم للتقسيم . حتى وإن كان ذلك على أساس المناطق التى تمكنت القوات اليهودية من إحتلالها ، والمناطق التى تركوها للعرب . وأسفرت إجتماعات الجامعة العربية عن تشكيل حكومة عربية لتمثيل عرب فلسطين ، لتكون رمزاً لكفاح بقايا هذا الشعب فى سبيل البقاء ، ولانقاذ البلاد من خطر اليهود . ولاشك أن وصول الجامعة العربية إلى هذا القرار كان يعنى أولاً محاولة إظهار تشكيل سياسى عربى يقف فى وجه دولة إسرائيل ، وكان يعنى ثانياً وصول العرب إلى نصف حل مع الملك عبد الله بشأن أطماعه الواضحة فى فلسطين . ولكن . هل كان فى وسع الملك عبد الله أن يسمح بإمتداد سلطة عطفة أحمد حلمى باشا من غزة إلى كل المناطق العربية فى فلسطين ؟ لاشك أن الملك عبد الله قد رأى فى حكومة عموم فلسطين حكومة فى ظل الجامعة العربية ، ونشأت فى القطار المصرى فى فلسطين ، وأنها تمتد من سلطته هناك ، ويظهر ذلك من تعيينه أحد الأردنيين حاكماً عاماً على المناطق العربية فى الضفة الغربية ، وفى العمل على عقد مؤتمر أريحا ، الذى مهد به لضم الضفة الغربية للضفة الشرقية ، وتحويل مملكته من شرق الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية بضمفتها الشرقية والغربية .

وكان على حكومة عموم فلسطين أن تتحدث باسم عرب ذلك الاقليم فى الوقت الذى تعرف فيه بعلم إعراف سلطات عمان بها ، ورفضها التعاون

معها ، وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الملك عبد الله تتفاوض سرّاً مع السلطات الاسرائيلية في باريس ، عن طريق الياهو ماسون ، وذلك للوصول إلى إتفاق مبدئي بعدم تحرك الوحدات المحاربة الأردنية والاسرائيلية ، في فلسطين . وإنهز الملك عبد الله تعيين أحمد حلمي باشا على رأس حكومة عموم فلسطين ، لكي يعين عبد الله التل ، قائد منطقة القدس العربية ، بدلا عنه في منصب الحاكم العسكري للقدس ، ويعطيه إختصاصات مدنية ، ويعيده عن الوحدات المقاتلة ، ويمهد بذلك الطريق للتفرس في وحدات الجهاد المقدس ، وكانت من المتطوعين والقذائيين العرب ، ويعمل على نزع سلاحها ، تمهيداً لتسريحها والقضاء عليها .

ولاشك أن هذا التضارب بين المصالح العربية ، وفي نطاق الجامعة العربية ، وحول مشكلة فلسطين ، وفي أثناء المعركة ، كان يخدم مصالح اليهود ، وعلى حساب العرب ؛ وكان هذا التضارب والتناقض بين المصالح الأردنية ومصالح أبناء فلسطين يشجع اليهود في ذلك الوقت على الحصول على موقف حيادي يجرم الهدنة من جانب الأردنيين ، ويسمح لليهود بالهجوم على القوات المصرية في فلسطين ، وخاصة في القطاع الساحلي ، وفي منطقة النقب .

(٥) إجتياح النقب :

كان هجوم اليهود على قطاع العمليات المصري في فلسطين يهدف لإخراج مصر ، وفي صالح اليهود ، وفي صالح البريطانيين . وكان في وسع اليهود بمثل هذا الهجوم أن يعملوا على توسيع نطاق دولتهم ، ويصلوا إلى السيطرة على منطقة النقب التي كانت تسمح لهم بالوصول إلى خليج العقبة ، وبالاتصال بالبحر الأحمر ومناطق الشرق الأقصى دون المرور في قناة السويس . وكان هذا الهجوم يهدف كذلك فصل مصر عن بقية الدول العربية في المشرق ،

وإظهارها بمظهر الضعف ، في الوقت الذي كانت تتمتع فيه بزعامة العالم العربي . وقد يضطر مثل هذا الهجوم النولة المصرية إلى طلب معونة بريطانيا ، وخاصة في الأسلحة والذخائر ، فتكسب بريطانيا بذلك ورقة رابحة في علاقاتها مع مصر ، ونتيجة لهجوم اليهود . وكان ظهور مصر بمظهر الضعف والاتجاه إلى بريطانيا يعتبر سلاحاً قوياً في يد الاستعمار ضد القوى الوطنية . وكان تهديد مصر بجواررة القوات الامرائيلية لها يهدد بزيادة إرتباك الحكومة ، في الوقت الذي إحتاجت فيه للهدوء للبدء في مواجهة مشكلاتها الداخلية ، ووقفت في وجه القوات البريطانية المحتلة في منطقة القناة . وكان على المعسكر العربي أن يقف إلى جوار مصر لإزاء مثل هذا الهجوم اليهودي ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث . وظهزت المعركة في فلسطين وكأنها مجموعة من المعارك ، منفصلة عن بعضها ، بين النول العربية واسرائيل . وأدى ذلك إلى أسوأ نتيجة كان العرب يتوقعونها من هذه الحرب .

لقد أدعى رجال الاستعمار ، وأعدائهم في الشرق العربي ، عدم إمكانية صمود القوات العربية ضد اليهود ، وكان منهم تجلوب باشا اللذي وجد أن القوات العربية الموجودة في أليمان لا تكفي حتى الدفاع عن مواقعها ، وأعطى بذلك سلاحاً لبريطانيا تستند إليه في مسألة منع الأسلحة والذخائر عن النول العربية المرتبطة معها باتفاقيات التسليح في المنطقة ، مثل العراق وشرق الاردن ومصر ، وكوسيلة لاجبار العرب على التراجع ، وعلى الاعتراف بسياسة الأمر الواقع ، وبالنولة اليهودية . ولكن ذلك الإديعاء لا يبنى مسئولية القيادة وهم في ميدان المعركة ، ولا يبنى مسئولية الحكومات التي عهدت إليهم بالأمر . والواقع أن نقص عدد القوات العربية المحاربة كان سبباً من أسباب هزيمة العرب ، ولكن الموقف كان يستتبع تكتيل القوات العربية ، وتوحيد القيادة

والعمليات بينها ، حتى تتمكن من إجبار اليهود على الحرب في أكثر من جهة. فالمسئولة هنا سياسية وتنظيمية ، قبل أن تكون مرتبطة بأعداد المقاتلين. وكان التعاون بين الأردنيين والمصريين ، مع نزول القوات العراقية إلى ميدان العمليات ، يبشر بتفوق العرب على اليهود في ذلك الوقت . وكان على جلوب باشا أن يرى الوضع على هذه الصورة ، بدلا من أن يدفع بقلة عدد القوات الموجودة تحت قيادته ، ويبني عليها حتمية تفوق اليهود على قوات الدول العربية . ولاشك أن المسئولية السياسية في مسألة عدم التعاون بين القوات العربية المقاتلة ترجع أولا وقبل كل شيء إلى تضارب المصالح بين الملوك والرؤساء العرب في فلسطين ، وإلى زيادة المتناقضات داخل المعسكر العربي نفسه ، وترتبط كل الارتباطات بالقيادة السياسية الموجودة في العالم العربي في ذلك الوقت .

وحتى إذا ما وجدنا في عمليات هجوم اليهود في جنوب فلسطين إقصاءاً إلى المثل وإنهاكا للاتفاقيات ، وغدراً أكثر من كونه حرباً ، فإن هذا الجانب الأخلاقي يعجز عن تفسير نتائج معركة بين قوات في ميدان العمليات. ولذلك فإن المسئولية الأساسية تعود على القيادة السياسية الموجودة في معسكرات العرب في ذلك الوقت . ودفع العرب جميعاً ثمن هذه المتناقضات ، إذ أنها كانت جزماً لا يتجزأ من حياتهم ، ومن تكوينهم وتشكيلهم السياسى والاجتماعى في أثناء هذه المعركة .

كانت قوات الجيش المصرى قد وصلت عبر غزة إلى أسلود ، وأنشأت خطاً دفاعياً لها من الغرب إلى الشرق عبر عراق سويدان والقالوجا وعراق المنشية وبيت جبرين ثم إلى بيت لحم . وكانت هذه القوات تستند إلى طريقين رئيسيين للاتصال بمصر : الأول هو الطريق الساحلى الممتد من أسلود إلى

المجدل فخرة وخان يونس إلى رفح والعريش ، والثاني هو الطريق المعتد من بيت لحم إلى جدون ثم ير السبع والعوجة حتى الأراضى المصرية . وكانت القوات المصرية قد تركت بعض المستعمرات اليهودية في المنطقة الواقعة بين هذين الطريقين دون أن تستولى عليها ، خاصة وأنها كانت تهدف سرعة السير حتى تصل إلى تل أبيب عن الطريق الساحلى ، وتستند إلى منطقة جنوب القدس في الداخل . وكان اليهود يمتنون هذه المستعمرات الجنوبية القوية عن طريق الطائرات ، ومحاولون إمدادها ببعض القوافل التي كانت تسير في أثناء الليل . وظلت هذه المستعمرات اليهودية تزداد قوة يوماً بعد يوم ، وكانت موضوعاً لنقاش دائم مع مندوبى الأمم المتحدة في أثناء الهدنة ، خاصة وأن عملية تموينها كانت تسبب في حوادث مستمرة بين القوات المصرية واليهودية . وكان اليهود قد إنتهزوا فرصة الهدنة لتزويد هذه المستعمرات بالأسلحة والذخائر ، فأدى ذلك إلى بعض الاشتباكات ، وكان اليهود يدعون أن المصريين يحاولون بينهم وبين إمداد المستعمرات بما يلزمها من مواد للتموين ، وكانوا في حقيقة الأمر يستعملون المعركة ضد مصر .

وإختار اليهود أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ موعداً للمعركة ، خاصة وأن الأمم المتحدة كانت تدرس مشروع الكونت برنادوت ، والذي كان يهدف إعطاء النقب للعرب ، وكان لإنتصار اليهود هناك يؤيد أمانهم في المنطقة ، ويضع العرب والعالم أمام الأمر الواقع . وكانت نفس الفترة هي فترة قرب موعد الانتخابات الأمريكية ، وكانت فرصة مواتية لكى يضمن اليهود وقوف أمريكا وحكومتها إلى جانبهم .

ومنذ أوائل شهر أكتوبر منع اليهود مراقبى الأمم المتحدة من التقدم في خطوطهم المواجهة للخطوط المصرية ، وكانوا يجمعون هناك قوات تريد على

١٥٠٠٠ قتلى. ومن بينها قوات البلماخ . ثم بدأ الاشتباك إستناداً إلى أن المصريين هاجموا إحدى القوافل اليهودية ، وكانت قافلة عسكرية، وأخذت شكل الطابور الزاحف .

ومنذ ١٥ أكتوبر قام السلاح الجوي الاسرائيلى . الذى هرب إلى فلسطين فى أثناء الهدنة ، بضرب مواقع الجيش المضرى ومطاراته فى المجلد . وغزة والعريش . وذلك إستعداداً لهجوم القوات البرية فى نفس الليلة . وتقدمت قوات البلماخ . والتفت حول القوات المصرية . وقطعت خطوط مواصلاتها عن بعضها . وبدأت المعارك . وعلى جميع الخطوط .

وإشتد الضرب فى شكل معارك قوية . ولكن العمليات كانت فى صالح اليهود . خاصة وأن القوات المصرية كانت قد اتخذت لنفسها مواقع ثابتة . عملت على الدفاع عنها . وكانت منفصلة عن بعضها . فتمكنت القوات اليهودية من إحتراق خطوط الجيش المضرى . ومن التوغل بينها . وسقطت فى يدها قرية العليقات يوم ٢٠ أكتوبر . وفى اليوم التالى أسرع الطابور الاسرائيلى بالزحف منها صوب الجنوب واحتل بئر السبع . وبذلك تمكن اليهودى من الاستناد إلى مفرق الطرق الأسامى فى منطقة النقب . وأصبحت قوات الجيش المضرى المرابطة من منطقة عراق سويدان حتى الشرق . وجنوب القدس . معزولة عن مركز قيادتها .

وإستند اليهود إلى بئر السبع لكى يعودوا منه إلى مهاجمة الخط الساحلى المضرى فيما بين المجلد وغزة . وعند بيت حنون . وتم لليهود الاستيلاء على هذا الموقع الأخير يوم ٢٢ أكتوبر . وعزلوا بذلك القوات المصرية عن خطى المواصلات . والى كانت هى الطريق العام المعبد . وطريق الدكة الحديدية . واضطرت للقوات المصرية بعد هاتين الهزيمتين . فى بئر السبع وفى بيت حنون ،

إلى الانسحاب صوب الساحل ، وإلى الغرب من بيت حنون ، وأصبحت قوات الجيش المصرى فى موقف لا تحسد عليه .

حقيقة أن القوات المصرية فى فلسطين كانت تصل فى عددها إلى ما يقرب من ١٥,٠٠٠ جندي ، أى أنها كانت لا تفرق من ناحية العدد كثيراً عن القوات اليهودية المهاجمة ، ولكن توزيع قوات الجيش المصرى على خطوط مواصلات طويلة ، وإرتكازها إلى مواقع ، ودون أن تعمل على تأمين المواصلات بينها ، أضعف هذه القوات . أما اليهود فأنهم قد إستغلوا مرونتهم فى الحركة فى توجيه الضربات إلى نقط معينة . وضيقة ، لكى يصلوا منها إلى تطويق الجيش المصرى ، وعلى مرحلتين . وإستندوا فى ذلك إلى سهولة الحركة فى الوقت الذى ثبت فيه القوات المصرية فى مواقعها تدافع عنها . ولاشك أن القيادة المصرية فى ذلك الوقت كانت قد أخطأت فى تقدير الموقف ، وعلى أساس أن اليهود سيحاولون الاستيلاء على موقع بعد موقع ، ولم تدخل فى إحتبارها إمكانية وضع اليهود لقوات عمليات ، تصل فى تعدادها إلى تعداد القوات المصرية الحاربة فى فلسطين ، وتعمل على تطويقها ، وفصل مواقعها عن بعضها ، وفصل الجيش كله عن مصر . فكانت الطامة .

وأبلغت مصر مجلس الأمن أمر الاعتداء اليهودى ، وأصدر الدكتور بنش ، نائب الوسيط ، أمراً بوقف إطلاق النار ، ولكن اليهود لم يمتثلوا لهذه الأوامر . وأصدر مجلس الأمن أمراً بوقف القتال فى النقب فى ١٩ أكتوبر ، ولكن اليهود لم ينفذوا هذا الأمر إلا بعد إتمامهم للعمليات فى يوم ٢٢ ، وكان هذا يعنى أن مجلس الأمن يساعد اليهود على وضع العرب أمام الأمر الواقع . وقام مجلس الأمن بعد ذلك بدراسة الموضوع من جديد ، وأصدر قراره فى أوائل نوفمبر ، وطلب فيه من الفريقين الانسحاب إلى المراكز التى كانت

بأبدسها يوم ١٤ أكتوبر ، وذلك تمهيداً للمفاوضة لتخطيط الحدود بين الطرفين . ثم استند مجلس الأمن إلى هذه العملية لكي يصدر قراراً جديداً في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بضرورة العودة إلى مواقع ١٤ أكتوبر ، والبدء في المفاوضة من أجل عقد هدنة دائمة في فلسطين . وكان ذلك يعني الاعتراف بالأمر الواقع في ١٤ أكتوبر ، وإجبار العرب على عقد صلح نهائي مع اليهود ، أو الاعتراف بما حصل اليهود عليه . هذا في الحال الأولى .

أما في الحال العربي فإن حكومة شرق الأردن قد أصرحت بمحاولة ضم منطقة الخليل نهائياً إلى نفوذها ، ومنذ ٢٠ أكتوبر . وأرسلت الحكومة الأردنية بعض قواتها إلى الخليل وبيت لحم بقيادة أحد الضباط الإنجليز ، حيث رفعت العلم الأردني على دار الحكومة في الخليل ، وأنزلت العلم المصري . وأخذ قائدها في إتهام الأهالي بأنهم قد أصبحوا تحت حكم الملك عبد الله ، مما أدى إلى انفصام الأهالي على بعضهم ، وظهور منازعات كادت تؤدي إلى معارك بين الأهالي ، وحتى بين الجنود العرب الموجودين هناك . وأصدر الضابط البريطاني أمره بإزالة العلم الفلسطيني . علم رجال الجهاد المقدس ، ورفع العلم الأردني بدلا منه . فتأزم الموقف . ولولا حكمة الضباط المصريين ، الذين استطاعوا في آخر لحظة حل المشكلة . والاتفاق على رفع العلم الفلسطيني والأردني مع العلم المصري . وهكذا أصبح الناظر إلى سارية العلم في قلعة الخليل يرى ثلاثة أعلام تتفق ، المصري ويمثل الجيش المنجد ، والفلسطيني ويمثل الجهاد المقدس ، والأردني ويمثل قوات لوكت التي جاءت لإلتهام قطعة من القريسة (١) .

وإجتمع رؤساء الحكومات العربية في عمان يوم ٢٤ أكتوبر ، وفي اجتماع فوري العادة ، وأخذ القرائشي في إتهام الدول العربية ، كما يقول جلويب .

لأنهما لم تبادر إلى مساعد القوات المصرية . وأيد جميل مردم بك ، رئيس وزراء سوريا ، الترشى في موقفه ، واجتمعت الكلمة على ضرورة تقديم المساعدات اللازمة حال وقوع أى حادث من هذا النوع . وكان رئيس وزراء سوريا يرغب في قيام الحكومات العربية بتسليمها في العملية ، ولكن أحداً لم يستجب إليه ، سواء في الأردن أو في بغداد ، وفي الوقت الذي إنقسم الجيش المصرى فيه إلى ثلاثة أقسام : الأول في منطقة غزة ، والثاني محاصر بين بيت لحم والخليل ، والثالث في شكل حاميات مصرية مطوقة بالقوات الاسرائيلية وعلى الخط الممتد من عراق سويدان إلى بيت جبرين ، عبر الفالوجا وعراق النخشة : وكانت تشتمل على لواء بأقله يمز على الحرب أن يفقدوه .

ولقد دفع قادة الأردن بأن قواتهم الموجودة في منطقة الخليل ضعيفة ولا تتمكن من القيام بأى هجوم . وإنهز جلوب ذلك لكى يطلب إلى القوات العراقية أن توسع منطقة إحتلالها ، حتى تشتمل على اللطرون ، وبشكل يسمح للأردنيين بسحب الكتيبة الموجودة هناك ونقلها إلى بيت لحم لمساعدة الجيش المصرى . ولكن القيادة العراقية لم توافق على ذلك . وربما هدفت إلى عدم تحمل مسئولية اللطرون ، وهى مفتاح القدس من جهة تل أبيب ، علاوة على مسئولية المثلث . وربما هدفت ضرورة إرسال قوات عراقية إلى جنوب القدس وربما هدفت إلى غير ذلك ، أو هدفت عدم المشاركة في العملية . والمهم هو أنها وافقت على إرسال بعض السرايا إلى منطقة جنوب شرق القدس ، لكى تسلم كذلك في عملية إنتقال الجيش المصرى !! وبذلك تنتهى العملية بزيادة بعض سرايا إحدى الكاثب الأودنية ، وبعض سرايا إحدى الكاثب العراقية في منطقة الخليل ، وكان ذلك يكفى لانقاذ الجيش المصرى !! .

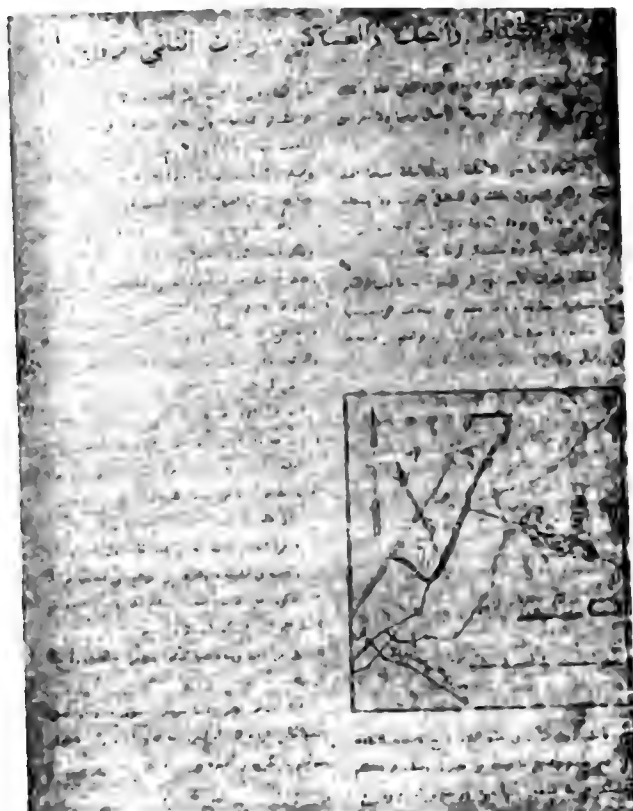
وفي خلال ذلك النقاش بين العرب إستغل اليهود الموقف ، وإنقلوا

بقواتهم الضاربة صوب الشمال ، وهجموا على الجيش اللبناني وجيش الانقاذ ، في نهاية شهر أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ . وتمكن اليهود من الاستيلاء على الخليل بأكمله ، بما في ذلك قاعدة جيش الانقاذ في ترشيحا ، وتوغلوا في الأراضي اللبنانية واحتلوا ١٥ قرية لجأ أغلب أهلها إلى الداخل . حقيقة أن الجيش الانقاذ قد تمكن من سحب بعض وحداته سليمة . ولكنه تكبد خسائر فادحة في الرجال والعتاد . وكل ذلك والجيشان العراقي والأردني يرقبان النتائج . ودون أية حركة . وظل اليهود في الأراضي اللبنانية بضعة أشهر . ولم يخرجوا منها إلا بعد التوقيع على الهدنة الدائمة ..

ولقد طلبت مصر رسمياً من الأردن مساعدتها لفك حصار القوات المصرية الموجودة في الفالوجا . وكان اللواء المصري المحاصر هناك يفتقر إلى الوحدات الآلية الثقيلة . وكان يخضع لعملية ضغط شديدة من جانب اليهود . وكان مهدداً بالفناء . ووصل إلى قصر رغدان أمير الآلاى سعد الدين صبور . يحمل رسالة من الفريق محمد حيدر إلى الملك عبد الله . وتشتمل على شرح مؤلم للوضع الذي كانت عليه القوات المصرية المحاصرة . وتطلب من الملك عبد الله المساعدة العاجلة . والتعاون مع القوات المصرية لفك الحصار عن لواء الفالوجا . وانتقلت المباحثات إلى جلوب باشا . الذي وعد بالذهاب إلى بيت لحم . وإن كان لم يذهب إلى هناك .

وكانت القاهرة قد إتصلت بحكومة دمشق وبحكومة بغداد . وتم عقد اجتماع عسكري في الزرقاء ، واستعد السوريون لتقديم فوجين يرابطان بدلا من فوجين عراقيين ، وبشكل يسمح بقيام الفوجين العراقيين بهجوم مفاجئ مع فوج أردني في منطقة بيت جبرين ، لاحتلالها وللاتصال بقوات الفالوجا ولكن ما أن وصلت القوات السورية إلى درعا ، وفي طريقها إلى منطقة المثلث

أحد المنشورات التي حاول بها اليهود التأثير في الروح المعنوية للجند المصريين في فلسطين



الى الضباط والعساكر المطوقين !

ماذا تنتظرون بعد ان طوقتم منذ عشرين يوماً ولم يأت احد لتجديتكم كما وعدكم ضابطكم . الى متى هذا الانتظار؟ ومن تنتظرون؟ هل تنتظرون اللواء الثاني الذي ولى الادبار ناجياً بنفسه هارباً من الجدل ومنطقياً تارككم وراءه في هذا للوقوف البائس .

يقولون لكم ان مجلس الامن سيتقدمكم . كلا! لن يتقدمكم كما انه لم يستطع انقاذكم في الماضي عندما سقطت الضربات القاصمة القاضية على رؤوسكم وكما انه لم يتقدم قوات القوارصي في الشمال .

ان عيالكم ينتظرون عودتكم فلا وفق لكم ان تعودوا اليهم احياء من ان تموتوا في ارض ليست لكم دفاعاً عن مصالح المستعمرين البريطانيين .

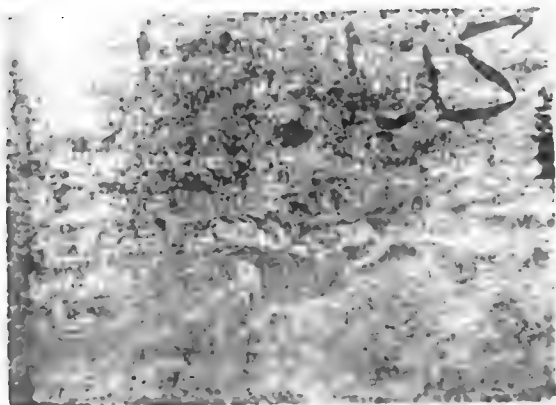
فان رغبتكم في الحياة استلوا النافلا-سلام يضمن حياتكم وعودتكم صالين الى دياركم .

وان لا فانكم هالكون لا محالة!

اطلوا ان ما يسمونه بمجلس الأمن لن يحدد بقراراته ان يثير موضعكم مطلقاً . ان امامكم طريقان لا ثالث لهما : الاسر او الموت . فاقنعوا بنها!

منشور يهودى آخر للتأثير على الروح المعنوية لأبطال المقاومة.

مشورہ برقی : ثانی ... و ... حیدر آباد ، و خدیوہ آباد ، لاہور ، بمبئی
و سائر مقامات



حتى رفضت حكومة عمان مرور النورين في أراضيها ، وأعلنت أن دخول القوات السورية الجنود الأردنية سيقابل بالقوة . وأدعت الحكومة عمان أن المسألة «عسكرية» وتدخل في نطاق اختصاص بطوب باشا ، ووضعت بطوب خطة لمناوشة اليهود في منطقة نيت جبرين ، وعلى أساس أن يقوم قائد القوات المصرية في الفالوجا في نفس الوقت بتغيير أسلحته الثقيلة ، ويتسلل بتجنوده - مشيا على الأقدام - منسحبا من مواقعه جنوب الشرق ، وضوب المنطقة الأردنية . ولكن هذه الخطة كانت غير آمنة ، نظرا لاستحالة مرور عدد ضخم من الجنود دون الاشتباك مع العدو ، كما أن عملية التسلل بعد تغيير الأسلحة الثقيلة كان يهدد بتوريط القوات المضترية حين تصبح في مكان مكشوف ، يسهل فيه تطويقها وإبادتها ، أو على الأقل تأخيرها ونقلها إلى قل أيب . فرفضت القيادة المصرية هذه الخطة ، ورفضها بكل من أحمد فؤاد صادق ، والسيد طه . قائد الفالوجا .

ولقد حاولت القوات المصرية أن تقوم بهجوم في ١٩ نوفمبر على مواقع اليهود حتى تخفف الضغط عن حامية الفالوجا ، واستمر هذا الهجوم حتى يوم ١٠ ديسمبر . وأخذ المصريون يضربون مستعمرة «نيريم» بالمدفعية ، ولكن هذه العملية لم تخفف من الضغط اليهودي على القوات المحاصرة في الفالوجا ، واستعد لها اليهود بقوات جديدة ، وبدأوا في هجوم مضاد في ٢٣ ديسمبر على القوات المصرية في منطقة غزة نفسها . ولقد استمر الهجوم اليهودي الثاني واستمر القتال حتى يوم ٧ يناير سنة ١٩٤٩ ، حين بدأت المفاوضات في رودس لعقد الهدنة الدائمة بين الطرفين .

وفي أثناء ذلك كان الملك عبد الله قد عمل على ضم المناطق الفلسطينية الخاضعة لاحتلال القوات الاردنية إلى مملكته ، ووافق البرلمان الاردني في

١٣ ديسمبر على قرار الضم ، وعلى تغيير الحدود الأردنية . وأدى ذلك إلى موجة من السخط في كل العالم العربي على ملك شرق الأردن . وإنهز الملك عبد الله المشكلات الداخلية في العراق ، ثم بلبه المفاوضات في رودس ، لكي يضمن لنفسه خروج الجيش العراقي من منطقة المثلث . وعودته إلى بلاده ، واستلام الأردن لهذه المنطقة . كما أن مفاوضات الهدنة قد فتحت الطريق للوصول الاحتلال اليهودي إلى كل النقب ، وإلى ميناء إيلات على خليج العقبة ، ودون أن يتحرك ملك الأردن . وتمت بذلك عملية إجتياح النقب ، وتمت بذلك العمليات الحربية في فلسطين . وكانت الهدنة ختاماً لهذه المرحلة التي أدت إلى نشأة قوة استعمارية دخيلة في المنطقة . وأثبتت فشل القيادات العربية في الوقوف في وجهها ، مادامت طبيعة تكوين هذه القيادات . وطبيعة مصالحها ، تجعل منها قوة على البلاد ، بدلا من كونها قوة لها .

الفصل الثالث عشر

مخلفات حرب فلسطين

إذا كانت العمليات الحربية في فلسطين قد توقفت، فإن ذلك كان يدل على نهاية مرحلة معينة عاشها العالم العربي بشكل عام ، وفلسطين بشكل خاص وإن كانت آثارها قد ظلت باقية ، وأثرت في فلسطين وفي كل دول العالم العربي . وقفت العمليات الحربية نتيجة لتدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وتوقفت نتيجة لضعف الدول العربية سياسياً ومادياً عن الاستمرار في مثل هذه العملية ؛ وكان معنى ذلك هو الاعتراف بالأمر الواقع ، وإحترامه ، والاعتراف لليهود مؤقتاً بالأراضي التي إحتلوها . وكان توقف العمليات الحربية يعتبر تمهيداً للوصول إلى نوع من التعايش السلمي بين العرب واليهود ، مما يستتبع قيام مفاوضات بين الجانبين ، وبإشراف الأمم المتحدة في لوزان . وكانت مشكلة الأراضي العربية واللاجئين العرب ، هي أهم نقط الخلاف بين أصحاب الحق الشرعيين ، وبين قوة الاستعمار الاجنبي اليهودي ؛ وظهر فيها الضغط الغربي على المعسكر العربي حين أخذ قرار حظر تصدير الأسلحة والدخائر إلى الدول العربية شكل البيان الثلاثي في سنة ١٩٥٠ . وكان رد العرب على ذلك هي معاهدة الضمان الجماعي وإتفاقية الدفاع المشترك بين العرب . والمهم هو أن كل ذلك لم يؤدي إلى تصفية مشكلة فلسطين ، إذ أنها ظلت قائمة وحتى الآن ، وفي شكل مشكلة اللاجئين ، وفي شكل إعتداء إسرائيل على المناطق العربية ، وعلى الدول العربية ، وفي أشكال وأنماط وأطوار مختلفة .

(١) الهدنات الأربعة ::

كان مجلس الأمن قد واصل تدخله ، وبصفته الهيئة التنفيذية لـهيئة الأمم ،

في مشكلة فلسطين ، وعلى أساس ضرورة وقف القتال بين الجانبين المتحاربين وضرورة الوصول إلى سلم دائم بينهما . وكانت الهدنة الأولى ، والهدنة الثانية هي نتاج لموقف مجلس الأمن في هذه المشكلة ، وفي صالح اليهود .

وكان العرب من جانبهم ينظرون إلى هذه الهدنات على أنها تدعم أطماع اليهود على حسابهم ، ويواصلون الشكوى من موقف اليهود الذين رفضوا احترام القرارات الخاصة بهذه الهدنات ، وواصلوا خرقهم المستمر لها . ولكن الأمر سينتهي بالعرب - رغم ثباتهم على مطالبهم - إلى قبول قرارات مجلس الأمن ، رغم إجحافها بحقوقهم . ولا شك أن ضعف القوات العربية الموجودة في الميناء ، وخوف الحكومات العربية من إغضب الدول الغربية ، وعدم وجود تماسك بين القيادات العربية والقاعدة الوطنية في المنطقة ، كان كل ذلك يدفع المسئولين العرب إلى ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة .

حقائق أن الدول العربية كانت لها خمس جيوش في فلسطين . علاوة على كتبة اليهوديين الملحقه بقوات الجيش المصري . ولكن مجموع القوات العربية في الميدان لم يزد على ٤٠,٠٠٠ مقاتل ، وكانوا يواجهون مالا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ مجند يهودي حسن التدريب . أما مسألة السلاح فان اليهود قد تمكنوا من سد النقص الموجود لديهم منه ، وخاصة في المدفعية الثقيلة ، وفي السلاح الجوي ، ومنذ الهدنة الأولى . وظهر أثر ذلك بسرعة في ميدان العمليات في فلسطين نفسها ، وحين قامت الطائرات اليهودية بشن غاراتها على منطقة غزة ورفح والعرش ، وحين قامت بالاجارة على عمان عاصمة الأردن . هذا بالإضافة إلى أن خطوط مواصلات وتأمين القوات العربية كانت أطول بكثير من خطوط اليهود ، وبشكل يضطر العرب إلى القيام بعمليات مجتهدة ،

وتعرض خطوط مواصلاتهم فيها للقطع بسهولة . وجاء موقف بريطانيا بمنح إمداد البترول العربية بالأسلحة والذخيرة عاملاً يضعف القوات العربية المحاربة ويجبرها على شراء ما يلزمها عن طريق الوسطاء والسماسرة ، وبأى ثمن ممكن ، وبكميات صغيرة . ويشك في أنها وفي درجة فاعليتها وذلك في الوقت الذي حصلت إسرائيل فيه على ما يلزمها من أسلحة وذخائر ، ودون أن تدفع أى ثمن .

وكان من الصعب على قادة الدول العربية ، وخاصة في الاردن ومصر والعراق ، أن يرفعوا الصوت عالياً ضد دول المعسكر الغربي ، وخاصة في الوقت الذي كان فيه التفوذ السياسى والاقتصادى لهذه الدول متوقفاً في المنطقة وكان من الصعب على مصر أن تتبع القطن لغرب بريطانيا : أما بترول العراق فكان حكراً لبريطانيا كذلك ، في الوقت الذي أخذت فيه السعودية في الانتعاش نظير تسليمها البترول للشركات الأمريكية وكان هذا الترابط السياسى والاقتصادى بين الدول العربية الكبرى وبين دول المعسكر الغربى رباطاً يعقل يد العرب ، أو قادة العرب ، ويحرهم من حرية العمل ، ومن الإمكانيات اللازمة لهم في حرب فلسطين . وأخيراً فإن موقف القيادات العربية من القضية الوطنية في بلادها كان يجبرها على عدم الاستمرار في الحروب في فلسطين ؛ فنلاحظ من ناحية إحتياج الحكومات العربية لقواتها داخل حدودها حتى تستغلبها في الأمن الداخلى ، وفي تثبيت دعائم حكمها ، ويظهر ذلك بوضوح في العراق ، وخاصة أمام مشكلة الأكراد في الموصل ، كما يظهر في مصر ، نتيجة لقلّة استقباب الأمن الداخلى ، وعجز قوات الشرطة عن مواجهة مظاهرات الطلبة والعمال في المدن الكبرى ، والاحتياج إلى قوات الجيش كقوات طوارئ فيها . وكانت حرب فلسطين فرصة مميّزة بتزايد نفوذ

وتتظيم عدد من الجماعات اليسارية واليمينية في نفس الوقت في العالم العربي .
وانتشر نشاط الشيوعيين نتيجة لزيادة ظهور المتناقضات داخل المعسكر العربي
وفي داخل كل دولة من الدول العربية ، وزاد كذلك نشاط وأهمية جماعة
الاخوان المسلمين ، نتيجة لإرسالها عدداً من المتطوعين والقذائيين إلى المنطقة
الجنوبية من فلسطين . وكانت الحكومات العربية تخشى من لزيادة نشاط
العناصر اليسارية ، وتخشى كذلك من لزيادة نشاط العناصر اليمينية . وكان
من نتيجة اشتداد الصراع بين هذه الاتجاهات إزدياد موجة الاغتيال السياسي
في مصر ، وخوف حكومة القاهرة من إمتداد هذه الروح إلى بعض أفراد
القوات المسلحة الموجودة في فلسطين . وهكذا كان عامل «الامن» سبباً رئيسياً
— يضاف إلى العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية — لموافقة الدول العربية على
تجميد مجهوداتها وعملياتها في فلسطين .

ولكن علينا أن نعرف بأن هذا الاتجاه كان يخدم المصالح الفردية للقيادات
العربية أكثر من خدمته للقضية العربية نفسها . وفي مجموعها ، ولكنه كان
هو الحل الوحيد في هذه المرحلة ، وخاصة أمام لزيادة المتناقضات داخل
المعسكر العربي ، وظهور التناحر بين القيادات السياسية الموجودة فيه .

وكان مجلس الأمن قد عين الدكتور بانثو وسيطا له في فلسطين . بعد
مقتل الكونت برنادوت . واقترح بانثو — بعد عمليات التغب — توقيع
العقوبات على من يخرق الهدنة ، واقترح دعوة العرب واليهود إلى عقد إتفاقية
هدنة ، وإنشاء مناطق واسعة عزلاء من السلاح ، وتخفيض عسك القوات
المسلحة . وكان مجلس الأمن قد أمر قبل ذلك بضرورة عودة المتحاربين إلى
النقط التي كانوا يحطون بها قبل ١٤ أكتوبر . وكان اليهود قد رفضوا تنفيذ ذلك
وبعد إجهاض اليهود لمنطقة التغب ، وافق مجلس الأمن على مقترحات الدكتور

باناش ، والتي تعنى السماح لليهود بالاحتفاظ بما إستولوا عليه أكثر مما كان لهم في ١٤ أكتوبر . وثبتت حدود الهدنة الدائمة على هذا الأساس . وعصمورت قرارات مجلس الأمن في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدعوة جميع الأطراف المشتركة في النزاع لعقد هدنة تشمل على جميع أنحاء فلسطين ، وتتضمن إنشاء خطوط دائمة للهدنة ، لا يجوز للقوات المتنازعة أن تتخطاها ، ويجب القوات المسلحة ، وخفض عددها بصورة تكفل الاحتفاظ بالهدنة . وتطورها إلى نظام سلم دائم في فلسطين .

ولقد واصلت الهيئة السياسية للامم المتحدة في نفس الوقت بحث المشكلة الفلسطينية ، وأيدت بريطانيا مشروع الكونت برنادوت ، كما أيدته أمريكا ، ولكن على أساس إعادة إعطاء القتب لليهود . وفي نفس الوقت واصل العرب تنفيذ مشروع برنادوت ، وأعلن اليهود أنهم لن يدخلوا عن القتب وساخل العقبة ، ولا عن نصيبهم في البحر الميت ، كما أعلنوا رفضهم جعل ميناء حيفا ومطار اللد مناطق حرة . وبعد نقاش طويل وافقت الهيئة العامة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على قرار بتأليف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء ، مختارهم الأعضاء الخمسة الدائمون ، وتقوم بالأعمال التي كانت قد أنيطت بالوسيط ، أو بأي أعمال أخرى قد يطلب مجلس الأمن أو هيئة الأمم منها للقيام بها ، وتسمى الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية ، وأن تتخذ التدابير اللازمة لوضع الأماكن المقدسة تحت حماية الأمم المتحدة وإشرافها ، وعلى أن تخضع منطقة القدس لنظام دولي . كما قررت ضرورة تحديد القدس حسب قرار التقسيم ، ووضعها تحت إشراف هيئة الأمم ، وقررت كذلك السماح لمن يرغب من اللاجئين بالعودة إلى ديارهم ، ودفع تعويضات لمن لا يرغبون في العودة ، ولكل من أصابهم ضرر في ممتلكاتهم . وكلفت لجنة

التوفيق بالعمل على تسهيل أمر إعادة السكّان واستقرار اللاجئين .

ولقد فشل الدكتور باناش . في إجبار اليهود على الانسحاب من الاماكن التي كانوا قد وصلوا إليها في النقب ، فتدخلت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الموضوع . وعملت على إقناع المصريين واليهود بضروية الإذعان لقرار وقف إطلاق النار . وفي وقت اشتد فيه الإشتباك في قطاع غزة ، وفي معركة دير البلح . ووافقت مصر على وقف القتال في ٨ يناير سنة ١٩٤٩ . وبدأت بذلك المحادثات للهدنة بين العرب واليهود .

كانت رودس هي المكان الذي وقع عليه الإختيار لمحادثات الهدنة بين الوفود العسكرية العربية والإسرائيلية . وبدأت هذه المحادثات بين المصريين واليهود منذ ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ . لكي تستمر بعد ذلك مع وفد الاردن ، ومع وفد لبنان ، ومع الوفد السوري .

ولاستمرت المحادثات المصرية الإسرائيلية مدة أربعين يوما وإنتهت باتفاقية هدنة رودس في ٤ فبراير سنة ١٩٤٩ . وتعهد فيها الطرفان بعدم القيام بأي عملات ضد الآخر ، ووافقة فيها على إقامة خطوط للهدنة . وتعهدا بعدم السماح لقواتهما باجتيازها ، واعترفا بضروية منع كل من الطرفين سفنه عن إبحار المياه الإقليمية لسواحل الطرف الآخر . ونصت هذه الاتفاقية على انسحاب القوات المصرية المحاصرة في القالوجيل إلى ما وراء الحدود المصرية ، وبإشراف مراقبي الأمم المتحدة .

ولقد نصت هذه الاتفاقية على أنها مجرد إتفاقية عسكرية ، ولا يجوز لأي فريق أن يستغلها لأغراض عسكرية أو سياسية ، ولا أن يلجأ إلى القوة مرة جديدة من أجل تغيير مصير فلسطين . ولكنها نصت على أن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الاتفاقية لا يعتبر تحلواً سياسياً أو إقليمياً ، ولا يمس

الحقوق والمطالب التي تنتج عن تسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية .

ووصفت هذه الاتفاقية الخط الفاصل بين غزة ورفح ، ونصت على احتفاظ المصريين بالسيطرة على الممر الساحلي الممتد من رفح إلى نقطة تبعد ثمانية أميال إلى الشمال من غزة ، وعلى أن ينزع السلاح من منطقة العوجا أو عوجا الغفير ونواحيها ، وعلى أن تخرج منها القوات المصرية واليهودية ، وعلى أن تشكل لجنة مشتركة للهدنة من سبعة أعضاء ، ثلاثة من المصريين ، وثلاثة من اليهود ، ويرئاسة أحد كبار ضباط هيئة المراقبة الدولية . وذلك للنظر في المشكلات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية .

واعتبرت هذه الاتفاقية نافذة فور توقيعها ، فلا تعرض على الهيئات النيابية للموافقة عليها ، وإن كانت قد نصت على إمكان تعديل أو إلغاء بعض أحكامها ، وذلك بعد فترة معينة ، وبطلب يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وكانت مدتها سنة ، وتظل نافذة ما لم يطلب تعديلها بعد ذلك .

وكانت هذه هي أولى الاتفاقيات بين العرب واليهود ، ولم تعترف بدولة إسرائيل ، ولم تعترف بما حدث في فلسطين . ولكنها أقرت بالتراجع إلى خطوط معينة . ودون أن تعترف بالسلطة التي نشأت فيها وراء هذه الخطوط . كما أنها لم تتعرض للجانب السياسي أو الجسائب القومي ، أو حتى للجانب الانساني ، ولمسألة اللاجئين الفلسطينيين . ويمكن اعتبارها إعرافاً بالأمر الواقع ، وفي صمت Sub Silentio وتركت الحل لمرحلة كفاح قادمة . ومادامت مصر - وبصفتها أكبر دولة عربية - قد وافقت على عقد الهدنة الدائمة ، فليس هناك من حرج على بقية الدول العربية من أن يتخذوا حلوها .

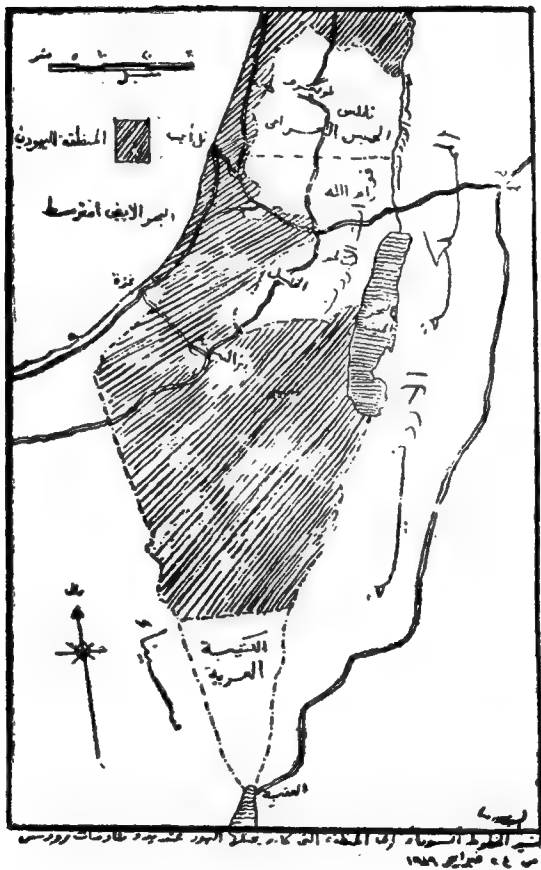
وبدأت المفاوضات في رودس كنكك بين وفد الأردن واليهود . وحاول

اليهود في أثناء هذه المفاوضات الحصول على مكاسب عسكرية جديدة ، ومكاسب جغرافية في المنطقة التي تشرف عليها القوات الاردنية . وذلك كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة عمان وفي أثناء المفاوضات . ووقعت إصطدامات في مثلث نابلس - جنين - طولكرم . وفي منطقة الخليل : كما تمكن اليهود من إرسال طابور سريع إلى جنوب النقب . وإلى ذلك الجزء من ساحل خليج العقبة . حيث استولوا على أم الرشراش . وعملوا على إنشاء ميناء آيلات هناك .

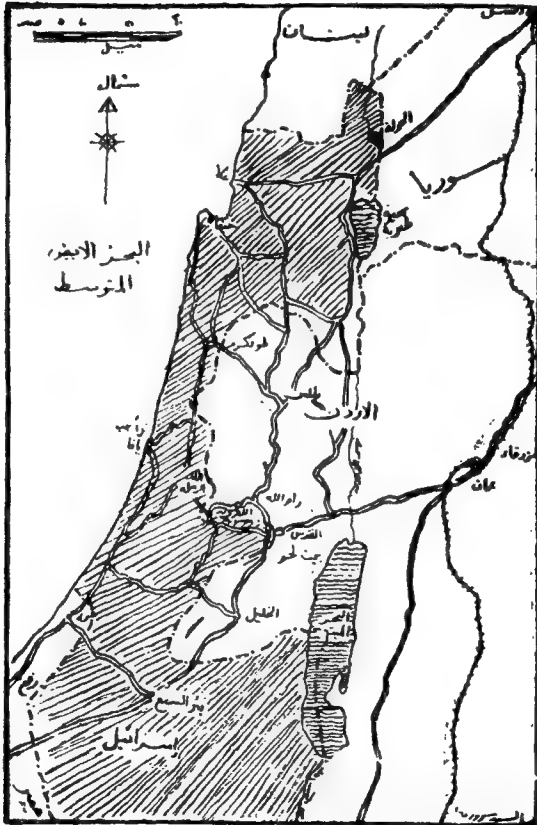
وتم توقيع الهدنة الأردنية الاسرائيلية في شهر أبريل : وإعترف فيها بمنع القوات المسلحة للفريقين من القيام بأى عمل عدوانى تقوم به ضد الفريق الآخر . أو تتخطى به خطوط الهدنة . كما إعترفت بأنها لا تحجب بحقوق أى من الطرفين في الحل النهائي لمشكلة فلسطين . وعينت هذه الاتفاقية خطوط الحدود في قطاع القدس والخليل والبحر الميت في الجنوب . ووافقت على أن تحل القوات الأردنية محل القوات العراقية . وخاصة بعد أن رفض العراق أمر الاشتراك في مفاوضات رودس . ثم إتفق مع الأردن على سحب الجيش العراقي من جبهة القتال . وفوض وفد الأردن التحدث باسم القوات العراقية التي ستسحب . ولقد ألحقت بهذه الاتفاقية خريطة لخط الهدنة في القطاع الذى كانت تسيطر عليه القوات العراقية : وإعترفت بحق السكان فيها في البقاء في مساكنهم . والحفاظة على ممتلكاتهم ومواشيهم . ودفع تعويض لمن ينسحب . ومنع القوات الاسرائيلية من الدخول إليها . وتنظيم شرطة عربية محلية للإحتفاظ بالأمن الداخلى هناك .

ونصت هذه الاتفاقية على أن تقتصر القوات العسكرية للفريقين على قوات دفاعية . وفي المناطق الممتدة إلى مسافة عشرة كيلومترات من كلا

خريطة رقم (٩) :



خريطة رقم (١٠) :



المساحة التي احتلها اليهود بموجب اتفاقية رودس

الجانبيين لخطوط الهدنة . ونصت كذلك على تشكيل لجنة خاصة من ممثلين :
أثنين عربيين ، ومثلهما من اليهود . وبإشراف مندوب من الأمم المتحدة .
ويكون مركزها القدس ، وذلك للنظر في الشكاوى التي تنشأ عن خرق الهدنة
واللوصول إلى تسوية مقبولة من الفريقين .

أما الهدنة اللبنانية فكانت قد تمت منذ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٩ : أى قبل
أن يتم التوقيع على الهدنة مع الأردن . وكانت المباحثات الخاصة بها قد بدأت
في الناقورة . وجاءت تشبه نصوص الاتفاقيتين المصرية والاردنية فيما يتعلق
بمنع القيام بأى عمل عنوانى أو مجاوزة الحدود أو المجال الجوي أو المياه
الاقليمية ، وعدم إكتساب أى إمتياز عسكري أو سياسى ، وعدم مساس
الاتفاق بحدود الفريقين أو مواقعهما في التدوية النهائية لمشكلة فلسطين . وجاء
تشكيل لجنة الهدنة اللبنانية من خمسة أعضاء كذلك ، مثل اللجنة الاردنية ،
وعلى أن يكون مركزها في الناقورة ، على الحدود اللبنانية الاسرائيلية ، وجعلت
الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين هي خط الهدنة الفاصل بين الجانبين .

أما سوريا فانها قد ترددت طويلا في الدخول في مثل هذه المفاوضات مع
اليهود ، ثم إستمرت المحادثات من شهر أبريل حتى ٢٠ يوليو ، خاصة وأن
القوات السورية كانت قد إحتلت قبيل الهدنة مستعمرة مشار هاردين ، وهي
من أرض فلسطين المخصصة لليهود عبر نهر اليرموك ، وأصر اليهود على
انسحاب السوريين منها لتكون الحدود الدولية بين فلسطين وسوريا هي حدود
الهدنة . وتمسك السوريين بمواقفهم ، ولكنهم وافقوا بعد ذلك ، ونحمت ضغط
مراقبي الهدنة ، بعد إتفاق كل من مصر والاردن ولبنان ، على جعل خط
الهدنة هو منتصف خط القتال والمواقع العسكرية . ونصت هذه الهدنة على
تجريد المناطق الواقعة بين السوريين واليهود من السلاح ، وعلى جعلها منطقة

معزولة السلاح تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة ، وعلى أن يعود إلى المنطقة أهلها الأصليون ، ودون أن تدخلها أية قوات سورية أو يهودية . وأخلى السوريون ميثمارها يردن ، وأخلى اليهود بعض المواقع التي كانوا قد إحتلوها من جانبهم . وإشتملت الاتفاقية على ملاحق ، خاصة بتخطيط الطرق ورسم خطوط وقف القتال . وغيرها خاصة بعملية إخلاء المنطقة المحررة من السلاح ، وملحق ثالث لتحديد المناطق التي توضع فيها القوات الدفاعية على جانبي المنطقة الغزاة . وملحق رابع لتعيين قدر تلك القوات . وكانت الإتفاقية السورية تشبه الإتفاقيات السابقة ، وأنشئت لجنة دائمة سورية — إسرائيلية للهدنة وأصبح مركزها في جسر بنات يعقوب .

وبهذا تمت المرحلة الأولى من مراحل تصفية مخلفات الحرب في فلسطين . وهي عملية وقف إطلاق النار . وتثبيت خطوط دائمة على الخريطة . لايقوم هذا الجانب أو ذاك بتعديها . حقيقة أن رسم هذه الخطوط جاء مخالفاً لمصالح العرب ، ولكن القيادات العربية عجزت — ماديّاً وسياسياً — عن الحصول على أكثر من ذلك . وجاءت بعد ذلك المرحلة الثانية ، والخاصة بالتوفيق بين العرب واليهود . وللوصول إلى سلم بين الجانبين .

(٢) ميثاق لوزان وفشل التوفيق :

كانت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قد قررت في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . تكوين لجنة للتوفيق بين العرب واليهود . وتشكلت هذه اللجنة من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وما أن تم توقيع الهدنة المصرية حتى قامت لجنة التوفيق بدعوة الحكومات العربية إلى مؤتمر يعقد في بيروت . وعقد هذا المؤتمر في ٢١ من مارس سنة ١٩٤٩ . ثم اجتمعت اللجنة بعد ذلك بوفد كل حكومة على إنفراد .

ولاشك أن محاولة الاجتماع بكل وفد على حدة كان يستند — من الناحية القانونية — إلى إستقلال كل دولة عربية ووضوح شخصيتها الدولية ، كما أنه كان يستند إلى الهدنات التي تمت بين كل من هذه الدول العربية واليهود . ولكنه كان يهدف في نفس الوقت محاولة الوصول إلى ثغرات في الصف العربي ، ثغرات يمكن النفاذ منها للوصول إلى تسوية ، وعلى حساب العرب . وكان من الصعب على الحكومات العربية أن تراجع عما إستقر عليه رأى العرب . حتى في وقت هزيمتهم ، والتراجع عن القرارات التي إتخذتها هيئة الأمم المتحدة نفسها بشأن فلسطين . ولذلك فإن الحكومات العربية كانت واقعة بالفعل تحت تأثير الرأى العام العربي ، وتحت تأثير قرارات الأمم المتحدة ، وفي وقت وضع فيه ظهور مشكلة اللاجئين في فلسطين . ولقد طالبت الوفود العربية بما كان قد قرره مجلس جامعة الدول العربية قبل إنعقاد المؤتمر ، وهو ضرورة التمسك بتنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة ، والتمسك بحق اللاجئين في عودتهم إلى وطنهم ، والمحافظة على حقوقهم وأموالهم .

لقد حاولت الدول العربية أن تتمسك بجامعتها في وقت محنتها ، وتتمسك بحقوق أبناء البلاد في ممتلكاتهم وأراضيهم . ولكن اليهود كانوا يرغبون في زيادة مكاسبهم ، وشرطوا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وعودتهم إلى وطنهم بالتسوية النهائية لمشكلة فلسطين ، وأصرروا على رفض تنفيذ قرار الأمم المتحدة ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائى مع العرب .

وكان موقف العرب منطقياً وقانونياً ، ولا يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ، في الوقت الذى كان فيه موقف اليهود يعنى وضع اشتراطات على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وبدلاً من أن تتخذ اللجنة موقفاً حازماً ضد

اليهود . إستندت إلى هذا التباين بين وجهات نظر كل من العرب واليهود ، ووجهت دعوة إلى كل من الحكومات العربية وإلى إسرائيل لإرسال ممثلها إلى لوزان في ١٦ أبريل للتباحث في القضية .

وعقدت اللجنة عدة جلسات في لوزان مع الفريقين - وتشبث اليهود بموقفهم في أول الأمر - ولكنهم اضطروا إلى التراجع . نتيجة لرغبتهم في الحصول على عضوية الأمم المتحدة . وكانت إسرائيل قد تقدمت بطلب للانضمام إلى هيئة الأمم ، وكانت الجمعية العمومية تبحث هذا الطلب . وكان مندوبو العرب هناك يعارضون فيه . وعلى أساس أن إسرائيل لا تحترم قرارات هيئة الأمم ، علاوة على قتل اليهود لبرنادوت . وعدم قيام إسرائيل بالتحقيق اللازم للوصول إلى الجناة . فطلبت الجمعية توكيداً من مثلى اليهود بتنفيذ قرارات الهيئة بشأن عودة اللاجئين وتحويل القدس وتعقب قتل برنادوت . وإضطروا ممثلو اليهود إلى إعطاء هذا التوكيد . وحصلوا على الأغلبية اللازمة للتصويت على قبولهم في الهيئة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، وأصبحوا بذلك شوكة في جانب العرب . وفي المنظمة الدولية .

ولقد إستتبت هذه العملية من اليهود أن يوافقوا كذلك في لوزان : وفي نفس اليوم ، على قبول قرارات الأمم المتحدة أساساً للمحادثات . ووقع اليهود على بروتوكول لوزان ، الذي إشتمل على قرارات الأمم المتحدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . والذي تضمن أن يكون التقسيم وحلوده ، مع بعض تعديلات تقتضيها اعتبارات فنية . وتحويل القدس . وعودة اللاجئين وحقوقهم في التصرف في أموالهم وأماكنهم . وحق تعويض الذين لا يرغبون منهم في العودة — أن يكون ذلك هو أساس المحادثات . ووقعت الوفود العربية على ميثاق مماثل مع اللجنة في نفس التاريخ .

ولكن اليهود بعد ما قبلت دولتهم عضواً في هيئة الأمم . وإستنفذ التوكيد أغراضه ، حثوا بوعدهم . وتنكروا للميثاق الذى وقعوه ، وراحوا في أثناء المحادثات يطالبون بضم شقة غزة إلى دولتهم في مقابل السماح بعودة اللاجئين في تلك الشقة إلى قراهم في القسم المحتل من قبلهم في منطقة غزة ؛ وطالبوا بأن تشمل حدودهم اللبنانية منابع نهر الليطاني . وتمسك العرب بالحدود المقررة للتقسيم ، وتمسكوا - ما عدا الأردن - بتحويل القدس ؛ وقال اليهود بقصر التحويل على الأماكن المقدسة الواقعة في المدينة القديمة التي هي في حوزة العرب . وبألا يمتد إلى القدس كلها ، بحيث يشمل المدينة التي في حوزتهم ، ورفضوا عودة اللاجئين ، وجعلوها منوطة بعقد صلح نهائى . وطالبوا أخيراً بمفاوضة كل دولة عربية على إنفراد . فرفض العرب تلك المطالب . ولما طوّل اليهود بتنفيذ الميثاق الذى وقعوه قالوا إنه وقع نظرياً ، وإنه لا يقوم على أساس عملى (١) . وأمام هذا الموقف ، ومع عجز اللجنة عن التصرف ، اضطرت إلى وقف المؤتمر لمدة ثلاثة أسابيع ، حتى يتسنى للمنلوبين العرب واليهود الاتصال بحكوماتهم . وكان هذا يعنى وضع لجنة الأمم المتحدة نفسها العرب أمام الأمر الواقع ، وإعطاء فرصة جديدة لليهود ، يزيلون فيها من مكاسبهم ، وأمام سمع الأمم المتحدة وتحت بصرها .

والواقع أن اليهود قد إنتهزوا هذه الفرصة وسنوا قوانين تهدف تصفية أملاك العرب في المنطقة المحتلة من فلسطين : ذلك أنهم سنوا قوانين لحراسة أملاك العرب ، وأعطوا للحارس العام حق التصرف فيها وتصفياتها وإدارتها وبيعها ؛ وطاردوا كثيرين من العرب ، وأخرجوهم بالتار من قراهم إلى المناطق

(١) أكرم زعير : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ . ص ٢٤٧ .

العربية . وعملت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على تشجيع إسرائيل في ذلك الوقت ، ولز بطريق غير مباشر ، ولكن بطريق على ومادى وملنوس . فوافقت أمريكا على إقراض اليهود مائة مليون دولار ، وأنشأت بريطانيا مع إسرائيل علاقات إقتصادية ، وفاوضت اليهود على تركة الإنتداب ، وإعترفت بمسئوليتهم عن المناطق التي يحتلوها . وشملت إتفاقية التصفية اليهودية البريطانية كل ما في هذه المناطق من منشآت ومبان ومنقولات . وحين عادت لجنة التوفيق وعاد مندوبو العرب واليهود إلى لوزان . في ١٨ يوليو، وضحت صعوبة التوفيق بين حقوق العرب . وأطاع اليهود . وبين المنطق القانوني ومنطق القوة ؛ فتعثرت المفاوضات . وظهر فشلها .

ولكن لجنة التوفيق الدولية حاولت أن تسر فشلها في الوصول إلى التوفيق بين الطرفين . وفشلها في الوقوف في وجه اليهود . بعد أن تراجعوا فيما وقعوا عليه في مؤتمر لوزان . ورغم أنها تمثل الأمم المتحدة . ولاشك أن هذه اللجنة قد خضعت لضغط من الدول التي عملت على محاربة اليهود . بل إن مصالح الدول التي كانت تتألف منها كانت تتكامل مع مصالح اليهود وإسرائيل . ولذلك فإنها قد وافقت على إقترح العضو الأمريكي فيها . والخاص بتأليف لجنة فنية تابعة لها . للدراسة الأوضاع الاقتصادية في البلاد التي تأثرت بحرب فلسطين . وتقديم توصيات للجنة التوفيق . حتى تتمكن من وضع برنامج كامل : أولا لمساعدة الحكومات المعنية بالأمر على السير ببرامج التعمير . والإجراءات التي تتطلبها أوضاع أولئك الذين تبدلت أوضاعهم الاقتصادية بسبب العمليات العسكرية ؛ وثانيا لتسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم ، وإعادة إسكانهم وإنعاشهم الإقتصادي والإجتماعي . ودفع التعويضات لهم بموجب قرار الجمعية العمومية في ديسمبر سنة ١٩٤٨ . بغية إدماج هؤلاء اللاجئين

في حياة المنطقة الاقتصادية . وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها ، وعلى أساس تمكّنهم من إعالة أنفسهم بأنفسهم في أقرب وقت ممكن ؛ وثالثاً لتأسيس حالات إقتصادية تؤدي إلى إستتباب السلام والإستقرار في هذه المنطقة .

ولقد وضح من ذلك أن اللجنة تحاول دراسة إمكانية «توطين» العرب في اللول العربية التي لجثوا إليها ، وعن طريق إمكان «معاونة» هذه اللول العربية على القيام بذلك ضمن نطاق «التعمير» . وحتى مسألة تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم فإنها كانت غير واضحة ، مادامت قد ربطت بمسألة «إدماجهم» في حياة «المنطقة» الاقتصادية . ومن البديهي أن يكون هذا الإدماج مع اللول العربية ، وفيها . وليس مع اليهود . ولقد ربطت هذه النقطة كذلك ، بمسألة «إعادة إسكانهم وإنعاشهم الإقتصادى والإجتماعى» . وربطت بمسألة دفع التعويضات لهم . على ما أصابهم . وتعويضهم عن أوطانهم التي لا تعوض . ولا يقبل عنها عوض . وأما النقطة الأخيرة والخاصة بتأسيس حالات إقتصادية تؤدي إلى إستتباب السلام والاستقرار في المنطقة ، فكانت تعنى كذلك «التوطين» وتقديم «المعونات» أو «التعويضات» وتشغيل اللاجئين ، حتى وإن كان ذلك ضمناً .

وهكذا فشلت لجنة التوفيق في التوفيق بين العرب واليهود ، وفشلت في مسألة تنويل القدس . وعملت على جر المشكلة من أصولها إلى فروع ثانوية ، وإن كانت مشكلة اللاجئين قد أصبحت هى الأساس . وعجز قادة العرب عن تقديم تضحيات أخرى ، خاصة وأن خطر اليهود قد وضح مادياً على كل المنطقة . وكانت حالة الحرب لا تزال موجودة في القدس ، وفي غزة ، وفي الضفة الغربية ، حتى وإن كانت قد جمدت في شكل هدنة .

(٣) القدس وغزة والضفة الغربية :

تشبث كل من العرب واليهود بالقدس ، وحاول اليهود أن يحصلوا على مكاسب في قطاع غزة ، وكانت أطباعهم واضحة فيما بقي من أراضي فلسطين ، وهو ما يسمى الآن بالضفة الغربية .

وكانت القدس تنقسم إلى قسمين : القدس الجديدة ويحتلها اليهود . والقدس القديمة وكانت في أيدي العرب . ولقد اعتبر اليهود القدس الجديدة عاصمة لهم ، رغم أن معظم أحيائها كانت عربية ، وكذلك الحال بالنسبة لمعظم القرى المحيطة بها . كما أن معظم عقاراتها وأراضيها كانت في أيدي العرب . وحاول اليهود أن يتخاؤا القدس الجديدة نقطة وثوب على القدس القديمة . وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على حي اليهود ، وحي النصارى ، ولكي يصلوا بعد ذلك إلى الحى العربى ، والذي يشتمل على قبة الصخرة . والتي أرادوا أن يبنوا مكانها هيكل سليمان من جديد . وكان العرب من الجانب الآخر يرون ضرورة إحفاظهم بمقدساتهم في القدس . ويرون ضرورة الاحتفاظ بالقدس كنقطة أمامية لازمة للدفاع عن المواقع العربية في المنطقة الوسطى من فلسطين ، ولازمة بالتالى للاحتفاظ بخطوط مواصلات هذه المنطقة مع شرق الأردن . وهكذا ظهرت أهمية القدس الدينية والاسراتيجية في الوقت الذى كان يمثل فيه لإحتفاظ العرب بها أهمية سياسية لما قيمتها .

وكانت جميع قرارات هيئة الأمم بشأن فلسطين تنص على ضرورة تدويل القدس . وحين تألفت لجنة التوفيق في خريف سنة ١٩٤٩ اقترحت في تقريرها الذى رفضته إلى الأمم المتحدة : أولا تقسيم القدس إلى قسمين ، أحدهما عربى والآخر يهودى ، ويكون لكل منهما سلطات إدارية محلية ؛ وثانيا تعيين مندوب دولى وتكون مهمته ضمان زيارة الأماكن المقدسة ، والاشراف على

تجريد منطقة القدس من السلاح . وعلى أن يساعده مجلس مؤلف من ممثلين عن السلطات العربية واليهودية ؛ وثالثا . تشكيل محكمة دولية تعينها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مجلس الأمن ؛ ورابعا . تعضيد مندوب الدول في القدس بقوة حرس دولية ؛ وخامسا . استعانة كل من الادارتين المحليتين — العربية واليهودية — بقوة بوليس وطنية .

ولقد إستبعت هذه الاقتراحات مباحثات طويلة ومناقشات في اللجنة السياسية وفي الجمعية العمومية للأمم المتحدة . وأعلن فيها مندوب اليهود رفض حكومته لهذه الاقتراحات . ورفضها تجريد القدس من السلاح ، ورفضها إخراج القدس من نطاق الدولة اليهودية . وذهب إلى أبعد من ذلك ، وهذا بمقاومة مشروع تدويل القدس مقاومة سرية . ولكنه أعلن إستعداد حكومته للتعهد أمام هيئة الأمم المتحدة بصيانة الأماكن المقدسة ، والتعهد بعدم التفريق بين الاجناس والأديان في زيارتها ، والموافقة على وجود مندوب دولي للإشراف على هذا الاتفاق . حقيقة أن هذا الاضرار من الجانب اليهودي على فرض شروط معينة على قرارات هيئة الأمم المتحدة لم يكن قانونياً ، وكان يتعارض مع تعهد اليهود بتنفيذ قرارات هذه الهيئة الدولية عندما قلموا طلبهم للانضمام إلى الأمم المتحدة . ولقد أثار هذا الموقف حتى كثير من ممثلي الدول في الجمعية العمومية ، وفي اللجنة السياسية على السواء ، وخاصة مندوبي أمريكا اللاتينية . ولكن هيئة الأمم المتحدة عجزت عن أن تفرض إحترام قراراتها على اليهود .

ولقد قدم مندوبو سوريا ومصر ولبنان والسعودية واليمن تعليقات على مشروع لجنة التفويق ، تضمنت ضرورة عودة سكان منطقة القدس إليها ، وإنشاء ممر دولي يربط القدس بيافا ؛ وشرحوا أنهم يقبلون التدويل إختياراً

لأهون الشرين ، علماً بأن الحق والمنطق يقضيان بوجوب إبقاء القدس تحت السيادة العربية . ونلاحظ أن مندوب العراق لم يشترك في تقديم التعديلات المذكورة . خاصة وأن حكومة بغداد كانت لا توافق على تدويل القدس . وأصررت على عروبة هذه المنطقة . بعد أن كانت قد رفضت عقد الهدنة مع اليهود . أما الأردن فإنه لم يكن قد أصبح عضواً في الأمم المتحدة . ورغم ذلك فقد دعى للحديث بصفته قريباً له شأن بالموضوع . ويحتل قسماً من القدس . وأعلن مندوب الأردن رفض حكومته تدويل القدس . ورفضها تجريد المنطقة من السلاح . وإستعدادها لحماية الأماكن المقدسة . وقدرتها على القيام بذلك . خاصة وأن العرب قد قاموا بهذا الإشراف منذ وجودهم في فلسطين .

وكانت الدول العربية ترى أنه مادام معظم مدينة القدس قد خرج من أيدي العرب . وخضع لاحتلال اليهود . فإن التدويل يمنع اليهود من إتخاذ هذه المدينة عاصمة لهم . ويسمح لعشرات الآلاف من العرب الذين خرجوا منها بالعودة إليها . وبشكل يسمح لهم باسترداد أملاكهم وعقاراتهم . وكانت الأردن ترى أن مركز مدينة القدس التي تحتل قواتها قسمها القديم هو مركز دفاعي خطير ضروري للمملكة كلها . هذا علاوة على أن ما في يد العرب - على ضآلة مساحته - ذو خطورة من الناحية الدينية ؛ كما أن اليهود لن يذعنوا لقرار التدويل . ولن تكررهم هيئة الأمم على الإذعان . وخاصة بعد أن عودت العرب محاباتها لليهود . ولذلك فإن الأردن قد رأى أن التدويل سيكون تمهيداً لإستيلاء اليهود على كل القدس ؛ ومادام اليهود يصرون على ضرورة تهويد القدس . فعلى العرب أن يصروا على عروبتها .

وبعد اللجنة السياسية عرض الأمر على الجمعية العمومية في ٩ ديسمبر سنة

١٩٤٩ . فأيدت الاكثريّة التلويل ، وحماية الأماكن المقدسة ، وتولى هيئة الأمم إدارة شئون المدينة عن طريق مجلس الوصاية ، وتكليف هذا المجلس باعداد دستور وتنفيذه في الحال ، على أن تكون حدود المنطقة شاملة لبلدية القدس والقرى والمدن المجاورة ، والتي تقع في حدود بيت لحم جنوبا وعين كارم غربا وابى ديس شرقا وشحفاط شمالا ، وعلى أن يفرغ مجلس الوصاية من وضع النظام وإقراره وتنفيذه في دورته المقبلة ، وأن يمنع إتخاذ أى إجراء من شأنه أن يحول دون تنفيذ الدستور . هنا وقد أقرت الجمعية العمومية في نفس الوقت ميزانية لادارة هذه المنطقة الولية الى بلغت ثمانية ملايين دولار . وكانت كل من إنجلترا وأمريكا قد صوتت ضد هذا القرار .

وظهر من موقف إنجلترا وأمريكا أن هاتين الدولتين ترفضان إتخاذ أى قرار ، أو المشاركة في إتخاذ ما يتعارض مع أمانى اليهود وأطماعهم . وكان هذا الموقف تشجيعاً لليهود ، وبشكل واضح . وسرعان ما قسام البرلمان اليهودى ، أو «الكينيسيت» بتحلى قرار الأمم المتحدة ، وقرر في ١٣ ديسمبر إعلان القدس عاصمة لاسرائيل . ونقل مقر البرلمان والحكومة إليها . ورغم أن مجلس الوصاية قد أنذر اليهود بوجوب وقف نقل الادارات إلى القدس . إلا أن اليهود لم يجيبوا على ذلك ، ووضعوا العالم أمام الأمر الواقع . واضطرت الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلى تقديم أوراق اعتماد مندوبيها لليهود في القدس بعد ذلك . هذا من ناحية التلويل .

أما فيما يتعلق بلستور القدس . فقد وضع مجلس الوصاية هذا المستور في ٤ أبريل سنة ١٩٥٠ . وكان هذا اللستور ينص على شمول التلويل لمدينة القدس والمنطقة الداخلة في حدود التلويل الوارد في القرار ، وينص على تجريد هذه المنطقة من السلاح ، وينص على قيام حاكم عام تعينه هيئة الأمم على

رأس هذه الإدارة . وينص على قيام مجلس تشريعي يشترك فيه المسلمون والنصارى واليهود بمقاعد متساوية ليساعد الحاكم العام الذي له حق الفيتو . ولقد اشتمل هذا الدستور على أحكام تتعلق بالأماكن المقدسة وزيارتها ، وبالتعليم والاقتصاد . وتأليف سلطات محلية - عربية ويهودية - ذات استقلال ذاتي لتصرف الشئون العمرانية والإدارية والبلدية . وتمكن منلويو العرب من حمل مجلس الوصاية على وضع ملحق يوجب على الحاكم العام عقب تطبيق الدستور المبادرة إلى إعادة النازحين عن القدس بسبب الحرب . واسكانهم ودفع التعويضات التي يستحقونها . وإعتبار كل من كان متوطنا في منطقة القدس يوم إقرار التقسيم - أي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ - من أهلها الذين يحق لهم التمتع بأحكام هذا الملحق . وقرر المجلس مناقشة الأردن واليهود التعاون على تنفيذ هذا الدستور . ولكنهما رفضا . فاجلحت المشكلة من جديد إلى الجمعية العمومية ، وهي عاجزة عن تنفيذ قراراتها . مادامت تفتقر إلى القوة المادية اللازمة لذلك . وتخضع لمصالح الكتل الدولية الموجودة فيها .

أما بالنسبة لقطاع غزة فإنه كان قد تحمل ما يزيد على مائتي ألف مهاجر إليه رغم فقر هذا القطاع وقلة إساكانياته . واضطرت الحكومة المصرية إلى الاحتفاظ بقواتها العسكرية في هذا القطاع حتى تقوم بواجبها في الدفاع عنه . ولكن على أساس إحتفاظ هذه المنطقة بشخصيتها الفلسطينية . وإتخاذها قاعدة أمامية للعودة إلى أرض العرب في فلسطين . ولكن بقاء القوات المصرية في قطاع غزة كان يثير حتى الملك عبد الله . وكان يتخذنه ذريعة للاحتفاظ بالضفة الغربية للأردن . وإن كان الملك عبد الله قد ذهب في تعامله مع الضفة الغربية إلى مدى بعيد . أظهر أطماعه الشخصية والأسرورية في هذه المنطقة الفلسطينية .

ذلك أن الملك عبد الله قد قام بتوحيد الضفة الغربية للأردن مع الضفة الشرقية ، وألف منهما «المملكة الأردنية الهاشمية» . حقيقة أن عملية التوحيد هذه قد سارت على خطوات ، وبدأت بإلغاء الجمارك والجوازات بين الضفتين وإستمرت مع منح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية ، وأعقب ذلك حل البرلمان الاردنى ، ودعوة الضفتان إلى إجراء إنتخابات مشتركة . ولقد جعل الملك عبد الله للضفتين عدداً مساوياً من المقاعد في البرلمان . واجتمع البرلمان الناتج عن هذه الانتخابات في ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠ ، واجتمع في عمان ، واتخذ قراراً أعلن فيه الوحدة التامة بين ضفتي الأردن - الشرقية والغربية - وإجتماعهما في دولة واحدة . وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري . والتساوى في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً . كما أعلن هذا البرلمان تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين . والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة ، وبملىء الحق وعلم من التسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأمن القومي والتعاون العربي والعادلة الدولية . وهكذا جاء هذا القرار يحمل من الألفاظ المنمقة أكثر مما يحمل من نصوص دستورية واضحة ثابتة بشأن الأردن وبشأن فلسطين . والمهم هو أن الملك عبد الله قد حصل على مكاسب «إقليمية» لنفسه ولأسرته ولملكته : ولكن بدلاً من أن يمتد الحكم من المناطق الأكثر حضارة والعربية من البحر المتوسط صوب الصحراء ، إمتد حكم الصحراء على بلاد أكثر تقدماً وتطوراً من النواحي الإجتماعية والثقافية والمادية . بنفس الطريقة إمتد النفوذ البريطاني من عمان إلى الضفة الغربية للأردن . ولقد إعترفت بريطانيا بهذا الاتحاد بين الضفتين ، وإعتبرت معاهدة التحالف الموقعة بينها وبين الأردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع أراضي الدولة . ولما كانت القدس القديمة مشمولة بقرار

التبويل الذي إتخذه الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فإن معاهدة التحالف الأردنية البريطانية أصبحت سارية على هذا الجزء الذي تبأشر الاردن سلطتها الفعلية فيه من هذه المدينة . وحتى تبأشر هيئة الأمم سلطتها الفعلية هناك وإذا كان البريطانيون قد أدخلوا فلسطين عمليا في سنة ١٩٤٨ لكي يتركوا اليهود يتوسعون فيها صوب الداخل . فإن نفوذهم قد عاد إليها ، وعن طريق ملك الأردن ، ومن الشرق . بعد توحيد الصفين .

وإذا كانت القيادات العربية قد عجزت في ذلك الوقت عن الالتجاء إلى القاعدة الشعبية في العالم العربي . وإظهار المتناقضات الموجودة أمامها . حتى يمكنها أن تتبرهن بـ: برائيتها . فإن هذه القيادات قد وافقت على هذا التغيير الذي حدث في فلسطين ، حتى وإن واصلت التمسك بشعاراتها عن وحدة فلسطين وضرورة تحريرها ، وبصفتها جزءاً لا يتجزأ من جسم الأمة العربية . وحدث ذلك في الوقت الذي واصل فيه الغرب رعايته وخضائته للدولة اليهودية التي نشأت في فلسطين .

(٤) البيان الثلاثي والدفاع العربي المشترك :-

كانت أسباب كارثة فلسطين متعددة ، ومنها السياسي ومنها العسكري ومنها الاقتصادي . وعلاوة على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة لليهود ، كانت ظروف العرب وأحوالهم مسؤولة إلى حد كبير عن وقوع هذه الكارثة : ذلك أن الدول العربية قد عجزت عن تعبئة قواتها العسكرية ، ووضعها في خدمة المعركة ، ولم تستخدم في الأغراض الحربية إلا جزءاً ضئيلاً من إمكانياتها ، ولم تكن ميزانياتها ميزانيات حرب ، بل نظرت إلى حرب فلسطين وعلى أنها نزعة حزبية . كما أنها لم تترك لشعوبها فرصة المشاركة في المجهود الحربي . رغم إحتياج المعركة للمجهود الشعبي . وعجزت الحكومات العربية عن إنشاء

قيادة عسكرية موحدة . وحرمت بذلك نفسها من عنصر التنسيق اللازم بين الوحدات المحاربة في ميدان المعركة : وجاءت الأطماع القيادية والحلافات الجوهرية بينها سبباً في نشوء تضارب واضح إنعكس على الوحدات المحاربة أثناء المعركة . كما أن هذه القيادات عجزت عن تقدير قوة اليهود ، وإسهانت بها . ويشكل يسيل معه وصفها بالغرور ، ويفقدها إمكانيات كثيرة للنصر . وكان عدد القوات المحاربة العربية في فلسطين يقل عن العدد اللازم للقيام بالمهمة الملقاة على عواتقها : هذا علاوة على نقص السلاح ، وعجز الامداد والتكوين ، وكان قصر المعركة على الوحدات العسكرية للدول العربية المستقلة يعنى تجاهل أبناء فلسطين أنفسهم : أو عدم تمكينهم من النزول إلى معركة كانت معركتهم قبل غيرهم . هذا علاوة على الأخطاء السياسية والتكتيكية التي حدثت مع الهدنة الأولى والهدنة الثانية . وفي كل مجال من مجالات فلسطين .

ولكن الصلعة كانت عنيفة على العرب : ومع سرعتها أوضحت خطورة الصهيونية عليهم . وعلى كل دولهم . وشعر العرب بخطر تدفق اليهود إلى فلسطين . وخطر وصول أعداد لليهود هناك إلى مليونين ، أو إلى أكثر من ذلك . خاصة وأن بن غوريون كان يصرح علانياً بأن تعداد «شعب الله المختار» سيصل في فترة العشر سنوات التالية إلى خمسة ملايين في فلسطين . وشعر العرب بخطورة حدود اسرائيل عليهم وعلى وحدتهم : وكانت أطماع اليهود تمتد من النيل إلى الفرات ، كما كتبوا ذلك على دار البرلمان اليهودي . وكان وصول اليهود إلى خليج العقبة يعنى فصل المشرق العربي عن مصر وعن بقية الاقطار العربية في المغرب . أما من الناحية الاقتصادية فان نشأة هذه البؤلة البخيلة كان يعنى استمرار الاستغلال الاقتصادى لبقية الاقاليم العربية المحيطة بها . سواء أكان ذلك في المواد الخام ، المنتجة في البلاد العربية ، أو في المواد

المصنعة التي قامت إسرائيل أساساً لتوزيعها في العالم العربي . وكان هذا العامل الاقتصادي يهدد الطبقات الرأسمالية للنامية في العالم العربي ، والتي كانت قد بدأت في تحويل جزء من نشاطها ، ومن رؤوس أموالها ، من التجارة إلى الصناعة ، ويهددها في عملية نموها . ويهددها في مصالحها المادية والفعلية .

وإذا كان العرب قد أجبروا - نتيجة لظروف حرب فلسطين - على الاعتراف باتفاقيات الهدنة ، وبخطوط ثابتة على الخريطة تفصل بين أراضيهم وبعضها ، حتى ولو كان ذلك مؤقتاً ، إلا أنهم سم رأوا خطورة إسرائيل الاقتصادية على مصالحهم واضحة . ولم يكن في وسع أحد أن يتناسى أهمية العامل الاقتصادي . ولذلك فإن رأى العرب قد إستقر على ضرورة تجميد الأوضاع الخاصة باليهود في فلسطين ، وعلى أساسين : الأساس الأول سياسي وعلى أساس أن لا صلح مع إسرائيل ، والأساس الثاني إقتصادي ، وهو ضرورة مقاطعة اليهود مقاطعة إقتصادية .

ولقد إتخذت جامعة الدول العربية قراراً بالاجتماع في هذا الشأن ، وفي شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، وأمام جهود اليهود المختلفة لحمل الدول العربية على قبول الصلح ، وتحويل الهدنات إلى صلح دائم :

« إستناداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية ، وبناءاً على الملحق الخاص بفلسطين ، وبالنظر إلى ما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ، وبما أن هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية ، ونظراً إلى الخطر المشترك الذي تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها ، قرّر مجلس الجامعة بالاجتماع :

وأولاً : أنه لا يجوز لأى دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو عسكرى أو اقتصادى منفرد مع

إسرائيل . أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق معها . وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر مفصولة عن الجامعة .

وثانياً : تكليف اللجنة السياسية باقتراح التدابير التي يجب إتخاذها بشأن الدولة التي ترتكب مثل هذه المخالفة .

ووضعت اللجنة السياسية مشروعاً بهذه التدابير ، وكان يقضى بالمبادرة بإبلاغ الأمر إلى الأمانة العامة ، التي تبادر بدعوة اللجنة السياسية ، وتطلب هذه إلى الدولة المنسوبة إليها المخالفة — وهي الصلح أو الاتفاق مع إسرائيل — بالاجابة عما نسب إليها ، وتحقق اللجنة السياسية في الأمر ، وتتخذ قرارها بموافقة أربعة أعضاء . وإذا ثبتت المخالفة تعتبر الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية . وتقطع العلاقات الدبلوماسية والتقنصية مع الدولة المنفصلة . وتغلق الحدود معها وتوقف العلاقات الاقتصادية والتجارية معها ، ويمنع كل اتصال مالى أو تجارى مع رعاياها ، وتتضافر للدول الاعضاء على المعونة المتبادلة لتنفيذ ذلك .

كان هذا القرار يعنى تجسيد الوضع بالنسبة للقوة الدخيلة في منطقة العالم العربي وتجميدها من الناحية الدبلوماسية . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن أهم وسائل دفاع العرب عن وجودهم كانت تتمثل في الحصار الاقتصادى القائم على المقاطعة . وعدم التعامل والتعاون ورفض الاشتراك في المؤتمرات الإقليمية التي تمثل فيها إسرائيل .

وشعر العرب بضرورة توحيد جهودهم من الناحية العسكرية ، ومن الناحية الاقتصادية ، حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد هذا الخطر الجديد . وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قررت في أكتوبر

سنة ١٩٤٩ قيام عهد عسكري بين دولها يدفع ما يهددها من خطر ، وأطلق على مشروع هذا العهد اسم «الضمان الجماعي» . وإنتهت المباحثات الخاصة به إلى الاتفاق على نصوص معاهدة سميت باسم معاهدة «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» ، وتم وضعها وتوقيعها ميلثيا بالأحرف الأولى في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ . ولاشك أن الدول الغربية التي كانت تحتضن إسرائيل شعرت بخطورة هذا التنظيم السياسي والاقتصادي العربي الجديد على اليهود ، إذ أنها أسرعت بإصدار البيان الثلاثي الذي عمل على حماية الدولة اليهودية من العرب . وكان الأمر قد وضع في أن الدول العربية ترغب في زيادة تسليم جيوشها وخاصة أمام تسليم اليهود لأنفسهم . وكان للسلاح يأتي من الغرب . ومن الدول الكبرى التي كانت قد فرضت إنشاء إسرائيل على العرب . ولذلك فإن هذه الدول قد ماطلت في أمر تقديم السلاح للعرب ، ثم أصدرت بيانا ثلاثيا في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ . وبمناسبة مرور سنة على عقد إتفاقيات الهدنة ، وإشتركت فيه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . وأبلغته إلى الدول العربية بعد عقد مؤتمر لوزراء خارجية هذه الدول الغربية في لندن، ودراستهم لموضوع السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل . وموضوع شحن الأسلحة والذخائر إلى هذه الدول .

ولقد أشار هذا البيان الثلاثي إلى أن جميع الطلبات التي تقدمها هذه الدول العربية للحصول على أسلحة أو عتاد متبعت على ضوء ما تحتاجه من قدر محدود لأغراض المحافظة على أمنها الداخلي والدفاع عن نفسها . وأكدت الدول الثلاث في هذا البيان معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل . وطالبت كل دولة يرخص لها بشراء السلاح باعطاء ضمان بأنها لا تنوى القيام بعمل عدواني ضد أى دولة أخرى : «والحكومات الثلاث تنهز هذه الفرصة

تعلن لإهتمامها البالغ بهذه المسألة . و رغبها في المعاونة على إعادة السلام والاستقرار إلى هذه المنطقة . ومعارضتها لأى إستخدام للقوة ، أو أى تهديد بالالتجاء إلى القوة ، بين أى دولة من دول هذه المنطقة . والحكومات الثلاث تعلن أنها إذا تبينت أن أى دولة من هذه الدول تستعد لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة فإنها لن تتردد تنفيذاً لالتزاماتها - بصفتها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة - في أن تتدخل باسم هيئة الأمم ، وخارج نطاقها .

ولقد كان هذا البيان تدعياً جديداً للكيان اليهودي ، وضماناً لإسرائيل ، وتهديداً للعرب ، إذا ما فكروا في إستعادة حقهم المسلوب . ومع صدور هذا البيان الثلاثي نشط اليهود في الاعتداء على خطوط الهدنة ، وفي كل قطاع . وكانت مهزلة هدف الغرب من ورائها تحطيم ما بقى للعرب من كرامة . بعد أن أسلبوا العرب بلادهم وأراضيهم .

وإنعقد مجلس جامعة الدول العربية ، ورد على هذا البيان الثلاثي ، وأعرب عن حرص الدول العربية على إستتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وحرصها على إحترام ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنه شرح أن الدول العربية تهتم باستكمال تبليجها لشعورها بمسئوليتها في حفظ الأمن الداخلي في بلادها ، والدفاع الشرعى عن حياتها . والقيام بواجب حفظ الأمن الدولى في هذه المنطقة ؛ وأنها تعرب عن نياتها السلمية من جديد . وتؤكد أن السلاح الذى طلبته أو تطلبه إنما يستعمل عادة للأغراض الدفاعية ، وأن مستوى القوات المسلحة اللازم لكل دولة لأغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الأمن الدولى يرجع تقديره لها ، ويخضع لعوامل أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وترأى حدودها وتنوعها . وكان هذا الرد لا يحمل الجديد ، ولا يقف مادناً وعملياً على أرجله أمام البيان الثلاثي . حقيقة أن جامعة الدول العربية إنهزت

الفرصة لكي تذكر من جسد يد بأن أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والإستقرار في الشرق الأوسط هو حل قضاياها على أساس الحق والعدالة ، والمبادرة إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم . وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم ، ولكن ذلك لم يكن كافيا ، من الناحية العملية ، لتغيير الموقف . وحقيقة أخرى هي أن الجامعة قد سجلت أنها قد تلقت تأكيدات بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه لا تعنى «علما» تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ . أو الاختداء بأية صورة على إستقلال البلاد العربية وسيادتها . ولكن ذلك أيضا كان يعنى إعادة إثبات السيادة التامة الخارجية للدول العربية . أعضاء الجامعة . ودون حاجة إلى ذلك ، ودون كبير قيمة في الميدان الدولي . ومع شعور دول الجامعة العربية بخضوعها لاشراف غربي في عملية تزويد قواتها بالأسلحة والذخائر اضطرت إلى الإسراع بالتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك وللتعاون الاقتصادي في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ . وكأنها أرادت أن تثبت قانونا ما عجزت عن التقيام به من الناحية العملية .

ولكن علينا أن نذكر أنه إذا كانت الحكومات العربية قد ظلت تنظر في ذلك الوقت إمكانية حصولها على الأسلحة والذخائر من دول المعسكر الغربي . خاصة وأن تسليح قواتها كان تسليحا غربيا . وكانت مصالحها وطبيعة تكوينها يرتبطان بالغرب . إلا أن إتجاهها جديدا بدأ في الظهور في ذلك الوقت . وخاصة مع الشعور بضرورة التسليح . وإنقسام العالم إلى معسكرين . شرق وغربي . وأخذ يشير إلى ضرورة الحصول على السلاح بأي ثمن . ومن أي مكان ؛ حتى ولو من عند الشيطان . وإذا كان هذا الإتجاه هو مجرد «أمل» في ذلك الوقت . إلا أنه كان الطريق الوحيد للخلاص من إحتكار السلاح الذي فرضه الغرب على العرب . وإستناداً إلى حرب فلسطين .

وإذا كانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تحمّل من المعنويات أكثر مما تحمّل من الامكانيات العملية ، إلا أنها جاءت معبرة عن اتجاه الرأي العام في العالم العربي في ذلك الوقت . وعملت على أرضائه وعلى إعطائه الأمل في إمكانية تنفيذها وجنى الثمار منها .

وكانت هذه المعاهدة تهدف تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية . وتبلور حرص هذه الدول على إستقلالها وحفاظتها على تراثها المشترك : كما تدل على الاستجابة لرغبة الشعوب في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيائها : وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ؛ وكانت تعتبر تعزيزاً للاستقرار والطمأنينة . وتوفيراً لأسباب الرفاهية والعمران في البلاد العربية . وأكدت المادة الأولى عزم الدول العربية المتعاقدة على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى . ونصت المادة الثانية على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها إعتداءً عليها جميعاً ، ولذلك فإنها - عملاً بمحسّ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيائها - تلزم أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها . وأن تتخذ في الحال منفردة ومجموعة جميع التدابير ، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل - بما في ذلك إستخدام القوة المسلحة - لرد الإعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما» . ونصت على ضرورة تشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو إستقلالها أو أمنها ، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة فوراً إلى توحيد خططها ومساعدتها في إتخاذ التدابير الواقية والدفاعية التي يقتضيها الموقف . ونصت كذلك على تعاون

الدول فيما بينها للدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وإشراكها حسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية ، لمقاومة أى إعتداء مسلح . كما نصت على تأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب الجيوش العربية ، لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ، وعلى أن ترفع هذه اللجنة العسكرية الدائمة تقاريرها إلى «مجلس الدفاع المشترك» . ويتألف مجلس الدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة ، ويختص بجميع الشئون المذكورة . ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوبون عنهم وما يقرره بأكثرية ثلثى الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة .

وكانت هذه البنود تشتمل على التعاون . وفى النطاق العسكرى . ولكن التعاون فى نطاق الدفاع ، لا فى نطاق الهجوم ، أى الاحتفاظ بالوضع القائم ، دون أية رغبة فى تغييره .

أما فى المجال الاقتصادى ، فإن هذه المعاهدة قد نصت على ضرورة تعاون الدول العربية على النهوض باقتصاديات بلادها ، وإستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وعلى ضرورة تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ما يقتضيه الحال من إتفاقيات لذلك . كما نصت على إنشاء مجلس اقتصادى من الوزراء المختصين بالشئون الاقتصادية ، ليقترح على تلك الدول ما يلزم لتحقيق تلك الأغراض . وكان هذا الميدان يحتاج إلى عمل كثير . بعد وضع الخطوط العامة له بهذا الشكل .

كما أن المعاهدة قد إشتملت على بنود يمكن إعتبارها تحفظات بشأن الاوضاع الاقتصادية والعسكرية الموجودة بالفعل فى الدول العربية . فإذا كانت هذه المعاهدة قد إشتملت على مادة خاصة بمعهد الدول العربية بعدم عقد أى اتفاق دولى يناقض المعاهدة ، وبألا تسلك فى علاقاتها الدولية ما يتنافى

مع أغراضها ، فإن المعاهدة قد نصت على أنه ليس في أحكامها ما يمس الحقوق والالتزامات التي تترتب على ميثاق هيئة الأمم أو مسئوليات مجلس الأمن في المحافظة على السلام الدولي . وكان ذلك يغطي ، بطريقة غير مباشرة جميع الاتفاقيات التي عقدت بين الدول العربية والدول الأجنبية ، والتي تحتفظ هيئة الأمم بنسخة منها في سجلاتها :

وإشتملت المعاهدة على ملحق ، يعتبر جزءاً منها ، وكان ملحقاً عسكرياً ، لتوضيح إختصاصات اللجنة الدائمة من حيث إعداد الخطط العسكرية اللازمة لمواجهة الأخطار والاعداء . وتقديم الاقتراحات لتنظيم القوات العسكرية وتسليحها وتدريبها . وإستثمار موارد الدول الطبيعية والصناعية والزراعية الخ وتنسيقها لمصلحة المجهود الحربي والدفاع المشترك . وأصبحت القاهرة هي مقر هذه اللجنة الدائمة ، أما القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان فقد أعطيت للدول التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً أو عدة من الدول الأخرى : هذا إلا إذا تم أختيار القائد العام بطريقة أخرى : وباجتماع الدول .

وإشتملت المعاهدة كذلك على بروتوكول إضافي خاص بتأليف هيئة إستشارية عسكرية ، علاوة على اللجنة العسكرية الدائمة ، وتشكيلها من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية كذلك . ولكي تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجهها في إختصاصاتها . وتعرض على هذه الهيئة الاستشارية العسكرية تقارير اللجنة الدائمة ومقرحاتها لأقرارها ، قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك .

وكانت معاهدة الدفاع العربي المشترك خطوة على الطريق ، حتى وإن كانت دفاعية ، ولا تدل على قرب تحرير فلسطين .

والواقع أن معاهدة الدفاع المشترك لم تكن كافية لردع اليهود ، أو حتى لإرهابهم ، سواء أكان ذلك من الناحية العسكرية أو الناحية الاقتصادية . ولا شك أن اليهود قد شعروا بعدم فاعليتها ، في الوقت الذي أطمأنوا فيه إلى قوة الغطاء الذي أعطته لهم الدول الغربية . وظهر ذلك بوضوح في مسألة إعتداءاتهم المتكررة على خطوط الهدنة ، وفي مسألة تخفيف الحولة ، كما ظهر في موقفهم من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

وكانت مسألة تخفيف اليهود لمتطلبات الحولة الواقعة في المنطقة المحررة من السلاح قرب الحدود السورية إعتداءً صارخاً على إتفاقيات الهدنة ، وكانت إستزاعاً واضحاً بقرارات العرب في إنشاء دفاعهم المشترك . وإستمر اليهود في عمليات التخفيف ، وحينما رفض العرب التنازل عن أراضيهم إعتقلهم اليهود ونكلوا بهم وهدموا بيوتهم وأخلوا في إحتلال المنطقة المحررة ، وبشكل يعطيهم مكاسب على الحدود السورية من الناحية الاستراتيجية . وبشكل يسمح لهم بالسيطرة على الحدود السورية نفسها . وتدخل مجلس الأمن في الأمر ، وأيدت جامعة الدول العربية سوريا في موقفها . وأظهرت إستعدادها لمؤازرتها في دفع العدوان اليهودي . ووصل الأمر إلى تقرير إجماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك . ولوضع الخطط اللازمة . ولكن مجلس الأمن أمر بوقف أعمال التخفيف . حتى يتم الإتفاق على الأراضي التي تجري فيها ، وأدان اليهود ، وطلب إعادة الأهالي العرب إلى قراهم . ولكن اليهود فسروا عملية وقف التخفيف بأنها تتعلق بالمساحة التي يملكها العرب فقط ، دون بقية المنطقة المحررة . ولم يفسحوا من هناك . وعجز مجلس الأمن عن إخراج اليهود . كما فشل مجلس رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في القيام بأي عمل إيجابي . والمهم هو أن معاهدة الدفاع العربي المشترك

لم تكن كافية . مع الأوضاع الموجودة في العالم العربي في ذلك الوقت ، لإرجاع الحق إلى نصابه ، وحتى في نطاق «النقاع» .

(٥) اللجئون :

تبلورت مخلفات حرب فلسطين في مشكلة اللاجئين ، وكلفت مشكلة عويصة ومحرزة في نفس الوقت ، إذ أنها نتجت عن جميع العوامل السياسية والحربية والاقتصادية لحرب فلسطين . وظهرت في شكل عس الإنسانية ، ويمسها في صميم قيمها وأخلاقيها . وكان فشل العالم ، والأمم المتحدة في إيجاد حل لها يدل على فشل المنظمات الدولية حتى الآن في الوصول إلى المستوى اللائق بها . رغم إشتغال ميثاق الهيئة الدولية على نصوص تتعلق بها . وكانت مشكلة اللاجئين هي ثاني عملية تقع في العالم ، ويندى لما جبين الإنسانية بهذا الشكل . كانت الأولى هي عملية القضاء على الهنود الحمر أمام غزو وإستعمار العناصر البيضاء للقارة الأمريكية ؛ وكانت هي الثانية . وإذا كان الاستعمار الغربي قد تمكن من القضاء على سكان العالم الجديد ، فان نفس الاستعمار قد تمكن من إخراج مليون عربي من أراضيهم وديارهم ، وألقى بهم في الصحراء وهددهم بنفس مصير الهنود الحمر . ولكن حيوية العرب ، وقوتهم في الحياة وعلى الحياة مكنت هؤلاء العرب - رغم كونهم من اللاجئين - من العيش ، وجعلتهم أساسا لتحرير بلادهم وإستعادتها من المستعبيين . وهذا الفارق الواضح بين لاجئي فلسطين وبين الهنود الحمر هو الذي يدل على قوة العرب في عصر يقظتهم ونجومهم ، حتى وإن تكاثفت ضلعم نفس قوى الاستعمار والإبادة التي واجهت سكان أمريكا الأصليين .

لم تقل فظائع اليهود ومذابحهم التي إقترفوها عما إقترفه الخوطين الأوائل في أمريكا مع الهنود الحمر . وكان اليهودي يقتل حتى لا يقتل ، ويستخدم

السلاح والارهاب والتشويه حتى يتمكن من إخلاء جزء معين من الارض من سكانه الاصليين . حتى وإن كان يتيجح في نفس الوقت بأنهم من الساميين ، وأنهم لا يضررون العداء للعرب . ولقد أدت عمليات الارهاب اليهودي ، والتي قامت بها مجموعات منظمة ومدربة من العناصر النحوية المتطرفة . الاستعمارية في شكلها . والرجعية في عقيدتها ، والمهجية في وسائلها . إلى كارثة لإجلاء مليون عربي من أراضيهم وإستيلاء الغاصب على ممتلكاتهم وأموالهم وما كنهم وحداقتهم . وأدى ذلك إلى إلتجاء العرب إلى الأقطار العربية المجاورة . وإلى ذلك القسم الذي بقى عربيا في فلسطين . والذي إنضم إلى الاردن . والتجأهم إليه في حالة من اليأس والعوز والتشرد قبل أن يشهد التاريخ مثيلا لها .

التجأ الكثير من عرب فلسطين . وغالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ ، وبعد ذبح وقتل وإغتال رجالهم القادرين . التجأوا في مجموعات كبيرة بعيداً عن أسلحة اليهود . وخرجوا بما يقدر على حمله وبما يستر أجسادهم . ووصل منهم ٤٣٠,٠٠٠ إلى ما يسمى الآن بالضفة الغربية . والتي كانت القوات العراقية والقوات الأردنية مرابطة فيها . ولجأ ما يقرب من مائة الف لاجئ إلى الضفة الشرقية وإلى الملك عبد الله ، وبلغ بذلك مجموعهم في المملكة الأردنية ما يزيد على مليون لاجئ . وسجلت وكالة الغوث الدولية من بينهم ما يصل إلى ٤٩٦,٠٠٠ . وكان معظمهم من المنطقة الوسطى في فلسطين . ووصل إلى لبنان ما يزيد على مائة وعشرة آلاف لاجئ . سجلت وكالة الغوث الدولية منهم مائة الف . والتجأ إلى سوريا مائة الف آخرون تسجل من بينهم خمسة وعثمانين ألفا . وكان معظم اللاجئين إلى لبنان وسوريا من أبناء المنطقة الشمالية في فلسطين . ومن أبناء منطقة الجليل الغربي . أما منطقة غزة الصحراوية الفاحشة فإنها قد ضبت ما يزيد على مائتي الف مهاجر . وكان معظمهم من

بين سكان المنطقة الجنوبية من فلسطين ؛ هذا علاوة على خمسة آلاف فلسطيني التجأوا إلى مصر ؛ وكان هذا يدل على قلة نسبة من يقدر على السفر حتى الأراضي المصرية من بين أهالي المنطقة الجنوبية في فلسطين . وبعد ذلك كتب على ما يقرب من مائتي ألف عربي أن يبقوا داخل حدود دولة اسرائيل ، وكأنهم أسرى . وليست لهم أية حقوق ، رغم أنهم في أراضيهم

لقد خلف هؤلاء اللاجئين مدناً بأكملها كانت لهم ، وخلفوا مدناً وقرى كانوا غالياتها وكانوا سادتها ؛ واضطروا إلى ترك ما يزيد على سبع مائة قرية لليهود . بعد أن كانوا مالكيها ؛ وتركوا من المتاجر والعقارات والبضائع والمنقولات ما يزيد قيمته على التي مليون جنيه استرليني . وإذا كانت السياسة البريطانية في فلسطين ، منذ بداية إصدار وعد بلفور . قد عملت على تمكين اليهود من هذا الاقليم العربي ، فانها لم تمنح اليهود هناك إلا ستة في المائة من مجموع أراضي وأملاك العرب في فلسطين . وجاءت حرب فلسطين لكي تتم الكارثة ، ولا تبقى في أيدي العرب إلا خمسة ملايين ونصف مليون دونم من الأراضي في الضفة الغربية وأكثرها جبلية ، علاوة على ٣٠٠,٠٠٠ دونم في قطاع غزة ومعظمها رمال . وفي الوقت الذي سمحت فيه لليهود بالاستيلاء على عشرين مليون دونم... وهنا تظهر العقدة في مشكلة ضياع فلسطين ، وتعود بالتالي على العرب . وعلى طبيعة تكوينهم في هذه الفترة ، وإمكاناتهم ؛ إذ دخلوا إلى معركة أعطت اليهود أضعاف أضعاف ما أعطته بريطانيا لهم .

وتصرف اليهود في الأراضي التي دخلوها بعد هجرة العرب منها والتجأهم إلى المناطق المحاذرة تصرف المالكين . أو تصرف الغزاة الفاتحين ، ومنحوا الكارن كايبت مليون دونم ، ومنحوا المزارعين الآخرين مليوناً آخر ، وأسكنوا المهاجرين اليهود في بيوت العرب وقراهم وسلموهم مزارعهم. وسن

اليهود قوانين الجوارسة : وللتصرف في أملاك العرب بالبيع والشراء والاستغلال والتصفية - وأصدروا لذلك «قانون حراسة الطوارىء عن أموال الغائبين» في سنة ١٩٤٩ . وهو الذي يقضى بتحويل كل حق وملكية للغائب ، في أمواله وممتلكاته . للحراسة العامة ، ولحراسة الطوارىء : وبطريقة آلية .

حقيقة أن الدول العربية قد إهتمت بإيواء مئات الآلاف من اللاجئين ، وأنهم قد أقاموا لانفسهم خياما - وقبى من الأخشاب والصفائح - واستقروا في المباني والمدارس الموجودة - وحقيقة أن استمرار الوقت قد أجبر بعض هؤلاء اللاجئين القادمين على بناء غرف وأوكار من الطين أو الخشب أو الحطب لاتنفسهم . ولكن ذلك لا يبنى استمرار بقاء ما يزيد على ثلاثمائة ألف مهجر فلسطيني يعيشون حتى الآن تحت الخيام .

حقيقة أن جامعة الدول العربية قد قررت إنشاء مجلس عال لاغاثة اللاجئين . ولكن هذا المجلس العالى يعمل طبقا لقرارات وإمكانيات جامعة الدول العربية من ناحية . ويحاول من ناحية أخرى إثبات مسئولية هيئة الامم المتحدة في ظهور مشكلة اللاجئين ، وفي تحميل هيئة الامم المتحدة مسئولية الاتفاق على هؤلاء اللاجئين ، وعن طريقه هو . ويربط بذلك بين الحالة الاجتماعية، وبين الوضع السياسى لذلك الطور الجديد من أطوار مشكلة فلسطين .

أما هيئة الامم المتحدة فإنها قد أخذت بتقلير الكونت برنادوت ، والذي نص على الواجبات المترتبة على هذه الهيئة نحو اللاجئين ؛ فقررت حثهم في العودة إلى بلادهم ، وتعويض من لا يرغب في تلك العودة . ثم عادت وأوصت رئيس وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالتباحث مع لجنة الاستقصاء الاقتصادية للشرق الأوسط - والتي نشأت كتمهيد لعملية التوفيق بين العرب واليهود بعد ميثاق لوزان - وذلك

لوضع الخطط المشتركة وإنجاح الإدارة اللازمة لتنفيذها ، وعلى أساس أن يكون الهدف هو توطيد اللاجئين ، أى تصفية المشكلة السياسية لفلسطين على حساب المشكلة الانبانية . وهكذا تجملت وسائل عمل جامعة الدول العربية ، وتحولت داخل النطاق السيامى : فى الوقت الذى تحولت فيه مهمته للأمم المتحدة تجاه اللاجئين من الناحية السياسية إلى تقرير تقييدهم وتوطيدهم اجتماعياً وإقتصادياً . ورغم ذلك فقد كان على كل من جامعة الدول العربية وهيئاتها المتحدة أن يعالونا سوياً ، ويتكاملا فى مجهوداتها حيال اللاجئين .

ويظهر هذا التناقض بين موقف «السلطات» العربية ، «والهيئات» الدولية : من عمل السياسة الدولية فى النطاق العلى لمحاولة إقناع اللاجئين بالتوطن فى البلاد العربية . ومن إصرار اللاجئين على المطالبة بعودتهم إلى بلادهم ، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم الخاصة بعودتهم وتعويضهم ، مع تمسكهم بحق أمهم العربية فى عودة فلسطين كلها اليهم . وبين هذين الاتجاهين المتناقضين ، ودون إمكانيات مادية وإقتصادية لدى العرب ، وعجز هذه المعونات منسقة للأمم المتحدة ، وعن طريق وكالة إغاثة اللاجئين ، يتأرجح اللاجئين ، ودون أن يستقروا على خطة للعمل ، وعلى أمل فى العيش .

وكانت لجنة التوفيق قد قررت تأليف لجنة فنية لمعالجة مشكلة اللاجئين . تألفت هذه اللجنة وعرفت باسم لجنة كلاب : نسبة إلى رئيسها الأمريكى الذى انضم اليه عضو فرنسى وعضو بريطانى وعضو تركى . وصرح كلاب بأنه يحاول وضع مشروع يكفل إسكان وتوطيد اللاجئين ، وعلى شكل يتمكنون به من الاعتماد على أنفسهم . وعند ذلك أصر اللاجئين على موقفهم ، وأصروا على حقوقهم ، وضرورة عودتهم إلى أوطانهم . وهكذا بدأت هذه

اللجنة عليها دون أن يجرد تعاوناً من العرب ، مادامت قد أقبلت على نفسها
الابواب داخل نطاق تصفية الفلسطينيين ، وفي صالح اليهود .

وزارت لجنة كلاب البلاد العربية ، وأفهمتها حكومتا لبنان ومصر ،
ويكل صراحة ، أنه ليس في بلادها أى مكان لاسكان وتوطين اللاجئين .
خاصة وأنها من أكثر بلدان العالم إكتظاظا بالسكان . أما سوريا فأنها قد
رفضت الموافقة على توطين اللاجئين في بلادها ، سواء إتسعت بلادها لهم أو
لم تنسح ، وأضرت على حقهم في العودة إلى ديارهم . مهما كانت القرارات
النهائية للجنة الفنية . وكان هذا هو نفس الموقف الذى وقفته البلاد العربية من
اللجنة ، وخاصة العراق والمملكة السعودية .

ويظهر من تقرير لجنة كلاب ، الذى قلمته في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ إلى
لجنة التوفيق ، لكى ترفعه بدورها إلى الأمم المتحدة ، أنها قد إقتنعت بعلم
إمكان إيجاد حل لمشكلة اللاجئين بشكل منفصل عن الحل السياسى النهائى
لمشكلة فلسطين : فيصعب إقامة مشروعات للانشاء والتعمير ، وعلى نطاق
واسع في المشرق العربى ، ومن أجل اللاجئين الفلسطينيين ، ما لم تتوطد دعائم
الاستقرار السياسى بين العرب واليهود . كما أن اللاجئين أنفسهم لا يزيلون
حلا لمشكلتهم إلا في عودتهم إلى ديارهم . أما الحكومات العربية فأنها تؤيدهم
في رأيهم ، وتربط المشكلة بالناحية السياسية أكثر من ربطها بالناحية الاقتصادية
أو الاجتماعية . ورأت لجنة كلاب أن كل ما يمكن القيام به هو الإستمرار في
إغاثة اللاجئين بشكل عام ، وتشغيل القادرين منهم في أعمال ومشروعات
مؤقتة ، لمساعدتهم على حياة أفضل ، وخلاصهم من البطالة ، وحتى يتم
الفصل والتنفيذ في أمر عودتهم وإسكانهم في بلادهم وأراضيهم .

كان هذا هو التقرير الفنى . المضارع عن لجنة التوفيق . والذى عريض على الأمم المتحدة . فأدى ذلك إلى قرار الجمعية العمومية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بإنشاء وكالة لأغاثة اللاجئين . وتخصيص ٥٤ مليون دولار للأغاثة والتشغيل المؤقت حتى منتصف سنة ١٩٥١ . وقررت اللجنة السياسية للجامعة العربية التعاون مع اللجنة الدولية المسئولة عن إعاشة اللاجئين وتشغيلهم ، ودون أن يؤثر ذلك فى مصير اللاجئين . وحققهم فى العودة إلى بلادهم .

وحين عاودت لجنة التوفيق إتصالها بممثل العرب واليهود ، أصر العرب على ضرورة تنفيذ قرارات هيئة الأمم بشأن اللاجئين ، وتحويل القدس والتتيم ، وهو ما سلم به اليهود فى ميثاق لوزان . ولكن اليهود رفضوا تدويل القدس وإعادة اللاجئين . والتخلى عن شئ من الأراضى التى إستولوا عليها ، وعلقوا موافقتهم على عودة فريق من اللاجئين ودفع تفويض على عقد الصلح الباقى مع العرب ، وطالبوا بإجراء مفاوضات مباشرة بينهم وبين كل دولة عربية على حدة ؛ ورفض العرب ذلك . وخاولت اللجنة تشكيل لجان عربية يهودية للبحث فى المقترحات . ولكن كل من العرب واليهود وضعوا شروطاً معينة للاشتراك فى هذه اللجان . فلجأت لجنة التوفيق إلى الأمم المتحدة . وتدد مندوبوا العرب بسكوت الهيئة عن إستhtar اليهود بقراراتها ، وعملوا اعلى إستثارها بالظلم الواقع على مليون لاجئ عربى باتس . ولكن دون جدوى .

حقيقة أن الجمعية العمومية قد قررت فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مناقشة الدول المعنية للدخول فى مباحثات للوصول إلى تسوية سلمية للمشكلات الموجودة ؛ وأمرت لجنة التوفيق بتأسيس مكتب يضع تقديرات عن التضررات اللازمة ويلبغها ، ويدرس التدابير اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم ؛ وأنها قد ناشدت الحكومات المختصة لكى تضمن اللاجئين ، فى

حالة عودتهم إلى ديارهم ، أو إعادة إسكانهم ، أى متاشدة إسرائيل والدول العربية ، أن يعاملوا اللاجئين من غير تمييز بينهم وبين بقية السكان ؛ وأنها قررت مبلغ ثلاثين مليون دولار لعملية الاسكان ، وإعادة الاسكان . ولكن لجنة التوفيق لم تصل إلى نتيجة إيجابية رغم تأسيسها للمكتب المطلوب . واضطرت الجامعة العربية إلى توصية حكوماتها بإرسال مذكرات إلى الدول الكبرى ، واستنكرت فيها «الاجراءات الظلمة التي تحول دون عودة اللاجئين إلى ديارهم . والتصرف في أموالهم وأملأهم . في الوقت الذي تعرض فيه السلطات اليهودية يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين» . ودون إعتبار العواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يستطيع الشرق الأوسط أن يبقى في عزول عنها . «ومنذ حلت هذه المسألة الإنسانية المروعة وقضية اللاجئين تدرج في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة ، وكانت الهيئة في كل عام تدعو إلى إحترام حقوق اللاجئين ، دون أن تمضى في تنفيذ قراراتها ، وتيسر أمر إعادتهم إلى ديارهم ، وتمكينهم من العيش في وطنهم ... والبلاد العربية لا تستطيع أن تتفرغ على الوجه الأكمل لتحمل نصيبها في إقرار السلم العالمي ما دامت هذه المسألة الإنسانية قائمة بين ظهرانيها ، وما رصد من أموال لاغاة اللاجئين والقيام بمشروعات خاصة بهم لا تبقى الحاجة ، ولا يعين على تحديد أحوالهم غذاء وكساء ومسكن . وثلاثون المليون دولار المعنية في قرار ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ لتمويل صندوق التوطنين لا تستطيع مواجهة مشاكل اللاجئين الكثيرة ... فلا لجنة التوفيق ولا وكالة هيئة الأمم استطاعت أن تحقق قولها هيئة الأمم في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الذي عهد إليهما باتخاذ التدابير اللازمة لتوطين اللاجئين وإعادتهم إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية العادية . وذلك لفئة المخصصات التي وصلت من قبل هيئة الأمم . والبلاد العربية بذلت جهد

استطاعتها إزاء هذه المسألة الانسانية الأليمة ؛ ولكنه مما يجاوز طاقتها أن تعالجها معالجة أساسية ؛ فلابد للأسرة للدولة من القيام بهذا العبء تحقيقا للأغراض التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة ... وأن اللاجئين ، والحكومات العربية معهم لا يرضون بأي مشروع للتوطين قبل أن يوضع برنامج شامل يحقق في أقرب مدة معينة هذه المشروعات بكاملها ؛ مع الاحتفاظ بجميع الحقوق التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة (١) .

وهكذا أقلل العرب على أنفسهم الباب ، وفي نطاق جامعة الدول العربية ، وفي نطاق العمليات السياسية ، وداخل الأوضاع القانونية والحقوق ، رغم وقوفهم في وجه قوة لا تعترف بالقانون .

وإذا كان المكتب قد قام بزيارة العواصم العربية لتقدير قيمة أملاك العرب وأموالهم التي استولى لليهود عليها ، فإن العرب قد أصروا على ضرورة تنفيذ قرار السماح بالعودة إلى الاراضي المحتلة من فلسطين قبل أى شيء آخر ، وحتى يمكن حصر من لا يرغب في العودة ، وبحث أمر تعويضه . أما اليهود فقد أصروا على شرط العودة بعقد الصلح ، وأضافوا إلى ذلك ضرورة خصم كل مالحق اليهود من خسائر ، وما أنفقوه في حرب فلسطين ، وما أنفقوه على الحراسة - خصم كل ذلك من التعويضات التي تمنح للعرب ، وما يبقى بعد ذلك يقسط على سنوات ، ولا يدفع إلى أصحاب الاملاك والاموال ، بل يوضع في صندوق عام - يتفق منه بعد ذلك على توطين اللاجئين في البلاد العربية التي التجأوا إليها . وإذا كان هذا الموقف يمثل إستراتيجية بقرارات اللام

(١) أكرم زعير . القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٢٦١ -

المتحدة ونقضاء لا تعهد به اليهود في مؤتمر كوزان ، فان ذلك كان هو الامر الواقع : وتحت سمع العالم وهيئة الامم وبصرهما .

وعليتنا أن نعترف بأن اليهود كانوا عمليين أكثر من القيادات العربية ، وكانوا يسايرون الأمر الواقع . في الوقت الذي إستند العرب فيه إلى «حقوقهم» ودون أن يجلدوا القوة التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وترك العرب لليهود بذلك الامكانيات اللازمة لبناء قوتهم . وفي الوقت الذي حصلت فيه اسرائيل على تعويضات الحرب من ألمانيا وبقية النول النازية والفاشستية المنهزمة ، وتمسكوا بحقوقهم ، وبطريقة أفلاطونية . وفي الوقت الذي إحتاجت فيه النول العربية إلى الدعائم المالية اللازمة لبناء وتطوير إقتصادها .

ولقد أصبح مجال العمل في موضوع «اللاجئين» الفلسطينيين خصباً أمام وكالات ومكاتب وهيئات وإدارات ولجان الامم المتحدة . وكم من مشروع قدم لتوطين اللاجئين في أراضي الجزيرة في سوريا . وهدف تحميل اللولة السورية عبء تصفية هذه المشكلة الانسانية والاقتصادية ، أو هدف إسكانهم وتوطينهم في العراق أو في سيناء . ورفض . وعلى نفس الأسس السابقة . والمهم هو أن وكالة الاغاثة الدولية قد إستمرت في تقديم مبالغ المساهمة في إعاشة اللاجئين . وإستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٤ . ثم مد إلى سنة ١٩٦٠ . ويلقى معظم الكتاب والمؤرخين العرب بعبء هذه المسؤولية على كاهل الأمم المتحدة . وكأنهم ينتصلون من مسئوليتهم كعرب . ومن الخليج إلى المحيط ، عليهم أن يتحملوا مسئولية ما وقع على إقليم من أقيانهم . وعليهم مسئولية تحريره وإعادته إلى البنيان الجغرافي والسياسي والاقتصادي للعالم العربي...

لقد كانت الهزيمة مريرة على نفوس العرب . وعلى نفوس ذلك الشعب الذى اعتز بعزته وكرامته ، ورأى إمتحانه فى أعز إقليم من أقاليمه ، وفى قلب بلاده . وإذا كانت المتناقضات الموجودة داخل العالم العربى : الموجودة بين القيادات والقاعدة ، وبين الأطماع الأجنبية وأصحاب المصلحة الفعلية فى التغيير . كانت غير كاملة الوضوح قبل ذلك . فإن هذه الحرب فى فلسطين ، بما إشتملت عليه من عمليات جذب ودفع عنيفة ، قد جمعت الحبوب فى جانب والقشور فى جانب آخر ، وعملت على زيادة تبلور الموقف داخل البلاد العربية وبين القوى الموجودة فيها .

حقيقة أن جامعة الدول العربية . يحكم تكوينها ، هى التى قد تولت أمر التنسيق بين العرب فى حرب فلسطين ، وأن هذه الحرب قد أدخلت قيادات مختلفة إلى الميدان . ولكنها إنتهت فى شكل تبلور المصالح والقوى وراء كل قيادة . وبشكل عمل على تفتيت كل معسكر عربى على نفسه ، وبشر بامكانية الوصول إلى تجمعات عربية جديدة من القوى ذات التكوين والمصالح المتشابهة . ولكن علينا أن نعرف بأن هذه العملية الخاصة بالتدخل والانتقام الداخلى داخل المعسكرات العربية جعلت العالم العربى يعيش فترة . تعتبر نكسة واضحة فى تاريخه . وخاصة أمام الهزيمة . وكمن صوت ليرفع فى العراق ، وكأنه يعتز بعراقيته . وفى سوريا ، وكأنها تفتخر بقوميته ، وفى الأردن وكأنهم قد إرتبطوا بالملك عبد الله . وفى مصر وكأنهم يتشككون فى عربيتهم . ولكن هذا الشعور كان مؤقتاً . وكان نتيجة للهزيمة فى الحرب ، ونتيجة لضعف الامكانيات وزيادة التناقض والأصرار على الإبقاء على المتناقضات ، وفى صالح مجموعة من الحكام هنا وهناك .

ولقد كانت حرب فلسطين إختباراً عنيفاً لجامعة الدول العربية ، ولكن

ما من أحد كان يشك في هذا الوقت في أن وجودها كان أحسن من علمها ،
خاصة وأنها كانت تمثل خطوة صوب الوحدة ، وصوب تحقيق الأمن ،
حتى وإن كانت تمثل وجدة القيادات التي زاد ظهور انفصالها عن القاعدة
الشعبية ، في معظم أقاليم العالم العربي .

وكان تأثير حرب فلسطين متبايناً على الأقاليم العربية المختلفة ؛ فمأن انتهت
الحرب حتى وقع الانقلاب في سوريا ، وسيطرت عناصر عسكرية على الحكم
وإستناداً إلى ضرورة وجود قيادة عسكرية حازمة ؛ وإن كان ذلك يعني في
نفس الوقت إقتال سوريا جلودها على نفسها ، وفي ظل قيادة جامدة ،
ووقوفها موقف الدفاع ، وإستعدادها للخضوع لانقلابات عسكرية متتالية ،
مادامت الطريقة قد أصبحت هي الانقلاب للسيطرة على الحكم .

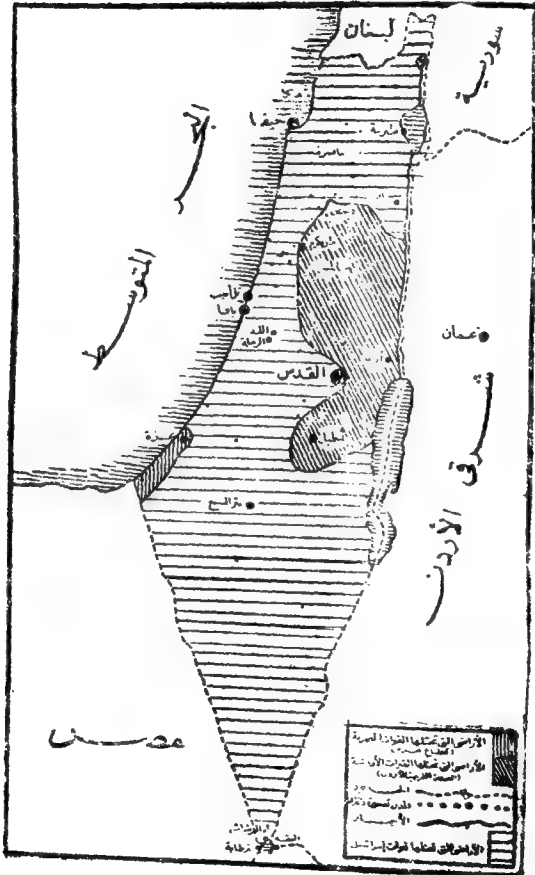
أما في مصر . فلاشك في أن الحق قد زاد بين صفوف الضباط وصفوف
العائدين من الحرب . وبدأت حفنة من الضباط المخلصين في التفكير في
ضرورة تغيير الأوضاع في بلادها . وإستبغ ذلك ظهور تعارض بين أبطال
فلسطين ، وبين القيادة السياسية الموجودة في ذلك الوقت في مصر . ومادامت
القيادة السياسية قد حاولت تدعيم حكمها والمحافظة عن إمتيازاتها فإن ذلك كان
مهدداً لانتشار العناصر الشعبية ، وانتشار ظاهرة الاغتيال السياسي في بلد لم
تكن تعرف في تاريخها إلا بالتسامح والاعتدال .

أما في العراق وفي الأردن فإن الحكومات الهاشمية قد عملت على زيادة
اعتمادها على الأجهزة البوليسية ، وحاولت كبت الأفواه ، وخنق الحركات ،
حتى تتمكن من الإستمرار في الحكم .

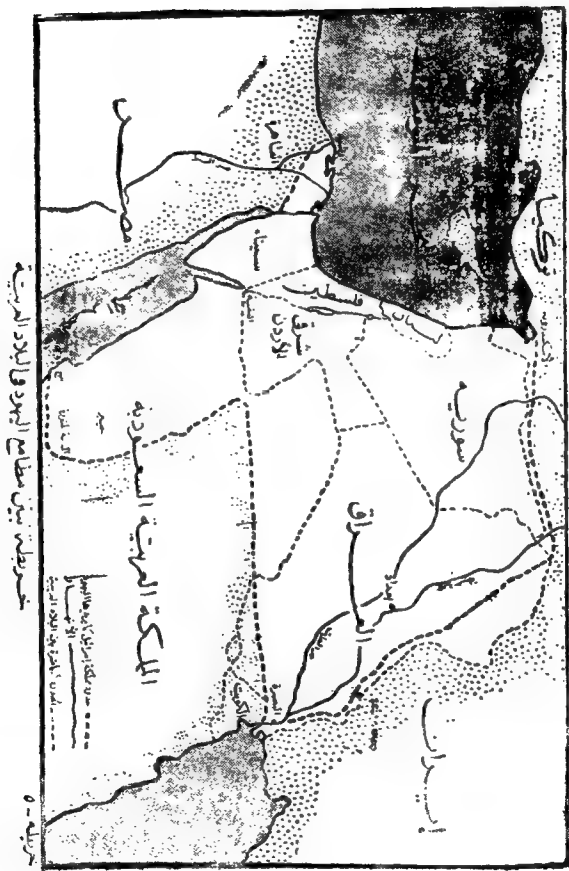
وهكذا أثرت حرب فلسطين على كل منطقة العالم العربي بشكل عام ، وعلى دول المشرق العربي بشكل خاص . وكان دوام الحال من المحال ، ما دامت المتناقضات قد زادت ظهوراً داخل بنيان العالم العربي ، وخاصة مع الحرب ، وبكل عنف . وكانت فلسطين سبباً أساسياً من الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة يوليو في مصر ، وإلى البدء في طريق جديد ، ولتحرير مصر ، قلب العروبة ، من النفوذ الأجنبي . ولتأخذها قاعدة لتحرير كل العرب .

خريطة رقم (١٢) :

خريطة فلسطين الآن



خريطة رقم (١٣) :



تحت إشراف وزارة الخارجية
مطابع الدولة

الباب الثالث

ثورة يوليو والتحرير

الفصل الرابع عشر

هجز جامعة الدول العربية

إذا كانت سبع دول عربية قد فشلت في ضمان حق عرب فلسطين فإن ذلك كان يعود قبل كل شيء إلى ضعف إمكانيات العرب المادية وضعف إمكانياتهم السياسية ، علاوة على ضعف تنظيمهم الذي واجهوا به الأعداء . وكان هذا التنظيم السياسي يتمثل في جامعة الدول العربية ، والتي حملت بطبيعة تكوينها من المتناقضات ما يعجزها على القيام بواجبها وهي في ميدان المعركة . ورغم ذلك فقد كان من العسير على العرب أن يتخلوا عن جامعتهم أو يتراجعوا في أفكارهم ، خاصة وأنها كانت لازمة كمنظمة دولية إقليمية لتجميع شمل العرب ، ومحاولة إظهار قوتهم ، ولازمة لاسماع صوت العرب في كثير من المشكلات التي كانت تحتاج للبحث ، وتحتاج للتصويت في المجالات الدولية . وقامت جامعة الدول العربية ، حسب قدرتها ، بالعمل في قضاياها ليبيا وتونس والمغرب الأقصى ، وكذلك في المشكلة السودانية ، وإن كانت طبيعة تكوينها . وما تحمله فيما بينها من متناقضات ، والقوى المواجهة لها ، قد أثرت على ما وصلت إليه من نتائج ، وفي كل هذه الميادين .

(١) الجامعة ومشكلة ليبيا :-

نزلت جامعة الدول العربية إلى ميدان العمل في المشكلة الليبية بمجرد تأسيسها في عام ١٩٤٥ . وكان هذا العام قد شهد إجتماع وزراء خارجية الدول العظمى في مؤتمر لندن ، والذي إتخذ البحث في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، وبعد هزيمة دول المحور ، ومحاولة وضع نظم جديدة للحكم فيها .

وكانت أطماع الدول الغربية واضحة في ليبيا ، خاصة وأن قوات الحلفاء كانت تحتل أقاليمها الثلاث نتيجة للعمليات الحربية . فكانت القوات البريطانية ترابط في أقليم برقة وعلى طول الساحل الطرابلسي حتى تونس ، وإن كانت بعض القواعد الأمريكية قد أنشئت في ذلك الوقت في الملاحه وقرب طرابلس عاصمة البلاد . أما الإقليم الداخلي في فزان ، والمحاور لجنوب تونس والإقليم العسكري الداخلي من الجزائر ، فقد كانت قوات الجنرال ديغول وفرنسا الحرة ترابط فيه وتتخذ من غات وغدامس ومرزوق قواعد لها في الاتصال بين الجزائر وبين أقليم تشاد . ولم يكن يخفى على أحد أن إجتاع وزراء خارجية هذه الدول سيؤدي إلى تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، خاصة وأن قوات الاحتلال الاجنبية في هذه الاقاليم كانت تتصرف فيها وكأنها من المستعمرات الخاضعة لها ، وتشرف على النشاط الاداري والقضائي والسياسي الموجود هناك .

ومنذ أول إنشاء جامعة الدول العربية اضطرت إلى التدخل بمذكرة لوزراء خارجية الدول العظمى ، شرحت فيها وحدة ليبيا وخطورة التقسيم على التواحي الاقتصادية والادارية والأمن ، ورغبة الأهالي أنفسهم في هذه الوحدة . وشرحت هذه المذكرة قدرة الليبيين على إدارة شئونهم بأنفسهم ، وأنهم قد شاركوا ، طوال عهود التاريخ ، في حكم أنفسهم بأنفسهم ، خاصة وأن الحكم العماني هناك كان يمنحهم استقلالا ذاتيا ، إذ أنه كان يمثل إتحادا بين ولايات وممالك جهانية . ورأت جامعة الدول العربية أمكان قيام حكومة موحدة في كل من برقة وطرابلس وفزان ، ودخولها عضوا في جامعة الدول العربية ، وإمدادها بالمعونة التي تلزمها في بادئ الأمر من البلاد العربية بشكل عام ، ومن مصر بشكل خاص .

وكانت الاساعات قد انتشر في الصحف في ذلك الوقت عن الإحتمال تقسيم ليبيا ، وبشكل يسمح بضم نصفها الغربى لاطاليا ، وجزء من جنوبها لفرنسا ، في الوقت الذى يعطى فيه نصفها الشرقى لبريطانيا ، واشاعات أخرى عن أنها ستوضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى . وكانت هذه الاشاعات تنكر حقوق العرب ، وتنكر مجهوداتهم الكبيرة في معاونة الحلفاء حرييا في أثناء الحرب العالمية الثانية . ورفضت جامعة الدول العربية فكرة إحتياج ليبيا لمعونة أجنبية ووصاية خارجية ، وحتى إذا فرض إحتياجها إلى ذلك . فإن أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العربية ، ومن أبسط قواعد الانصاف أخذ رأى الأهالى في إختيار الاوصياء عليهم .

ولاشك أن النور الذى كان قد لعبه عبد الرحمن عزام في ليبيا منذ الحرب العالمية الأولى ، وفي الكفاح ضد الاستعمار الايطالى هناك ، كان يجمع بينه وبين كثير من مجاهدى هذا القطر الصناديد ، وكان وجوده أمين عاما لجامعة الدول العربية يجعل لليبيين سندا قويا وشخصيا في هذه الجامعة . ولم تكن هناك من القيادات السياسية في ليبيا في ذلك الوقت ما يمكنها من ترعّم أقاليم ليبيا الثلاث ، والتحدث بأسمها وتمثيلها . وكان الاتجاه الجمهورى الواضح في إقليم طرابلس يخشى من رفع صوته كثير حتى لا يخسر تأييد جامعة الدول العربية من القاهرة له ، وكانت القاهرة ملكية في ذلك الوقت . أما قيادة السيد محمد إدريس المهدى السنوسى فكانت قياده دينية ، وتسيطر سيطرة تامة ، ومن النواحي الاقتصادية ، ومن النواحي المعنوية ، على كل إقليم برقة ، ولكنها كانت غير قادرة على ترعّم رجال طرابلس ، الذين ناصبوا النقد منذ تروجها من ميدان المعركة ، وبعد اعطائها البيعة في سنة ١٩٢٣ . ولذلك فإن هذه القيادة قد عملت مع البريطانيين ، وفي إنشاء القوات السنوسية المحاربة

في الصحراء الليبية ، وأعطت بذلك لنفسها ولحركتها رباطا له لون معين يرتبط بركة ، ويرتبط بالجيش السنوسي ، ويرتبط بالبريطانيين . أما إقليم فزان فإن قوات الاحتلال الفرنسية الموجودة فيه كانت قد وصلت في ذلك الوقت إلى ضم بعض القيادات الاقطاعية القديمة إليها ، وفتحت أمامها مجالات العمل والأثراء وخاصة في التجارة في السكر والشاي والارز والتموين . بين هذا الإقليم وكل من جنوب تونس والجزائر وإفريقية الفرنسية السوداء . ولذلك فإن إقليم فزان قد بقي بدون قيادات وطنية تتمكن من قيادته . سواء أكان ذلك في تعاون مع قادة برقة وطرابلس ، أو في منافسة لها .

ولا ننسى أن اشراف مصر على إنشاء جامعة الدول العربية قد أعطاها دورا قياديا واضحا في كل منطقة العالم العربي . وإذا كان مصطفى النحاس هو الذي أتم بروتوكول الاسكندرية فإن أقالته بعد ذلك ربطت بين إنشاء هذه الجامعة وبين فاروق . وكان الملك مصر في ذلك الوقت من الشباب ومن الطموح ما يدفع به صوب توسيع منطقة حكمه ، سواء أكان ذلك في الميدان السياسي وعلى أساس سيطرته على السودان وليبيا . أو حتى في ميدان العمل اللبي الذي كان يسعى من ورائه إلى توحيد منطقة نفوذه . وظهر جليا أن مصر ترغب في مد يد المعونة إلى ليبيا لتخليصها من الاستعمار . ولمنع الوصاية الأجنبية عليها ، وكانت مصر مستعدة في نفس الوقت لكي تقبل وحدة ليبيا أو اتحادها معها . وكانت مستعدة - في حالة وضع ليبيا تحت الوصاية - أن تقوم هي بهذه الوصاية . وإذا كان ضعف القيادات الليبية الموجودة في ذلك الوقت يساعد مصر في مشروعاتها ، ووجود جامعة الدول العربية يساعد على إبعاد النفوذ الأجنبي على ليبيا وزيادة الروابط بينها وبين مصر ، فإن القوى الاستعمارية المواجهة كانت تقف في وجه هذه الأمانى العربية ، والتطلعات المصرية .

وعملت على ربط نفسها بالقيادات الإقليمية الموجودة هناك . وخاصة في إقليم
برقة ، لكي تحافظ على نفوذها ، ومصالحها ، وعمليات استغلالها في المستقبل .

شرحت جامعة الدول العربية إذن أن رغبة الليبيين هي الرجوع إلى رأيهم
واستفتاءهم ، وذلك للانضمام إلى مصر . أو لاستقلالهم والحاقهم بذلك في
كتلة الأمة العربية ، عن طريق مصر أو عن طريق جامعة الدول العربية .
وصرح عبد الرحمن عزام بأنه في حالة اتفاق كلمه الليبيين على الاستقلال فان
مصر تقبل قرارهم ، وتعترف بدولتهم كجارة شقيقة لها ، تدخل جامعة الدول
العربية بحقوق لا تقل عن حقوق زميلاتها . ولاشك أن الاشاعات قد انتشرت
في ذلك الوقت عن وجود رغبة في مصر أو لدى القصر للتوسع في ليبيا .
والبحث عن مصالح شخصية هناك . إذ أن عبد الرحمن عزام أسرع بنفي ذلك
ولكنه طلب في نفس الوقت اشراك مصر في اللجنة التي تشرف على الاستفتاء
في ليبيا ، وبصفتها جارة لها ، وبصفتها قد قاست مثلها من احتلال الفاشستين
وعملوانهم على الصحارى والمدن والموانئ . ولكن مصر لم تكن بمفردها في
جامعة الدول العربية . وكان النفوذ الهاشمي في بغداد وعمان يحاول إثبات
كفاءته بين القيادات العربية الأخرى ، وينظر بعين الحذر إلى مجهودات مصر
وخاصة منذ أن قطعت خط الرجعة على الهاشميين ، ومنذ مرحلة إنشاء جامعة
الدول العربية ، وفي موضوعي سوريا الكبرى والحلال الخصب . ولذلك
فان التنافس المصري الهاشمي كان واضحا . واستتبع تقاربا واضحا بين القصر
الملكي في القاهرة وبين طويل العمر والسعوديين في الجزيرة العربية . وكان
موضوع فلسطين هو الموضوع الأول الذي يشغل بال الجامعة العربية . ولكن
الجامعة كانت في وضع لا يسمح لها بالراجع أو التخاص في مشكلة ليبيا .
ولذلك فان عبد الرحمن عزام قد قام بزيارة سريعة للرياض واتفق مع «الأمير»

فيصل على القيام باتصالات مع الدول الكبرى لايضاح وجهة النظر المصرية . ثم سافر بعد ذلك إلى العراق والأردن وسوريا ولبنان وبحث مع رجال الحكم فيها الموقف من خلال خطة الجامعة العربية وخطة مصر . وأيدت الدول العربية خطة مصر وخطة الجامعة بالنسبة لليبيا . ولاشك أن قيام الهاشميين بذلك كان يرجع أولاً إلى بعد ليبيا عن أقاليمهم ، ومعرفتهم بعدم قدرتهم على منافسة مصر في هذا الميدان . كما أنه كان يرجع ضمناً إلى رغبة الهاشميين في زيادة نفوذهم في الأقاليم السورية بشكل عام ، وفي فلسطين بشكل خاص ، خاصة وأن مشاريعهم السابقة عن سوريا الكبرى والحلال الحبيب لم تكن قد إنتهت بعد .

وزار عبد الرحمن عزام لندن في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وتباحث مع ممثلي مؤتمر وزراء الخارجية في لندن . كما إتصل بيونسو . المنتخب السامي الفرنسي السابق في سوريا ولبنان في أثناء الحرب العالمية الثانية . وقابل أتلي رئيس الوزراء البريطاني وبيفن وزير الخارجية وهول وزير المستعمرات . وتحدث مع ماكنيل وكيل وزارة الخارجية الألماني ، وهاو وكيل الخارجية البريطانية للشئون الشرقية وجورج رندل وكيل الخارجية وباكستر مدير الشئون الشرقية . ولكن مساعيه لم تؤدي إلى نتيجة ما ، رغم أن بيفن أظهر إستعداده للنظر في حقوق عرب ليبيا . ووعدت الحكومة الأمريكية بأنها ستنظر في الأمر بعين الاعتبار . وصرح برنز وكيل الخارجية الأمريكية بأن : «هناك من يطالب بوصاية إيطاليا على ليبيا . بينما تمسكت بريطانيا بالعهد التي قطعها على نفسها للقبائل السنوسية من عدم عودة السيطرة الإيطالية إلى بلادهم .» (١) وكان ديجول

(١) سمي حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والام المتحدة . بيروت ، دار

هو الذى يرغب فى إعادة ليبيا إلى الحكم الإبطالى . وطالب مولوتوف بوصاية روسيا على طرابلس لمدة عشرة أعوام تنتهى بعدها ليبيا بنيل الاستقلال . والواقع أن فرنسا كانت تخشى من قيام سلطة عربية مستقلة فى ليبيا تؤثر على حركة الوعي القومى فى كل بلاد المغرب العربى . أما روسيا فإنها قد استخدمت مشكلة ليبيا كتمكيك لارهاب دول المعسكر الغربى ، ووسيلة لخروجها إلى البحر المتوسط .

وجاءت بعد ذلك مشروعات أخرى تلخصت من ناحية فى تجزئة البلاد واخضاعها لوصايات مختلفة ، انجليزية فى برقة وفرنسية فى فزان وإيطالية فى طرابلس . ولكن روسيا عارضت فى ذلك وأصرت على ضرورة الاحتفاظ بوحدة الإقليم . واعطائها فرصة للعمل للوصاية عليها بدلا من العناصر المحاورة والسابقة . وأدى ذلك إلى المشروع الأمريكى الذى تلخص فى إنشاء وصاية للدول الخمس الكبرى مضافا إليها مندوب عن عرب ليبيا ، ومندوب عن الإبطالين المقيمين فى البلاد ، ودولة أوروبية صغيرة ينتخب منها المندوب السامى على ليبيا . وحاولت الجامعة العربية أن ترشح أحد اللبنانيين لشغل منصب المندوب السامى على ليبيا ، فلبنان دولة صغيرة ولكنها عربية ، وهى دولة عربية وبحكمها المسيحيون ، وهى أقرب إلى أبناء ليبيا من غيرها ، ولا يمكن إيجاد فواصل كبيرة بين أبنائها وأبناء الدول الصغرى فى أوروبا . ولكن هذه المحاولة فشلت كذلك . وأصرت الجامعة العربية على ضرورة المطالبة بالاحتفاظ بوحدة ليبيا والمطالبة باستقلالها ، واختيار الليبيين لنظام الحكم الذى يرتضون . وقدمت المذكرات بذلك إلى الدول التى إشتراك فى مؤتمر الصلح فى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٦ ، وشرحت فيها أن محاولة فرض حل بالقوة على أبناء ليبيا لن يجرى بسلام ، وسيؤدى إلى قتال .

وأيد مؤتمر أنشاص ومؤتمر بلودان في مايو ويونيو سنة ١٩٤٦ وجهة نظر العرب في مشكلة ليبيا : وشرح العرب في مؤتمر الصلح المنعقد في شهر سبتمبر من نفس السنة وجهة نظرهم ، ولكن هذا الموقف لم يؤدي إلى نتيجة إيجابية ، خاصة وأن المعركة كانت واضحة بين جامعة الدول العربية من جانب والدول الاستعمارية من جانب آخر . وكانت الجامعة تقتصر إلى ما للدول الاستعمارية من قوات عسكرية وإمكانات مادية موجودة بالفعل في ليبيا في ذلك الوقت . وتبلور الموقف مع تصريح البريطانيين بأنهم قد وعسّدوا السنوسيين بعدم عودة السيطرة الإيطالية إلى إقليمهم ، حتى وإن كان ذلك في شكل إنتداب . ولكن التصريح البريطاني ذكر بعد ذلك وجود كثير من المعمرين الإيطاليين في طرابلس . وذلك في الوقت الذي أصرت فيه فرنسا على دورها في مساعدة الاقاليم المجاورة لها على السير في طريق التقدم والإزدهار وكان ذلك يعني أن بريطانيا تصر على ضرورة بقاء العلاقات الموجودة بينها وبين السنوسيين ، وتشير إلى وجود الإيطاليين في طرابلس في الوقت الذي تحدث فيه فرنسا عن مهمتها «الحضارية» في إقليم فزان . وإن كان المنسوب الأمريكي قد طالب بوضع ليبيا تحت الوصاية فإن مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى وإجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد انتهت بالتوقيع على معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . وهي المعاهدة التي نصت على إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة . لمعرفة رغبات السكان في مصير بلادهم : أي أن وزراء خارجية الدول الكبرى قد أغفلوا أهمية الجامعة العربية وأهمية الدول العربية في مشكلة ليبيا . أما لجان التحقيق فقد تألفت من ممثلين عن روسيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا .

وكان من الصعب على جامعة الدول العربية أن تسكت على تجاهلها في

مسألة مستقبل ليبيا . وظهر إتجاه في أول الأمر بأن عودة إيطاليا إلى مستعمراتها يمثل أكبر خطر على القضية ، وطالب بضرورة الضغط على إيطاليا سياسيا حين تطلب الاعتراف بها . حتى تجبر على التنازل عن أطماعها في ليبيا . ولكن الأمر تبلور سريعا حين تنازلت إيطاليا عن مستعمراتها . وأصبحت المشكلة بين أيدي الدول العظمى . ولجنة التحقيق والامم المتحدة . فاستقر رأى جامعة الدول العربية على ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق وشرح موقف الليبيين ومصالحهم في الوحدة والاستقلال ، ثم القيام بنشاط سياسى بعد ذلك في الجمعية العمومية للامم المتحدة لشرح وجهة نظر أبناء البلاد ومعنى ذلك أن الجامعة العربية قد واصلت نشاطها في الميدان السياسى وأمام قوات متفوقة عليها في الناحية السيامية ، وتستند إلى قوات احتلال موجودة بالفعل في ليبيا . هذا في الوقت الذى انقسم فيه الليبيون على أنفسهم .

وإذا كانت الهيئات السياسية في طرابلس قد ساندت موقف جامعة الدول العربية . ونادت بدورها باستقلال ليبيا ووحدتها وانضمامها إلى جامعة الدول العربية ، فإن الأمر كان على عكس ذلك في إقليم برقة . ذلك أن السيد محمد إدريس المهدى السنوسى قد حلل الهيئات السياسية في إقليم برقة . وأقام بدلا عنها ، «المؤتمر الوطنى العام» الذى لم يكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف . بل عبارة عن هيئة اشتملت على سبعين عضواً قام بتعيينهم ، وكانوا يمثلون رؤساء القبائل وسكان المدن في برقة ، وأسند رئاسته إلى أحد أقاربه ، واقتصر برنامجهم على وجوب تحقيق استقلال «برقة» ، وقيام حكومة دستورية بإشراف الأمير السنوسى ، وورثته من بعده ، وكان هذا تفتيتا للمعسكر الوطنى من وجهة النظر العربية . حقيقة أن المؤتمر قد وافق على وحدة ليبيا ، ولكنه اشترطها بشرطين : الأول هو أن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت تاج الأمير السنوسى ،

والثاني هو أن لا يسمح بعودة الايطاليين بأى حال من الأحوال . واتفصح الخلاف بين المؤتمر الوطنى فى برقة وبين الهيئات السياسية فى طرابلس ، خاصة وأن هذه الهيئات كانت تنادى بالاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، ولكنها تتجاهل إمارة السيد إدريس السنوسى ، فى الوقت الذى أعلنت فيه برقة اصرارها على الامارة ثم الاستقلال لاقليمها ، واشترطت لاقامة وحدة بين ولايات ليبيا أن يقبل أهل طرابلس النظام الملكى الوراثى ، وبغير هذا الشرط فلا وحدة ولا تأييد لاستقلال طرابلس . وكان هذا الموقف يشجع الدول ذات الاطماع الاجنبية على الفصل بين القوى الوطنية ، حتى تتمكن من الوصول إلى مآربها .

وحاولت الهيئات السياسية فى طرابلس أن تعالج هذا الموقف ، وتوحد جهودها مع البرقاويين ، وتتفق معهم على مستقبل البلاد . واتفقت مع السيد إدريس السنوسى على تشكيل هيئة مشتركة من الطرابلسيين والبرقاويين للوصول إلى النتائج اللازمة ، وقبلت لذلك أن تقصر الإمارة على شخص السيد إدريس . وتشكل الوفد البرقاوى ولكنه قد استبعد كل ما يؤيد وحدة ليبيا من بين صفوفه . وظهر أن السيد إدريس واللجنة البرقاوية يرغبون فى الوصول إلى نتائج سريعة . ودون نقاش . وشرح رئيس الوفد البرقاوى إيمانهم بالوحدة وحاجاتهم إليها ، أكثر من الطرابلس ، ولكنه ذكر أنهم فى الوقت الذى يطالبون فيه بالوحدة لا يمكنهم أن يرتبطوا بطرابلسيين فى كل الأحوال وأن برقة إذا منحت وضعاً خاصة فإنها تقبله راضية به ، وإن كانت تستمر فى طلب الوحدة . وظهر أمام الطرابلسيين أن اللجنة البرقاوية لا تؤمن بضرورة الوحدة ، وتريد استغلال الموقف ، وتجعل طرابلس مادة للمساومة ، بحيث

تتنازل عنها إذا ما أعطيت ذلك الوضع المنفرد ، ولذلك فإن كل اتفاقية بين الطرفين تصبح اتفاقية صورية . ووضع أعضاء الوفد البرقاوى إضافة «بلا قيد ولا شرط» بعد مادة اعتراف الطرابلسيين بإمارة السيد إدريس ، رغم أن الطرابلسيين كانوا قد اشترطوها بكونها حكومة دستورية. وأتهم البرقاويون الطرابلسيين بسوء النية تجاه الأمير ، وظهر أن الاتفاق أمر صعب بين الطرفين ، خاصة وأن البرقاويين أشاعوا عن الطرابلسيين أنهم ينفذون سياسة عبدالرحمن عزام . والذي عرف عنه عداؤه الواضح تجاه النظام السنوسى بأكمله . ثم قام البرقاويون بنشر بيان ذكروا فيه ضرورة العمل على الوصول إلى استقلال «برقة» وأعلان إمارة السيد محمد إدريس المهدى السنوسى بلا قيد ولا شرط . وإنشاء حكومة وطنية لها جيشها وانظمتها تحت العلم الوطنى «المقدس» ، هذا علاوة على ترحيبها بتحقيق الوحدة مع شقيقها طرابلس ، وإن كانت قد وضعت شروطا لهذه الوحدة ، وتتلخص فى ضرورة انطواء الطرابلسيين تحت إمارة السيد إدريس بدون قيد أو شرط . وأن تصح عزيمتهم على ذلك، وأن لا يستوطن برقة أى إيطالى . وأيد السيد الأمير اللجنة البرقاوية فى قراراتها .

وأمام هذا التضارب الداخلى فى ليبيا اضطرت جامعة الدول العربية إلى تنظيم الجبهة الداخلية فى طرابلس ، وأنشئت «هيئة تحرير ليبيا» وكان برنامجها يلخص فى ضرورة «السعى لاستقلال ليبيا بحلودها الطبيعية من الحسلود المصرية إلى الحلود التونسية والجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوبا، والتعاون مع الجامعة العربية ، والتضام فى كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه، ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه ، وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخليا لتنوير رأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية واجتتاب كل دواعى الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه ، وأن يبحث كل

ذلك ممثلوا الشعب بعد الاستقلال ، للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة في أثناء الكفاح للحرية ، وخارجيا بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام العربي والاسلامي والعالمي ، ذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الأقسام في جميع الميادين (١) .

وفي هذا الجو المليء بالخلافات السياسية وصلت إلى طرابلس لجنة التحقيق الدولية في ٦ مارس سنة ١٩٤٨ ، وافقت كلمة الاحزاب السياسية . وهيئة تحرير ليبيا على الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية . وأغلقت نهائيا إمارة السيد إدريس السنوسي على البلاد . أما في برقة فقد اختلفت الآراء عنها في طرابلس ، وفي الوقت الذي لم يعترف فيه الطرابلسيون بامارة السيد إدريس السنوسي ، اعترف بها أهالي برقة ، وفي الوقت الذي طالب فيه الطرابلسيون بالوحدة سكنت أهالي برقة عن هذا المطلب الحيوي الاساسي . كما سكتوا عن المطالبة بالانضمام إلى الجامعة العربية . أما في فزان فان التحقيق قد أثبت ضحالة الوعي السياسي ، ورغبة السكان في الاستقرار وتنمية تجارتهم أو رد غارات المغيرون عن قطعانهم . وإقامة حكومة إسلامية أو الوصول إلى وحدة ليبيا والانضمام إلى الجامعة العربية . وكان هذا الرأي يمثل أقلية لدى سكان هذه المنطقة .

وانتقلت المسألة بعد ذلك إلى الأمم المتحدة . وكان انقسام العالم إلى كتلتين شرقية وغربية يؤثر على المواقف السياسية وعسلى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للنول هذا المسكر أو ذاك . وظهر اتجاه واضح لدى بريطانيا وفرنسا وأمريكا للاحتفاظ بمنطقة برقة تحت الوصاية البريطانية ، وإعادة

طرابلس إلى النفوذ الإيطالي ، في الوقت الذي تحتفظ فيه فرنسا باقليم فزان .
وأمام هذا التكتيك أصر مندوب الاتحاد السوفيتي على ضرورة الاحتفاظ
بوحدة الاقليم ، وضرورة الوصول به إلى مرحلة الاستقلال ، ولو بعد فترة ،
ولكنها محدودة ، ولتكن عشر سنوات . كما أن مندوب الاتحاد السوفيتي أشار
إلى خطورة نقل القوات البريطانية من العراق وفلسطين إلى برقة ، وتدعيم
وجودها بالقواعد الأمريكية في منطقة طرابلس ، إذ أن هذه العملية تهدد
الأمن والسلام في العالم ، وتهدد منطقة الشرق الأوسط بأكمله . وأمام هذه
الصراحة القاضحة انضمت الولايات المتحدة الأمريكية علنا إلى المعسكر
البريطاني الفرنسي الإيطالي ، وأعلن دالاس أن وجود قوات الحلفاء في ليبيا
واجب للدفاع عن إفريقيا والشرق الأوسط ضد تطفل النظام الشيوعي فيه ،
ولازم من ناحية الاستراتيجية الدولية للاحتفاظ بالأمن والاستقرار في هذه
المناطق . ووضع أمام العرب أن كل من المعسكرين الشرق والغربي لا يوافق
على الاعتراف الفوري باستقلال ليبيا ووحدةها . وكان هذا مدعاة لتوحيد
جهود الليبيين أكثر من ذلك . وحين اعترض مندوب السوفيتي على سماع
أقوال مندوب برقة أمام الجمعية العمومية . وبصفته يمثل شخصا . ولا يمثل
اتجاها سياسيا . اضطروا طرابلس إلى التصريح بأنهم يقبلون أمانة السيد
محمد إدريس عليهم ، وإن كان ذلك بشروط خاصة تتعلق بالسياسة الداخلية
بين أهالي الاقليم . ولكن القوى الاستعمارية حاولت وضع عقبات جديدة في
وجه القوى الوطنية ، وتمثلت في اتفاق بين سفورترا عن إمكانية عودة
المستعمرات الإيطالية السابقة إلى النفوذ أو الوصاية الإيطالية ، حتى تتمكن
إيطاليا من القيام بواجباتها نحو أهالي هذه المستعمرات ؛ وإن كانت الاتفاقية
قد نصت على بقاء القواعد والقوات الإيطالية في منطقة برقة . وكانت صلصة

عنفة للرأى العام العربى ، وظهر منها أن الهيئة الدولية لا تقم كبير وزن للشعارات والمبادئ التى قامت باسمها ، وأنها تحاول «توزيع الاسلاب» وباسم الأمم المتحدة . وسكت من كان يبحث عن إمارة أو قيادة أو ملك ، وتناسى الوطنيون وجوده وانفجرت مشاعر الجميع بالاحتجاج على هذه القرارات التى اتخذت فى الأمم المتحدة ، والتى وافقت على اتفاقية بيفن سفورترزا . وتطور الموقف من الاضراب إلى الاشتباكات المسلحة ، وفى جميع المدن الليبية ، وحتى فى البادية . وظهر أن موقف القوات الأجنبية هناك هو موقف المحتل . وموقف الحاميات الأجنبية فى بلاد تطالب بالاستقلال . وحمل البريدو البرق آلاف العرائض والاحتجاجات والبرقيات إلى الهيئات الرسمية وغير الرسمية ، وفى الأمم المتحدة ، وفى العواصم الاوربية ، معلنة احتجاجها على هذه القرارات الاستعمارية . ومطالبة بالاستقلال والوحدة . ومعلنة تصميمها على خوض معركة مسلحة للحصول على حقوقها .

وتحدث محمود فوزى فى الامم المتحدة وشرح أن عودة ليبيا إلى وصاية الدول الأجنبية تعنى نكسة فى تاريخ الأمم المتحدة ، وأن مشروع بيفن سفورترزا يعنى تجاهل الأمم المتحدة . خاصة وأنه قد «صنع فى لندن» ، ولكى يضع «ليك ساكس» أمام الأمر الواقع . وطالب برفض المشروع ، والعودة فى القرار الذى اتخذ . والى التروى فى الامر . وظهر اتجاه فى الامم المتحدة لتأجيل مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة . ووافقت عليه الاغلبية . وترتب على ذلك بقاء المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الإدارة البريطانية ، وإلى أن تتفق الأمم المتحدة على تسوية جديدة لها .

لقد كان انتصارا للقوى الوطنية ، ولكن الدول الاستعمارية ذات الأطماع

والمصالح في الاقليم كانت بالمرصاد . وبعد أيام من إحباط مشروع يفرن سفور ترا لجأت بريطانيا إلى مؤامرة في ليبيا تهدف التقسيم ، وعلى أساس تقديم قيادة وطنية تساعد على تبلور الموقف في إقليم معين ، وثبتت الانفصال حتى يقع التضارب بين القوى الوطنية وبعضها ، والبريطانيون في البلاد . ذلك أن بريطانيا اعترفت في أول يونيو سنة ١٩٤٩ بالأمير السيد محمد إدريس المهدى السنوسي أميراً على برقة ، وأعلنت — تحقيقاً لرغبة سموه — عزمها على تأسيس حكومة مسؤولة عن الشؤون الداخلية في برقة ، ويكون الأمير على رأسها . وفي نفس اليوم اجتمعت «الجمعية العمومية» للمؤتمر البرقاوى الذى عينه الأمير وحضر الاجتماع رئيس الإدارة البريطانية والسيد الأمين ، وأعلن الأمير نفس الشيء . وناشد البريطانيون علاوة على ذلك الاعتراف بحقه المشروع في ممارسة كل «سلطاته الحكومية» وشرح أن هذه السلطات تشريعية وقضائية ، وعلى أمل استلام حكومته قريباً إدارة البلاد من البريطانيين . واعترفت الحكومة البريطانية بالأمير «الذى أجمع الشعب على زعامته» ، وذكرت أنها تتخذ هذه الخطوة في سبيل تحقيق الحكم الذاتي وأنها توافق على تشكيل حكومة تكون مسؤولة عن الشؤون الداخلية ، وذلك تدعيماً للروابط بين حكومة سمو الأمير ، وحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في لندن ، وتدعيماً للود المتبادل بينهما . واردف رئيس الإدارة البريطانية ذلك باصدار بلاغ يحول به الأمير حق سن دستور لبرقة ، يذكر فيه أن الممثل البريطانى سيغير لقبه فيما بعد إلى المعتمد البريطانى ، كما ذكر أن بريطانيا تحفظ بالشؤون الخارجية ، والتجارة الخارجية ، وطرق تسييرها ، وكافة الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لذلك ، وكذلك الدفاع عن برقة ، بما فيه صيانة الأمن والنظام ، إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على الاضطلاع بها ؛ هذا علاوة على احتفاظ

بريطانيا بالاشراف على الملاحة الجوية وتنظيمها وإستعمال الأراضي والمباني وكل ما يتعلق بالقوات البرية والبحرية والجوية ، أو ما يتعلق بالبرق والبريد والتليفون .

نظر الوطنيون إلى هذه العملية على أنها إنشاء حكومة إنفصالية بأشراف البريطانيين ، وفي قلب العالم العربى - وبقيادة عربية وإسلامية . وحاول الطرابلسيون التضام مع الأمير ، وعلى أساس الاحتفاظ بوحدة ليبيا ، ولكنه أصر على ضرورة تقديم إستقلال برقة ، حتى يمنع النفوذ الايطالى من الوصول إليها . وفي نفس الوقت أعلن مندوب الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة أن إنشاء حكم ذاتى فى برقة مرتبط بالسلطات البريطانية ، وأنها ضربة موجّهة للامم المتحدة . كما أن ظفر الله خان مندوب الباكستان أعلن أنها مناوره بريطانية واستعمارية تجرى من وراء الستار . وفى غير إتجاه الأمم المتحدة . ولكن المهم هو أن هذه القيادة السنوسية قد ربطت مصالحها بالسياسة البريطانية ، وأثرت بذلك فى طبيعة القوى الوطنية والأجنبية الموجودة فى الميدان . وأسرع السيد السنوسى بالقيام بزيارة إلى بريطانيا لبحث علاقة حكومته بلندن . والتضام فى أمر النصوص التى مستوضع فى الدستور . وكانت زيارته لبريطانيا مظهرة سياسية . إذ أن بارجة بريطانية وضعت تحت تصرفه . ووصل إلى تحقيق أمانيه من التحدث - وهو يشرب الشاي - مع وزير الخارجية البريطانية المستر ايدن . كما إجتمع ييفن وتحدث مع تشرشل . وشاهد الاحتفالات التى أقيمت من أجله . وذلك فى الوقت الذى أجمعت فيه الصحف على أن بريطانيا قد حصلت على مركز إستراتيجى هام وقواعد بحرية من الدرجة الأولى ، وأخرى جوية . فى إقليم ليبيا .

وكانت بريطانيا تحاول الاحتفاظ بامتيازاتها في برقة ، واتخاذها قاعدة لتمكين نفوذها في كل ليبيا . ولاشك أن محادثات طويلة قد جرت في لندن بهذا الشكل . ولكن وضعية مصر داخل الجامعة العربية ، وعلاقتها بليبيا كان يجعل منها خطرا على النفوذ البريطاني هناك ، خاصة وأن مصر كانت تقف للنفوذ الاستعماري عامة والنفوذ البريطاني خاصة في ذلك الوقت بالمرصاد . وكانت مصر قد أثارت مشكلة الحدود مع ليبيا في المجال الدبلوماسي . وعلى أساس أن إيطاليا قد حصلت من بريطانيا في سنة ١٩٢٦ على واحة الجنبوب . كما أن نفوذ عبد الرحمن عزام . وهيئة التحرير الليبية ، كانت عقبات واضحة أمام النفوذ البريطاني هناك . ولذلك فإن بريطانيا قد اتصلت بمصر وعرضت عليها الموافقة على توحيد الحكم في كل من برقة وطرابلس وتحت إدارة الأمير السنوسى . وعلى ترك القوات الفرنسية مؤقتا في إقليم فزان ، وذلك للوصول إلى استقلال ليبيا فيما بعد . ولكن الحكومة المصرية رفضت الموافقة على هذا التكتيك إذ أنه كان يخدم المصالح البريطانية قبل خلمته لمصالح أبناء البلاد . وذلك رغما عن وجود موضوعات عديدة بين حكومتى القاهرة ولندن في ذلك الوقت ، وتعلق بالسودان وتعلق بوجود القوات البريطانية في مصر ، وتعلق بالارصدة الاسترلينيقيوبتسليح الجيش المصرى ، وكان من السهل اتخاذ موضوع ليبيا أداة للمساومة فيها أو في بعضها . وأثبتت مصر — حتى قبل الثورة — أنها لا تساوم على الأمان والمصالح العربية ، خاصة وأن المخططات البريطانية في برقة ، وفي مسألة وضع المستور كانت واضحة ، وكانت تهدد المصالح الوطنية في مصر .

وبذل العرب جهودا كبيرة في الأمم المتحدة . وفي ظل الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية ، ووجد العرب في الاتحاد السوفيتى مؤيدي

لهم ضد الاستعمار . وفي أكتوبر سنة ١٩٤٩ اقترح مندوب الرومى منح ليبيا الاستقلال التام فوراً ، وتصفية جميع القواعد العسكرية الموجودة فيها فى مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . ولكن البريطانيين والفرنسيين شرحوا ضرورة أبقاء السلطات البريطانية والفرنسية هناك . وكان العرب قد تمكنوا من الاتفاق مع إيطاليا ، والاتفاق معها على تأييد استقلال طرابلس ، وعلى أن تجرى فيها الانتخابات اللازمة لإقامة حكومة وطنية . وتهديد بالتالى لخروج الإدارة البريطانية من البلاد . ورغم الخلاف الواضح بين الليبيين وأنفسهم . أصرت مصر على ضرورة وحدة ليبيا وإستقلالها . وإذا كانت بريطانيا قد وقفت فى وجه المطالب المصرية فإن مندوب روسيا قد أتهم علناً كل من بريطانيا وأمريكا بالعمل على إقامة قواعد عسكرية كبيرة هناك للسيطرة على النصف الجنوبي من البحر المتوسط ؛ وجاء بعد ذلك مندوب بولندا لكى يعلن أن الضرورة تحتم تشكيل مجالس من الدول الصغرى للأشراف على العملية .

مادامت الدول العظمى تدافع عن مصالحها وضد مصالح الأمم المتحدة . وأمام اصرار المندوبين البريطانيين والفرنسيين اقترح مندوب بولندا إضافة عبارة «ليبيا الموحدة المستقلة» إلى الفقرة الخاصة بمنح ليبيا الاستقلال ، وعلى أن يتم هذا الاستقلال فى مدة لا تزيد عن شهر يناير سنة ١٩٥٢ . وصدر قرار الجمعية العمومية بأن ليبيا التى تشتمل على برقة وطرابلس وفزان تكون مستقلة ذات سيادة ، وعلى أن يسرى هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى ألا يتجاوز ذلك أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وعلى أن يوضع دستور لليبيا ، بما فيه شكل نظام الحكم ، عن طريق ممثل السكان فى طرابلس وبرقة وفزان ، الذين يجتمعون ويتشاورون فى هيئة جمعية وطنية ؛ وتوفد الأمم المتحدة مندوب لها

إلى ليبيا ليساعد أهلها في وضع الدستور . وتأسيس حكومة مستقلة ، وعلى أن يقدم تقريراً سنوياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

وسرت الفرحة في كل مكان بوصول ليبيا إلى استقلالها ، بعد عامين على الأكثر . وظهر أن البنيان الداخلي لليبيا سيكون هو الدولة المتحدة ، والتي تتكون من ثلاث دويلات ، لكل منها سيادة غير تامة ، وترتبط السيادة التامة برئاسة هذه الدولة .

حقيقة أن ليبيا قد رأت أمامها الطريق لتحقيق أمانها ، وإن كان ذلك على حساب الوحدة . وعن طريق الاتحاد ، ولكن ما يهنا هنا هو أن جامعة الدول العربية لم تكن هي التي نجحت في الانتصار في هذه المعركة . بل أن تكتيكها الأول ، والخاص بوحدة ليبيا مع مصر . أو وضعها تحت وصايتها . قد فشل ، كما أنها فشلت في مسألة تقديم الوحدة على الاستقلال . حتى وإن كان داخليا في إقليم برقة . حقيقة أن جامعة الدول العربية قد بذلت مجهودها وحسب إمكانياتها ، وفي توافق مع القوى الموجودة أمامها في الميدان ، ولكنها قبلت حلولاً مؤقتة . وخضعت لوجهة نظر القيادة الجديدة التي ظهرت في برقة ، وكانت مرتبطة بالبريطانيين . وكان هذا النجاح البسيط ، أو النجاح في الميدان الشكلي . يمثل معركة ضد الاستعمار ، وكان يعرض الجامعة قليلاً عما خسرت من هبة في ليبيا ، وحتى طبيعة الأوضاع الموجودة داخل الجامعة العربية في ذلك الوقت .

(٢) الجامعة والمشكلة التونسية :—

كان صدى إنشاء جامعة الدول العربية قد وصل إلى كل بلاد المغرب . منذ عام ١٩٤٥ وأثر في الأقاليم المغربية تأثيراً كبيراً . ونلاحظ أن هذا التأثير

قد تساوى في كل الاقاليم المغربية ، وإن كانت أقاليم المغرب الاوسط قد تلهفته بفرحة وبفهم أعق من بقية الاقاليم ، كما أن المناطق الشمالية من المغرب الأقصى قد تجاوبت معه وطنيا أكثر من الاقاليم الجنوبية التي عمدت فرنسا إلى إبعادها عن كل ما هو عربي .

وكانت فرنسا تستخدم سياسة الشدة في تونس في ذلك الوقت ، وكانت تحاول ألا تعطي التونسيين شيئا أكثر من بعض الاصلاحات ، وعلى أساس أن تحصل منهم نظير ذلك على اعتراف بسيادة مزدوجة في بلادهم . سيادة فرنسية تونسية . حقيقة أنها قد عمدت منذ سنة ١٩٤٥ إلى زيارة عدد الاعضاء التونسيين في المجلس الاستشاري ، وبحيث يصبحون متساوين مع عدد الفرنسيين ، أى ٥٣ عضو عن كل فريق . وعمدت إلى تشكيل لجنة عليا من سبعة أعضاء عن كل قسم لوضع الميزانية . كما أنها قررت زيادة عدد الوزراء التونسيين في مجلس الوزارة . وكان من الواضح أن كل هذه الاصلاحات كانت تعمل وتتحصر في النطاق الداخلي ، وتمس مشكلة تونس السياسية وإستقلالها ، بل جاءت على العكس من ذلك تهدف تحويل السيادة التونسية غير التامة إلى سيادة تونسية فرنسية . وكان الطريق الطريق طويل أمام التونسيين لكي يصلوا إلى مساواة - حتى في نطاق السيادة المزدوجة - مع الفرنسيين ، خاصة وأن إنتخاب التونسيين كان يجرى على مرحلتين ، أما إنتخاب الفرنسيين فكان بالاقتراع العام . وكان للفرنسيين علاوة على ذلك من يمثلهم في مجلس الجمهورية في باريس ، أى مجلس الشيوخ ، علاوة على تمثيلهم فيما بعد ، ومنذ سنة ١٩٤٧ في مجلس الاتحاد الفرنسي .

وعلاوة على ذلك فلم يكن للمجالس الاستشارية في تونس سلطة حقيقية في إدارة البلاد ، إذ أنه لم يكن لها حق مناقشة ميزانية الاستعمار الأوربي .

وحين رفض القسم التونسي مناقشة الميزانية في سنة ١٩٤٧ احتجاجا على محاباة المستوطنين ، ضربت الاقامة الفرنسية العامة بهذا الموقف عرض الحائط ، واستصلرت مرسوما يبيع لمجلس الوزراء ، وهو خاضع للتفوذ الفرنسي ، حق اقرار الميزانية في حالة إمتناع المجلس الاستشارى عن مناقشتها .

وكان من اللازم أن تقوم القيادات الوطنية التونسية بدورها في الكفاح من أجل حرية البلاد واستقلالها ، وكان من الطبيعي أن تقوى وتنشط . وهى عربية . نتيجة لإنشاء جامعة الدول العربية . الذى فتح أمالا كبيرة أمام العرب وفى كل مكان . ومع إعتراز تونس بصفتها الاسلامية الأصيلة كانت هذه البلاد قلعة قوية للعروبة فى شمال افريقية . وكان من الضرورى أن ينزل الحزب الدستورى إلى الميدان . ولم يدخر عبد العزيز الثعالبي وسعا فى هذا السبيل . ولكن قوة تأثير إنشاء جامعة الدول العربية بلغت مرحلة أثرت حتى فى العناصر التونسية ذات الثقافة الأوربية . وجعلتها تتجه نحو جامعة الدول العربية ، ونحو القاهرة . وكان كسبا كبيرا لكل من تونس والجامعة للعروبة أن تعلن هذه العناصر ذات الثقافة الأوربية ولاءها لفكرة الجامعة العربية . وأثر ذلك فى الحبيب بورقيبة . زعيم الحزب الحر الدستورى الجديد، وجعله يتجه صوب مصر .

ويروى أنصار الحبيب بورقيبة بكل اعتراز أنباء مغامرة زعيمهم للفرار من تونس سنة ١٩٤٦ ، والمخاطر التى تعرض لها فوق القارب الصغير الذى حمله بمحاذاة شواطئ تونس حتى طرابلس . وكيف أنه أكل رحلته على ظهور الجبال حتى الحدود المصرية . لقد كانت مغامرة ، ولكنها تدل على ازدياد قوة الاتجاه العربى فى تونس .

ولقد تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة أثناء غيابه

ويمكن الحزب الحر الدستوري الجديد من عقد مؤتمر وطني كبير في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، واشترك فيه ممثلون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم ، كما اشتركت فيه نقابات العمال التونسية ، وأبناء الزيتونة وأعضاء اتحاد الموظفين. واتفق أعضاء الحزب القديم مع الأحرار الدستوريين الجدد على ضرورة تدعيم السياسة العربية ، ونبد فكرة العمل ضمن إطار الحماية ، والمطالبة بالاستقلال التام . ولقد صدرت قرارات هذا المؤتمر في شكل «ميثاق وطني» أعلن سقوط نظام الحماية بعد أن ثبت قانونا وبالفعل إستغذاه لأغراضه . وكان هذا هو أول مطلب في تاريخ الحماية في تونس يند نظام الحماية ويؤكد صفة تونس العربية ، وضرورة انضمامها إلى جامعة الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال .

وكان كل ذلك يدل على قوة تأثير فكرة الجامعة العربية على هذا الاقليم المغربي . وقام الحبيب بورقيبة بالكثير في مصر . واتصل بالأمانة العامة للجامعة واتصل بالهيئات والجماعات . وعمل على تفهيم المشاركة بالكثير من مشكلات المغاربة . وعلينا أن نعرف بأن أبناء المشرق العربي في ذلك الوقت كانوا قليلي المعلومات عن بلاد المغرب العربي . رغم أنهم كانوا على استعداد لإمداد اخوانهم المغاربة العرب بكل ما يلزمهم لتحقيق أمانهم .

وسرعان ما وصل إلى القاهرة الأمير عبد الكريم الخطاطي ، الذي أعطى التجاوزه إلى مصر قوة جديدة لابتداء المغرب العربي المكافح ضد الاستعمار ، وأعطى لمصر في نفس الوقت اعترافا بأنها مركز الحركة العربية المناضلة. ولقد تعاون الحبيب بورقيبة في القاهرة مع الأمير عبد الكريم الخطاطي ، وعمل معه في لجنة تحرير المغرب العربي . وكان الأمير عبد الكريم الخطاطي يعتبر من أشد

زعماء المغاربة بأسا على الفرنسيين وعلى الاستعمار الاوربي في كل بلاد المغرب وظهر أن الحبيب بورقية قد عبر عن تحول كبير في اتجاه حزبه ، وأن صفة العروبة قد أصبحت واضحة ثابتة عند التونسيين ، وتدل رسائل الحبيب بورقية في ذلك الوقت على ميل واضح لفكرة التضامن العربي . وموافقة كاملة على العمل في إطار العروبة . ولكن علينا ألا ننسى أن الفترة التي قضها الحبيب بورقية في القاهرة لم تكن تمثل إنشغال بلاد المشرق العربي بمشكلات المغرب العربي بالدرجة الأولى ، خاصة وأن مشكلة فلسطين كانت هي المشكلة الأولى في المنطقة ، وكانت من أولى المشكلات المطروحة أمام الرأي العام العالمي في ذلك الوقت . وكان معظم مجهود الجامعة العربية مركزا حول مشكلة فلسطين ، كما أن العقبات التي بدأت في الظهور أمام الجامعة العربية في المشكلة الليبية كانت تقلل من اهتمام الجامعة بمشكلات المغرب . ولذلك فإن المشكلة التونسية لم تحصل على الاهتمام الذي كان يأمل فيه الحبيب بورقية . وعاش زعيم الحزب الحر الدستوري الجديد في ظروف مادية سيئة . وشعر بهوانه على الرأي العام العالمي . وبأن مشكلة بلاده لم تحظ بالاهتمام اللازم لها . وكان ذلك من الاسباب الرئيسية التي جعلت الحبيب بورقية يفكر في محاولة الاتصال بفرنسان جليد؛ ويعتبر هذا فشلا واضحا لجامعة الدول العربية .

وكانت السلطات الفرنسية في تونس مستعدة لاستخدام الشد مع الوطنيين التونسيين ، وهاجمت قوات الاحتلال مكان اجتماع المؤتمر التونسي الوطني في سنة ١٩٤٦ وقبضت على عدد من الزعماء وممثلي النقابات العمالية. واستمرت المعركة بعد ذلك في شكل اضطرابات بين عمال الشحن في ميناء سفاقص ، وتدخل رجال السلطة وإراقة الدماء. ورغم ذلك قرر الحبيب بورقية أن يستمر في اقليمه ، وفكر في إمكانية التضام مع الفرنسيين مباشرة . ولقد ذهب الحبيب

بورقية إلى باريس سنة ١٩٥٠ ، رغم أن السلطات الفرنسية كانت لاتعترف بالحزب الحر الدستوري الذي كانت قد أمرت بحله منذ سنة ١٩٣٨ ، ورغم أنها كانت تصر على عدم إعرافها بأى مفاوضات وطنية سوى الباي الذي عقدت معه أو مع أجداده معاهدة الحماية ، ذهب الحبيب بورقية إلى باريس ، في الوقت الذي كان الصحف الفرنسية تهم فيه الحزب الدستوري الجديد بانتمائه إلى الشيوعية العالمية . وإضطرت التونسيون نتيجة لذلك إلى جعل الاتحاد العام للعمال التونسيين ينضم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار ، وهو الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية . ويعتبر معاديا للنقابات الاشتراكية . وفشل الحبيب بورقية في باريس ، إذ أن روبر شومان وزير خارجية فرنسا أعلن أن حكومة باريس سترسم سياسة اصلاحية في تونس . ولكن دون أخذ رأى الزعماء الوطنيين هناك . وأن الاستقلال الداخلى هو الغاية السياسية التى تدعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التى تؤلف الاتحاد الفرنسى ، ومن بينها تونس . وكان معنى ذلك خفض تونس من مستوى الحماية إلى مستوى المستعمرات الفرنسية التى ستدخل — عن طريق الاستقلال الداخلى — إلى الاتحاد الفرنسى ، أو الكومنولث الفرنسى الجديد ، ويشتمل على دول ناقصة السيادة مجمعة حول فرنسا . وتحت اشرافها . ورغم ذلك فان الحبيب بورقية قد أعلن إغباطه بهذا التصريح .

واستمر فشل الجامعة العربية في مشكل تونس في الظهور مع تلك التجربة التى قامت بين فرنسا والتونسيين . حتى وإن كانت هذه التجربة قد فشلت في الوصول إلى حل سليم . إذ أنها كانت تقوم بين عناصر تتعارض مصالحها مع بعضها . فلقد قام روبر شومان بتعيين مقيم عام فرنسى في تونس من غير العسكريين ، وتألفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض الدستوريين . ولكى

تفاوض مع فرنسا . وكان الحبيب بورقيبة قد قدم نقطا سبعة إلى الحكومة الفرنسية في باريس . لكي تعتبر أساسا للمفاوضة . وكانت معتلة ، وتمثل تراجعا واضحا عن الموقف الذي اتخذته الحزب في سنة ١٩٤٦ . وكانت هذه النقطة لا تمس مبدأ الحماية نفسه . وانما تطالب بالغاء جميع مظاهر الادارة المباشرة . مثل موافقة سكرتير الاقامة العامة على المراسيم . والغاء وظائف المراقبين المدنيين الذين يشرفون على الأمن في الاقاليم التونسية . وتحويل الاشراف على الأمن إلى سلطات تونسية ، ولم تذكر هذه النقطة لفظ الاستقلال . بل دارت حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها . وذلك عن طريق تقوية السلطة التنفيذية وتشكيل وزارة من التونسيين فقط . ولكنها لم تمنع في اشراك الفرنسيين في المجالس البلدية . وأخيرا فان بورقيبة كان قد طالب بانتخاب مجلس نواب بالاقتراع العام لوضع دستور لتونس وتحديد العلاقة المقبلة مع فرنسا على أساس احترام مصالح الفرنسيين .

ورغم هذا التراجع في موقف الحبيب بورقيبة ، فانه فشل في الوصول حتى إلى انصاف الحلول . وذلك أن المستوطنين الفرنسيين عارضوا سياسة روبير شومان ، وارتفع صوت كولونا ، ممثلهم في مجلس الشيوخ الفرنسي أو مجلس الجمهورية ، بضرورة احتفاظ فرنسا بمحاضرتها ومصالحها في بلاد المغرب ، ونجح في ضم كثير من العناصر اليمينية اليه . وتدعم موقف العناصر اليمينية الفرنسية بتضامن زعماء الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب مع المستوطنين الفرنسيين في تونس . وأعلن الجنرال جوان ، المقيم العام الفرنسي في المغرب الأقصى ، أن سياسة التنازل في أية مستعمرة مستنقذ علواها إلى الاقاليم المحاورة . وطالب المستوطنون الفرنسيون في تونس بضرورة تأكيد

السيادة الفرنسية على البلاد ، وانلار الباي بضرورة إحترام المعاهدات ، وإقالة الموظفين الذين ينتمون إلى الحزب الدستوري من وظائفهم . وأعلن المقيم العام الفرنسي في تونس أن المشكلة السياسية ليست ملحة في تونس ، وأنه من اللازم البدء بالاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أن حالة التونسيين في هذين المجالين تستلزم كثيرا من الالتفات أكثر من الناحية السياسية . وكان فشلا واضحا للحبيب بورقيبة ، وتأكيده لفشل جامعة الدول العربية هناك .

حقيقة أن تونس إضطرت إلى تقديم عدد جديد من الضحايا ، ولاتيات أن الوضع السياسي فيها يحتاج إلى تغيير سريع ، وقامت المظاهرات في انفيذا فيل ، مركز الاستعمار الأوربي ، وتدخلت سلطات الأمن . وسالت الدماء . ولكن الفرنسيين أنهزوا الفرصة لأعلان الأحكام العرفية . وللقبض على الزعماء التونسيين . وحاولت فرنسا بعد ذلك أن تستمر في التمية على الرأي العام التونسي ، حتى تستمر في بقائها ، وتستمر في عملية استغلالها الاقتصادي المنظم لتونس . وصدرت مراسيم باصلاحات جديدة في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ ، ولكنها كانت لا تختلف عن الخط السياسي الذي عملت فرنسا إلى تطبيقه هناك ، إذ أنها أعطت للمستوطنين الفرنسيين حقا يماثل حق التونسيين في إدارة البلاد ، وأبقت على تمثيلهم في المجالس التشريعية والبلدية . ولكنها خشيت من انضمام بعض العناصر المتحررة من الفرنسيين إلى الوطنيين . فقررت في هذه الاصلاحات أن يرأس المقيم العام التونسي بنفسه المجلس الاستشاري الكبير ، وقررت كذلك أن يحفظ الأمين العام للاقامة العامة بالاشراف على جميع المصالح ، بدلا من أن يشرف مجلس الوزراء على ذلك ، وإن كانت هذه الاصلاحات قد ضحت الباب أمام التونسيين لشغل وظائف الدولة بنسبة نصف عدد الوظائف الكبرى وثلثي الوظائف المتوسطة ، وثلاثة أرباع

الوظائف الصغيرة . ورغم كل ذلك فإن الحبيب بورقيبة قد أعلن موافقته على هذه المراسيم الخاصة بالاصلاح .

ولم تكن فرنسا جادة في ادخال الاصلاحات . وما أن قدم محمد شنيق ، رئيس الوزارة التونسي ، مذكرة في ٣ نوفمبر تتضمن الحد الأدنى للمطالب التونسية حتى رفضتها الحكومة الفرنسية في ١٥ ديسمبر . وتجمعت بذلك الأوضاع بين البلدين ، وعلى أساس عدم اعتراف فرنسا بأى اصلاح لا يعترف بأشراك المستوطنين في النظام السياسى الجديد الذى سينشأ في تونس . وازدفت فرنسا ذلك بتعيين الجنرال دى هوت كلوك مقبها عاما جديدا في تونس ، ووصل إليها على ظهر بارجة حربية في يناير سنة ١٩٥٢ ، وبدأ أعماله بأن طلب إلى الباي اقامة وزارة محمد شنيق . وبدأت بذلك سياسة القمع والشدّة تجاه التونسيين . وأمام هذا الضغط ، عقد المستوريون مؤتمرا في ١٧ يناير . وأعلنوا فيه من جديد سقوط نظام الحماية . وبعد أن كانوا يستعدون للاعتراف بامتيازات المستوطنين صرحوا بأنهم سيصبحون جالية أجنبية : لهم حقوق الاجانب العادية في ظل الدولة التونسية المستقلة . وقامت السلطات بإبعاد الحبيب بورقيبة إلى طبرق ثم إلى جزيرة صغيرة قرب ساحل تونس ، خالية من السكان وسيئة المناخ ، وتعرضت فيها صحته للتدهور ، وبقي فيها مدة عامين ونصف إلى أن تغيرت الأحوال في الشرق والغرب على السواء . وواصل الفرنسيون سياسة القمع تجاه الوطنيين ، وخاصة في مناطق الساحل الجنوبي الشرقى عند رأس بونا ، فأطلقوا ذئاب الفرقة الأجنبية للتكيل بقرى الصيادين التى تنتشر في المنطقة وفي مدى أربعة أيام من ٢٨ إلى ٣١ يناير إرتكب جنود هذه الفرقة من الفظائع ما سجل صفحة سوداء في تاريخ الاستعمار

الفرنسي بتونس» (١) . وكمن قرية دمرت وكمن امرأة وطفل قتل ، هذا علاوة على إنتهاك الحرمات والأعراض .

وتحول الباي نفسه إلى المعارضة ، ورفض إقالة وزارة محمد شنيق ، وأرسل بخطاب إستنكار إلى رئيس الجمهورية الفرنسية . ولكن الرئيس الفرنسي إدعى عدم تدخله في السياسة . وبشكل وضع الباي أمام الأمر الواقع ، وأجبره على الخضوع لتهديد المقيم العام الفرنسي ، وإقالة الوزارة . خاصة وأن السلطات كانت قد اعتقلت بالفعل معظم أعضائها . وتمكن الجنرال دى هوت كلوك من إسناد الوزارة إلى صلاح بن باكوش ، وهو من كبار الملاك الزراعيين في تونس . وكان معظم أعضائها من نفس هذه الطبقة الاجتماعية . وإستمرت سياسة العنف ، خاصة وإن مجلس الأمن كان قد قبل وجهة النظر الفرنسية . ورفض نظر المشكلة التونسية ، بدعوى عدم اختصاصه . كما أن المجلس رفض إدراج المسألة من جديد في جدول أعماله في شهر أبريل . وظلت الحالة كذلك في تونس ، وخضعت العناصر الوطنية فيا لسياسة الشلّة ، ودون أن يتمكن أحد من إمدادهم أو إعانتهم . رغم وجود جامعة الدول العربية ، وإعانتهم حتى في المجال السياسي . وهو نطاق عمل جامعة الدول العربية . رغم أن الموقف كان يحتاج إلى معونات مادية وتضحيات بشرية وامكانيات عسكرية . وسيظل الأمر كذلك إلى أن تنشب الثورة في مصر ، وتعمل على تغيير الأوضاع فيها ، وتحاول تغيير الأوضاع في بقية الأقاليم العربية . وكما عجزت جامعة الدول العربية في ليبيا ، عجزت بالنسبة لتونس . وعجزت بالنسبة للمغرب الأقصى .

(١) د. صلاح الصّاد : المغرب العربي ، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى . القاهرة .

(٣) الجامعة ومشكلة المغرب :-

كان تأثير إنشاء جامعة الدول العربية واضحا على المغرب الأقصى . وإذا كانت فرنسا قد حاولت منع الاتصال بين منطقة حمايتها وبين بلاد جامعة الدول العربية ؛ إلا أن العناصر الوطنية في هذا الاقليم ، وخاصة من المنطقة الشمالية ، تمكنوا من الاتصال بالجامعة ، خاصة وأن إسبانيا وافقت على المشاركة في اللجنة الثقافية لهذه الجامعة ، وشهدت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية مجيء عدد من زعماء المغرب السياسيين إلى المشرق العربي . ومشاركتهم اخوانهم العرب في النشاط السياسي ، ومشاركتهم في مشكلة فلسطين ، وتعريف عرب المشرق بمشكلات المغرب .

وكانت الاوضاع متأزمة في المغرب بين القصر والاقامة العامة ، وأخذ السلطان يرسل احتجاجات متتالية إلى الحكومة الفرنسية نتيجة لتقاعدها في حركة الاعتقالات . وحاولت الحكومة الفرنسية ، احتراماً منها لسيد البلاد ، وإعترافاً منها بعدم فاعلية الاستمرار في سياسة القوة ، وكانت في حاجة إلى المغاربة كجنود من الدرجة الأولى تعتمد عليهم في قواتها المسلحة ، وللاحتفاظ بامبراطوريتها الاستعمارية — حاولت أن تهدئ الرأي العام المغربي ، وذلك عن طرق تعيين مقيم عام جديد ، هو إريك لابون في الرباط . وكان معروفاً بميله الاشتراكية ، وبزعزعاته الاصلاحية . وبدأ باطلاق سراح معظم المعتقلين السياسيين ، ومن بينهم غلال القاسبي الذي سيقم بعد ذلك في طنجة لفترة مؤقتة قبل أن يذهب إلى القاهرة .

ولكن مشروعات إريك لابون الاصلاحية كانت تتلخص في ضرورة البدء بانشاء مجالس نيابية منتخبة في المدن كمرحلة أولى للوصول إلى إصلاح

نيابى ، وإنشاء برلمان للمغرب . أو مجلس إستشارى له . ولكنها اشتملت على اشتراك المستوطنين الأوربيين مع الوطنيين على قدم المساواة فى هذه المجالس ، فاغضب بذلك المغاربة . أما فى الميدان الاقتصادى فقد حاول المقيم العام الفرنسى بمشروعات سنة ١٩٤٦ إشراك رؤوس الأموال الوطنية مع الحكومة الفرنسية فى تنفيذ المشروعات الكبرى الخاصة باستخراج المعادن وبشركات للطيران . ورأى أن سيطرة «الدولة» على وسائل الإنتاج تعتبر خطوة إشراكية تطبق فى المغرب . ولكنه نسى الفواصل الموجودة بين المغرب وفرنسا . والتي تحول دون الوصول إلى هذه النتيجة . والتي تظهر الاتجاه الاشتراكي هنا بأنه استغلال لإحدى الدول المسيطرة لاقتصاديات دولة خاضعة . وحاول إريك لابون أن يقدم الإصلاحات الداخلية . الاجتماعية منها والاقتصادية . على الإصلاحات السياسية ؛ وشرع فى إقامة قرى جماعية لبعض الفلاحين المغاربة . وعلى أن تمد لهم الحكومة بالآلات الزراعية الحديثة . ولكن المستوطنين الفرنسيين وقفوا فى وجه هذه الإصلاحات . وعلى أساس أنها ستحرهم من الأيدى العاملة الرخيصة . وأنهمو بادخال نظام المزارع الجماعية . وعلى طريقة السوفيت . فى إقليم يعيش على الرعى والزراعة . ويخضع لاستغلال رأسمالى أجنبي . فى ظروف فولكلورية واضحة . وهكذا وقف المستوطنون فى وجه مشروعاته الإصلاحية . وكذلك فعل رجال الصناعة الفرنسيون ، خاصة وأنه كان قد أمر باستيراد كثير من الآلات الزراعية من الولايات المتحدة الأمريكية . فقتل إريك لابون فى الحصول على تأييد المغاربة . كما فشل فى الحصول على تأييد المستوطنين ؛ وتأييد أصحاب رؤوس الأموال والصناعة فى فرنسا نفسها . وكانت فرنسا تسير فى ذلك الوقت صوب حكم الأحزاب النيجينية . وجاءت مشكلة خطاب العرش فى طنجة لكى تعمل

الحكومة الفرنسية على تغيير إريك لابون ، وتعيين الجنرال جوان بدلا منه في المغرب .

وكان محمد الخامس يرغب منذ سنة ١٩٤٦ في زيارة طنجة بوصفها جزءا لا يتجزأ من بلاده . وكانت فرنسا تعارض في ذلك ، ولكنها عادت وقبلت الفكرة ، وحتى تقلل من النفوذ الإسباني في شمال المغرب . ولكن سلطة الإقامة العامة في الرباط كانت تعارض في زيادة نفوذ محمد الخامس ، وهناك من ينسب إليها أمر تدبير مذبحه النار البيضاء في ليلة سفر محمد الخامس إلى طنجة . وإن كانت هذه المذبة لم تثنه عن القيام برحلته . وقيامه بها في ظروف نفسية غير طبيعية ..

وكانت فرنسا قد استندت إلى مسألة الافراج عن المعتقلين السياسيين المغاربة لكي تقرر أمر الافراج عن الأمير عبد الكريم الخطاطبي من المنى . حقيقة أنها كانت تسعى من وراء ذلك إلى إنهاء ظروف المعيشة الصعبة التي قاساها هذا الأمير في جزيرة ريونيون ، وتعود به للإقامة في فرنسا نفسها . ولكن مما لاشك فيه أنها كانت تحاول إرهاب محمد الخامس بمجيء الأمير عبد الكريم الخطاطبي إلى قرب بلاده . وصدر القرار بذلك منذ شهر مارس سنة ١٩٤٧ . ولكن بدلا من أن يخضع محمد الخامس لعوامل الضغط والارهاب أخذ موقفا صريحا واضحا يمثل الاتجاه العربي التحرري في بلاده ، وواجه به الاستعمار . وبدلا من أن يتحلى محمد الخامس في طنجة عن دور فرنسا في نشر الحصار والمذبة ذكر أنه : « لاشك أن المغرب وهى بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى في الشرق الأوسط أوثق الوشائج ، ترغب أكيلا في تعزيز هذه الروابط ، وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملا هاما للشئون العالمية » .

. لقد أكد محمد الخامس صفة عروبة المغرب ، واتفق في ذلك مع حزب الاستقلال ، ومع كل العناصر الوطنية التي وقفت في مواجهة الاستعمار الاجنبي في بلاده . ولاشك أنها كانت صلعة للاستعماريين الفرنسيين . وأدت إلى سوء العلاقات بين صاحب البلاد وأصحاب الحماية . وستضطر فرنسا إلى تعيين الجنرال الفونس جوان مقيما عاما لها في المغرب ، وعلى أساس لإرهاب المغاربة بكسوة الجنرال التي يرتديها . وتبدأ بذلك فترة أربعة سنوات من حكم الشدة والقمع مع هذا المقيم الذي نشأ في الجزائر . وكان يمثل ملاك الاراضي من الفرنسيين . وله عقلية معينة . ومصالح واضحة . تجاه العرب وضدهم . وكان خطاب محمد الخامس في طنجة يعتبر تدعيما لموقف جامعة الدول العربية في المغرب . ودون أن تتمكن هذه الجامعة من القيام بشيء يذكر لتدعيم موقف الملك والشعب ضد الاستعمار الفرنسي هناك .

وجاءت مفاجأة جديدة للرأى العام حين كانت السفينة التي تقل الأمير عبد الكريم الخطاطبي تعبر قناة السويس . ثم اكتشف رجالها فجأة أن الأمير وأسرتة واتباعه قد اختفوا من على ظهر السفينة . وصدر بلاغ بعد ذلك بأن الأمير قد طلب الالتجاء السياسي إلى مصر . وأن حكومة القاهرة قد أعطته هذا الحق . وفشلت فرنسا في استخدام الأمير عبد الكريم الخطاطبي ضد محمد الخامس . وأثبت محمد الخامس أنه يدافع عن حقوق بلاده في وجه الاستعمار . وأعطي كل ذلك أهمية جديدة وقيمة أكبر لاسهم جامعة الدول العربية في المغرب الاقصى .

أمام سياسة الكبت الذي أخذ الجنرال جوان في تطبيقها في المغرب انتقل علل القامسي من مدينة طنجة في نفس السنة إلى القاهرة . وشارك مع الحبيب بورقيبة في لجنة تحرير المغرب العربي التي نشأت بإشراف الأمير عبد الكريم

الخطابي وتوجيهه . ولقد قامت هذه اللجنة بالكثير . ولكن على قدر استطاعتها وامكانياتها . حقيقة أن جامعة الدول العربية قد أبدت هذه اللجنة من الناحية السياسية ، وبعض الامكانيات اللازمة للدعاية ، ولكن علينا أن نعرف بقلة هذه الامكانيات أمام الحركة التي كانت تنتظر بلاد المغرب العربي . وأمام الاعداء الذين كانوا يضرسون هناك في أبناء هذه الاقاليم .

وكان الجنرال جوان قد ضم على القضاء على كل الحريات الممكنة في المغرب . وقدم مشروعات للاصلاح هدف من ورائها إلى التوجيه على الرأي العام . وإلى تثبيت دعائم الحكم الفرنسي هناك . والوصول إلى سيادة مزدوجة فرنسية مغربية . كما كانت فرنسا تحاول أن تفعل مع تونس .

لقد حاول الجنرال جوان أن يزيد عدد الوزراء المغاربة من ثلاث وزارات تختص بشئون القصر والاقواق ورئيس الوزراء — بخمس وزارات جديدة للمالية والصحة والاشغال العامة والعدل ، ولكن على أساس إنشاء وزارات أخرى يتولاها الفرنسيون ، وبشكل يخرج الوزارة المغربية من سلطة الملك ، ويضعها تحت إشراف الإقامة العامة . أما مشروع إنشاء المجالس البلدية والقروية فكان يقوم على أساس مناصفة المقاعد بين المستوطنين والوطنيين ٨ وكذلك إعادة مجلس الشورى الحكومى ، وبدلاً من تشكيله من ثلاثة أقسام تمثل الهيئات الزراعية والصناعية ، وتمثل المستوطنين ، وكانا فرنسيين ، وقسم ثالث يمثل المغاربة المعينين ، بدلاً من ذلك اقترح الجنرال تشكيله من قسمين ، فرنسي بالانتخاب العام . ومغربي ينتخب على درجتين . أما فيما يتعلق بادخال نظام لا مركزية الحكم فإن الجنرال قد هدف من ورائه إلى سلب سلطة السلطان في تعيين الباشاوات والقياد . وكان الجنرال جوان يهدف من وراء ذلك إلى الوصول إلى تطبيق السيادة المشتركة ، الفرنسية — المغربية ، ومحاول الوصول

إلى إدخال المغرب ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي ، أى مع مجموعة المستعمرات الفرنسية التى ستصبح مستقلة استقلالاً داخلياً ، ومرتبطة بفرنسا .

ولقد وقف محمد الخامس فى وجه الجنرال جوان ، ورفض التوقيع على المراسيم الخاصة بهذه الإصلاحات ، فأنهته الإقامة بأنه يعرقل الإصلاحات ، ويعرقل تطوير بلاده وسيرها نحو إدخال النظم الديمقراطية ، وأنه يحاول الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق . وارتدت الإقامة ذلك بمحاولة لاثارة رجال الطرق الصوفية . وعلى رأسها سى عبد الحى الكنانى ، الوقوف فى وجه السلطان . ولكن هذه الوسائل العتيقة كانت أعجز من أن تقف فى وجه الحق .

وكان موقف محمد الخامس يدفع العناصر الوطنية إلى الوقوف فى وجه الاستعمار . وفى صيف سنة ١٩٥٠ إمتنع بعض أعضاء المجلس الإستشارى من المغاربة عن حضور الجلسات . وظهر أن هذه الحركة تهدد النفوذ الفرنسى . فعمدت فرنسا إلى دعوة محمد الخامس لزيارة باريس . ولم يتراجع محمد الخامس . وذهب إلى فرنسا فى أكتوبر . وقدم هناك مذكرتين إشمعلتا على المطالب الوطنية . وطالب فىهما بضرورة إرضاء رغباته فى إطلاق الحريات العامة ، وتغيير طبيعة العلاقات الموجودة مع فرنسا . وكان هذا يعنى ضرورة إعادة النظر فى نظام الحياة . ووعدت فرنسا بتأليف لجنة لدراسة الموضوع . وارتفعت أصوات بعض الأعضاء المنتخبين فى المجلس الاستشارى مستعدة بسياسة فرنسا الاستعمارية ، ومتعلقة ما يسمى الإصلاح ، وفى جلسات المجلس التى كان يرأسها الجنرال جوان بنفسه . ورغم أن المقيم العام قد استخدم الشدة حيالها ، إلا أنها أثبتت أصرار المغاربة على حريتهم واستقلالهم ، بعد أن كانوا قد أصرروا على عروبتهم .

وزاد تأزم الأمرين الفرنسيين وبين المغاربة، وعلى رأسهم محمد الخامس :
وأخذت الإقامة العامة تهتم محمد الخامس بأنه سلطان حزب الاستقلال ، وأنه ليس
سلطانا للبلاد .. وانتقلت هذه الكلمة من أفواه الفرنسيين إلى أفواه بعض
القيادات الاقطاعية المغربية ، التي إرتبطت مصالحها بالمصالح الفرنسية ، مثل
سى تهاى الجلاوى ، باشا مراكش وسيد الجنوب ، والمتعاون مع الفرنسيين .
وطلب جوان من السلطان أن يصدر بيانا يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال .
ويصف رجاله بمخالفة الدين ؛ وحاول بذلك أن يضرب الحركة الاستقلالية
في المغرب ببعضها . بعد أن يقسم بين قياداتها . ولكن محمد الخامس رفض
ذلك . ورفض اعلان الاستنكار لأى حزب . إذ أنه فوق الاحزاب . وكان
في وسع الفرنسيين أن يبدأوا في محاكمة أعضاء حزب الاستقلال إذا ما ثبت
عليهم أية مخالفة . وأمام هذا الرفض أنذر الجنرال جوان محمد الخامس بأن
هذه المسألة ستؤدى إلى خطمه . وسافر الجنرال جوان إلى الولايات المتحدة
الأمريكية . واتصل محمد الخامس برئيس الجمهورية الفرنسية ، إلا أنه هرب
من الموقف . فاضطر محمد الخامس إلى توقيع الاستنكار في ٢٥ فبراير سنة
١٩٥١ ، وعلى أساس ألا يذكر صراحة اسم حزب الاستقلال في تصريحه .
ولقد استمرت فرنسا في تطبيق سياسة الشدة والعنف في المغرب ، وحتى
تجاه صاحب البلاد . ووقعت الحوادث بين الوطنيين والفرنسيين في كل مكان .
ورفعت مسألة المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة ، خاصة وأن الإقامة العامة كانت
قد ألقت القبض على مئات من الوطنيين . وحين ترك الجنرال جوان المغرب
في أغسطس سنة ١٩٥١ احتل مكانه مساعد الجنرال جيوم ، وسار على سياسة
رئيسيه ، واستخدم من الشدة أكثر مما استخدم سلفه . وظهرت هذه الشدة
في حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ ، ونتيجة للمظاهرات التي قام بها العمال

احتجاجا على اغتيال الجماعات الارهابية الفرنسية للرّعيم النقابى التونسي فرحات
حشاد فى شهر ديسمبر . وكان تصرف سلطات الأمن تصرفا وحشيا . وظهر
أن تطور الأوضاع فى هذا الاقليم العربى قسدا أخذ فى السير حثيثا صوب
الاصطدام المسلح . ورفضت المشكلة المغربية من جديد إلى الامم المتحدة ، وأخذ
الفرنسيون يستعدون لضرب ضربتهم القوية ، بإبعاد محمد الخامس عن البلاد .

لقد وصلنا بذلك إلى عام ١٩٥٢ ، وإلى بداية استخدام العنف والشدة
وسيلة للتعامل بين الطرفين ، ولكن دون أن تتمكن جامعة الدول العربية من
تقديم معونة كافية ، زيادة على تأييدها السيامى . وكان أضعف الإيمان .
ولكننا وصلنا إلى عام ١٩٥٢ ، وهو عام الثورة فى مصر ، وسيؤثر هذا العامل
الجديد على الأوضاع فى المغرب ، مثلما يؤثر على الموقف فى المشرق .
وبرجال جدد ، وبوسائل جديدة ، ومع وجود جامعة الدول العربية .

(٤) تراجع الفكرة العربية :

لقد كان لطبيعة تكوين جامعة الدول العربية ، وتضارب المصالح بين
القيادات الموجودة فيها ، وتضارب المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية
فى العالم العربى أثرا كبيرا فى تقليل أهمية جامعة الدول العربية فى السنوات التالية
لحرب فلسطين ، والسابقة لنشوب الثورة فى مصر ، أى منذ سنة ١٩٤٨ حتى
سنة ١٩٥٢ وجاءت هزيمة العرب فى فلسطين أساسا لنشأة تدخل داخل
المسكرات العربية ، وإنصرفت الأذهان — مؤقتا — عن معركة عربية واحدة
إلى محاولة كل حاكم أن يعيد تثبيت الأوضاع وتركيزها فى منطقة حكمه .

ولقد قصرت جامعة الدول العربية نشاطها على المجال الدولى ، خاصتها
قد قامت أساسا على «دول» عربية ، وكان إستقلال الدول العربية أساسا

لإشراكها فيها ، ولم يكن النشاط الدولي كافياً في يوم من الأيام لتحصيل
المسؤوليات الجسيمة التي كان العرب يأملون فيها من وراء إنشاء هذه الجامعة .
وهكذا تكون طبيعة نشاط الجامعة العربية أساساً من أسس عجزها في الميدان .
وإشتملت الجامعة العربية علاوة على ذلك على كتل سياسية واضحة كانت
تمثل قيادات معينة ، لها طبيعة تكوين خاصة . ومصالح وأطاع محددة .
إشتملت الجامعة العربية على كتلة الهاشميين بعلاقاتها الواضحة مع بريطانيا ،
وتماسكها على حساب جيرانها . حتى وإن كانوا من العرب في سوريا مثلاً ،
حتى وإن كانوا من العرب الذين يواجهون هجوم الصهيونيين . كما حدث
في فلسطين . وفي نفس الوقت كانت هناك مصر داخل الجامعة . وكانت
قلب الجامعة . والممول الرئيسي للجامعة . وكانت تكافح ضد البريطانيين
والنفوذ البريطاني . وإذا كانت حكومة مصر في هذه الفترة قد حاولت ضرب
النفوذ البريطاني بالنفوذ الأمريكي ، فإن هذا كان يقربها من مصالح عبد العزيز
آل سعود . الذي زاد إستغلال الأمريكيين لموارد بلاده الطبيعية ، وخاصة
في البترول . وكان هذا التعارض والتضارب بين الكتل السياسية الموجودة
داخل الجامعة يتمثل من ناحية أخرى بين كل هذه الدول ، وكانت ملكية ،
من جانب . وبين الاتجاه الجمهوري الواضح في سوريا ولبنان من جانب
آخر . وهكذا إشتملت الجامعة على متناقضات سياسية واضحة ، حاولت أن
توحد بينها ، وعجز القادة في نفس الوقت عن فهم أن محاولة توحيد المتناقضات
تؤدي إلى تعادل بين قواها النهائية ، وبعد أن تجمع بين إيجابي وسلبي .

وإشتملت الجامعة العربية بنوعها كذلك على متناقضات اقتصادية . إذ أنها
إشتملت على دول عاشت فيها مجتمعات على الرعي ، وعاشت فيها أخرى على
مجتمعات زراعية ، ونشطت فيها التجارة في بعض المدن ، وبلد فيها بعض

رجال الأموال في النزول إلى محاولة التصنيع . هذا من الجانب الوطنى . وكان يواجه ذلك وجود نفوذ ومصالح إقتصادية واضحة للجانب في هذا الاقليم أو ذاك . خاصة وأن الإقتصاد الوطنى كان يمر في مرحلة الرأسمالية التى كانت تتكامل ، رغم وجود الحلود ، ولكنها كانت تتكامل وعلى أساس عدم تصفية بقايا نظام الاستعمار الاستغلالى بعد . فكان الإقتصاد مرتبط بالقرنك وبفرنسا في هذا الاقليم ، ويستتبع ذلك نفس الإرتباط فى الصادرات والواردات وفى المواد الخام ، وفى المواد المصنعة . وكان مرتبطا فى إقليم آخر بالجنيه الأسترلىنى . حتى وإن كان ذلك لتدعيم الجنيه المصرى أو للاعتراف بالدينار العراقى ، أو للفتح حصيلة البترول ؛ ولارتبط فى أقاليم أخرى الإقتصاد بالدولار ، وكان هذا الترابط الإقتصادى يعنى وجود مصالح فعلية إنجليزية أو فرنسية أو أمريكية داخل الوحدات . ذات السيادة . التى تجتمع سويا في جامعة الدول العربية . ولاشك أن هذا النفوذ الإقتصادى كان يؤثر على إمكانيات السيادة للقيادات الموجودة هنا وهناك .

وكانت جامعة الدول العربية بما تشتمل عليه من دول تمثل تطورا إجتماعيا داخل كل وحدة . وعاشت المجتمعات العربية مرحلة شهدت فيها وجود الطبقات الاقطاعية القديمة . وبدرجات من السلطة متفاوتة هنا وهناك ، وشهدت إلى جوارها وجود الطبقات الوسطى التى تعمل فى التجارة ، وتعتمد على الملكية الفردية . وإن كان أغلبها يهرب من دفع الضرائب ، وذلك فى الوقت الذى إشتملت فيه المجتمعات العربية على طبقات كبيرة وكادحة ومحرومة ، وتزايد معها مع الأيام رغم معيشتها فى ظروف تخلف ، ونحت ظروف ضغط . وإستغلال . وكانت هناك عملية نمو دائمة داخل الطبقات ، وتشتمل فى تلك التطورات للترقى وللکسب ، ولكن دون أن تؤدى إلى وصول المجتمع إلى

الإفادة من مجهود الغالبية العظمى لأبناء البلاد ، إلا إذا كان ذلك المصالح المستغلين. وكان تعدد الطبقات الاجتماعية في العالم العربي ، وزيادة وضوح تضارب المصالح بين هذه الطبقات يصرف جزءاً كبيراً من المعركة داخلياً ، ودون أن يتمكن المجموع من إدخار قوة لها قيمتها تواجه الاستعمار والاستغلال الخارجيين .

وكانت إمكانيات الدول العربية إمكانيات بسيطة ، ولذلك فإن إمكانيات الجامعة العربية كانت بسيطة كذلك . وكانت بعض الدول الأعضاء متأخر في دفع أنصبتها من ميزانية الجامعة ، سواء أكان ذلك نتيجة لضعف إمكانياتها ، أو كان ذلك نتيجة لبعض الخلافات التي كانت تنشأ بين القيادات العربية ، وتؤثر على طريقة تمويل الجامعة ، ودون أن يعرف العرب الكثير عنها . وكان هذا العامل يقل يد الجامعة ويحرمها من القيام بكثير من الواجبات الملقاة عليها . هذا علاوة على قلة الخبرة وعدم تمكن الجامعة ، وبحكم تكوينها ، من الاستفادة من العناصر الثورية التي كانت موجودة في العالم العربي في ذلك الوقت .

وكانت قرارات الجامعة تصدر نتيجة لرغبات القيادات والملوك الموجودين فيها ، ولذلك فإنها كانت قرارات سياسية ، وتشتمل على تغطية الموقف ، ووضعه داخل الإطار الدولي ، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع رغبات الطبقات الكادحة ، أو الجماهير السياسية هنا وهناك .

وبعد حرب فلسطين فقد العرب كثيراً من الآمال التي كانوا يعلقونها على جامعتهم ، وزاد وضوح المتناقضات داخل الجامعة ، وزاد ظهور قصورها في العمل . وكانت خيبة الأمل كبيرة مع هزيمة سبع دول في حرب أصررت الجامعة على أنها لم تكن بحرب ، وعلى أنها كانت ضد بعض «العصابات»

الصهيونية . وهكذا فقدت الجامعة كثيرا من أهميتها لدى العرب ، وزاد عدد من شعروا بأنها كانت تمثل الحكام لا المحكومين ، وكان هناك فرق كبير بين الاثنين . وكان من طبيعة الهزيمة أن تؤدي إلى نوع من اليأس ، وخاصة في الوقت الذي قلت فيه الوسائل . وتصدرت القيادات القديمة مسئولية البلاد . وأثر ذلك في فكرة «الوحدة العربية» . مادامت الحرب قد أظهرت أن الملوك والقادة يحاربون بعضهم بعضا . وكان من نتيجة الهزيمة كذلك إزدياد ظهور المتناقضات داخل كل بلد عربي . وبين الحاكم والمحكوم . وبين المستغل . وظهرت عمليات تدل على وجود قلاقل ، وشعر الحكام بضرورة كتبها حتى يسيطرون على الموقف . ويواصلون سلطتهم وإمтиازاتهم . فتحولت المعركة من معركة عربية . وتهدف الوحدة . إلى معارك إقليمية وداخلية . ويضع فيها مجهود الحاكم ضد المحكوم . ولاشك أن محاولة الحكام في الفترة التالية للحرب فلسطين . تركيز الأوضاع الموجودة في بلادهم . كان على جنبات قيامهم بأى نشاط على الصعيد العربي . أو حتى في المجال القومي . وكان هذا تفتتا في البنيان العربي . وفي إمكانيات العمل أمام العرب . وانعكس في شكل تراجع وتقلص لفكرة الوحدة العربية عند كثير من العرب . وعند كثير ممن كانوا يعملون من أجل العروبة والوحدة العربية .

لقد كان النشاط الطلابي : ونشاط العمال . يربط في سنوات الحزب العالمية الثانية بين القضايا السياسية الإقليمية . وبين قضية العروبة ووحدةها . وكانت مظاهرات العمال والطلبة التي تخرج في للشوارع . تربط بين نداءات الجلاء عن مصر وشعارات الاستنكار لوعده بلفور . والاستنكار لسياسة الانجليز في السودان . وكانت الاجتماعات تعالج نفس هذه الموضوعات . ونشأت كثير من الجمعيات والروابط بين الطلاب في ذلك الوقت . وعملت على

ربط القضايا العربية ببعضها . ومنذ سنة ١٩٤٣ زاد وضوح هذا الاتجاه ، وفى مصر بشكل واضح . وعقدت الاجتماعات والتلوات من أجل فلسطين ومن أجل تونس ومن أجل المغرب والسودان ، وألقيت المحاضرات عن أسس الوحدة العربية ، وتألقت جمعيات من بين طلاب الأقطار العربية ، وقامت بمجهود كبير فى هذا الميدان (١) ، وكانت المظاهرات التى تخرج للاحتجاج على السياسة البريطانية فى فلسطين والسودان تنهى باشتباكات مسلحة مع قوات الاحتلال البريطانى . وكان إنشاء الجامعة العربية أملا بالنسبة للجميع . وإن كان المثقفون يعرفون بضرورة إنشاء تنظيم عربى آخر بعيداً عن الحكومات ، ويمثل الاتجاه الوطنى . ويعمل على تدعيم فكرة الوحدة العربية ، وعلى الأساس الشعبى . ومع بداية حرب فلسطين ، ولزيادة الشعور بالحاجة إلى مشاركة شعبية أكبر لأبناء فلسطين وهم يدخلون المعركة ، نشأ الاتحاد العربى ، وقام بكثير من النشاط السياسى ، علاوة على قيامه ببعض المجهودات فى الميدان الحربى اللازم لفلسطين .

ولكن فشل الجامعة العربية فى الحرب ، وقيام القلاقل داخل عدد من البلاد العربية نتيجة للهزيمة ، أدى إلى تراجع واضح عن النشاط للفكرة العربية بين الطلاب . ومع زيادة وضوح عجز الجامعة العربية عن العمل فى ميدان المغرب العربى ، وأمام النكسات التى وقعت فى بعض الاقسالىم العربية ،

(١) من الأثلة على ذلك رابطة العروبة التى نشأت فى جامعة الاسكندرية وكان من بين

عناصرها : جمال بدر ، محمد على أبو ريان ، حميد عبد الجليل ، تيسير العظمة ، محمد اليطفى ، جلال يحيى .

وإستمرار اليهود فى عملية الاعتداء على العرب ، ظهرت فكرة إنشاء إتحاد للشعوب العربية ، وعمل من أجلها محمد على علوبة ، الذى كان رئيساً للاتحاد العربى . ولكن هذه المرحلة حدثت فى أواخر عام ١٩٥١ ، وأوائل عام ١٩٥٢ . وكانت مصر تمر بفترة عصيبة ، وتشهد حريق القاهرة ، وتعيش حتمية نشوب الثورة فيها . وأثرت هذه الثورة على الميدان العربى بطريقة فعالة .

الفصل الخامس عشر

مصر في قاع الوادى

كانت الظروف الموجودة في مصر — منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل عام . وبعد حرب فلسطين بشكل خاص تمثل زيادة ظهور المتناقضات داخل المجتمع المصرى وبشكل يمثل تفككا اجتماعيا واقتصاديا وله أصول طبقية . ويتعكس على البنيان السياسى للدولة . وكان على مصر في مجموعها أن تواجه الاستعمار والاحتلال البريطانى لبلادها . وكان عليها مع المجموع العربى أن تعمل من أجل إيجاد حل لمشكلة فلسطين . وفي الوقت الذى أنقسم فيه العالم إلى كتلة ديمقراطية شعبية . وكتلة ديمقراطيات رأسمالية . كان على الطبقات الحاكمة في مصر أن تعمل من أجل أمانى ومطالب الجماهير المتزايدة والتنمية . وتعمل ضد عدو أجنبى ، تكاملت مصالح الطبقة الحاكمة مع مصالحه حتى وإن كان ذلك من الناحية الاقتصادية ، واحتك المصريون في ميدان الحرب في فلسطين بجيرانهم واخوانهم العرب ، وبعد أن كانوا قد قبعوا واستكانوا في عقد دارم وفي قراهم ومدنهم مدة أجيال طويلة . ومع ظهور الاخطار الاستعمارية والرأسمالية على مجموع المصريين شعروا في نفس الوقت بخطر جديد يهددهم يسمى الصهيونية . وأصبح عليهم أن يواجهوا الصهيونيين في فلسطين . وفي وقت كانت فيه قوات الاحتلال البريطانية في وضع يسمح لها بالتحكم في خطوط إمدادهم وتموينهم في جبهة القتال . لقد تعارض كل ذلك مع بعضه ، ولكنه تكامل في مجموعه تأليفية ، وفيها كثير من التشاؤم ، كانت تسمى الاوضاع الموجودة في مصر في ذلك الوقت .

(١) بين بريطانيا وأمريكا :

إذا كان دارسى السياسة قد عهدوا تقسيم القوى السياسية الموجودة في الميدان إلى يمين ووسط ويسار ، فإن هذا الوضع كان ينطبق سياسيا على مصر كذلك ؛ إلا أن عناصر التطرف من اليمين ، وعناصر التطرف من اليسار كانت قليلة في عددها ، وكانت تنظر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية على أنها مرتبطة بقوى أجنبية ، أو كانت هي القوى الأجنبية المتحركة في البلاد بالفعل . وأعوأهم الداخليين . وكان هذا يدل على الاعتدال الموجود عند المصريين ، وإبتعاد طبيعتهم عن التطرف . وإن كان ذلك قد ارتبط بالأوضاع الاقتصادية الموجودة في البلاد .

حقيقة أنه كانت هناك بعض «الشخصيات» التي ربطت بين مصالحها وخطها السياسي وبين بقاء البريطانيين في البلاد . وكان لها نشاط سياسي ونشاط اقتصادي ، ولكنها كانت قليلة في عددها ، وتمثل شلوا في المجتمع ، ولا تمثل قوة حقيقية وطنية . هذا من ناحية اليمين المتطرف . وكذلك ينطبق القول على تلك المجموعة التي سميت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بالشيوعيين ، وكان يظهر للمصري العادى أنها مرتبطة — في ذلك الوقت — بموسكو قبل ارتباطها بأى شىء آخر . أما بقية القوى فكانت تطرفها من اليمين يصل إلى حد كونها من كبار أصحاب الملكيات العقارية الزراعية . ويصل تطرفها من اليسار إلى حد مطالبتها بالغذاء والكساء من الجالس على العرش ، وكانت تحاول إدخال تعديل أو إصلاح على النظام الرأسمالى الموجود في البلاد في ذلك الوقت . وإذا كانت العناصر القيادية التي قامت بثورة سنة ١٩١٩ قد مثلت تكاملا بين كبار أصحاب الأراضي الزراعية ، وبين مجموعة الرأسماليين المتاجرة بالنامية ، فإن الأوضاع التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت ازدياد عدد من

يعملون في التجارة وبرؤوس الأموال بشكل واضح ، وبالنسبة لعدد الملاك الزراعيين ؛ أى أن البلاد في مجموعها سارت في طريق تطور النظام الرأسمالى صوب الرأسمالية المتأخرة ، خاصة وأن مساحة الأرض المزروعة كانت محدودة ، وكانت عيون كبار الملاك الزراعيين وأفراد الأسرة المالكة تتجه صوب الأرض الزراعية وملكيتهما ، وبشكل يحدد من توسع المصيرين من الملكية الزراعية .

ولكن تطور «القضية» الوطنية منذ سنة ١٩١٩ كان قد عمل على تفتيت القيادة السياسية الموجودة في البلاد . وبعد أن كان حزب الوفد يمثل الأمة ، ظهرت إلى جواره مجموعة الأحرار الدستوريين ، ثم حزب السعديين ، وأخيراً ظهرت الكتلة الوفادية بعد إنشقاق مكرم عبيد عن الوفد . ومع هذا الانشقاق المستمر في القيادات الوطنية حاول القصر أن يدعم من سلطته ، ويزيد من حدة التنافس بين الأحزاب ، ويزيد من عدد هذه الأحزاب ، حتى وإن تطلب الأمر إشرافه — بطريق غير مباشر — على إنشاء أحزاب موالية له ، مثل حزب الشعب مع اسماعيل صدق . وهكذا ظهرت المعركة الحزبية في مصر بين القيادات الحزبية وبعضها ، وبين مجموع هذه القيادات الحزبية والقصر . ولاشك أن جميع هذه الأحزاب كانت تعتمد على مجموعة كبار ملاك الأراضي الزراعية وعلى تمويل «الأعيان» لها ومشروعاتها ومعاركها الانتخابية . حقيقة أنها كانت تشتمل على نسب متفاوتة من ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها كانت كلها محصورة داخل النظام الرأسمالى وبدرجات نمو متباينة . وهكذا أثرت الأوضاع الاقتصادية في البيان السياسى لمصر ، وأثرت بالتالى على معاركه الوطنية تجاه المستعمر .

لقد كان من طبيعة تعدد الاحزاب ، وكانت برامجها متشابهة ، إن كانت لها برامج محددة ، أن تتخاصم فيما بينها ، وفي الوقت الذى كان يستلزم وحدة الصف تجاه المستعمر الاجنبى . وكان من الطبعى أن يسرع اللبثوريون لتلقف الحكم فى الوقت الذى تقال فيه وزارة الوفد . وذلك نتيجة لتنافس بين هذه القيادات الحزبية ، التى كانت تتصف بالفردية أكثر من وصفها بأى شىء آخر . وجاء نزول القصر إلى المعارك الحزبية ، ولتفتت القوى السياسية الوطنية ، وحتى لا يظهر فى الميدان شخص له هبة سوى صاحب البلاد . كان من نتيجة ذلك أن كان رؤساء الاحزاب يسرعون قارة صوب القصر . وتارة أخرى صوب الإنجليز ، وأنبأوا بذلك أن كثيرا من معاركهم كانت شخصية ، وبعضها إنتهازية . وإن كانت قد وقعت باسم الوطنية .

كان القصر قد خشى من نفوذ الوفد بعد التوقيع على بروتوكول الاسكتلرية فى سنة ١٩٤٤ الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية ، وكان القصر لا ينسى لمصطفى النحاس أنه قد فرض فرضا ، وبصفته رئيس حزب الأغلبية ، على الملك . ولذلك فإن القصر قد انتهر الفرصة وأقال الوزارة الوفدية من جديد وبمجرد التوقيع على بروتوكول الاسكتلرية . وادعى القصر أنه يحرص على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية . ولقد أدى ذلك إلى أن شكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة ، والتى تألفت من أحزاب غير وفدية . حقيقة أن هذه الوزارة قد أفرجت عن المعتقلين ، ولكنها كانت ضعيفة كذلك فى وجه بريطانيا ، فأعلنت أنها ستسير على سياسة التضام مع بريطانيا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ . وقامت هذه الوزارة بحل مجلس النواب ، وأعلنت عن قرب قيام انتخابات ، وكان الوفد يعرف معنى إجراء انتخابات فى مصر ، فى ظل

وزارة غير وفدية وتناصبه العداء . فامتنع الوفد عن الدخول في معركة انتخابية ؛ وكانت ضربة جديدة لحزب الوفد . وتدخلت الحكومة بالفعل في هذه الانتخابات وانتقلت بذلك من أعلامها الوفديين ، ودفعت البلاد ثمن هذه الحزبية البغيضة غاليا . وكانت وزارة الوفد قد وضعت قانونا للاستثناءات ، وبشكل يمكنه أن يشجع الدافع الشخصي عند بعض الموظفين . وجاءت الوزارة السعدية والغت نظام الاستثناءات . وشعر موظفي الدولة أنه يمكنهم الكسب في ظل وزارة حزبية معينة ، وعلى أساس أن يقبلوا الاضطهاد في ظل وزارة حزبية أخرى . وأظهر كل ذلك النظام السياسي الحزبي في مصر في شكل بغيض ، وساعد على فضح عيوبه ، وأمام الوطنيين .

وكان السعديون يمثلون القطاع الرأسمالي أكثر من تمثيلهم لأصحاب الملكيات الزراعية . وأظهرت الحرب تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ، ووصول قواتها وإمكاناتها إلى كل ركن من أركان العالم . وبعد مؤتمر بالتا حضر روزفلت إلى مصر ، وقابل الملك ، وتفاهم معه في أمر العلاقات المصرية الأمريكية . كما قابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة في شركة أرامكو للبترول والقاعدة الأمريكية في الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يزيد من نفوذ الولايات المتحدة في المملكة السعودية . وكانت الولايات المتحدة هي التي قامت بتمويل عملية الحرب ضد المحور ، ومولت بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا ، ومدتهم بالمعدات والأسلحة والذخائر . وظهر أن النفوذ الأمريكي قد بدأ في اكتساح العالم ، بعد أن تضعف مركز كل من فرنسا وبريطانيا ، وظهرت القلاقل والعمليات التحررية في مستعمراتها . فإذا كان ينشد روزفلت من مقابله مع الملك ؟ .

كان على مصر أن تشترك في إعلان الحرب على المحور قبل بداية شهر مارس سنة ١٩٤٥ حتى تتمكن من الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتنضم إلى هيئة الأمم المتحدة . وبينما كان أحمد ماهر ينقل من مجلس النواب ليعيد قراءة بيانه عن ضرورة إشراك مصر في الحزب ، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله . وكانت هذه العملية تعنى وجود قطاع من الرأى العام فى مصر لا يرغب فى إعلان الحرب على المحور . ووجود بعض الشبان الذين يستخلمون القتل وسيلة للوصول إلى أهدافهم . وهو إتجاه يعنى متطرف ، حتى وإن كانت العلاقات المصرية البريطانية تظهر هذا العمل فى شكل وطنى . ولقد استغل الوفد هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب فى الزج بمصر فى ميدان حرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل . وأدى ذلك إلى اشتداد العداوة بين الوفليين والسعديين . وأصر القصر على إتجاهه ، وألف التفراشى ، زميل أحمد ماهر ، الوزارة . وأعلنت مصر الحرب على دولتى المحور ..

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة ، أستمتعت فيها إلى تأكيدات رسمية من الدول الكبيرة عن ضرورة حصولها على حرياتها وإشراكها فى بناء السلم العالمى ، ومع إنشاء هيئة الأمم المتحدة بجميعاتها العمومية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والإجتماعية ، تأثرت العلاقات الثنائية إلى حد بعيد . وأصبح من الممكن للدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دولة كبيرة دون غصاضة ، ودون شعورها بمركبت نقص ، وأصبح من الطبيعى أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضمان استقلال أى بلد صغير ، ودون حاجة إلى وجود قوات احتلال فيه . وكان هذا أكبر مشجع لمصر ، فى هذه المرحلة ، المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل . ولكن سوء نية أنجلترا ظهر واضحا فى رفضها إعادة الحق إلى نصابه ، وارجاع ما اغتصبته إلى أصحابه . وبدأت المظاهرات تجوب

شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم الاقليم . وكانت تمثل العناصر الوطنية الصريحة في البلاد ، وكانت في مجموعها لا تنضم إلى هذا الحزب أو ذلك ، حتى وإن كان بعض الأعضاء المنظمين لها ينسبون إلى بعض الأحزاب . ولكن المهم هو أن هذه المظاهرات كانت موجهة ضد العدو الخارجي ، ولكنها أخافت المسيطرين على السلطة في البلاد من أن يظهروا بمظهر العاجز عن حفظ الأمن والنظام . فاضطرت الحكومة إلى أن تعمل على أن تقبض على الموقف بيد من حديد . وكانت حادثة كوبرى عباس الشهيرة التي ظهر منها جليا أن الشعب الذى كان يغلى كان في واد ، والحكومة في واد آخر ، وفي مواجهة بعضها بعضا ، وتطل عليهما وتشرف على حركاتهما قوات الاحتلال البريطانى من أعلا الجبل .

لقد اضطرت وزارة القرائى إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة ، وبعد أن كان موقفها صريحا مع بريطانيا ، ويمثل في ضرورة الوصول إلى الجلاء وتسوية مشكلة السودان ، كما كان صريحا مع المصريين في أنها لن تدع لهم الفرصة للخروج على النظام . فكانت هذه الوزارة وطنية أمام بريطانيا ، ومتحكة أمام الشعب وفي الشعب . وتألفت وزارة اسماعيل صدق الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفي عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التي كانت تجوب شوارع القاهرة . فاشتد تبلور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى ، وزاد على المظاهرات أمر تشييع جنازات القتلى ، وتعيين يوم لذكرى الشهداء . وكانت هذه المناسبات أسبابا أدت إلى اصطدامات جديدة مع قوات الأمن ومع قوات الاحتلال .

.. حقيقة أن المظاهرات كانت تطالب في القاهرة بوحدة وادى النيل . مصر
والسودان ، وأنها قد تناسب تطور الأوضاع في القطر الشقيق منذ الثورة
المهدية ، وتحب حكم البريطانيين ، حتى وإن كان قد سمي نفسه بالحكم الثنائي ،
وسمى السودان بالمصري انجليزى . ولكن هذا الاتجاه كان أقرب إلى الصحة
ويستند إلى أسس تاريخية أكثر من محاولة الربط بين السودان وبريطانيا . وكان
هناك قطاعا هاما من السودانيين ، وخاصة من المثقفين والعناصر المكافحة ضد
الاستعمار ، كانت تحاول الوصول -- بعد التخلص من الاحتلال -- إلى إنشاء
وحدة وادى النيل كذلك . وزاد تبلور الموقف حينما حضر الوفد السودانى إلى
مصر . وأعلن أن هدفه هو وحدة وادى النيل . ولقد اضطرت بريطانيا إلى
أن تظهر رغبتها في تغيير سياستها ، وغينت السير رونالد كامبل سفيرا لها في القاهرة
بدلا من اللورد كيلرن ، واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة
جديدة . واستمرت هذه المفاوضات التى عرفت باسم مفاوضات صدق --
يفن ، ولكن بريطانيا طالبت بضرورة ابقائها على قاعدة حرية في وقت السلم
والحرب في منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسمته بنظام الدفاع المشترك ، وأثر
ذلك على سير المفاوضات . وكانت بريطانيا تحاول في هذه المرحلة أن تفرض
نظام الدفاع المشترك على معظم مناطق نفوذها الموجودة في العالم العربى .
وتقدمت بنفس الحجة لوزارة صالح جبر . في بغداد ، بعد أن كانت قد
عرضتها على اسماعيل صدق في القاهرة . وكانت تحاول ارباب القادة
السياسيين في المنطقة من خطر تغلغل النشاط والنفوذ الشيوعى في العالم ، وخاصة
بعد خروج قواتها من المنطقة . ولكن رأى العام في مصر ، وفي العراق ، رأى
محاولة استناد البريطانيين إلى خطر محتمل ، ولكنه قد لا يحدث ، وذلك لكى
تبقى قواتها بالفعل في البلاد ، وبشكل يمثل تهديداً واضحاً للقوى الوطنية .

وكان هذا أساسا لرفض مشروع الاتفاق بين صديق والانجليز .

وشعرت بريطانيا بأن قواتها العسكرية قد أصبحت مهددة بالمصريين ، حتى وإن كانوا عزلا من السلاح . فعلت على تأمين أرواح قواتها الموجودة في مصر من ناحية ، ولتخليير الرأي العام الوطني من ناحية أخرى ، وبدأت بإجلاء قواتها عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الاسكتلندية .

وأعلن وفد المفاوضات المصري عدم موافقته على المشروع البريطاني ، وأعلن سبعة من أعضائه رفضهم التام لهذا المشروع ، استنادا إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر اللواتي المتعاقبتين - مصر وبريطانيا - على التشاور للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قراراته في الموضوع ؛ وكان هذا يعنى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية ، واحتمال عودة القوات البريطانية إلى احتلال أراضيها . أما عن مطلبى الأمة الأساسيين وهما ، الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع اجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمام الجلاء ، تقدير مبالغ فيه ، وأنه مستطاع ماديا في فترة أقل من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تسمح للبريطانيين بالبقاء إلا في منطقة محددة ، وبقوات محددة ؛ كما أن هذا المشروع قد جرد الوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الاحتفاظ بالحالة الراهنة في السودان ، بل كان ينص على تحويل السودان حتى اختيار نظامه المستقبل ، ويمهد بذلك السبيل لفصل السودان عن مصر .

كانت هذه الاسباب كافية لرفض مشروع صديق . فعمد صديق إلى حل وفد المفاوضات ، ولكنه اضطر بعد ذلك إلى الاستقالة ، إذ أنه كان قد فشل في ارضاء القصر ، وفي ارضاء الشعب ، وحتى في ارضاء انجليز ؛

فاستند إلى أسباب صحيحة لكي يترك المجال لغيره ، وعاد النقراشي من جديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وكلما أسرع الحركة الوطنية في مصر سيرها ، وحاولت أن تزيد من قوتها ، زادت بريطانيا من وضع العقبات في سبيلها ، ومن محاولاتها لحرمانها من الانتصار ، وقبل أن تصل إليه . وكانت مصالح بريطانيا في استغلال السودان واضحة ، ولها قيمتها الكبيرة ، فزادت بريطانيا من سياسة فصل السودان عن مصر ، بتعيين روبرت هلو حاكما عاما عليه . ولم يكن من السهل على الحكومة المصرية ، وهي تمثل قيادة حزبية تحاصمت مع باقي القيادات ، وقل ظهور شعبيتها ، وفي وقت مرابطة قوات الاحتلال البريطانية في البلاد ، لم يكن من السهل عليها أن تناضل وتكافح ضد القوى الأجنبية . وكان من الطبيعي أن يندحر نشاطها ، وبصفتها الوطنية ، داخل نطاق الاصرار على «حقوقها» القانونية والتاريخية ، وأن تعرض «قضيتها» وتحاول كسب الرأي العام ، أو الرأي الدولي لها . وهكذا سارت الحكومة المصرية بالطريق القانوني ، وعرضت القضية على مجلس الأمن في شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمرة مرجوة من المفاوضات مع بريطانيا مادامت قواتها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الميدان . وإذا كانت مصر قد حاولت في هذه المرحلة أن تلعب بين بريطانيا وأمريكا ، فإنها قد فشلت في ذلك . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت أن تزيد نفوذها على حساب الامبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية في سنة ١٩٤٥ ، إلا أن الأحوال قد تبدلت في سنة ١٩٤٧ . كانت الصين قد تحولت إلى ديمقراطية شعبية منذ سنة ١٩٤٦ ، وبدأت قواعد الاستعمار الأوربي

والأمريكي تظهر مهددة في الهند الصينية وفي كوريا . وشهد عام ١٩٤٧ تلك
الازمة الحادة في برلين ؛ وجعل الموقف يتبلور في العالم بين كتلتين رئيسيتين
كتلة شعبية ، وكتلة رأسمالية . ولم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول
الرأسمالية والاستعمارية لمجابهة خطر انتشار الحركات الديمقراطية الشعبية أن
تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر وضد بريطانيا . وكذلك
الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاستعمار الفرنسي . فهذا التكتيك من
الجانب الوطني في ذلك الوقت كان مخطئاً ، ومن أساسه . ولكن طبيعة تكوين
ومصالح الحاكمين كانت تجبرهم على البقاء في نطاق المفاوضات مع الغربيين ،
أو محاولة إيجاد توازن بين نفوذهم وبعضه . أما مسألة التطلع صوب معسكر
الديمقراطيات الشعبية فقد كان أمراً يتعارض مع مصالحهم ، وكان بالتالي
محرمًا ، ويحرم القوى الوطنية من الاستفادة من العداء الأصيل الموجود بين
الكتلتين الرئيسيتين . ولكن مصر - مثلها في ذلك مثل بقية الدول العربية في
ذلك الوقت - استمعت إلى صوت المنطق الغربي ، رغم أنه كان استعماريًا .
واتبع القادة والحكام سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول
المعسكر الغربي . وليس أدل على ذلك الخطأ من تصويت الأمم المتحدة نفسها
في نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربة بذلك بحقوق
الشعوب عرض الحائط . وكان هذا القرار الخاص بفلسطين يجمع موقف الأمم
المتحدة في المسألة المصرية ، رغم ما بذل في عرضها من مجهود في الصياغة ،
ومجهود في إظهار المبادئ . وبدلاً من أن تتحمل الوزارة المصرية مسئولية
إرضاء المطالب الوطنية في مصر ضد البريطانيين ، حملتها الظروف مسئولية
جديدة ، وفي نفس الوقت ، وضد الصهيونيين في فلسطين .

(٧) الكفاح ضد البريطانيين :

كانت حرب فلسطين سببا في زيادة الوعي العربي لدى عدد كبير من المصريين إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف وتبادل الآراء والخروج عن العزلة الفكرية التي عاشتها البلاد ، وخاصة في أيام الحرب العالمية الثانية. وشعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها في هذه الحرب ، وشعرت أن بريطانيا مسئولة عن إنشاء إسرائيل ، مثل مسئولياتها عن تدهور الموقف السياسي . والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصرية والقضايا العربية في الازدياد . وكان أبناء مصر يشعرون - وهم يحاربون في فلسطين - بأنهم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة عند القناة ، والتي يمكنها أن تهدد خطوط مواصلاتهم ، وتقطع خط رجعتهم إلى بلادهم .

وعلى أن نسجل للأساسة فلسطين أنها كانت ميدانا لتعليم بعض العرب الذين خرجوا من دولهم وأقاليمهم . واتصلوا باخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للموت دون أن يزودوا بسلاح صالح . وتعلموا فيها أن النظم الموجودة في الشرق متشابهة وعتيقة في قلمها . وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . وابتقنوا - وهم في فلسطين - ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة في بلادهم . ضرورة التحرر واتخاذ هذا التحرر أساسا للوحدة أو الاتحاد ، وأساسا للعمل على تحرير غيرهم . وكانت الآراء الأولى لمن اشترك في هذه الحرب غير كاملة البصيرة ، وكان ذلك نتيجة لوجود المستعمر . ووجود الرجعيين على رأس البلاد العربية . ولكنها زادت وضوحا مع الايام ، وفي عقول وقلوب تلك الحفنة المختصة المؤمنة . وساعدت على تبلور الموقف ، مبتدأة بالانجليز ومنتهية بالاعوان الداخليين .

وفي نفس الوقت ازداد الوعي القومي في مصر بعلاقتها بالسودان . ومع ازدياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودنة ، وإزدياد المشروعات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله ، ازدادت الحركة الشعبية في السودان في مقاومتها لهذا التيار ، وازدادت تمسكها بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . وهكذا كان المصري سنة ١٩٤٨ يفكر في السودان وفي فلسطين وفي العالم العربي ، وكان بالتالي يفكر في ضرورة مجابهة القوى المعادية في هذه القطاعات ، سواء أكانت هذه القوى خارجية أو داخلية ، وتكاملت مصالحها مع العدو الخارجي .

ومما لاشك فيه أن الفشل كان يدعو إلى اليأس ، وكان يدعو إلى التطرف ؛ كما أن التغالي في المحافظة على النظام كان داعيا لانحراف بعض العناصر صوب القوضى . وكانت سيطرة الحكومة على السياسة الداخلية والخارجية ، وفشلها في ذلك ، يلغى بعض العناصر إلى ضرورة العمل ، وبالطريقة الوحيدة الباقية أمامهم ، وهي استخدام العنف . كما أن الحرب والأسلحة قربت إلى بعض الأذهان فكرة استخدام السلاح لتغيير الأوضاع أو للتخلص من الاعداء . وساعد كل ذلك ، وخاصة بعد مقتل البطل أحمد عبد العزيز ، على محاولة بعض العناصر اتخاذ القتل والاعتقال وسيلة من الوسائل السياسية . وكان موقف القوى الموجودة في الميدان يزداد في تضاربه ، في الوقت الذي زاد فيه الضغط باعلان الأحكام العرفية . وأصبحت المتقاتلات والصرخات لا تجدى ، في الوقت الذي رابطت فيه قوات النظام ، واستنجدت بوحدة من الجيش من وقت لآخر ، لمواجهة جموع الوطنيين ، لقد أدى كل ذلك إلى موجة من القتل والارهاب ، وهي ظاهرة مرضية ، ونتيجة للظروف غير الطبيعية التي عاشتها البلاد في هذه الفترة .

جاءت الانباء معلنة بنجاح الفدائيين في فلسطين ، وكان عدد منهم من المؤمنين المسلمين . ثم جاءت الانباء عن مقتل البطل أحمد عبد العزيز . ولاشك أن حكومة القاهرة خشيت في ذلك الوقت من جماعة الاخوان المسلمين الذين أصبحت لهم قوات خارج الحدود ، كانت تدرب في فترة أسبوعين ، وتقبل مواجهة الموت في سبيل الله . ووضعت الحكومة صامات أمن للفدائيين ، ثم أمرت بحمل جماعة الاخوان المسلمين . وقتل النجاشي ، واستمرت موجة القتل باضتال حسن البنا .

وإذا كانت الوزارات قد تابعت ، فإنها تابعت بسرعة دلت على عدم الاستقرار بين القيادة . ودل ذلك على غليان القاعدة التي تحاول مثل هذه القيادات أن تربع في أعلاها . وبعد وزارة حسين سري عاد النحاس لكي يحكم البلاد بطريقته الخاصة والتميزة عن طرق غيره . وزاد التضارب بين العوامل الموجودة مع بدء الاستثناءات من جديد ، واقصاء كثير من كبار الموظفين عن مناصبهم . واستغلال النفوذ ، وعقد الصفقات لغير الصالح العام . ومع مر السنين أصبح قطاعا من الرأي العام في مصر يشير إلى رئيس الوفد على أنه رئيس الدكتاتورية البرلمانية ، وتحدث البعض حتى عن شعورته السياسية . حقيقة أن مصر قامت بإلغاء معاهدتها مع بريطانيا ، وذلك في شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ولكن هذا الإلغاء لم يؤثر في القوى الموجودة في الميدان إلا من ناحية رفع الروح المعنوية للمصريين ، وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأي الذي كانوا قد صمموا - منذ سنوات - على ضرورة تحقيقه . وكان هذا الإلغاء لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا في منطقة القناة : فبدأ العمال المصريون بالانسحاب من المعسكرات البريطانية ، وأضرّب المتعهدون والموردون ، وبدأت المعارك ، وخاصة حين

تشكلت كاثب من الفدائيين تعمل في منطقة القتلة . ووقعت المعارك في الاسماعيلية وفي بور سعيد ، واضطرت القوات البريطانية إلى عزل منطقة السويس واحتلالها واخضاعها لحكم بريطاني . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت في غضد المكافحين ضد البريطانيين . وتعددت المعارك ، وخاصة في الاسماعيلية التي قام البريطانيون بضرب معافطتها بالمنفعية وبالبنادق السريعة للطلقات . ولقد سقط كثير من أبناء مصر ، ملينين وفدائيين وعسكريين . وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات التي أخذت تنادى ضد الملكية وضد الأوضاع القائمة .

وزاد اضطراب الأحوال في مصر بازدياد المظاهرات والوصول إلى حادث حريق القاهرة . ولقد حاولت الاتجاهات اليمنية أن تهم القوات اليسارية في هذا الحادث ، رغم أنه يدل على عملية تخريب وفي أجل معانيها . وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوما عصيبا رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تخلخل بين قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر مجيء الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء في الأمور العاجلة الخطيرة ، ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفتك والتحلل بين أعضاء جسد نشبه دائما بالكائن العضوي الحي ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن في وسع المتحكم في مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك .

(٣) انهيار سلطة القصر وصحته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة عدد من الوزارات غير المستقرة والتي لم يكن لها أى برنامج ، وللتك فلأنها سميت بوزارات الموظفين . تعاقب منهم فيها على الحكم كل من النحاس وعلى ماهر والهلالي وحسين سرى ثم الهلالي من جديد . وكان هم هذه الوزارات استمرار تسيير شئون الحكم اليومية العادية قبل كل شيء ، أى بمعنى آخر ، استمرار وضعية الحكم فى مصر كما هى ، ولأطول فترة ممكنة . إنه إحضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغل من أجل الجلاء ، وكانت فى ثورة معلنة على الاحتلال . وكان هذا يدل على أن قيادة عسكرية ، أو جماعية مسلحة ، ضرورية للعمل فى هذا الميدان . وكانت البلاد فى حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والمحسوبيات والحزبية ، كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة اجتماعية لتحرير البلاد من الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : « الغداء والكساء يا ملك النساء » . وكانت البلاد تشعر بخطورة الجهل وسوء الحالة الصحية فى البلاد وعجز الميزان التجارى لمصر وعجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة تعمل على زيادة الإنتاج . كانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يتمشى مع صالح مجموع المواطنين . وبهنا من ذلك أن المظاهرات قد ربطت فى نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

لقد انتهى عصر «مولانا» و «أفندينا» «وصاحب العظمة» ، وأما الجلالة فله وحده . ولقد امتازت حياة المتربع على الأريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها بعلم التضيغ فى أول حياته ، تلتها مرحلة ثانية من الطموح والرغبة فى التوسع

والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والمدايا مع الأباطرة والملوك . وكان في أول حياته زوجا كما كان ملك . ولكن سرعان ما بدأت الأخبار في الانتشار ؛ وكانت في أول الأمر تتعلق بأسرته ، أو بمعنى أدق بوالدته وأخواته ، وساعده النحاس على الخروج من هذا المأزق . ولكن سرعان ما توالى زياراته لأوروبا ، وظهر أنه لا يختلف عن أى شاب طائش في قضائه لسهراته الماجنة علنا ، في الوقت الذى كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التى تنشر صورة في هذه المناسبات . ومع فساده في الخارج بدأ الفساد في الداخل . وكَم من قصة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته وضباط جيشه . وكان في ذلك الوقت قد تناسى أنه رمز البلاد .

لقد لاكت الألسن سمعته في مشكلات مالية واقتصادية ، سواء في أثناء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو في أثناء عملية شراء الأراضي الزراعية وضمها إلى تقاينشه ، بمن عليها من الأهالى . وانتشرت الأخبار كل يوم تعلن فشله بل إفلاسه وزرائه في تصريف شئون البلاد ، فما بالك وقد بدأوا في الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقي في القصر وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص . لقد تناسى تقاليد الملك وتناسى شعور الأهالى بالضيق في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأشعرهم بالمهانة حتى في التلحية الأخلاقية ؛ كل ذلك وهو يعيش في حالة كبيرة ويخرج في مواكب رسمية وكأنه سيفتزو العالم . إنه الفساد والانهيار حتى قاع الوادى . ولم يكن من المستطاع أن تتقهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك ، بل لقد كانت قوة الانهيار على سفح الجبل شديدة ، فلم

يستمر الحجر في بطن الوادى ، واندفع مرتفعاً على السطح المقابل . كانت هذه الظروف هي التي حتمت على مصر أن تثور ، ودفعتها كل العوامل في هذا الطريق . وكان هدف الثورة الأول هو التخلص من رأس الفساد المسمى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ثم التخلص من أعوانه ، حتى تتحرر البلاد ، وتبدأ في انشاء صرح جديد لها ولجيرانها .

الفصل السادس عشر

الثورة والتحرر

حمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر ، في يوليو سنة ١٩٥٢ أن تغير قيادتها ، وتغير القائمين على شئون الحكم فيها . وكان هذا التغيير في القيادة أساسا لتغيرات تتصل بالبنيان الإقتصادي - الإجتماعي للبلاد وتتصل ببنائها السياسي وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعني الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة ، وبدأ التغيير من الرأس التي كانت تظلل كل مفاصل وتضخات العهد البائد. إن روح التغيير والثورة قد اضطرت - نتيجة للأوضاع الداخلية والعوامل الخارجية - إلى أن تسير في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة في ذلك من الأخطاء التي اعترضت طريق الحركة الوطنية في مصر ، منذ مجيء حملة الجنرال بونايرت إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ، وفي عصر محمد علي ، والاختفاء التي اعترضت طريق ثورة أحمد عرابي ، فحركة الحزب الوطني وثورة سنة ١٩١٩ ، وقد ساعد رجال الثورة على اتخاذ هذا السبيل وجود الأخطار الخارجية وذرائع رجال الاستعمار فيما يختص بأرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . ولكن هذه السياسة التدريجية كانت تهدف الوصول إلى تحقيق أمانها تدريجيا بتفاديها الأخطار ، الواحد بعد الآخر ، والسير بالسفينة في هذا الحقل من الألغام ، بكل مهارة ، وبأقل خسارة ممكنة . فما هو الطريق الذي سارت فيه الثورة لكي تصل إلى أهدافها وتدعم نفسها وتغير الأوضاع التي سادت من قبل ؟ .

١ - أسباب الثورة وحمايتها :

نشبت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ، وكانت الأوضاع قد تعففت وأصبح من الضروري تغييرها .

أما من الناحية السياسية فقد كانت الحياة الدستورية في البلاد لا تحمل من الدستور إلا الاسم . ولقد رأينا الظروف المتكررة التي ألقي فيها الدستور أو استبدل . وكان هذا التغيير المستمر ، لحياة دستورية معينة ، وما يتبعه من فترات تعطل فيها العمل بالدستور . أكبر دافع لفقد المصريين الثقة في هذا النظام . وكان التنافس على السلطة بين ممثلي الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقة في كل منهما . وكانت رغبة القصر الملحة في الاحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطي قد دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها في هذه الخطة . وظهر الإنقسام واضحا بين القصر الأوتوقراطي وأنصار الدستور . وعمل القصر على تفتيت التكتل الوطني الموجود في البلاد ، وذلك باسم التخلص من دكتاتورية الأغلبية ، فزاد عدد الأحزاب . وباطراد . مما أدخل الفوضى في الحياة السياسية الداخلية . وحارب القصر دكتاتورية الأغلبية باسم محاربتة لعبادة الشخصية . وكان يهدف في حقيقة الأمر إلى ألا يعبد الشعب سوى المترع على أريكة الحكم . ولقد سائر عدد من رؤساء الأحزاب هذا الاتجاه . فأصبح هدفهم هو أرضاء القصر قبل كل شيء ، هادفين بذلك الوصول إلى الحكم وتخطيم دكتاتورية الأغلبية وإحلال دكتاتورية الاقلية في مكانها . ومع تفاقم الاحوال اضطر حزب الاغلبية نفسه إلى أن يسائر القصر حتى يكسب رضاه وينعم بأطول مدة في الحكم ممكنة . لم تكن هناك مبادئ بل كان هناك هدف واحد هو الوصول للحكم . والبقاء فيه أطول مدة ممكنة ، والعمل على استغلال المناصب الحكومية من الناحية المعنوية والمادية ، ناحية النفوذ والسيطرة ،

وناحية الاستثناءات والمحسوبيات والصفقات ، وأذونات الإستيراد والتصدير والمشروعات الكبيرة . أن هذا التهلل السياسى الداخلى قد وصل بالبلاد إلى قاع المنحدر وجعل المصريين لا يتقون فى القصر ، ولا فى الأحزاب والوزراء . ولقد كانت الأيام الأخيرة السابقة للثورة ، مع ما اشتملت عليه من عيبدى استقرار فى الحكم وسرعة تبديل وزارات الموظفين ، أكبر دليل على هذا التهلل السياسى ، كما كان موقف الشعب منها يدل على عدم الثقة فى رجال الحكم ، وعدم الثقة فى الأحزاب السياسية . وظهر أن غالبية العناصر الوطنية الصميمة قد تنحت عن فكرة الحزبية التى كانت تفرق البلاد ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الاتحاد .

أما السياسة الخارجية فكانت قد فشلت تمام الفشل فى معالجة قضايا الجلاء ووحدنة وادى النيل . وثبت أن هم الساسة المحترفين هو الوصول فيها إلى حل لا يخرج عن نطاق سياسة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كانت المباحثات والمفاوضات قد ثبت فشلها وأصبحت الظروف تملى على مصر ضرورة النزول إلى ميدان الكفاح لاستخلاص الحقوق الوطنية من الغاصبين . وكمن مرة رأت فيها هذه العناصر الوطنية أن قوات الدولة نفسها تعمل على كبح جماحها ، أو منعها من محاربة الاستعمار . ولقد وضح من ذلك أن الحكومة قد وصلت إلى مرحلة يمكننا أن نسميها فيها ، بلون كبير خطأ ، أنها من أعوان الاستعمار . ولقد استمسكت الحكومات المتتالية فى قضية وادى النيل بالفرع دون الاصل ، بالشكل الخارجى للوحدة أو الإتحاد مع السودان ، دون اللب . ذلك أن القضية قد تحولت إلى وحدة «التاج» على مصر والسودان وكتوار ، علينا أن نعرف بأن هذا الشكل كان تدعيماً لحكم رجبى ، متعاون مع الاستعمار ، على جنوب الوادى .

ولم تكن بريطانيا توافق على التنازل عن امتيازاتها في البلاد مادامت حكومة القاهرة تسير معها على طريق المباحثات والمشاورات والمفاوضات. وتبنت من المباحثات المصرية البريطانية أن حجة وزارة لندن الأساسية لإبقاء قواتها في منطقة القناة كانت هي الخوف من وجود أو تغلغل حركات ومنظمات شيوعية أو يسارية في مصر . وكان مجرد التفكير في إمكانية وقوع مثل هذا التغيير يدفع بحكومة القاهرة . وهي من الوجهاء وكبار ملاك الأراضي . وكبار رجال الأعمال . إلى علم الاصرار في المباحثات على ضرورة الجلاء البريطاني أكثر من ذلك. وزاد على ذلك ما تسميه السياسة الحديثة بالرقص على السلم ، وذلك بتخويف بريطانيا من إمكانية الارتقاء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية . لقد سخر المعسكر الاستعماري - الرأسمالي من عتري السياسة في مصر ، في الوقت الذي انفض فيه من حولهم تأييد الشعب والأمة . وكان هذا التلهل في الميدان السياسي الداخلي . مع بقاء النفوذ الأجنبي في البلاد . عاملا هاما يدفع إلى ضرورة تغيير الأوضاع .

أما من الناحية العسكرية فلقد كان لزيادة الاهتمام بالجيش منذ معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والاهتمام بتخريج أكبر عدد من الضباط . ومحاولة تليينهم وإعدادهم ، أكبر أثر في وجود مادة خام يمكنها بأسلحتها وبأيديها أن تغير الأوضاع الفاسدة في البلاد . كان من المفروض أن يبقى الجيش خاضعا للقائد الأعلى . وفي ختمته إلى النهاية ، ولكن ظروف هذا الجيش نفسه ساعدت على حدوث العكس . رأى الضباط أنهم يخضعون في كل عملياتهم لبعثة عسكرية بريطانية . تتولى أمور إعدادهم وتدريبهم وتسليح جيشهم ومراقبتهم في تحركاتهم وسكناتهم ؛ ولم يكن حقوق هذا النفوذ العسكري البريطاني مما يرضى عناصر الضباط الشابة الوطنية . خاصة بعد أن أخذت تفكر وتشعر بما يشعر به الأهالي .

وجاءت حرب فلسطين ، وخرج الجيش لأول مرة في تاريخه المعاصر عن حدود مصر وعمل في ميدان مستقل عن عين البعثة العسكرية البريطانية . واتصل الضباط باخوانهم العرب من الأردن وسوريا والمتطوعين من ليبيا والسودان . رأوا المخازى والتضكك والانهيار وسيادة الاقطاع والخنوع للاستعمار ؛ رأوا الارتجالية في وضع خطط العمليات ، والاستهتار في صفقات الاسلحة الفاسدة . والخنوع في أثناء الهدنة الأولى ، وشعروا بمرارة الهزيمة مع الهدنة الثانية . شعروا بأنهم قد ألقى بهم . وهم مكتوف الأيدي ، في بحر خضم ، وطلب منهم العوم . ولم يكن من السهل على العرب ، وفي كل فترات تاريخهم ، أن يقبلوا الهزيمة ، خاصة وإن كانت قد أملت عليهم إملاء . لقد حاربوا بغير أسلحة كافية وفي جو مضطرب تمام الاضطراب في عمليات الاستداد والتوطين . وقاموا بكل ما كان في وسع جنود أبطال أن يقوموا به في ميدان العمليات . ولكن الظروف الدولية والداخلية هي التي أملت عليهم هذه النتيجة وشعرت خفة منهم بضرورة تغيير أوضاع بلادهم الداخلية ، كأساس للوصول إلى المكان اللائق بين الأمم ، واستخلاص الحق من مقتصبيه . وكانوا يشعرون وهم في فلسطين ، بأن بقاء قوات الاحتلال البريطانية في منطقة القناة ، يهدد بقطع خطوط مواصلاتهم مع القاهرة ؛ وآمنوا بضرورة إجلاء هذه القوات الاجنبية ، حتى يتمكنوا من استرداد كرامة بلادهم ، واسترجاع حقوق العرب في فلسطين . ولقد قاسوا من قلة الاسلحة وتحكم البعثة البريطانية في قطع غيارها . وزاد هذا التحكم مع حرب فلسطين كسلاح أسلحته الدول الاستعمارية عامة ، وبريطانيا خاصة ، على الجيش المصري . حقيقة أنهم قد استمعوا ، بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلى خطاب هدد فيه الوفد بريطاني بأن مصر ستحصل على الاسلحة حتى من عند الشيطان ، ولكن هذا لم يكن

إلا مجرد تهديد ، وكان يمثل رأى الجناح الايسر داخل هذا الحزب ، والذي لم تمكن له القوة الكافية لمعارضة اتجاه «الوسط» وعلى رأسه «الرئيس الجليل» الذى كان يفرض اتجاه «عبادة الشخصية» على كل الحزب ، ولا يعارضة الجناح الايمن الذى اشتمل على الوجهاء والأثرياء وكبار الرأسماليين . بل كان هذا الاتجاه يعجز حتى عن إقامة توازن داخل الحزب ، نظراً لقوة كل من الوسط واليمين فيه . فوضح أن مصر لن يمكنها أبداً أن تحصل على أسلحة من الشيطان أو غير الشيطان ، مادام عمر فى السياسة يسيطرون على الحكم فيها . ولهم امتيازات مادية واجتماعية لا يفكرون فى التنازل حتى عن جزء منها . وأما التفكير فى إنشاء مصانع حربية فكان أملاً هزيباً مادامت بريطانيا هى التى ستقوم بإنشاء هذه المصانع ، وهى التى ستقدم الخبراء والفنيين اللازمين لها . بل وهى التى تتحكم فى الافراج عن الارصدة الاسترلينية الموجودة لمصر فى لندن ، واللازمة لشراء المصانع . وهذه الاسباب العسكرية بالإضافة إلى الاسباب السياسية جعلت من الضرورى تغيير الاوضاع القائمة فى البلاد ، كوسيلة للوصول إلى الامانى القومية .

وأما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ حدوث تغيرات كبيرة فى البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لوجود عسدد كبير من قوات جيش الاحتلال وقوات الحلفاء المحاربة فى الشرق الأدنى ، وإنفاقها جزءاً كبيراً من رواتبها فى السوق المحلية . لقد عملت الحكومات المتتالية على الاحتفاظ بسياسة التسعيرة الجبرية حتى تضمن حصول المستهلك على السلع ، ويقدر طاقته . ولكن إغراق السوق الوطنى بكمية هائلة من أوراق النقد تسببت فى رفع أسعار معظم السلع . وجاء تراخى الحكومة فى تطبيق التسعيرة الجبرية عاملاً مساعداً على زيادة إرتفاع الأسعار ، فى الوقت الذى بقيت فيه الرواتب محدودة .

واضطرت الحكومة إلى إعطاء علاوة خاصة بالغلاء لموظفيها ، وكان ذلك تركيزاً لسياسة رفع الأسعار حتى داخل التسعيرة الجبرية . وعمل تمتع رجال الأعمال والتجار بكمية من رؤوس الأموال المتزايدة في أيديهم على زيادة التباين وظهور الفوارق الواضحة بين موظفي الحكومة وبين التجار . وظهرت في مصر طبقة جديدة ، طفيلية ، عرفت بأغنياء الحرب ، عملت مع القوات المحاربة ووضعت نفسها في خلمتها . وبلغت مكاسبها درجة لا تتناسب مع ثروات أو دخول الطبقات الأخرى في المجتمع . وهذا التغير الواضح في الدخل مع ازدياد الاسعار ، وقلة السلع ، عملت مع غيرها من العوامل الاقتصادية على تغيير الأسس العامة الموجودة في مصر في الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢ .

وكانت مصر قد بدأت في محاولة سد العجز الموجود في أسواقها المحلية منذ الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالتفكير في إنشاء بعض الصناعات المحلية اللازمة . وساعد على ذلك بدء ظهور الحركة الرأسمالية فيها ، وإن كانت هذه الحركة قد بدأت بكفاح طويل ومرير مع الرأسمالية الأجنبية ، التي كانت مهيمنة على البلاد . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية دلت الظواهر على استمرار ازدهار الحركة الرأسمالية في مصر . وعلينا أن نذكر صراحة أن هذه الحركة كانت متناخلة مع كل الحركات الرأسمالية في العالم ، ولا يمكن الفصل بينها إلا على أساس تخطيط جديد : وفي عهد رجال يؤمنون بنظريات جديدة . ولذلك فإن الأزدهار الذي ساد مصر بعد الحرب العالمية الثانية كان مرتبطاً بتصلير الاقطان إلى فرنسا وبريطانيا ، وبمحاولة الوصول إلى كسب رجال الأعمال والصناعة الأجنبية حتى تتمكن الرأسمالية الوطنية من الحصول على مصانع جديدة وآلات لازمة لمسايرة تطور مصر الاقتصادي . وكان

ذلك الارتباط الاقتصادى ينفأى أو يتعارض ، أو على الأقل لا يتمشى مع سياسة الاستقلال التى كانت للعناصر الوطنية تطالب بها . وكانت أرصدة مصر فى الخارج تحت رحمة حكومة لندن ، تفرج عنها أو تجملها حسب الظروف الدولية ، وتتخذها وسيلة ضغط على الحكومات المصرية المتتالية ، وخاصة تلك التى تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد . ومع هذه التغيرات المالية والاقتصادية ظهر عجز الميزانية المصرية الذى بلغ ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ وارتفع إلى ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ وحافظ تقريباً على نفس العجز حتى سنة ١٩٥١ . وفى نفس الوقت كانت العوامل الاجتماعية وفقر الغالبية العظمى من المصريين تطالب بضرورة الوصول إلى تغيير ، وعدالة اجتماعية فى البلاد .

كان الشعب يقامى من الفقر والجهل والمرض ، فى الوقت الذى عجزت فيه ميزانية الدولة وزادت الأرباح والمكاسب فى أيدي طبقات معينة طفيلية . وصمم كبار الملاك على عدم التنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم . كان مستوى المعيشة للشعب منخفضاً إلى درجة كبيرة بالنسبة للبلاد الأخرى . وفشلت الحكومة فى مواجهة زيادة السكان المضطردة ، سواء أكان ذلك فى ميادين تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية أو تحسين غذاء الشعب وحماية أسعار الحاصلات الزراعية . بل لقد فشلت الحكومة فى تحسين وسائل المواصلات ، وفى تنمية الثروة الصناعية واستثمار الثروة المعدنية والمائية والبتروولية . ومع زيادة السكان زاد سحق الأهالى على الحكومة ، وبدأ التفكير فى تغيير نظام الحكم من أساسه .

افتقرت مصر قبيال الثورة إلى وجود نظام عدالة اجتماعية بين طبقات الشعب . وكان تحقيق مثل هذه العدالة من شأنه أن يعيد تبلور الشعب الطبقي،

وبالتالى أن يعد كل إمكانية لنشوء صراع طبقى . ولقد كان من الواجب على الحكومة أن تتدخل فى هذا الميدان . وتعمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية الإجتماعية والثقافية ، وذلك بتقليصها من الفوارق الموجودة بين الطبقات ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . كانت مصر تشكو سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية . فقد كان هناك مليونين ونصف مليون من الملاك لأقل من ستة ملايين من الأفندية الزراعية . ولكن ٨٤٪ منهم كان يمتلك ١١٪ من الأرض ، أى فدانين لكل منهم ، فى الوقت الذى كانت فيه ٠,٠٨٪ تمتلك ١٠٪ من الأرض . لقد كان من نتائج سوء التوزيع بهذا جعل الغالبية العظمى من الملاك الزراعيين لا يمتلكون إلا ربع فدان ، مما لا يكفى لسد رمقهم فما بالك بمستقبل أولادهم . مع الزيادة المضطرة فى عدد السكان ؟ حقيقة أن الحكومات فكرت فى ضرورة استصلاح الأراضى البور وتوزيعها ، ولكن ذلك لم يكن حلا ناجحا فى شئ . وحقيقة ثانية أن توزيع ٦ مليون فدان على مليونين ونصف مليون من الفلاحين لم يكن يعنى الكثير ، ولكن المهم هو أن إصرار كبار الملاك على عدم التنازل عن ملكياتهم الزراعية كان تحديا واضحا لقوى الطبقة الشعبية التى بدأت فى الاستيقاظ . ولابد للتحدى من رد فعل ، وعلى قدر قوة التحدى نجىء قوة رد الفعل . فاذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود خدمات إجتماعية وقلة المستشفيات وقلة المدارس ، للمسئ أسبابا هامة إجتماعية تطالب بضرورة التغيير . وإذا كانت هتافات المظاهرات : «الغذاء والكساء يا ملك النساء» قوية أو متطرفة فى معناها فقد كانت تدل على الإهمال الميدان الاجتماعى ، وعلى ضرورة إحداث تغيير فيه ، وبرجال جدد ، مادام رجال العهد البائد كانوا لا يفكرون فى التغيير . وجاء هذا التغيير من حفنة

صادقة مؤمنة ، كان لها من الأدوات والمقومات ما يسمع لها بالنزول إلى الميدان وتغيير الأوضاع .

(٢) الثورة :-

بدأ التفكير في الثورة في رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش . وبدأت هذه الآراء نتيجة لتجاوب هؤلاء الضباط مع الشعب في الكفاح والأهداف . كانوا يتألمون لما تعانيه البلاد من عنوان الاستعمار وفساد نظام الحكم ، ومن خيانة ورشوة في إدارة الجيش وتسليحه وتموينه . وبدأوا في تأسيس هيئة لهم في أواخر سنة ١٩٤٩ . وكان الرأس المفكر فيها هو البكاشي جمال عبد الناصر الذي إنتخب رئيساً لهذه الهيئة في إنتخابات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ التي أختاروا فيها اللواء محمد نجيب لكي يكون قائداً للحركة عند تنفيذها . والهيئة التأسيسية للضباط الأحرار هي التي تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة ، وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم علاوة على الإقدام والشجاعة ورباطة الجأش . ولم يكن أحد منهم عضواً في حزب سياسي ، فكانوا يمثلون الاتجاه الجديد المناهض للحزبية . كانوا يجتمعون من وقت لآخر للدرس الموقف ووضع الخطط ، ولكن في سرية تامة وتكامل شديد . وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إجتمعوا وقرروا البدء بالعملية ، وقرروا ساعة الصفر لها ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وضعوا خطتهم على أن يبدأوا الثورة في القاهرة وفي منطقة ثكنات الجيش بين العباسية ومصر الجديدة ، وعلى أن تشارك فيها وحدات من جميع أسلحة الجيش . وكانت تهدف لإحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ، وقيادة ضباط من الأحرار لهذه الأسلحة ، أي الاستيلاء على الجهاز الحربي للحكومة ، كخطوة أولى لإحتلال القاهرة ، ومن القاهرة كل القطر .

ولقد أخذوا في تنفيذ الخطة منذ منتصف الليل باعتقالهم لعدد كبير من كبار الضباط القدامى من قوات الاسلحة في منازلهم أو مراكزهم أو في الطرق المؤدية إليها ، وتقلوهم إلى الكلية الحربية . وأعتقلوا رئيس أركان حرب الجيش مع عدد كبير من القواءات - قواد الأسلحة - الذين كانوا مجتمعين معه في رئاسة الجيش . وحدث ذلك دون مقاومة تذكر .

ثم تحركت وحدات الجيش الموالية للحركة من ثكناتها بقيادة ما يقرب من مائتين من الضباط الأحرار ، وعزز هذا التحرك عدد من البوابات والمصفحات والسيارات التي إحتلت المراكز الهامة في منطقة الثكنات . وسارت قوة محاصرة سلاح الحدود ، وحاصرت قوة أخرى المطارات . وإحتلت بعض السرايا المرافق العامة . مثل محطة السكة الحديدية ومصلحة التلغرافات والتليفونات والكبارى الهامة المؤدية إلى العاصمة . ولقد شعر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بوجود حركة عسكرية في القاهرة . ولكن الضباط الأحرار طمأنوه على أن كل شيء كان على ما يرام . وإحتلت قوة عسكرية دار الإذاعة في القاهرة ، وسارت قوة ثانية لإحتلال محطة الإذاعة في أبي زعبل . وفي الصباح الباكر دخل أحد الضباط الأحرار إلى أستوديو الإذاعة لكي يذيع أول بيان عن الثورة للشعب . وكان هذا البيان بلسان القائد العام للقوات المسلحة :

« إجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد ، حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد

قنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخبر بالإبتهاج والترحيب .

لقد أكد البيان أنه لن يقع ضرر على كبار رجال الجيش المعتقلين ، وأنه سيطلق سراحهم في الوقت المناسب . كما أكد للشعب أن الجيش كله قد أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل المستوى مجرداً من أى غاية . وطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأوا لأعمال التخريب أو العنف ، إذ أنها ليست في صالح مصر . وأكد أن أى عمل كهذا سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وأن فاعله سيليقي جزاء الخائن في الحال ، وأن الجيش سيقوم بواجبه هذا متمولاً مع الشرطة . وطمأن البيان الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم وإعتبر نفسه مسئولاً عنها .

علم المصريون بأنباء الثورة من محطة الإذاعة فانتشرت الفرحة وظهر الإرتياح والبشر على الأهالي . وحين بدأ قادة الثورة في المرور في شوارع العاصمة قابلتهم جموع الشعب بالتحية والتصفيق والتهنئة .

كانت صلعة عنيفة لرجال القصر الموجودين في الاسكندرية في ذلك الوقت . وكانت هناك وزارة جديدة ألفها القصر منذ ساعات ، اضطرت إلى الاستقالة ، وخاصة بعد أن فهم الجميع أن الشعب ورجال الثورة يفضلون رئيس وزراء آخر . واستقر الرأي على على ماهر الذى قبل تشكيل الوزارة ، بعد أن أفهمه الضابط طيبة حركتهم . فألف الوزارة في اليوم التالى، وأصبح حاكماً عسكرياً للبلاد .

وعملت الثورة منذ الساعة الأولى على الإحفاظ بحرية تحركاتها، وفي جو

يسوده النظام ، فمكنت المظاهرات حتى لا تسمح بوقوع الفوضى أو بحدوث اعتداء على أرواح الأجانب أو ممتلكاتهم . ولقد نظر الملك إلى خطوات الثورة الأولى على أنها محدودة المدى ، ولكن هذه الفكرة تغيرت سريعا ، إذ أن قادة الثورة كانوا مصممين منذ الساعة الأولى على خلعهم ، ورسموا الخطة اللازمة وعملوا على تنفيذها في حزم ، وبأقل عدد من الضحايا . ولقد حاول الملك أن يحصل على حماية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفيرها في مصر ؛ ولكن السفير طلب منه أن يتصل بحكومته قبل أن يعطيه الرد . وفي ذلك الوقت إنتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة إلى الاسكندرية . وزحفت قوة من الجيش بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها لإملاء إرادة الثورة . وفي الثغر إنضمت القوات البحرية إلى الجيش ، وصدرت الأوامر بمنع السفن من الدخول والخروج من الميناء ، كما صدرت الأوامر لليخت الملكي بعدم التحرك . وطلب قادة الثورة إستبعاد ستة أشخاص من الحاشية ، وإضطروا فاروق إلى الأذعان ، كما أذعن أمام تشكيل وزارة على ماهر . وبخطوات تدريجية - ولكن سريعة - وصل رجال الثورة إلى هدفهم الأول وهو تنحية الملك عن الحكم .

كان فاروق قد إنتقل من قصر المنزة إلى قصر رأس التين . وفي يوم ٢٦ يوليو تقدم القائد العام بانذار إلى على ماهر يطلب فيه تنازل الملك عن العرش ، نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة لسوء تصرفه ولعبثه بال دستور ولائمهانة إرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . وكانت سمعة مصر قد ساءت بين شعوب العالم نتيجة لتعديده في هذا المسلك حتى أصبح الخونة

والمرتشون يجنون في ظله الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير . لقد كان على الملك أن يتنازل عن العرش لأبنة قبل الظهر ، وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم ، وحمله الجيش كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج . أبلغ على ماهر هذا الإنذار للملك في الساعة العاشرة ، وأصدر الملك الأمر الملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ مقررًا تنازله عن العرش . وكان آخر أمر ملكي ويصلوه ، وأطاح التاج من فوق رأس الملك والأسرة المالكة بأجمعها . وفي مساء نفس اليوم خرج فاروق من البلاد فوق اليخت « المحروسة » إلى نابلي . وأصبح رجال الثورة هم الذين يمثلون حياة السيادة ويرمزون لها في البلاد .

والواقع أن فاروق كان يعتقد في إمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في صالحه . ولكنه أساء التقدير . رغم أن السفير الأمريكي قد رافقه حتى سلم اليخت كضمان لحياته الشخصية . أما بريطانيا فقد فوجئت بأنباء الثورة ، ورأت أن التدخل يعني وقوع معارك طاحنة بين قواتها البريطانية من ناحية ، وقوات الجيش المصري مع جموع الشعب من ناحية أخرى . ولذلك فإن ونستون تشرشل - رئيس الوزراء - قد قرر أن المسألة مسألة داخلية لا تخص بريطانيا في شيء . وأنه يصعب على بريطانيا التدخل فيها بأي شكل من الأشكال مادامت أرواح الرعايا الأجانب ومصالحهم في أمن . وكانت الثورة قد اتخذت لهذه الخطوة بالذات إستعدادها منذ أول الأمر . وذلك باعطائها التأكيدات الرسمية ، وبعملها على منع المظاهرات وتشدها في طلب سيادة الأمن والنظام والهدوء في جميع أنحاء البلاد . وقطعت بذلك الوسيلة الوحيدة التي يمكن لبريطانيا أو غيرها من الدول أن تتدخل على أساسها ضد الثورة ، كما حدث في عهد عرابي . وكان إمتناع الدول الأجنبية يعني أكبر إنتصار للثورة في

هذه المرحلة ، إذ أنه ترك العملية تم بينها وبين الخصوم الذين إختارهم لمنازلتهم الواحد بعد الآخر ، حسب توقيتها هي .

ورغم تعيين مجلس للوصاية على العرش إلا أن الاتجاه الجمهورى قد بدأ واضحا من أول العملية ، وذلك بإلغاء الرتب والألقاب . وجاء رؤساء الأحزاب جميعاً يهتفون الثورة بإنتصارها ، وكأنهم يستقلون إلى تصريحاتها التى وصفت الملك بعدم إحترامه للمستور ، ويتصرّحاتها التى أعلنت أن الجيش يعمل لصالح الوطن فى ظل المستور ، إستنلوا إلى ذلك وعجزوا عن فهم الاتجاه اللا حزبي لرجال الثورة ، وحاولوا التقرب ، بطريقتهم ، هادفين الوصول من جديد إلى الوزارة . لكن سرعان ما وضع الأمر أمامهم حين أعلن القائد العام فى ٣١ يوليو بيانا دعسا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها . ورغم أن رجال الأحزاب لم يقابلوا هذه الدعوى بما تستحقه من الجدية ، إلا أن الثورة كانت قد قطعت مراحل هامة بإخراجها الملك . وظهر أن إتجاهها هو جمهورى - لا حزبي .

(٣) استقرار الثورة :

أصبحت الثورة هي المسئولة عن مصائر البلاد ، وأخذت في السير بها بين مجموعة من المصاعب الداخلية والخارجية ، والتي كانت تمثل رواسب لمجهود مضت ، ومصالح وإمтиيازات لأفراد وسجاعات ثقل أو تزيد درجة إستعدادهم للاستجابة مع الثورة ، والتضحية من أجل المجموع .

لم تتخلص الأحزاب فى عملية تطهير الصفوف إلا من بعض العناصر الثانوية ، وظهر من ذلك أنها مصممة على إبقاء تشكيلاتها الحزبية كما هي . وكانت هذه التشكيلات تقوم على الأشخاص لا على المبادئ ، فأخذت الثور

يعد التحذير في الانذار ، وأعلنت أنه سيكون لها بعد ذلك مع الأحزاب بشأن آخر .

وظهرت بعض حوادث الشغب بين الشمال في منطقة كفر اللوار ، واضطرت الثورة إلى تطبيق برنامجها الذي يخصص في سيادة الأمن والنظام والمحافظة على الأرواح والأموال والممتلكات ، والمحافظة على هيئة قوات الحكومة . فأخذت الأمر بالشدّة ، ومنعت بذلك وقوع حوادث أخرى من هذا النوع .

وكانت الثورة مصممة من أول الأمر على إصدار قانون لتحديد الملكية الزراعية ولكنها رأت بعض التكتلات المادفة لإجباط هذا المشروع ، ورأت تباطاً من على ماهر في إصدار القانون ، فرأت الثورة أن تتولى الأمر بنفسها . ونحى على ماهر عن الوزارة لهذا السبب . وتألفت وزارة برئاسة محمد نجيب في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وصرح رجل الثورة : « لقد جئنا بعلي ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الاملاك تطالب بالغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترق السليمة ومحترق الحكم . وصدر قانون الإصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر ، كما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية في نفس اليوم .

أما قانون الإصلاح الزراعي فقد حدد نصاب الملكية الزراعية بماثني فدان للفرد ، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى أولاده في مساحة أخرى لاتزيد على مائة فدان . أما الزائد عن هذا النصاب فتستولى عليه الحكومة في فترة إنتقالية لمدة خمس سنوات . وقدر ثمن للفدان بعشرة أضعاف القيمة الاعتيادية ، وهي التي

تمثل سبعة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة على الفدان . وتعطى الحكومة لمن تستولى على الفائض من أراضيهم قيمة هذه الأراضي والمنشآت الثابتة والأشجار وذلك بسندات على الحكومة بفائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة ، ويؤدى الملاك منها ضريبة التركات والضرائب الإضافية على الاطيان . وتوزع الاراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بمساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة يؤدى ثمنها مع فائدة سنوية تبلغ ٣٪ ، على أقساط سنوية في فترة ثلاثين سنة . وكان هذا القانون يهدف لإنعاش الملكيات الصغيرة ومنع إزدياد إرتفاع أسعار الاطيان . كما أنه سمح بتحويل إجبارى لرؤوس الامسوال المستثمرة في الزراعة وإعدادها ، ولو على أقساط ، لاستثمارات تجارية وصناعية ؛ ومع إنعاش الملكية الصغيرة ترداد الحاجة إلى التعاون الزراعى . وكانت تجربة هامة في مصر . إلا أن تفتيت الملكية الزراعية دفع الحكومة سنة ١٩٦٣ إلى البدء بتجارب أخرى لتجميع القوة الانتاجية في شكل اشراكى — تعاوى ، وجاء هذا بعد تطورات أخرى كما سئرى فيما بعد .

أما قانون تنظيم الاحزاب السياسية فقد نص على ضرورة إبلاغ وزير الداخلية بذلك مع بيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية . وأصبح على الاحزاب أن تودع أموالها في المصارف ، وحظر على رئيس الحزب وأعضاء مجلس إدارته أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة الشركات . وبلغ عدد الاحزاب التى تقدمت بطلبات لوزير الداخلية مئة عشر حزبا ، وكادت برامجها أن تكون واحدة . وظهر جليا أن هذه الاحزاب كانت عامل إنقسام وتمسك ، وأن تكوينها قائم على الاشخاص لا على المبادئ .

ولقد اضطرت الثورة إلى ابعاد بعض المعارضين لها عن النشاط السياسى ،

خاصة وأنها قد رأت لإزدياد «المؤامرات» ضلعا . فمن مشكلة كفر اللوار وفيها العمال ، إلى مشكلة الاقطاعيين وعلى رأسهم الموم . ومن ذلك إلى قضية حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود ، وكل ذلك في الوقت الذى بدأت فيه الدول الاستعمارية فى الضغط الاقتصادى على مصر . هجمات من اليسار ومؤامرات من اليمين . وضغط من الخارج . وكل ذلك فى وقت واحد . ولقد ألغت الثورة مجلس البلاط ثم أعلنت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وشكلت لجنة خمسينية لوضع دستور جديد . يتفق وأهداف الثورة . وقررت هذه اللجنة بالإجماع أن يكون نظام حكم مصر جمهوريا ويتقرر عن طريق الاستفتاء العام . وعز على الثورة أن ترى إتصال بعض العناصر الحزبية بدول أجنبية . مستعينة بالمال والسماس . فأعلنت فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ حل جميع الاحزاب السياسية ، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب . وأعلنت قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات ، حتى تتمكن من إقامة حكم ديموقراطى سليم .

وتمكنت الثورة من عقد إتفاق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ نص فيه على تحديد فترة إنتقال تمهيدا لانتهاء الادارة الثنائية وتصفيتهما . وإحتفظ الطرفان أثناء هذه الفترة الانتقالية بالسيادة على السودان للسودانيين حتى يتقرر مصيره : إما بأن تختار الجمعية التأسيسية لإرتباطه بمصر . وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام . ونص الاتفاق على ضرورة إنسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور إقرار البرلمان السودانى رغبته فى تقرير مصير بلاده . وكانت هذه خطوة إيجابية هامة ، ذلك أن السيادة البريطانية فى السودان كانت ترتكز من يومها على ثلاث دعائم : بريطانيا ومصر والسودان ، قوى ثلاث يمكن لاثنتين

منهما أن يتكتلا ضد الثالث . أما هذه الاتفاقية فقد استبعدت العامل البريطاني من الموقف ، ولم يبق هناك إلا السودان في الجنوب ومصر في الشمال ، فاما وحلة أو اتحساد ، أو استقلال وحسن جوار ، يقرر ذلك أبناء الجنوب ، وتوافق مصر على ذلك مقلما ، مادامت قد أختارت الحرية لنفسها ، ومادامت قد فكرت في تحرير الغير . والمهم هو أبعاد القوى البريطانية عن عملية التوازن المصطنع .

ولقد أعلنت الجمهورية في يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد على التي تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن . وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته السابقة في أثناء الفترة الانتقالية . وظلت للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية وأختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد . وصاشرت الثورة أموال فاروق التي بلغت ٢٤ قصرا و ٤٨ ألف فدان مع اليخوت الملكية : فخر البحار وفيض البحار . مع الأموال المودعة في المصارف . كما صاشرت أموال وممتلكات أفراد الأسر المالكة السابقة ، رغم أن جزءا كبيرا منها كان قد خرج خفية من البلاد .

ولقد كتب للثورة أن تصطلم بجماعة الأخوان المسلمين ، وكانت الثورة قد ميزتهم على سائر الأحزاب ولم تطبق على جميعتهم قانون الأحزاب . ولكن التهام بينهم وبين الثورة لم يكتب له النجاح . وظهر إيجابه لإشراكهم في الوزارة ولكنهم رشحوا أشخاصا لم تقبلهم الثورة ، فوقع الجفاء . وبدأ التوتر بين صفوف طلاب الجامعة ، فاصبر مجلس قيادة الثورة قرارا بحل هذه الجماعة «لتأمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم» ،

وبتطبيق أمر حل الأحزاب السياسية على جمعيتهم . وكانت الثورة ترفض قيام أى وصى عليها . فرفضت طلب المرشد العام الخاص بضرورة عرض تصرفات الثورة عليه قبل إقرارها . ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين تؤيد إنشاء «هيئة التحرير» ، ورأت الثورة عن طريق المخابرات أن خطة الإخوان قد إتجهت نحو بث نشاطها داخل قوات الجيش والشرطة . وبعد الإضطرابات فى الجامعة وصدور الأمر بحل الجماعة . إعتقلت الحكومة عددا من زعمائهم ، وأنبتت لجنة التحقيق أن هناك صلات بينهم وبين الشيوعيين . علاوة على الصلات والمؤامرات التى كانت تربطهم ببريطانيا . وأنهم كانوا يهدفون الاستيلاء على الحكم . والمهم هو أن هذا الإصطدام كان نقطة تحول فى تاريخ استمرار الثورة فى البلاد . وجاءت النقطة الثانية معلنة إستقالة اللواء محمدنجيب فى شهر فبراير . ورغم عودته فى قراره . إلا أن الموقف إستمر فى تبلوره . ووقعت حوادث دامية فى السودان بمناسبة زيارته له فى أول مارس سنة ١٩٥٤ وشكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارة جديدة مع إحتفاظ محمدنجيب برئاسة الجمهورية . وجاءت مؤامرات جديدة . ووقع إشتباك بين الإخوان والبوليس ثم وقعت محاولة لاغتيال رئيس الحكومة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . وإنتهت هذه المشكلات بتحقيق أثبت وجود إتصال بين محمدنجيب والإخوان منذ شهر أبريل سنة ١٩٥٤ . فقرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفمبر إصفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها . على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا . وأن يستمر مجلس الثورة فى تولي كافة سلطاته بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

وهكذا ضربت الثورة بيد من حديد فى حوادث كفر الدوار . كما عملت على التخلص من مخبري السياسة ورجال الأحزاب . ولم تسمح لجماعة الإخوان

المسلمين بفرض وصايتها على الثورة . ودعمت هذا الاتجاه بتركيز الثورة العمل على إستقرار مجلس القيادة وذلك بتنحية الأعضاء الذين تعارض وجودهم مع حسن سير قيادة الثورة .

(٤) الجلاء :

كانت بريطانيا قد شعرت منذ نشوب الثورة بتكثل قوى الشعب مع الجيش ، وبعدم إمكانية قيام أية مساومة مع القادة الجدد بشأن الجلاء. وشعرت بريطانيا علاوة على ذلك بأن الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية في منطقة القناة يستند فعلا إلى حكومة الثورة ويستمد منها العون والإرشاد . ولقد حاول الجانب المصرى أن يصل عن طريق المباحثات في شهر أبريل سنة ١٩٥٣ إلى نتيجة فعالة مع بريطانيا في هذا الموضوع ولكنه لم يجد منها إلا مراوغة ومماطلة ، فتوقفت المباحثات في الشهر التالى . وأخذت بريطانيا في التهديد والوعيد ، وفى القيام بعمليات ضغط منظمة على مصر وأخذت في توجيه الانفارات المتتالية لحكومة القاهرة ، ولكن حكومة الثورة لم تكن مستعدة للتراجع فيما صممت عليه ، خاصة وأنه من أولى المطالب والحقوق الوطنية . وكانت بريطانيا بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية - تحاول الاستناد إلى القوة الأمريكية للاحتفاظ باستراتيجيتها في الشرق الأوسط كما هي . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى مسايرة بريطانيا ، كحليف له قيمته ، وكان ذلك على حساب مصر ؛ فتعددت حوادث التخريب فى المعسكرات البريطانية وإشتدت حركة المقاومة الوطنية رغم احتجاجات بريطانيا. وربطت بريطانيا بين هذه الحوادث وبين مستقبل العلاقات مع مصر ، وأيلتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموقف . وكانت بريطانيا والولايات المتحدة ينظران إلى مصر في الفترة الممتدة من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أنها

تجتاز فترة غير مستقرة ، وكانوا يتطلعون إلى وقوع انقلاب داخلي أو انقسام يضعف جبهة المقاومة ويفتح أمامهم الابواب للتدخل ، أو للمباطنة والتدوير في أمر الجلاء . ولكن أعين الحكومة كانت بقطعة ، ولم تصل بريطانيا إلى مبتغاها .

ولقد استؤنفت المفاوضات في شهر يوليو سنة ١٩٥٤ مع السفير البريطاني في مصر والقائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة ، وحضرها قرب نهايتها وزير الحربية البريطانية ووكيل الخارجية البريطانية المساعد لشئون الشرق الأوسط . وقد إنتهت هذه المفاوضات بعقد اتفاقية أولى تضمنت المبادئ الرئيسية والخطوط العامة لعملية الجلاء ، ووقع عليها المفاوضون بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ . أما الاتفاق النهائي فقد عقد في ١٩ أكتوبر ونص على تقرير جلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية جلاء تاما خلال فترة إنتقالية تبلغ عشرين شهرا من تاريخ عقد الاتفاق . ولقد أنهى هذا الاتفاق العمل بمعاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ والمذكرات الملحقه بها وكل الاعفاءات والامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر . ونص الاتفاق على ضرورة الابقاء على أجزاء من القاعدة التي كانت للبريطانيين في قناة السويس في حالة صالحة الاستعمال وعلى تقديم مصر لبريطانيا ما قد يكون لازما لها لتهيئة القاعدة للحرب . وذلك في حالة وقوع هجوم مسلح من أى دولة على أى بلد يكون طرفا في معاهدة الدفاع المشترك الخاصة بالجامعة العربية أو على تركيا . وهذه التسهيلات تتضمن استخدام الموانئ والبلد في مشاورات لمجابهة الحالة الطارئة . ونص هذا الاتفاق على ضرورة احترام اتفاقية الآستانة الموقع عليها في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس ، التي هي جزء لا يتجزأ من مصر ،

والتي هي طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية. ومدة هذا الاتفاق سبع سنوات يتشاور الطرفان المتعاقدان خلال السنة السابقة لنهايته على ما يلزم اتخاذه عند نهايته . وعلى بريطانيا أن تنقل أو تنصرف فيما قد يتبقى لها من ممتلكات في القاعدة في حالة ما إذا لم تنفق الحكومتان على مد العمل بالاتفاق .

لقد اضطرت بريطانيا إلى قبول هذا الاتفاق رغم أن رئيس الوزراء فيها في ذلك الوقت كان هو ونستون تشرشل ؛ أما إيدن وزير الخارجية فقد أعلن أن الجلاء أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندي معاصرين بشعب معادى لهم .

لقد كان نصر أكبرا لمصر . خاصة وأن القاعدة البريطانية كانت أكبر قاعدة حربية في الشرق الأوسط وتمتد من بور سعيد إلى خليج السويس . وتشتمل على الاستحكامات والمطارات والمنشآت العسكرية والمخازن الضخمة للذخائر والمفرقات . علاوة على المعسكرات الممتدة في منطقتها طولاً وعرضاً . ولقد تسلمت مصر بموجب هذه الاتفاقية منشآت عسكرية لا تقبل قيمتها عن ٦٠ مليون جنيه . منها عشر مطارات ودار الأميرالية في بور سعيد وبعض الموانئ العسكرية والمعسكرات والثكنات والمصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والقاطرات والكبارى وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة . وقد تكلف هذا الخط الأخير على بريطانيا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه .

لقد كانت لحظة مجيدة في تاريخ الوطن ، رنت إليها الأعين وخفت لها

القلوب منذ سنوات طويلة . كانت نهاية لكفاح مرير ، كفاح شعب أعزل أمام قوات استعمارية غاشمة ، ولكنه تسليح بالصبر والإيمان .

وبدأ البريطانيون في الجلاء عن مواقعهم في الأوقات التي حددوها لذلك : وتم الجلاء عن بعض المواقع قبل المدة المحددة له في الاتفاقية . ورفع العلم المصرى عن طول هذه المنشآت بعد جلاء آخر الجنود البريطانيين عنها ، وكان آخر موقع منها في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ حين رحلت بقية البريطانيين عن مبنى البحرية في بور سعيد ، ورفع العلم المصرى على هذا المبنى في يوم ١٨ يونيو الذى كان عيد الجمهورية وأصبح عيد الجمهورية هو عيد الجلاء .

وحاول بعض النقاد أن يربطوا بين الجلاء وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ والى كان محدداً لها عشرين سنة . ولكن هذا الربط يعتبر مغالطة واضحة ، إذ أن مدة العشرين سنة المنصوص عليها في المعاهدة كانت تتعلق بإمكانية إختلاف الطرفين على إذا ما كان وجود البريطانيين ضروريا ، وعلى إذا ما كان الجيش المصرى قد أصبح في حالة يتمكن فيها من أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة . وسلامتها التامة . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لم تنص على الجلاء بعد عشرين سنة ، في الوقت الذى أضرت فيه على استمرار التحالف بين الطرفين بشكل أبدي . أما إعطاء إتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤ لبريطانيا حق العودة للقناة في حالات خاصة ولمدة سبع سنوات فكان لا يستدعى تصلب الجانب المصرى ورفضه للاتفاقية ، ذلك أن عودة البريطانيين ستخضع لإرادة مصر ، كما أن العودة بعد الجلاء ستكون أكثر صعوبة من استمرار الإحتلال في المنطقة .

وإذا كانت بريطانيا قد وافقت على إجلاء قواتها عن مصر ، فقد ظلت لها في الشرق الأدنى مصالح كبيرة وحيوية . كان تغيير الاستراتيجية ، مع

لزيادة أهمية الطيران وتحسينه ، يجعل في وسع بريطانيا أن تتحكم في الشرق الأدنى من قواعدما الأخرى الموجودة في قبرص وعدن وليبيا والعراق والأردن . ومع شعور بريطانيا بأهمية مصر في العالم العربي ومساندتها لحركات التحرر في الشرق الأدنى ، عملت إلى الاحتفاظ بما لها من قواعد سابقة في المنطقة ، وتدعيمها من الناحية الحربية والحصول على مركز ممتاز في بعض الدول العربية بشكل يسمح لها بعزل مصر أو بالنيل من موجة القومية العربية العارمة . ولكن مصر كانت للسياسة الاستعمارية بالمرصاد .

الفصل السابع عشر

الثورة والتحرير

إذا كانت بريطانيا قد وافقت في عام ١٩٥٤ على الجلاء عن مصر . وبشروط معينة . فإنها كانت قد مهدت للأمر باحتفاظها بقواعد عسكرية هامة لها في المنطقة . سواء أكان ذلك في شرق القناة وفي الاردن والعراق . أو في غربها مع ليبيا . وكان من الصعب على مصر أن توافق على نشأة قواعد استعمارية جديدة فيما حولها ، ولذلك فإنها عملت على إنشاء قوى دفاعية وطنية في المنطقة . وتستند إلى الاهالي والدول المتحررة في المنطقة . وفي شكل اتفاقيات الدفاع المشترك . ولم تكن مصر ترغب في اتخاذ الاتفاقيات وسيلة للهجوم ، بل وسيلة للدفاع عن القوى الوطنية الموجودة . خاصة وأن الاتجاه العام في مصر كان يسير بوضوح صوب الحياد عن كل من الكتلتين الشرقية والغربية . وإن كان ذلك صوب الحياد «الاجابي» . وإذا كانت مصر قد أصبحت قوة متحررة . وتدافع عن نفسها . وفي حياد . إلا أن ذلك لم يكن لئمنعها عن مساعدة العناصر الثورية . وفي كل مكان من العالم العربي . وقامت قيادتها الثورية بما قلدها الله عليه . وما كان في وسعها أن تقدمه للمناضلين الاحرار في المغرب العربي ضد الحكم الفرنسي . وكانت معركة بين القوى المتحررة الثورية . وبين الاستعمار . معركة بالسلاح ، وتطلبت المزيد من السلاح . وإذا كان السلاح يأتي من الغرب . فقد كان على مصر أن تكسر وتحطم احتكار الغرب للسلاح المصدري إلى العرب . ويمثل ذلك تطوراً واضحاً في برنامج الثورة المصرية . وسيرها من التحرر . وفي معركة التحرير . ودل

هذا البرنامج على أنه خطوة أخرى وجديدة وفعالة أثرت في تاريخ العالم العربي ، وزادت من ظهور الثورة في شكل ثوري ، وأضعفت حجج من اعتقد في أنها كانت مجرد انقلاب عسكري .

(١) اتفاقيات الدفاع المشترك :-

كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط تتمثل في ضرورة الاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية في العراق والمملكة الأردنية ومصر ، للدفاع أولا عن خطوط المواصلات الامبراطورية ، سواء أكانت بحرية أو جوية . وللاحتفاظ قبل كل شيء بالموارد الطبيعية للأقليم ، وخاصة بترول الموصل ومنطقة الخليج العربي . وكانت منطقة الشرق العربي تمثل في مجموعها سهولا ممتدة في شكل صحراوات . وتتخللها بعض وديان الانهار ، وتشرف عليها مجموعة من الهضاب في الشمال . وتمثل في تركيا وايران ، وتفصلها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية . وكان من الطبيعي أن تخشى بريطانيا - وخاصة بعد ازدياد التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ سنة ١٩٤٧ - من إمكانية زحف القوات الروسية غير أقليم الهضاب إلى منطقة العالم العربي . إلى منطقة البترول ومنطقة الممرات الرئيسية لخطوط المواصلات الدولية . واللازمة لاتصالها بالشرق الاقصى . وكانت المصالح البريطانية في المنطقة تطابق إلى حد كبير مع المصالح الامريكية ، سواء أكان ذلك في بترول المملكة السعودية أو في ضرورة مواجهة الخطر الروسي . ولذلك فان سياسة هاتين الدولتين في منطقة الشرق العربي كانت تتلخص في ضرورة احتفاظها بقواعد استراتيجية ، تدعم مناطق استغلالهما الاقتصادية فيها .

أما فرنسا فانها كانت تواجه نموا في الحركات التحررية في أقاليم المغرب

العربي ، وكانت تشعر كل يوم بزيادة ضعفها ، وبعجزها عن الاستمرار في الاحتفاظ بأقاليم صمم أبناؤها على انتزاع حريتهم منها . وكانت مشكلة الشرق الأقصى قد انتقلت من الصبر في مواجهة بريطانيا وأمريكا ، إلى الهند الصينية . واجبرت فرنسا على أن تضع الكثير من إمكانياتها ، وما تستلمه من أمريكا ، في ميدان معركة استعمارية . وكلما زاد شعور فرنسا بالضعف زادت تمسكها بمبرراتها وبعزتها وبرسالتها الحضارية . فزاد التعاون بين فرنسا وبين إنجلترا والولايات المتحدة ، وكل ذلك في مواجهة أزدباد خطر الشيوعية ، ومحاولة وقف تسربها إلى مناطق حكمهم واستغلالهم .

واضطرت بريطانيا إلى أن تعود إلى محاولة لحياء حلف «سعد أباد» التي كانت قد أنشأته في سنة ١٩٣٧ ، وضمت إليه كل من تركيا والعراق وإيران . وعملت منذ سنة ١٩٥٦ ، وفي توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع فرنسا ، ومع تركيا ، على محاولة إنشاء حلف عسكري في منطقة الشرق الأوسط . أو منطقة المشرق العربي . وباسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وكان يهدف ربط الدول العربية بمجلة الاستعمار . واشتملت المباحثات المصرية البريطانية الخاصة بالجلاء عن مصر في أول مراحلها — وخاصة مع الجنرال سليم — على شرح وجهات نظر البريطانيين في الخوف من تغلغل النفوذ الروسي في المنطقة في حالة جلاء القوات البريطانية عن قواعدها في مصر . ولكن حكومة الثورة رفضت الخوف من «إمكانية» التهديد باحتلال أجنبي . حتى توافق على الإبقاء على إحتلال موجود بالفعل . وأمام تشبث حكومة الثورة بموقفها الوطني اضطرت بريطانيا إلى أن تربط قواعدها الموجودة في ليبيا . وتريد من نفوذها في دول عربية أخرى في المشرق ، وخاصة في العراق .

وبعد اتفاق البريطانيين على الجلاء من مصر وجدت بريطانيا دولا عربية أخرى لها نظام حكم وحكام يختلفون في طبيعة تكوينهم وفي مصالحهم عن قادة الثورة في مصر . وكانت بريطانيا قد عقدت مع المملكة العربية الليبية المتحدة معاهدة صداقة وتحالف في ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٣ ، وحصلت بذلك على امتيازات استراتيجية في المنطقة تعوضها عما فقدته في مصر ، وخاصة في ميدان الطيران ، إذ أن مطارات طرابلس وبرقة كان في وسعها أن تتكامل مع مطارات جبل طارق ومالطة وقبرص ، والمطارات البريطانية في كل من الاردن والعراق . ثم نجحت الحكومة البريطانية ، ونتيجة لخوف الحكام الهاشميين في بغداد من ظاهرة الثورة وإعلان الجمهورية في مصر - من أن تضم المملكة العراقية إلى فكرة حلف تم التوقيع عليه بين تركيا والعراق في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ . ولقد وقع نوري السعيد مع عدنان منيريس . وسمى حلف بغداد .

ولقد نص هذا الحلف على ضرورة قيام تعاون بين الدولتين للمحافظة على سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، وعلى أن يكون هذا الحلف مفتوحا لكي تنضم إليه أية دولة من دول الجامعة العربية . وكانت مصيدة بالنسبة للعالم العربي ، نجحت في اقتطاع عراق العرب من المجموع العربي ، وفي ضمه إلى ذلك «الحزام الصحي» ، والذي يتمثل في إقليم المضارب اللازمة للدفاع عن سهول العرب ضد أي خطر من الشمال ، وللاحتفاظ بامكانيات العرب البريطانيين والأمريكيين . وتوقع العرب أن يسرع حكام الاردن بالانضمام إلى أبناء أعمامهم في حلف بغداد ، خاصة وأن بريطانيا كانت قد ظلت في أول الأمر بعيدة عن هذا الحلف ، حتى تظهره على أنه قد نشأ في البلاد العربية أو عند الحكام العرب . ولكن خطورة هذا المشروع كانت أوضح من أن تحتاج إلى شرح أو فضح ، خاصة وأن تركيا كانت متحالفة مع الغرب ،

وكان العراق يشتمل على قواعد عسكرية بريطانية ، ويسلم بتروله للبريطانيين . ولم ينظر أحد إلى هذا الحلف على أنه تدعيم للقوى العربية يقوى إسلامية مجاورة بل ظهر على حقيقته المجردة استعماريا استغلاليا ، وبدون أى غطاء . وسرعان ما انضمت بريطانيا إلى هذا الحلف في شهر أبريل . ثم انضمت إليه باكستان وإيران الأمبراطورية ، والتي كان حكم الرجعية قد تدعم فيها بعد القضاء على حركة الدكتور مصدق التحررية . وظهر حلف بغداد على أنه حلف سعدأباد وإن كان باسم جديد ، وبعد أن تغيرت الظروف الدولية والاجتماعية والفكرية ، وفي كل العالم . وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية لكي تبارك هذا الحلف . واشتركت في لجنته الاقتصادية ولجنة مقاومة التشايط الهدام . وهي اللجان التي كانت تحتاج إلى معونات مادية . وتهم المخابرات الأمريكية . ودون أن تظهر أمريكا على أنها تهتم بالقواعد العسكرية بالدرجة الأولى .

وهكذا رسمت بريطانيا - مع الولايات المتحدة الأمريكية أمر اقتطاع العراق من العالم العربي . وبعد أن زادت من نفوذها في ليبيا . وحتى تبطل أهمية جلائها عن مصر . وكانت مصر قد دخلت في ذلك الوقت قلبا وقالبا في معركة التحرر العربي ، وأخذت تدافع عن فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وتدافع عنها . وكان من الطبيعي أن تسير القوى العربية غير المنحازة في هذا الاتجاه . خاصة وأن تجاربها وإمكاناتها وأمنائها المشتركة كانت تتطابق مع تجارب مصر ومصالحها وأمنائها . وكانت عملية فصل العراق عن العالم العربي ، والصاقها بمنطقة الدول المنحازة تؤثر في خريطة المنطقة بشكل واضح فاضح ، ولكنها سهلت عملية زيادة التعارب بين القوى العربية المنافسة للعراق وبين مصر . وكانت هذه القوى العربية تتمثل في المملكة السعودية ، وتتمثل في سوريا ، والتي كانت تخشى من أطماع الهاشميين المستمرة فيها . وسهل ذلك

العملية على حكومة الجمهورية وحكومة الثورة في مصر ، ولكي تكسب المملكة السعودية وتكسب سوريا ، وفي نطاق اتفاقيات الدفاع المشترك ، وانضمت إليها بعد ذلك اليمن .

وبدأت اتفاقيات الدفاع المشترك باتفاقية عقدت بين مصر وسوريا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ . وتلتها اتفاقية مشابهة بين مصر والمملكة العربية السعودية في ٢٧ أكتوبر . أى بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاقية الأولى . وفي ١١ أبريل سنة ١٩٥٦ انضمت اليمن إلى الاتفاقية المصرية السعودية .

وكانت هذه الاتفاقيات الثلاثة متشابهة ، وتشبه اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي عقدها مجموعة دول الجامعة العربية في سنة ١٩٥٠ ، وجاءت كرد لاصدار البيان الثلاثي . الانجليزى الأمريكى الفرنسى الخاص بالشرق الاوسط . ولاشك في أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي كانت قد أصبحت غير ذات موضوع بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد ، وأنها كانت تحتاج إلى إعادة صياغة . وأن القوات العربية كانت تحتاج إلى إعادة تنظيم من جديد . وفي ظل الظروف الجديدة التي نشأت في المنطقة . وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا التدعيم بمصر مع سوريا ، ثم يستمر بين مصر والسعودية ، ولكي يمتد بعد ذلك حتى اليمن .

وأظهرت هذه الاتفاقيات حرص الدول العربية على زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكرى اللازم لاستقلال بلادها والمحافظة على سلامتها ، ووقفا لمبادئ جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وأهدافها .

ولقد أكدت الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات أنها تعتبر « كل إعتداء مسلح يقع على أية دولة أو قواتها اعتداءً عليهما » ولذلك فانهما عملاً بحق

للدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما إلى معونة الدولة المعتدى عليها ، وبأن تتخذا فوراً جميع التدابير ، وتستخدما جميع ما لديها من وسائل - بما فى ذلك إستخدام القوة المسلحة لرد الإعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما . وتتعهد الدولتان فى هذه الاتفاقيات بالألا تعقد أى منهما صلحاً منفرداً مع المعتدى أو أى اتفاق معه دون موافقة الدولة الأخرى .

وشرحت هذه الاتفاقيات ضرورة تشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، وبناء على طلب إحداها . كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر فى سلامة أراضي أية واحدة منهما أو إستقلالها . وتبادر الدولتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف فى حالة ظهور خطر حرب داهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى من خطرها . أما عند وقوع إعتداء مفاجئ على حدود أو قوات إحدى الدولتين فبالإضافة إلى الاجراءات العسكرية التى تتخذ لمواجهة هذا العدوان - تقرر الدولتان الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطط هذه الاتفاقية .

وقررت هذه الإتفاقيات إنشاء مجلس أعلى . ومجلس حربى ، وقيادة مشتركة ، وأوضحت إختصاصات كل منهما . وكانت القيادة المشتركة تشتمل على القائد العام ، وهيئة أركان الحرب . والوحدات التى يقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وإدارة أعمالها . وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب على السواء . وهى ذات صفة دائمة . وأصبح القائد العام مسئولاً عن تدريب وتنظيم وتسليح القوات الموضوعه تحت قيادته ، وكذلك عن إعداد وتنفيذ الخطط اللازمة لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من أى إعتداء مسلح يمكن أن يقع على إحدى الدولتين أو على قواتهما ، وكذلك أمر توزيع القوات

المخاضة له في السلم والحرب ، ووضع الميزانيات اللازمة لذلك . ونصت المادة التاسعة على وضع الدولتان المتعاقدتان تحت تصرف القيادة المشتركة في حالة السلم والحرب القوات التي يرى المجلس الحربى ضرورة وضعها تحت قيادته . وظهر ذلك في الاتفاقية المصرية السعودية ، وفي الاتفاقية المصرية السعودية اليمنية . ولكن الاتفاقية الأولى بين مصر وسوريا زادت على ذلك بأنها وضعت تحت تصرف القيادة المشتركة ، وفي حالة الحرب ، جميع القوات المحاربة التي تملكها كل من الدولتين ، وأعتبرت القوات المتمركزة على الحدود الفلسطينية داخلة حتماً تحت إمرة القائد العام . وتركت للمجلس الحربى تحديد المنشآت والقواعد الضرورية وأسبقيّة إنشائها . وأكملتها المادة العاشرة بتقسيم نفقات المنشآت العسكرية بين مصر والجمهورية السورية ، بنسبة ٦٥٪ لمصر ، ٣٥٪ لسوريا . وشرح الملحق أن حكومة مصر لن تطالب الحكومة السورية بأى جزء من نفقات المنشآت العسكرية التي قد تقام في الأراضى المصرية ، أو الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت إشراف القوات المصرية .

وكان عقد هذه الاتفاقيات لمدة خمس سنوات ، وجاءت تدل على أن الخطر الأساسى الذى يهدد الدول العربية كان من داخل المنطقة ، ويتمثل في اسرائيل ، وذلك في الوقت الذى أدعت فيه الدول الغربية بأن هذا الخطر يأتى من الخارج . ويستلزم دخول بعض الأقاليم العربية في تحالف مع الدول الاسلامية ، ولكى تواجه خطر الشيوعية .

ولاشك أن هذه الاتفاقيات قد أثبتت أن القيادة الثورية في مصر كانت قيادة واقعية وعملية ، وأنها تعرف مواقعها في الميدان ، وتعرف طبيعة القوى

المعادية لها ، وتعرف كيف تضع الخطط اللازمة للدفاع عن المصالح الوطنية ، وبشكل واضح ولا يشتمل على لف ولا دوران . ولاشك كذلك في أن توقيع اتفاقيات الدفاع المشترك كانت ضربة قوية بالنسبة لحكام بغداد . وأظهرت خروجهم عن الصف العربي . وأرباط مصالحهم بالمصالح الاستعمارية البريطانية أكثر من أرباطها بالعرب . ومع الكبت واستخدام الشدة سيتبلور الموقف داخل المعسكر العراقي نفسه . وبشكل يبشر بالوصول إلى انفجار تحرري .

(٢) الحياد الإيجابي وعدم الانحياز :

إذا كانت الدول الغربية قد حاولت عن طريق معاهداتها ومحالقاتها وأحلافها مع الدول غير النامية بشكل عام . ودول العالم العربي بشكل خاص أن تستمر في السيطرة على امكانيات العرب . فان القيادات الثورية قد رأت بوضوح خطر هذا الاتجاه على بلادها من الناحية السياسية . ومن الناحية الاستراتيجية . ومن الناحية الاجتماعية . خاصة وأنها كانت تحاول السيطرة على «الجنود» الاقتصادية في بلادها .

وإذا كانت دول الكتلة الغربية تحاول أرهاق الدول النامية من خطر توغل الآراء الاشتراكية والنشاط «المدمام» داخل أقاليمها ، فان حجج الغربيين كانت ضحلة . وخاصة أمام قيام الغربيين بتنظيم عملية الاستغلال لهذه المناطق بالفعل .

وإذا كانت دول الكتلة الغربية تحاول ضم الدول النامية إليها ، فان دول هذه الكتلة . وخاصة العناصر الثورية فيها . رأت خطورة هذا الاتجاه على مشروعات التنمية الاقتصادية . وبالتالي الاجتماعية فيها . وكان ضعف الدول

النامية يأتي من انفصالها عن بعضها ، ونتيجة لتقسيم الاستعمار لها ، وتقسيمها إلى وحدات سياسية صغيرة . وحرمانها من التعاون مع بعضها ، إلا عن طريق الدول المستعمرة . فكانت مصر مثلاً تحصل على المطاط من أنطونيسيا عن طريق هولندا . وتصدر القطن اللازم لها عن طريق لندن وأمستردام ، وفي الوقت الذي احتاج فيه أبناء أنطونيسيا للقطن المصري واحتاج فيه المصريون لمطاط أنطونيسيا . هذا على سبيل المثال . وكانت الدول الأوروبية ، وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين . يحصلون على القدر الأكبر من هذه العملية ، ويصفقونهم وسطاء . بين المنتج والمستهلك ، ويرفضون التنازل عن مكاسبهم ومصالحهم .

ولما كانت السياسة الغربية . وهي استعمارية في لونها ، هي التي استغلت في طبيعة تعاملها مع الدول النامية . تحاول جر هذه الأقاليم داخل النطاق الغربي . وهو الذي يقوم باستغلالها ، ووضعها في خلعمة سياسة عنوانية تجاه دول المعسكر الاشتراكي . وفي حروب لم يكن للدول النامية فيها ناقة ولا جمل ، فان وضوح الرؤيا أظهرت أمام القيادات الوطنية الجديدة ضرورة الابتعاد عن الصراع الموجود بين الكتلتين الشرقية والغربية ، إذ أن عليهم الكثير مما يقومون به . قبل أن يشتركوا مع هذا الجانب أو ضد ذلك . وكان هذا هو ما يسمى الحياد بين الشرق والغرب . ولكن هذا الحياد لم يكن مجرد حياد أو حياد سلبي ، إذ أنه كان يستلزم — مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة — ضرورة إتخاذ موقف إيجابي في المشكلات السياسية المتعلقة بكتلة الدول النامية ، وموقف إيجابي لتغيير وإعادة صياغة العلاقات بين الدول الداخلة في هذه الكتلة ، وعلى أسس ثابتة يتفق عليها الجميع ويعملون على تحقيقها . وزاد ظهور هذا الاتجاه في مصر وبورما ، وسيلان والهند وأنطونيسيا

وباكستان . وأدى ذلك إلى اجتماع المؤتمر الأفريقي الآسيوى فى بانلونج من ١٨ إلى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ .

ولقد شارك فى هذا المؤتمر علاوة على الدول الداعية كل من أفغانستان وكبوديا وجمهورية الصين الشعبية ومصر وأثيوبيا وساحل الذهب وإيران والعراق واليابان والأردن ولاوس ولبنان وليبيريا وليبيا ونيبال والمملكة السعودية والسودان وسوريا وتايلاند وتركيا وجمهورية فيتنام الشمالية الشعبية ودولة فيتنام الجنوبية واليمن .

وبحث المؤتمر الوضع الموجود فى آسيا وأفريقية ، وناقش السبل والوسائل التى تستطيع بها الشعوب تحقيق أكبر درجة ممكنة من التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى . ولقد إعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادى فى المنطقة الآسيوية الأفريقية . ونتيجة للرغبة العامة الموجودة بين البلاد المشتركة للتعاون على أساس المصلحة المتبادلة وإحترام السيادة القومية . وإن كان ذلك لا يحول دون التعاون مع بلاد خارج المنطقة . وبما فى ذلك استثمار رؤوس الأموال الأجنبية . وإن كان فى نفس الوقت لا يعادى المساعدات التى تحصل عليها بعض البلاد المشتركة فى المؤتمر من الخارج ، سواء أكان ذلك عن طريق إتفاقيات دولية أو ثنائية . ولكن المهم هو أن المؤتمر قد وافق على أن تقدم البلاد المشتركة فيه المعونة لبعضها بعضاً ، وإلى أقصى حد على ممكن . سواء أكان ذلك على طريق الخبراء والمدرسين . أو عن طريق تبادل المعرفة . كما أن المؤتمر أوصى بسرعة إنشاء صندوق خاص بالأمم المتحدة للتقدم الاقتصادى ، وبضرورة رصد البنك الدولى للإنشاء والتعمير لجزء أكبر من موارده للبلاد الآسيوية الافريقية .

وكانت هناك موارد ونصوص خاصة بتدعيم التجارة بين الدول، وزيادة التضامن بين البلاد المشتركة في المؤتمر ، وتنويع تجارة الصادرات عن كل بلد للبلاد الأخرى ، وتوصيات بشأن زيادة الاهتمام بالملاحة البحرية ، وإعادة انتظر في أسعار الشحن ، وكذلك تشجيع إنشاء بنوك وشركات تأمين قومية وإقليمية . وضرورة التشاور بين انبلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ودون أن يؤدي ذلك إلى إنشاء كتلة إقليمية ودولية ثالثة في العالم .

وعالج المؤتمر موضوعات التعاون الثقافي ، وهاجم تأثير النفوذ الاستعماري على إمكانية التعاون بين الدول النامية وبعضها ، وأصر على ضرورة زيادة التعاون في الميدان الثقافي والعلمي بين الدول الإفريقية والآسيوية .

أما في الشئون السياسية فقد أيد المؤتمر المبادئ السياسية لحقوق الإنسان ولبدأ تقرير الشعوب والأمم لمصيرها ، كما استنكر سياسة التفرقة والتمييز العنصري .

وعالج المؤتمر عدداً من مشكلات الشعوب التابعة ، والمتصلة بعملية تصفية الاستعمار . وإتفق على الشرور الناتجة عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والإستغلال الأجنبي . وأيد المؤتمر حق شعوب شمال أفريقية في كل من تونس والمغرب والجزائر في تقرير المصير وفي الإستقلال . كما أيد موقف العرب في فلسطين . ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها . كما أيد موقف أندونيسيا في قضية أيربان الغربية ، وأيد موقف اليمن في قضية عدن والجنوب العربي .

ورغم كل ذلك فإن هذا المؤتمر لم يكن يعني أى عدوان ، ولم يكن يهدف تهديد السلم الدولي، بل كان يدعو إلى السلام ، وإلى التعاون الدولي ، وذلك في ظل التعايش السلمي .

وحكذا كان مؤتمر بانلونج خطوة على الطريق : فضحت أخطار استمرار الاستغلال الغربى للبلاد النامية ، وضرورة تكتلها فى سبيل تحريرها . ووضع الأسس الأولى للتعاون الإقتصادى والثقافى . وفى سبيل التحرر الإقتصادى والثقافى كذلك ، بعد التحرر السياسى .

وكانت مصر تمثل فى هذا المؤتمر قطبا من الاقطاب ، بل كانت تمثل قارة بأكملها ، وتمثل قلعة حملت على أكتافها عبء تحرير نفسها ، والمشاركة بكل إمكانياتها فى تحرير بقية العرب .

وإذا كان المعسكر الشرقى قد وصل فى ذلك الوقت إلى تسوية بشأن المند الصينىة مع المعسكر الغربى ، وفى ظل «التعايش السلمى» فإن تجميد هذه الحرب الإقليمية كان لا يبنى استمرار الحركات التحررية فى أجزاء أخرى من العالم . بل كان يعمل على تدعيمها . خاصة وأن هذا التعايش السلمى كان يحمل إعترافا من الغربيين الاستعماريين بالقوة الوطنية والثورية .

(٣) كسر احتكار السلاح :

وإذا كانت الدول الاستعمارية قد فرضت على دول المشرق العربى . حتى المرتبطة بها بمعاهدات صداقة وتحالف عسكرى . وتنص على ضرورة تزويد قوات هذه الدول بما يلزمها من أسلحة وذخائر — فرضت عليها — بالبيان الثلاثى الصادر فى سنة ١٩٥٠ إحتكاراً واضحاً ، وإشرافاً على تزويدها بهذه الأسلحة ، فانها كانت تهدف من وراء ذلك إلى إبقاء الدول العربية فى وضع التابع للغرب . وبشكل يوازن بين مجموع قوات الدول العربية وقوات اسرائيل . ويوازن بالتالى بين القوات الإقليمية الموجودة فى المنطقة ، وبشكل يحرمها من كل إمكانية للتفرغ لقوى الاستعمار الاجنبية .

وكان من الطبيعي أن تحتاج الدول العربية المتحررة إلى مزيد من الاسلحة خاصة وأن انشاء الجيوش العربية القومية كان أولى مطالب الثورات التحررية وخاصة في مصر .

وكانت قيادة الثورة المصرية قد أوضحت منذ أن تولت أمور البلاد ضرورة السير صوب التحرر ، وضرورة الوصول إلى التحرير ، وفي الداخل وفي الخارج . وفي حلقات ثلاث متداخلة ومتكاملة . هي الحلقة المصرية ، والحلقة العربية . وتحيط بها الحلقة الاسلامية الكبرى . وكانت مصر قد ألغت الاحزاب فيها وانشأت هيئة التحرير كتنظيم سياسي مبدئى يجمع بين العناصر الوطنية في العمل السياسى وتحت شعار «الاتحاد والنظام والعمل» . وبعد هيئة التحرير جاءت الأنباء معلنة تكوين «جبهات تحرير» ، وإن كانت المهمة الملقاة على عاتقها هي مهمة الكفاح المسلح . وظهرت هذه الجبهات في كل من تونس والمغرب والجزائر . وكانت هي التشكيل السياسى والعسكرى الاساسى . والذي نجح في تحرير هذه الأقاليم العربية من الاستعمار . ولاشك أن دور القيادة المصرية الثورية في بث فكرة التحرير كان واضحا ، ولاشك كذلك في أن دور عبد الكريم الخطايب ورجالات المغرب قد تكامل مع القيادة الثورية المصرية في ذلك الوقت للوصول إلى هذه النتيجة ، وبالإمكانات البشرية والامكانيات العسكرية والمادية الموجودة لدى كل منهم .

وكانت نشأة جبهات التحرير الوطنى في كل مكان تستلزم الحصول على كميات من الأسلحة والذخائر علاوة على تلك التى يحصل عليها رجال التحرير من أيدى الاعداء . ولاشك أن ظهور بنادق «لى أنفيلده» فى أيدى قوات جيوش التحرير فى كل من تونس والمغرب والجزائر كان أمراً يثير السلطات الفرنسية ، ويشعرها بأن هذه الاسلحة قد جاءت من دول لها تسليح انجليزى لجيوشها ،

ويمكنها أن تزود الثوار بكية من أسلحتها . وكان من المنطق أن تحتاج الدول المتحررة في المشرق العربي إلى أسلحة جديدة بدلا من تلك التي كانت لازمة لجبهات التحرير ، وفي كل مكان .

ومع زيادة الضغط الغربي على مصر ، وتبلور هذا الضغط في شكل سياسى جمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . علاوة على وجود اسرائيل في المنطقة ، كان من المنطق أن تقوم حكومة الثورة في القاهرة بعملية لتحطيم احتكار الغرب للسلاح اللازم للعرب . ومادام استيراد الاسلحة من الغرب قد أصبح أمراً غير عملي ، فقد حتمت الظروف استيراد الاسلحة من بلاد الكتلة الشرقية .

وكانت مفاجأة للرأى العام العالمى أن يعلم في صيف سنة ١٩٥٥ بأن مصر قد قررت استيراد الاسلحة من تشيكوسلوفاكيا . وكانت جرأة من القيادة المصرية الثورية : وكانت تدل على واقعية في التفكير . وعلى سياسة عملية لازمة لتنفيذ برنامج ثورى ، ويتسع نطاقه للأحرار العرب ، حتى خارج الحدود المصرية .

وإذا كانت مصر في حاجة في ذلك الوقت إلى السلاح ، فقد كانت الجزائر في حاجة ماسة إليه كذلك . وإذا كان الغرب قد ربط بين عملية تحرير بلاد المغرب العربى وبين حكومة الثورة في القاهرة ، ووضع لذلك عمليات موحدة ، وتشمل الميدان السياسى والعسكرى والاقتصادى ، فان القيادات الثورية العربية قد اتخذت من عملية تحطيم احتكار السلاح المصدر إليها وسيلة لتحرير بلادها من الناحية السياسية ، وتمهيداً لتحريرها من الناحية الاقتصادية اللازمة في معركة التنمية .

الفصل الثامن عشر

التحرر الاقتصادى وحرب السويس

تعتبر حرب السويس مرحلة من مراحل تحرير مصر من القيود الاقتصادية بعد أن تحررت من قيودها السياسية والعسكرية . ولكنها في نفس الوقت تعتبر قفة لذلك المد الثورى الذى تمكن من انتزاع الحقوق الوطنية . وبقوة الحق بعد أن طال اغتصابها واستغلال الأجانب لها وهى قفة خضبت أرض البلاد وخضبت الثورة بالدماء . وأعطت للثورة المصرية لون الكفاح المسلح، ولون الثورة الواضح أمام الجميع . حقيقة أن حرب السويس قد حدثت نتيجة لتضارب المصالح الوطنية مع المصالح الاستعمارية بشكل واضح ، وجاءت في وقت تأزمت فيه العلاقات نتيجة لتضارب المصالح . واستمرت في شكل عمليات عنيفة من هذا الجانب أو ذاك . ولكن علينا أن نعرف بأن قادة الثورة قد نزلوا إلى هذه المعركة وبشكل عمل على الاسراع بيقظة الملايين من الاهالى ، سواء أكان ذلك في العالم العربى ، أو حتى في خارج العالم العربى . وكانت حرب السويس هى تلك الحلقة الثمينة التى تربط بين عملية التحرر السياسى وعملية التحرر الاقتصادى . وكانت الخطوة الأولى في سبيل إنشاء قطاع عام ، والخطوة الأولى كذلك في سبيل التحرر الاجتماعى في مصر .

(١) معركة التنمية وتضارب المصالح:

ارتبطت حرب السويس بمشكلة التنمية الاقتصادية في مصر ارتباطا واضحا ، هذا علاوة على ارتباطها بالمشكلات السياسية والعسكرية التى كانت تسيطر على حياة العالم العربى في ذلك الوقت .

حقيقة أن مصر كانت قد أعلنت ثورتها منذ سنة ١٩٥٢ ، ولكن علينا أن نعرف بأن مجال التنمية الاقتصادية في مصر كان بسيطا ، وكان عليها - لكي تدخل العدالة الاجتماعية في الاقليم - أن توفق بين سياستها وبين إمكانياتها . ومادامت الأرض الزراعية في مصر محدودة في مساحتها . فقد كان عليها أن تأخذ من ذوى الملكية الكبيرة لكي تعطى المحرومين . وكل ذلك داخل نطاق الملكية الفردية للثروة العقارية . أى داخل نطاق النظام الرأسمالى نفسه .

وكان أملا يراود مصر أن تزيد مساحة الأرض المزروعة . وخاصة أمام تزايد عدد الشعب . وبصورة مستمرة ومذهلة . خاصة وأن الأراضي كان لا يمكن زراعتها أكثر من ثلاثة محاصيل في العام . ولذلك فإن مشروع الافادة من المياه الضائعة من النيل كان يعتبر أملا بالنسبة لتزايد السكان وبالنسبة لملايين الافواه التي تطالب بالقوت في كل عام . كان مشروع إنشاء سدعال على النيل . وبشكل يسمح لمصر بزيادة الأراضي المزروعة فيها مليوني فدان . أو حتى مليون ونصف . هلقا من الاهداف التي لا يمكن لأى مسئول عن البلاد أن يتجاهلها .

وكان من الصعب على مصر أن تقوم بتمويل مثل هذا المشروع الضخم بميزانيها وحدها . ولم يكن من السهل عليها كذلك أن تقبل قروضا أجنبية من دولة معينة تكون أساسا لربط سياسة البلاد ومستقبلها . وإنحيازها إلى هذا الطريق أو ذاك . وكان من حق مصر أن تحصل من البنك الدولى للانشاء ، والتعمير على قرض يساعد على اتمام هذا المشروع الذى قدر لبنائه تسعة سنوات .

وكانت مصر في ذلك تواصل معركتها من أجل التنمية ، ومن أجل رفع

مستوى الاهالى ، وتوفير الإمكانات اللازمة لمواجهة زيادة السكان. وكانت مصر فى ذلك لا تمثل أى اعتداء على مصالح الآخرين . ولكن طبيعة مصالح مصر فى المنطقة ، وطبيعة مصالح وأطماع القوى الاستعمارية كانت متضاربة ، وأدى تسلسل الأحداث إلى وصولها إلى مرحلة أزمة واضحة ، تبلورت حول مشروع تمويل السد العالى .

كانت مصر الثورة تحاول ربط البلاد العربية ببعضها . ومساعدتها على التحرر من النفوذ الخارجى ومن الارتباط بالدول الاجنبية . والذى لم يكن فى مصلحة العرب . كما أن مصر كانت قد صممت على أن تقف فى جانب الحياض الإيجابى . ودون انحياز إلى هذه الكتلة أو تلك . وإذا كانت معركة التحرر قد أجبرت مصر على ضرورة حصولها على السلاح . وبطريقة أدت إلى تحطيم احتكار الغربيين للسلاح . فقد كان ذلك أمراً طبيعياً ، وتعاقدت مصر على هذه الأسلحة ودفعت ثمنها من أموالها . ولكن كل ذلك كان يرهب بريطانيا ويرهب فرنسا . فى الوقت الذى أخذت فيه إسرائيل تحسب كل حساب لمصر ، وتحاول الافادة من الموقف .

أما بالنسبة لبريطانيا فان محاولتها إدخال العراق فى حلف بغداد كانت تلقى كل عداوة من حكومة القاهرة . وكانت بريطانيا تحاول التوسع فى حلف بغداد وبشكل يسمح بضم المملكة الأردنية اليه . ولكن معاهدات الدفاع المشترك التى عقدت بين مصر وسوريا من جانب ، ومصر والمملكة السعودية من جانب آخر وضعت بريطانيا أمام الأمر الواقع . وكان فضح الصحافة والاذاعة فى القاهرة لمخططات الاستعمار فى العالم العربى تأثيرا كبيرا على المشروعات البريطانية . وبدلا من أن تنضم المملكة الاردنية إلى حلف بغداد ، ظهر أنها تسير صوب الكتلة العربية المتحررة ، وكانت بريطانيا تخشى على منطقة

نفوذها الاستراتيجي والاقتصادي في العراق والأردن من زيادة النفوذ السعودي في هذين الاقليمين ، وكانت ترى في ذلك أزيداً للنفوذ الأمريكي على حسابها . وقبلت حكومة عمان أن تسرع بإقامة جلوس باشا ، وعلى أساس أن تقوم كل من مصر وسوريا والسعودية بدفع الاعانة الاقتصادية التي كان الاردن يتسلمها من بريطانيا . ولما كانت مصر وسوريا نفسها تحاول عقد القروض مع البنك الدولي فقد ظهر واضحاً أمام بريطانيا أن السعودية هي التي ستعمل الاردن بعد طرد جلوس باشا والتحرر من النفوذ البريطاني . ولأنك أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى القيادة الثورية في مصر على أنها في غاية الأهمية بالنسبة لكل العالم العربي . ولأنك أن أمريكا كانت لا تمنع في زيادة مصالحها الاقتصادية والبروتولية حتى وإن كان ذلك على حساب بريطانيا . والمهم هو أن مصالح بريطانيا قد تعارضت مع مصالح مصر المتحررة . وخاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس .

أما بالنسبة لفرنسا فإنها كانت لا تنسى للقاهرة رعايتها للجنة تحرير المغرب العربي ، والتي كان يعمل فيها الأمير عبد الكريم الخطاطي ، وكانت لا تنسى لمصر رعايتها لرجال تحرير المغرب ، سواء أكانوا من تونس أو المغرب أو الجزائر . وكانت اذاعات صوت العرب من القاهرة تعتبر عاملاً فعالاً في زيادة يقظة أبناء المغرب العربي والثقافتهم حول جبهات التحرير ولاخراج فرنسا نهائياً من بلادهم . وزاد شعور فرنسا بالخوف من مصر حين علمت بوجود عدد من المغاربة يتدربون عسكرياً فيها . وحين علمت بوصول بعض الأسلحة إلى شمال إفريقيا . وأيقنت أنها قد أتت من مصر . وإذا كانت فرنسا قد اضطرت إلى التراجع في أمر استغلال المغرب وعودة محمد الخامس إليه ، وفي أمر استغلال تونس ، فإنها كانت غير قادرة في ذلك الوقت على الاعتراف

بضرورة استقلال الجزائر . ورأت أن حكومة القاهرة تعتبر عاملا فعالا يدعم من استمرار الثورة الجزائرية ضد حكمها الاستعماري . وهكذا كانت المصالح الفرنسية متضاربة كذلك مع طبيعة الثورة في القاهرة .

وكانت هناك إسرائيل التي اشتملت على مليون ونصف مليون من اليهود وحصلت على كمية من السلاح يسمح بتحويل جميع رعاياها إلى عناصر عاربة ، وكان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بإسرائيل إلى قلة الاكثراث بالعرب ، خاصة وأن البيان الثلاثى الذى صدر فى سنة ١٩٥٠ كان يسمح لها بتوازن فى التسليح يعادل تسليح كل الدول العربية مجتمعة . وكان لكسر حكومة الثورة لاحتكار السلاح تأثيرا كبيرا على إسرائيل ، وأكثر من تأثيره على كل من بريطانيا وفرنسا ، إذ أن إسرائيل شعرت بأنها قد أصبحت مهددة ، ومهددة بالزوال .

حقيقة أن بريطانيا وفرنسا قد خشيا فى عام ١٩٥٥ من صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية ، وخاصة عندما جاءت الأنباء بعد ذلك بأنها تشتعل على طائرات الميج والليوشين التى تنفوق على الطائرات الفرنسية والبريطانية ، وقد تؤثر فى موقف مصر فى المنطقة وفى علاقاتها بخطوط المواصلات الدولية ، سواء أكانت جوية أو بحرية عبر قناة السويس . ولكن مما لاشك فيه أن تأثير وصول هذه الاسلحة على إسرائيل كان أقوى . وبعد أن كانت إسرائيل قد اعتادت مهاجمة هذا الاقليم العربى أو ذاك ، وحاولت أن تقوم بالاعتداء على الحدود المصرية . واعتدى اليهود على خان يونس ، وبدعوى تسلل بعض الفدائيين إلى الاراضى الاسرائيلية . ثم عاد اليهود وهاجموا منطقة العوجا المنزوعة السلاح ، وبدعوى أنها تهدد الطريق الداخلى من سيناء إلى مصر العنقب . ولكن مصر ردت سريعا على هذا العدوان ، وبشكل أجبر إسرائيل إلى الانسحاب

إلى فرنسا لمساعدتها في التسليح ، وخاصة أمام زيادة خطر مصر عليها . وكان من السهل على قادة اليهود أن يصلوا إلى اتفاق مع فرنسا بشأن تصدير السلاح إلى إسرائيل . وخاصة بعد أن شعرت فرنسا بخطورة القيادة الثورية في القاهرة على بقائها وحياتها في بلاد المغرب العربي .

وعلىنا أن نذكر بعد ذلك أن هذا التناقض والتضارب بين طبيعة القيادة الثورية في مصر ، ومصالح الدول الاستعمارية . وهي إنجلترا وفرنسا وإسرائيل . قد جمع بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أخذت تنظر نظرة العداء لمصر بعد صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية . وجاء موقف روسيا من مسألة تمويل السد العالي لكي يزيد من ترابط أمريكا مع بقية الدول الاستعمارية ضد مصر .

(٢) تأميم القناة:

كانت مصر تحتاج إلى كل إمكانياتها من أجل معركة التنمية في بلادها . وكانت تفكر في ضرورة زيادة نصيبها من حاصلات قناة السويس ، وبصفتها الدولة صاحبة هذه القناة . وصاحبة الشركة التي تشرف على الملاحة في هذه القناة . وكان واضحا أن الشركة العالمية لا تنفق المبالغ اللازمة لتحسين الملاحة في القناة . رغم التزامها بذلك . وربما كانت الشركة تفكر في عودة اختصاصاتها إلى حكومة القاهرة في سنة ١٩٦٨ ، وجعلها هذا لا تقوم بواجباتها على الوجه الأكمل . ولكن مصر لم تكن تفكر في سنة ١٩٥٥ في تأميم القناة ولا في ربط هذا التأميم بمسألة تمويل السد العالي . خاصة وأنها كانت قد التجأت إلى البنك الدولي للحصول على القرض اللازم للسد .

وكان مشروع إنشاء السد العالي يحتاج إلى ١٣٠٠ مليون دولار ، ووافقت بريطانيا على تقديم جزء من هذا القرض ، وكذلك فرنسا ، وعلى أساس أن

تقوم مصر بطلب قرض آخر كبير من البنك الدولي ، يصل إلى مائتي مليون دولار .

وكانت مصر تخشى من أن ينجيب البنك الدولي أملها في تمويل هذا القرض . وخاصة بعد أن جاءت لجنة أمريكية بريطانية واقترحت تقديم سبعين مليون دولار فقط . وتمويل السنة الأولى من إنشاء السد العالي . ثم اقترح بلاك تسليف مصر بمبلغ المائتي مليون دولار ، وعلى أن تقدم مصر الدليل على قدرتها على تسديد هذا القرض في مدى ستة عشر عاما ، وموافقة المهندسين الدوليين على المشروع الهندسي المتعلق بالسد . وتعهد مصر بعرض عقود العمل في مناقصات دولية مفتوحة ، والاتفاق مع الدول الأخرى ذات المصالح في أعلى النيل . وأظهر الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت استعداده لتزويد مصر بالمال اللازم للمشروع كله . وبدلا من ينظر العالم الغربي والبنك الدولي لهذا التصريح على أنه حافز لهم بعدم التراجع عن تمويل المشروع ، استند بلاك إلى أن مصر لم تتفق بعد مع السودان على مياه النيل ، واقترحت تقديم هذا القرض على شرائح أي دفعة على خمسة عشر سنة . ورأت مصر في هذه الطريقة خطة مدروسة لتهديدها بوقف الشرائح عنها في أي مرحلة من مراحل العمل ، خاصة وأن البنك كان سيقدم ربع التكاليف اللازمة للمشروع ، وهي تمثل الحد الأدنى . واللازم لمصر بالعملة الصعبة ، وفي الوقت الذي تقدم مصر فيه ثلاثة أرباع المبالغ اللازمة .

وكان هذا الموقف يعتبر وسيلة من وسائل الضغط على مصر ، وفرض الشروط عليها حتى تخضع لتفوذ الممولين .

وتبلور الموقف أكثر من ذلك مع تعدد زيارات الوزراء اليهود لبلايس

واجتماعهم بالمسؤولين والبريطانيين . وكانت أطماعهم تفرض عليهم النظر إلى حكومة الثورة في القاهرة وخاصة بعد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية على أنها تمثل خطرا على النفوذ الاستعماري في كل منطقة الشرق الاوسط . ومع إعلان الحكومة السوفيتية إستعدادها لتمويل مشروع السد العالي تبلور الرأى في الولايات المتحدة الأمريكية بأن موقف روسيا لا يزيد على كونه مناورة لأجبارهم على الدفع ، وأنهم إذا امتنع البنك الدولي عن تقديم القرض فستضطر روسيا إلى الامتناع كذلك ، وبشكل يؤدي إلى خيبة أمل المصريين ، وتقلقل الاوضاع في البلاد ، وسقوط عبد الناصر . ودون أن تتكلف الدول الغربية الكثير للوقوف في وجه الثورة بإمكانيات عسكرية .

ولكن حكومة الثورة في القاهرة كانت لا ترغب في قطع صلاتها مع بقية دول العالم . رغم اتخاذها موقفا صريحا في الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والوقوف إلى جانب الحركات التحررية في العالم العربي . ووافقت حكومة القاهرة على التضام مع الدول الأخرى ذات المصالح في مياه النيل . وعلى دراسة اللجنة الدولية لمشروع السد . ولكن أمريكا رفضت التمويل ، وعلى أساس ازدياد المعاملات المصرية مع المعسكر الشرقى . وكانت صدمة لمصر . وظهر بعدها أن حكومتى لندن وباريس قد اتخذتا نفس الموقف .

وكان أمام القيادة الثورية في مصر أن تختار بين هذا الضغط السلولى والاقتصادى . والذى قد يؤدي إلى الانهيار . وفى الوقت الذى تستمر فيه شركات استعمارية فى إستغلال موارد البلاد وتصديرها للخارج ، وبين البحث عن الموارد الاصلية للبلاد والسيطرة عليها واستخدامها فى معركة التنمية . ومادامت العملية قد أخذت شكل التحدى السياسى . وبشكل سافر واضح . فقد أصبح على حكومة القاهرة أن تقوم بعملية رد فعل طبيعية . وتوقف عملية

الاستعمار والاستغلال عند حلما . وكانت ضرورة تحم تأميم قناة السويس .

وفي عيد الثورة ، وفي ميدان أحمد عرابي بالاسكندرية ، وقف رئيس الجمهورية المصرية يشرح لجموع الشعب أنه قد مد يده للجميع ، وأن مصر قد اضطرت إلى أن تكافح من أجل قناة السويس ، وحتى تخلصها من الاحتلال الأجنبي ، وحتى تم جلاء الأجانب عنها . وشرح أن للاستعمار أشكال مختلفة وأن القيادة الثورية لمصر قد آلت على نفسها أن تقاوم الاستعمار بجميع أنواعه ، سواء أكان سافراً مسلحاً ومصحوباً بالاحتلال ، أو مقنناً ويخفى وراء أعوان الاستعمار ويأخذ شكل المحالفات أو الاتفاقيات التي تعتبر بعض الدول ذبولا وأذناً لغيرها . وتحدث عن الرابط بين معارك الوطن العربي بأكمله ، وشرح أنها معركة واحدة ، وأنها في مصر تتم تلك المعركة المستمرة في أرض الجزائر منذ عامين . والتي اشتملت على أسلحة الدول الغربية كلها ، وفشلت في اخضاع عشرة ملايين من الجزائريين . وإذا كان الاستعمار يفرض على العرب أن يخضعوا لإسرائيل فقد انتهى هذا الوقت ، وانتهى مع تحطيم احتكار السلاح . واستعداد العرب للدفاع عن حقوقهم . ثم تحدث عن مشروع تمويل السد العالي ، وحاجة خطة التنمية الانتاجية وزيادة الدخل القومي لها ، خاصة وأن عدد المصريين سيصل إلى أربعين مليون نسمة بعد ثلاثين سنة . وشرح عملية الضغط التي قامت بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولي على مصر ، وفي الوقت الذي كانت تصل فيه المعونات الكبيرة إلى إسرائيل . ثم تحدث عن استعداد روسيا للاشتراك في تمويل السد العالي ، وأخطار الموافقة على إستلام القرض على شرائح من البنك الدولي إذا ما توقف عن دفع هذه الشرائح فيها بعد . وبعد شرحه للتطور الاقتصادي لمصر ذكر أنه كان ينظر إلى بلاك ، ويتصور أن الجالس أمامه هو فرديناند ديلسيس . وبعد الحديث

عن عملية الاستغلال التي قامت بها الشركة العالمية لامكانيات مصر منذ البدء في حفرها ، سواء أكانت هذه الامكانيات مادية أو بشرية ، ظهر أنه لم يكن من العيب الاقراض لبناء البلاد ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية أنه لن يكرر الماضي ووستعاد حقوقنا في قناة السويس ... هذه القناة ملك لمصر ... فهي شركة مساهمة مصرية ... حفرها المصريون . ومات في أثناء حفرها آلاف من المصريين ... أننا سنبنى السد العالي وسنحصل على حقوقنا ٣٥٠٠٠ مليون جنيه كل عام تأخذها شركة القناة . فلنأخذها نحن . ١٠٠ مليون دولار تحصلها القناة كل سنة فلنحصلها نحن لمنفعة مصر ... إننا سنقاتل لآخر قطرة من دمائنا ... وفي سبيل بلادنا وسنعمد على سواعلنا وعلى دمائنا . فحين كنا أغنياء كنا متهاونين في حقوقنا . وسنسترد هذه الحقوق خطوة خطوة . وسنبنى مصر القوية . وقد وقعت اليوم ووافقت الحكومة على القانون الآتي :

باسم الأمة :

مادة ١ — تؤم الشركة العالمية لقناة السويس (شركة مساهمة مصرية) . وتنقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق . وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها . ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقطرة بحسب سعر الاقوال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون في بورصة الاوراق المالية بباريس . ويتم دفع هذا التعويض بعد اتمام إستلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤسسة .

مادة ٢ — يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتلحق بوزارة التجارة ، ويصدر بتشكيلها وتحميد مكافأة أعضائها اقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ - تجمد أموال الشركة المؤتممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويخطر على البنوك والهيئات الأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوه ، أو صرف أى مبالغ أو أداء أى مطالبات أو مستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة ٤ - تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤتممة ومستخدميها وعاملها الحاليين وعليهم الاستمرار في أداء أعمالهم ، ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلي عنه بأى وجه من الوجوه ، أو لأى سبب من الاسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية ...» .

لقد قررت مصر ألا تتمكن من نفسها المستعمرين أو المستبدين ، وقررت أن تبني بلادها بناء قويا ، ومن أجل الشعب ، ولكى تهدم آثار الماضي والاستعباد والسيطرة والاستغلال . ولقد تمت بهذه العملية تحقيق الروح الحقيقى للسيادة . وقررت مصر أنها لن تنظر إلى المعونة الامريكية بل ستعمل وتنتج بعرق أنبائها المزوج بدموعها وأرواح شهدائها .

ولم يكن الغرب الاستعمارى يتوقع من القيادة الثورية في القاهرة أن تقوم بتأميم قناة السويس ، وتسيطر بذلك على مقلراتها ، وتحصل على الامكانيات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية فيها . وكان رد فعل وطنى ، وفى غاية القوة على الضغط الغربى . وكانت تمثل الخطوة الثانية في مصر الثورة بعد اخراج الملكية من البلاد . وكانت تمثل المحاولة الثانية في الشرق الأوسط للتأميم ، وبعد محاولة الدكتور مصلىق الجزية مع بترول إيران . ولكن هل كان في وسع القوى الاجنبية المستغلة أن تسكت على هذه العملية وتراجع وبشكل يزيد من اظهار ضعفها ؟ أو كان عليها أن تقوم برد فعل أقوى ، خاصة وأن مصالحها قد تضاربت بالفعل مع مصالح الوطنيين العرب ؟ .

(٣) الضغط والتهديد :-

تحت ضغط حمى رد الفعل الثورى فى مصر استعادت حكومات لندن وباريس لاستخدام العنف ضد الثورة المصرية ، مستعينة فى ذلك بعملائها فى منطقة الشرق الأوسط . أى باليهود . وحاولوا أن يدعّموا مشروعاتهم باشتراك الولايات المتحدة الأمريكية معهم . وعلى تغطية مشروعاتهم تحت ستار مجموعة الدول التى تأثرت مصالحها الخاصة بالملاحة . والمتعلقة ببواخرها التى تعبر قناة السويس . بتأميم مصر لشركة القناة . وتصوروا إمكانية تكتيل عشرين دولة ومطالبتها بوضع القناة تحت الاشراف الدولى . فاذا ما رفضت القاهرة الاقتراح تقوم فرنسا وانجلترا باستخدام القوة بعد ذلك ، وبدعوى حماية القناة . وباسم هذه الدول . وكان بينو . وزير خارجية فرنسا . يرغب فى استخدام العنف . ومع السرعة فى نفس الوقت . وأن يدفع بريطانيا إلى أن تصبح هى المعبر عن رغبة الدول المستفعدة بالقناة . حتى يسرع بتوجيه ضربه لحكومة القاهرة يفيد منها فى معركة الجزائر . واتصلت حكومتى لندن وباريس بالحكومة الامريكية . وعلى أساس أن تأميم شركة قناة السويس يعتبر خطراً كبيراً يهدد السلم العالمى . ولكن وصول إتحاد الجمهوريات السوفيتية إلى تجارب القنابل الهيدروجينية كان يجعل الولايات المتحدة تفكر كثيراً قبل البدء فى عملية حرب أقليمية جديدة ، وبعد موافقتها على تجميد الأوضاع مؤقتاً فى الهند الصينية منذ صيف ١٩٥٤ . وأدى ذلك إلى عدم مطابقة وجهات النظر الأمريكية مع وجهات نظر الفرنسيين والانجليز بشأن تهديد تأميم قناة السويس للسلم العالمى .

وهكذا انفصلت الولايات المتحدة الامريكية عن انجلترا وفرنسا بشأن

الخطوة الموضوعية للضغط العسكرى على مصر ، وإن كانت أمريكا ستساير هاتين الدولتين فى سياسة الضغط والتهديد فى كل من المجالين السياسى والاقتصادى الموجه ضد حكومة القاهرة .

وكان جى موليه رئيس وزراء فرنسا ، وبينو ، وزير الخارجية ، وبورجيس مونورى ، وزير الدفاع ، قد قرروا أنه فى وسع فرنسا ، رغم حرب الهند الصينية ، أن تحشد قوة ضخمة ، وأن تقدم عدداً كبيراً من طائرات الميستير ، ولكن على أساس حصولها على قواعد قريبة من مصر ومن القناة . وكان فى وسع فرنسا أن تنقل الطائرات من ألمانيا ، ورجال المظلات من الجزائر ، والمشاة من جنوب فرنسا ، وتأمر الأسطول الفرنسى بالتحرك من طولون . ولكن على أساس مساعدة بريطانيا لها بالافادة من القواعد الاستراتيجية الجديدة التى أنشأتها بريطانيا فى قبرص بعد تصفية قواعد السويس . وكانت فرنسا تعلم بإمكان مساعدة إسرائيل لها فى اضافة الطائرات الفرنسية فى المطارات الاسرائيلية مادامت تستخدم فى ضرب مصر . ولم تكن بريطانيا تعارض فى وجود طائرات فرنسية عليها عملية استعادة منطقة القناة ، وتساعدها فى القضاء على تلك القيادة الثورية التى هددت النفوذ البريطانى فى شرق الأردن وفى العراق ، وهددت الاستراتيجية البريطانية فى الملاحه فى قناة السويس ، وهددت بمنع وصول البترول إلى العالم الغربى ، وهددت مصالح التساج البريطانى . إذ أن نصيب بريطانيا فى سندات الشركة المؤممة كان فى غالبيته العظمى ملكاً للدولة البريطانية .

وبدأت القيادة البريطانية فى وضع الخطط اللازمة للعمليات العسكرية فى تعاون مع أركان الحرب الفرنسية ، وتعاون مع بعض الوزراء اليهود . وكانت الخطوة تشتمل على ضرورة توجيه الضربات الأولى إلى المطارات المصرية ،

وذلك تمهيداً لنزول جنود المظلات ، ثم إنزال القوات البرية من الوحدات البحرية ومن قطع الاسطول . وتقرر أن تضم هذه العملية خمسين ألفاً من الجنود البريطانيين ، وثلاثين ألفاً من الفرنسيين . وأن تقوم طائرات سلاح الاسطول البريطاني والطائرات الفرنسية بتغطية غارات طائرات الكانبرا النفاثة . وأن يقوم أسطول بريطاني فرنسي مشترك بتغطية وحماية عملية النزول في منطقة القناة ، وذلك باسكانه للمدفعية الساحلية .

وقع هذا الاتفاق الفرنسي البريطاني ، وأكمل بذلك اتفاقيات أخرى فرنسية اسرائيلية في الخفاء . وكان الرأي العام العالمي في الايام الأولى من شهر أغسطس قد تردد أمام تهديد فرنسا وبريطانيا باستخدام العنف والشدة ضد مصر . أما البلاد المتحررة بشكل عام ، والبلاد العربية بشكل خاص ، فإنها كانت قد وجدت في خطاب تأميم شركة قناة السويس أكبر تعبير عن أمانها ، وحتى عن أحلامها. ووجدت بريطانيا أنها لا تحظى بتأييد دول الكومنولث لاستخدام الشدة ضد مصر . سواء أكان ذلك بالنسبة لكندا أو بالنسبة للهند ، ولم تحظى بتأييد في هذا الطريق إلا من استراليا ونيوزيلندا . وأعلن نهره أنه يخشى من أن تتقل بريطانيا من خطأ كبير إلى خطأ أكبر وأبشع . وأعلن الملك حسين في عمان ، ضرورة مقاومة العرب للاستغلال الاستعماري ، وحتى نوري السعيد في بغداد إضطر إلى التصريح بأنه يؤيد موقف مصر كل التأييد . وأدى ذلك إلى زيادة المعارضة الموجهة ضد حكومة لندن وضد حكومة باريس ، سواء أكانت هذه المعارضة على الصعيد العالمي أو داخل هذه البلاد نفسها . وأمام خوف حكومتى لندن وباريس من الإلزام في بلادها أمام الرأي العام الأوربي ، عملا على تغطية الاستعدادات العسكرية ، وقبلما للرأي العام العالمي وسائل الضغط الاقتصادى والسياسى على مصر ، وباسم أصحاب

الحقوق في الشركة الدولية ، وباسم العمل نيابة عن المتضعين بقناة السويس .
وفي هذا الجو المتوتر عمد البريطانيون والفرنسيون إلى الربط بين عملية
تأميم الشركة وبين حرية الملاحة في قناة السويس ، رغم أن الشركة كانت
تختص بإدارة الملاحة ، وكانت هناك إتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ تعترف
بحرية الملاحة لسفن جميع الدول في قناة السويس . وكانت مصر قد أعلنت
إحترامها لشروط هذه المعاهدة . واجتمع ممثلو إثنين وعشرين دولة بحرية في
لندن في الأسبوع الثالث من شهر أغسطس لكي ينظروا في الاقتراح الإنجليزي
الفرنسي . والذي كانت أمريكا قد وافقت عليه . بشأن تعاون مصر مع الدول
المتضعة بالقناة . لإنشاء سلطة دولية تتولى إدارتها . ولكن مصر كانت قد
رفضت حضور هذا المؤتمر . وكانت تعلم بأن مندوب روسيا سيترض على
القرارات التي تعني استمرار الاستقلال ، وتعلم أن كريشنا مينون لن يوافق
على أن يعود الاستعمار إلى كبت الشعوب المتحررة من جديد ، ولا على
إستخدام العنف والشدّة ضد الوطنيين . وأختار المؤتمر منزيس رئيس وزراء
إسترااليا لكي يرأس وفدأ يصل إلى القاهرة ويفهم حكومتها ضرورة إنشاء
سلطة دولية لإدارة القناة . وفي الوقت الذي كان فيه منزيس يهدد مصر بقيام
الدول الغربية باستخدام القوة ضدها للمحافظة على حقوق المتضعين . أعلن
إيزنهاور في أمريكا أنه لا يؤيد إستخدام الشدة ولا يوافق على الحرب . وكانت
بريطانيا قد رفضت في عام ١٩٥٤ أن تسير أمريكا في سياستها الخاصة
بالوصول بالعالم إلى حافة الحرب ، وذلك في أثناء الازمة الهندية الصينية ،
ولذلك فإن أحدا لم يكن يتوقع أن توافق أمريكا في سنة ١٩٥٦ على سياسة
بريطانيا للوصول بالعالم إلى شفير الحرب ، وبشأن قناة السويس ، ومع تغير
الاضوااع الإستراتيجية ، وتحسين القنبلة المهدرجية . وهكذا فشلت هذه
المحاولة للقيام بالضغط على مصر ولتهديدها .

وسيطرت حكومة باريس بعد ذلك على خط سير الشركة السابقة لقناة السويس . وانفقت الأموال للقيام بالدعاية من أجل «حقوق» هذه الشركة واثبت أن جنسيتهما فرنسية ، رغم تناقض ذلك مع نص عقد الامتياز . وحينما حاولت هيئة قناة السويس تحسين العمل فيها ، وعن طريق تدعيم عدد المرشدين قامت الشركة المنحلة باعطاء أجازات للمرشدين ، وصرف مرتباتهم كاملة ، وهم في أوروبا ، وكأنها تلخرهم لعملية جديدة . ولكن هيئة القناة تمكنت من تسيير العمل فيها . وقام عدد من ربانية السفن الترويجية بالذات بعبور القناة دون حاجة إلى مرشدين . فقررت الشركة المنحلة ، وبالتعاون مع السلطات الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية أمر سحب المرشدين الاجانب من القناة ، حتى يظهر أمام العالم عجز مصر عن تسيير القناة . ولكن الهيئة كانت قد أعدت للأمر عدته ، واستعانت بعدد من ضباط البحرية المصريين ومن مرشدى البوغاز في الاسكتلرية ، علاوة على عدد من المرشدين الذين تعاقبت معهم في الخارج . وكانوا من اليونانيين واليوجوسلافيين ومن الروس والألمان والرومانيين . وأختار الفرنسيون والبريطانيون ١٥ سبتمبر موعدا لسحب المرشدين من القناة . ووافقت مصر على رحيلهم . وفي نفس اليوم عبرت القناة أربعون سفينة ، أى بزيادة أربع بوآخر عن المعدل اليوى للقوافل المارة ، وظهر أن لمصر هيئة من المرشدين لا تقل في عددها وفي كفاءتها عن المرشدين الموظفين لدى الشركة المنحلة . وأعلنت مصر أنها تضمن الحرية المطلقة لجميع الدول في عبور القناة ، ومستعدة لضمان هذه الحقوق في معاهدة جديدة ، يستعاض بها عن معاهدة سنة ١٨٨٨ ، مادامت هذه الدول المتضعة بالقناة تسلم رسوم العبور لمصر . وبعد أن كانت شركة اللويد للتأمين البحرى قد رفعت رسوم التأمين على السفن التى تعبر قناة السويس ، وكدلالة على قلة الثقة في أمنها ، عادت وارجعت رسوم التأمين إلى ما كانت عليه .

ولكن فرنسا كانت تحاول أن تفصل من وراء مشروع السيطرة الدولية على القناة إلى أضعاف هبة الثورة في مصر ، وإنزال المزمعة بعبد الناصر ، وذلك أملا في الاطاحة به . فإ أن فشل مشروع الدول المستنعة بالملاحه في قناة السويس حتى علمت فرنسا ، مع انجلترا ، على نقل مشكلة قناة السويس إلى الأمم المتحدة . وكانت بريطانيا ، مع انتوني إيدن ، تعيش في جو توهمت أنه جو هزيمتهم في ميونيخ سنة ١٩٣٨ . أما فرنسا فأنها كانت تحاول الاسراع في توجيه ضربة للقاهرة حتى تفيد منها للجزائر . وشرح داج هر شولدمطالب الستة التي كانت تمثل الرأى العام في مصر ، والتي كانت تلتخص في حرية عبور القناة للجميع ، واحترام سيادة مصر على القناة ، وعزل عملية لإدارة القناة عن سياسة كل الدول . وقرير طريقة تحديد الرسوم بين مصر والدول المستنعة بالقناة ، ورصد نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القناة ، وإحالة أى خلاف تنشأ بين شركة القناة والحكومة المصرية إلى هيئة تحكيم . ولكن دورة مجلس الأمن انتهت باستخدام الوفد السوفيتى لحق القيتو بالنسبة لمشروع القرار البريطانى الفرنسى الذى طالب بالإشراف الدولى ، وبالموافقة الاجماعية على المبادئ الستة .

وكانت كثير من السفن قد رفضت دفع رسوم المرور لهيئة القناة ، ولكن مصر تلذعت بالحكمة ولم تقم برفض عبورها القناة ، وتركزت ذلك لتسويات مقبلة . وحتى لا تكون هى البادئة بعملية عدوانية . وظهرت مصر بذلك بمظهر رزين واثق من نفسه وبما يعمل ، بعد الموقف الثورى الواضح في ٢٦ يوليو . وبدلا من أن يستمر الغرب في محاولاته للمحافظة على بعض مصالحه ، وعن طريق التفاهم ، استعد لإستخدام العنف ضد مصر ، واستخدام

القوة العسكرية ، والاستناد في ذلك إلى القواعد الاستعمارية في قبرص ،
والاعتماد على إسرائيل .

(٤) الحرب :

كانت مصر قد وافقت على الاجتماع بالدول الغربية في جنيف في ٢٩
أكتوبر لتسوية المشكلات الخاصة بالقناة ، سواء أكانت هذه المشكلات تتعلق
بعبور القناة ، أو بدفع الرسوم . ولكن الدول الغربية كانت قد استعدت
لاستخدام العنف ضد مصر ، وفي نفس هذا التاريخ .

وكانت الاتصالات قد تمت بين عدد من وزراء إسرائيل وبين حكومتى
لندن وباريس للقيام بخطة مشتركة ضد مصر . وكانت هذه الخطة تتلخص في
قيام اليهود بهجوم مباشر وسريع في منطقة سيناء . وصبوب القناة ، وعلى أن
تعطى فرنسا لإسرائيل المعاونة الجوية والبحرية اللازمة . سواء أكان ذلك
أمام المدن الساحلية . أو كان ذلك في سماء سيناء نفسها . وحينما يتم وصول
اليهود إلى قناة السويس . وبعد خمسة أيام تقريبا من بدء العمليات ، تتقدم
انجلترا وفرنسا بانذار إلى كل من مصر وإسرائيل . والتي تصبح قواتهما
مواجهة لبعضهما على قناة السويس ، بضرورة انسحابها إلى مسافة عشرة أميال
أى خمسة عشر كيلو مترا تقريبا عن القناة . وبشكل يسمح للبريطانيين
والفرنسيين باحتلال منطقة القناة . والسيطرة على قناة السويس .

وكانت هذه هي الخطوط العامة للعنوان ، وكانت تستهدف استنزاف
الجزء الأكبر من القوات المصرية ، وأنها كلها في حرب ضد اليهود في شبه
جزيرة سيناء ، وياجبذا لو تم الأمر بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين بالقضاء
على الجزء الأكبر من القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء . ولذلك فإن عملية
القضاء على قوة الجيش المصرى كانت هدفا ثانيا للبريطانيين والفرنسيين .

وكان من اللازم أن تمهد عملية استيلاء اليهود على سيناء ، والقضاء على الجيش المصرى ، واجتلال البريطانيين والفرنسيين لمنطقة القناة لضعف حكومة القاهرة ماديا ومعنويا . ويشكل يسهل معه الاطاحة بحكم الثورة ، وتوجيه ضربة قوية لتلك الحركة التحررية ، والتي كانت قد ظهرت نشوتها وانتعاشها واشتداد ساعدتها مع عملية تأمين القناة .

ومع القوات المعدة في قبرص ، ومع تلك الخطوة المدروسة ، بدأ الهجوم الاسرائيلى على مصر في مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . واتخذ الهجوم الاسرائيلى ثلاث خطوط واضحة : الأول يهاجم غزة ورفع والعريش ، ويستهدف السير صوب بور فؤاد وبور سعيد ، وكان يشتمل على لواء مدرع مع ثلاث لواءات من المشاة . والثانى يهاجم أبو عجيلة ، عن طريق العوجة والقسيمة ويحاول السير صوب الاسماعيلية ، وكان يشتمل على لواء مدرع ، ولواءين من المشاة ، أما الثالث فكان يهدف الوصول إلى السويس عن طريق زحف لواء من المشاة من الكونتيللا . وفتح الطريق أمامه بهبوط كتيبة من رجال المظلات على ممر ميتلا .

وكانت القوات المصرية موزعة على نقط الحدود مع إسرائيل ، وعلى مواقع ومراكز ساحل البحر المتوسط ، إذ أنه كان يصعب على مصر معرفة المكان المحدد للهجوم ، بل إن أحدا لم يكن يتوقع استخدام الشدة والعمليات العسكرية ضد مصر في ذلك الوقت . ولم يكن أحد يتوقع كذلك فتح باب العدوان . وكان قطاع غزة يشتمل على قوة من الحرس الوطنى ، التى وقع عليها غيب الدفاع عن هذا القطاع دون أن تكون مزودة بعتاد ثقيل ، وتحملت هذه المسؤولية مع الطلائع الأولى لجيش فلسطين . وكانت هناك كتيبتان في رفح وكتيبتان في العريش مع كتيبة من دبابات شيرمان الامريكية ، أما أبو عجيلة

فكان يتولى الدفاع عنها كتيبتان من المشاة . وهجم اليهود على أبي عجيلة ، كما تقدمت قوات يهودية أخرى من منطقة الكوتيليا الحالية . تقدمت قوات من الجيش المصرى . وفى شكل قوة ضاربة ، صوب منطقة تجمع عند بيرروض سالم ، وذلك إستعداداً لمعركة فاصلة كان مقدراً لها أن تحدث يوم ٥ أو ٦ نوفمبر . كما تقدم لواء مشاة مصرى صوب ممر ميتلا ، ولكنى يقوم بسده أمام اليهود .

واستمرت أبو عجيلة فى مقاومة الهجوم عليها من المواجهة ومن الحلف ، وصدرت الأوامر للقوة المصرية الموجودة فى رفح بالانسحاب . كما صدرت الأوامر بالانسحاب إلى القوة الرئيسية التى تجمعت فى بيرروض سالم ، فى الوقت الذى استمر فيه اللواء المصرى الموجود فى ممر ميتلا بالبقاء هناك .

لقد ظهر أمام القيادة المصرية أن عملية الهجوم الاسرائيلى على مصر كانت تستهدف فصل الجيش عن الشعب ، وتطويقه فى سيناء . والقضاء عليه هناك وفى أرض مكشوفة يصبح فيها تحت رحمة الطيران المعتلى . وظهر أن هدف الإعتداء هو القناة وليس الحدود . وأن هدفه هو القاهرة ، وحكومة القاهرة ؛ فصدرت الأوامر للقوات المصرية فى سيناء بضرورة الانسحاب مع ستر نفسها فى أثناء القيام بهذه العملية ، وحتى تؤمن على أرواح رجالها .

وواصلت القوة الموجودة فى أبى عجيلة الصمود أمام القوات الاسرائيلية حتى تمكنت مجموع القوات الموجودة فى بيرروض سالم من الانسحاب . وكان نشاط العدو الجوى هو الذى يسيطر على السماء حتى يوم ٢ نوفمبر ، وأدى ذلك إلى خسائر كبيرة فى عربات الجيش المصرى . وتمكن جزء كبير من القوات الموجودة فى أبى عجيلة من الانسحاب منها ، ومن ستر عملية انسحاب

القوات المصرية من العريش ، وواصلت بقية قوة أبي عجيبة المقاومة ، رغم ضربها بالطائرات والمدفعية ، وأدت واجها كاملا ، وسرت الانسحاب حتى نهايته . وأنسحبت قواتها الرئيسية بعد أن دمرت معظم قطع المدفعية الموجودة فيها . وكانت هناك كتيبة مصرية في ميناء شرم الشيخ ، وصدرت إليها الأوامر بالانسحاب . ولكن قائدها قرر أخذ الجرحى إلى الفردقة ، ووجد أن انسحاب قواته قد يكون متعذراً ، فصمم على الدفاع عن موقعه، وخرجت القوارب تحمل الجرحى . وقابلتها سفن الاسطول البريطاني ، وركزت نيرانها على السفينة دمياط ، وزحف اللواء التاسع اليهودى صوب شرم الشيخ، وركز اليهود قوة طيرانهم مع الطيران الفرنسى على هذا الموقع الذى ظل يقاوم مدة أسبوع . كامل قبل أن يدخل فيه الإعداء .

وهكذا اشتملت المرحلة الأولى من الحرب على عملية عسكرية واحدة هى موقعة أبو عجيبة . وإن كانت عملية انسحاب القوات المصرية من سيناء تعتبر من أخطر العمليات ، وخاصة أمام طبيعة الأرض المكشوفة، وتضيق القوة الجوية الاسرائيلية والفرنسية هناك (١) .

وكان المحجوم الاسرائيلى يعتبر تمهيدا للهجوم الانجليزى الفرنسى . وكان استعداد البريطانيين والفرنسيين فى قبرص قد تم هناك ، وبامكانيات متفوقة ، سواء من ناحية الطيران أو الاساطيل البحرية ، أو قوات المدفعية والمشاة والمظلات . وفى الوقت الذى اضطرت فيه مصر إلى توزيع كتائب جيشها على طول سواحلها ، ومن رفع حتى حلود ليبيا ومن سيناء وخليج السويس جنوبا مع سواحل البحر الأحمر ، كانت القوات البريطانية الفرنسية تعمل على

(١) عبد الرحمن ذك : سيناء أرض المارك . القاهرة ، ١٦٥٧ . ص ٢٢٦ - ٢٢١ .

تركيز كل نيرانها على نقطة معينة من الساحل ، تقوم هي باختيارها ، ولكني تضرب فيها ضربتها . وكان هذا الموقف يصعب العمل كثيراً أمام القوات المصرية ، خاصة وبعد أن ظهر أن سواحل إسرائيل تحظى بحماية الأسطول الفرنسي ، حينما قامت الطراصة لإبراهيم بالمهاجم عليها ، وظهر أن الاسطول البريطاني مستعد كذلك للهجوم ، حينما اشتبك مع الطراصة دمياط .

وتقدمت قوات الغزو البريطانية الفرنسية متجهة صوب بور سعيد . وكانت الحرب ، وبطريقة منظمة ، وبفاعلية شديدة . وكانت القوة الجوية البريطانية والفرنسية قد بدأت بضرب المراكز العسكرية المصرية والقواعد الحربية في معظم أماكن الجمهورية . وكان الضرب شديداً ، وبشكل لا يسمح للقوات الجوية المصرية بالقيام بدور فعال . وبالاشتباك مع الطائرات المتعدية . وكان الاعداء يقومون بشن غارات جوية متتالية كل عشر دقائق . وبشكل لا يسمح باخراج الطائرات المصرية من حظائرها . مما أدى إلى إبعاد معظم الطائرات المصرية بعيداً عن عمليات القتال . خاصة وأن ما يقرب من خمسمائة ضابط طيار مصري كانوا لا يزالون تحت التدريب في ذلك الوقت في بولندا على استخدام طائرات الميج الثالثة . وهكذا وقع عبء المعركة بأكمله على القوات البرية ، وخاصة أمام طول السواحل المصرية وعدم كفاية الاسطول المصري للدفاع عنها جميعاً .

وكانت عملية الهجوم على بور سعيد قد بدأت بضرب المدينة ومنطقة القناة بالطائرات ، واستمرت المدفعية المضادة للطائرات في الدفاع أمام المعتدين؛ ثم ظهرت سفن الحملة ، ومعها الاسطول البريطاني والاسطول الفرنسي ، وقامت بضرب السواحل في منطقة بور سعيد بالمدفعية . وقامت بذلك أحياء بأكملها من هذه المدينة الباسلة ، وقبل أن يتمكن الجنود من النزول إلى الساحل

حاولت القوات المتعدية في نفس الوقت احتلال بعض المواقع جنوب بور سعيد ، وذلك عن طريق الجو ورجال المظلات ، حتى تم حصر هذه المدينة الباسلة . وكانت قوة الجيش المصرى فى مدينة بور سعيد لا تزيد على كتيبتين علاوة على نصف كتيبة من بلوكات النظام ، وأمام قوات غزو وصل عددها إلى ٧٠,٠٠٠ جندي مدرب ومستعد لمعركة أخطر موقعها ودرس أمكانياتها ، وركز عليها كل التركيز . وكانت عملية انتحارية بالنسبة لقوات الجيش المصرى فى بور سعيد أن تستمر فى الحرب ، ولكنها استمرت ، وخاصة أمام مجبور الشعور الوطنى . واشترك الاهالى أجمعين ، بما فيهم الصبية ، فى الدفاع عن مدينتهم . وإذا كانت القوات المعتدية قد تمكنت من احتلال بور سعيد ، فإن عملية المقاومة الشعبية قد أخذت على عاتقها أمر الاستمرار فى الحرب ، وفى جميع أحياء المدينة ، ومن فوق المنازل ، وفى كل ركن من شوارعها .

حقيقة أن قوات الجيش المصرى قد أصابها خسائر واضحة فى سينا ، وأن كثير من رجالها وصل إلى خط القناة فى حالة إعياء وإنهاك شديدين ، ولكن الجيش لم يكن إلا السلاح الأول الذى يقف أمام المعتدين ، وأثبت الشعب تصميمه على القتال ، وتصميمه على الدفاع عن بلاده ، وبكل ما يمكن أن تصل إليه أيديه .

وكانت إنجلترا وفرنسا قد إعرضتا على نظر مجلس الأمن فى المشكلة المصرية . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مشغولة فى ذلك الوقت بانتخابات الرئاسة . وكان الغرب قد عمل على شغل روسيا بمشكلة المجر ، التى كانت قد شهدت ثورة فيها ، هددت بوصول النفوذ الغربى بسهولة - عبر رومانيا . إلى البحر الأسود ، أى إلى المنطقة الحساسة فى بطن روسيا ، التى تشتمل على مناطق زراعة القمح ، ومناطق إنتاج البترول .

وشعرت القوى الوطنية بأن الغرب يواصل السير في سياسة التحدي، وفي استخدام العنف والشدّة ، وحتى يفرض فرضاً على التحرّرين . وزادت القوى الوطنية من تماسكها ، والتفت الشعب حول الجيش وحول الحكومة . وخطب رئيس الجمهورية في جموع الشعب في جامع الأزهر ، وتم الانصهار الشعبي بشكل واضح ، وأخذت الجموع تهتف « كلنا عبد الناصر » .

ولقد وقفت مدينة بور سعيد وقفّة باسلة في وجه اللعنون. وحين حاولت السفن الحربية الفرنسية الاقتراب من البرلس تصدرت لها وحدات السلاح البحري المصري . وكذلك الحال في الاسكندرية التي شهدت سقوط كثير من الطائرات المغيرة ، والتي عمل الأهالي فيها على مساعدة الجنود. وانتشرت روح الثورة الفعلية في كل مصر ، وفي كل أنحاء العالم العربي. وشعر العرب في مشارق العالم ومغاربها بأنها معركتهم ، وصمم كثير منهم على الاشتراك فيها بأنفسهم . وكَم من رجال في جبال المغرب والجزائر ، أو حتى في سوريا والعراق ، وصمموا على السير على أقدامهم صوب مصر ، وللإشتراك في الحركة مع المصريين . وحتى في الهند ، وحتى في الصين عقدت الاجتماعات لتأييد مصر ، واستعد المتطوعون لمساعدة المصريين ضد المعتدين . ولكن علينا أن نعرف بأن خطة الاستعماريين كانت قوية ، وبدأوا في تنفيذها بعد دراسة ، وبامكانيات كبيرة . وكلما زاد تصمم الشعوب على التضامن مع مصر في معركتها ، حاول المستعمرين أن يصلوا إلى أهدافهم قبل قوات الفرصة فيصلوا إلى الاسماعيلية مثلاً حتى يمهّدوا الأمر للاقتراب من القاهرة. ولكن المصريين كانوا يدافعون عن كل شبر من بلادهم ، وتجمعت قوات كبيرة من المتطوعين وخاصة من العمال والطلبة للدفاع عن القناة ، وللدفاع عن مصر .

وكان المحتلون يحاولون الوصول إلى إنشقاق داخلي في مصر في ذلك

الوقت . وكان الملك السابق قد أعلن من إيطاليا أنه لا يوافق على عملية التأمين ، ثم إختفى دون أن يعلم أحد مكانه ، وانتشرت الاشاعات في العالم عن ترتيب البريطانيين والفرنسيين في أمر الاستعانة ببعض القيادات المصرية لتغيير نظام الحكم في البلاد . وكانت القوات البريطانية والفرنسية قد أتت معها بعدد من المفتشين المدنيين الذين كانوا يسيطرون سابقا على الادارة في المغربوتونس ، كما كانت قد استعدت بطبع أوراق عملة جديدة لتوزيعها في المناطق التي تحتلها من مصر .

ولكن التماسك والانصار تم بين القيادة والقاعدة الشعبية في مصر ، بين الجيش والشعب ، وأيد مصر أبناء العالم العربي ، والدول المتحررة في العالم . وإذا كان مجلس الأمن قد فشل في إيقاف القوات المتعدية عند حدها ، فان روسيا قد فهمت أنها معنية بهجوم بور سعيد . كما كان الاعتداء على المجر هجومًا صريحًا عليها . وعند ذلك أصدرت حكومة موسكو اذارها إلى حكومتى لندن وباريس . وذلك بعد أن سيطرت على الموقف في المجر ، وطلبت وقف العمليات الحربية ، وهددت بضرب لندن وباريس بالصواريخ ، . وكان الغرب قد أخطأ في تقديره للموقف ، ولإعتد أن عمليات الشرق الأوسط ستظل عمليات إقليمية مثل حرب الهند الصينية ، وحرب كوريا ، ولكن روسيا وضعف الغرب أمام مسئولياته ، ومادام الغرب يهدد مركز الحركات التحررية في العالم العربي وفي إفريقيا فان ذلك يعنى أن الحرب قدلتصبح عالمية . وكان تكتيك الغرب قد قام أساسا على الاسراع في العملية وانهاؤها قبل أن يفيق العالم من دهشته ، ولكن الحرب طالت في مصر ، وتمكنت روسيا من العودة لمواجهة الموقف الدولي . وظهر الانقسام داخل الدول الغربية المتعدية نفسها . وكانت هناك طوابير طويلة من السيارات تقف إلى جانب مضخات

البترول بعد أن ظهر أن إغلاق قناة السويس يهدد باستنفاد المخزون من البترول في الغرب ، وكان لا يكفي إلا لمدة شهرين . كما أن أحزاب اليسار في فرنسا والقوى العمالية في بريطانيا وقفت إلى جانب مصر ، ووقفت في وجه اعتداء حكوماتهم على مصر . وأدى ذلك إلى وقف العدوان عند حده ، وإلى تحطيم ذلك المخطط الحربى الذى وضع للقضاء على جيش مصر . ولأنهاء القيادة الثورية فيها ، ولتوجيه ضربة قوية للحركة التحررية في العالم العربى .

ولقد خضبت هذه الحرب أرض مصر بالدماء ، واجبرت الثورة المصرية — رغم نصاع بياضها — على أن تظهر وعليها الدماء . وبدلاً من أن تنهزم القسوة الثورية في العالم العربى سارت من نصر إلى نصر . ومن تأميم للقناة إلى هزيمة للعدوان . وإثبات أن في وسع العرب أن يدافعوا عن مصالحهم وعن بلادهم . وأثبت أن في وسعهم استخدام مواردهم في بناء بلادهم . وبدلاً من أن يكون العدوان الثلاثى وسيلة لتحطيم القوى التحررية وجبهات التحرير في شمال إفريقيا . جاء هذا الانتصار مدعماً لحركة التحرير . وفي كل بلاد العالم العربى . ومدعماً لفكرة الوحدة العربية نفسها .

الباب الرابع

كساح للغرب العربي واستقلاله

افضل النايخ عشر

جبهات التحرير

كانت جبهات التحرير قد قامت في بلاد المغرب العربي ، في الوقت الذي قامت فيه فكرة التحرير في القاهرة ، وضد النفوذ الخارجي والداخلي . وشهد المغرب العربي قيام جبهات تحرير قوية ، أخذت على عاتقها أمر الكفاح المسلح ، وشهد المغرب ظهورها في كل من تونس والمغرب والجزائر . وتتكون هذه الجبهات هي التشكيل السياسي والعسكري الاساسي الذي ينجح في تحرير هذه الاقاليم العربية من الاستعمار . ومتسير جبهات تحرير المغرب على خطوط في توافق مع القيادة المصرية الثورية ، وتستعمل على نشر فكرة التحرير ، وسيظهر فيها ذلك التعاون والتكامل بين العرب وقادتهم ، وبينهم وبين بعضهم بالنسبة للامكانيات البشرية ، والامكانيات العسكرية والمادية الموجودة لدى كل منهم .

وبدأت جبهة تحرير تونس في عملها منذ سنة ١٩٥٣ حين ظهر أن الموقف قد تجمد في هذا الاقليم العربي ، وأن التقاوم قد عز فيه بين العرب وبين الفرنسيين ، وأن الشدة والقمع هي سلاح المستعمرين . وظهر نشاط جبهة التحرير التونسي في الاقليم الجنوبي من تونس ، ونظمت في نفس الوقت عملية المقاومة التي أخذت في لقاء القنابل ، وقامت ببعض الاغتيالات داخل المدن . حقيقة أن فرنسا رفضت الاعتراف بهذه القوات الوطنية على أنها «جيش» يعمل من أجل تحرير بلاده ، وأصررت على وصفه بأنه من «الفلاجة» أي من المصائبات ورجال المتناسر . ولكن هذا لم يغير من الموقف في شيء . واضطرت فرنسا

إلى زيادة قواتها العسكرية في تونس ، وفي الوقت الذي احتاجت فيه إلى قوات عسكرية كبيرة في الهند الصينية . واستخدمت فرنسا قوات من المجتدين الجزائريين والمغاربة في كبت حركة التحرير في تونس ، ولكن مرعان ما تأزم الموقف في المغرب نفسه ، واحتاجت فرنسا إلى قوات استعمارية جديدة هناك ، ثم تأزم الموقف في الجزائر ، واضطرت فرنسا إلى التراجع ، حتى وإن كان هذا التراجع مرحليا .

(١) جبهة تحرير المغرب الأقصى :

كانت مشكلة العرش قد نشأت في المغرب الأقصى نتيجة لزيادة ضغط سلطات الحماية الفرنسية على محمد الخامس ، واستخدام القائد الموالي لفرنسا . سي تهاى الجلاوى ، وسيلة لتحريك بعض رجال القبائل والزحف بهم لمحاصرة الملك في الرباط . وكان من الصعب على الفرنسيين أن يعملوا بطريقة علنية ضد محمد الخامس ، خاصة وأنه كان يمثل السلطين الزمنية والدينية في نفس الوقت ، إذ أنه كان السلطان في نفس الوقت الذي كان فيه أمير المؤمنين . وكان من الصعب على الفرنسيين انتزاع السلطة الزمنية منه ، مادام يحتفظ بالسلطة الدينية ويدين له الرعية بالولاء ويخطبون باسمه ويدعون له بعد الصلاة . ولذلك فإن فرنسا قد حركت الجلاوى لمهاجمته من الناحية الدينية ، ولكي يرأس حركة تطالب بتعيين أمير جديد للمؤمنين . وبعد جمع بعض العرائض وقف الجلاوى موقف التذ من محمد الخامس . وطالب فرنسا بتعيين أمير جديد للمؤمنين ، واختار لذلك شخصية متعلمة في السن ، وبشكل لا يسمح لها بالحركة أو حتى بالتفكير ، وهى شخصية محمد بن عرفة ، حتى يصبح العروة في أيدي الفرنسيين . وزحف رجال الجلاوى صوب الرباط ، وأذاعت فرنسا أن حياة محمد الخامس ونظام الحكم في المغرب قد أصبح مهددا ، وجاءت

بقواتها لمحاصرة القصر . وهنا ، والقصر محاصر ، أجبر محمد الخامس على ترك بلاده ، وحملته طائرة فرنسية إلى جزيرة كورسيكا ، تمهيدا لنقله إلى جزيرة مدغشقر . وأعلن المقيم العام الفرنسي خلعهم ، وأعلن الجلاوى أن شيوخ البلاد قد اختاروا بن عرفة سلطانا عليهم . وكانت ضربة كبيرة للمغرب ، وضربة كبيرة للحركة التحررية في العالم العربي ، وإذا كانت جامعة الدول العربية عاجزة عن العمل المادى ، فإن ذلك لم يمنع أحرار المغرب من العمل ، وبامكانيات رجال ثورة . وضعوها في خلمة العرب .

لقد ارتفع صوت علال الفاسي من إذاعة صوت العرب في القاهرة ، وفضح هذه العملية ، وأعلن ولاء كل العناصر الوطنية لمحمد الخامس . وسرى نفس التيار في بقية أنحاء العالم العربي والاسلامى ، ووقفت الحكومات العربية مصممة على الدفاع عن حق المغرب الذى أصبح يتمثل في عودة محمد الخامس واستقلال بلاده . وأصبح محمد الخامس رمزا للكفاح الوطنى ضد قوى الاستعمار .

حقيقة أن المغرب الاقصى أمضى بضعة أشهر دون أن يتحرك ، وكان واقعا تحت تأثير الصلعة ، وكان في دهشة ، ولكنه كان المهلوء الذى يسبق العاصفة ، وتنازل بن عرفة عن سلطته التنفيذية لمجلس الوزراء ، وعن سلطته التشريعية لمجلس استشارى معين ، نصفه من الفرنسيين ونصفه من المغاربة شبه الموظفين ، كما تنازل عن حقه حتى في الاعراض على ما يتخذ هذا المجلس من قرارات تشريعية . وأصبح في وسع دار الاقامة العامة أن تعد المرسومات وتأمر بتوقيعها ، وتختتمها بخاتم السلطان . ولم يمض أسبوعان على تولى بن عرفة حتى وقع على المرسومات التى قدمت له ، والخاصة بانشاء المجالس البلدية والمجالس القروية .

ولكن سرعان ما بدأت المقاومة في المغرب ، وفي شكل عمليات مسلحة ، حتى وإن كانت فردية في أول الأمر ، واشتملت على القاء القنابل اليدوية وإطلاق الرصاص على المتعاونين مع الفرنسيين . وقام بهذه العمليات عناصر من القديانيين الذين كانوا على صلة وثيقة بحزب الاستقلال . وكانت هي المرحلة الأولى لكفاح المغرب المسلح . وسجل التاريخ من بين الشهداء في هذه العمليات إسم الزرقطوني وعلال بن عبد الله الذي لم يتراجع عن القاء قنبلة على موكب بن عرفة عند خروجه من القصر لتأدية فريضة الجمعة في المسجد المواجه للقصر . وتمت العملية بمنتهى السرعة وأمام دهشة الحرس السلطاني الأسود ، ودهشة الحرس الخاص للسلطان ، وهو من الضباط الفرنسيين . وكانت هذه العملية تحديا واضحا لسياسة فرنسا في هذا الإقليم العربي . وكانت الدار البيضاء - وبصفتها مركزا هاما للعمال والطبقة الكادحة الوطنية ، ومن أكبر مراكز التوطن الفرنسي - من أهم مراكز هذه العمليات . ورغم أن فرنسا قد استخدمت الشدة إلا أن تنظيم هذه المقاومة كان أقوى وأعق من أن يصل إليه الفرنسيون ، وكان الدكتور الخطيب يخرج من سيارة الاسعاف وبصفته جراحا معروفا ، ويدخل إلى أماكن وقوع الحوادث ، وإنقاذ المصابين ، وكان في نفس الوقت أحد كبار قادة المقاومة في المغرب ، والمشرف على المقاومة في الدار البيضاء ، وسيصبح بعد قليل قائد جيش التحرير المغربي . وكمن رجال خدموا معه ، وأدوا واجبه ، وبأعصاب هادئة ، وانتصروا أو استشهدوا في سبيل بلادهم .

ولقد انتشرت الحركة في البادية ، وأخذ المغاربة في إحراق مزارع المستوطنين الفرنسيين ومساكنهم ، وأدى ذلك إلى خروج كثير من الفرنسيين

من المغرب وعودتهم إلى فرنسا ، وبشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها ، ومهد أمامها الطريق للتراجع .

حقيقة أن وزارة مندريس فرانس كانت قد بدأت بتقديم بعض التنازلات لتونس ، وعن طريق الاعتراف بالاستقلال التونسي المرتبط بالسيادة المتكاملة مع فرنسا ، ولكن نفس الوزارة كانت تخشى من هجمات اليمين عليها في حالة قيامها بتقديم تنازلات جديدة في المغرب ، وعلى أساس أنها تعمل على تصفية الامبراطورية الفرنسية . وكان هذا هو السبب في تردد الوزارة الفرنسية في المغرب بعد أن كانت قد أخذت خطوة إيجابية مع تونس . ولكن نشوب الثورة في الجزائر في فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وضع فرنسا أمام الأمر الواقع ، وظهر أن عليها مواجهة ثلاث ثورات متكاملة في شمال أفريقية ، وأن عليها أن تلعب . حسب امكانياتها . حتى تتمكن من البقاء في هذا الاقليم المغربي أو ذاك . وكان من الضروري على فرنسا أن تفكر في الاحتفاظ بالجزائر ، حتى لو تطلب الأمر اعترافها باستقلال كل تونس والمغرب ، حتى بصفة مرحلية ، وحتى تتمكن من القضاء على الثورة الجزائرية ، ثم تعود بعد ذلك من الجزائر لنشر نفوذها شرقا وغربا ، وفي كل من تونس والمغرب الأقصى . والمهم هو أن فرنسا قد قررت ضرورة التراجع في المغرب كذلك.

حقيقة أن عناصر المستوطنين الفرنسيين كانت تعمل على اجبار الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت على البقاء في المغرب ، وقامت بتنظيم تشكيلات فاشستية ، كما نظمت عددا من العصابات التي أسمتها بوححدات مقاومة الارهاب . ولكن ذلك جعل الحكومة الفرنسية تخشى من امكانية ضغط العناصر اليمينية عليها في فرنسا نفسها ، ولكي تقف في المغرب إلى أبعد فترة ممكنة ، فتكون النتيجة هي ضياع الجزائر من فرنسا . وللتلك فإن فرنسا قد اضطرت

إلى الوقوف في وجه عمليات المستوطنين الفرنسيين في المغرب . وشعرت فرنسا أن الأمر سيخرج من يديها ، وخاصة حينما تحركت قبائل رجال الأطلس المتوسط ، وزحف رجال زمور وزيان على الرباط ، وكانوا لا يضمرون ودا للفرنسيين ولا لأعدوان الفرنسيين . وخشيت فرنسا من امكانية وجود تنسيق بشكل ما بين جيوش التحرير في المغرب والجزائر وتونس ، وبشكل يوزع قواتها على خطوط طويلة ، وبشكل قد يؤدي إلى هزيمة فرنسا عسكريا وفي معركة واضحة ، كما حدث قبل ذلك في الهند الصينية . وشعر جرانفال ، المقيم العام الفرنسي الجديد بعد الجرال جيوم ، أن كل المغاربة يطالبون بعودة محمد الخامس ، في الوقت الذي زاد فيه ظهور الاسلحة والبنادق الحديثة في أيدي رجال جيش التحرير . وعلمهم بطريقة وتكتيك حربي حديث . وكانت اذاعات صوت العرب من القاهرة تخاطب الوطنيين ورجال التحرير في كل مكان ، وخشيت فرنسا من أن تكون هذه الاسلحة الحديثة الموجودة في أيدي رجال جيش التحرير قد وصلت من مصر ، ومن رجال الثورة في القاهرة . فاضطرت فرنسا إلى التراجع ، حتى وإن كان هذا التراجع في كل من تونس والمغرب وعلى أساس التفرغ للثورة الجزائرية . ولكن المهم هو أن هذا التراجع في هذين الاقليمين العربيين كان مكسبا للعرب .

وكان تراجع فرنسا في المغرب يتمثل في عودة محمد الخامس إلى بلاده ، حتى وإن كانت فرنسا قد حاولت وضع صيانات الأمن اللازمة لكي تمنع من تهديد المغرب سلطتها الفعلية ونفوذها في بقية أقاليم شمال افريقية .

وجاءت فرنسا بمحمد الخامس إلى نيس ، للتفاهم معه في أمر عودته للبلاد . وصدرت تصريحات من الجلاوى أعلن فيها مشاركته ببقية المغاربة في عودة

محمد الخامس إلى عرشه . ثم أعلن بن عرفة موافقته على الانسحاب من الرباط إلى طنجة . وسافر محمد الخامس إلى باريس . وتشكل مجلس وصاية على العرش ، ولحين عودة محمد الخامس إلى بلاده .

وبدأت المحادثات في سان كلو . ولم يصر محمد الخامس كثيراً على التفضيلات ، إذ أنه كان يعلم - منذ محادثاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر - أن فرنسا تحاول الاحتفاظ بماء وجهها . وانتهى الأمر باصدار تصريح لاسيل سان كلو في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، والذي وافق فيه محمد الخامس على قرارات مجلس الوزراء الفرنسي في اليوم السابق ، والتي تلتخص في منح مجلس الوصاية كامل السلطة لإدارة شئون المغرب : وفي تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد ، وينص على استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة، مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل ، أى ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل . وأخيراً النص على إقامة ملكية دستورية في المغرب .

وكان استقبال محمد الخامس في بلاده استقبالا شعبيا متقطع الظهير، وظهر فيه رجال جيش التحرير المغربي كقوات مغربية وطنية . وظل جيش التحرير يسيطر على مناطق بأكلها من البلاد . وكان بذلك وسيلة ضغط هامة على الفرنسيين ، واجبرتهم على الاعتراف بانتهاء نظام الحماية ، وبالاعتراف باستقلال المغرب ، ودون هذا التكامل الواضح مع فرنسا . وسينضم كثير من رجال جيش التحرير المغربي إلى القوات الملكية المغربية التي ستنشأ فيما بعد . وأصبحت كلمة الثورة حيية للمغاربة ، وأصبحوا يعتززون برجال الثورة

في القاهرة مثل اعزازهم بمحمد الخامس . وكسب العالم العربي دولة جديدة مستقلة وذات سيادة ، يدعم بها من كيانه ، وتساعد على تحرير بقية الأقاليم العربية ، وإن كان المغرب قد دخل تجربته الجديدة مع المستعمرين السابقين ، ومع جيرانه من العرب . ونتيجة لهذه ممارسته لعلاقاته الخارجية من جديد .

(٢) جبهة التحرير التونسية :

كانت تونس قد خضعت لتأثير إنشاء جيش التحرير التونسي فيها . ثم لنشوب الثورة الجزائرية في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ . ومع تأزم الموقف أمام فرنسا وافقت هذه الدولة على التراجع في تونس . ومهدت فرنسا للتسوية القادمة بنقل الحبيب بورقيبة من منفاه في الجزيرة الصغيرة القريبة من الساحل التونسي إلى فرنسا نفسها . وتقدم منديس فرانس في نفس خطاب طلب الثقة من مجلس الأمة في باريس بوعده لحل المشكلة التونسية على أساس ديمقراطي ثم قام منديس فرانس برحلة سريعة ومفاجئة إلى تونس . وأعلن هناك أن حكومته قد وافقت على مبدأ الحكم الذاتي لتونس . وعلى أساس أن يتم تحديد العلاقات بين البلدين بمفاوضات مقبلة . وأعلن الحبيب بورقيبة «فرحة» بهذه السياسة ، واستعد للمفاوضة . وكان من الصعب على فرنسا أن تتجاهل الزعماء السياسيين التونسيين في المفاوضة . ولكن الأمر كان صعبا أمام الفرنسيين باخراج الحبيب بورقيبة من المعتقل لكي يجلس على نفس المائدة ويفاوض الفرنسيين في مستقبل بلاده . فاستقر الرأي على تشكيل وفد «رسمي» لتونس ، الأمر الذي تطلب تشكيل وزارة تونسية جديدة . و برئاسة أحد المستقلين . للقيام بهذه المهمة . ووقع الاختيار على طاهر بن عمار ، وكان من كبار الملاك الزراعيين ، وعلى أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ، وبصفتهم وزراء دولة . علاوة على عدد من الوزراء المستقلين ، ولكي يفاوض فرنسا .

حقيقة أن فرنسا طلبت في أول المحادثات واشترطت أمر تصفية جيش التحرير التونسي وتسليم رجاله بأسلحتهم وذخائرهم. كشرط لبدء المفاوضات ولكن رغم موافقة واستعداد الحبيب بورقيبة للتضام مع الفرنسيين على هذا الأساس ، كان من الصعب عليه أن يفرض نفسه على عناصر ووحدات جيش التحرير ، خاصة وأن صالح بن يوسف كان يتولى الإشراف الفعلي على هذه الوحدات ، ولا يوافق على نزع سلاحه قبل المفاوضة . وأمام هذا التعارض بين وجهتي نظر الزعيمين ، اضطرت فرنسا من الناحية العملية إلى عدم الإصرار على هذا الشرط . وبدأت المفاوضات . ووضعت الإقامة العامة شروطا جديدة لانتهاء القتال في تونس . وأصلحت بلاغا مشتركا مع الحكومة التونسية في منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤ ضمن سلامة التونسيين بعد تقديم أسلحتهم وذخائرهم للسلطات وكان في وسع المجاهد أن يسلمها إلى السلطات الفرنسية ، أو السلطات التونسية كما يشاء . ووافق الحبيب بورقيبة على ذلك ، ودل على كبير ثقته بالفرنسيين . وحرّم نفسه من وسائل ضغط واضحة على السياسة الفرنسية كانت تسمح له بالحصول على مكاسب أكثر . وأوقع فيما بينه وبين صالح بن يوسف بهذا التصرف ، وفي الوقت الذي احتاجت فيه تونس مثل غيرها إلى وحدة في القيادة ، خاصة وأن التونسيين كانوا سينتصرون بلون أدنى شك . وسيستمر الخلاف بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ، وسيزيد هذا الخلاف على مر الأيام ، وبشكل يدعم وجهة نظر صالح بن يوسف ضد وجهة نظر بورقيبة .

وإذا كانت وزارة مندريس فرانس قد سقطت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فإن ادجار فور قد حاول الحصول على مكاسب جديدة من الحبيب بورقيبة ، والتراجع فيما وعدت حكومة باريس به . ولكن اشتداد ساعد الثورة الوطنية

في الجزائر جعل فرنسا تخشى من عودة وازدياد اشتعال الثورة في تونس ،
وعلم مقلدة بورقية والمستورين على السيطرة على الموقف في صالح فرنسا ،
مادام هناك إنشقاق واضح في قيادة المستورين . ولذلك فإن ادجار فور قد
وافق على مبدأ الاستقلال على مراحل ، وهو المبدأ المعتدل الذي كان الحبيب
بورقية يوافق عليه . وأمام ضغط الأحداث في شمال افريقية ، وتطور
الأحداث في أوروبا نفسها ، تمت الصفقة ، وصدر بيان مشترك - فرنسي
تونسي - يؤكد تصريح ٣١ يوليو سنة ١٩٥٤ ، ولكنه ينص في نفس الوقت
على احتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع الخاصة بتونس . ثم إستمرت
المفاوضات بعد ذلك وإنتهت باتفاقيات ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وهي الاتفاقيات
التي منحت تونس الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الداخلي . والتي أعطت
تونس القشر واحتفظت للفرنسيين باللب . ورغم ذلك فقد أصبحت تونس
دولة مستقلة . رغم أن استقلالها كان داخليا ، واعتبر الحبيب بورقية هذا
الاستقلال أحد مراحل الاستقلال الفعلي ، وقبله على أساس ضرورة تغييره
وطبقا لاستراتيجيته المعروفة باسم البورقية . والتي تتمثل في مبدأ «خذ ...
وطالب» . ولكنها كانت خطوة تمثل نجاح الحبيب بورقية . ومهدت له
الطريق إلى الحكم وإلى رئاسة الجمهورية .

وعاد الحبيب بورقية إلى تونس لكي يستعد للانتخابات ، وبصفته رئيس
حزب المستورين . ولكن التنافس بينه وبين صالح بن يوسف زاد في الظهور ،
خاصة وأن بورقية كان يحاول نشر الدعاية لسياسته ، والتي تسير على مراحل ،
وعلى حساب السياسة الوطنية الثورية التي سار عليها صالح بن يوسف ، وأجبرت
الفرنسيين على تقديم تنازلات واضحة للتونسيين . وعمل بورقية على إبعاد
صالح بن يوسف في عملية إعادة تنظيم الحزب ، وظهر انشقاق بين العناصر

الحيطة بيورقية ، والتي كانت مستعدة للتضام مع فرنسا ، والعناصر التي التفت حول صالح بن يوسف ، وكانت تعزّز بعروبتها واسلامها ، ولم تكن مستعدة لتقديم أى تنازل فيما يختص بمستقبل البلاد .

وفي أثناء هذا الانشقاق الداخلي في تونس عاد محمد الخامس إلى عرشه في الرباط ، وحصل المغرب على استقلاله التام . وكان ذلك مدعاة لانقراض فرنسي تونسي في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ، التي ارتباطات الحياة ، ونص على الاستقلال .

وانتخبت جمعية تأسيسية في ٢٥ مارس ، وكانت برئاسة الحبيب بورقية . وتألفت وزارة جديدة وكانت أول وزارة في تونس المستقلة . ورغم تصريح بورقية في يوليو سنة ١٩٥٥ بأن تونس ستظل ملكية دستورية ، فإن موقفه تغير بمجرد استلامه السلطة ، وأصدر مرسوما في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ وضع به أمراء البيت المال تحت سلطة القانون العام ، بعد أن كانوا يخضعون لمجلس البلاط . ثم أصدر مرسوماً جديداً في ٣ أغسطس حرم فيه الباي من التشاور من رئيس الوزراء . ثم ألغى عيد العرش . وأجبر الباي على التوقيع على مراسيم تلغى بعض عمليات التعامل الخاصة ببعض ممتلكات الأسرة المالكة . وأصبح الباي بعد ذلك بدون حول أو قوة ، وقلت هيئته أمام تلك الطغطنة الكبيرة التي كان رجال الحزب يقومون بها للحبيب بورقية ، ولم يعد هذا الشيخ يمثل أمالا كبيرة للدولة ترغب في الهوض وتمكنت من الحصول على الاستقلال . ثم اتهم بورقية الباي بأنه كان على صلات مع العناصر الرجعية ومثيرى الفوضى في البلاد ، وكان يعنى بذلك رجال صالح بن يوسف ، ورجال العروبة والجهاد الاسلامي . وقررت الجمعية التأسيسية عزل الأسرة

الحسنية ، وإقامة نظام جمهورى ، واختارت الحبيب بورقيبة رئيساً للدولة فى الوقت الذى يحتفظ فيه بمنصب رئيس الوزراء . وثم وضع الدستور الذى نص على أن تونس دولة مستقلة دينها الاسلام ولغتها العربية ، ونظامها هو النظام الجمهورى ، ونص على أنها تهدف وحدة بلاد المغرب ، كما نص على ضرورة إقامة النظام الديموقراطى والاعتراف بسيادة الشعب ، وعلى فصل السلطات . ومهد بورقيبة الطريق لإنشاء نظام جمهورى رئاسى ، وعلى أساس تجميع السلطات بين يديه ، يستخدم فى ذلك الحزب وسيلة من وسائل السيطرة على الحكم . وهكذا استقلت تونس وافادت فى هذه العملية من نشاط جهات التحرير وجيوش التحرير الوطنية ، حتى وإن كانت هذه العملية قد تمت بسيطرة بورقيبة على السلطة ، وفى تعارض مع رجال التحرير السياسيين والعسكريين .

(٣) جبهة التحرير الوطنية الجزائرية:

ولقد كانت مفاجأة للجميع أن يعلن فى فاتح نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الجزائر قد أعلنت الثورة ، وصممت على تحرير بلادها من حكم الفرنسيين . كانت فرنسا قد عاشت داخل أوهام ، واعتقدت أنها هضمت ومثلت الجزائر . وأنها قد حولت هذا الاقليم العربى الاسلامى إلى إقليم فرنسى أوروبى . ولكن ضغط الأحداث الداخلية والخارجية ساعد على نمو ونضج الشخصية الجزائرية ، وبشكل منفصل تمام الانفصال عن الشخصية الفرنسية

كانت هناك حمية لنشوب الثورة الوطنية فى الجزائر ، مادامت القوى الموجودة فى الميدان ، والأجنبية والوطنية ، كانت ذات مصالح متضاربة . وكانت عملية الاستقلال الاقتصادى والكبت السياسى تقابل عملية نمو ونضج

ومحاولة تحرر الجزائريين ، وفي وقت انتشرت فيه مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . وكانت السياسة الفرنسية قد جمعت بالنسبة للجزائر . وحين منحت فرنسا الجزائر قانونا أساسيا جاء هذا القانون أبعد ما يكون عن مبدأ الحرية ، وعن رغبة الأمة الجزائرية وآمالها : إذ أنه بنى على أساس أن الجزائر أرض فرنسية . ورغم تشدقه بالمساواة بين العرب والمستوطنين ذكر أن جنسية أهل الاقليم هي الفرنسية . ولكنه سمح للمسلمين بالاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية ، وأصر على ضرورة تطبيق نظام خاص في الجزائر ، وأواصل إخضاع الجزائر لحاكم عام فرنسي ، ووضع بذلك حدا فاصلا بين المقاطعات الفرنسية والمقاطعات الجزائرية . وحتى في إنشاء المجلس الجزائري أصر على أن يكون للمستوطنين الفرنسيين هناك ستين عضوا . وكانوا مليون نسمة . في الوقت الذي أعطى فيه لعشرة ملايين من الجزائريين ستين عضوا آخرين . كما أن هذا المستوى قد فرق بين الجزائري المتعلم في المدارس الفرنسية ، والجزائري الذي يعمل في خلية الادارة الفرنسية ، والجزائري الذي خدم في صفوف القوات الفرنسية ، وبين الوطني الذي حصل على ثقافة عربية .

وشعر الجزائريون بخطورة هذا المستوى عليهم ، ولكن فرنسا صممت على تطبيقه بالقوة ، وضمنت بذلك لنفسها ، وتحت ضغط العناصر اليمينية في فرنسا ، وبلاستناد إلى العناصر اليمينية في الجزائر ، أن تستمر في حكم الإقليم واستغلاله . وكان الجزائريون قد حملوا السلاح ، وحرروا فرنسا نفسها من المحتل الاجنبي ، وشعروا أن فرنسا لا تعطيهم حقهم ، وتعمل على كبت شعورهم الوطني وتستخدم الشدة ضد مظاهرتهم السياسية . وفي كل عام . كما شعر الجزائريون ، أو قطاع هام من بين الجزائريين بأن فرنسا تحاول أن

تمنع أى صلة أو إتصال بينهم وبين إخوانهم العرب . فأدى كل ذلك إلى تبلور في الموقف ، وأعلنت الجبهة الوطنية في الجزائر ، ومنذ عام ١٩٥١ عزمها على مقاطعة الانتخابات ، وعدم الاشتراك فيها . وكان هذا يدل على أن الجزائريين قد رفضوا أنصاف الحلول ، واختلوا في استجماع قواهم ، وفي شكل متبلور وبعيد عن الفرنسيين ، لكي يواجهوا بها القوات الاستعمارية في بلادهم .

وزاد ظهور تبلور الموقف داخل حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، خاصة وأن بعض عناصره الشابة الثورية بدأت في الاتصال بـ لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة . ومع اصرار قيادة هذا الحزب ، وكانت تقليدية وتؤمن بالامية الكبرى للزعامة وللشخصية ، حدث انقسام بين صفوف هذا الحزب ، وظهرت فيه مجموعة جديدة قررت ضرورة اعلان الثورة ، واستخدام الكفاح المسلح وسيلة لها أمام الفرنسيين . وكانت هذه المجموعة هي الأساس الذي منتشأ عليه جبهة التحرير الوطني الجزائري ، بعد مؤتمر بروكسل في يوليو سنة ١٩٥٤ .

ووضعت الخطة بكل إحكام ، وانفجرت الثورة في طول الجزائر وعرضها في ساعة واحدة ، وانفجرت القنابل في ٦٤ مدينة وقرية في نفس الوقت . وكانت هذه الخطة من وضع «لجنة الثورة للاتحاد والتنظيم والعمل» ونجحت في إشعار الأمة الجزائرية وفرنسا بأن الجزائر قد ثارت من أجل استرداد حريتها وحقوقها . ونجحت الثورة في الاستيلاء على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر من أيدي الجنود الفرنسيين ، واضطرت السلطات الفرنسية إلى توزيع قواها في طول البلاد وعرضها ، وكان هذا في صالح الثوار . وأخذت السلطات الفرنسية في القاء القبض على الوطنيين ، ولكن ذلك لم يؤثر في عمل

المنظمات السرية . وشعرت فرنسا أنها تخارب قوى نظامية ، وشمرت بلها عاجزة عن وقف عملياتهم . وكانت جيوش التحرير تعمل في ذلك الوقت في تونس ، وتعمل في نفس الوقت في المغرب الأقصى ، فزاد الخطر أمام الفرنسيين .

وهلفت جهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى «تدويل» قضية الجزائر ، والعمل على تحقيق وحدة المغرب العربي في نطاقها الطبيعي ، الذي هو النطاق العربي الاسلامي . وأصبح عليها أن تعمل في الداخل والخارج ، وأن تخارب وتكافح وتنظم صفوف الشعب ، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالاتصالات الدبلوماسية لتدويل القضية الجزائرية ، واجبار فرنسا على الاعتراف بشخصيتها الواضحة . وكانت مهمة ثقيلة مرهقة ، وتتطلب معركة طويلة مضيئة . ووضع رجال جهة التحرير الجزائرية الأسس التي يمكن لفرنسا الاعتراف بها لتجنب الاستمرار في الحرب . وكانت تقوم على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية الكاملة ، وعلى أن تعمل فرنسا على إيجاد جو من الثقة يمهّد للمفاوضات ، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، والغاء حالة الطوارئ . ثم كان على فرنسا أن تعترف رسميا بالشخصية الجزائرية ، وذلك بالغاء جميع القوانين التي أصرت على كون الجزائر فرنسية ، رغما عن الاسم التاريخي والجغرافية واللغوية والدينية والاقتصادية التي تستند إليها الشخصية الجزائرية .

حقيقة أن مصالى الحاج لم ينضم إلى جهة التحرير ، وأعلن امكانية إيجاد حل «سياسي» بين الجزائر وفرنسا ، وقام بتأسيس «الحركة الوطنية الجزائرية» . وكان هذا الموقف يعمل على تقسيم القوى الوطنية ، وفي وقت الاشتباك مع العدو . ولكن مصالى الحاج لم يحظ بتأييد الكثيرين ، وإقتصرت حركته

«الوطنية» على بعض العناصر الموالية له في مصانع ومناجم فرنسا . أما بالنسبة للثورة فأنها قد استمرت في اشتغالها وفي انتصارها .

وقسمت جبهة التحرير الوطنية الجزائرية البلاد إلى مناطق عسكرية للعمليات . في جبل الاوراس . ومنطقة التمامشة . ومنطقة القبائل الكبرى ، ومنطقة الساحل ، ومنطقة وهران . واسلمت هذه المناطق إلى قيادة عسكريين لهم قيمتهم من الناحية العسكرية في نفس الوقت . واستمرت العمليات في شكل مهاجمة مراكز الفرنسيين العسكرية والاستيلاء منها على الاسلحة والذخائر والتوطين . كما استمرت في شكل عمليات ارشادية داخل المدن الكبيرة . وأمام إنتشار الثورة قامت السلطات الفرنسية باستخدام عدد من المستوطنين في الانتقام من العرب . بعد أن سلحتهم وكونت منهم فرق الميليشيا أو للدفاع الذاتي . وتركت لهم حرية العمل في تهذيب المسلمين واصطيادهم حسبما يشاؤون . ولكن استمرار الحرب أجبرت كثيراً من الفرنسيين على ترك الجزائر عائدين إلى فرنسا .

وعلاوة على الفدائيين في المدن ظهرت وحدات عسكرية منظمة لجيش التحرير الجزائري ، كجنود نظاميين ، لهم كسوتهم العسكرية ويحملون علم الجزائر فوق أكتافهم . وكان معظم من قلعاء المحاربين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وفي معارك الهند الصينية . ثم انضم اليهم آلاف من المشاة الجزائريين الذين فروا باسلحتهم من وحداتهم الفرنسية وانضموا إلى جيش التحرير . ولقد اضطرت فرنسا نتيجة لذلك إلى سحب وحدات الجنود الجزائريين والمغاربية من الجزائر إلى فرنسا ، وابدلتهم بوحدات من الجيش الفرنسي . وبوحدات فرنسية كانت خاضعة لمنظمة حلف شمال الاطلسنطى . واستمرت الثورة الجزائرية في السير من نصر إلى نصر ، وخاصة بعد أن انضم

إليها معظم رجال السياسة الجزائريين . ونظمت هذه الجبهة صفوفها ، ووقفت بين أعمالها الدبلوماسية والدولية من ناحية ، وبين العمليات العسكرية في الجزائر من ناحية أخرى . وأصبحت القاهرة حتى مركز هذه الجبهة في الخارج . ووضح أن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية قد ضمت كل رجال الأحزاب السياسية في الجزائر ، وإن كانت السلطة الفعلية قد ظلت في أيدي مجلس الثورة الجزائرية ، والذي كان يسيطر على كل من جبهة التحرير وجيش التحرير ، وكان مركزه في مكان ما بالجزائر نفسها .

وتمكن جيش التحرير الجزائري من تحرير أجزاء كثيرة من بلاده ، وحرم على القوات الفرنسية السير في كثير من الطرق الكبيرة ، ثم عمل على تنظيم الأراضي والمناطق التي حررها من الفرنسيين ، وأقام فيها إدارة حكومة منظمة . ووصل به الأمر في أوائل سنة ١٩٥٦ إلى إقامة سلطة الدولة الفعلية على مناطق كثيرة في شرق الجزائر ووسطها وغربها . وأصبح من الصعب على الفرنسيين التوغل فيها . وخاصة في منطقة جبال الاوراس ، التي أقاموا فيها محطة إذاعة لاسلكية ، أخذت تحدث الجزائريين باسمهم وتدعوهم إلى مواصلة الكفاح .

وإضطرت فرنسا إلى زيادة إرسال الامدادات إلى الجزائر لمحاولة قمع الثورة الشعبية في هذا الاقليم . ووضعت الحكومة الفرنسية - وبالأشترلك مع سلطاتها الاستعمارية في الجزائر - نظاما لتدريب الجنود واستخدامهم في نوع جديد من الحرب . هو حرب التدمير والتعذيب والإبادة . ولكن دون أن تصل فرنسا إلى نتائج في هذا الميدان .

وزاد شعور العناصر اليسارية في فرنسا بخطورة استمرار الثورة الجزائرية على الاقتصاد الفرنسي نفسه . ونزل جي موليه في انتخابات سنة ١٩٥٥

بشعار جديد هو الاعتراف بالشخصية الجزائرية . ونجح «التسم الفرنسي في الحزب الاشتراكي اللولى» في هذه الانتخابات نتيجة لرفعة هذا الشعار . ولكن سرعان ما تغير موقف الحزب ورئيسه ، ونتيجة لضغط رجال الأعمال والرأسماليين واليهود والمستعمرين على الحكم . وأتهم رجال الاستعمار جمهورية مصر بأشغال ثورة الجزائر . واستغل اليهود حركة التحرر الناشئة في المشرق العربي ، مع ما تلاها من شراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقية الذي أظهر إسرائيل بمظهر العاجز . لكي يضغطوا على حكومة الاشتراكيين في باريس . ويدفعوا بها صوب الاصطدام بالعرب في الشرق الأدنى وفي الجزائر في نفس الوقت . وكان الحزب الاشتراكي الفرنسي يعارض الحزب الشيوعي ، فانضم إلى العناصر الرأسمالية والاستعمارية ، ورتبوا صفوفهم لمعركة مع العرب ومع العناصر اليسارية الشعبية .

وزار وزير الخارجية الفرنسية مصر في أوائل عام ١٩٥٦ وتباحث في أمر وقف المعونة العسكرية عن الجزائريين . ثم قام كل من ملك المغرب والحبيب بورقيبة بعرض أمر عقلمؤتمر في تونس يضم قادة الثورة الجزائرية ، وتمهيدا للتوسط بين الطرفين ، ولإعطاء فرنسا فرصة لستر عملية قهرها بلباقة . وحضر بعض زعماء الثورة الجزائرية إلى الرباط ، وتباحثوا مع ملك المغرب ، ثم استعدوا للسفر سويا إلى تونس . ولكن إدارة المخابرات الفرنسية كانت قد أعدت عديتها مع قائد الطائرة المغربية الفرنسية الأصل . وبدلا من أن تصل طائرة القادة الجزائريين إلى تونس هبطت إلى مدينة الجزائر ، حيث كانت السلطات الفرنسية في استقبالها بالمدافع الرشاشة . ونجحت فرنسا بهذه العملية في وضع أيديها على خمسة من كبار قادة الثورة الجزائرية واستولت على كثير من أوراقهم ، وجندت الاختصاصيين لحل رموزها ، ثم بدأت حملة

اعتقالات واسعة بين العناصر الوطنية الجزائرية في كل من الجزائر وفرنسا .
ولقد كانت صلعة عنيفة لاطنيين الجزائريين . ولكنها كانت مقدمة
للعوان الثلاثي على مصر ، وبشكل ربط بين عملية الكفاح المسلح في أرض
المليون ونصف مليون شهيد ، وبين الدماء التي سالت في منطقة قناة
السويس .

لفصل العشرون

استمرار الثورة الجزائرية

استمرت الثورة الجزائرية رغم القاء فرنسا القبض على عدد من زعماء هذه الثورة ووضع أيديها على كثير من الثوار . وأمام شعور فرنسا بالضعف ، ونتيجة لزميتها الواضحة في معركة بور سعيد اضطرت فرنسا إلى أن تريد من عمليات تفرسها في الثورة الجزائرية ، واستخدمت في ذلك وسائل التدمير والتعذيب والابادة . وحين وجدت فرنسا أن الجزائريين مصممين على الاستمرار في ثورتهم . عملت على محاولة فصل الصحراء عن الجزائر : وأظهار أهمية البرول بالنسبة للرأى العام الاوربي والامريكى ، حتى تساندها العناصر ايمينية في حربها ضد أحرار الجزائر . وكان لموقف الولايات المتحدة الامريكية من المشكلة الجزائرية تأثيرا كبيرا على استمرار فرنسا لسياسة القوة التي سارت عليها هناك .

(١) التدمير والتعذيب والابادة :-

وضعت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع سلطاتها الاستعمارية في الجزائر نظاما للمجندين الفرنسيين ولتدريبهم واعدادهم لمواجهة ثوار الجزائر . واستخدمت في ذلك سلاحا نفسيا ، واتهمت المتحررين من بين المختص بالخور والفرع وعدم الرجولة . وعملت على تدريبهم ، وبشكل أخرج من بينهم جنودا متطرفين . لا يراعون قوانين الحرب ، ولا يهدفون إلا إلى إثبات رجولتهم وشخصيتهم أمام زملائهم القلماء . وسيلعب هؤلاء المحبسون أكبر دور رأته الحروب الاستعمارية في التعذيب والابادة .

وكان على الشعب الجزائري أن يصمد في الميدان . وهو يرى قوات الاحتلال الأجنبية والسلطات الادارية وعناصر المستوطنين قد جن جنونهم وأصبحوا لا يقيمون أى وزن للقانون أو للقيم الانسانية .

وسارت فرنسا في حرب الجزائر في شكل حرب إبادة وتدمير . وقام المشاة الفرنسيون بهذه العملية نتيجة لجبنهم عن مواجهة الالهالى . وكانت القوات الجوية تعمل على تدمير القرى في كل مكان عقب كل كمين يقع فيه الفرنسيون . وأيدت قرى عربية جزائرية بأكملها ، وكان الجيش الفرنسى ينضم من الأهالى الغزل ، ومن الشيوخ والنساء والأطفال الذين صمخوا على الحياة الحرة الالية . وكمن قرية أحرقت ، وإدعى الفرنسيون أنها كانت ملاذا للمجاهدين . وازدادت هذه العمليات إتساعا مع مرور الوقت ، وانخذلت القوات الفرنسية تحاصر قرى جزائرية بأكملها ، ثم تضرعها بقنابل الطائرات والمصفحات . وتمثلوا ذلك باشعال النار في بقاياها . ونظم العسكريون الفرنسيون تجويع المناطق بأكملها ، وذلك بمنع التجول في الطرق المؤدية اليها ، ثم بمنع السكان من الخروج منها تحت التهديد باطلاق النار بمجرد رؤية أى كائن يتحرك . طبق الفرنسيون ذلك بكل قسوة ، وحتى الادوية منعوا وصولها إلى الجزائر ، وحدث كل ذلك في الوقت الذى تشلقت فيه الحكومة الفرنسية بأن نفوذها وسلطتها قد عادا وسيطرا على الجزائر .

وأثرت الهزائم السياسية والشعور بالضعف والمهانة وسوء الحالة الاقتصادية في فرنسا وفي كثير ممن اعتقلوا أن الجزائر هى أساس كل ما ينزل ببلادهم من مصائب . واتسمت حرب الجزائر بالفظاعة . وأصبح عدد من أولئك الشبان المجندين للخدمة في الجزائر يفخروا بالأساليب التى شارك بها في تعذيب المجاهدين الجزائريين ، وفي قتل الابرياء من الأطفال والنساء والشيوخ .

وأصبح المارسيز ، وهو نشيد الدفاع عن حرية فرنسا أمام الغزاة في عصر الثورة الفرنسية ، نشيداً استعماريًا يدل على تصميم الفرنسيين على البقاء في الجزائر بقوة السلاح وبحرب افناء عامة ، رغم تصميم الشعب الجزائري على انتزاع حريته وإستقلاله . وكم من تهمة وجهت إلى الجزائريين ، وإلى الثورة الجزائرية ، فاتهمت بأنها حركة دينية متعصبة ، تحاول إخضاع أوروبا لحكم إسلامي ، واتهمت بأنها حركة شيوعية ، وتناشوا أنها حركة عربية اشتراكية ، لا تهدف إلا الخير للجميع ، والخير حتى لفرنسا نفسها ، ولكن الخير لهم في ظل الحرية ، وفي ظل الرفاهية .

وسارت السلطات الفرنسية على سياسة التعذيب بعد أن سارت على سياسة التلميع . وسارت وتفتنت في هذه الطريقة ، ودون رحمة أو شفقة أو إنسانية وشهد عليها كثير من أبنائها الذين نشروا مذكراتهم عن وسائلها نجساء هذا الشعب المجاهد ، سواء أكانوا من العسكريين أو رجال القانون ، وحتى رجال الدين : ولقد كتب شريبر وسيمون وجان لاكولتر ، وموريس جارسون - نقيب المحامين في فرنسا - عن هذه الأعمال ، وفضحوا تصرفات حكومة بلادهم أمام الرأي العام . وكتب الكاثوليكيون الأحرار ، وكانوا يهدفون إلى تدخل الرأي العام الفرنسي نفسه ، ووضع حد لهذه الأساليب التي تهديم قيمة فرنسا في أعين العالم ، ووقف هذه الحرب الممكرة التي تقضي على زهرة شباب فرنسا وتقلس خزانها . ولكنهم كانوا قلة من بين الفرنسيين ، وكان من الصعب عليهم الوقوف أمام تكتلات الاستعماريين والمستوطنين والصهيونيين . ولقد أثبت كل ذلك أن حكومة باريس لا تمثل الرأي العام الفرنسي ، بل تمثل مصالح حفنة من العنيتين المتطرفين ولكن الحكومة ظلت عاقلة على موقفها ، واستمرت في تطبيق سياستها .

وقام رجال السلطات الفرنسية في الجزائر بالتفتن في أنواع التعذيب . فكانوا يجردون الجزائريين من ملابسهم ، ويقيلون أيديهم وراء ظهورهم ، ثم يضعون رؤوسهم في الماء لارغامهم على الكلام . وكانوا يعلقون الجزائريين من أرجلهم في أسقف الحجرات ويضربونهم على رؤوسهم المدلاة إلى أسفل . وكانوا يضعون خراطيم المياه في أفواه الوطنيين ، ويلقوهم ، وإذا ما سقط أحدهم أجهزوا عليه ضربا ولكما وركلا بالأحذية . واستخدموا التيار الكهربائي لكي يمر بين رؤوس الوطنيين وأرجلهم وفي مواضع حساسة من أجسادهم . استخدموا ذلك ضد الجزائريين العزل من السلاح ، وبمجموعات من الجنود ضد كل وطني واحد . وكانت هناك الحرب والرصاص للقضاء على كل حالة ميثوس منها ، أو لوضع حد لخروج المذهب عن قواه العقلية بعد هذه المعاملة . وقام الفرنسيون بهذه العمليات بقلوب قاسية ، وتخصصوا في أحرابها بدعوى عملهم في استجواب ومعاملة المشبهين . وتخصصوا في نزع الأظافر وتلذذوا بسماع صياح الضحايا ، واجبروا الوطنيين على الحثافات بحياة فرنسا . ولما علاوة على التعذيب بالجوع والعطش حتى الموت ، وتهديد النساء في أبنائهن ، والرجال بالاعتداء على زوجاتهم ، ونبذوا جانباً كل القيم الإنسانية التي أمضى العالم حياته في بنائها منذ آلاف السنين . وإرتكب الفرنسيون كثيرا مما يعجز القلم عن وصفه ، وكل ذلك للاحتفاظ بالجزائر لفرنسا . ولكن كل ذلك أدى إلى الفرة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين ، وإلى تصميم الجزائر بأكملها على خوض المعركة حتى النهاية ، وإلى استعذاب الجزائريين الموت الشريف والاستشهاد في ميدان المعركة .

وعملت فرنسا على محاولة منع إنضمام العناصر الشابة إلى الثورة . فجنبتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق ، ولكن العمال الجزائريين كانوا يفرون

في أول فرصة تسنح لهم ، وكانوا ينضمون إلى المجاهدين في الجبال . وعملت فرنسا على منع العمال الجزائريين فيها من العودة إلى الجزائر ، ولكنهم كانوا يتصلون ببلادهم عن طريق زملائهم الموجودين في ألمانيا . وكانوا يسهمون في دفع اشتراكاتهم لجبهة التحرير ، ويسهمون في التطوع في صفوف المجاهدين مهما طال الطريق . عبر اللول المخاورة .

وأنشأت فرنسا نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين للدورياتها . وكانت الخطوة تبدأ بقذف الطائرات لهذا المربع بالقتال ثم يأتي دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب . وبلغت القوات العسكرية في الجزائر ثلاثة أرباع مليون جندي . استندت إلى ما يزيد على مائتي ألف من المستوطنين المسلحين والمنظمين في الميليشيا . وأصبح من السهل على الفرنسيين التصدي لأي مربع في الجزائر إذا ما قام المجاهدون بمهاجمة إحدى القوافل والقضاء على رجالها . أو الاستيلاء على الامدادات منها . ورفضت فرنسا السماح لمراسلي الصحف برؤية ما يجري في هذه المنطقة المحاصرة من العالم . وإن كانت قرية سيدي يوسف الواقعة على الحدود الجزائرية ، وداخل حدود تونس قد ظلت شاهدا على ما يقوم به الفرنسيون هناك . ولم يتورع الفرنسيون عن ضربها أكثر من مرة بقتال الطائرات ، ثم قذفها بالمدفعية وتطويقها بالدبابات . وخطف الأهالي منها بدعوى أنهم من الجزائريين . ورأى العالم تدمير هذه القرية ، رغم وقوعها خارج الحدود الجزائرية وتحت سيادة دولة أخرى .

وأخيرا فإن فرنسا قد أنشأت منطقة محرمة في شرق الجزائر تمتد من عناية في الشمال مع الحدود التونسية صوب الجنوب . وأقامت خطا من الاسلاك الشائكة لمسافة اربعمائة كيلو متر ، وعلى مسافة تبعد من ثلاثين إلى خمسين

كيلو مترا عن الحدود التونسية ، وكان هذا هو خط موريس وزير الحرية الفرنسي الذى قرر ترويده بأجهزة الرادار التى تفتح نيران المدفعية بمجرد تماس أى شىء بالاسلاك الشائكة . وجاء بعده شابان الدماس الذى قرر إخلاء هذه المنطقة من السكان ، واعتبارها منطقة ضرب للمدفعية . وبلغ عدد سكان هذه المنطقة ما يقرب من ثلثائة الف جزائرى . وكان قرار الحكومة الفرنسية يعنى التفتن فى أبادتهم . وحاول كثير من سكان هذه المنطقة الفرار أفواجا للنجاة من وابل القنابل والرصاص والحريق والاعتداءات الفاحشة والمجاعة ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مطوقين بين خط موريس وبين القوات الفرنسية المربطة على الحدود التونسية . فلم يكن نصيبهم إلا التعذيب والموت مالم يسعدهم الحظ باجتياز الحدود والالتجاء إلى تونس . وكان معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال ، أما من كان يقدر على حمل السلاح فقد انضم إلى أخوانه المجاهدين فى الجبال . وحاربوا بكل ما وجده من أسلحة . وما استطاعوا انتزاعه من الفرنسيين ، لتخليص بلادهم وتأمين حياة أبنائهم (١) ولكن العثور على البترول فى الجزائر أصبح عاملا يشجع الفرنسيين على البقاء هناك ، وعلى استمرار الحرب .

(٢) الصحراء والبترول :-

قام كثير من الباحثين والدارسين ، وخصوصا من ذوى الاتجاهات اليمينية بتقديم دراسات تدعم فكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر ، واستعرضوا فيها الموارد النباتية والحيوانية والمعدنية لهذا القطر . وشرحوا أن فقد الجزائر سيصيب

(١) أنظر : المغرب الكبير : الجزء الرابع (الفترة الماصرة) لمؤلف . القاهرة ، الدار

الاقتصاد الفرنسي بضرية عنيفة ، ويجعل فرنسا دولة من المرتبة الثالثة أو الرابعة تعتمد على غيرها في المواد الخام وفي التسويق إلى درجة كبيرة .

وشجعت الحكومة الفرنسية نفسها عسكدا من المسرحين من القوات العسكرية على البقاء في الجزائر لتدعيم سلطتها هناك ، وشجعت الشركات على دراسة الامكانيات الاقتصادية للجزائر ، وفي الصحراء الكبرى ، والتنقيب عن المعادن والبتروول فيها ، وكانت فرنسا - من ناحية أخرى ، تزعزع حركة السوق الاوربية المشتركة ، وتحاول ادخال امبراطوريتها والجزائر داخل نطاق هذه المنظمة الاقتصادية .

وإذا كانت عملية تشجيع التوطين في الجزائر قد فشلت أمام ازدياد عمليات جيش التحرير الوطني الجزائري ، فان عمليات التنقيب قد أعطت نتائج مباشرة ، خاصة وأنها قد أدت إلى أكتشاف البتروول وبشكل يزيد من أهمية الجزائر . ويجبر كثير من العناصر المترددة على إعادة النظر في قيمة احتفاظ فرنسا بهذا الاقليم العربي كمنطقة استغلال هامة . واصرت فرنسا أمام الرأي العام العالمي على ضرورة قيامها بمهمتها في الأخذ بيد الجزائر ومساعدة الجزائريين على استغلال مواردهم الطبيعية ، وضمان مستقبل أفضل لابنائهم . وذلك في الوقت الذي كان الفرنسيون يتحدثون فسيه عن أن انتاج البتروول سيصل في سنة ١٩٦٠ إلى سد نصف حاجة فرنسا منه ، وعلى أساس تقدير لإنتاجه في هذه السنة بأربعة عشر مليون طن . واستندت الحكومة الفرنسية إلى ذلك لكي توهم الشعب الفرنسي بقيمة الجزائر ، وتبرر مواصلتها لعمليات الحرب هناك . وأدت هذه العناية الحكومية إلى وقوع حكومة باريس تحت تأثير العناصر اليمينية والاستعمارية المتطرفة وكبار رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال .

وكانت الحكومة الفرنسية تخشى من إمكانية وصول الجزائريين إلى إنترزاغ استقلالهم ، فأخذت ترسم للمستقبل ، وقسمت الجزائر إلى منطقتين متميزتين : الأولى تقع في الشمال وتمتد إلى مسافة مائتي ميل من الساحل . والثانية هي بقية الأقاليم مع واحات الجنوب والصحراء . وضمتها إلى بقية المناطق الصحراوية المتصلة بموريتانيا وشمال السودان الغربي ومنطقة تشاد واسمها باسم «المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء» . ورتبت فرنسا الأمر حتى لا تفقد إلا المنطقة الساحلية من الجزائر ، وكانت قد قررت الاحتفاظ بالمنطقة الداخلية وكأنها ملك لها ، وحتى المنطقة الساحلية فقد أخذت الحكومة الفرنسية في إعداد مشروعات لتقسيمها إلى مناطق يكثر في إحداها المستوطنون ويكثر في الثانية اليهود ، وإلى ثلاثة شبه جرداء يمكن للعرب - إذا ما تشبثوا باستقلالهم - أن يعلنوها دولة لهم . ودرست هذه المشروعات على أنها مشروعات إجتماعية لحل مشكلات السكان ، ولكنها كانت مشروعات سياسية واضحة ، وتستند إلى أسس اقتصادية لا يمكن التعمى عنها .

وكان تشبث فرنسا بأن الجزائر فرنسية يدل على شعورها بالضعف أمام قوات جبهة التحرير الوطنية الجزائرية . ووضح ذلك من تشبث فرنسا بالصحراء ومن مد المياه الإقليمية للجزائر بعيداً داخل البحر المتوسط ، كما ظر من تشبث فرنسا بضرورة القيام بالأخذ بيد الجزائريين . والعمل على تطوير شؤونهم .

ولكن عملية البترول الجزائرية تطلبت كثيراً من وسائل الدفاع ، وخاصة لقوافل البترول ، ولخطوط أنابيب البترول . ولأخذ رجال جيش التحرير للجزائري من خط الانابيب ومن سكة حديد البترول هدفاً واضحاً لهجومهم ،

وفى أنحاء كثيرة منه . واستمر الجزائريون فى مهاجمة هذا المشروع بكل ما لهم من قوة ، رغم تفنن الفرنسيين فى الدفاع عنه . ولقد إرتبطت عملية بترول الجزائر من ناحية بالنفوذ الأمريكى فى شمال أفريقية . كما إرتبطت من ناحية أخرى بالعلاقات مع تونس ، ومع الدول الافريقية المجاورة . ولكن كل ذلك كان لا يكتفى لتغطية فشل فرنسا فى الاحتفاظ بالجزائر . وفى الادعاء بأنها فرنسية ، سواء أكانت قد استخدمت فى ذلك عملية التوطين ، أو عملية البترول أو حتى ضم الجزائر إلى السوق الأوروبية . وكان على فرنسا أن تستمر فى الحرب ، ومنعتها الحرب من أن تتمكن من استغلال موارد الجزائر .

(٣) استمرار الحرب :

استمر أبناء الجزائر المجاهدون فى كفاحهم الحربى والسياسى من أجل استقلال بلادهم ، وكانوا فى كل يوم يحرزون انتصارات جديدة على قوات تفوقهم عدداً وعدة . وشعر كثير من الفرنسيين بأنهم يخوضون معركة خاسرة تكلفهم مالا طاقة لهم به . ولا تخدم فى النهاية إلا أغراض وأطماع مصالح طبقة معينة من رجال المال والاستعمار ، وسياسة حكومية ربطت نفسها بعبلة الاستراتيجية العلوانية الفرنسية .

وظهر أن قطاعا هاما فى الرأى العام الفرنسى قد بدأ يفكر فى شرعية حقوق الفرنسيين فى الجزائر . وكان مؤتمر الحزب الاشتراكى المتعقد فى ليل قد قرر منذ سنة ١٩٥٥ ضرورة وضع نظام جديد فى الجزائر يترك لأبناء البلاد حق التشريع وحتى التنفيذ ، وإن كان قد اشترط ضرورة أرتباط الحكومة الجديدة بفرنسا باتفاقيات حرية تقرب بين اتجاهاتها فى المسائل الدولية الهامة ؛ كما قام الحزب الشعبى الجمهورى بالمطالبة بإنشاء نظام فيدرالى ، يشتمل على كل من الجزائر وفرنسا . ولكن الجزائريين رفضوا هذه العروض ، إذ

أنها لم ترد في حقيقة الأمر في طبيعتها عن أنصاف الحلول ، وأصرروا على نيل الاستقلال كاملا غير مشروط أو مقيد بأي قيد . ووافقت الاحزاب الفرنسية على برنامج جهة التحرير الجزائرية وعلى مطالبها كاملة ، وكان هذا هو موقف الحزب الشيوعي الذي نادى علنا بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وبضرورة إعطاء الكلمة لشعب الجزائر في إدارة شئون بلاده الداخلية والخارجية . وكان الحزب الشيوعي الجزائري من أول المنضمين إلى جهة التحرير الوطني الجزائري .

ولكن الحكومة الفرنسية كانت تقف في وجه هذا الاتجاه ، وكانت تبذل مجهودات ضخمة لمنع «تلويل» القضية الجزائرية، وأصررت على اعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة . وذلك رغم اصرار الدول الصديقة ، العربية والأفريقية والآسيوية على ضرورة حصول الجزائر على استقلالها ، ورغم تأييد الكتلة الشرقية لموقف الوطنيين في هذه المعركة التي تزعمتها إحدى دول غرب أوروبا . وربطتها بالسياسة والاستراتيجية الغربية . وكانت إثارة مشكلة الجزائر في الأمم المتحدة في كل دورة موضوعا أساسيا تبلور حوله حركة تضامن الدول المتحررة ، ودول الكتلة الأفريقية الآسيوية ، ودول العالم الثالث .

وإضطرت الحكومة الفرنسية أمام ضغط الرأي العام الفرنسي نفسه ، والرأي العام العالمي إلى محاولة التويه من جليد ، ومحاولة كسب الوقت وبشكل يسمح لها بالاحتفاظ بمركزها في الجزائر إلى أطول وقت ممكن . وسقطت حكومة جى موليه ، وجاءت بعدها حكومة بورجيس مونورى ، التي أصبح عليها أن تعمل على تغيير بعض مواد الدستور ، وتضع قانونا أساسا جديداً

للجزائر . وعرض هذا القانون الاطارى على البرلمان الفرنسى ، وأعرضت عليه أحزاب اليمين وأحزاب اليسار فى نفس الوقت . وأدعت الأحزاب اليمينية أنه قانون يفيض كرما فى صالح الجزائريين على حساب فرنسا ، واعترض الشيوعيون بأنه لا يتفق مع الأمانى المشروعة للجزائريين ، ولا يضمن حلأ لهذه الحرب المستمرة . وسقطت حكومة بورجيس مونورى . وحدثت أزمة وزارية فى فرنسا . فاضطر البرلمان إلى الموافقة عليه فى أواخر يناير سنة ١٩٥٨ بأغلبية بسيطة .

ولقد نص هذا القانون فى مادته الأولى على أن الجزائر تعتبر جزءاً «مكملأ» للاراضى الفرنسية . رغم اعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر . وهكذا بدأ القانون برفض المطالب الوطنية التى جاهد من أجلها الجزائريون . كمنص على ضرورة الوصول بالجزائر إلى مرحلة الحكم الذاتى . وذلك عن طريق مساواة كل القاطنين فى هذا القطر فى الحقوق الانتخابية . ولكنه عمل فى نفس الوقت على تفتيت الجزائر إلى مناطق صغيرة بشكل لا يسمح بتكامل الوطنيين فى صعيد واحد . كما أنه اعتبر أن حق المستوطنين يعادل حق النواب الوطنيين . هذا علاوة على نص هذا القانون على حق الوزير المقيم فى تعيين أعضاء المجالس . ومثولية الحكومات المحلية أمامه . وعدم قدرة الجمعيات المنتخبة على إسقاط هذه الحكومات .

وكانت تصريحات الحكومة الفرنسية تؤكد أن حرب الجزائر لن تستمر لفترة طويلة . وأن المسألة لا تعلق «ربع الساعة الأخير» . وطال «ربع الساعة» هذا لمدة سنوات .

وكان الشعب الفرنسى يشعر بفداحة الضرائب التى يدفعها للخدمة مصلحة

حفنة من رجال المال والاستعمار ، وتزايد عدد هؤلاء الذين يعارضون في استمرار الحرب . فخشى رجال الاستعمار من وقف فرنسا لمجهوداتها في الجزائر ، وخاصة بعد أن نادى عدد من النواب بضرورة إنقاص ميزانية الحرب الفرنسية . فتكونت جمعيات لنشر الدعوة لاستمرار الحرب حتى النهاية ، وارتفعت فيها أصوات المتطرفين الذين نادوا بإمكانية إخضاع حكومة باريس لقوات فتية يمكنها المحافظة على الامبراطورية . وترأس هذه الحركة كل من جاك موسثيل والجنرال ماسو ، وبدأت في تكوين فروع لها في كل الجزائر وفي كورسيكا وجنوب فرنسا ، وعملت على تسليح أعضائها للاستيلاء على الحكم في فرنسا نفسها . وإجبارها على مواصلة سياسة الحرب ، بكل موارد فرنسا . حتى النهاية المحتومة .

ولقد تمخض كل ذلك النشاط عن مجيئ الجنرال ديجول إلى الحكم ، وموافقته مبدئيا على برنامج العناصر اليمينية ، وإن كان قد عمل على تقليص أظافرهم ، وعلى رسم سياسته الجديدة لكل من فرنسا والجزائر ، وبقية المستعمرات .

ولكن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية اضطرت - أمام ازدياد نفوذ العناصر اليمينية في فرنسا - إلى نقل عمليات القذائيين إلى أرض فرنسا نفسها . ثم اضطرت الجبهة بعد ذلك إلى إعلان إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة ، تواصل بدورها الحرب ، وتدير شئون الجزائر . وتمثلها ، رغم أنف المستعمرين . واعترفت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والصديقة بهذه الحكومة الجمهورية المؤقتة ، وأعلنت تأييدها لها .

وحين وضع الجنرال ديجول دستوره في النصف الثاني من شهر مارس ١٩٥٨ نص فيه من جديد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية ،

وعلى أن الجزائريين رعايا فرنسيون . وحلّت السلطات الفرنسية اتخاذ جميع الوسائل لإظهار الجزائريين أمام الرأي العالمى بأنهم يقبلون هذا الدستور الجديد ، ولكن رجال جبهة التحرير واصلوا مجهوداتهم ، فاستمرت الحرب .

وكان نفوج الرأي العام فى فرنسا نفسها يزيد وضوحا فى كل يوم ، وبعد الاستفتاء على دستور ديجول . وعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة ، وإعلان النول العربية والصديقة الوقوف إلى جانب الجزائريين — بعد ذلك أظهرت حكومة باريس إستعدادها للتفاوض مع ممثلى الشعب الجزائرى . كانت خطوة ، ولكنها لم تكن خطوة مخلصه . إذ أن الفرنسيين كانوا يفضلون التفاوض مع «مصالى الحاج» زعيم الحركة الوطنية الجزائرية . والذي كان مقبلا فى فرنسا فى إقامة معددة منذ سنوات . على التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية . ودل ذلك على استعداد حكومة باريس للوصول إلى النتيجة المنطقية ، وإن كان هذا الاستعداد لم يكن تاما . ولذلك فإن الحرب قد استمرت ، رغم وجود إمكانيات عسكرية ومادية كبيرة لفرنسا هناك . واستمرت حتى الاستقلال .

الفصل الحادى والعشرون

استقلال الجزائر

ترايدت عوامل الضغط الداخلى والخارجية بالنسبة للجزائر مع استمرار كفاح هذا الاقليم ، وفى شكل كان فى صالح القوى الوطنية المتحررة، وفى غير صالح القوى الاستعمارية التى حاولت الابقاء على الجزائر فرنسية ، أو الوصول إلى حل وسط . يمؤه على الجزائريين ، ويستمر فى عملية التحكم فيهم واستغلالهم . وأدى كل ذلك إلى تطور الموقف مع إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة ، كما ظهر أثره فى وصول الجزائر إلى ديمول إلى الحكم ، والتمهيد بذلك للمفاوضات التى انتهت بالمشكلة إلى الاعتراف باستقلال الجزائر .

(١) ضغط العوامل الداخلية والخارجية :

كانت جبهة التحرير الجزائرية قد تركت الباب مفتوحا أمام كل قائد وكل مكافح يرغب فى الانضمام إليها ، ويشارك فى تحقيق الاهداف العامة المتفق عليها . ولذلك فان جبهة التحرير لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، بل كانت تجميعا للقوى الوطنية ، وبشروط معينة ، وبأهداف محددة كل التحديد، وكان انضمام المكافحين لها ، من كل الاتجاهات السابقة لتكوينها ، يدل على نجاحها ، كما كان يدل على تطور خط السير السياسى للحركات والتنظيمات الموجودة فى الجزائر صوب اتجاه التحرير ، وباهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولقد انضم إليها زعماء جمعية العلماء ، وعلى رأسهم توفيق الملقى وأنبوا بذلك أن فى وسع القوى الإسلامية أن تأخذ اتجاهها يساريا ثوريا تحرريا رغم اعترازها بشخصيتها العربية الإسلامية . كما انضمت إليها عناصر من

اليسار المتطرف ، وحتى من بين الشيوعيين . وأخيراً انضم إليها فرحات عباس ورجال أنصار البيان . ، وهم الذين كانوا يمثلون الوسط المعتدل ، والذي كانت له ثقافة أوربية ، ولهم مصالح مع فرنسا ، وفي الاتجاه الغربي .

وكانت مفاجأة للرأى العام أن ينضم فرحات عباس إلى جبهة التحرير ، وكان قد تساءل فيما مضى عن وجود الشخصية الجزائرية ، ثم اعترف بها بعد سنوات ، ولكنه استمر في اتصاله بالفرنسيين ، وحتى بعد اعلان الثورة ، وعلى أساس امكانية الوصول إلى حل سلمى للمشكلة الجزائرية . ولكن تطور الاوضاع ، وتبلور مصالح الجانبين الوطنى والاستعمارى ضد الآخر دفعت بفرحات عباس صوب جبهة التحرير . وبعد أن كانت جبهة التحرير تصف فرحات عباس ورجاله بأنهم لم يصلوا بعد إلى النضج اللازم لاشراكهم في عمليات التحرير ، وتصف مصالى الحاج بأنه يستخدم سياسة أنصاف الحلول السلمية دون جدوى ، انضم فرحات عباس إلى جبهة التحرير في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ . وأثبت ذلك أمام الفرنسيين فشل اعتمادهم على عناصر ممالة لحل مشكلة الجزائر ، وبعبدا عن جبهة التحرير . وإذا كان البعض يتوقع صدور بيانات وبلاغات معتدلة من جبهة التحرير بعد انضمام فرحات عباس إليها ، فانهم قد فوجئوا بأن يكون أول تصريحات هذا الزعيم الجزائرى من القاهرة هجوما عنيفا على سياسة القمع والقتل للاهالى المسالين . ورغم أن فرحات عباس لم يقفل الباب أمام امكانيات التفاوض في المستقبل ، فانه قد أعلن تصميم الجزائريين على مواصلة الحرب حتى النهاية ، والوصول بها حتى فرنسا نفسها ، وداخل بلادها ! وصرح أحمد بن بيللا بعد ذلك بأن فرحات عباس مسئول في جبهة التحرير الوطنية . وأن تصريحاته تصريحات رسمية .

وإذا كانت فرنسا قد نجحت في إصطياد الزعماء الجزائريين الخمسة في

حادثة الطائرة التي كانت تنقلهم صوب تونس . بعد بضعة أيام من تأميم قناة السويس فإن القوى الجزائرية المجاهدة قد عقدت مؤتمرا حرييا سياسيا . في مكان ما في وادي السومام من ٢٠ إلى ٢٥ أغسطس ، وقرروا فيه الخطوط العامة لسياستهم المقبلة : ولأهدافهم العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية . وظهر أمام فرنسا صعوبة القضاء على «حركة» الجزائر واخضاع الاقليم بالقوة . خاصة وأن فرنسا كان يزداد فيها الشعور بضعفها ، وكان الرأي العام والمنظمات الدولية قد أخذت في الاعتراف بوجهة النظر الجزائرية حتى وأن كانت قد عجزت عن اصدار قرارات واضحة ومحددة في هذا الشأن .

وكانت «القضية» الجزائرية قد أثارت أمام مجلس الأمن في أوائل سنة ١٩٥٥ ثم أعيدت المحاولة من جديد في يونيو سنة ١٩٥٦ . وإذا كانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد عجزت في أول الأمر ، ورغم طلب الدول الاربعة عشر . عن ادراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال . فإن العدوان على مصر ، وربطه بمساعلة مصر لثورة الجزائر : قد نقل موضوع العمليات العسكرية وربطه بالتسليح . وأظهر المشكلة الجزائرية وموقف فرنسا منها على أنه تهديد للسلم العالمي ، وعلى أنه تهديد من ناحية أخرى لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحقوق الإنسان . ونجحت الوفود الإفريقية والاسيوية في الدورة التالية بمشروع معتدل ينص على حث الطرفين المتنازعين على اللجوء في مفاوضات لإنهاء النزاع على أساس حتى تقرير المصير . ودون أن يشير هذا القرار إلى جبهة التحرير الجزائرية فانه قد اعترف بوجود شخصية جزائرية وضرورة التضام مع ممثلها . ورغم رفض فرنسا الاعتراف بجبهة التحرير فان الدورة الثانية عشر قد أوصت بتوسط كل من تونس والمغرب في النزاع القائم

بين فرنسا والجزائر . أما الدورة الثالثة عشر فانها قد أوصت فرنسا صراحة بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجزائر ، والتي كانت قد أنشئت في القاهرة سنة ١٩٥٨ .

ولاشك أن تطور عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة كان يدل على تدعيم وجهة نظر المجاهدين الجزائريين بالرأى العام ، والاعتراف الضمني بأنهم يمثلون اقليما مستقلا عن فرنسا ، مادامت هناك توصيات بالمفاوضة بين الطرفين . وكان نفس العامل يعتبر عامل ضغط على الفرنسيين في الوقت الذي أنهكت فيه قوى فرنسا من ناحية الأموال والرجال وفي هذه الحرب الاستعمارية الطويلة المدى .

وكان مشروع بورجيس مونورى لحل مشكلة الجزائر عن طريق التكامل بين الجزائر وفرنسا قد فشل بعد أن فشل مشروع جى مولييه لاستخدام القوة كوسيلة للوصول إلى حل . ومع استمرار فرنسا في انفاق ٧٧٠ مليار فرنك سنويا في حرب الجزائر ، وابقاء ٧٠٠,٠٠٠ مجند فرنسى هناك زاد سبيل الاحزاب اليمينية ، وحتى الحزب الاشتراكي الدولى الفرنسى صوب افلامس فرنسا ، وهددوا بسير بلادهم صوب هزيمة ساحقة في الجزائر . ونلاحظ من ناحية أخرى أن استخدام بعض القواد الفرنسيين في عمليات تبعد عن اختصاصاتهم العسكرية ، وتعلق بالأمن وبالتحرى والمراقبة والاستجواب ، قد أدت إلى وقوف عدد من القواد الفرنسيين ضد هذا الإتجاه ، وعلى أساس أن هذه العمليات تحول المجند عن الهدف الذى جند من أجله . وشاهدت فرنسا في ذلك الوقت استقالة عدد من الجنرالات الفرنسيين احتجاجا على «سوء استخدام القوات الفرنسية في الجزائر» ولم يراجع عدد منهم عن نشر مذكراته

ووصف فيها ما يحدث في الجزائر ، رغم تقديمهم للمحاكمة بعد ذلك ، أو تحديد اقامتهم ، نتيجة لإفشائهم أسرار عسكرية ومهنية .

ووضع أن الانقسام في الرأي العام بشأن الجزائر قد وصل إلى رجال القوات المسلحة ، وبشكل يزيد ظور المتناقضات ، حتى داخل أجهزة الحكم الفرنسية . ومهد ذلك لوصول قيادة جديدة سياسية وعسكرية إلى السلطة .

وكان اصرار المستوطنين الفرنسيين في الجزائر على إبقاء هذا الاقليم فرنسيا يزيد من اضعاف حكومة باريس ، ويشكل ضغطا على فرنسا نفسها ، حتى تستمر في عملياتها الحربية في الجزائر. ومع تراجع قطاع هام من الرأي العام الفرنسي عن الاستمرار في حرب الجزائر وقع انقلاب ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ وقام به جنود فرقة المظلات الموجودة في الجزائر ، وأدى ذلك إلى عودة الجنرال ديغول إلى الحكم . وكان هذا التطور في السيطرة على السلطة في فرنسا نفسها يدل على الضعف ، وفي صالح الثورة الجزائرية .

(٢) الجنرال ديغول :

ساعدت العناصر العسكرية اليمينية ديغول في الوصول إلى الحكم ، بعد أن رأت في شخصيته الكبيرة واجهة يمكن العمل من ورائها باسم «إنقاذ الوطن» . وكان عسكريا مثلهم ، ولا يقبل الشيوعية ، في نفس الوقت الذي يعترف فيه بفرنسيته . وسار الجنرال ديغول على خطوات متزنة حتى يسمح بنضوج ووضوح العناصر المؤثرة في الموقف . وكان لا يوافق على الخضوع حتى لأولئك الذين أوصلوه إلى الحكم. وكان تشكيل «لجان الأمن العام» في كل من الجزائر وفرنسا ، والاستناد إلى أن الوطن الأم مهلد ، يسمح للجنرال ديغول بالسكوت عن إعطاء أى تصريحات بشأن الجزائر ، وحتى لا يصبح أداة في

أيدى من أوصلوه للحكم . وعامل الجنرال ديجول الجزائر في مشروع دستور الجمهورية الخامسة على أنها داخل فرنسا أو جزء من فرنسا ، وهو مشروع الدستور الذى ظهرت فيه فكرة الإدماج واضحة . وأعطى ديجول لاقاليم الاتحاد الفرنسى في إفريقيا السوداء حق تقرير المصير في البقاء مرتبطة بفرنسا أو الانفصال عنها ، وكان على الجزائر في نفس الوقت أن تدل برأيها في الاستفتاء الخاص بالموافقة على الدستور أو رفضه . وعلى أساس أن الجزائر أرض فرنسية . وكانت نتيجة الاستفتاء في الجزائر تدل على تدخل السلطات الحكومية ضد الأهالى . وأعلن الجنرال ديجول في قسطنطينية ضرورة البدء بخطة خمسية تهدف لإفراح مجال العمل أمام الجزائريين . وتفتح الأبواب للدخول في عملية تصنيع ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، وزيادة الاهتمام بالتعليم . كيادين إقتصادية واجتماعية لازمة لتطوير الجزائر . وبصفتها جزء من فرنسا . وأعلن رئيس الوزراء الفرنسى أن هدف حكومته هو توحيد النقد والميزانية والتشريع بين فرنسا والجزائر . وكان معنى ذلك السير على سياسة الإدماج . وحتى النهاية . وأعلن فرحات عباس أن الجنرال ديجول يطلب إليهم الحضور إلى باريس وهم يرفعون الأعلام البيضاء ، ويطلبون الأمان ، ولكنهم لا يوافقون على ذلك . إذ أنه سيغضب المجاهدين الموجودين في الجبال .

ورأى الجنرال ديجول فشل هذه السياسة فصرح في ٦ سبتمبر ١٩٥٠ بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، حتى وإن كان في ذلك إنفصالها عن فرنسا . وكان قد أحاط هذا المشروع بضمانات جعلته غير مقبول من جهة التحرير الجزائرية . وكانت أخبار التعذيب وإستخدام الطلقات المتفجرة ضد الجزائريين قد إنتشرت في كل مكان . وربما كان الجنرال ديجول قد حاول بتصريحه التويه

على الرأى العام العالمى وعلى هيئة الأمم المتحدة ، ولكنها كانت خطوة على أى حال تسمى الرأى العام القرنسى لقبول فكرة الشخصية الجزائرية المنفصلة، حتى وإن كان ذلك بشروط معينة .

وإشتمل مشروع ديجول على قيام إستفتاء حول مستقبل الجزائر . وإن كان قد أشرط مرور أربعة سنوات من الهدوء فى الجزائر . وفسر الهدوء بالأى يقع أكثر من مائتى قتيل فى الجزائر فى السنة . وخير ديجول الجزائريين بعد ذلك بين ثلاث أمور: الأول هو الانفصال وأختيار نوع الحكومة التى يرغبون فيها ، وإن كان قد هاجم مثل هذا الاتجاه وشرح أنه سيوقع الجزائر فى القوضى والإضطراب وعجز الميزانية . وسيهدد لوقوع الجزائر تحت الشيوعية ، وهو أمر لا يرضاه شخصيا للجزائر ، والثانى هو الادماج والمساواة فى الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين ، رغم إختلاف الأديان ، وأمام الوظائف ، وفى المرتبات ، والتأمين الاجتماعى . أما الثالث فهو نظام الاتحاد الفيدرالى ، وفى هذه الحالة يشكل الجزائريون حكومة جزائرية كل وزرائها من الجزائريين ، وتعتمد على تأييد فرنسا وإعالتها ، وترتبط برباط وثيق فى الاقتصاد والتعليم والدفاع والشئون الخاصة .

وحاول الجنرال ديجول بهذا المشروع أن يقسم بين الجزائريين وبعضهم، ويشعرهم بخطورة الانفصال عن فرنسا . وكانت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء تحدث عن أنه فى حالة الانفصال لن يكون هناك إلا التقسيم ، نظراً لوجود إختلاف بين المنطقة الشمالية التى يسكنها الجزائريون ، والمناطق الجنوبية التى تشتمل على البرول واللازمة من الناحية الاستراتيجية للاتصال بموريتانيا والسودان الغربى ونيجيريا وتشاد، أى أن الجزائر الجزائرية مستصعب المنطقة الشمالية فقط ، وحتى الأطلس . وكانت فرنسا تهدد فى نفس الوقت

بالاتصال والتفاوض مع مصالى الحاج للوصول إلى هذه التسوية الدستورية .
وفي الوقت الذى أعلن فيه رجال جبهة التحرير استعدادهم لوقف القتال
إذا ما كانت هناك مفاوضات حرة معهم ، وبصفتهم الممثلين الفعليين للجزائر ،
أعلنت العناصر اليمينية الفرنسية عداها لهذا التصريح ولبرنامج ديجول . ولكن
إستلام ديجول لسلطاته بطريقة دستورية كان يظهر العناصر اليمينية فى قيامها
بالضغط على أنها تستخدم طرقا غير مشروعة ، وخاصة إذا ما هددت هذه
العناصر بنزع السلطة من ديجول نفسه .

وكان الجنرال ديجول قد أمر بحل لجان الأمن العام ، ولكن بعض
جنرالات الجيش صرحوا بإمكانية عدم رضوخهم لأوامر الحكومة . ثم أخذت
حركة من التردد والعصيان تظهر فى مدينة الجزائر ، وشارك فيها المستوطنون
والعناصر اليمينية الفرنسية فى فرنسا نفسها . وترأسها جورج بيدو . وإنتهى
الأمر إلى محاولة القيام بانقلاب . وبقيادة أربعة من قواد الجيش الفرنسى .
تهدف الاستيلاء على السلطة فى الجزائر ، والاستيلاء على السلطة فى فرنسا
نفسها ، وبعد غزوها . وشعر ديجول أن اليمينيين يحاولون انتزاع السلطة منه ،
فى الوقت الذى يوافق فيه رجال التحرير على التفاوض من أجل وقف العمليات
الحربية .

واضطر الجنرال ديجول إلى أن يتجه إلى رأى العام الفرنسى نفسه لمواجهة
المتحدين الذين حاولوا إجبار فرنسا على الاستمرار فى الحرب . وشرح ديجول
أنه يمثل فرنسا . وأنه لا يمكن لأى قائد عسكري أن يهدد بتغيير النظام فى البلاد
دون أن يعتدى على فرنسا نفسها . وإذا كانت القوات الفرنسية فى الجزائر
تهدد بغزو فرنسا واحتلالها برجال المظلات فإن ديجول قد طلب إلى الفرنسيين
عامة ، وإلى سكان باريس خاصة ، الخروج بسياراتهم جميعاً - فى حالة

أطلاق صفارات الانذار — والعمل على سد الطرق ، وعدم تمكين أى جندى فرنسى من المتمردين فى الجزائر من المرور فى الطرقات ، وإثبات أن شعب باريس يمكنه أن يدافع عن جمهوريته . وأمام كل من يعتدى -لها- ، حتى وإن كان فرنسياً ، وحتى إذا كان يرتدى الكسوة العسكرية ، إذ أنهم من المتمردين ولا يجوز تركهم يتحكمون فى فرنسا . وفى نفس الوقت كان ديجول قد أعد عدته مع رجال المكتب الثانى ، وعدد من القربيين من الجنرالات المتمردين . وكذلك رجال الدرك ورجال المصفحات لقمع الحركة المتمردة فى مدينة الجزائر . وبعد سيطرة العسكريين على مدينة الجزائر ، ومع عدد من المستوطنين الفرنسيين والغوغاء ورجال الميليشيا إنتهى التمرد بعملية قياصكو كاملة . واضطر الجنرالات إلى الفرار فى شهر أبريل (١) .

حقيقة أن تغير السلطة بهذا الشكل لم يكن كافياً للقضاء على أساليب الوحشية التى إستعملها المستوطنون الفرنسيون ضد الجزائريين ، وخاصة ضد المدنيين والأهالى العزل . ولكن إستمرار هذه العمليات كان يثير الإشمئزاز فى فرنسا نفسها ، وفى كل يوم أكثر من اليوم السابق ، ويمهد للتفاهم والتفاوض بين الفرنسيين والجزائريين .

(٣) المفاوضات والاستقلال :

كانت الحكومات الفرنسية المختلفة تقوم ، حتى قبل وصول ديجول إلى الحكم ، بمفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية لكى تعرف شروط التوار . وكان الإصرار من الجانب الوطنى على المطالب الأساسية للجزائريين يثبت

للفرنسيين وجود برنامج ثورى واضح ، وعدم وجود أية نية للترجع فيه .
وإذا كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة قد وافقت على الدخول في مفاوضات
حرة مع فرنسا فلم يكن ذلك إلا لكي تحتفظ فرنسا بماء وجهها وتتمكن من
سر عملية إنسحابها .

ومنذ صيف سنة ١٩٦٠ تحدث الجنرال ديغول عن ضرورة وقف القتال
بين «الأخوة» وضرورة الوصول إلى «صلح الشجعان» وأظهر بذلك أنه يقدر
شجاعة المجاهد الجزائري مثلما يقدر قيام الجندي الفرنسي بواجبه الوطني .
وإذا كان ديغول سيحدث عن مجرد وقف القتال ، فإن هذا كان يستدعى
التفاهم بين القوى المتحاربة ، ويشتمل ضمنا على إعراف فرنسا بالحكومة
الجزائرية المؤقتة ، وعلى أنها في حالة حرب معها . إلا أن الجزائريين رفضوا
الفصل بين النواحي العسكرية والسياسية . وأعلنوا رفضهم لفكرة التقسيم .
ولحصول فرنسا وحلها على البترول ، وطالبوا باشتراكهم في الاشراف على
الاستفتاء الذى يقع في بلادهم . وأدى ذلك إلى فشل الوفد الجزائرى الذى
زار باريس في نهاية صيف هذه السنة في الوصول إلى حل مع الحكومة الفرنسية ،
وإضطر ديغول في سنة ١٩٦١ إلى البدء في محادثات جلييلة في الشئون العسكرية
والسياسية معاً ، وأدى ذلك إلى مفاوضات إرضيان التى كانت مرحلة هامة في
سبيل الوصول إلى إستقلال الجزائر .

حقيقة أن موضوعات المستوطنين ، والقواعد العسكرية والبحرية والجوية
الفرنسية في الجزائر ، وكذلك مسألة فترة الانتقال ، وأخيراً مسألة الصحراء
والمناطق الجنوبية — كانت كلها عقبات بين الفرنسيين وحكومة الثورة
الجزائرية . وطالبت فرنسا بضمانات تحفظ للمستوطنين إمتيازاتهم ، وطالبت
بمقهم في جنسية مزدوجة . ولكن الجزائريين رفضوا هذه المطالب ، واقترحوا

تخيير المستوطنين بين الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يصبح مواطنوا جزائريا له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مثل بقية الجزائريين ، وبين الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية ، وفي هذه الحالة يعاملون معاملة الاجانب في دولة مستقلة . وكان برنامج جبهة التحرير يستمر بعد الاستقلال السياسي مع عملية التحرير الاجتماعي والاقتصادي . ومع ضرورة تطبيق الاصلاح الزراعي . وإصدار تشريعات إشتراكية تطبق على كبار الملاك . وكان معنى إحتفاظ الفرنسيين ، وهم طبقة كبار الملاك : بجنسية مزدوجة يعرقل برنامج التحرير الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر . أما فيما يتعلق بالقواعد فان فرنسا أصرت ضرورة الاحتفاظ بقاعدة المرمى الكبير وبقاعدة برية في قسنطينة . ولكن الجزائريين إشتروا ذلك بفترة مؤقتة وقصيرة وينص على مدتها . وأما فيما يتعلق بالفترة الانتقالية فقد حاولت فرنسا الاحتفاظ في أثنائها بالسلطة في الجزائر في أيديها ، ولكن الجزائريين أصروا على ضرورة إشتراكهم على الأقل في هذه السلطة ، وفي أثناء هذه الفترة المؤقتة . وأما مشكلة الصحراء والاراضي الجنوبية فقد طالبت فرنسا بفصلها عن الجزائر والاحتفاظ بها تحت السلطة الفرنسية ، في الوقت الذي أصر فيه الجزائريون على اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجزائر . وكانت فرنسا قد وافقت على التنازل عن سيادتها على الجزائر نفسها ، فعرضت اقتراحا جديدا يذكر أن الاقليم الجنوبي والصحراء يصبح أرثا دوليا لكل الاقاليم المحيطة به ، ويمكن إجراء إستفتاء خاص به فيه منفصل عن الاستفتاء الذي سيحدث في الجزائر . ولكن رجال جبهة التحرير أعلنوا أنهم سيتفاهمون مع الاقاليم المجاورة لهم في شأن الصحراء ، وذلك في عادات منفصلة . وفوت الجزائريون على فرنسا المناورة الخاصة بتقسيم بلادهم والتي كانت تهدد بدفع تونس أو المغرب ضد الجزائر ، وهي لا تزال في مرحلة لم تصل فيها إلى

الاستقلال الرسمي بعد . وأعلن كل من المغرب وتونس أنهم سيتفاهمون سوريا ومع الجزائريين ، في مسألة الثروات الاقتصادية الموجودة في الصحراء ودرجة مشاركتهم فيها ، واضطرت فرنسا إلى أن تفرض ضمانات معينة خاصة باستخراج البترول ونقله حتى البحر المتوسط .

ورفض الجزائريون أنصاف الحلول ، ففشلت مفاوضات أيفيان في المرحلة الأولى ، ووجد الجنرال ديغول أن أمامه الاختيار بين شيئين : الأول هو الاستمرار في الحرب ، وبعد أن وصل إلى المرحلة التي أعترف فيها بكل ما سبق ، والثانية هي أخذ خطوة أخرى إلى الأمام ، ومقابلة الجزائريين والعمل على وقف الاستنزاف الاقتصادي والبشرى الذي تعرضت له فرنسا منذ سبع سنوات . وتم أعتارف فرنسا باستقلال الجزائر ، وإن كانت فرنسا قد احتفظت ببعض ميزات مؤقتة خاصة بحقوقها في البترول ، وبضرورة تعويض الفرنسيين في حالة استيلاء الدولة الجزائرية على أراضيهم أو تأميمها . ووافقت على وجهة النظر الجزائرية في معاملة المستوطنين ، واعتبرت أن الجزائر قد ورثت استقلالها من الحكومة الفرنسية ، وبشكل يسمح لها في المرحلة الأولى بأخذ معونة اقتصادية وفنية من فرنسا . وكان في وسع هذه المعونة أن تساعد الجزائر على بناء بلادها ، واستخدام جزء منها في عملية تصفية ممتلكات الفرنسيين هناك .

وخرج أحمد بن بيللا من السجن هو وصحبه الأربعة ، ووافق على هذه الشروط ، خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا أن اتفاقياتهم مع فرنسا اتفاقيات مرحلية ، يمكن تعديلها في الأيام التالية . وبمجرد تكوين الحكومة الجزائرية الشعبية والديموقراطية بدأت المفاوضات من جديد مع حكومة فرنسا وتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والمعونات المالية والاقتصادية والفنية .

وسمحت عملية خروج المستوطنين الفرنسيين بأعداد كبيرة من الجزائر
لحكومة الجزائر بالحصول على مزارع واسعة ، وخالية من الملاك ، وأخذتها
أساسا لسياسة التطبيق الاشتراكي في مجال الزراعة في بلادها . وأثبت كل
ذلك انتصار ثورة المليون ونصف مليون شهيد ، وبشكل فاق انتصارات كل
من تونس والمغرب ، خاصة وأنها قد أردفت استقلالها السياسي بعملها
للوصول إلى تحرير الطبقات الكادحة ، وتحريرهم في الميادين الاجتماعية
والاقتصادية . وأصبحت الجمهورية الجزائرية قوة رئيسية في ميدان التحرر
في المغرب العربي ، بل وفي كل العالم العربي ، والتحرر في الميدان القوي ،
والتحرر في الميدان الاجتماعي والاقتصادي .

الباب الخامس

الحرية والاشتراكية والوحدة

الفصل الثاني والعشرون

للمركة السياسية في ظل القومية

كانت معركة السويس وانتصار العرب فيها ، علاوة على استمرار الثورة في الجزائر ، من أهم العوامل التي تدفع المركة العربية صوب مواصلة التحرر ، وفي ظل القومية . وظهر أن القاهرة تمثل قطبا هاما من أقطاب هذه الحركة ، إن لم يكن أهمها . وكانت سوريا من أشد الدول تعلقا بفكرة الوحدة العربية . والعمل من أجلها . وأدى ذلك إلى تقارب واضح في الشعور الوطني القومي في هذين الاقليمين ، وخاصة بعد انتصارات مصر الثورة، وفي معركة القناة . وإذا كانت ظروف سوريا منذ استقلالها ، ومنذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ تدل على محاولات متتالية لتدعيم الحكم فيها ومحاولة ربطه بتحقيق الوحدة العربية ، وبشكل أو بآخر ، فإن هذه العملية لم تتم بطريقة فعالة إلا مع مصر ، وإلا بعد معركة قناة السويس .

(١) سوريا والوحدة العربية :

كانت سوريا هي الاقليم الذي ظهرت فيه الحركة التحررية العربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وللتحرر من حكم الاتراك ، وكانت هي الاقليم الذي شهد نشاط الجمعيات العربية وبروز فكرة الثورة العربية . وكانت قد أصبحت قلب العروبة النابض ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد دخول قوات العرب إلى دمشق ، واعلان استقلال العرب من عاصمتها . وكانت قد كافحت ضد الانتداب الفرنسي ، وقامت بالثورات ، وربطت نفسها دائما بفكرة الوحدة العربية . ومع المقدمات الأولى لنشأة جامعة الدول العربية

كانت سوريا قطبا هاما من أقطابها ، وكان لوجهات نظرها ، الجمهورية
التحررية ، أثرا كبيرا في كسب مصر إلى صفها ، وفي وقف عملية التوسع
الفاشي سواء أكانت من بغداد أو من عمان .

وأثرت حرب فلسطين في سوريا أكبر تأثير . وكانت «الحرية» السياسية
المنفتوحة في سوريا سببا أساسيا في ظهور الرأي العام السوري في شكله الناضج
والذي لا يقبل الخضوع لأي ضغط أو توجيه ، ولا يخشى إلا وجه العروبة .
وإذا كانت مصر قد شعرت بما حدث في حرب فلسطين ، فلاشك أن شعور
سوريابه كان أقوى . وكان من السهل على السوريين أن يتحركوا ، في ظل
جمهورية ، وبطريقة أسهل من تحرك المصريين الذين خضعوا لنظام ملكي .
وكانه راسخ منذ عهد طويلة .

وتالت الاحداث في سوريا بعد حرب فلسطين ، وفي شكل تطورات
في رجال السلطة ، أخذت شكل الانقلابات المتتالية - ودلت هذه الحركة على
رغبة في التغيير ، وإن كانت قد دلت في نفس الوقت على الافتقار إلى الاسس
اللازمة للاستقرار في ظل النظم الجديدة ، وحتى الافتقار إلى برامج وطنية
توضع وتنفذ وتربط بخطة زمنية . ولاشك أن قيام القيادات العسكرية بالاستيلاء
على السلطة ، ودون احترامها للبرامج الوطنية السياسية ، واهتمامها بالنظام ، قد
أثر في حركة تطور سوريا ، وإلى حد بعيد .

شهدت سوريا أولى الانقلابات العسكرية بعد هجوم اليهود على القوات
المصرية في النقب وفي رفح والعريش . وكانت القوات السورية في ذلك الوقت
قد تكبدت الكثير من الخسائر في المنطقة الشمالية الشرقية من فلسطين ، إذ أنها
كانت منطقة تشتمل على التحصينات القوية ، ولكنها تمكنت رغم ذلك من

الاستيلاء على بعض المستعمرات اليهودية القوية مثل مستعمرة ميثار هايردون. وكان شكري القوتلي ، رئيس الجمهورية السورية ، أول من وقف في ذلك الوقت وطالب ملوك العرب ورؤسائهم بضرورة إرسال التجنيدات إلى القطاع الجنوبي من فلسطين ، وحتى يتمكن المصريون من الخروج من مواقعهم المحاصرة في الفالوجا وعراق سويدان وعراق المنشية . ولاشك أن مساوىء حرب فلسطين كانت قد وضحت أمام أذهان السوريين، وتحدثوا عنها بكل صراحة وحرية ، وبطريقة فاقت انتشارها وتحليلها في أي بلد عربي آخر . وأصررت سوريا ، حتى في أثناء مفاوضات الهدنة في رودس ، على عدم اخلاء المستعمرات التي كانت قد احتلتها في فلسطين ، واحتفظت بذلك مخطتها الوطني والتحرري واضحا أمام الجميع .

وكانت أولى الانقلابات في سوريا هو انقلاب حسني الزعيم في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ وأفاق دمشق في هذا اليوم على أبناء الانقلاب . واعتقل شكري القوتلي والوزراء وأدعوا في سجن المزة .

وحاول مستشارو حسني الزعيم أن يجنوا للانقلاب مبرراً دستوريا ، بقره مجلس النواب ، وسعوا لتشكيل حكومة جديدة في ظل النظام الجديد . ولكن كثيرا من النواب رفضوا التعاون معه . وحصل حسني الزعيم من شكري القوتلي على استقالة من رئاسة الجمهورية ، ثم أطلق سراحه بعشهر . وغادر شكري القوتلي سوريا مع أسرته واستقر في الاسكندرية .

وكان حسني الزعيم يمتاز بالادعاء وبالنظرية وبالتهور ، ولكنه اعتقد أنه سيدير بسوريا صوب حكم أفضل من الحكم السابق . وعلمنا أن نعرف أن هذا التغيير في القيادة السورية ، وفي ذلك الوقت ، كان مطمئنا للقيادات

المهاشمية في كل من بغداد وعمان . وسارع الملك عبد الله بمباركة هذا الحكم ، وطار نوري السعيد إلى دمشق لمحاولة الافادة من هذا الانقلاب في صالح الاتحاد مع العراق . وإذا كان حسنى الزعيم قد وافق تحت شعار الوحدة العربية على أن يمد يده إلى بغداد وعمان ، فإن هذه الخطوة كانت نكسة وخطوة إلى الوراء ، إذ أنها كانت تعنى تهقير حكم جمهورى وخضوعه لحكم ملكى . يتصف بالاستبداد أكثر مما يحمل من معانى الحرية . ولذلك فإن مجموعة من الضباط السوريين وقفوا في وجه حسنى الزعيم ، واضطرتهم إلى التراجع عما أقدم عليه .

وكان حسنى الزعيم شديد الاعتداد بنفسه ، ويصرح بأنه زعيم مضروب في ثلاثة : زعيم بكتيته ، وزعيم برتبته ، وزعيم للسوريين . ولكنه كان متردداً ، وكان يحمل من صفات رجال النظام أكثر مما يحمل صفات رجال السياسة . وأدى موقفه من الوحدة أو الاتحاد مع الهاشميين إلى تهديداهن الدولتين العربيتين لحدود سوريا ، واضطراره إلى وضع القوات السورية المحاربة على حدود سوريا معهما ، وفي الوقت الذى كانت فيه الحدود الاسرائيلية تحتاج إلى تدعيم . واضطره هذا الموقف إلى أن يتجه إلى الجانب الآخر ، وصوب لبنان . وأدت حادثة اعتقال أحد الضباط السوريين في لبنان إلى حشد قوات جيشه من جديد على الحدود اللبنانية ، وكادت الازمة أن تؤدي إلى حرب ، لولا أن أطلقت حكومة بيروت سراح هذا الضابط . وانتهى الأمر بأن «توقع» حسنى الزعيم داخل قيادته لسوريا ، وفي ظل حكم نجمد ، واهتم بالتنظيم والضبط والربط أكثر من اهتمامه بالسياسة والانتاج . وسرح آلاف من الموظفين ، وعقد اتفاقيات مع شركة تاب لاين الامريكية . ومع بعض الشركات البريطانية . وعاد هذا القائد قد اعتمد على القوة في

الابقاء على السلطة لنفسه فلم يكن هناك سلاحا الا القوة لتنجيته عنها . وقامت مجموعة من الضباط الاحرار بالتخلص منه . وشرق يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ لكي يعلم العالم أن الرصاص قد اخترق جثته ، وأن سائى الخناوى قد إستولى على السلطة .

وكان انقلاب سائى الخناوى هو ثانى الانقلابات ، وان كانت شخصية القائد مهزوزة ، وتمتاز بالطيبة، مما يبعدها عن صفات القائد العسكرى وعن صفات القائد السياسى . ودعا سائى الخناوى إلى الاتحاد مع العراق ، والف حكومة اشتملت على ممثلى معظم الأحزاب . ورأس هاشم الاتاسى هذه الحكومة ، التى اتخذت قراراً بدعوة الشعب لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً . ولكن هذا الاتجاه الجديد لم يكن راغبا فى عودة شكرى القوتلى إلى الحكم ، وأدى ذلك إلى إمتناع الحزب الوطنى الذى يرأسه القوتلى عن الدخول فى الانتخابات . فخلا الجو أمام المرشحين الجدد . وتبياً لوضع دستور اتحادى ، واقرار فكرة الاتحاد مع العراق .

ولكن فكرة الاتحاد مع العراق لم تكن حيية إلى قلب السوريين ، مادام نظام الحكم فيه كان رجعياً ، ولذلك فإن مجموعة من الضباط الاحرار حاولت أن تقوم بانقلاب جديد ، وتستولى على السلطة ، وفشلت خطة الحكومة فى وضع أيديها على هؤلاء العقلاء الخمسة ، الذين أمرعوا من جانبهم فى القيام بحركتهم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وإنزعوا السلطة من أيدي سائى الخناوى ومعاونيه وأودعهم فى السجن وتولى أحد العقلاء وهو أديب الشيشكللى أمر القيادة . وأدى ذلك إلى وقف مشروع الاتحاد مع العراق ، وإلى تأليف كتلة جمهورية داخل مجلس النواب السورى ، أخذت فى القيام بمجهودات وطنية . وتألقت حكومة برئاسة ناظم القلمسى ، وانتخب هاشم الاتاسى رئيساً

للجمهورية . ولقد وضع ناظم القلمى مشروعا للاتحاد بين الدول العربية ، وطاق من أجله العواصم العربية ، واجتمع برؤساء حكوماتها ، ولكنه لم يحظ بأى تأييد .

وكان لسيطرة أديب الشيشكلي على الموقف من وراء الستار تأثيرا على استمرار نمو شخصيته ، وإزدياد أطماعه فى السلطة . وأخذ فى التخلص من عدد من المنافسين له ، وخاصة من الضباط الأحرار . فشهدت سوريا مرحلة فوضى فى الحكم ، وأفاد الشيشكلي منها ، إذ أنها مهدت لاعتقال الوزراء وعدد من النواب ، وإلى استقالة هاشم الاتامى رئيس الجمهورية . فخلا بذلك الجو أمام اديب الشيشكلي ، وحكم البلاد حكما مباشرا ، واهتم بالنظام أكثر من اهتمامه بأى شىء آخر . ولكن استلامه السلطة بهذا الشكل غير الدستورى جعل ممثلو الاحزاب السياسية يجتمعون فى مدينة حمص ويقررون معارضته . وزادت الايام من إظهار افلامه فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، واستخدامه الشدة مع شعب لا يخضع للقوة . وكادت الثورة أن تشتعل فى جبل النروز ، واضطر سلطان الاطراش إلى تركه إلى الاردن . وكان كل من أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار قد اتفقوا على دمج حزبهما فى حزب واحد ، باسم حزب البعث العربى الاشتراكي . والتجأوا إلى لبنان ، وهدد الشيشكلي باغلاق الحدود بين البلدين إذا لم تخرجهم الحكومة اللبنانية من أراضيها . فاضطروا إلى ترك لبنان والذهاب إلى روما . وكان لهذا التشكيل الحزبى الجديد أكبر الاثر فى سقوط أديب الشيشكلي . حقيقة أن هذا التكتل الحزبى قد عمل على زيادة الوعي فى سوريا ضد أديب الشيشكلي ، ولكن من قام بالتغيير من جديد كان هو الجيش . ومرة أخرى تحرك بعض الوحدات الموجودة فى حلب وتعلن «الثورة» . وكان ذلك

يدل من ناحية على ضعف القاعدة الشعبية والجاهلية عن التحرك ، وخاصة أمام قوة الضغط الإداري ، والتي يمارسها من يسيطر على السلطة ، ودلت من ناحية ثانية على أن الجيش يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الأمة ، وسلاحها الذي يتقدم الصفوف لاجراء التغيير ، حتى وإن كان في ذلك ابتعاداً واضحاً من مهمته الرئيسية التي أنشأ من أجلها ، خاصة وأنه لم تكن له برامج سياسية محددة . وكان الأمر ينتهي به دائماً إلى اعتبار السلطة هدفاً ، وليست وسيلة للتغيير .

والمهم هو أن عهد أديب الشيشكلي قد انتهى ، واستقال من رئاسته الجمهورية وترك سوريا التي عادت إليها الأوضاع الدستورية من جديد كما كان عليه الحال حتى عام ١٩٥١ . ومع خروج الشيشكلي نصل إلى شهر مارس سنة ١٩٥٤ ، وكانت مصر قد سارت في طريق الثورة ، وقد دعمت الثورة فيها وسارت في طريق التحرر والتحرير .

واشرفت سوريا على الانتخابات التي تمت وخرجت عنها تشكيلة متباينة في مجلس النواب السوري ، وإن كانت روح التضامن قد وجدت بين الأحزاب السياسية ، وخاصة أمام خطر عودة الحكم العسكري. واتفق الحزب الوطني مع حزب الشعب وبعض المستقلين على تشكيل حكومة برئاسة فارس الخوري ووقفت هذه الحكومة في وجه مؤامرات الاحلاف العسكرية في سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٥ . ولكن إئتلاف الحزب الوطني مع حزب الشعب أصابه التفكك ، فاستقالت حكومة فارس الخوري ، وإئتلف الحزب الوطني مع حزب البعث العربي الاشتراكي وبعض المستقلين ، وكانوا جهة رشحت صبري العسلي لتأليف الوزارة . وزاد ظور الاتجاه للتقارب مع مصر ،

وللتقارب مع سياسة مصر : سواء كان ذلك في المؤتمرات الدولية أو مثل له مؤتمر بانلونج ، أو كان ذلك مع الاتجاه إلى تحطيم احتكار السلاح ، واتجاه سوريا كذلك صوب الكتلة الشرقية لتسليح قواتها. وعندما اشرفت مدة هاشم الاتامى رئيس الجمهورية على الانتهاء . اتجهت الانظار إلى شكرى القوتلى من جديد. وأسفر استفتاء ١٨ أغسطس ١٩٥٥ عن فوز شكرى القوتلى. ونصل بذلك إلى القيادة السياسية التي إنحلت مع مصر .

(٧) الوحدة المصرية السورية :-

استلم شكرى القوتلى الحكم في فترة زاد فيها تبلور الموقف بين الاتجاهات الحزبية . وبشكل يهدد الوحدة القومية . وامتاز هذا الوقت كذلك بزيادة الضغط الخارجى على سوريا . وزيادة تبلور أطماع العراق . في ظل حلف بغداد . وفي الوقت الذى كانت فيه ميزانية سوريا وامكانياتها الاقتصادية ضعيفة . وكانت الخطوة الأولى الاساسية لمواجهة مثل هذا الموقف هي محاولة الوصول إلى تقرير وجهات نظر القيادات السياسية حتى تتعاون سوريا وتسير صوب «اتحاد قومي» . وكان شكرى القوتلى يعتمد على الحزب الوطنى . وبصفته قوة الوسط الموجودة في سوريا أساسا في هذه العملية . ولكنه كان مضطراً في نفس الوقت إلى أن يمد يده إلى بقية الاحزاب ، وإلى حزب البعث العربى الاشتراكي لاتمام هذا الاتحاد القومى . فاضطره ذلك إلى أن يتحدث بعد أدائه القسم الدستوري الخاص باستلام رئاسة الجمهورية عن «ضرورة حصول الطبقات الكادحة على نيل حقها كاملا من العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية» ووفق بذلك بين موقفى الوسط ، وأمانى اليسار المعتدل ، وإن كان شكرى القوتلى يمثل في ذلك الوقت قيادة الطبقة الوسطى المدعومة لاتجاه الوسط السياسى المعتدل . وكانت دعوة إلى نبذ المشادة الحزبية، ووقوف رجال الاحزاب

أمام تبعاتهم ، وتوحيد الصفوف والتعاون الحزبي حتى وإن كان ذلك لفترة معينة ، وحتى يتمكنوا من القيام بعمل إيجابي .

واجتمع ممثلوا الأحزاب والكتل النيابية فيما بينهم على ضرورة توحيد الكلمة ، ووضعوا ميثاقا لذلك اشتمل أولا على ضرورة مقاومة الاستعمار الصهيونية واسرائيل ، وعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين ، ومقاومة الصلح معها . ومقاطعتها ، ومقاومة توسعها . ومناهضة الاحلاف العسكرية ، وعلى انتهاز سياسة الحياد الإيجابي ودعم مقررات بانلونج . واشتملت ثانيا على ضرورة توسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق جديد يشتمل على الشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية . لتصبح هذه الاتفاقيات نواة للوحدة العربية الشاملة ، وبحيث تشتمل مختلف النواحي التي يمكن توحيدها أو تنسيقها بين الطرفين . وكان هذا هو الجديد في الموضوع . إذ أنه كان خطوة إيجابية صوب مصر ، بعد أن كانت المحاولات السابقة في اتجاهات أخرى ، وتفشل في الوصول إلى أية نتيجة . وشارك شكرى القوتلى في مؤتمر الاقطاب الذى عقد في أسوان في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ مع سعود ومع قائد مصر ، وكانت ضربة شديدة وجهت إلى دعاة الأحلاف في تركيا أو العراق أو لندن أو واشنطن . وكلما زاد الضغط السياسى الخارجى على سوريا ، وظهرت خطورة التضكك السياسى الداخلى فيها ، وجدت سوريا فى مصر الثورة عضداً قويا يساعدها ، ورمزاً ثوريا تتجه إليه أنظار العرب المخلصين .

وحطمت مصر القيود مع تأميم قناة السويس . وكانت مسئولية مصر قد زادت بعد عقد اتفاقيات الدفاع المشترك الجديدة ، وأصبح المشير عبدالحكيم عامر قائداً للقوات المصرية والقوات السورية والقوات الأردنية . ومع العلوان الثلاثى على مصر زاد حماس العرب فى كل مكان ، ووضح فى سوريا .

ووقفت حكومة سوريا إلى جانب مصر ، وقام العمال العرب السوريون بوقف تدفق البترول في خطوط الانابيب صوب البحر المتوسط . وكانت عملية استراتيجية تكمل موقف الدفاع في بور سعيد ، وتشعر العرب بوحدة الصف العربي ، وبرباط وثيق بين القناة والبترول . وطار شكوى القوتلى إلى موسكو ، ثم عاد واجتمع مع الملك حسين وعبد الإله وكييل شمعون في مؤتمر لبنان الذى كاد أن يؤدي إلى إظهار التصدع في موقف الدول العربية . وفى الوقت الذى هاجمت فيه قوات الاستعمار مصر . وتمكن من أن يصل المؤتمر إلى إصدار بيان ينصر على تقارب وجهات النظر ، والتضامن مع مصر في نضالها القومى ضد الاستعمار .

وكانت موجة الحماس الشعبى عارمة في سوريا ، وللمحققات الثورية الوطنية التى حصلت عليها مصر الثورة في معركة القناة . ولم يكن في وسع أحد أن ينافس مصر . وخاصة وقت معركة القناة ، في تمثيلها للرأى العام العربى التحررى والثورة . وارتفعت الهتافات بالوحدة العربية في دمشق كما ارتفعت في القاهرة . وإذا كان الاستعمار الغربى قد فشل عسكريا في معركة السويس . فانه قد حاول أن يعوض ذلك بضربة أخرى يوجهها إلى الاتجاه التحررى الذى ظهر في ذلك الوقت في سوريا بشكل واضح . وجعل منها تيسر صوب مصر . وجاء الضغط الغربى على سوريا ، عن طريق تركيا . وعن طريق العراق . فتعاونت مصر مع سوريا ، وفى أكتوبر سنة ١٩٥٧ نزلت بعض القوات المصرية المسلحة في سوريا ، واستقبلها الشعب السورى بكل حماس . وفى نفس الوقت قرر مجلس النواب السورى توجيه دعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية ، ولتبادل الرأى في استعجال الزمن لدفع مشروع الاتحاد

بين مصر وسوريا . وأستجاب مجلس الأمة في القاهرة للدعوة ، والف وفدا من أربعين عضوا ، ووصل إلى دمشق في نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

ولقد تبادل أكرم الحوراني : رئيس مجلس نواب سوريا . وأنور السادات وكيل مجلس الأمة المصري رئاسة المجلس في دمشق ، وأعد قرار بالاتحاد الفيدرالي بين مصر وسوريا في لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس النيابي السوري . وفي لجنة الشؤون العربية بمجلس الأمة المصري . وفي جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر القرار بأن : «نواب المجلسين المجتمعين في جلسة مشتركة يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا في اقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين . و يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد ، ويدعون حكومتى مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد .» ووافق مجلس الأمة في القاهرة على هذا القرار المشترك ، وحضر وفد من النواب السوريين وشاركوا اخوانهم أعضاء مجلس الأمة في جلساتهم في القاهرة في ديسمبر من نفس السنة .

وكانت مسألة رئاسة الدولة الموحدة الجديدة مشكلة من وجهة النظر الشكلية ومن وجهة النظر الدستورية . ولكن وضوح القيادة الثورية في مصر ، ونزولها إلى معارك كانت أهلاً لها : واستنادها إلى دولة كبيرة جعلت شكوى القوتلى يسير في تضكيه من الاتحاد صوب الوحدة . وفي أول فبراير سنة ١٩٥٨ ، وفي جلسة تاريخية عقدت في القاهرة بين القيادتين السياسيتين لمصر وسوريا، قرر المجتمعون اتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة في وجوب توحيد مصر وسوريا في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة كما أعلنوا اتفاقهم الاجماعى على أن يكون نظام الحكم فيها ديموقراطيا رئاسيا ،

يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعلونه وزراء يعينهم ، ويكونون مشولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد . ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا فى وحدة يتساوى فيها ابناءؤها فى الحقوق والواجبات ويدعون جميعا لحمايتها بالانفس والمهج والارواح . وينساقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعها . كما قرروا دعوة الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء يقع خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة ، وشخص رئيس الجمهورية . وفى ٥ فبراير وقف كل من شكرى القوتلى أمام مجلس النواب السورى ، وجمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة يعلنان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ويهتكان العرب بها ويعلنان أن بابها مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء . ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها . وتحدث جمال عبد الناصر عن كفاح شكرى القوتلى ، وكتب رئيس الجمهورية السورية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ لرئيس مجلس الامة فى القاهرة مقترحا عليه أن يكون «المواطن العربى الاول» فى الدولة الجديدة الذى يرشح «سيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لها» ، وكان يمثل فى ذلك الرأى العام فى كل من سوريا ومصر .

وكان الاتفاق قد تم فى نفس الوقت على دستور فى فترة الانتقال يشتمل على مبادئ أساسية :

١ - الدولة العربية المتحدة جمهورية ديموقراطية مستقلة ذات سيادة ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

٢ - الحريات مكفولة فى حدود القانون .

٣ - الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ، ومساهماتهم فى الحياة العظمى واجب وطنى عليهم .

- ٤ — يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى «مجلس الأمة» يحدد أعضاؤه ، ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .
- ٥ — يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .
- ٦ — الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون .
- ٧ — إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ، ولا يعنى أحد من أدائها في غير الأحوال المبينة في القانون .
- ٨ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .
- ٩ — كل ما قرره التشريعات المعمول بها في سوريا وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها ، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها .
- ١٠ — تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما سوريا ومصر .
- ١١ — يشكل في كل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذي .
- ١٢ — تحدد اختصاصات المجلس التنفيذي بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٣ — تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كلاً من سوريا ومصر وبين الدول الأخرى ، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها ، ووفقاً لقواعد القانون الدولي •

١٤ — تبقى المصالح العامة والنظم الادارية القائمة معمولاً بها في كل من سوريا ومصر إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية .

١٥ — يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية . ولحث الجهود لبناء الامة بناءاً سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية .

١٦ — تتخذ الاجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

١٧ — يجرى الاستفتاء على الوحدة وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم الجمعة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ .

لقد كان أملاً جديداً في أفق الشرق ، ظهر مع ظهور دولة كبرى «ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعبدية ، دولة تحمي ولا تهدد ، تصون ولا تبعد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تحزب ولا تتعصب ، ولا تنحرف ولا تنحاز . تؤكد العدل ، تدعم السلام . توفر الرخاء لها ولمن حولها . وللشعر جميعاً ، بقل ما تتحمل وتطبق ...» .

وبعد الاستفتاء الذي كانت نتيجته معروفة سلفاً . ولا يشك أحد فيها ، زار جمال عبد الناصر سوريا ، وكان استقباله الشعبي في دمشق وحلب وفي كل مكان يفوق كل حساب . وأدى صلاة الجمعة في المسجد الأموي ، وزار قبر صلاح الدين الأيوبي . وشعر العرب بعودة عزتهم اليهم . وعمت الفرحة في كل مكان . وزاد معها قوة مد الحركة التحررية العربية ، وبشكل أثر على القوى الموجودة في بقية الاقاليم . واضطرها إلى أن تتجرك كذلك .

(٣) اتحاد الدول العربية :

كان وفد اللبانيين أكبر وأهم وفد جاء إلى دمشق لتبنيها بالوحدة مع مصر ، وبوصول رئيس الجمهورية المتحدة إليها . وكان هذا الوفد يمثل آمال القوميين العرب في لبنان ، ويتمنى أن يصل اليوم الذي يجتمع فيه شمل كل العرب . وأعلن الرئيس أمامهم أن اليمن العربي كان سابقا للانضمام إلى الاتحاد ، وبمجرد إعلان الوحدة وإقامة الجمهورية العربية المتحدة وفتح الباب للدول العربية للدخول في وحدة أو اتحاد .

وكان اليمن يعيش ظروف انزول وتختلف واضحة ، وكان قد أقفل على نفسه بلاده منذ زمن بعيد ، ورغم ذلك لم يتمكن من أن يفصل نفسه عن بقية الحركة العربية . حقيقة أن نظام الحكم فيه كان رجعيا ، ولكنه كان مضطرا إلى مسابقة بقية الدول العربية . وحقيقة أخرى هي أن محاولات قد قامت فيه لتغيير الأوضاع ، وأنها قد فشلت ، ورغم ذلك فقد اضطرت إلى عدم تناسي العالم العربي ، الذي يكون جزء منه .

كانت الثورة قد نشبت في اليمن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وشاركت فيها عناصر عسكرية وأخرى مدنية ، ونجحت في القضاء على الإمام يحيى ، ولكنها أعلنت أمامه عبد الله بن أحمد الوزير ، الذي لم يتمكن من الاحتفاظ بالسلطة أكثر من خمسة وعشرين يوما ، عادت بعدها إلى سيف الإسلام أحمد الذي تولى الإمامة بعدها .

ثم نشبت الثورة من جديد في ٢٥ مارس ١٩٥٥ إلا أنها فشلت كذلك . ورغم تجميد الإمام أحمد للأوضاع في الداخل فإنه قد رفع شعارات الحرية ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب العربي ، وشارك في إتفاقيات الدفاع

المشارك مع العربية السعودية ومصر في أبريل سنة ١٩٥٦ ، ثم وافق على
الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة ، داخل اتحاد الدول العربية في ٨ مارس
سنة ١٩٥٨ .

ولقد اشتملت المادة الأولى من الميثاق الخاص به على إنشاء هذا الاتحاد
من الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي
تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد ، كما نصت المادة الثانية على احتفاظ كل دولة
بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها . ونص الميثاق على المساواة بين
المواطنين في الاتحاد وعلى حقوقهم وحريتهم . كما نص على إتباع سياسة
خارجية موحدة ، وعلى أن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة . وعلى
تنظيم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقا لخطط مرسومة .

أما السلطات فقد وضعت تحت إشراف المجلس الأعلى للاتحاد ، والذي
يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعاونه مجلس الاتحاد الذي يتألف من
عدد متساو من ممثلي الدول الأعضاء . وتكون رئاسته بالتناوب . ويقوم
المجلس الأعلى للاتحاد برسم السياسة العليا في المسائل السياسية والدفاعية
والاقتصادية والثقافية . ويصدر القوانين اللازمة لذلك ويعين القائد العام
للقوات المسلحة للاتحاد . أما مجلس الاتحاد فيتبعه مجلس للدفاع ، ومجلس
اقتصادي ومجلس ثقافي .

وقد وضع الأسس اللازمة للميزانية وإنشاء مؤسسة للنقد ،
ولإصدار عملة يمنية جديدة . أما النظام الدفاعي واختصاصات القيادة العسكرية
فكانت تشبه إلى حد بعيد تلك التي وضعت في معاهدات الدفاع المشترك .

وظهر واضحا إمكان تعاون الدول «الجمهورية» مع الدول «الملكية» على

إمكانية اتحادها ، وفي نظام تعاھدی فیڈیرالی ، یسوی بین المواطنین ، ویمنحهم نفس الحقوق نظیر نفس الواجبات ، ویحقق لهم آمالهم فی الوصول إلى الوحدة ودون أن يؤثر «شکل» رأس الدولة فی العملية .

ولقد كانت دعوة مفتوحة لكل العرب للتقارب والتعاون وتحقیق الآمال مهما كانت النظم السائدة فی بلادهم .

كان ذلك حلاً سياسياً لمشكلة القيادة ، وعمل فی «البناء القوی» السیاسی ، وحقق الآمال . ولكن دون أن یرتكز إلى أسس ثابتة یمكنها تحمل ما قد یعرض هذا البیان القوی من إهتزازات . والمهم أنه قد جاء نتیجة للوحدة المصرية السورية . وفي إقليم قل من یعتقد فی إمكانية تحركه . وكما أثر إنشاء الجمهورية العربية فی قيادة اليمن ، أثر كذلك فی العراق ، ولكن بطريقة أكثر فاعلية .

(٤) الثورة فی بغداد :

وضح تأثير الاتجاه الثوری العربی والإتجاه الوحلوی علی العراق . وكان رفع شعارات الوحدة العربية سبباً أساسياً فی استجابة العراقيين لهذه الشعارات وفي سیرهم مع المجموع الوحلوی . وكانت القيادة السیاسية السابقة فی العراق تحكم هذا الإقليم بالحديد والنار ، حتی سمی حکمها بالحکم الأسود . وكانت الاسرة الهاشمية فی بغداد قد ربطت بین مصالحها والمصالح البريطانية ، وتعارضت بذلك مع موقف القيادة الثورية العربية فی مصر ، والتي قادت معركة التحرر ضد البريطانيين . وظهر الحکم الملكي فی العراق علی أنه جامد فی وقت تحرك فيه العالم ، وعلی أنه رجعی واستبدادی فی وقت الحریات والديمقراطیات . وكم من مؤامرة كشفت لربط العراق بالخططات الغربية .

وكانت استعمارية . وكان دخول العراق حلف بغداد يضعف من نفوذ الحاكمين أمام شعارات العرب المتحررين . وأصبحت شخصية عبد الاله ، وشخصية نوري السعيد لها خطوط معينة ، وسمعة خاصة عند العرب ، وحتى في العراق . وكان تهاون الحكام الرجعيين في بغداد في الدفاع عن المصالح الإقتصادية لبلادهم ، وفي الوقت الذي أمت فيه مصر القناة ، نقطة تزيد من فضح موقف الهاشميين هناك . وإذا كان الكبت والقوة هو وسيلة الحكام للاحتفاظ بسلطتهم ، فقد كان من اللازم كذلك استخدام القوة لنزع السلطة منهم . ولم تكن القوة موجودة في ذلك الوقت إلا في أيدي رجال الجيش في العراق . ومن هنا بدأت الحركة ، ولتغيير الأوضاع في هذا الاقليم العربي .

وكان لإنشاء الجمهورية العربية المتحدة كبير الأثر على الموقف في العراق ، خاصة وأن الحدود بينها قد أصبحت مشتركة . وشعر كثير من الضباط العراقيين بحاجتهم إلى الشعور بالتححر وبالزهو مثل اخوانهم السوريين والمصريين . وكانت هناك مجموعات من «الضباط الأحرار» قد بدأت تجتمع في ذلك الوقت وتناقش ، وتخطط ، وتتصل باخوانهم الأحرار حتى فيما وراء الحدود . وقرروا ساعة الصفر في يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ، واستولوا على السلطة بعد أن قامت وحدات من الجيش العراقي باحتلال بغداد وبطويق القصر الملكي وبضربه بالمفعية . وأعلنت الجمهورية العراقية .

وظهرت الجمهورية العراقية من يومها الأول في شكلها العربي ، وأعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة بعد أن كان الحكم الرجعي في بغداد يرفض الاعتراف بها . كما ظهرت الجمهورية العراقية كذلك في أنها ستأخذ خط السير العربي التحرري ، وبشكل يهلم حلف بغداد ، بعد أن تخرج منه حكومة بغداد .

وكانت ضربة قوية بالنسبة للدول الغربية والاستعمارية ، والدول ذات المصالح الاستغلالية في الاقليم . وأسرع الأسطول السادس الامريكى في اليوم التالى بانزال قوات المشاة في بيروت ، خشية أن تتحد منطقة المشرق للعربى بأكملها مع القوة الثورية في القاهرة . كما أسرعت بريطانيا بإرسال قواتها البرية والجوية من قبرص إلى عمان ومعان والمفرق في شرق الأردن . وكان كل ذلك يدل على أن الغرب لا يرضى بقيام تغيير ثورى في المنطقة ، وبشكل يؤثر على مصالحه فيها . وكان على الجمهورية العربية المتحدة في نفس الوقت أن تقف إلى جوار الثورة العراقية ، وأعلنت أن أى اعتداء عليها يعتبر إعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

وظهر أمام العالم أن العراق لن يبقى طويلا بعيدا عن الجمهورية العربية المتحدة ، وسرت الأخبار بقرب انضمامه إليها ، وتكوينه «الاقليم الشرقى» منها . ولكن الأحداث تطورت بسرعة ، ونتيجة لتفاعل داخلى بين صفوف قادة الثورة العراقية نفسها . وبشكل أدى إلى مصادمات بين الاتجاه العربى الوحلى وبين عبد الكريم قاسم ، الذى كان قد تولى الحكم في العراق . وأدى ذلك إلى تغيير وجه الثورة العراقية ، وإلى انحرافها عن المبادئ التى قامت من أجلها ، وإن كانت قد خضعت في ذلك للعوامل الداخلية ، ولتقوى الضغط الخارجية . ودفع العراق والعالم العربى ثمن هذا الصراع الداخلى في هذا الاقليم غاليا من وقته ومن أرواح أبنائه ، خاصة بعد أن أخذت حكومة عبد الكريم قاسم وضعاً قوميا اقليميا ، ويتعارض مع طبيعة القوى الثورية الموجودة في العالم العربى في ذلك الوقت .

(٥) القومية العربية والاتجاه الاقليمى :

كان انشاء الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا يعنى تكاملا بين

قوة «الوسط» الثورية في القاهرة وبين قوة «الوسط» الوطنية في سوريا . وتمت هذه المرحلة تحت شعار «القومية العربية» أى أنها قد تمت في البنيان القوقى السياسى ، وبين عناصر ثورية في القاهرة ، ومعتدلة في سوريا .

وكانت مصر قد نبذت فكرة تعدد الاحزاب فيها ، ونبذت حتى فكرة الحزبية . وعملت في ظل «هيئة» التحرير . ونص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة على إنشاء «اتحاد قوى» للعمل على تحقيق الاهداف القومية . وكان معنى ذلك إلغاء الاحزاب في سوريا . وإذا كانت أحزاب الوسط قد وافقت هناك على أن تعمل في ظل «الميثاق القوى» فان بعض الاحزاب اليسارية قد رفضت الانضمام اليها . ولذلك فان هذه الاحزاب اليسارية اعتبرت الوحدة أبداً لها عن ميدان العمل ، وخاصة في الوقت الذى احتاجت فيه البلاد إلى برامج تنموية لرفع مستوى الشعب ، وخاصة أمام ضغط الدول الغربية الاستعمارية . وانتهت هذه العملية بخروج صالح بكداش من سوريا ، وبدئه في مهاجمة الاتجاه القوى ، واعتباره عائقاً وضع في طريق التقدم .

واستمرت العملية في شكل صراع بين عناصر «الوسط» في سوريا ، وكان يفترق إلى ثورية الوسط في القاهرة ، وبين اليساريين . وأدى ذلك إلى ضعف كل منهما . ونظرت روسيا إلى عملية خروج صالح بكداش على أنها معركة بين التقدميين وبين التنظيم السيامى الجديد ، وهو الاتحاد القوى . واتسع النقاش خارج حدود سوريا ، وأخذ شكل جدال حول القومية ، التى رفض التقدميون الاعتراف بها كمرحلة ، وبين العالمية التى رفض القوميون أن يصلوا اليها دون اعتزازهم بأنهم عرب .

وعليتنا أن نعرف بأن الوحدة المصرية السورية ، وبالظروف التى تمت

فيها ، ومع الحزب الوطنى السورى وراثته ، التى تمثلت فى شكرى القوتلى ، كانت تعتبر سياسيا خطوة من مصر صوب اليمين . خاصة وأن حكومة القاهرة كانت قد وضحت فى شكلها الثورى مع تأميم القناة ومع حرب السويس ، وزاد ظهور شكلها التقدمى عمليا مع سيطرة الدولة على أموال وشركات الأجانب الموجودين فى مصر بعد العدوان الثلاثى ، ونزولها إلى الميدان بقطاع عام يعتبر أساسا لسيطرة الدولة على جزء من قطاع الانتاج والتجارة . وكان اتحادها بعد ذلك مع قيادات «وسط» فى سوريا ، أصرت على أن الملكية الخاصة مصونة . لا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ، يدل على خطوة صوب «اليمين» . ولكن بما لاشك فيه أن العامل النفسانى ، والعامل المعنوى ، قنوصلا بالعرب وأحرارهم فى كل من مصر وسوريا فى ذلك الوقت إلى المرحلة التى عاشوا فيها تحقيق أحلامهم ، التى طالما فكروا فى الوصول إليها ، وعاشوها عمليا وسياسيا ، ودون أن يسمح لهم هذا الجوب بالتنسيق بين الأسس الاقتصادية والمادية التى تتفق مع الخط السياسى الثورى الذى كان قد ظهر تبلوره فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان فى وسع الوحدة كذلك أن تجمع بين عرب ، ثم تعمل بعد ذلك على محاولة الوصول إلى عدالة اجتماعية بينهم . والمهم هو أن هذا الوضع قد انعكس فى العلاقات الدولية ، وأثر فى العراق ، فى نفس الوقت الذى حدث فيه الانشقاق داخل قيادته الثورية .

كان عبد الكريم قاسم يعتبر نفسه محرر العراق ، ولكنه خشى من إزدياد نفوذ وحتى من وضوح الرؤيا أمام الضباط الأحرار ، والذين كانوا قد أوصلوه إلى الثورة ، وإلى رئاسة عملياتها فى بغداد . وبدأ الانشقاق بينه وبين عبد السلام عارف ، حين أصر عبد السلام عارف على ضرورة الوصول إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وخشى عبد الكريم قاسم من أن تخرج

السلطة من بين يديه ، ولم يكن أفعه يتسع لأكثر من مسؤوليات رتبته في قيادة الوحدات المحاربة . فاعتز بموقف عراقى ، وفى وجه موجة قومية عربية عارمة وأخذ فى تردد ما يردده الغير من أن وحدة العراق مع الجمهورية العربية ستؤدى إلى سيطرة الغير على العراقيين ، وستؤدى إلى استغلال الجمهورية العربية لبتروى العراق ، وأثبت بذلك أنه يدافع عن سلطته الشخصية . وفى ظل أفق ضيق ، ودون أن يفهم طبيعة القوة الثورية العربية .

ردد عبد الكريم قاسم إتهامات الغير للجمهورية العربية المتحدة . وفشل فى وضع برنامج له وللعراق . رغم إدعائه بأنه قائد ثورة . وبعد الانفصال بينه وبين الاتجاه العربى الوطنى : أمن فى إستخدام الشدة : وادعى أنه يسعى لتوحيد العراق قبل أن يتحد مع الدول والأقاليم المجاورة . واتفق مع الاكراد . ولكى يصنى الاتجاه العربى الوطنى ، ويضرب القوات العراقية المسلحة : ذات القيادة العربية الوطنىة التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى الموصل . وعجز فى نفس الوقت - رغم ادعائه بأنه تقدى - فى أن يقوم بأى مشروع للتأميم رغم أن البترول كان ميدانا خصباً وله قيمة كبيرة . وفى تناول بلبه . ثم استند عبد الكريم قاسم بعد ذلك إلى «الأسس» التاريخية ، ولكى يحاول ضم الكويت إليه ، وكأنه ملك متوج يبحث عن ميراثه الدولى .

والمهم هو أن هذا الانحراف فى القيادة العراقية أدى بهذا الأقليم العربى إلى أن يعيش تحت حكم القوة لفترة سنوات ، ولكى يجبر العراق على أن يمثل الاتجاه الاقليمى ، والاتجاه الشعبى ، وهو منه برىء .

وكان هذا الانقسام بين الاتجاه القومى العربى . والاتجاه الاقليمى فى

صالح أعداء المنطقة ، وأعداء الحركات التحررية فيها . ولذلك فانه كان نكسة واضحة .

ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت ثورة جديدة في السودان ، وقام الفريق ابراهيم عبود بثورة «سلمية» هناك . وكان قائدا عاما للجيش السوداني ، فاستولى على السلطة ، وشكل مجلس أعلى للقيادة يتولى سلطات الحكم في السودان . وعطل العمل بالمستور ، وحل البرلمان ، وحل الأحزاب السياسية الموجودة ، وألف وزارة جديدة بعيدة عن الأحزاب . وأعلن أن القوضى والفساد قد انتشرا في جميع أجهزة الدولة نتيجة للالزامات السياسية بين الأحزاب ، وجريا وراء الحكم حتى تدهورت الحالة ، وكاد السودان أن يتردى في هاوية بحيقة . وأعلن الفريق ابراهيم عبود أنه يعمل على انقاذ الموقف . وأنه سيعمل على تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة لحل المسائل المعلقة ، وإزالة الجفوة المفتعلة بين البلدين الشقيقين . ولقد تم بعد ذلك ، وبعد عام ، أى في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان حول مشروعات النيل ومياه النيل . ولكن السودان عاش كذلك فترة من الزمن تحت حكم يمكن وصفها بالاقليمية ، إذ أن أفق القائمين عليه في ذلك الوقت حجز نفسه داخل حدود السودان ، وعجز عن الزول إلى ميدان القومية العربية .

وكانت تجربة العراق مع عبد الكريم قاسم ، وتجربة السودان مع ابراهيم عبود ، ومع الاتجاه الاقليمي في كل من هذين القطرين الشقيقين ، محسوبة على العرب ، وخاصة في الوقت الذي حاولت فيه الدول الاستعمارية الخارجية : والقوى الرجعية المتحالفة معهم من داخل الاقليم ، أن توجه ضربات إلى الاتجاه

التحررى فى المنطقة . وظلت المعركة السياسية فى ظل القومية ، العربية والاقليمية ، تمثل كثيرا من المتناقضات التى يصعب التوفيق بينها ، وحتى بدأت معركة جديدة هى المعركة الاجتماعية والاقتصادية التى تبلورت فى مصر مع التطبيق الاشتراكى . وأدى ذلك إلى إظهار القوى ذات المصلحة الفعلية فى التغيير ، ومراكز التحول فى البنيان الاجتماعى الاقتصادى ، واللازمة أساسا لقيام أى بنيان فوق سياسى عليها بعد ذلك : واللامرمة كأساس للوحدة العربية من الناحية السياسية .

الفصل الثالث والعشرون

المركة الاجتماعية الاقتصادية والتطيق الاشتراكية

احتاجت الاوضاع الاجتماعية فى مصر الى تعديل بل الى تغيير كبير ومنذ الفترة السابقة لإعلان ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، وقامت حكومة الثورة بمجهودات فى هذا السبيل لإنتهى بحتمية لتطبيق النظم الاشتراكية فى مصر . وكانت هذه الخطوة محاولة جريئة للوصول إلى حلول جذرية فى الأسس التى بنى عليها المجتمع . وأعطت بنتائجها على البنيان السياسى فى مصر ، وفى الاقليم الشمالى ، وعملت على بلورة الموقف بشكل واضح فى كل العالم العربى .

(١) تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى مصر :

تطورت وسائل الانتاج فى مصر ووصلت إلى مرحلة مليئة بالمتناقضات فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وبشكل يطالب بالتغيير . وظهر ذلك فى كل الميادين سواء فى الملكية أو فى الزراعة أو الصناعة أو ميدان الأموال . وزاد تطور الموقف وتبلوره . وزاد وضوح المتناقضات فيه مع الزمن حتى كانت شعارات ما قبل الثورة تنادى بالغذاء والكساء .. يا ملك النساء . وكان على الثورة أن تجد حلولاً للمشكلة الاجتماعية والاقتصادية من أول يومها . كانت الملكية الزراعية فى مصر قد تطورت بشكل أظهر ملكيات عقارية زراعية واسعة مركزة فى أيدي عدد قليل من الملاك ، وبشكل سمح لأفراد الأسرة المالكة السابقة وحلم بامتلاك خمس مساحة الأرض المزروعة فى مصر ، وسمح لأربعة فى المائة من كبار الملاك بامتلاك ثلثى الأرض الزراعية

في البلاد ، وترك هذا من الجانب الآخر أعداداً كبيرة من الفلاحين زاد تفويت ملكيتهم الزراعية من جيل إلى جيل ، وبالتوارث ، ومع الزيادة المضطردة في السكان ؛ ولذلك فقد كان على الثورة أن تواجه الملكية الزراعية كيدان يحتاج لحل عاجل وسريع ، وحتى تسمح بتملك الفلاحين مساحات معقولة من الأرض . وتسمح بتحويل جزء من رؤوس أموال مجموعة كبار الملاك إلى قطاعات اقتصادية أخرى ، سواء أكان ذلك في ميدان التجارة أو ميدان التصنيع . وكان هذا هو أساس قانون الإصلاح الزراعي الأول الذي صدر في سنة ١٩٥٢ .

وكان على الدولة أن تسهم كذلك في ميدان الصناعة ، خاصة وأن أصحاب رؤوس الأموال لم تكن لهم القوة اللازمة للزول إلى ميدان الصناعة، وبتنوع خاص ذلك القطاع الذي لا يعطى عائد إلا بعد فترة طويلة ، مثل مشروعات الكهرباء والحديد والصلب وغيرها . فأنشأت الثورة في مصر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي بقانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ، كما أنها اهتمت بميدان الائتمان الصناعي لمساعدة الصناعات الناشئة . وبشكل يسمح بوقوفها على أرجلها في الميدان .

ولكن علينا أن نعرف بأن هذه الحلول كانت كلها مؤقتة ، ومجرد خطوات على الطريق ، إذ أن الدولة كانت تعمل في ظل نظام رأسمالي وكانت الامكانيات الرأسمالية في أيدي مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال تقوم بتنفيذ ما ترغب ، وإن كان ذلك بتشجيع من الحكومة . وكانت حكومة الثورة تقوم قبل كل شيء في مرحلتها الأولى بعملية التحرير السياسية للبلاد ، ودون أن تكون لها الوسائل الفعالة لمواجهة جذور المشكلة الاقتصادية ، حتى

إضطرتها الظروف إلى النزول إلى هذا الميدان بعد أن شعرت بضرورة سيطرتها على الامكانيات الاقتصادية ، وحتى تتمكن من تنفيذ ما تحتاجه البلاد .

و كانت أزمة تمويل السد العالي قد أظهرت أمام حكومة الثورة في القاهرة قوة «العامل الاقتصادى» . وضرورة سيطرة الدولة عليه ، حتى تتمكن من تطوير المجتمع في شكل ثورى . وجاءت بعد ذلك عملية تأميم قناة السويس تدل على مرحلة جديدة حاولت بها الثورة أن تسيطر على الإمكانيات الاقتصادية التي يقوم الاجانب باستغلالها في البلاد ووضعها في خدمة الوطن ومشروعاته . وحينما زاد تحدى الغرب الاستغلال لمصر ، ووقع العدوان الثلاثى إضطرت حكومة القاهرة إلى وضع أموال وممتلكات رعايا الاعداء تحت الحراسة . وكانت هذه الأموال والممتلكات تتمثل في عدد من البنوك والمصارف ، وشركات التأمين والتي كان لها رأسمال له قيمته . وهكذا أصبحت «الدولة» تسيطر على «قطاع عام» . وتضعه في خدمة الاقتصاد الوطنى . وكانت هذه خطوة أساسية في إعطاء الدولة مسئولية جديدة في الميدان الاقتصادى .

ولكن نزول الدولة إلى ميدان التعامل الاقتصادى ، وبقطاع عام قوى ، أثر على التوازن الاقتصادى الموجود في السوق المصرية بعد معركة السويس . وكانت هذه العملية تمثل منافسة قوية أمام أصحاب رؤوس الأموال ، والذين يدينون بمبدأ حرية التجارة ، ويقبلون دفع الضرائب التصاعدية ، ولكن على أساس حريتهم في العمل . وبدلاً من أن يتكامل أصحاب رؤوس الأموال مع القطاع العام الجديد والقوى ، حاولوا أن يعيدوا إلى سيطرتهم ذلك العدد من البنوك والشركات التي سيرتها للدولة داخل المؤسسة الاقتصادية ، وفي شكل قطاع عام .

وكانت الدولة محتاجة للسيطرة على جزء من المرافق العامة ، وخاصة أمام زيادة مسئولياتها في الداخل وفي الخارج ، وذلك مثل المواصلات البحرية والجوية وشركات الملاحة . واستتبع الأمر سيطرتها على جزء من التجارة الخارجية كذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالقطن وكبسه وتصديره والتجارة فيه ، وشركات التجارة في المحاصيل المصرية ، وشركات الاستيراد ، وحتى تسيطر الدولة على منتجاتها ، ونحكم الاشراف على العملة الصعبة اللازمة للبلاد .

ومع تنافس أصحاب رؤوس الاموال مع الدولة قاست الأسواق المصرية من عملية سحب جزء من رؤوس الأموال من السوق ، وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه الدول الغربية - وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا - بالضغط الاقتصادي المحكم على مصر . ولم يكن من الطبيعي أن تسمح الدولة بمثل هذه المنافسة ، وخاصة إذا ما وقعت في وقت أزمات وضغوط سياسية ، وفي وقت زادت التحولات فيه عن القطن وتصديره ونقله ، وعن القمح ، عن قوت البلاد . وهكذا ظهرت حتمية إشراف الدولة على وسائل الانتاج ، وإشرافها على وسائل التجارة وإمكاناتها ، وبصفتها أسس لتطوير المجتمع ، وتحريره من عملية الاستغلال الداخلي والاقتصادي .

وكانت المؤتمرات الدولية الافريقية والآسيوية ، لدول العالم الثالث ، وللدول غير المنحازة قد شهدت ظهور ونمو فكرة التعاون بين الدول ، وفكرة ضرورة سيطرة الدول النامية على إمكاناتها ومقراتها الاقتصادية ، وبصفتها جزء من معركة التحرر اللازمة لتدعيم معارك الاستقلال السياسي . وأدى كل ذلك إلى صدور قوانين يوليو الاشتراكية في مصر .

(٢) قوانين يوليو الاشتراكية :-

جاءت قوانين يوليو الاشتراكية لتثبيت أوضاع ، و اظهار وضوح
انجازات كانت الدولة قد أخذت خطوات فيها منذ عدة سنوات .

فتلاحظ في ميدان الأموال أن الدولة كانت قد نقلت ملكية البنوك
والشركات الاجنبية المؤممة منذ يناير سنة ١٩٥٧ إلى المؤسسة الاقتصادية . ثم
قامت في سنة ١٩٦٠ بتأميم كل من بنك مصر ، والبنك الأهلي ، وأتمت كذلك
في نفس السنة البنك البلجيكي والدولي بمصر ، والذي تحول فيما بعد إلى بنك
بور سعيد . ثم جاء قانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لكي يؤمم جميع البنوك وجميع
شركات التأمين .

أما بالنسبة لشركات التأمين فإن القرارات الوزارية المنفذة للقانون ١٩٥
لسنة ١٩٥٩ كانت قد زادت درجة الاشراف والرقابة الحكومية عليها ،
ورسمت تخصيص ٢٥٪ على الأقل من المال الموجود في مصر للاستثمار في
سندات الحكومة أو السندات المضمونة ، و ٢٠٪ على الأكثر في الاسهم
ذات الايراد المتغير . ثم زاد الاتجاه نحو إعادة تنظيم استثمارات هذه الشركات
لتوجيه أموالها إلى المساهمة في تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية.وبعد
أن كانت هذه الشركات قد تمحورت في سنة ١٩٥٧ ، جاء وقت تأميمها
تأميها كاملا بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، وأصبحت للدولة بذلك السيطرة
التامة والاشراف الكامل على القطاع المالى ، عصب الحياة .

أما في ميدان التجارة فإن الحكومة كانت قد بدأت منذ سنة ١٩٥٧
بتشديد الرقابة على الوكالات التجارية ، وانتهت بتمصيرها بالقانون رقم ٢٤
لهذه السنة . وجاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ لكي تخضع التجارة الخارجية

خضوعا تاما لسيطرة القطاع العام . وأصبح الهدف من التجارة الخارجية هو المصلحة العامة . أما بالنسبة للتصدير عامة وتصدير القطن خاصة فقد فرضت الدولة رقابتها واشرافها عليه باجراءات متتالية ، كان أهمها القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذى اشرك القطاع العام فى ملكية ٥٠٪ لهذه الشركات . ثم أنشئت المؤسسة المصرية العامة للقطن بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٦١ وعهد إليها بالاشراف على شركات القطن علاوة على المؤسسة العامة لكبس القطن ، وأربع شركات لحلج القطن . وكانت هناك ضرورة لاعادة التوزيع الجغرافى لصادات مصر ووارداتها . بعد أن تغيرت معاملاتها مع كل من دول الشرق والغرب . كما أن نمط الواردات المصرية كان قد تغير تبعا للسير على سياسة هدفت لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى ، والانتفاع بموارد البلاد المحتودة من العملة الصعبة . وكان على الدولة أن تحسّد من إستيراد الكماليات وكذلك السلع التى لها مثيل فى الانتاج المحلى . وحتى تتمكن من استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة . والمواد التموينية الاساسية للشعب . أما بالنسبة لقطاع التجارة الداخلية فان خروج عدد كبير من الاجانب كان قد أثر فى طبيعة تكوينه . وأدى العلوان الثلاثى إلى تمصير عدد من المحلات التجارية الكبيرة والمتوسطة . وفرض الحراسة عليها . ونقلت ملكية هذه المحلات إلى الجمعية الاستهلاكية التعاونية . ثم ضمت هذه الجمعية إلى المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية . وجاء القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ يقضى بإنشاء خمسة مؤسسات عامة فى هذا الميدان . هى المصرية التعاونية ، والاستهلاكية العامة ، ومؤسسة الصوامع والتخزين ، ومؤسسة المطاحن والمضارب ، ومؤسسة الثروة المائية . ولكن علينا أن نذكر أن إنشاء هذه المؤسسات لم يكن يهدف إلغاء قطاع التجارة الخاص . بل يهدف اجبار

القطاع الخاص على التوزيع بعمولة معقولة ، إذ أن القطاع العام لم يكن يشرف إلا على ٢٥٪ من عمليات السوق الداخلى (١) .

وكذلك الحال فى قطاع الزراعة إذ أن قانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ نص على تحديد الملكية بمائة فدان .

وهكذا تمكنت مصر من تثبيت الأسس اللازمة للتحرر الاقتصادى ، وبصفته الدعامة الرئيسة للتحرر السياسى ، وللتحرر الاجتماعى . وبعد أن كانت قد وضعت الأسس لالغاء الألقاب ، ومساواة المواطنين ، أخذت خطوات جريئة لمنع ، أو لمحاولة منع عملية الاستغلال الإقتصادى ، وإعطاء البلاد الامكانيات اللازمة للوصول إلى رفع مستوى الشعب . ودلت قوانين يوليو الاشتراكية على خطوة جديدة ورئيسية فى برنامج الثورة ، وجعلتها جديرة بأن تكون ثورة سياسية وإقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت .

(٣) الحركة الانفصالية فى سوريا :-

كان لإصدار قوانين يوليو الاشتراكية فى مصر أثرا متباينا على كل من الإقليمين اللذين يكونان الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الفرحة فى مصر كبيرة ، وشعر المصريون أنهم يتحولون بالفعل ويسيطرون صوب الحرية الحقيقية . أما بالنسبة لسوريا فإن الموقف فيها أظهر تضاربا بين أصحاب المصلحة الفعلية فى التغيير ، وبين العناصر والطبقات التى ارتبطت مصالحها باستمرار الأوضاع كما هى ، حتى يحافظوا على امتيازاتهم وعمليات استغلالهم ، وعلى حساب الشعب .

(١) أنظر الاشتراكية والفكر الاشتراكي ، المؤلف . القاهرة دار القلم ، ١٩٦٦ الفصل

أما في الميدان السياسي فإن الأحزاب السورية لم تكن قد خرجت بطريقة فعلية من الميدان، حتى بعد حلها . أما إنشاء الاتحاد القوي فإنه كان يضم كل العناصر «الوطنية» سواء عناصر كبار الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال أو العمال والفلاحين ، كان يضم كل القوميين ، أى كل العرب ، سواء من كان يقوم بعملية استغلال الغير ، أو من يخضع لعملية الاستغلال . ولهذا فإن الاتحاد القوي لم يكن يمثل الخط الثوري المتحرر والتقدمي ، والذي كان من الطبيعي أن ينشأ في ذلك الوقت . وإذا كان فشل الاتحاد القوي عن أداء رسالته قد وضح في مصر ، فقد زاد وضوحه في الاقليم الشمالى ، وبشكل فاضح .

وكانت عملية التصريب بين الإدارتين في الإقليمين غير سهلة ، ونتج عن موقف صالح بك دأش وجاعته صرف جزء من مجهود «الثولة» في الإقليم الشمالى - وإتجاهها نحو اتجاه «الوسط» في عملية صراع مع «اليسار» . وأفادت العناصر اليمينية من هذه العملية التى أنهكت كل من اليسار والوسط ، واحتفظت هى - وكعناصر يمينية - بكل قوتها وكل إمكانياتها . وأخذت العناصر اليمينية في الاقليم الشمالى تمرقل حتى مشروعات الإصلاح . وظهر ذلك في ميدان الإصلاح الزراعى في الاقاليم الشمالية . رغم إحتياجه بالفعل إلى إصلاح ، وإصلاح كبير ، كما ظهر في ميدان التجارة ، وفي بقية العمليات الاستغلالية.

وكانت جغرافية الصادرات والواردات للجمهورية العربية المتحدة قد تغيرت وزاد التعامل مع دول الكتلة الشرقية في الوقت الذى إرتبطت فيه مصالح العناصر اليمينية بلول الكتلة الغربية ، وبالاسترلينى وبالفرنكسوالدولار:

وكان قطاع التجارة في سوريا قطاسعا هاما ، ويعمل فيه كثير من السوريين ، ولم يكن من السهل عليهم أن يقبلوا إشراف الثولة على عملياتهم

ماداموا يعتزون بحريتهم ، وكان هناك في العالم حرية مطلقة . ولذلك فان اصدار قوانين يوليو الاشتراكية قد أثر في الموقف ، وتعارض مع مصالح العناصر اليمينية التي وجلت فيه تهديدا لمصالحها ولعمليات استغلالها، فوقفت منه موقف العلاء .

وبدلا من أن تأخذ هذه المعارضة شكلا «دستوريا» وديموقراطيا، وداخل إطار القومية والوحدة العربية ، قامت هذه العناصر اليمينية بتحطيم البنيان القوقى السياسى ، وتناست ، «الوحدة العربية» حتى تصل إلى الاحتفاظ بامتيازاتها وبعملياتها ، وعلى حساب الشعب .

وأظهرت عملية الحركة الانفصالية في سوريا أن الوحدة السياسية لم تكن كافية لكي تصمد في الميدان، مادامت جنود المجتمع الاقتصادية في أيدي مجموعات متضارب مصالحها مع بعضها . ولذلك فان مسألة التحرير الاقتصادية أصبحت أساسا بين الرجال الأحرار لكي يصلوا بعدها ، وعن طريقها ، إلى الوحدة التي يمكنها أن تعيش .

- وجاءت الحركة الانفصالية في سوريا ضربة شديدة إلى فكرة الوحدة العربية ، وإلى الجمهورية العربية المتحدة ، التي كانت قد وهبت نفسها لعزة العرب وكرامتهم . وتكاملت هذه العملية — مع العمليات الاستعمارية والاستغلاية الاجنبية ، وعلى حساب العرب المتحررين . ولكنها كانت غير كافية لوقف سير عجلة التاريخ ، مادام هناك الملايين من العرب يسعون إلى التحرر الحقيقى ، وفي الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، ولكي يبنوا على ذلك وحدتهم العربية المتحدة .

(٤) التطبيق الاشتراكي في مصر :-

كانت قوانين يوليو الاشتراكية هي الأساس لتطبيق الاشتراكية في مصر ،

وأصبح على المصريين أن يتفوقوا سويًا على الخطوط العامة اللازمة لهذا التطبيق الاشتراكي ، وبالطريقة التي تتفق مع طبيعتهم وظروفهم وامكانياتهم ، خاصة وأن المصريين كانوا لا يرغبون في استيراد نظرية اشتراكية معينة ، وكانت ظروفهم تختلف عن ظروف غيرهم ، وبشكل يحتم هذه العملية ، وقبل أن يضعوا أنفسهم في ظل نظرية ثابتة .

وشهد شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦١ اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ومناقشتها طريقة التطبيق الاشتراكي في البلاد . واشتملت هذه اللجنة على مائتين وخمسين عضوا . ثم تمت الانتخابات للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية في يناير سنة ١٩٦٢ . واجتمع هذا المؤتمر في شهر فبراير ، وكان يضم ١٥٠٠ عضو منتخب ، علاوة على ٢٥٠ عضوا هم أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى . وعرض رئيس الجمهورية على أعضاء المؤتمر ميثاق العمل الوطنى لمناقشته وتطويره . وقبل الالتزام به .

واشتمل الميثاق على عشرة أبواب : الأول نظرة عامة ، والثانى عن ضرورة الثورة ، والثالث عن جنود النضال المصرى ، والرابع عن درس النكسة ، والخامس عن الديمقراطية السلمية ، والسادس في حماية الحبل الاشتراكي ، والسابع في الانتاج والمجتمع ، والثامن في التطبيق الاشتراكي ومبادئه ، والتاسع عن الوحدة العربية ، والعاشر عن السياسة الخارجية .

وامتاز النظام الاشتراكي باصراره على ضرورة ملكية الدولة للصناعات الهامة والمرافق العامة ، كما امتاز باعتماده على التخطيط الشامل كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادى . ووسيلة للاستفادة من كل الامكانيات المادية والانتاجية الموجودة . وامتاز أخيرا بأن هدفه هو منع عملية الاستغلال والعمل

على رفع مستوى الشعب . ولذلك فإن الاشتراكية تستند إلى فلسفة إجتماعية تنادى بضرورة تحقيق العدالة في توزيع الثروة ، وتكافؤ الفرص أمام الجميع ، وعلى أن تتولى الدولة تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع من تعليم واسكان . وعلاج وضمان إجتماعي . والاشتراكية بذلك تختلف عن الرأسمالية في أنها لا تترك ذلك الصراع من أجل بقاء الأصلح يسير المجتمع ، بل تعطى الكل للكل ، وتترك للدولة كل المهام التي تلزم المجتمع . مادامت الدولة تسيطر على كل شيء . ولكن في خلعة المجتمع ولصالحه .

وتتميز التجربة الاشتراكية في مصر بخصائص عامة تميزها عن غيرها من التجارب . وإن كانت لا تمس صلب الاشتراكية وأساسها . وهي تلخص في إيمان هذه التجربة بالفرد وبشخصيته ، وإيمانها بالديمقراطية ، وكذلك إيمانها بالحلول السلمية لمشكلات الطبقات الاجتماعية ، وإيمانها بالأديان الساهية ، وهي نقط أربع تعتبر من الخصائص المميزة لتجربة مصر الرائدة في هذا الميدان . والتي تميزها عن الاشتراكية المادية أو الماركسية . ويمكننا أن نضيف إليها وجود شرعية للتملك بصفة عامة ، وملكية الأرض بصفة خاصة ، وحق الميراث . ولكن ليس معنى ذلك - من ناحية أخرى - أن التطبيق الاشتراكي في مصر هو تطبيق لمبادئ اشتراكية يمينية ، إذ أن الفرق كبير بين النظامين ، سواء أكان ذلك في الفلسفة أو طريقة عمل أو أهداف كل منهما .

وبعد صدور الميثاق تقرر أن يكون «الاتحاد الاشتراكي» هو للتنظيم السياسي المرتبط بالميثاق ، والذي يقوم بالنشاط في مصر . وبدأ العمل لتشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي ، وتم إنتخاب لجان الوحدات الأساسية ، ولجان الأقسام والمراكز والمحافظات ، وتمهيداً للانتخابات والاجتماع مجلس الأمة .

وأصبح الاتحاد الاشتراكي يمثل الإطار السياسي للعمل الجماهيري، ويمثل تجسيداً حتى لسلطة الشعب ، وفيه تمثيل للعمال والفلاحين وتدعيم للتنظيمات النقابية والتعاونية - عليه أن يقود الجماهير ويعبر عن إرادتها ، ويوجه العمل الوطني ، وخاصة بعد إنسيار تحالف الاقطاع والرأسمالية المستقلة ، وتحيايم تحالف العمال والفلاحين والمتخفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة بدلا منه .

وأصبح الاتحاد الاشتراكي مدرسة تتلرب فيها قوى الشعب العاملة على قيادة منظماتها داخل نطاق أهداف ومبادئ الميثاق الوطني ، وقيادة سياسية للجماهير الشعب ولقواها العاملة تسير أمامه وتشق الطريق حتى ترشده إلى الاتجاه الصحيح ، ودون أي إنحراف .

وأثبتت القوى الوطنية في مصر بهذه العملية أنها جادة في تطبيق الاشتراكية في بلادها ، وأنها صاحبة المصلحة الفعلية في التغيير الاقتصادي والاجتماعي ، رغم أن عناصر رجعية تمكنت من ضرب هذا الاتجاه التحرري ، والذي كان لا يتعارض مع الوحدة ، بل يدعمها ، وتمكنت من ضربه في الاقليم الشمالي . ولكن أقاليم عربية أخرى ظهر فيها هذا الاتجاه الاشتراكي وبشكل يدعم موقف مصر ، ويدعم الاتجاه التحرري الأصيل في كل العالم العربي . وظهر ذلك في الجزائر ، رغم احاطتها من الغرب والشرق بقوى وقيادات لا تتطابق مصالحها مع التطبيق الاشتراكي .

والمهم هو ظهور ذلك الاتجاه للزول إلى المعركة الاجتماعية والاقتصادية بشكل واضح في مصر ، رغم القوى المضادة ، ووضوحه كذلك في جمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية ، والتي كانت قد انصهرت في حرب تحرير لمدة سبع سنوات ، قضت فيها على الفواصل الطبقية ، ووحدت بين الجزائريين

في شكل مناضلين مكافحين ، لا يفسون هدفهم في الوصول إلى التحرر الحقيقي
بعد تحرر اقليمهم في الميدان السياسي .

ورغم زيادة الضغط الأجنبي على العالم العربي بعد هذا التبلور في القوى
الوطنية فقد سارت القوى التقدمية في طريقها ، وواصلت معركتها، وحصلت
في كل يوم على انتصار جديد .

إفصل الرابع والخمسون

معركة القوى التقدمية في العالم العربي

إذا كانت نكسة الانفصال تعتبر عملية هجومية من القوى الرجعية على القوى التقدمية في مصر ، وإذا كانت الجزائر قد رأت تحرشات بهامن جيرانها في الفترة التالية لاستقلالها ، ونتيجة لتطبيقها الاشتراكية في إقليديها . فإن ذلك لم يمنع القوى التقدمية في العالم العربي من التقارب . ومن مواصلة السير ، وانضم إليها في كل يوم عناصر مكافحة جديدة . ومع زيادة تبلور الموقف في العالم العربي بين قوى تقدمية وقوى رجعية : كسبت الحركة التقدمية . وعلى طول الخط . وكسبت في اليمن ، وكسبت في العراق ، وتدعم موقفها بشكل واضح : وإن كان ذلك يعطى مسئولية كبيرة على القوى التقدمية في العالم العربي حتى تتفاهم مع بعضها وتتقارب ، وتضع برامج عمل موحدة يمكنها أن تصل عن طريقها إلى الوحدة العربية الفعلية . وبذلك نسير مع الانتصارات ومن اليمن .

(١) ثورة اليمن :

كانت الأمانة قد جمعت الاوضاع في بلادها منذ قرون طويلة، وحاولت أن تتخذ من اتحادها مع الجمهورية العربية المتحدة - في نطاق اتحاد الدول العربية - وسيلة لثبيت أقدامها في البلاد . وعلى حساب الشعب . ولكن عناصر كثيرة من أبناء اليمن كانت تتصل بمصر ، وتتصل بالعالم الخارجي ، ولو عن طريق عدن ، ورأت أمامها ضرورة التغيير . وإذا كانت حركة سنة ١٩٤٨ ، وعملية سنة ١٩٥٥ قد فشلت فإن الثورة قد نجحت في سنة ١٩٦٢ .

وكانت الأمانة قد أعلنت موقفا صريحا ضد التوسع الاستعماري البريطاني في الجنوب العربي ، وعقدت بعض الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية في سنة ١٩٥٦ : وعقدت إتفاقيات أخرى مع الصين الشعبية في يناير سنة ١٩٥٨ لإنشاء مصانع لإنتاج السكر والزجاج والمنسوجات وتعليب الأسماك والفواكه ، ولبناء طريق بين صنعاء والحديدة . ووصلت في شهر مارس سنة ١٩٥٨ إلى الاشتراك في اتحاد الدول العربية . ولكن الامامة وقفت موقفا سلبيا من هذا الاتحاد وجمدته ، وحاولت منع العناصر التحررية اليمنية من العمل في الخارج ، ومن القيام بأى نشاط حتى في القاهرة . وإضطرت الجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى حل هذا الاتحاد وتحميل المسؤولين في اليمن مسئولية الوصول إلى هذه النتائج . وبعد وفاة الامام أحمد في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ أعلن ابنه البدر نفسه إماما على البلاد. ولكن الثورة اليمنية نشبت بعد أسبوع واحد وفي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ . ولقد قام الجيش اليمني بعملية انقلاب مفاجيء قضى به على النظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية ، وأنهى بذلك صفحة سوداء في تاريخ بلاده ، واسدل الستار على تاريخ الأئمة المظلم . حقيقة أن الإمام محمد ، وهو الأسم الذى أعطاه البدر لنفسه ، قد تمكن من الفرار ووصل إلى السعودية ، ولكن ذلك لم يمنع الثورة اليمنية من مواصلة السيطرة على الموقف .

وكان رئيس الثورة هو الزعيم عبد الله السلال الذى أسرع بإرسال برقية إلى حكومة الثورة في القاهرة ، التى أعلنت اعترافها الرسمى بحكومة الثورة في اليمن ووقوفها إلى جانب اليمنيين تستندهم وتناصر حقهم في الحياة .

وظهر في أول الأمر أن الامام البدر سيحاول إستعادة سلطته، عن طريق

تجميع بعض عناصر المرتزقة ، والعودة بهم إلى هناك . ولكن سرعان ما وضح أن هناك عملية أكبر من ذلك ، خاصة وأن أعتراف مصر بجمهورية اليمن كان يعني تدعياً لمعسكر «الجمهوريات» في العالم العربي ، وتدعياً للقوى التحررية أمام قوى الرجعية والملكية . وتطابقت مصالح البدر مع مصالح حكام السعودية والمملكة الاردنية ، وبشكل أظهر معركة جديدة داخل العالم العربي ، وبين الوحدات والقيادات السياسية الموجودة فيه . وتكاملت مصالح الرجعية المتحكمة في بعض الأقاليم العربية مع المصالح الأمريكية . وفي شكل تحالف جديد بين القوى الاستعمارية وهي رأسمالية . وبين قوى الرجعية . وكانت إقطاعية وقديمة في شكلها وفي وسائلها .

لقد كان إعلان الثورة في اليمن فاتحة عهد جديد أمام القوى التحررية العربية في كل مكان . وإذا كان اليمن قد تحرك . فقد كان على كل عربي أن يتحرك .

واستمرت معركة اليمن مع تمويل السعودية لقوات البدر ، ومساعدتها له بالأسلحة ، وحتى بالطائرات . وظهر ذلك حين رفض أربعة من ضباط سلاح الطيران السعودي تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم بنقل الأسلحة والذخيرة إلى منطقة نجران لإستخدامها ضد ثورة اليمن ، وحولوا طائراتهم صوب مطار القاهرة ، والتجأوا إلى مصر . وتلى ذلك لجوء عدد من الطيارين الاردنيين بطائراتهم إلى مصر بعد أن صدرت إليهم الأوامر بضرب جيوش الثورة اليمنية . ثم التجأ بحارة الباخرة السعودية «عرفات» بكامل طاقمهم إلى مصر كذلك . ولقد وضحت المعركة .

وكانت الثورة اليمنية قد ألفت مجلساً لثورتها من اليوم الأول ، وأعلنت

أن هدفها يتمثل في القضاء على الحكم الفردى المطلق والنفوذ الأجنبي في اليمن ، كما يتمثل في إقامة حكم ديمقراطى إسلامى أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل إرادة الشعب وتحقق مطالبه . كما أعلنت دستوراً مؤقتاً تسير عليه في فترة إنتقال ولمدة خمس سنوات ، حتى يتم إعداد الشعب وتهيئته وتمكينه من إرساء دعائم الحكم «الشعبى الديمقراطى» الكامل في البلاد. ولكن مساعدة السعودية للبدر ، وإنضمام ملك الاردن لهذه العملية ، وبعد أعراف الجمهورية العربية بها ، أخذ شكل تحلى واضح للجمهورية العربية المتحدة ، وللقوى التحررية في العالم العربى كله . وكان لابد للتحلى من رد فعل . وانتهى الأمر بعقد اتفاق عسكرى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وكان اتفاقاً باسم الدفاع المشترك ، ويقضى بأن «الاعتداء على أية دولة منهما أو على قواتهما المسلحة هو إعتداء على الدولة الأخرى .» ومادامت المعركة معلنة فقد وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ في الحال ، وشكلت قيادة مشتركة تعمل تحت القيادة العليا للزعيم السلال. وفي مؤتمر شعبى عقد في صنعاء تحلث كل من الزعيم السلال وأنور السادات عن معنى هذا الاتفاق العسكرى اللئى عقدين البلدين. لقد نزلت مصر إلى المعركة حقيقة أن أرض اليمن لم تكن سهلة ، وأنها كانت تبعد عن مصر بثلاثة آلاف من الكيلومترات ، وأنها كانت محتاج في معركتها لكل شئ ، ولكن نزول مصر إلى المعركة غير من شكلها وغير من طبيعتها .

واهتمت الرجعية وأعوان الاستعمار مصر في هذه العملية بأنها تسعى إلى إستعمار اليمن ، والحصول على موارده ، سواء أكان ذلك هو البترول أو البن اليمنى ، وأنها تحاول أن تفرض نفسها على اليمن وتقيم «امبراطورية» على حسابها. ولكن مصر كانت قد نزلت إلى معركة نقلت إليها جنودها وعتادهم وما يلزمهم ،

حتى من الماء ، ولمسافة ثلاثة آلاف كيلو متر . ودل هذا على أنها لا تبحث عن موارد اليمن ، أو على أن اليمن لا تمثل موارد يمكن الاعتماد عليها في التجارة ولا حتى الامكانيات الاساسية اللازمة لمعيشة المقاتلين .

وأعتقدت الدول الاستعمارية ، ومعها القوى الرجعية ، في أن مصر ستعجز عن القيام بهذه العملية ، وفي هذه الظروف ، ولكن جبال اليمن . ومواقعها كانت ميدانا فريدا في نوعه لتدريب القوات المصرية ، سواء أكانوا من المشاة أو المظلات والصاعقة والمدفعية والطيران .

وظهرت حجج أخرى بعد ذلك تتحدث عن خطورة هذه العملية على مصر ، مادامت قد أرسلت قواتها المحاربة بعيدا عنها ، وخاصة إذا ما تحركت إسرائيل من جديد ، ولكن القوات المصرية في اليمن لم تكن تمثل إلا قسما صغيرا وبعض وحدات من القوات المسلحة ، ولم يصل عددها إلى أكثر من خمسين ألف مقاتل ، أما بقية القوات فكانت لا تزال في مصر ، هذا علاوة على أن عملية إرسال القوات المصرية إلى اليمن دلت على إمكانية الاستفادة منهم بنفس الطريقة ، وبسرعة ، في أي معركة تبعد عن معلاتهم بثلاثة آلاف كيلو متر من جديد . وإذا كانت الحكومة السعودية تخشى من وجود قوة ضاربة في اليمن . فإن هذه القوة ستبقى هناك ، وتفصل بين السعودية وبين القواعد البريطانية في الجنوب العربي ، وتضع السعودية بين قوتين ، في اليمن وفي مصر ، وفي الوقت الذي سيعود فيه ظهور الوجه العربي لجمهورية العراق .

وإذا كانت مصر قد ضحت بعدد من رجالها ، وجزء من أموالها في حرب اليمن ، فإن هذه العملية كانت لازمة لها ، ولابعاد القواعد العسكرية الاستعمارية ، ولتهديد مراكز الرجعية العربية داخل العالم العربي نفسه. وأدى

ذلك إلى تبلور الموقف في شكل معركة واضحة ومعلنة بين القوى التحررية والقوى الرجعية في المشرق العربي ، وبشكل أثر على القوى المماثلة في المغرب العربي . وتقدم بذلك موقف الجمهورية الجزائرية الشعبية والديمقراطية ، وأخذت عناصر إتحاد القوى الشعبية في المغرب تنادى بضرورة التحرك ، بعد أن تحرك اليمن . أثر هذا على الموقف في بغداد . وعلى الموقف في دمشق . وزاد تبلور فكرة الوحدة العربية ، ولكن على أسس جديدة .

(٢) ثورة ١٤ رمضان وميثاق الوحدة الاتحادية :-

عاش العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم فترة أرهاق اتصفت بتراجع قيادته في فكرة الوحدة العربية ، وحصر نفسها داخل النطاق الاقليمي لهذا القطر . وعجزت قيادته عن النزول إلى التطبيق الاشتراكي رغم استمارة وسائل دعائها ، ومعركة الشعب التي قادها صالح المهداوي ، لكثير من الشعارات التقليدية ، والتي كانت مجرد ألفاظ ، ولا تمت لواقع الحقيقة بأية صلة . وقامى العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم من المحاكات ومن عمليات التطهير التي هدف من ورائها إلى إبعاد العناصر الوطنية عن مناصب الحكم وعن صفوف الجيش . وظهرت شخصية هذا القائد في شكل رجل عسكري يعيش في وزارة الدفاع ، ولا تفارقه بنلقته الرشاشة ، وكأنه زعيم عصابة كعب على نفسه ألا يخرج من وكره . وكان يعتمد في المدن على مجموعات من الجماهير يعمل على تسيرها بشعارات شعبية ، وإن كانت هذه الجماعات تتقاضى منه الرواتب وتحصل على الإمتيازات ، وكل ذلك دون أن يتمكن من القيام بأى تنظيم رغم إدعائه الشعبية ، وإدعائه العمل من أجل التقدم . وساءت الأحوال في العراق إلى درجة كبيرة ، وأثر ذلك في بقية أقاليم العالم العربي . وحين ظهرت مشروعات عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق

وضح إبتعاده عن فكرة الوحدة العربية ، وإتحاذه طريقا إستعماريًا ، ويستند على أسس تاريخية ، تعود إلى حكم الأتراك للمنطقة في القرن التاسع عشر .

وكان من المحال أن تستمر الأحوال على هذا الحال ، مادام في العراق رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه من أجل خير بلادهم ومن أجل العروبة .

وعجز الارهاب والمراقبة كما عجزت المخبرات عن السيطرة على كل العناصر الوطنية في العراق . وبدأت حركة جديلة بين عدد من الرجال الثوريين في الجيش نفسه ، وبالاتفاق مع ذلك العدد من قادة ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ والذين أمتازوا بوضوح خطهم الوحلوى العربي ، وكانوا قد ابعدوا عن السلطة ، وعلى رأسهم عبد السلام عارف . ووضعوا خطتهم وافقوا على ساعة الصفر وعلى أن تكون في صبيحة يوم الجمعة ١٤ رمضان ، أى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ . وإذا كان عبد الكريم قاسم يفكر دائما في أن «المسؤولات» ، والانقلابات تحدث ليلا ، فقد كان عنصر المفاجأة في هذه الثورة أنها ستبدأ في التاسعة صباحا وستستمر في وضوح النهار . وإذا كان عبد الكريم قاسم يعتمد على سلاح الطيران وخاصة على أسراب الميج الموجودة في مطار الحياينة وفي المطارات القريبة من بغداد فان ثورة ١٤ رمضان ستعمل بسلاح الطيران ولشل حركة الوحدات الموالية لعبد الكريم قاسم . وإذا كان عبد الكريم قاسم يعتمد على محطات الأذاعة كوسيلة من وسائل اتصاله بالجماهير وأعوانه فان ثورة ١٤ رمضان ستحاول انتزاع هذا السلاح من يده .

وسارت الأحداث بسرعة في صبيحة يوم الجمعة ١٤ رمضان ، وفي يوم صيام تعاهد فيه العراقيون الأحرار على العمل ، وإما نصر العسروية أو الاستشهاد ، وقامت وحدات من سلاح الطيران العراقي بمهاجمة مقر وزارة

الدفاع ، الذى كان عبد الكريم قاسم يتحصن فيه ، كما قامت بشل حركة بقية سلاح الطيران ، والتى كانت موالية له . ثم إستمرت العملية بعد ذلك بفرقة مصفحة ، ثم بعدد من ألوية الجيش التى نزلت إلى العاصمة . ورغم اسمائة عبد الكريم قاسم فى الدفاع إلا أن ساعاته كانت محدودة . وفى محطة الإذاعة حصل منه عبد السلام عارف على أعراف بأنه لم يكن الرئيس القملى لثورة ١٤ يوليو ، وأنه لم يكن يعرف عنها أى شىء ، وعلى أن اتهاماته للجمهورية العربية المتحدة كانت على غير أساس ، إذ أنه وافق بعد إنضمامه للثورة على مبدأها الاسامى الذى يتمثل فى إنضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة فى فترة لا تزيد على شهرين . وكان من الطبعى أن يوافق على ضرورة الاتصال بين بغداد والقاهرة وبسرعة . وعلى حضور ضابط اتصال مصرى ، هو عبد الحميد فريد ، للبقاء فى رئاسة أركان الحرب العراقية نفسها . وإعترف عبد الكريم بأنه قد تنكر لكل ذلك . حقيقة أن عبد الكريم قاسم قد حاول الحديث عما قام به فى العراق ، والعمل من أجل الأهالى ، وبناء المساكن الشعبية ، وغير ذلك . ولكنه إعترف بتحويله الخط السياسى للثورة ، ودون موافقة رجال الثورة .

وحوكم عبد الكريم قاسم فى التو ، وصدر ضده الحكم بالإعدام رميا بالرصاص ، وحتى الموت . ونفذ فيه الحكم فى الغرفة المجاورة ؛ وفى محطة الإذاعة العراقية .

وكانت محطة الإذاعة قد انضمت إلى الثورة العراقية بمجرد الاتصال بها ، وكانت تذيع البلاغات العسكرية ، مع الاناشيد الحماسية ، وخاصة نشيد «الله أكبر» وظهر بذلك الوجه الحقيقى لثورة العراق ، وظهر بشكله العربى الوحلى المؤمن .

وقد تولى الرئيس عبد السلام عارف رئاسة الجمهورية ، ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وكان من الطبعي أن تعترف حكومة القاهرة بهذه الثورة ، وتؤيدها من يومها الأول ، مادامت تتشابه معها في التكوين ، وتقف معها في نفس الصف ، وتتخذ لنفسها نفس الأهداف .

وكان لثورة ١٤ رمضان أثراً كبيراً في كل العالم العربي ، وجاءت انتصاراً جديداً لحكومة الثورة في القاهرة ، ودليلاً على توالى انتصارات القوى الثورية والتقدمية في العالم العربي . وأيدت ثورة اليمن . وظهر واضحاً ذلك التصارب بين القاهرة وبغداد وصنعاء والجزائر .

وكانت ثورة ١٤ رمضان تعتبر دليلاً واضحاً أمام القوى التحررية في كل مكان على أن خط السير الثوري يواصل السير رغم العقبات . ولم تكن سوريا أقل وعياً أو أقل عروبة من العراق . ومادام العراق قد تحرر . فسوف وسع السوريين أن يتحركوا ويتحرروا كذلك .

ولم يمض شهر على ثورة ١٤ رمضان إلا وكانت سوريا تشهد انقلاباً جديداً في ٨ مارس سنة ١٩٦٣ قامت فيه العناصر التقدمية بالاستيلاء على السلطة من العناصر الرجعية الانفصالية ، والتي كانت قد ظهرت بأنها لا تمثل وجه سوريا العربي أى تمثيل . وكانت قبلة جديدة ، وكانت انتصاراً جديداً للقوى التحررية العربية . وأصبح نفس العلم الذي ينفق على القاهرة ، ينفق على بغداد وعلى دمشق ، وإن اختلف فيه عدد النجوم . وكما أسرعت مصر الثورة بالاعتراف بثورة العراق ، اعترفت بثورة سوريا العربية .

حقيقة أن الأوضاع في سوريا ، وكثرة الاتجاهات الحزبية الموجودة فيها ، كانت تصعب عملية التوازن بين القوى وبشكل يلغى عناصر حزب البعث

العربي دفعا صوب الإسراع بالإتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى أساس تدعيم اتجاهه في سوريا ، وتحت شعار الوحدة العربية . ولم تكن حكومة مصر الثورة تمنع في مد يد لها لأى ثائر عربي يعمل تحت شعار الوحدة، ويتخذ لنفسه أهداف الثورة التحريرية سياسيا واجتماعيا . وبدأت بذلك لقاءات القاهرة التي تمت بين ممثلين لثورة العراق ، وممثلين للثورة السورية ، مع قيادة مصر الثورية . وإنتهى ذلك بوضع ميثاق ١٧ أبريل سنة ١٩٦٣ وهو المعروف باسم اتفاق الوحدة الاتحادية . ووضع هذا الميثاق باسم الله وباسم الشعب العربي ، ودعم لقاء الثورات الثلاث في القاهرة وبغداد ودمشق ، ونص على ضرورة الوحدة ، وضرورة اتخاذها أساسا في حل مشكلة فلسطين . وكانت الوحدة تتطلب لإنشاء قيادة سياسية واحدة تعترف بسيادة الشعب وتعمل بطريقة ديموقراطية ، وتطبق الاشتراكية . وكما كانت مصر قد رسمت أمر إعطاء نصف عدد مقاعد مجلس الأمة على الأقل للعمال والفلاحين ، وافقت حكومتا بغداد ودمشق على نفس الشيء واشتمل هذا الميثاق على نفس الأسس التي أظهرها ميثاق العمل الوطني في مصر ، فاعترف بضرورة الانطلاق الاقتصادي واعترف بالملكية الخاصة ، وأصر على ضرورة تحرير الفلاحين من الاستغلال سواء أكان ذلك بتحديد حد أعلى للملكية الزراعية ، أو بزيادة انتاجية الأرض وتنظيم الاستثمار الفردي والجماعي بشكل يكفل العدالة . واعترف ميثاق الوحدة الاتحادية بضرورة الإيمان برسالة الدين ، واعترف بالتخطيط الاقتصادي وضرورة العمل من أجل تسهيل المواصلات للوصول إلى وحدة شاملة .

ونص ميثاق الوحدة الاتحادية على إنشاء مجلس تشريعي منتخب بطريقة مباشرة في كل قطر ، وإنشاء وزارة للقطر تكون مسئولة أمام المجلس التشريعي ،

وعلى انتخاب هذا المجلس رئيسا للقطر لمدة أربع سنوات ، وعلى أن يوافق على ذلك رئيس الجمهورية .

كما نص ميثاق الوحدة الاتحادية على إنشاء مجلس الأمة ، وعلى تشكيله من مجلسين : الأول هو مجلس النواب . والذي ينتخب بنسبة عدد السكان في كل قطر . والثاني هو مجلس الاتحاد ، والذي يتكون من عدد متساو من الاعضاء من كل قطر ، وعلى أن يكون عددهم ربع أو ثلث عدد أعضاء مجلس النواب . ومجلس الأمة هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية ونواب الرئيس ، وهو الذي يصدر القوانين . ويستجوب الوزراء .

ورئيس الجمهورية ينتخبه مجلس الأمة . ولمدة أربع سنوات ، وله ثلاث نواب (واحد عن كل قطر) ينتخبوا بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية . وهناك مجلس الوزراء الاتحادي . وهو مسئول عن أعماله أمام مجلس الأمة . وهناك بعد ذلك مجلس للرئاسة . يتشكل من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر من الأقطار . ويختار أعضاؤه بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية عند قيام الاتحاد . ويعاون رئيس الجمهورية في تصريف أمور الدولة . وذلك بتعيين نواب رئيس الجمهورية . وتعيين رؤساء الأقطار وتعيين مجلس الدفاع القومي ومناجاة أعماله . ورسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها . وتكليف الوزارة الاتحادية بتنفيذه .

وهكذا يظهر من البيان أن الدولة الاتحادية لها اختصاصات واضحة في السياسة الخارجية والأمن . والدفاع . والمالية . والاقتصاد ، والتخطيط الاقتصادي والتنمية ، وشئون الاعلام . والتخطيط الثقافي ، وتخطيط التربة والتعليم . وكذلك في العدل والمواصلات الاتحادية ، وبشكل يسير من الحكم

الاقليمى صوب الاتحاد . ويهدف الوصول إلى الوحدة بعد ذلك، ومخططات
متزنة وثابتة . وفى خط معين . وظهر أن هذه الدولة الاتحادية يمكنها أن تعبر
عن آمال كثير من العرب . وتتخذ وسيلة عملية للوصول إلى الوحدة وبطريقة
منهجية منظمة . ومع تطبيق الاشتراكية فى نفس الوقت . وكان انتصاراً
كبيراً للعرب .

(٣) النكسة ومشكلة الحلود المغربية الجزائرية :

كانت حكومة مصر الثورة راغبة عن الاسراع فى الوصول إلى الوحدة
بعد تجربة الانفصال فى سنة ١٩٦١ . وإذا كانت مصر قد إنصهرت كلها فى
اتجاه واحد . وتخلصت من الاتجاهات الحزبية السابقة ، فإن هذا الوضع كان
لا ينطبق على سوريا . كما أن حكومة الثورة فى بغداد كانت لا تزال تواجه
بعض المشكلات فى بعض مناطقها ، وخاصة مع الاكراد فى الشمال ،
ومشكلات خاصة بالتنمية . وأخرى تتعلق بالمفهوم الاشتراكي عند كثير من
العراقيين . وكانت كل هذه العوامل الداخلية تجعل مصر هى القائدة، وعليها
أن تبطل فى سيرها قليلاً حتى تنظم خطواتها مع خطوات دمشق وبغداد ، أو
تسرع بهم وبشكل قد يفوق سرعة التطور فى هذين الاقليمين .

وكانت هناك عوامل ضغط خارجية تتمثل فى المصالح الأجنبية الموجودة
فى الاقليم ، والتي تحاول منع الوحدة السياسية ، وتحاول وقف عملية التطبيق
الاشتراكي فى العالم العربى .

ولاشك أن قيادة حزب البعث قد رأت فى اتفاقها مع حكومة الثورة فى
القاهرة تدعياً لنفوذها وسلطتها فى سوريا ، وفى الأيام الأولى للانقلاب على
ثورة الانفصال ، ولكنها شغلت نفسها بالمشكلات الداخلية فى سوريا نفسها ،

واعترزت لقيادتها لهذا الاقليم ، وحاولت أن تحتفظ بالسلطة هناك ، . فآثر ذلك على تنفيذ ميثاق الوحدة الاتحادية .

وكانت مباحثات القاهرة قد أثبتت أن ثورتي بغداد ودمشق يعترفان بتمثيل المواطنين العرب بنسبة عدد السكان في مجلس النواب ، ولكنهم أصرّوا على نسبة أخرى معينة لكل قطر ، ويتساوى في ذلك ثلاثون مليوناً من المصريين مع خمسة ملايين من السوريين ، وستة ملايين من العراقيين ، وعلى أساس أن سوريا والعراق يمثلان وحدتين «دولية» على نفس قدم المساواة مع مصر . وكان في هذا إعتراز بالاتجاه السوري . والاتجاه العراقي ، وعلى حساب حق المواطن العربي . ووضح نفس الشيء في «مجلس الرياسة» الذي يتكون من أعضاء متساويين من كل قطر . ووافقت مصر الثورة على ذلك كخطوة في سبيل الاتحاد وفي سبيل الوحدة ، ولكن قيادة البعث في سوريا اتخذت ذلك أساساً لإعترازها «بإقليميتها» السورية ، ومحاولتها الاحتفاظ لنفسها بالسلطة هناك .

وما أن تمّ التوقيع على ميثاق الوحدة الاتحادية في القاهرة حتى كانت حكومة البعث قد أخذت اتجاهها واضحا في سوريا ضد مبادئ الوحدة العربية نفسها . وبعد أن كانت قد اتفقت مع القوميين العرب على الدخول في هذه المفاوضات مع القاهرة ، تنكرت لهم وخرقت مبدأ الجبهة القومية . وأخذت قيادة البعث في ضرب القواعد الوحشية ، وعملت على إبعاد العناصر الوحشية عن السلطة وعن مراكزهم وعن صفوف الجيش . كما تنكرت للديموقراطية ، وأخذت في الاصطدام بالجهابيز ، ومنعت المظاهرات بالقوة واستخدمت في ذلك أسلحة الجيش ، واقتلت المدارس ، وعطلت الدراسة في الجامعات . ولم

يمض وقت طويل حتى كانت قيادة البعث تتخذ لنفسها نفس الشعارات التي كانت العناصر الانفصالية تحارب بها مصر الثورة .

كانت هذه العملية نكسة واضحة في الخط العربي ، وكانت متسائلة بالأوضاع الداخلية والأوضاع الخارجية ، وفي وقت استمرت فيه مصر في موقفها من مؤازرة ثورة اليمن ، وأمام قوى الرجعية من داخل المنطقة وخارجها . ولقد استمرت هذه النكسة مع مشكلة الحدود التي ثارت بين المملكة المغربية وجمهورية الجزائر الديمقراطية والشعبية في صيف سنة ١٩٦٣ .

وكانت حكومة الثورة في الجزائر تلقى ضغطا عليها من الشرق والغرب ، ومن حكومة الحبيب بورقيبة في تونس وحكومة المملكة المغربية من الغرب . وكان لاتخاذ الجزائر سياسة اشتراكية أثرا كبيرا في تبلور الأوضاع بهذا الشكل في المغرب العربي . وإذا كانت حكومة الحبيب بورقيبة قد حاولت أن تظهر على أنها تسير على سياسة اشتراكية ، ولو أنها «اشتراكية دستورية» فإن حكومة المغرب قد طورت علاقاتها مع الجزائر بشكل أدى إلى أزمة كبيرة . وكانت حكومة المملكة المغربية تخشى من الحركات التقدمية بشكل واضح ، وتخشى بالتالي من إمتداد الأفكار الاشتراكية إلى اقليمها ، ومساس ذلك بملكية الأراضي ، ووصوها إلى الملايين الكادحة والفقيرة من الشعب المغربي . وحين ظهرت نداءات بعض عناصر اتحاد القوى الشعبية في المغرب ، في أثناء الانتخابات بضرورة التحرك ، إنتشرت الانباء عن ظهور «مؤامرة» ضد شخص الحسن الثاني ، وصدرت الأوامر لعمل إعتقالات واسعة تجري بين رجال اتحاد القوى الشعبية ، وفي صفوف الاتحاد العام للطلبة المغاربة . وإذا كانت السلطات المغربية قد تمكنت من القبض على عناصر كثيرة من بسين القوى التقدمية ، فإنها قد فشلت في القاء القبض على الأمين العام لإتحاد الطلبة

المغاربة ، الذى التجأ إلى الجزائر ، وفشلت فى وضع أيديها على المهلى بن بركة ، والذى ظهر بعد ذلك فى القاهرة . وأصبح أميناً مساعداً للمؤتمر الافريقى الآسيوى . وكان الصيف مشحوناً بالحوادث ، وخاصة بعد خوف الجمهورية الجزائرية من عمليات تخريب تقوم بها العناصر اليمينية مع البدء بتطبيق الاشتراكية . وحدثت اتصالات بين القاهرة والجزائر . وزار الفريق على عامر جمهورية الجزائر ، وظهر أن هناك تعاون عسكري بين الجمهوريتين ووضع أن القوى التحررية فى العالم العربى تتمثل فى القاهرة وفى الجزائر وفى بغداد وفى صنعاء .

وسرعان ما ظهرت المشكلات حول الحدود المغربية الجزائرية، ووقعت الاشتباكات المسلحة فى مناطق لم تكن قد حددت بعد ، وكانت تشمل على كيات كبيرة من خام الحديد .

وكانت القوات الفرنسية والامريكية قد تركت المغرب ، ولكن بعض الطائرات الامريكية استخلمت لنقل القوات الملكية على الحدود . وفى نفس الوقت الذى كانت فيه بعض وحدات سلاح الخدمات الطبية العربية موجودة فى الجزائر (١) . وكانت هذه نكسة أخرى فى المغرب العربى بعد نكسات المشرق العربى . وحسدت هاتين النكستين : الصدام الجزائرى المغربى ، والصدام اليمنى السعودى فى نفس الوقت ، رغم احتياج العالم العربى إلى قواه لبناء ، ورغم تحرش إسرائيل بالعرب فى عملية تحويل مجرى نهر الاردن . فهل كان من السهل على القوى العربية التقدمية أن تستمر فى صراعها مع قوى

(١) أنظر : د. جلال يحيى ، المغرب الكبير ، الجزء الرابع ، الفترة المعاصرة . الدار

القومية . ١٩٦٦ . ص ١٢٦٣ - ١٢٦٤ .

الرجعية في المشرق والمغرب ؟ أو توقف مرحليا هذا الصراع ، وحتى يتبلور الموقف أكثر من ذلك . ؟ وكانت الاجابة هي عقد مؤتمر القمة العربي .

(٣) مؤتمرات القمة العربية :

كانت مشكلة تحويل اليهود لمجرى نهر الاردن هي السبب الرئيسي لاجتماع مؤتمر القمة العربي الأول ، وإن كان هذا الاجتماع يمثل مناسبة كذلك لمحاولة تصفية الخلافات العربية الداخلية ، ولو مؤقتا ، أمام تهديد اليهود .

وكان اليهود يعملون على الافادة من مياه الاردن ، وحاولت مصر وقت وحدتها مع سوريا أن تتخذ خطوات فنية وسياسية في الموضوع ، وعلى أساس ترك السلطات العسكرية العربية تضع تقريرا عن الوضع النهائي. وقرر العرب ضرورة منع المياه العربية التي تنبع من البلاد العربية من الوصول إلى إسرائيل ، سواء في ذلك مياه نهر الحصباني الذي ينبع من لبنان ، أو نهر بنياس الذي ينبع من سوريا ، ونهر اليرموك الذي يصب في المنطقة الاسرائيلية . ولكن ترك العسكريين يقررون النواحي العسكرية النهائية فشل في إعطاء نتيجة فعالة ، وخاصة بعد ظهور بعض الاتجاهات المختلفة بين الوفود العسكرية العربية . ووجد رئيس الجمهورية العربية المتحدة ضرورة عدم ترك هذا الموضوع بهذا الشكل ، وتحت رحمة قرارات يتخذها رؤساء أركان حرب الدول العربية ، إذ أنه موضوع سيامي قبل أن يكون موضوعا عسكريا . ومن الواجب إخضاع النواحي العسكرية للنواحي السياسية فيه . وصرح بأنه لا يسمح بتكرار ما حدث في عام ١٩٤٨ ، وأنه يرى أن اجتماع على مستوى رؤساء الأركان لا يكفي ، وإن اجتماع على مستوى مجلس الدفاع العربي لا يكفي كذلك ، مادامت إسرائيل تتحدى العرب ، وتبجح بأنها ستحول المياه رغم أنف العرب . ونادى بضرورة اجتماع الملوك والرؤساء العرب في أقرب وقت

ممكّن ، وبفض النظر عن وجود مشكلات وخصومات فيما بينهم . وأعلن أن على الجميع أن يستعملوا للجلوس سوياً ، ويبحثوا الأمر جماعياً ، ويمكنهم بعد ذلك أن يعتمدوا على مصر ، وعلى قوة مصر ، وشجاعة أبناء مصر ، لتقرير ما يسمون . لقد أعلن استعداد مصر للقيام بواجبها كاملاً حتى إن استدعى الأمر استخدام القوات الموجودة في اليمن ، وتجنيد وتدريب قوات جديدة ، وصنع أسلحة حديثة . إن كل شيء موجود . ولكن على رؤساء العرب وملوكهم أن يجتمعوا ويواجهوا مشكلة تحويل نهر الأردن (١) .

واتصل رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالجامعة العربية لتدعو لاجتماع الملوك ورؤساء العرب في أقرب وقت ممكن ، إذ أن القضية ليست هينة . وهي قضية مصير العرب أجمعين . وكانت إستجابة الملوك والرؤساء تدل على أنهم يشعرون بفداحة المسؤولية التي أقامها هذا الجيل وهذا الزمن على كواهلهم ؛ ويشعرون بضرورة مجابهة الحقائق . وكانت قراراتهم وتوصياتهم بالاجتماع تدل على أنهم يوافقون على تنفيذ توصيات قرارات اللجنة العربية الفنية الخاصة بتحويل ووافد الأردن ، وأنهم مستعدون لتحمل ما ينتج عن تنفيذ هذه المشروعات من نتائج . وتألّفت لجنة للدراسة للتفاصيل والإمكانيات ، وتقرير التكاليف وللاتصال بالملوك والرؤساء بعد نهاية المؤتمر . وجاء المؤتمر الثاني في صيف ١٩٦٤ لكي يثبت استعدادهم لمواصلة العمل الذي بدأوه .

وكان هذان المؤتمران فرصة فريدة لجمع شمل الملوك والرؤساء العرب ومجابهة القوى العربية لبعضها في الميدان . وكانت فرصة فريدة لمحاولة تصفية

(١) أنظر : د. جلال يحيى ، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية . الاسكندرية ١٩٦٥ .

الجو السياسى بين مصر والسعودية ، على أساس وقف مساعدة السعودية لقوى الرجعية فى جنوب الجزيرة العربية ، الأمر الذى أدى إلى المؤتمرات الخاصة بذلك . كما أن المشكلة المغربية الجزائرية تحولت إلى مؤتمر القمة الافريقى ، والذى قام أساسا على ضرورة الاحتفاظ بالحدود الافريقية كما هى ، حتى ألا تواجه الدول الافريقية أكبر مشكلة فى العالم ، وهى إعادة النظر فى كل الحدود التى رسمها الاستعمار على خريطته ، مادامت تسير صوب الاتحاد والوحدة ، أى الاعتراف بترك مناطق الحديد داخل حدود الجزائر .

ولكن علينا أن نعرف بأن مؤتمرات القمة العربية كانت محاولات جديدة للتوفيق بين المتناقضات ، والجمع بين الرجعى والتقدمى فى جلسة واحدة ، رغم تضارب المصالح بينهما . ولكنها كانت مرحلة ، ومجرد مرحلة ، من مراحل السير العربى .

ذلك أن مشكلة الحدود المغربية الجزائرية لم تصل إلى حل ، واصلت الحكومة المغربية على حقوقها التاريخية هناك ، وحتى على حقوقها التاريخية فى موريتانيا بأكملها .

أما بالنسبة لتونس ، والتى كان الحبيب بورقيبة يدعى فيها أنه يطبق اشتراكية دستورية فإن رئيسها قد فاجأ العالم بدعوته إلى ضرورة تصفية مشكلة فلسطين ، والاتفاق مع اسرائيل ، وحتى الاعتراف بها . وربما كان الحبيب بورقيبة يحتاج بالفعل إلى معونات أجنبية ، ويحتاج إليها من الغرب ، ولكن هناك فرق بين احتياجات سيادته ، وبين المستقبل السياسى للأقاليم العربى الذى يتشرف برئاسته .

وأما عن الحدود اليمنية السعودية ، فإن عملية التسلل لم تتوقف فيها ،

وبشكل يجبر الجمهورية اليمنية على مواصلة العمليات هناك . وحتى إذا كانت المملكة السعودية تعتقد في أن استمرار هذه الحرب «يستنزف» موارد الجمهورية العربية المتحدة ، فإنها تخطيء في ذلك كل الخطأ ، إذ أنه لا يمكنها أن توقف سير عجلة التاريخ . ولقد أثرت الثورة اليمنية على الوضعية الداخلية في السعودية نفسها ، كما أثرت على الجنوب العربي ، وأجبرت بريطانيا على التفكير في الانسحاب بطريقة أو أخرى ، من عدن نفسها . وليست السعودية أقوى من الاستعمار نفسه ، الذي قرر أن يخرج من المنطقة .

ورغم ذلك فإن المملكة السعودية تواصل السير على سياسة معادية للقوى التقدمية وللغوى الثورية التحررية ، ويظهر ذلك من نزولها بشعارات الحلف الاسلحي ، والتي حاولت بها أن تضم عدداً من القيادات العربية المنحازة مع قيادات اسلامية . يتضح ارتباطها بالغرب الاستعماري . وتدخل في نطاق الأحلاف العسكرية الغربية .

لقد أثبتت مؤتمرات القمة . مرحليا . فاعليتها ، ولكنها أصبحت غير ذات موضوع . ودل ذلك على تبلور الموقف السياسي بوضوح داخل العالم العربي . بين القوى التقدمية الثورية . وبين القوى الرجعية المتعاونة مع الاستعمار .

(٥) ضرورة اللقاءات بين القوى التقدمية :

إذا كانت الرجعية المتحكمة في بعض الاقاليم العربية تحاول الاحتفاظ بامتيازاتها ، وتسعين على شعوبها بالاستعمار ، وفي شكل متبلور واضح يواجه القوى التقدمية ، فإن ذلك يحتم على هذه القوى التقدمية الثورية ضرورة الالتقاء ، ويحتم عليها ضرورة التفاهم ، وذلك لتنسيق مجهودها ، والتخطيط فيما بينها ، ولكي تواجه بذلك الاعداء الداخليين في أقاليمها ، والقيادات

الرجعية في الاقاليم المجاورة ، وعمليات الضغط التي ينفق عليها الغرب الاستعماري بدون حساب .

وكان من الواجب أن تستمر هذه اللقاءات بين القوى التقدمية . والا تقتصر على لقاءات القادة ، بل تصل إلى لقاءات لها فاعليتها بين التنظيمات السياسية الموجودة في هذه الدول المتحررة . وإذا كان الاتحاد الاشتراكي في مصر يسير بخطوات واسعة صوب إعادة التنظيم السياسي ، وتأهيل عدد من القيادات السياسية اللازمة لتكوين الاطارات . فمن الضروري أن تسير نفس العملية في بقية الاقاليم . وفي العراق . وفي سوريا إن رغبت ، وفي توافق مع عمليات جبهة التحرير في الجزائر . وهذا التنظيم والتقريب بينها في الاقاليم العربية المختلفة كان أساسى للبيان الذي يأمل فيه العالم العربي بعد ذلك .

كما أن اختلاف درجات تطبيق الاشتراكية ، والميادين التي تطبق فيها من هذا القطر إلى ذاك ، كانت تحتاج إلى لقاءات أخرى بين المسؤولين عن الفكر الاشتراكي في هذه الاقاليم . وهناك مسألة القيادة الجماعية ، ومسألة الاستغلال وغيرها ... تحتاج إلى اتفاق حتى يتلعم ببيان القوى الثورية التقدمية في العالم العربي . ولاشك أن هذا كان سيؤدي إلى وحدة في الفكر ، ووحدة في العمل ، وبين القوى التقدمية في كل العالم العربي ، وهو أمر لازم الوصول إلى محققات فعلية في ميدان الوحدة ، وقبل أن تقوم الوحدة على أساس جغرافي في المشرق العربي ، أو وادي النيل أو المغرب العربي .

ولازالت عجلة التاريخ تدور ، ويشهد العالم العربي دوران هذه العجلة بسرعة أكبر منها في أي منطقة أخرى من مناطق العالم ، وفي مراحل متتالية .

بعض المراجع لزيادة الاطلاع

١ - المراجع العربية :

د. إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة . القاهرة ، مجل العرب ،
١٩٦٢ .

إحسان حقى : تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة .

د. أحمد أحمد الحجة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

أحمد توفيق الملقى : هذه هي الجزائر . القاهرة ، ١٩٥٦ .
أحمد حسين (الحامى) : من وحى الجنوب . القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٥٨ .

أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٤ .
أحمد طرابين : الوحدة العربية (١٩١٦ - ١٩٤٥) .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
أحمد طرابين : تاريخ قضية فلسطين ، منذ نشأة الحركة الصهيونية
حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦) . القاهرة ،
معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

أحمد عرابي : (مذكراته) كشف الستار عن سر الأسرار في
النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية .

د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد على . القاهرة ،
١٩٣٨ .

- د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر (عصور عباس وسعيد واستيعيل) . أربعة أجزاء . القاهرة، ١٩٤٨ .
- د. أحمد عزت عبد الكريم : التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني . القاهرة ، حوليات كلية الآداب ، ١٩٥٨ .
- أحمد فوزي : قاسم والكويت ، بترول ودخان . القاهرة ، ١٩٦١ .
- أحمد فوزي : قاسم والنفط . لحو في حب . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- أحمد فوزي : ثورة ١٤ رمضان . القاهرة . دار الكتاب العربي . ١٩٦٣ .
- دم ، مدام جوليت : إنجلترا في مصر ، تعريب على فهمي كامل . د. إدوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .
- ارسكين تشايلدرز : الحقيقة عن العالم العربي ، تعريب خيرى حماد . بيروت ، المكتب التجارى . ١٩٦٠ .
- د. إيرنست أ. رامزور : تركية الفتاة ، وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلى . بيروت ، مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ .
- د. أسدرستم : بيان بوثائق الشام (الموجودة في قصر عابدين) أربعة مجلدات . بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ .
- أسعد داغر : ثورة العرب . القاهرة ، ١٩١٦ .
- أسعد داغر : مذكراتي ، على هامش القضية العربية .

- إسماعيل سرهنتك : حقائق الأخبار في دول البحار (جزءان) .
القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤ هـ .
- أكرم زعبيتر : القضية الفلسطينية . القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٥٥ .
- الجنيدى خليفة : من وحي الثورة الجزائرية . بيروت ، دار الثقافة ،
١٩٦٣ .
- الحبيب تامر : هذه تونس . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- السيد عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسي الحديث . ثلاثة أجزاء . .
صيدا ، مطبعة العرفان ، ١٩٤٨ .
- السيد فرج : جيشنا في فلسطين . القاهرة ، ١٩٤٩ .
- السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، اليمن والأمم المتحدة (١٩٥٤) .
١٩٤٨ . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ،
١٩٦٣ .
- الفرید ليلتال : نحن إسرائيل . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- الفضيل الورتلاني : الجزائر الثائرة . بيروت ، ١٩٥٦ .
- د. آمل و تلن : عبد الحميد ظل الله على الأرض ، ترجمة راسم
رشدى . القاهرة ، دار النيل ، ١٩٥٠ .
- المهدي بن بركة : الإختيار الثورى في المغرب . بيروت ، داز
الطلیعة ، ١٩٦٦ .
- الناصرى ، أبو العباس أحمد بن خالد : الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى
للدار البيضاء ، دار الكتاب ، ١٩٥٥ .

- الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣-
١٨٧٩) . جزآن . القاهرة ، ١٩٢٣ .
- أمين الريحاني : ملوك العرب . (جزآن) . بيروت ، ١٩٢٥ .
- أمين الريحاني : المغرب الأقصى ، رحلة في منطقة الحماية الاسبانية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .
- أمين سعيد : الدولة العربية المتحدة . ثلاثة أجزاء .
- أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى . ثلاثة أجزاء .
- أيضا هويلك : سنوات في ائمن وحضرموت - تعريب خيرى .
جلد - بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٢ .
- باسيل دفاق : عهد المهلاوى ، بيروت : ١٩٥٩ .
- برهان الفجني : التنمية الاقتصادية للأردن .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- بلنت ، ولفرسكارن : التاريخ السرى لإحتلال إنجلترا مصر - تعريب
عبد القادر حمزة .
القاهرة ، الياغ ، ١٩٠٧ .
- بيير رونلو : مستقبل الشرق الأوسط . بيروت ، المكتب
التجارى ، ١٩٥٩ .
- تحسين العسكري : مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى ، والثورة
العراقية . بغداد ، ١٩٣٦ .
- توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . القاهرة ، ١٩٤٤ .
- توفيق على برو : العرب والترك في العهد العثماني

(١٩٠٨ - ١٩١٤) . القاهرة ، معهد الدراسات

العربية ، ١٩٦٠ .

توماس آرنولد : الخلافة ، ترجمة جميل معل .

دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٤٦ .

تيرينس روبرتسون : أزمة ، القصة السرية لمؤامرة السويس ، تعريب

خيري حماد . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

جامعة الدول العربية : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين - المجموعة

الأولى (١٩١٥ - ١٩٤٦) .

القاهرة ، الأمانة العامة ، ١٩٥٧ .

جان بيشون : بولعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى ،

تعريب محمد عزة دروزة .

بيروت ، للكشاف ، ١٩٤٦ .

جان جاك بيربي : الخليج العربي ، تعريب نجمة هاجر وسعيد النز .

بيروت . المكتب التجاري ، ١٩٥٩ .

جرجي زيدان : بناء النهضة العربية . القاهرة ، دار الهلال .

ج . حرفان شريب : جندى في الجزائر . بيروت ، المكتب التجاري ،

١٩٦٠ .

جلال الدين الخليلي : ماذا في السودان . القاهرة ، دار المعارف ،

١٩٤٥ .

د. جلال يحيى : الثورة المهلجة وأصول السياسة البريطانية في

السودان : القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

- د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د. جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د. جلال يحيى : الثورة العربية . القاهرة . دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
- د. جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر (١٨٣٠ - ١٩٦٠) .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٠ .
- د. جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د. جلال يحيى : التسلط البريطانى على مصر ، الجزء السابع :
سواحل البحر الأحمر .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د. جلال يحيى : الاستثمار المقنع .
القاهرة ، لجنة الدراسات الافريقية ، ١٩٦٠ .
- د. جلال يحيى : البحر الأحمر والاستثمار . (كتب ثقافية . عدد
٧٥) .
- د. جلال يحيى : المغرب العربى والاستثمار . (كتب ثقافية عدد
١٦٤) .
- د. جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ . القاهرة ، السدار
القومية ، ١٩٦٤ .
- د. جلال يحيى : الاستثمار والاستغلال والتخلف .
القاهرة ، النار القومية ، ١٩٦٥ .

- د. جلال يحيى : التخلف والاشتراكية في العالم العربي .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- د. جلال يحيى : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٦٥ .
- د. جلال يحيى : العالم العربي الحديث . الاسكندرية ، دار المعارف
١٩٦٦ .
- د. جلال يحيى : الاشتراكية والفكر الاشتراكي .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .
- د. جلال يحيى : المغرب الكبير . الجزء الثالث . العصور الحديثة
القاهرة ، الدار القومية ١٩٦٦ .
- د. جلال يحيى : المغرب الكبير : الجزء الرابع . الفترة المعاصرة .
القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .
- د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السيامي .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .
- جلوب باشا : جندي مع العرب ، تعريب عفيفي حسن الصمدى .
بيروت ، دار النشر للجامعيين .
- جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .
العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .
القاهرة ، دار الغرب ، ١٩٥٧ .
- د. جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي .
القاهرة ، ١٩٥٢ .

د. جمال الدين الشيال : الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق
الاسلامي الحديث . جزاءن .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ -
١٩٥٨ .

د. جمال الدين الشيال : روضة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

جمال باشا : مذكرات جمال باشا ، تعريب على أحمدشكري .
القاهرة ، ١٩٢٣ .

جوان غيلسي : الجزائر الثائرة ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ .

جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية ،
ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد ، والدكتور
إحسان عباس .

بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٢ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة ، تعريب نجدة
هاجر وسعيد النز ، بيروت . المكتب التجارى ،
١٩٦٠ .

حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين .

القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦ .

حافظ وهبة : خمسون عاما في جزيرة العرب .

القاهرة ، البابى الحلبي ، ١٩٦٠ .

- د. حسن أحمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في إفريقيا .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .
- حسن الشیخة : عبد العزيز جالوش .
القاهرة ، المؤسسة العربية ، ١٩٦١ .
- حسن حسنی عبدالوهاب : خلاصة تاريخ تونس . تونس ، ١٣٧٣ هـ .
- د. حسن سليمان محمود : ليبيا بين الماضي والحاضر .
القاهرة ، سجل العرب ، ١٩٦٢ .
- د. حسن صبحی : التنافس الاستعماري الأوربي في المغرب (١٨٨٤-١٩٠٤) . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- حسن مصطفي (عميد ركن) : المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٦ .
- د. حسين فوزي النجار : السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٣ .
- د. حسين فوزي النجار : مع الأحداث في الشرق الأوسط ١٩٤٦-١٩٥٦ .
القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .
- د. حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث .
القاهرة ، ١٩٣٨ .
- حيدر شهاب : تاريخ أحمد باشا الجزائر . بيروت ، ١٩٥٥ .
- دو جلاس آي آشغورد : التطورات السياسية في المملكة المغربية ، ترجمة
الدكتورة عائدة سليمان عارف ، والدكتور أحمد
مصطفي أبو حاكمة . بيروت ، الثقافة ، ١٩٦٣ .

- د. راشد البراوى : من خلف بغداد إلى الحلف الاسلامى .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .
- رودلفوميكاكى : طرابلس الغرب تحت أسرة القرمانلى ، ترجمة
طه فوزى . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ،
١٩٦١ .
- روم لاندو : سلطان مراكش ، ترجمة هيد المجيد بن جلون .
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- روم لاندو : مراكش بعد الاستقلال ، تعريب خيرى حماد .
بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦١ .
- روم لاندو : تاريخ المغرب فى القرن العشرين . ترجمة
الدكتور نقولا زيادة . بيروت ، دار الثقافة .
١٩٦٣ .
- د. زكى صالح : منشأ النفوذ البريطانى فيما بين النهرين .
بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٤٩ .
- د. زكى صالح : مقدمة فى دراسة العراق المعاصر . بغداد ، ١٩٥٣ .
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- ساطع الحصرى : دفاع عن العروبة . بيروت ، دار العلم للملايين ،
١٩٥٧ .
- ساطع الحصرى : ثورة ١٤ تموز وحقيقة الشيوعيين فى العراق .
بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٠ .

- ساطع الحصرى : يوم ميلون ، صفحة من تاريخ العرب الحديث .
بيروت ، دار الاتحاد ، ١٩٦٥ .
- ساطع الحصرى : أبحاث مختارة في القومية العربية .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .
- د. سامى الدهان : عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٦) .
القاهرة : دار المعارف .
- ساطع الحصرى : الأمير شبيب أرسلان ، حياته وآثاره .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ .
- سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة . بيروت ، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥ .
- سامى حكيم : الضمان الجماعى العربى .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٥ .
- سامى منصور : فى مواجهة اسرائيل . القاهرة ، عالم الكتب ،
١٩٦٦ .
- سليمان محمد النخيلي : تاريخ الحركة العمالية فى مصر .
القاهرة ، النهضة العربية ، ١٩٦٣ .
- د. سعد بسيسو : الصهيونية ١٩٤٥ .
- د. سعد بسيسو : اسرائيل جنابة وخيانة . حلب ، ١٩٥٦ .
- سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان . القاهرة ، ١٩٥٢ .
- سعد الدين الزبير : مذابح الاستعمار الفرنسى فى السودان ، امبراطورية
رائح . القاهرة ، ١٩٥٣ .

- محمد زغلول غزاد : عشت مع ثوار الجزائر .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ .
- سلفاتور أبونتي : مملكة الإمام يحيى ، رحلة في بلاد العرب السعيدة .
وترجمة طه فوزى . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ،
وجنوب الجزيرة . القاهرة ، معهد الدراسات
العربية ، ١٩٦١ .
- سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت . القاهرة ، نهضة مصر ،
١٩٥٩ .
- شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦) .
القاهرة : ١٩٥٧ .
- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية .
القاهرة ، الانجلو المصرية . ١٩٥٠ .
- صبحى ياسين : طريق العودة إلى فلسطين . القاهرة ، مطبعة
الحرية .
- صبرى أبو الجهد : نهاية إسرائيل . القاهرة ، ١٩٦٠ .
- د. صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج القارصى .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- د. صلاح العقاد : المغرب العربى . القاهرة : ١٩٥٨ .
- د. صلاح العقاد : تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٩ .

- د. صلاح العقاد : المغرب في بداية المصور الحديثة .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- د. صلاح العقاد : المغرب العربي ، الجزائر - تونس - المغرب
الأقصى . القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .
- طاهر أحمد الزاوي : جهاد الابطلل في طرابلس الغرب . القاهرة ،
١٩٥٠ .
- طاهر أحمد الزاوي : أعلام ليبيا . القاهرة ، عيسى الباني الحلبي ،
١٩٦١ .
- عارف العارف : تاريخ غزة . بيت المقدس ، ١٩٤٣ .
- عارف العارف : النكبة ، نكبة بيت المقدس والقدس المقفود
(١٩٤٧ - ١٩٥٥) جزآن . صيدا ، المكتبة
العربية .
- عبد الرحمن البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٠ .
- عبد الرحمن البزاز : الدولة الموحدة والقوة الانتحالية . الطبعة الثالثة .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن الرافي : تاريخ الحركة القومية . جزآن .
- عبد الرحمن الرافي : عصر محمد علي .
- عبد الرحمن الرافي : عصر اسماعيل . جزآن .
- عبد الرحمن الرافي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي .
- عبد الرحمن الرافي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (١٨٨٢-
١٨٩٢) .

- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل «باعت الحركة الوطنية» .
- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية .
- عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ . جزءان .
- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة . ثلاثة أجزاء .
- عبد الرحمن الرافعي : مقتلمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .
- عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن زكي : سيناء أرض المارك . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٧ .
- عبد الرحمن زكي وعمود عيسى : الزيت في الشرق الأوسط .
القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٠ .
- د. عبد العزيز رفاعي : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره .
القاهرة ، الدار المصرية ، ١٩٦٤ .
- د. عبد العزيز محمد الشناوي : السخرة في حفر قناة السويس .
الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .
- د. عبد العظيم أنيس : ملوك وباشاوات .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .
- عبد الكريم الفيلاي : المغرب شعبا وملكا . القاهرة ، دار الطباعة
الحديثة .
- د. عبد الكريم غرايبة : مقتلمات تاريخ العرب الحديث .
دمشق ، مطبعة الجامعة ، ١٩٦٠ .

- د. عبد الكريم غرايبة : سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦) .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .
- عبد الكريم كريم : نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب .
(رسالة للتحصون على درجة دبلوم الدراسات العليا من جامعة الرباط سنة ١٩٦٣) .
- عبد اللطيف اليونس : شكرى القوتلى ، تاريخ أمة في حياة رجل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- عبد الله التل : كارثة فلسطين ، مذكرات...قائلمعركة القلنس .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٥٩ .
- عبد الله التل : خطر اليهودية العالمية على الاسلام والمسيحية .
القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٥ .
- عبد الله الريماوى : القومية والوحدة في الحركة العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- عبد الله الريماوى : المنطق الثورى للحركة القومية العربية الحديثة .
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- عبد الله (الملك) : مذكرات الملك عبد الله . عمان ، ١٩٤٧ .
- عبد الحميد بن جلون : هذه مراكش . القاهرة ، مكتب المغرب العربى .
١٩٤٩ .
- عثمان الكهاك : مراكش الثقافة في المغرب .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية في المغرب العربى . القاهرة .
١٩٥٤ .

- على الجاهوان : تونس الثالثة . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- على إمام عطية : الصهيونية العالمية وأرض الميعاد .
- القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .
- على محمد على : إسرائيل والشرق الأوسط . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
- على محمد على : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية . القاهرة ، القومية ، ١٩٦٣ .
- عمر النحوي : محمود ساي البارودي : القاهرة ، المعارف ، ١٩٥٨ .
- عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، ١٩٣٧
- عيسى ميخائيل سابا : الشيخ ابراهيم اليازجي . بيروت ، دار المعارف ، ١٩٥٥ .
- غائب طعمه فرمان : الحكم الأسود في العراق . القاهرة ، دار الفكر . ١٩٥٧ .
- فؤاد الركابي : القومية ، حركتها ومحتواها .
- القاهرة ، دار للكتاب العربي ، ١٩٦٣ .
- د. فيليب حتى : تاريخ سورية ولبنان وفلسطين ، الجزء الثاني ، ترجمة الدكتور كمال اليازجي .
- بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .
- د. فيليب حتى : لبنان في التاريخ ، ترجمة د. أنيس فريجة .
- بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٥٩ .
- قنبري قلبي : أعضاء على تاريخ الكويت . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٣ .

كامل اسماعيل الشريف : الإخوان المسلمون في حرب فلسطين . القاهرة ، ١٩٥١ .

مارون عبود : رواد النهضة الحبيطة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٢ .

م. بروكس : البترول والاستعمار في الشرق ، تعريب د. محمود الشنيطي . القاهرة ، القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ .

محمد أحمد الجابري : في شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . القاهرة ، ١٩٥٧ .

د. محمد البهي : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي . القاهرة ، ١٩٥٧ .

محمد القاسمي : التعريف بالمغرب . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١ .

محمد أمين الحسيني : تصريحات ، حقائق عن قضية فلسطين . القاهرة ، الهيئة العربية العليا لفلسطين ، ١٩٥٤ .

د. محمد أنيس : للدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤) . القاهرة ، الانجلو المصرية .

د. محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني . القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢ .

د. محمد أنيس : دراسات ووثائق ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي . القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

محمد بن الأمير عبدالقادر : تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار

الجزائر . جزءان . الاسكندرية ، ١٩٠٣ .

د. محمد جواد العبومي : مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق . ج ١ .

القطاع الزراعي . القاهرة ، معهد الدراسات

العربية ، ١٩٥٨ .

: الراوية للدلائية .

محمد حجي

(رسالة للحصول على دبلوم الدراسات العليا من

جامعة الرباط سنة ١٩٦٣) .

: المسألة المغربية (١٩٠٠ - ١٩١٢) .

محمد خير فارس

القاهرة ، معهد الدراسات العربية . ١٩٦١ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده . ثلاثة

أجزاء . القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ .

د. محمد رفعت رمضان : تاريخ الأورطة المصرية السودانية في الكنفو الحرة .

القاهرة ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦٣ .

محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس . ومشروع

استقلال مصر سنة ١٨٠١ . القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال : تونس الخضراء . القاهرة ، دار المعارف . ١٩٤٣ .

محمد شفيق غربال : محمد علي الكبير . القاهرة ، ١٩٤٤ . (أعلام

الاسلام) .

محمد صادق عقل وهيام أبو عافية : أضواء على ثورة اليمن .

القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٣ .

د. محمد صبرى : الامبراطورية المصرية في إفريقية .

- د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر .
القاهرة ، ١٩٤٨ .
- محمد طاهر العمرى : تاريخ مقدرات العراق السياسية .
الموصل ، مطبعة عيسى محفوظ ، ١٩٣٤ .
- محمد عبد البارى : التيارات السياسية فى الشرق العربى .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٧ (إخترنا لك) .
- محمد على العبد : القدس مرة أخرى . بيروت ، مكتبة المعارف ،
١٩٦٠ .
- محمد فائز القصرى : مأساة العالم العربى فى الربع الثانى من القرن
العشرين . دمشق ، المطبعة التعاونية ، ١٩٥٩ .
جزءان .
- محمد فائز القصرى : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . جأ الصراع السياسى
القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ .
- محمد فريد أبو حديد : سيرة السيد عمر مكرم .
القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٤٨ .
- محمد فريد (بك) : تاريخ الدولة العلية العثمانية .
- د: محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .
- محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية الحديثة . ستة مجلدات
(١٩٥٢ - ١٩٥٢) .
- د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على . القاهرة ،
١٩٤٢ .

- د. محمد فؤاد شكرى : الامبراطورية الافريقية . القاهرة ، ١٩٤٥ .
- د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- د. محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٨ .
- د. محمد فؤاد شكرى : ميلاد دولة ليبيا الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل .
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- محمد كمال عبد الحميد (عميد أ. ح .) : معركة سيناء ، وقناة السويس .
القاهرة ، الوعي العربى ، ١٩٥٩ .
- د. محمد محمد حسين : الاستعمار الفرنسى . القاهرة ، ١٩٦٢ .
- د. محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ .
القاهرة ، جمعية الدراسات التاريخية ، ١٩٥٢ .
- د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى
إزاءه . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٢ .
- د. محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ .
- د. محمد مصطفى صفوت : المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
- د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- عمود أبو رية : جمال الدين الأفغانى . القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٦١ .

محمود الخفيف : أحمد عرابي ، الزعيم المقتدى عليه . القاهرة ، ١٩٤٧ .

محمود الشنيطي : قضية ليبيا . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .

محمود كامل (الحامى) : الدولة العربية الكبرى . القاهرة ، دار المعارف .
د. محي الدين السفرجلاني : تاريخ الثورة السورية .

دمشق ، دار اليقظة العربية ، ١٩٦٠ .

محيي الدين رضا : طويل العمر ، الملك عبد العزيز آل سعود .
القاهرة ، البابي الحلبي .

مصطفى الشهابي (الأمير) : الاستعمار . جزآن .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٥ -
١٩٥٦ .

مصطفى الشهابي (الأمير) : القومية العربية .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .

د. مصطفى خالدى وعمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية .
بيروت ، ١٩٥٧ .

مصطفى عبد الرازق : محمد عبده . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٤٦ .

مصطفى كامل (باشا) : تاريخ المسألة الشرقية . القاهرة ، ١٨٩٨ .

د. مكى شيكة : السودان في قرن (١٨١٩ - ١٩١٩) .

للقاهرة ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٩٥٧ .

د. مكى شيكة : مختصر تاريخ السودان الحديث .

القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .

مورو بيرجر : العالم العربي اليوم ، ترجمة محي الدين محمد .
بيروت ، دار مجلة شعر ، ١٩٦٣ .

- موسى العلمى : عبرة فلسطين . ١٩٥٠ .
- ميخائيل مشاقه : مشهد العيان لحوادث سورية ولبنان .
القاهرة ، ١٩٠٨ .
- ميشيل ايونيديس : فرق .. تحسر ، ثورة العرب (١٩٥٥-١٩٥٨)
تعريب خيرى حماد . بيروت ، دار الطليعة ،
١٩٦١ .
- نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين : هذا العالم العربى .
بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٣ .
- نجلاء عز الدين : العالم العربى ، ترجمة ، طبعة ثانية .
القاهرة ، عيسى البابى الحلبي ، ١٩٦٢ .
- د. نقولا زيادة : ليبيا من الاستعمار الابطالى الى الاستقلال .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٨ .
- د. نقولا زيادة : تونس فى عهد الحماية من ١٨٨١ - ١٩٣٤ .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
- د. نورالدين حاطوم : المراحل التاريخية للقومية العربية .
القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ .
- هانز هولفريتز : اليمن من الباب الخلفى ، تعريب خيرى حماد .
بيروت ، المكتب التجارى ، ١٩٦١ .
- هزاع المحالى : مذكراتى ، ١٩٦٠ .
- وزارة الثقافة والارشاد : محاضر جلسات مباحثات الوحدة (١٧ أبريل
١٩٦٣) ، القاهرة ، كعب قومية ، ١٩٦٣ .

وزارة الخارجية المصرية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة
بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
(مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١) . القاهرة ،
١٩٥١ .

د. وليد قمحاوي : النكبة والبناء في العالم العربي . جزآن .

بيروت . دار العلم للملايين : ١٩٦٢ .

يحيى بو عزيز : الموجز في تاريخ الجزائر .

الجزائر ، المطبوعات الوطنية ، ١٩٦٥ .

يوسف فهمي الجزائري : أرض البطولة ، الجزائر . الاسكندرية، ١٩٦٤ .

يوسف درمونة : تونس بين الحياة والإحتلال . القاهرة، ١٩٥٢ .

د. يوسف هيكل : القضية الفلسطينية : تحليل وتقد .

يافا ، مطبعة النجف ، ١٩٣٧ .

ب — المراجع الاوربية

ANTONIUS, George;

The Arab awakening, the story of the Arab national mouvement.
London, 1939.

ARMINJON, Pierre.

Etrangers et Protégés dans L'Empire Ottoman.
Paris, 1903.

ASHFORD, Douglas E.,

Political change in Morocco.
Princeton; Univ. Press, 1961.

AUMERAN, Gén. I;

Paix en Algérie.
Paris, 1959.

AYACHE, Albert.

Le Maroc, Bilan d'une colonisation.
Paris, Editions Sociales, 1956.

AZOURI, N. ;

Le réveil de la Nation Arabe dans l'Asie Turque.
Paris, 1905.

BARBOUR, Nevill.

A survey of North West Africa; (the Maghrib.)
London, Oxford, 1959.

BEGIN, Menachem;

The Revolt. 1951.

BEN GURION, David;

Rebirth and destiny of Israel, 1954.

BENOIT — MECHIN;

Le loup et le Léopard; Ibn Séoud ou la naissance d'une
Royaume.

Paris, 1955.

BERARD, Victor;

Le Sultan, L'Islam et les Puissances.

Paris, 1907.

BERARD, Victor;

La révolution turque.

Paris, 1909.

BERNADOTTE, Folke;

To Jerusalem, 1951.

BOURGUIBA, Habib.

La Tunisie et la France.

Paris, 1954.

BOURGUIBA, Habib.

Propos et entretiens.

Tunis, 1960.

BREHIER; Louis;

L'Egypte de 1798 à 1900.

Paris, 1901.

BREMOND, général Ed.:

Yemen et Saoudia.

Paris, 1937.

BROCKELMANN, Carl.

History of the Islamic peoples.

London, Routledge & Kegan Paul, 1949.

- BROMBERGER, Serge.**
Les Rebelles algériens.
Paris, Plon, 1958.
- CACHIA, A. J. (Major)**
Libya under the Second Ottoman occupation 1835-1911.
Tripoli, 1945.
- CAMBON, Henri;**
Histoire de la Régence de Tunis.
Paris, 1948.
- CAMBON, Henri**
Histoire du Maroc.
Paris, Hachette, 1952.
- CATARIVAS, David.**
Israël. Paris, 1957.
- CHILDERS, Erskine;**
Common sense about the arab World.
London, 1960.
- CHOURAQUI, André,**
Théodore Herzl, inventeur de l'Etat d'Israel.
Paris, 1960.
- DJUVARA, T. G.;**
Cent projets de partage de la Turquie, 1281—1913.
Paris, Felix Alcan, 1914.
- CLARK, Michael K.;**
Algeria in turmoil; A history of the rebellion.
New York, 1959.
- CROUCHLEY, A. E.,**
The economic development of modern Egypt.
London, 1938.

- CRUM, Bartley C.;**
Behind the silken curtain. 1947.
- EARLE, E. M.;**
Turkey, the great Powers and the Bagdad railway.
New York, 1935.
- ETHRIDGE, W. S.,**
Going to Jerusalem. 1950.
- EVANS—PRITCHARD. E. E.;**
The Sanusi of Cyrenaica.
Oxford, 1949.
- FAVROD, Charles—Henri.**
La révolution algérienne.
Paris, Plon, 1959.
- GARAS. Félix.**
Bourguiba et la naissance d'une nation.
Paris, 1956.
- GILLESPIE, Joan.**
Algeria, rebellion and revolution.
London, Ernest Bean, 1960.
- GLUBB, John Bagot;**
The story of the Arab Legion. 1948.
- GLUBB, John Bagot;**
A soldier with the Arabs. 1957.
- GRANDVAL, Gilbert.**
Ma mission au Maroc.
Paris. Plon, 1956.
- HADDAD, George;**
Fifty Years of modern Syria and Lebanon.
Beirut, 1950.

HARDY, Geroges.

Histoire de la colonisation.

Paris, Larose, 1928.

HOGARTH, D. G. ;

The Nearer East.

London, 1905.

HOLLINGWORTH, Clare,

The Arabs and the West. 1952.

HOURLANI, A. H. ;

Syria and Lebanon.

Oxford, 1946.

HUREWITZ, J. C.,

The struggle for Palestine. 1950.

IONIDES, Michael,

Divide and lose, the Arab Revolt of 1935—58.

London, 1960.

JEANSON, Colette et Francis.

L'Algérie hors la loi.

Paris, Seuil, 1955.

JUIN, A. (maréchal).

Le Maghreb en feu.

Paris, Plon, 1957.

JULIEN, CH.—A. ;

Histoire de l'Afrique du Nord, (Tunisie, Algérie, Maroc.)

Paris, Payot, 1966.

Vol II.

JULIEN, CH.—A. ;

L'Afrique de Nord en marche.

Paris, Julliard, 1953.

KIMCHE, John.

Seven Fallen pillars. 1950.

KOESTLER Arthur;

Promise and fulfillment. 1949.

LACOUTURE, Jean et Simone;

Le Maroc à l'épreuve.

Paris, Seuil, 1958.

LA JONQUIERE;

L'Empire Ottoman.

Paris, 1914.

LAMOUCHE, (col.)

Histoire de la Turquie.

Paris, 1934.

LANDAU, Rom.

Moroccan drama.

San Francisco, 1956.

LAWRENCE, T. E.

Seven pillars of wisdom.

London, 1935.

LELIENTHAL, Alfred.

What price Israël ? 1953.

LENCZOWSKI, George.

The Midde East in International Affairs.

LE TOURNEAU, Roger.

Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920—

1961.

Paris, Armand Colin, 1962.

LEVIN, Harry :

Jerusalem embattled. 1950.

LIE, Trygve;

In the cause of Peace. 1954.

LOYD, Lord.

Egypt since Cromer.

London, Macmillan, 1933.

LONGRIGG, Stephan H.;

Four centuries of Modern Iraq.

London, 1925.

LONGRIGG, Stephen H.;

Syria and Lebanon under the French mandate.

London, 1958.

MARLOW, J.;

The Anglo—Egyptian relations 1800—1953.

London, 1954.

MARRIOT, J. A. R.;

The Eastern Question. &

MARTIN, C.L.;

Les Israelites Algériens de 1830 à 1902.

Paris, 1936.

MCMICHAEL, Sir H. A.;

History of the Arabs in the Sudan.

MIEGE, Jean—Louis.

Le Maroc et l'Europe 1830—1894.

(4 Vols.)

Paris, P. U. F. 1961—1963.

MILLER, William.

The Ottoman Empire and its successors, 1801—1927.

Cambridge, University Press, 1927.

MILNER, Alfred;

England in Egypt.

London, 1893.

M. M. SAFWAT. (Dr.)

Tunis and the Great Powers; 1878—1881.

Alexandria, P. F. Baganis, 1943.

MOHAMMED FARID Bey;

La crise ottomane actuelle;

(1911—1912) et (1914—1915)

Genève, 1913 et 1915.

MOHAMMED FARID Bey;

Les intrigues anglaises contre l'Islam.

Genève, 1917.

MONTAGNE, Robert.

Naissance du Proletariat marocain.

Paris, J. Peyronnet, 1951.

MONTAGNE, Robert.

Revolution au Maroc,

Paris, France—Empire, 1953

PAILLAT, Claude.

Le dossier secret de l'Algérie.

Paris, 1961.

PANETH, Philip.

Turkey, decadence and rebirth.

London, Alliance Press, 1943.

PEARS, Sir. Edwin;

Life of Abdul Hamid.

New York, 1917.

PHILBY, H. St. J. B.;

Arabia.

London, 1930.

PINON, René;

L'Europe et La Jeune Turquie.

Paris, 1911.

PINON, René;

L'Empire de la Méditerranée.

Paris, Hachette, 1912.

PINON, René,

L'Europe et l'Empire Ottoman

Paris, 1917.

REZETTE, Robert.

Les partis politiques Marocains.

Paris, Colin, 1955.

ROYAL Institute of International Affairs.

Great Britain and Egypt, 1914—1936.

ROYAL Institute of International affairs.

The Middle East.

London, 1955.

SIGARD, Jules,

Le Monde Musulman.

Paris, Larose, 1928.

SOREL, Jean—Albert;

Le mandat français et l'expansion économique de la Syrie et du Lyban.

Paris, 1929.

STEPHANE, Roger.

**La Tunisie de Bourguiba; Sept entretiens avec le Président de
la République tunisienne.**

Paris, Plon, 1958.

STORRS, Sir, Ronald;

Orientations.

London, 1943.

SYKES, Sir. Mark;

The Caliph's last heritage.

London, 1915.

TEMPERLEY, H.

England and the Near East.

London, 1936.

TERRASSE, Henri.

Histoire du Maroc.

Casablanca, Atlantides, 1950.

(2 Vols)

THEOBALD, A. B. ;

The Mahdiya.

London, 1953.

WAVELL, A. P. (col.).

The Palestine Campaigns. 3rd. ed.

London, 1935.

WEISMANN, Chaim.

Trial and error. 1949.

WILSON, Arnold T.,
The Persian Gulf.
London, 1931.

ZEINE N. ZEINE.
Turkish Arab relations and the rise of arab nationalism.
Beirut, 1958.

ZIADEH, Nicola A. ;
Syria and Lebanon.
London, 1957.

خرائط الكتاب

صفحة	خريطة رقم :
٢٨٥	١ - تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧
٢٩٥ ..	٢ - دخول الجيوش العربية فلسطين في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ..
٣٠١	٣ - القدس ومعركتها
٣٦٥	٤ - فلسطين عند بدء الهدنة الأولى .
٣٦٧	٥ - فلسطين عند بدء الهدنة الثانية .
٣٧٩	٦ - منطقة الجيش العراقي في فلسطين
٣٨٧	٧ - مشروع برنادوت ..
٣٩٧	٨ - هجوم اليهود على مواقع الجيش المصري في ١٥/١٠/١٩٤٨
٤١٩	٩ - المناطق التي كان يحتلها اليهود عند بدء مفاوضات رودس
٤٢١	١٠ - في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .
٤٢٣	١١ - الأراضي التي سلمها الاردن لإسرائيل بموجب اتفاقية رودس
٤٦٣	١٢ - خريطة فلسطين الآن
٤٦٥	١٣ - مطامع اليهود في البلاد العربية...

محتويات الكتاب

صفحة

٥

مقدمة

الباب الأول

الوحدة العربية وإنشاء جامعة الدول العربية... ١١

الفصل الأول : الوحدة العربية قبيل الحرب العالمية الثانية... ١٣

١ — بقاء الفكرة للوحدة العربية ... ١٣

٢ — العوامل المعارضة للخارجية ... ٢٢

٣ — إزدياد أهمية القاهرة... ٣٢

الفصل الثاني : الحرب العالمية الثانية وأولى مشروعات الوحدة العربية . ٣٧

١ — الحرب العالمية وتأثيرها على العرب ٣٨

٢ — المحادثات البريطانية ٤٨

الفصل الثالث : محاولات الهاشميين ... ٦١

١ — مشروع الهلال الحبيب ٦١

٢ — موقف بريطانيا وفرنسا ... ٦٩

٣ — مشروع سوريا الكبرى... ٧٦

٤ — فشل المشروع ٨١

الفصل الرابع : مشاورات الوحدة ... ٨٦

١ — المشاورات مع الهاشميين... ٨٦

٢ — المشاورات مع السعوديين ... ٩٤

٣ — المشاورات مع السوريين ٩٩

صفحة

١٠٣	٤ — المباحثات مع اللبنانيين
١٠٨	٥ — المشاورات مع وفد اليمن
١١٤	الفصل الخامس : بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية
١١٤	١ — اللجنة التحضيرية
١٢٦	٢ — بروتوكول الاسكندرية
١٣١	٣ — اللجنة الفرعية السياسية
١٤٢	٤ — ميثاق الجامعة
١٤٥	٥ — الجامعة وأهميتها

الباب الثاني

١٥١	حرب فلسطين
-----	------------

١٥٣	الفصل السادس : إزدياد الضغط الاستعماري
١٥٣	١ — إزدياد قوة اليهود
١٦٢	٢ — العرب وجامعتهم
١٧٢	٣ — تحيز أمريكا إلى جانب اليهود
١٨٢	٤ — اللجنة الانجليزية الأمريكية
١٩٣	٥ — موقف الجامعة العربية
٢٠٥	الفصل السابع : مؤتمر لندن سنة ١٩٤٦
٢٠٥	١ — المؤتمر
٢٠٩	٢ — مشروع موريسون
٢١٤	٣ — حدود العرب
٢٢٣	٤ — المشروع العربي

صفحة

٢٢٩ الفصل الثامن : الأمم المتحدة والتقسيم ونهاية الانتداب
٢٣٠	١ — بريطانيا والأمم المتحدة
٢٣٣	٢ — لجنة الأمم المتحدة وقوصياتها
٢٣٨	٣ — موقف الجامعة العربية
٢٤٦	٤ — قرار التقسيم
٢٥٣ الفصل التاسع : جيش الانتقاذ
٢٥٣	١ — إنشاء جيش الانتقاذ وعملياته الأولى
٢٦٢	٢ — الجيش العربي
٢٦٦	٣ — بريطانيا ومساعدتها لليهود
٢٧٥	٤ — القيادة الهاشمية
٢٨٧ الفصل العاشر : الحرب ومعاركها الأولى
٢٨٨	١ — دخول الجيوش العربية فلسطين
٣٠٠	٢ — معركة القلمس
٣١١	٣ — بقية معارك الأردنيين
٣١٩	٤ — عمليات الجيش المصري
٣٢٧	٥ — بقية القطاعات
٣٣٣ الفصل الحادى عشر : المدنة الأولى واستئناف المعارك
٣٣٣	١ — فرض المدنة
٣٣٩	٢ — مجهودات اليهود
٣٤٥	٣ — برنادوت ومقترحاته

صفحة

٣٥٠	٤ - اللد والرملة
٣٥٨	٥ - العمليات في بقية القطاعات
٣٦٩	الفصل الثاني عشر : الهدنة الثانية ووقف القتال
٣٦٩	١ - فرض الهدنة الثانية
٣٧٣	٢ - إعتداءات اليهود
٣٨٤	٣ - مشروع برنادوت واغتيال الوسيط الدولي
٣٩٠	٤ - حكومة عموم فلسطين
٣٩٢	٥ - إجتياح النقب
٤١١	الفصل الثالث عشر : مخلفات حرب فلسطين
٤١١	١ - الهدنات الأربعة
٤٢٦	٢ - ميثاق لوزان وفشل التوفيق
٤٣٢	٣ - القدس وغزة والضفة الغربية
٤٣٨	٤ - البيان الثلاثي والدفاع العربي المشترك
٤٢٩	٥ - اللاجئين

الباب الثالث

٤٦٧

ثورة يوليو والحرر

٤٦٩ الفصل الرابع عشر : عجز جامعة الدول العربية

٤٦٩	١ - الجامعة ومشكلة ليبيا
٤٨٧	٢ - الجامعة والمشكلة التونسية

صفحة

٤٩٧	٣ — الجامعة ومشكلة المغرب
٥٠٤	٤ — تراجع الفكرة العربية
٥١١	الفصل الخامس عشر : مصر في قاع الوادى
٥١٢	١ — بين بريطانيا وأمريكا
٥٢٢	٢ — الكفاح ضد البريطانيين
٥٢٦	٣ — لإنهاء سلطة القصر وسمته
٥٢٩	الفصل السادس عشر : الثورة والتحرر
٥٣٠	١ — أسباب الثورة وحتميتها
٥٣٨	٢ — الثورة
٥٤٣	٣ — إستقرار الثورة
٥٤٩	٤ — الجلاء
٥٥٤	الفصل السابع عشر : الثورة والتحرير
٥٥٥	١ — اتفاقيات الدفاع المشترك
٥٦٢	٢ — الحياض الإيجابية وعدم الانحياز
٥٦٦	٣ — كسر إحتكار السلاح
٥٦٩	الفصل الثامن عشر : التحرر الاقتصادى وحرب السويس
٥٦٩	١ — معركة التنمية وتضارب المصالح
٥٧٤	٢ — تأميم القناة
٥٨٠	٣ — الضغط والتهديد
٥٨٦	٤ — الحرب

صفحة

الباب الرابع

٥٩٥	كفاح المغرب العربي وإستقلاله
٥٩٧	الفصل التاسع عشر : جهات التحرير
٥٩٨	١ - جهة تحرير المغرب الأقصى
٦٠٤	٢ - جهة التحرير التونسية
٦٠٨	٣ - جهة التحرير الوطنية الجزائرية
٦١٦	الفصل العشرون : استمرار الثورة الجزائرية
٦١٦	١ - التلميز والتعذيب والابادة
٦٢١	٢ - الصحراء والبتروول
٦٢٤	٣ - استمرار الحرب
٦٢٩	الفصل الحادى والعشرون : استقلال الجزائر
٦٢٩	١ - ضغط العوامل الداخلية والخارجية
٦٣٣	٢ - الجنرال ديجول
٦٣٧	٣ - المفاوضات والاستقلال

الباب الخامس

٦٤٣	الحرية والاشتراكية والوحدة
٦٤٥	الفصل الثانى والعشرون : الحركة السياسية فى ظل القومية
٦٤٥	١ - سوريا والوحدة العربية
٦٥٣	٢ - الوحدة المصرية السورية

- ٣ — اتحاد الدول العربية... .. ٦٥٩
٤ — الثورة في بغداد... .. ٦٦١
٥ — القومية العربية والاتجاه الإقليمي... .. ٦٦٣

الفصل الثالث والعشرون : المعركة الاجتماعية الاقتصادية والتطبيق

- ٦٦٩ الاشتراكي... ..
١ — تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر ٦٦٩
٢ — قوانين يوليو الاشتراكية... .. ٦٧٣
٣ — الحركة الانفصالية في سوريا... .. ٦٧٥
٤ — التطبيق الاشتراكي في مصر... .. ٦٧٧

الفصل الرابع والعشرون : معركة القوى التقدمية في العالم العربي ٦٨٢

- ١ — ثورة اليمن... .. ٦٨٢
٢ — ثورة ١٤ رمضان وميثاق الوحدة الاتحادية... .. ٦٨٧
٣ — النكسة ومشكلة الحدود المغربية الجزائرية... .. ٦٩٣
٤ — مؤتمرات القمة العربية... .. ٦٩٧
٥ — ضرورة اللقاءات بين القوى التقدمية... .. ٧٠٠

ثبت المراجع... .. ٧٠٥

- أ — المراجع العربية... .. ٧٠٥
ب — المراجع الأوروبية... .. ٧٢٩

٧٤١ خرائط الكتاب... ..

٧٤٣ محتويات الكتاب... ..

طبع بمطابع جريدة السفير

